د. بريجيت مارينو

حي الميدان

في العصر العثماني

ترجمة : ماهر الشريف

حي الميدان
في العصر العثماني



اسـم المـؤلـف : د. بريجيت مارينو
عنوان الكتاب : حي الميدان في العصر العثماني
تـرجـمـة : ماهر الشريف
الـنـاشـر : دار المدى للثقافة والنشر
الطبعة الأولى : سنة ٢٠٠٠

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع وزارة الخارجية الفرنسية وقسم الخدمات الثقافية في السفارة الفرنسية في سورية

Author:Brigitte Marino
Title:Le faubourg du Midan à Damas à l´époque ottomane
Translator: Maher Al Charif
Al- Mada :P.C.
First Edition :year 2000

Livre publié en collaboration avec le Ministère francais des Affaires Etrangères et les Services Culturels de l'Ambassade de France en Syrie.

يطلب من:
دار المدى للثقافة والنشر

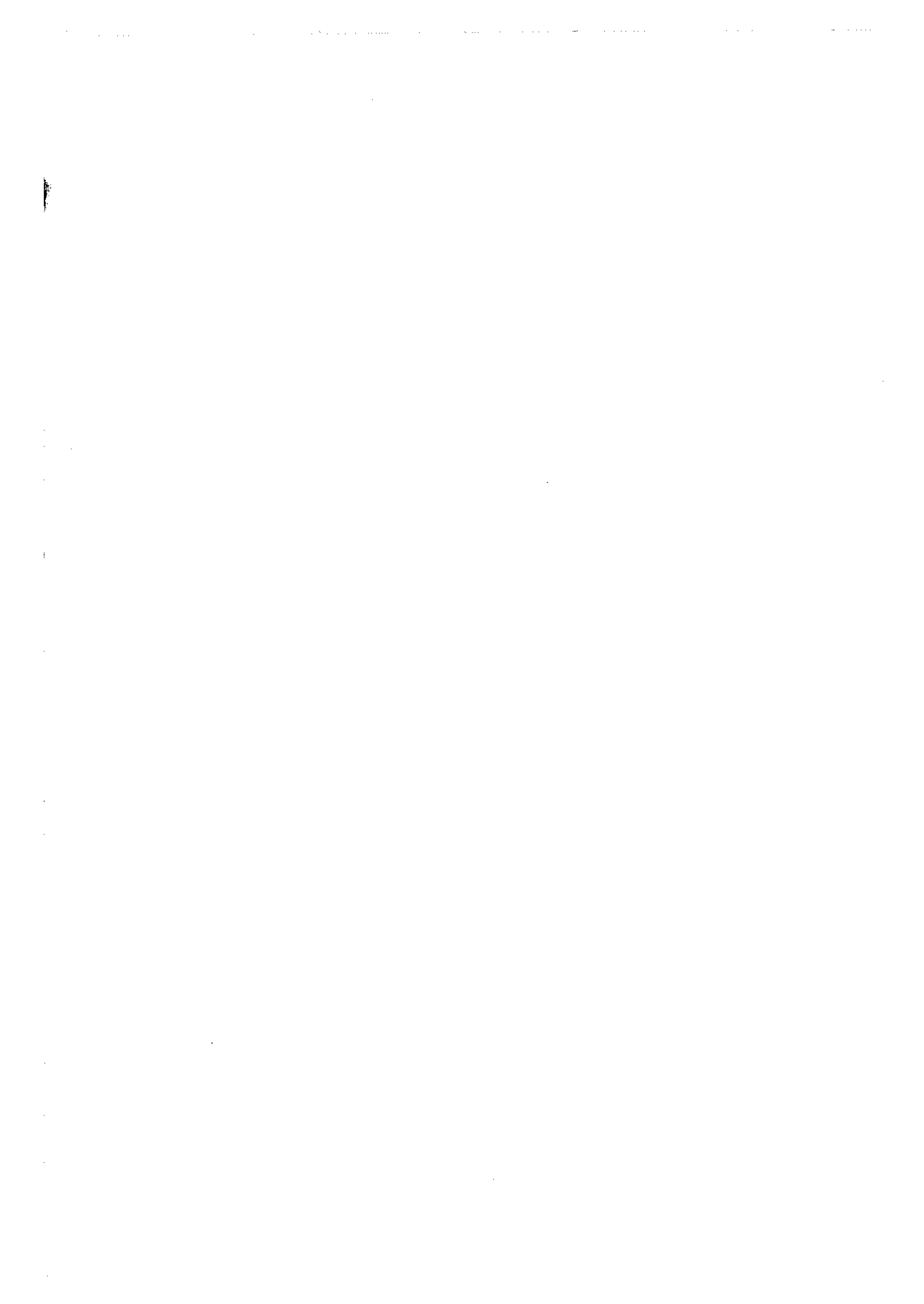
سوريا - دمشق صندوق بريد : ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
تلفون : ٢٧٧٦٨٦٤ - ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦ - فاكس : ٢٣٢٢٢٨٩

Available at:
Al Mada Publishing Company F.K.A. Cyprus
Damascus - Syria , P.O.Box . : 8272 or 7366 .
Tel: 2776864 - 2322275 - 2322276 , Fax: 2322289
E - mail : al - madahouse @ net.sy : البريد الالكتروني

د. بريجيت مارينو

حي الميدان
في العصر العثماني





شـــكر

أود أن أتوجه بالشكر إلى أساتذة جامعة بروفانس ، وإلى الباحثين في معهد الأبحاث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي ، على الثقة التي محضوني إياها عندما رشحوني للحصول على منحة من وزارة البحث الفرنسية .

فبفضل هذه المنحة ، أتيحت لي فرصة الإقامة في دمشق ، حيث استفدت من شروط عمل ممتازة ، ليس فقط في المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق وإنما أيضاً في مركز الوثائق التاريخية ، والذي خصتني مديرته ، السيدة دعد الحكيم ، برعاية حميمة . لكنني أود التعبير ، بوجه خاص ، عن امتناني العميق للسيد أندريه ريمون الذي قدم لي ، طوال فترة إعدادي هذا البحث ، نصائحه وتشجيعه ، وإلى السيد جان بول باسكوال ، الذي أبدى دوماً استعداده لمساعدتي ، بحيث تتبع المراحل المختلفة لأبحاثي وجعلني أستفيد من دقة معرفته بدمشق . كما أتوجه بشكري إلى السيد عبد الكريم رافق الذي مهد ، بدراساته العديدة عن محفوظات محاكم دمشق ، الطريق أمام قيامي بإنجاز هذا المؤلَّف ، وإلى السيد جيل فينشتين الذي وضع في تصرفي خبرته في التعامل مع المحفوظات العثمانية ، وإلى السيد تييري بيانكي الذي أفادني من معرفته بتاريخ مدينة دمشق .

وأود أن أعبّر كذلك عن امتناني للسيدة باتريسيا باتو ، خبيرة المعلوماتية ، التي أجابت على كل تساؤلاتي بكثير من الصبر والكفاءة .

وأتوجه بشكري ، أخيراً ، إلى كل فريق المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ، ولا سيما إلى سراب أتاسي ، على نصائحها ، وإلى ستيفان فالتر ، على قيامه بمراجعة المخطوطة ، وإلى جاك بيكار ، المسؤول السابق عن المنشورات ، وإلى خلفه فارس بنطالب ، ومساعداته رنا دروس ولينا خاتمة ونديمة كريد ، الذين اهتموا بنشر أطروحتي الجامعية في كتاب صدر ، باللغة الفرنسية ، عن المعهد في عام ١٩٩٧ .

تقديم

أندريه ريمون

إن كتاب بريجيت مارينو يساهم ، مساهمة متميزة ، في تجديد الدراسات الخاصة بسوريا ، وبالعالم العربي بصورة أعم ، في العصر العثماني ،إذ هو يمثّل المحاولة الأولى لكتابة تاريخ حي من أحياء إحدى المدن الكبرى في العصر العثماني . وباندراجه في حركة الأبحاث الجارية منذ ثلاثين عاماً تقريباً على المدن العربية ، انطلاقاً من وثائق المحفوظات العثمانية ، يطوّر هذا الكتاب تلك الأبحاث ويدفعها في اتجاه جديد .

وكان اختيار بريجيت مارينو لحي الميدان موفقاً بوجه خاص . فهذا الحي الكبير من أحياءدمشق ، الممتد على مسافة كيلو مترين ونصف على الطريق المؤدي إلى جنوب سوريا ، وإلى فلسطين والحجاز ، شهد ، كما يبدو ، تطوراً كبيراً في العصر العثماني ، ارتبط ، كما هو محتمل ، برحلة الحج إلى الأماكن المقدسة في مكة والمدينة ، والتي كان يجري تنظيمها في دمشق ؛ وهو ما كان قد أشار إليه جان سوفاجيه في دراساته عن هذه المدينة . كما كان هذا الحي ، في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، مسرحاً لنزاعات حادة ، أظهر عبد الكريم رافق أهميتها ، حيث كان حي الميدان موقع إقامة وحدات الانكشارية المحلية ، في حين كان لوحدات الانكشارية الامبراطورية مواقع محصنة في المدينة داخل السور . وعليه ، فقد كان يمكن لدراسة مفصلة عن حي الميدان أن تسمح بفهم الأواليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتاريخ دمشق في العصر العثماني بصورة أفضل مما سبق .

وجاء العمل الذي أنجزته بريجيت مارينو ثمرة بحث طويل وصعب في المحفوظات العائدة إلى العصر العثماني ، وبخاصة في محفوظات محاكم دمشق ، وهو بحث أغنى الجهد الذي كانت قد بذلته الباحثة في تفحص المصادر التاريخية المتوافرة ، لدى إعدادها دراساتها السابقة . ويقدّر كل الباحثين الذي اشتغلوا على هذا النوع من الوثائق أهميتها ، ويدركون ، في الوقت نفسه ، صعوبة مثل هذه المحاولة ، خصوصاً

وأن بريجيت مارينو قد أرادت ، بحق ، أن تعطي بحثها طابعاً مقارناً ، وأن تشير إلى خصائص ميّزت مدينة دمشق بمجملها . وخلال فترات إقامتها الطويلة في هذه المدينة ، استطاعت بريجيت مارينو كذلك أن تقوم بعمليات استقصاء ميدانية بالاعتماد على الأبحاث التي كان المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق قد أجراها قبل سنوات ، في إطار جردٍ عام للأحياء الواقعة خارج السور ، وذلك بمبادرة من المديرية العامة للآثار والمتاحف في سوريا .

ومن مجمل الأبحاث التي قامت بها بشجاعة وكفاءة وفطنة ، توصلت بريجيت مارينو إلى هذه الدراسة التي تقدمها لنا اليوم ، والتي تعطينا لوحة غير مسبوقة لتاريخ حي الميدان منذ العصر المملوكي وحتى منتصف القرن التاسع عشر . وجاء تحليلها لبنية هذا الحي الاجتماعية ، وللدور الذي لعبته العائلات الكبيرة والعسكريون ، وللحياة الاقتصادية (القائمة على تجارة القمح إلى حد كبير) ، جاء تحليلها هذا ليستكمل الأبحاث التي أفضت حديثاً ، في المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ، إلى نشر كتاب كوليت استابليه وجان بول باسكوال المتميّز : « عائلات وثروات في دمشق » . كما تقدم بريجيت مارينو وفرة من المعلومات عن طبيعة السكن في الحي ، استخرجتها من وثائق . درستها بعناية ، ومن التحقيقات الميدانية التي قامت بها . وفي المحصلة ، فإن ما تعرضه أمامنا بريجيت مارينو هو مجمل ظواهر حياة أحد الأحياء ومكانته في حياة المدينة ، وذلك بأسلوب رشيق يعاظم من فائدة دراستها القيمة .

ولا يسع المرء سوى التعبير عن سروره لغزارة الأبحاث الخاصة بدمشق التي حظيت ، منذ ثلاثة أرباع القرن ، بتشجيع المعهد الفرنسي للدراسات العربية : فالعمل الجميل الذي أنجزته بريجيت مارينو يندرج ضمن هذا التراث العريق . وبفضل بحثها الرائد ، الذي سيسمح بتعميق المعرفة المتكوّنة عن المدن العربية في العصر العثماني ، تكون بريجيت مارينو قد احتلت مكانتها بين أفضل المتخصصين في دراسة تاريخ العالم العربي .

تمهيد

إن الإشارات إلى الميدان ، التي نجدها في منشورات متنوعة عن دمشق في العصر العثماني ، تُظهر هذا الحي بوصفه عرين الانكشارية المحلية ، وترى في التنافس على تجارة حبوب حوران العامل الذي يفسّر النزاعات التي دارت فيه ، ولا سيما في القرن الثامن عشر . وهكذا ، وبأفق تسليط الضوء على دور الانكشارية المحلية في تجارة الحبوب ، ارتأيت ، في مرحلة أولى ، أن أتصدى لدراسة هذا الحي ؛ وبدا لي أن محفوظات المحاكم ـ التي اعتُرف بها كمصدر يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية لدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمدن العثمانية ـ في وسعها أن تزوّدني بمعلومات غنية عن هذا الموضوع . غير أن الأبحاث التي قمت بها في محفوظات محاكم دمشق أظهرت لي خلاف ذلك ، لسببين : فمن جهة ، لم أعثر على أي وثيقة تخص حصراً معاملات تناولت منتجات زراعية ، ومن جهة ثانية ، فإن التمييز بين العسكريين المنتمين إلى وحدات مختلفة كان نادراً جداً . ومع أنه كان في الإمكان جمع بعض المعلومات من أنواع مختلفة من الوثائق ، وبخاصة من المخلفات ومن عقود شراء واستئجار الممتلكات في الريف ، إلا أن هذه المعلومات لم تكن لتسمح بإجراء دراسة معمقة لدور وحدات العسكريين المتنوعة في تجارة الحبوب .

ومع ذلك ، فقد كانت هناك آفاق أخرى للبحث في موضوع حي الميدان . ففي ثلاثينات هذا القرن ، كان جان سوفاجيه قد رسم الخطوط العامة للنمو العمراني في دمشق ؛ وأمكن بذلك الافتراض بأن حي الميدان (الذي أخذ اسمه من مَيْدان خيل كان واقعاً في الطرف الجنوبي لدمشق) لم يشهد تطوراً حقيقياً إلا في المرحلة الواقعة ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر ، وبدا من المفيد السعي من أجل تقديم بعض إيضاحات عن مراحل ذلك النمو .

كانت المعلومات عن سكان الميدان تتعلق بوجه خاص بالفلاحين والبدو الذين كانوا يترددون عليه وبالعسكريين الصاخبين الذين حلّوا فيه ؛ فكل واحدة من هاتين الفئتين من السكان استأثرت باهتمام الرحالة الغربيين أو الإخباريين المحليين ، لكن من دون أن تتوافر لنا أية معلومات عن مجموع سكان هذا الحي . وكان يمكن لمحفوظات المحاكم ، ولا سيما المخلفات ، أن تسلط الضوء على ثروة هؤلاء السكان ،

وأن تحدد موقعهم ضمن المجتمع الدمشقي بأسره .

وقد انعكس تنوع الوضعيات الاقتصادية لسكان الميدان على العمارة المنزلية ، إذ برزت مناطق سكن فاخرة ـ منطقتان بوجه خاص ـ داخل وسط سكني أكثر تواضعاً . وفي وقت اقتصرت فيه معرفتنا بالعمارة السكنية الدمشقية على عمليات وصف نادرة للدور الكبيرة ، بدا لنا من المثير أن نظهر تنوع السكن داخل الحي نفسه .

وهكذا ، فإن دراستي هذه تتناول ، في الواقع ، حي الميدان من زوايا متعددة : تطوره ، ثروة سكانه وموقع إقامتهم . وإضافة إلى المصادر السردية المحلية ـ العائدة إلى العصر الوسيط وإلى العصر العثماني ـ وإلى تعددات السكان العثمانية العائدة إلى القرنين السادس عشر والتاسع عشر ، استندت ، في الأساس ، إلى محفوظات محاكم دمشق ، آخذة في الاعتبار ، بوجه خاص ، ثلاثة أنواع من الوثائق هي : المخلفات ، والوثائق المتعلقة بالاستثمارات في الريف والمعاملات العقارية .

أما الفترة التاريخية التي غطتها هذه الدراسة ، فقد تحددت إلى حد كبير ـ كما سأبيّن ذلك بالتفصيل عند تقديم المصادر ـ من خلال طبيعة المادة الوثائقية المتوافرة . فالسجلان الأولان من سجلات محكمة الميدان ، اللذان توافرا لنا ، يعودان إلى سنوات ١٧٢٧ ـ ١٧٢٩ ، بالنسبة إلى الأول ، وإلى سنوات ١٧٣٧ ـ ١٧٣٩ ، بالنسبة إلى الثاني ؛ غير أنه لم يكن في الإمكان إلا اعتباراً من عام ١٧٤٢ تكوين مدونة مهمة نسبياً تغطي فترة زمنية محددة ، هي ـ في هذه الحالة ـ السنوات العشر ما بين ١٧٤٢ و١٧٥٢ . أما الفترة الثانية ، التي تجمعت لدينا عنها أيضاً معلومات وافرة ، فهي سنوات ١٨٢٠ ـ ١٨٣٠ ، وهكذا ، ابتدأت الفترة التي غطتها الدراسة قبل زمن قصير من حلول ولاية أسعد باشا العظم (١٧٤٣ ـ ١٧٥٧) ، وانتهت قبل زمن قصير من الحملة المصرية على سوريا التي قادها إبراهيم باشا في عام ١٨٣١ .

وفي محفوظات محاكم دمشق ، لا يظهر حي الميدان بوصفه وحدة مكانية « محددة وقائمة بذاتها » ، الأمر الذي يوجب على الباحث القيام بتعيين حدود الفضاء الذي يبغي دراسته . فقد اعتبر كل من ك . ولزنجر و ك . واتزنجر أن الميدان يبدأ من جنوب جامع المرادية[1] ، وقدّر ر . تومين « أن الطوبوغرافيا الراهنة تسمح بتحديد حي الميدان على النحو التالي : شارع طويل يمتد على مسافة ٢٢٠٠ متر (يبدأ من

1-Wulzinger K . et Watzinger C., Damaskus, p. 100 -102.

مفترق زقاق مغربي) ، ويتجه ، على نحو ظاهر ، من الشمال إلى الجنوب ، حيث تتعاقب على امتداده منشآت دينية ومخازن للحبوب»[2] . وإذا ما أُخذ في الاعتبار معيار طوبوغرافي رئيسي واحد ، هو الطريق المؤدي إلى حوران وإلى مكة ، يكون المرء ميالاً إلى تصوّر مجمل هذا الحي بوصفه وحدة مكانية قائمة بذاتها . وكانت د .ساك ، بدورها ، قد اعتبرت أن شارع الميدان يبدأ من جامع المرادية ؛[3] وعلى هذا النحو أيضاً ، قمت ، من جانبي ، بتعيين حدود الفضاء الذي تهتم به هذه الدراسة .

وبتحديده على هذا النحو ، يكون حي الميدان مشتملاً على ثلاث محلّات هي : باب المصلى ، والميدان والقبيبات ؛ وبذلك سيدور الحديث عن محلات باب المصلى والميدان والقبيبات لدى التعامل مع كل فضاء من هذه الفضاءات الثلاثة على حدة ، وعن حي الميدان لدى التعامل مع هذه الفضاءات مجتمعة . أما تسميته «مَيْدان» فتدل على ميدان خيل تطور هذا الحي على مقربة منه .

وبهدف تحديد موقع أسماء الأزقة الواردة في وثائق المحفوظات ، لجأت إلى المخططات المساحية العائدة إلى ثلاثينات هذا القرن ، إبان عهد الانتداب الفرنسي على سوريا . فمحلة باب المصلى ، كما تتحدد في وثائق المحفوظات انطلاقاً من أسماء الأزقة المرتبطة بها ، تتوافق مع دائرتي التيامنة وباب المصلى ؛ أما محلة الميدان ، فتتوافق مع دائرتي الموصلي وسوق الميدان ، بينما تتوافق محلة القبيبات مع دوائر حقلة ، وساحة ، وقاعة وميدان سلطاني .

وقد طرأ تغيّر على أسماء عدد كبير من المواقع منذ منتصف القرن الثامن عشر ؛ فمن بين ما يقرب من مئة زقاق ، ورد ذكرها في وثائق المحفوظات ، لم يكن من الممكن التعرف ، في المخططات المساحية ، سوى على ما يقرب من عشرين زقاقاً . وبإجراء تقاطع بين معلومات متنوعة ، استطعنا تحديد مواقع بعض هذه الأزقة ، إلا أن معظمها بقي من دون تحديد . وعلى الرغم من ذلك ، فقد اتفق لي أن أشرت إليها ؛ وربما ستغتني المعلومات التي توفرت لدينا عنها عندما ستسمح أبحاث لاحقة بتحديد مواقعها . لكن كان عليّ ، في الشروط الحالية ، أن أعدل عن وضع خرائط لمواقع عديدة ، الأمر الذي أبقى الخرائط التي وضعت تقريبية .

---

2 - Thoumin R., Géographie humaine, p. 248.

3 - Sack D., Damaskus, p. 81.



مقدمة

I ـ تقديم تاريخي

إن التوسع الذي شهدته حدود الامبراطورية العثمانية ، والذي اتجه لفترة طويلة صوب الغرب ، صار يتجه ، اعتباراً من القرن السادس عشر ، نحو الشرق أيضاً . وهكذا ، وبعد ثلاثة قرون من الخضوع لسيطرة المماليك ، سقطت دمشق في عام ١٥١٦ في يدي السلطان سليم ، الذي نجح ، في العام التالي ، في احتلال القاهرة . ومنذ ذلك الحين ، أُدخلت مصر وسوريا في إطار الامبراطورية العثمانية وجرى تقسيمهما إلى وحدات إدارية ، شهدت حدودها بعض التبدل في غضون العصر العثماني . وبذلك ، فقد كانت سوريا ، أو بلاد الشام ، في القرن الثامن عشر مكوّنة من أربع ولايات هي : طرابلس ، وصيدا ، وحلب ودمشق . واشتملت ولاية دمشق على عدة سناجق هي : دمشق ، وعَجلون ـ لجوّن ، ونابلس ، ويافا ، وغزة ، والرملة ، والقدس والكرك(١) .

دمشق وريفها

وبوصفها عاصمة الولاية ، ضمت دمشق نحو ٥٦٠٠٠ نسمة في نهاية القرن السادس عشر ونحو ١١٢٥٠٠ نسمة في سنوات ١٨٤٠ ـ ١٨٥٠ . ومن مرتفعات الصالحية ، وهي تجمع صغير واقع على سفح جبل قاسيون على بعد كيلو متر واحد من دمشق تقريباً ، يستطيع المرء الإحاطة ، على أكمل وجه ، بسائر أرجاء المدينة . ففي المدينة داخل السور ، التي تتخذ شكلاً بيضوياً ، نلحظ ، قبل كل شيء ، صرحين كبيرين هما : الجامع الأموي ، في مركزها تقريباً ، والقلعة ، في طرفها الشمالي الغربي . أما خارج السور ، فقد شيد عدد من الجوامع الكبيرة من قبل السلاطين العثمانيين ، ثم من قبل ولاة المدينة : فمنذ قيامه بغزو دمشق ، بنى السلطان سليم (١٥١٢ ـ ١٥٢٠) جامع السليمية في الصالحية في موقع قبر ابن عربي ، كما قام خلفه ، السلطان سليمان (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦) ببناء جامع السليمانية إلى الغرب من

المدينة ، ثم قام ثلاثة ولاة ، هم مراد باشا (١٥٦٨ ـ ١٥٦٩) ، ودرويش باشا (١٥٧١ ـ ١٥٧٤) ، وسنان باشا (١٥٨٧ ـ ١٥٨٨) ، ببناء ثلاثة جوامع متعاقبة على امتداد الطريق المتجه نحو الجنوب . وقد انتفعت هذه المشيدات ، كما انتفع عدد كبير من المنشآت الدينية الأخرى في دمشق ، من عائدات أوقاف خصصت لصالحها (وقف خيري) .

ويقع حول المدينة ، ما عدا في طرفها الشرقي ، عدد من الأحياء ؛ أما حي الميدان ، الممتد في اتجاه الجنوب ، فيعطي المدينة شكلاً فريداً ، أوحى بصور متنوعة للرحالة الغربيين في القرن التاسع عشر : فهو ، كما صوّره أحدهم « حي عجيب ممتد نحو الجنوب كذنب مقلاة »[٢] ، أو هو « على شكل شارع تجاري طويل غير مسقوف »[٣] ، أي جرى تصويره على أنه زائدة في جسم المدينة . فدمشق ، التي « تبرز من بعيد على شكل مندولين »[٤] ، شُبهت ، في الواقع ، بـ « مِقْمعة ، مقبضها هو حي الميدان الطويل »[٥] ، أو شُبهت أيضاً بطيّارة من الورق ، ذنبها الطويل هو حي الميدان[٦] . ومن المحتمل أن يكون هذا الشكل من التمدد مرتبطاً ، كما يؤكد ر . تومين ، بشروط جيولوجية قاهرة ، حيث « يتفاوت عرض هذا الحي الطويل كثيراً تبعاً لعرض النتوءات الصخرية نفسها . ويبدو بأن قحط الأرض قد حكم تطور الميدان على شكل شريط طويل ممتد من الشمال إلى الجنوب »[٧] .

ويضمن نهر بردى وفروعه ، التي تدخل المدينة من جهة الغرب ، تغذية دمشق بالماء . وتوجد في الميدان آبار عديدة ، ولكن الحي يتغذى بالماء كذلك من خلال فرعيَ نهر بردى « القنوات » و« الداراني » . وبفضل عدد من « الطوالع » ، يتم إيصال الماء إلى المساكن وإلى الأبنية العامة كالجوامع ، وزوايا الطرق الصوفية ، والحمامات ، والسواقي والسبل . كما تتيح مجاري المياه هذه ، حول المدينة ، فرصة القيام بنشاط زراعي واسع في الغوطة ، والتي تتخذ شكل « قوس دائري يصل عمقه إلى عشرة كيلو مترات تقريباً ، توشيه البقع المضيئة للعديد من القرى »[٨] . وفي القطاعات المروية بصورة جيدة ، في الغرب والشرق ، يتم الجمع ما بين زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الخضروات ، بينما تكثر ، في الشمال والجنوب ، في الأراضي الأقل رطوبة ، زراعة الزيتون والعنب . وبعيداً عن تلك المنطقة ، في اتجاه الشرق والجنوب الشرقي ، يصبح

الماء نادراً ، فتخلي زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الخضروات ، في المرج ، مكانها لزراعة الحبوب . غير أن الفضاء الذي ترتبط دمشق بعلاقات متينة معه ــ من أجل توفير تموينها على الأقل ــ لا يقتصر على الغوطة والمرج ، بل يمتد ، في اتجاه الجنوب ، ليشمل وادي العجم والجولان وجيدور ، ويصل حتى منطقة حوران ، المعتبرة منذ أقدم العصور بوصفها مخزن غلال سوريا ، كما يمتد ، في اتجاه الغرب ، ليطاول وادي بردى ويتجاوز جبال لبنان الشرقية ليشمل سهل البقاع . وفي الشمال تساهم منطقة حماة التي هيمنت عليها في القرن الثامن عشر عائلة العظم ــ وهي العائلة التي حكمت دمشق ومدن أخرى في بلاد الشام ــ تساهم أيضاً في ضمان تموين عاصمة الولاية .

وتوزعت مدينة دمشق على ثلاثة مراكز كان لكل منها نشاط مميّز . ففي القسم الغربي من المدينة داخل السور ، مورست تجارة المنتجات النفيسة (قماش ، توابل وذهب... ألخ) ، كما تجمعت معظم الخانات ، حيث كان يجري تخزين البضائع وتأمين إقامة عابري السبيل . وعلى مقربة من القلعة ، كانت تقوم أسواق متخصصة في صنع وبيع أغراض معدّة للعسكريين في الأساس (سروج ، وعدد الرواحل وأسلحة) ؛ وتمتد هذه المنطقة نحو الجنوب في محيط جامع الدرويشية وجامع السنانية ، حيث تُعرض ، على امتداد الطريق ، كل أنواع المواد الاستهلاكية . واعتباراً من جامع المرادية ، تبدأ في الظهور على الطريق البوانك المعدّة لتخزين الحبوب ؛ وعند هذه النقطة بالذات نكون في حي الميدان ، حيث يتم قسم كبير من المبادلات ما بين المدينة والريف . وهذه الفضاءات الثلاثة كانت تتوافق ، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، مع مراكز سلطة سياسية واقتصادية : ففي المدينة داخل السور ، تتجمع النخب الدمشقية المنخرطة ، في غالبيتها ، في التجارة الدولية ، وحول القلعة تقيم النخب العثمانية ، بينما يتركز في الأحياء الجنوبية الواقعة خارج السور تجار الحبوب ، ومعظمهم من العسكريين(٩) .

وتتبيّن من وصف بعض الرحالة الغربيين لحي الميدان ، في نهاية القرن التاسع عشر ، خصوصية السكان الذين تواجدوا في هذا «الحي الشعبي ذي النشاط العجيب»(١٠) . فبعد أن وصف ش . لالمان سوق السنانية حيث « يتجمهر الفلاحون والبدو حول الدكاكين ويبتاعون الغلايين وجلود الخراف والأسلحة والملابس » ، ذكر

بأن « حي الميدان يبدأ عند تلك السوق ، حيث يفد الكردي بمعطفه من اللبد ، بعد أن يكون قد عبر بقطيعه صحراء سوريا ، والبدوي المشعث الشعر والأقرب إلى التوحش ، بصدره العاري ومظهره البائس ومشيته الجسورة »(١١) . وبحسب لورتيه ، لا بدّ للمرء من التجول في أزقة الميدان الضيقة ومفترقات الطرق فيه كي يشاهد بسهولة سكان حوران والصحراء السورية الكبرى ، المثيرين والأقرب إلى التوحش ، الذين يتوافدون إلى هذا الحي ، بعائلاتهم أو قوافلهم العديدة ، وهم يحملون منتجات مناطقهم من القمح ، وجلود الحيوانات ، والغزلان النافقة ، وقطعان الغنم التي يقودها رعاة أكراد يضعون على رؤوسهم قلنسوات غريبة »(١٢) . ووفقاً لـ ج . روديبيه « يتوافد إلى هذه السوق كذلك البدو من القرى المجاورة للتزود بكل ما يحتاجونه من المؤن ، من أصناف الأسلحة وحتى القمح ، حيث يبتاعون هذه البضائع بسعر أرخص من السعر الذي تباع فيه في دمشق نفسها ، وهم يفدون بأعداد كبيرة للقيام بمشترياتهم هذه »(١٣) . أماغ . لاروميه فلم يشد انتباهه سوى العجزة « الذين تنخر أجسادهم العاهات الفظيعة » ، والأطفال « المغطاة عيونهم بالذباب »(١٤) . ويرى لورتيه أنه إذا كان عدد المتسولين في دمشق أقل بكثير من عددهم في مدن الشرق الأخرى ، إلا أنه « يصادف في حي الميدان بضع عصابات من الفقراء الصعاليك ، تتكوّن من الفرس والشراكسة والغرباء الآخرين ، الذين ليس في مقدورهم ، بسبب إملاقهم ، الرجوع إلى أوطانهم ، والذين ينتظمون في أخويات تعيش على التسول »(١٥) . كما يشير كذلك إلى وجود عدد كبير نسبياً من « البوهيميين والغجر ، يسميهم العرب نَوَرْ ، يعيشون في دمشق وفي قرى السهل (......) ويقطنون أزقة خاصة من حي الميدان »(١٦) .

وبلا ريب فإن وجود هذه الجماعات المتنوعة من السكان قد ساهم في إظهار الميدان بوصفه حياً فقيراً ؛ إلا أن المرء يصادف فيه ، مع ذلك ، أشخاصاً يقفون على مستويات مختلفة في الهرمية الاجتماعية ، بمن فيهم الوجهاء . ومع أن المؤسسات الكبرى ظلت ، كما يذكر ر . تومين « ملكية دمشقيين أغنياء كانوا ، في معظمهم ، يقطنون داخل المدينة القديمة ولا يترددون على الحي إلا عندما تستدعي أشغالهم ذلك »(١٧) ، إلا أنه يتوجب التأكيد على أن عائلات عديدة من الوجهاء أقامت في حي الميدان ، على مقربة من نشاطاتها الاقتصادية . وكان أ . فون كريمر قد لاحظ ، في

القرن التاسع عشر ، أن الميدان وإن كان قد اعتُبر ، بحق ، بمثابة حي البدو ، وذلك بسبب تواجدهم فيه المرتبط بتسويق المنتجات الزراعية ، إلا أنه كان ، مع ذلك ، موقع إقامة عائلات مختلفة من التجار الدمشقيين الأغنياء ، ولا سيما تجار القمح الذين امتلكوا مساكن فاخرة فيه[١٨] .

وعلى الرغم من ندرة المعلومات المتوفرة عن هذه العائلات ، إلا أن ل . شاتكوفسكي ـ شيلشر تعتبر أنها كانت كلها تمارس نشاطاً اقتصادياً في منطقة حوران[١٩] ، وأن الأرباح التي جنتها من تجارة الحبوب هي التي تفسر ، بصورة أكثر منطقية ، الثروة الكبيرة التي راكمتها في سنوات ١٨٦٠ ـ ١٨٧٠[٢٠] .

السلطة السياسية

في القرن الثامن عشر كان الوالي مقيماً في قصر ، السرايا ، الواقع إلى الجنوب من القلعة ؛ وهذا الوالي ـ سواء جُدد له في منصبه سنوياً أم لا ـ كان مكلفاً بحفظ الأمن وجباية الضرائب ، كما كان في تلك الفترة مسؤولاً عن قافلة الحج إلى مكة (أمير الحج) ، وهو ما كان يعفيه من المشاركة في الحملات العسكرية . وفي وقت غيابه ـ أو في أوقات فراغ السلطة ـ كان «المتسلم» هو الذي يحلّ محله . وكان يساعد هذا الأخير ، في إدارة المالية ، موظف تعينه السلطات في استانبول هو «الدفتردار» ، والذي من الممكن أن يكون ، مثل «المتسلم» ، من أصول محلية . ولوضع أوامر الوالي أو السلطان موضع التنفيذ ، كان هذان الشخصان يعقدان اجتماعات (ديوان) ، في مواعيد شبه منتظمة ، مع شخصيات أخرى تشغل وظائف رسمية في دمشق ، ولا سيما مع قاضي القضاة ، ونقيب الأشراف وآغا الانكشارية .

وسمح التزام الضرائب ، الذي كان يُمنح أحياناً لمدى الحياة (مالكانة) ، لبعض الوجهاء بتعزيز سلطتهم ، وذلك بفضل الثروات التي راكموها . تلك كانت حال عائلة العظم في القرن الثامن عشر ، والتي ترجع بأصولها إلى المعرة في منطقة حلب : فهذه العائلة التي منحت «مالكانة» في منطقة حماة ، أخذت تسوّق إنتاجها من الحبوب في دمشق[٢١] . واعتباراً من عام ١٧٢٥ ، فرضت نفسها على مسرح الأحداث السياسي في هذه المدينة ، وبصورة أعم في بلاد الشام . وطوال ما يقارب قرناً من الزمن ، عُيّن كثيرون من أفراد هذه العائلة ولاة على مدن مختلفة من الولاية ، خصوصاً دمشق ،

ولكن أيضاً صيدا وطرابلس الشام . وبذلك ، شكلّت عائلة العظم ما يشبه السلالة الحاكمة ، وكان أصلها المحلي ، ضمن الإدارة العثمانية ، جديراً بالتنويه .

وفي دمشق ، خلّفت هذه العائلة آثاراً معمارية مهمة . فاسماعيل باشا العظم (١٧٢٥ ـ ١٧٣٠) ، وهو أول فرد من أفرادها يُعَين والياً ، بنى في دمشق مدرسة وحمامين ومقهى . ثم انتقلت الولاية ، لمدة أربع سنوات (١٧٣٠ ـ ١٧٣٤) إلى عبد الله باشا أيضنلي ، الذي خلفه في هذا المنصب سليمان باشا العظم (١٧٣٤ ـ ١٧٣٨) ، أخو اسماعيل ، والذي بنى ، من جانبه ، مدرسة وحمامين وخاناً .أما المسؤول عن إدارة المالية في عهده ، فتحي أفندي الفلاقنسي ، فقد بنى مدرسة في المدينة داخل السور ، بالاضافة إلى حمام ومقهى في حي الميدان . وفي غضون السنوات الثلاث اللاحقة (١٧٣٨ ـ ١٧٤١) ، تعاقب ثلاثة ولاة هم حسين باشا البستنجي ، وعثمان باشا المُحَصِّل وعلي باشا المعروف باسم «أبو قيلي» . ثم أصبح سليمان باشا العظم والياً على دمشق للمرة الثانية (١٧٤١ ـ ١٧٤٣) ، وأعقبه ابن أخيه اسماعيل "أسعد باشا العظم" الذي ظل محتفظاً بمنصبه طوال ١٤ عاماً (١٧٤٣ ـ ١٧٥٧) ، وتميّز ببنائه قصراً فخماً وخاناً بالقرب من الجامع الأموي ، وبعد بضع سنوات تسلم الولاية محمد باشا العظم (١٧٧١ ـ ١٧٨٣) ، الذي أنشأ سوقاً وبنى مدرسة قام بتوسيعها ابنه عبد الله باشا العظم ، الذي تسلّم الولاية ما بين ١٧٩٠ ـ ١٨٠٨ .

وشهدت بلاد الشام ، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فترة اضطرابات . ففي تلك الفترة ، فرض ظاهر العمر نفسه بالقوة على ولاية صيدا ، وخصوصاً على عكا حيث كان يضطلع بمسؤوليات ملتزم الجمارك ؛ وفي عام ١٧٤٢ ، كلّف السلطان والي دمشق سليمان باشا العظم بتصفيته ، إلا أن الحملة التي نظمها هذا الأخير مُنيت بالفشل . وبوصفه حليفاً لعلي بك ، الذي جعل مصر عملياً ولاية مستقلة عن الباب العالي ، تعاون ظاهر العمر عسكرياً مع الوالي المصري لتحقيق مشروعه الرامي إلى غزو سوريا في عام ١٧٧١ . وأمام التهديد الذي صار يمثله ، وافقت السلطات العثمانية ، في عام ١٧٧٤ ، على منحه منطقة نفوذ أوسع اشتملت على عدة سناجق . إلا أنه لم يتمتع طويلاً بثمار ذلك النصر ، لأنه قُتل في العام التالي ، أي في عام ١٧٧٥ ، دون أن ينجح طوال حياته في أن يكون والياً على إحدى الولايات .

وفي تلك الفترة ، وبعد أن وجدت الإدارة العثمانية نفسها في موقع ضعف في هذه المنطقة ، قام السلطان بتعيين أحمد باشا الجزار ، في عام ١٧٧٥ ، والياً على صيدا ؛ فتحصن هذا الأخير في قلعة عكا وفرض سيطرته على المنطقة حتى وفاته في عام ١٨٠٤ . وخلال سنوات عهده ، تم تعيينه كذلك والياً على دمشق في مناسبات أربع ، ما بين عامي ١٧٨٥ و١٨٠٤ ،[٢٢] فخضعت دمشق بذلك لنفوذ عكا . وكما كان يفعل أفراد عائلة العظم ، لجأ أحمد باشا الجزار إلى المضاربة على أسعار الحبوب ، وقيل أنه كان ينوي في عام ١١٩٩/ ١٧٨٤ ـ ١٧٨٥ ، مصادرة قمح حوران للتسبب في حدوث تضخم نقدي ، وأنه قد يكون قد بنى عدداً من البوانك لتخزين القمح الذي كان ينوي مصادرته[٢٣] .

قافلة الحج

كان من المهام الأساسية لوالي دمشق ، كما ذكرنا ، الإشراف على قافلة الحج[٢٤] . ففي اتجاه مكة ، كانت تتشكل قافلتان ، واحدة في دمشق (الحج الشامي) تجمع الحجاج الوافدين من الأناضول وفارس ، والأخرى في القاهرة (الحج المصري) تجمع الحجاج الوافدين من المغرب . وعلى وجه العموم ، كانت القافلة الأولى تغادر دمشق في شهر شوال لتعود ، بعد انقضاء ثلاثة أشهر تقريباً ، في شهر صفر ، بعد أن تكون قد تعرضت ، غالباً ، لهجمات البدو . وتتشكّل القافلة عادة بالقرب من القلعة ، ثم تتجه نحو الجنوب وتعبر حي الميدان كي تتجاوز باب الله ، وتنتظم حول محمل مزيّن بفخامة ومحمول على جمل . وخلال عدة أيام ، يتقاطر الحجاج برفقة أقاربهم ليلتقوا خارج دمشق ، عند قبة الحج ، ثم في مزيريب على بعد ما يقرب من مئة كيلو متر إلى الجنوب من دمشق ، حيث يجري تنظيم سوق تستمر لبضعة أيام . ولدى عودة القافلة من الحج تنطلق قافلة أخرى تحمل المؤن (الجردة) لملاقاة الحجاج وتوفير المؤونة لهم .

وكان على أمير الحج أن يجمع لكل واحدة من هاتين القافلتين ، المصرية والسورية ، المبالغ الضرورية لتمويل القافلة وضمان أمن الحجاج طوال فترة السفر والإقامة . وفي بلاد الشام ، ظلت هذه المهمة ، حتى منتصف القرن السابع عشر توكل

ـ لعدة سنوات متتالية غالباً ـ إلى حكام سناجق الولاية المختلفة ، الذين كانوا ، في بعض الأحيان ، من العسكريين الذين تسلموا قيادة الوحدات المخصصة لضمان أمن القافلة ، والتي كانت تتجه إلى دمشق بوصفها نقطة تجمع القافلة(٢٥) .

وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر ، صارت السلطات العثمانية تعيَن في منصب أمير الحج موظفين ، وأحياناً ولاة ؛ واعتباراً من عام ١٧٠٨ ، وحتى عام ١٨٦٦ ، بات والي دمشق هو المكلف ، بصورة منتظمة ، بمسؤوليات أمير الحج ، الأمر الذي فرض عليه التغيب عن المدينة لفترة طويلة ، ليس فقط خلال الأشهر الثلاثة التي تستغرقها رحلة الحج ، وإنما أيضاً خلال شهر «الدورة» ، التي كان عليه القيام بها ، على سناجق ولايته المختلفة ، لجمع المبالغ اللازمة لتمويل القافلة(٢٦) .

العسكريون

في بداية العصر العثماني ، لم يكن في دمشق سوى وحدة عسكرية واحدة من الانكشارية انخرط فيها أفراد كثيرون من أصول محلية ، فشكلوا تهديداً للسلطة القائمة ؛ وهذا التهديد دفع السلطان ، في عام ١٥٧٧ ، إلى إرسال فرمان إلى والي دمشق يطلب منه فيه وضع حد لهذه الوضعية . غير أن تلك المحاولة لم تلقَ أي نجاح ، وظل الصراع على النفوذ ، إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر ، مستعراً في دمشق بين والي المدينة والانكشارية : ففي شهر تموز ١٦٥٩ ، أمر الوالي عبد القادر باشا بإعدام عدد من زعماء الانكشارية ، فقرر السلطان ، على اثر ذلك القمع الدموي ، إرسال وحدات الانكشارية الامبراطورية إلى دمشق بهدف إعادة فرض النظام .

ومنذ ذلك التاريخ ، صارت تتعايش في المدينة وحدتان من الانكشارية : الانكشارية المحلية (يرلية) ، والانكشارية الامبراطورية (قابي قول) . وكان على رأس كل واحدة من هاتين الوحدتين آغا ، يعاونه كتخدا . وقد شهد ذلك التعايش بعض الانقطاعات الناجمة عن طرد إحدى هاتين الوحدتين ، بالتناوب ، من المدينة ؛ فبحسب الأوضاع السياسية ، كان يتوالى إرسال وسحب وحدة الانكشارية الامبراطورية ، الأمر الذي كان يؤدي إلى تعديل موازين القوى القائمة بين

العسكريين . وهكذا ، وبعد إرسال وحدة « قابي قول » إلى دمشق في عام ١٦٥٩ ، توارت عن مقدمة المسرح السياسي وحدة « يرلية » وذلك حتى عام ١٦٨٧ـ ١٦٨٨ ، وهو العام الذي شهد تمرد عناصر هذه الوحدة على الوالي ؛ وفي عام ١٦٩١ ـ ١٦٩٢ ، وبأمر من السلطان تم إعدام تسعة من زعمائهم البارزين .

وتتباين التقديرات بخصوص عدد أفراد هاتين الوحدتين . ففي القرن السادس عشر ، قُدّر عدد الانكشارية في دمشق بـ ١٠٠٠ عنصر[٢٧] . وهذا العدد يقارب عدد عناصر الانكشارية المحلية في نهاية القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر[٢٨] . أما عن عدد عناصر وحدة « قابي قول » ، التي أرسلت في منتصف القرن السابع عشر ، فتتوفر لدينا ، في الواقع ، تقديرات متنوعة جداً : فوفقاً لبعض المؤلفين الدمشقيين ربما كان عددهم يتراوح ما بين ٣٠٠ و ٢٠٠٠ عنصر[٢٩] . وبحسب الوثائق العثمانية ، ربما وصل عددهم إلى ٢٦٨ عنصراً في عام ١٧٠١ ـ ١٧٠٢ ، وإلى ٤١٣ أو ٦٤١ عنصراً في عام ١٧٣٤ ـ ١٧٣٥[٣٠] . وبذلك ، قد يكون العدد الإجمالي لعناصر وحدتي الانكشارية في دمشق نحو ١٥٠٠ عنصر ، أو أكثر ، في الثلث الأول من القرن الثامن عشر . وفي عام ١٧٧٠ ـ ١٧٧١ ، ووفقاً للإخباري ابن الصديق ، كان عدد عناصر وحدة « قابي قول » أقل من ٢٠٠٠ عنصر ، وعدد عناصر وحدة « يرلية » أكثر بقليل من ٢٠٠٠ عنصر[٣١] .

غير أن الانكشارية لم يشكلوا سوى واحدة من القوى العسكرية المتمركزة في دمشق في العصر العثماني ؛ أما القوى الأخرى فقد تمثلت في « السباهية » ، الذين استفادوا من الإقطاعات العقارية المقسمة إلى « خاص » و« زعامت » و« تيمار » ، بحسب العائدات التي كانت تدرها على أصحابها ، كما تمثلت في الوحدات الخاصة أو وحدات المرتزقة ، المكونة من « السكبان » ، و« اللاوند » ، و« الدالاتية » ، و« التفنكجية » ، و« المغاربة » ، بالإضافة إلى « البغادة »[٣٢] .

الميدان والنزاعات المدينية

وفي مناسبات عديدة إبان العصر العثماني ، ولا سيما في القرن الثامن عشر ، وقعت مصادمات داخل المدينة بين هذه الوحدات المتنوعة ؛ وخلال النزاعات ، التي

كانت تدور في معظم الأحيان بين وحدة « قابي قول » ووحدة « يرلية » ، كان الولاة يلجؤون غالباً إلى قواتهم العسكرية الخاصة لتعزيز سلطتهم .

ومع أن القلعة كانت هي عادة موقع تمركز الانكشارية الامبراطورية ، إلا أن عناصر هذه الوحدة لم يكونوا كلهم متمركزين في داخلها ، بل توزع عدد منهم على محلات المدينة المختلفة . ووفقاً لأحد الإخباريين وهو ميخائيل بريك ، الذي يرجع إلى منتصف القرن الثامن عشر ، كان معظم عناصر الانكشارية المحلية يقطنون في حي الميدان[٣٣] . وفي الواقع ، فقد شغل هذا الحي ، بوصفه وريث « تقاليد تمردية » و« موقعاً مفضلاً للتنظيمات الشعبية »[٣٤] ، مكانة مهمة جداً - إن لم نقل « مركزية » - في النزاعات التي دارت ما بين وحدتي الانكشارية ، وأغنت تاريخ المدينة بالأحداث والوقائع إبان تلك الفترة .

فقد وقعت مصادمات بين وحدتي الانكشارية في أعوام ١٧٠٨ ، و١٧١٨ ، و١٧٣٠ ؛ وفي عام ١٧٣٨ ، انتفضتا معاً على الوالي ، حسين باشا البستنجي ؛ فردّ هذا الأخير بإرسال ٤٠٠٠ عنصر من رجاله - التابعين إلى وحدتي « المغاربة » و« الدالاتية » - لمهاجمة حي الميدان . وفي أعقاب المصادمات الجديدة التي وقعت بين وحدتي الانكشارية في عام ١٧٤٠ ، في عهد الوالي عثمان باشا المحصّل ، سمح السلطان بطرد وحدة « قابي قول » خارج المدينة ، الأمر الذي أدى إلى تعزيز سلطة وحدة « يرلية » لبضع سنوات[٣٥] . وحينما وصل أسعد باشا العظم إلى دمشق ، بوصفه والياً عليها ، في عام ١٧٤٣ ، وجد نفسه في مواجهة المجموعة الأكثر تمرداً بين صفوف انكشارية الميدان ، وهم « الزوربا » ؛ فعلى عناصر هذه المجموعة ، استند فتحي أفندي الفلاقنسي ، « دفتردار » دمشق ؛ وبسبب سطوتهم ، كان يُنظر إليهم ، كما يذكر بديري « كأنه لم يكن حاكم بالشام إلا هم »[٣٦] . وفي آذار ١٧٤٦ ، نظم أسعد باشا العظم ، بمساعدة « الدالاتية » ، هجوماً على حي الميدان ونجح في وضع حد لسيطرتهم ؛ واثر ذلك الانتصار ، طالب بعودة وحدة « قابي قول » ، التي طُردت من دمشق في عام ١٧٤٠ ، فاستجيب إلى طلبه[٣٧] . أما عناصر مجموعة « الزوربا » في الميدان ، الذين لجؤوا بعد هزيمتهم تلك إلى طبريا وجبل لبنان ، فقد رجعوا في شهر تشرين الأول ١٧٤٨ ، ومارسوا أعمالاً انتقامية ضد بعض سكان الحي الذين اتهموهم بالخيانة[٣٨] .

وفي نهاية شهر آيار ١٧٥١ ، وبناء على طلب من أسعد باشا العظم نفسه ، تم من جديد تعزيز وحدة « قابي قول » بوصول فرقة من العسكريين انضمت إليها[٣٩] ؛ وحصل الأمر نفسه اثر المصادمات التي وقعت بين وحدتي الانكشارية في عام ١٧٥٧ ـ ١٧٥٨ : فبعد عزل الوالي حسين باشا المكي ، أرسلت استانبول إلى الوالي الجديد ، عبد الله باشا الشتجي ، ٥٠٠٠ عنصر من الانكشارية الأمبراطورية ؛ وجرى تنظيم هجوم جديد على الانكشارية المحلية في حي الميدان ، نجم عنه تقليص عدد عناصر هذه الوحدة ، التي ربما سقط بين صفوفها ٥٠٠ قتيل[٤٠] .

غير أن الحدث الأبرز في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تمثلَ في قيام الوحدات المصرية ، في عام ١٧٧١ ، بحصار ثم باحتلال دمشق ؛ غير أنه لم تقع أية اضطرابات جدية بين وحدتي الانكشارية إبان تلك الفترة . ففي عهد الوالي عثمان باشا الكرجي (١٧٦٠ ـ ١٧٧١) ، بقيت وحدتا « قابي قول » و« يرلية » هادئتين نسبياً ؛ حتى أن ذلك الوالي أمر بإعدام آغا الانكشارية المحلية ، يوسف آغا الجبري ، الذي اتُهم بالفرار من أمام العدو المصري وبرزت شكوك حول تعاونه مع المصريين ، من دون أن يتسبب ذلك في حصول ردة فعل بين عناصر وحدته[٤١] . وظلت وحدتا الانكشارية هادئتين إبان عهد الوالي محمد باشا العظم (١٧٧١ ـ ١٧٨٣) . وكما في السابق ، فقد كان من الممكن تلمس خضوع عناصر « يرلية » ، في تلك الفترة ، ليس فقط من خلال انعدام الاضطرابات بين صفوفهم ، بل وكذلك من خلال امتناعهم عن القيام بأي ردة فعل تجاه إعدام زعيمهم الآغا عثمان بن الشبيب[٤٢] .

ويبدو بأن مشاركة الانكشارية المحلية ، في مطلع القرن التاسع عشر ، في حياة دمشق السياسية ، صارت تتم وفقاً لطرائق مختلفة . فقد أضحت السلطة تعترف ، أحياناً ، بزعمائهم كمحاورين : ففي حي الميدان ، شكّل مسكن اسماعيل جربجي المهايني ملجأ لعدد من الأشخاص المهددين من قبل السلطات التي كانت تحكم المدينة ؛ وفي هذا المسكن ، تم اتخاذ عدد من القرارات المهمة . ومن جهة أخرى ، عُيِّن محمد آغا عقيل ، زعيم الانكشارية المحلية ، « متسلماً » في مناسبتين : ففي عام ١٨٠٢ ، عيّنه في هذا المنصب الوالي عبد الله باشا العظم ، وفي عام ١٨٠٣ عينّه فيه أحمد باشا الجزار . وبذلك ، فقد شارك زعماء انكشارية الميدان رسمياً ، في مطلع

القرن التاسع عشر ، في حياة دمشق السياسية ، لكن هذا الشكل من أشكال الاعْتراف الرسمي بهم لم يحل ـ كما سيتبيّن معنا لاحقاً ـ دون تعرضهم لأعمال انتقامية عنيفة . وعلاوة على ذلك ، فقد انتقل مركز النزاعات إلى وسط المدينة : فحي الميدان لم يعد مسرحاً للمصادمات ، التي صارت تقع في المناطق المحيطة بالقلعة ، كما حدث في أعوام ١٨٠٢ ، و١٨٠٤ ، و١٨٠٥ ، و١٨٠٦ ـ ١٨٠٧ و١٨١٢[٤٣] . ألم يكن الحادث الذي وقع في ١٢ صفر ١٢١٩/٢٣ آيار ١٨٠٤ أوضح مثال على الانقلاب الذي طرأ على موازين القوى القائمة بين الحي و« المدينة » ؟ ففي ذلك اليوم ، واثر الإعلان عن وفاة أحمد باشا الجزار ، اندلعت اضطرابات في المدينة تسببت في اندلاع حريق كبير ؛ وإذ كانت بوابات المدينة مغلقة ، ظل حي الميدان (للمرة الأولى في تاريخه!) هادئاً ؛ وكما يورد حسن آغا العبد ، فإنه « من غير عادة » و« خوفاً من الفتنة في الشام » ، تم في الحي توزيع البريد المرسل من الحجاج إلى ذويهم[٤٤] .

بعض الزعماء

وبرز خلال تلك النزاعات المدينية ، في منتصف القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ، عدد من الأشخاص الذين تجمعت حولهم القوى العسكرية المحلية وانتهوا إلى مصائر مأساوية . وكان فتحي أفندي الفلاقنسي قد عُيّن في منصب « دفتردار » دمشق في عام ١٧٣٦ ، في عهد الوالي سليمان باشا العظم[٤٥] . ولدى تسلم أسعد باشا العظم الولاية ، في عام ١٧٤٣ ، نشب صراع بين الرجلين تواصل على مدى ثلاث سنوات ؛ فقد ساعد طرد عناصر وحدة « قابي قول » من دمشق ، في عام ١٧٤٠ ، على تعزيز سيطرة فتحي أفندي الفلاقنسي وعناصر وحدة « يرلية » على المدينة[٤٦] ؛ وكان المقهى والحمام اللذان بناهما في الميدان شاهدين على الاهتمام الذي أولاه لسكان هذا الحي ولا سيما لعناصر الانكشارية المحلية الذين استقروا فيه . وقد تمتع فتحي أفندي الفلاقنسي بحماية ناظر الحريم الامبراطوري في استانبول ، إلا أن وفاة هذا الأخير ، في عام ١٧٤٦ ، كانت بمثابة ضربة قاضية له[٤٧] : ففي حزيران ـ تموز ١٧٤٦ ، وصل إلى دمشق فرمان يقضي بإعدامه ، فاستدعاه أسعد باشا العظم إلى السرايا وأمر بأن توثق رجلاه بحبل وبأن يُجَر وسط المدينة حتى حي الميدان[٤٨] .

أما زعيم مجموعة « الزوربا » في الميدان ، مصطفى آغا بن خضري الجربجي ، فقد أطلق على نفسه لقب « سلطان الشام »(٤٩) ونُظر إليه بوصفه « رأس المفسدين » في الحي(٥٠) . ومع أن مسكنه كان ملجأً لأشخاص ملاحقين من قبل السلطات(٥١) ، إلا أن تحصينه لم يكن ، على ما يبدو ، متيناً بما فيه الكفاية ، حيث جرى تدميره ، بعد نهبه ، وذلك عندما أمر والي دمشق أتباعه بمهاجمة حي الميدان للقضاء على سلطة الانكشارية المحلية في شهر آذار ١٧٤٦(٥٢) .

وفي نهاية القرن الثامن عشر ، شكلّت عائلة المهايني ، ممثلة بشخص اسماعيل جربجي المهايني ، قوةً ، لم يكن من الممكن تجاهلها ، ضمن وحدة « يرلية » في حي الميدان . ومع أن هذه العائلة لا يرد ذكرها في كتب التراجم ، إلا أنها كانت مشهورة ، في منتصف القرن التاسع عشر ، بفضل مكانتها الطاغية في تجارة الحبوب ومشاركتها في هيئات المدينة السياسية(٥٣) . ومنذ مطلع القرن الثامن عشر ، أشير إلى وجود أفراد من عائلة المهايني ضمن وحدة « يرلية » في الميدان ؛ وفي عام ١٧١٧ ، وردت إشارة إلى وفاة شخص ينتمي إليها ، وصِف بأنه من مجموعة « الزوربا »(٥٤) . وكان قد تم التنبؤ بوقوع الأحداث السياسية التي هزت دمشق ، ما بين ١٧٩٩ ـ ١٨٠٧ ، في دار اسماعيل جربجي المهايني ، التي مثلّت مقراً لسلطة موازية وشهدت اتخاذ قرارات مهمة ، كما شكلت ملجأً لعدد من الشخصيات التي واجهتها معارضة « في المدينة »(٥٥) . وفي عهد الوالي كنج يوسف باشا ، أُعدم اسماعيل جربجي المهايني لأسباب لم تُعرف ؛ وبحسب الأخباري ميخائيل الدمشقي فقد « كان لطيفاً وليس له أذية لأحد »(٥٦) .

وفي نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ، عبّر حي الميدان كذلك عن نفسه ، على مسرح الأحداث السياسي ، من خلال شخصين ينتميان إلى عائلة عقيل ، هما محمد آغا عقيل وولده طالب ، واللذان كانا من العسكريين الأغنياء في الحي ؛ وكانت ثروتهما محط أطماع الكثيرين ، كما كانت هيبتهما الاجتماعية عامل إزعاج للسلطة القائمة .

وفي عام ١٧٩٩ ، ووفقاً لميخائيل الدمشقي ، كان لمحمد آغا عقيل « عزوة من

أهل الميدان »[٥٧] ، مارس ، بفضلها ، نفوذاً قوياً على المدينة[٥٨] . وقد عيّنه الوالي عبد الله باشا العظم ، في عام ١٨٠٢ ، في منصب «المتسلم» ، كما عُيّن في المنصب نفسه ، في عام ١٨٠٣ ، من قبل أحمد باشا الجزار[٥٩] . وفي ذلك العام ، ولأسباب غير معروفة ، قام أفراد من «الدالاتية» ، أرسلهم أحمد باشا الجزار ، باعتقاله ، واقتادوه إلى عكا[٦٠] . وبعد اعتقاله ، اكتشفت ـ كما يذكر الإخباري حسن آغا العبد ـ أموال وسلع نفيسة (بن وتبغ وأقمشة) ، كان قد خبأها في داره[٦١] . وبحسب ميخائيل الدمشقي ، فقد اعترف محمد آغا عقيل ، تحت التعذيب ، بأنه أخفى أمواله في جدار دهليز داره[٦٢] . ولا يوضح حسن آغا العبد المصير الذي انتهت إليه هذه الشخصية ؛ أما ميخائيل الدمشقي فيذكر أن أحمد باشا الجزار قد أمر بشنقه وتقطيعه ورميه في البحر[٦٣] .

ويبدو بأن محمد آغا عقيل لم يكشف لجلاديه سوى عن جزء من الأموال التي خبأها ؛ ففي عام ١٨١٠ ، اكتشف ابنه طالب في أحد المخابىء جرة مليئة بالذهب ، كان والده قد دفنها في إحدى حجرات داره . وبفضل هذا الاكتشاف ، بنى طالب حماماً في حي الميدان وابتاع عدداً من البساتين ، وصار يتمتع ، بالاستناد إلى ثروته واستثماراته ، بهيبة كبيرة («اسمه مفهوم») ؛ ولدى تردده المستمر على السرايا ، كان يتنقل بصحبة عدد كبير من الأتباع . وفي عام ١٨١٦ ، ولدى إحدى زياراته للسرايا ، قُتل مخنوقاً بأمر من والي دمشق ، في تلك الفترة ، حافظ علي باشا[٦٤] .

ولا يوفر الإخباريون أية معلومات عن أسباب تلك النزاعات ، التي كانت تدور بين وحدات العسكريين المختلفة ، ولا عن دوافع إقالة قوادها . وقد يكون بعض تلك النزاعات مرتبطاً ـ كما يرى معظم المؤرخين المعاصرين ـ بإرادة الحفاظ على امتيازات معينة ، ولا سيما في مجال تجارة الحبوب . لكن علينا الإقرار بأنه لا تتوفر لدينا سوى معلومات نادرة عن هذا الموضوع .

II ـ وثائق محاكم دمشق: أحد مصادر التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمدينة في العصر العثماني

كان الدكتور عبد الكريم رافق قد أبرز ، في مطلع سبعينات هذا القرن ، أهمية سجلات المحاكم الشرعية بوصفها مصدراً لدراسة تاريخ سوريا الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني(٦٥) . وفي ذلك الحين ، لم تكن قد جُمعت في مركز الوثائق التاريخية بدمشق سوى سجلات مدينتي دمشق وحلب . أما سجلات حماة وحمص ، فقد أضيفت إلى وثائق المركز في وقت لاحق ، بحيث صار مخزونه يحتوي على أكثر من ألفي سجل(٦٦) .

جدول رقم (١)

سجلات المحاكم الشرعية في المدن السورية الكبرى المحفوظة في مركز الوثائق التاريخية بدمشق

المدينة	عدد السجلات	السنوات الهجرية	السنوات الميلادية
دمشق	١٥٥٣	٩٩١- ١٣٤٣	١٥٨٣ -١٩٢٤
حلب	٦٢٢	٩٤٣ -١٣٥٣	١٥٣٦ -١٩٣٤
حماة	٦٤	٩٤٢ -١٣٤٣	١٥٣٥ -١٩٢٤
حمص	٢١	١٣٠٢ -١٣٣٧	١٨٨٢- ١٩١٨

ومع أن هذه السجلات تغطي فترات طويلة ، إلا أن تعاقبها الزمني غير متواصل ، حيث « أصيب بالتلف ، في الواقع ، كثير من الوثائق والأجزاء ، بفعل الرطوبة بوجه خاص . ويمكننا الافتراض بأن سجلات عديدة قد فُقدت ، في الماضي ، لهذا السبب . أما العامل الثاني الذي تسبب في فقدان عدد آخر من السجلات فقد تمثل في اعتياد بعض القضاة رغم الحظر المفروض عليهم ، على اصطحاب سجلات محاكمهم معهم عند انتقالهم من موقع إلى آخر »(٦٧) .

وقبل عرض الوثائق التي قمنا باختيارها لتكون أساساً لدراستنا هذه عن حي الميدان ، سنقدم بعض المعلومات عن التنظيم الإداري للعدالة في دمشق في العصر العثماني .

أ ـ محاكم دمشق الشرعية المختلفة

كان في دمشق نوعان من المحاكم الشرعية : المحاكم القائمة في الأحياء التي كان يتشكل حولها مجال نفوذ محدد جداً ، ومحكمتا القسمة ، حيث كان الوضع الاجتماعي ، وليس الانتماء الجغرافي ، هو الذي يحدد طبيعة الناس المترددين عليهما . وسنتطرق إلى المحاكم القائمة في الأحياء ، ومن ثم إلى محكمتي القسمة ، بعد تقديم لمحة عن قاضي القضاة ونوابه .

١ ـ قاضي القضاة ونوابه

تمثل التجديد الأكبر الذي أدخله العثمانيون على التنظيم القضائي في الولايات العربية ، التي كانت خاضعة سابقاً لحكم المماليك ، في قيامهم بتعديل الأهمية الممنوحة للمذاهب الفقهية الأربعة (الشافعي ، الحنفي ، الحنبلي والمالكي) . ففي العصر المملوكي ، كان في دمشق أربعة قضاة يتمتعون بالأهمية نفسها وينتسبون إلى المذاهب الفقهية الأربعة . وعندما استولى السلطان سليم على دمشق في عام ١٥١٦ عيّن قاضياً حنفياً ، يمثل المذهب الرسمي للامبراطورية العثمانية ، في منصب قاضي القضاة ، بحيث صار القضاة المنتسبون إلى المذاهب الثلاثة الأخرى يحتلون مرتبة أدنى منه[٦٨] . وكان قاضي القضاة يمارس عمله ، حتى عام ١١٦٦هـ/ ١٧٥٢ ـ ١٧٥٣م ، في محكمة خاصة تقع في المدينة داخل السور وتُدعى « المحكمة الكبرى » ، ثم انتقل ، اعتباراً من ذلك التاريخ ، إلى « محكمة الباب »[٦٩] . وكمظهر من مظاهر التعبير عن ولائهم له ، على الأرجح ، كان قضاة المحاكم القائمة في الأحياء يرسلون إليه ، في نهاية القرن العاشر/ السادس عشر ، ملابس فخمة[٧٠] .

وكان يقف على قمة الهرم القضائي العثماني شيخ الاسلام في استانبول ، الذي كان يتبع له قاضي عسكر روميلية وقاضي عسكر الأناضول . وكان الأول منهما يُعيِّن قضاة الولايات الأوروبية التابعة للامبراطورية ، في حين كان الثاني يُعيِّن قضاة الولايات

الآسيوية والأفريقية . أي أن قاضي قضاة دمشق كان يتبع لسلطة هذا الأخير .

وكان يأتي في التراتب ، بعد قاضي عسكر ، قاضيا المدينتين المقدستين ، مكة والمدينة ، وقضاة كل من دمشق والقاهرة والقدس وحلب(٧١) .

وحتى نهاية القرن السابع عشر ، كان منصب قاضي القضاة يمنح ، عادة ، إلى علماء حنفيين ترجع أصولهم إلى روميلية أو الأناضول ، حيث كانوا يشغلون هذا المنصب لمدة سنة ، وإن كان يجري ، في أحيان معينة ، التجديد لبعض القضاة في هذا المنصب لمدة سنة ثانية أو عدة سنوات . وخلال العقدين الأخيرين من القرن السابع عشر ، ووفقاً للتعليمات العثمانية ، بات اللجوء إلى التجديد يصبح أندر فأندر ، إلى أن صارت التعيينات في هذا المنصب محددة حصراً بسنة واحدة اعتباراً من مطلع القرن الثامن عشر(٧٢) .

وقد اتسمت القضايا التي كان يبحثها قاضي قضاة دمشق بسمة خاصة ، فقد كان من صلاحياته : « تعيين العلماء في المناصب الدينية ، وتحديد رواتبهم ، واختيار سكنهم في المدارس المختلفة ، وإصدار الأحكام في الجرائم الكبرى ، وإعتاق المماليك والعبيد ، واستقبال ممثلي الطوائف الحرفية والمصادقة على اختيار شيوخهم ، واستقبال ممثلي الأحياء ، وتفتيش الأوقاف وحل الخلافات التي تنشأ عن استخدام مياه الأنهار بغرض الري »(٧٣) . وكان يساعد قاضي القضاة ، في محكمته وفي المحاكم القائمة في الأحياء ، نواب يمثلون المذاهب الفقهية الأربعة ، ويرجعون ، في غالبيتهم ، إلى أصول محلية . وكان هؤلاء النواب يعيّنون من قبل قاضي القضاة نفسه ، ويشغلون ، عموماً ، مناصبهم لفترة تزيد عن السنة(٧٤) .

٢ ـ المحاكم القائمة في الأحياء

في العصر المملوكي ، أشير ، في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ، إلى وجود عدة أشخاص كانوا يمارسون وظيفة « شاهد » الرسمية في ما يقرب من خمسة عشر حياً من أحياء دمشق(٧٥) . غير أنه لم يُشر بعد ، في ذلك الزمان ، إلى وجود محاكم في الأحياء(٧٦) . وكان « الشهود » يمارسون آنذاك وظائف عدلية ، كما كان في وسعهم البت في قضايا صغيرة . ويمكن القول بأن مجال اختصاصهم كان يسوّغه ، إلى حد ما ، غياب بنية قضائية أكثر أهمية(٧٧) .

وفي العصر العثماني ، بات إقرار العدالة ، في مدن الامبراطورية الكبرى ، من مسؤولية محاكم عديدة تقع في الأحياء المختلفة . ففي استانبول ، كان يوجد في القرن السادس عشر خمس من هذه المحاكم ، كما كانت توجد سبع محاكم في القرن السابع عشر في بورصة[٧٨] ، واثنتا عشرة محكمة في القاهرة منذ القرن السادس عشر[٧٩] . وفي نهاية القرن الثامن عشر ، ذكر ڤولني ، في ملاحظاته العامة عن تنظيم العدالة في سوريا ـ وكان صارماً جداً على العموم في تقييماته ـ أن «المكان الذي كان هؤلاء القضاة يصدرون أحكامهم منه يُدعى المحكمة ، أو مكان الحكم ، وأنه في بعض الحالات كان القضاة يمارسون عملهم من داخل منازلهم ؛ وأن مكان صدور الحكم لم يكن ، على الإطلاق مستجيباً لطبيعة الوظيفة المقدسة التي تمارس فيه»[٨٠] . ومهما يكن ، فمن المعروف بأنه كانت توجد في دمشق ست محاكم ، كان بعضها يشغل منشآت دينية ، ولا سيما المدارس[٨١] .

وكانت اثنتان من تلك المحاكم الست تقعان في المدينة داخل السور ، وهما محكمة الباب والمحكمة الكبرى . وكانت محكمة الباب ، أو محكمة النورية ، تقع في مقابل مدرسة النورية الكبرى . ولا يزال الشارع الذي يفصل ما بين البنائين يحمل إلى الآن اسم زقاق المحكمة[٨٢] . أما المحكمة الكبرى ، أو محكمة البزورية الكبرى ، فكانت تقع في مدرسة الجوزية في حي البزورية . وكما سبقت الإشارة ، فقد ظلت المحكمة الكبرى ، حتى عام ١١٦٦هـ/ ١٧٥٢ ـ ١٧٥٣م ، محكمة قاضي القضاة ، الذي انتقل ، بعد ذلك التاريخ ، إلى محكمة الباب[٨٣] .

أما في مناطق دمشق خارج السور ، فقد كانت توجد محكمة العونية في حي العمارة ، ومحكمة الميدان بالقرب من باب المصلى بوجه الاحتمال[٨٤] ، ومحكمة السنانية بالقرب من جامع السنانية . وفي جرد السجلات الذي قام به مركز الوثائق التاريخية بدمشق ، لم يرد ذكر محكمة السنانية إلا في حدود منتصف القرن التاسع عشر ؛ ومن المحتمل أن يكون قيامها مرتبطاً بتزايد الاجراءات القضائية في هذا الموقع من المدينة الذي كان يشهد توسعاً كبيراً . وإذا كانت محكمة السنانية حديثة العهد نسبياً ، فقد وجدت ، كما يبدو ، محاكم أخرى ظل وجودها مؤقتاً ، كما هو حال محكمة باب الجابية ، التي ورد ذكرها في عام ٩٢٦هـ/ ١٥١٩م ، ومحكمة المؤيدية

التي توقف نشاطها في عام ٩٤٥هـ/١٥٣٨م[٨٥] . وفي القرن الثامن عشر ، ورد أيضاً ذكر محكمة الدُهيناتية[٨٦] ومحكمة البيانية ، إلا أنه من الصعب ، في غياب إشارات طوبوغرافية ، معرفة ما إذا كانت هذه الأسماء تشير إلى محاكم كانت معروفة فعلاً في الماضي أو كان الأمر يتعلق بمؤسسات من طبيعة أخرى[٨٧] .

وفي الصالحية ، كانت المحكمة واقعة في حي قريب جداً من حي المدارس ، ما يزال يُعرف إلى الآن بحي المحكمة .

وقد جرى منذ بداية العصر العثماني ، في عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م و٩٢٦هـ/ ١٥٢٠ ، تعيين قضاة في حي الميدان[٨٨] ، بحيث يمكننا الافتراض بأن تلك التعيينات المتعاقبة كانت تدل على وجود بنية قضائية ما ، وإن لم تمثل محكمة قائمة بذاتها . وتتباين التقييمات بخصوص أهمية تلك البنية القضائية في نهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي . وبسبب « ضعفهم »[٨٩] وعدم اعتبارهم ، لم يكن قضاة حي الميدان مدعوين إلى إرسال ثياب إلى قاضي قضاة المحكمة الكبرى ، في حين أن قضاة محكمة العونية كانوا يرسلون له ثوباً ، وكان قضاة محكمة الباب يرسلون له ثلاثة أو أربعة[٩٠] . ومع ذلك ، يبدو أن عائدات محكمة الميدان ، الناجمة عن رسوم الاجراءات القضائية ، كانت كبيرة[٩١] . وفي ضوء الحالة الراهنة لمعارفنا ، سيكون من الصعب علينا الحسم في هذه المسألة : فالسجل الأول من سجلات محكمة الميدان الذي وصل إلينا لا يرجع تاريخه إلا إلى العام ١٧٢٧م ، والثغرات العديدة القائمة في تعاقب سجلات محاكم المدينة المختلفة تحول دون التحديد الدقيق لعدد القضايا التي عُرضت على كل واحدة منها .

وكانت هذه المحاكم المتنوعة ، التي أُطلق عليها اسم « محاكم دمشق وصالحيتها » ، خاضعة لسلطات نواب قاضي القضاة الذين كانوا ينتسبون إلى أصول محلية . وكان يجري تعيينهم ، لفترة غير محددة ، من قبل قاضي القضاة ، على أن يجري تثبيتهم في مناصبهم من قبل كل قاضي قضاة جديد[٩٢] . ورغم أنه كان يجري التجديد لهم في مناصبهم لعدة سنوات ، إلا أنهم لم يكونوا يمارسون وظائفهم ، بالضرورة ، في المحكمة نفسها طوال مدة خدمتهم . فمن المعروف بأنه كانت هناك حركة تنقل بين صفوف الملاكات ، تجري غالباً بسرعة كبيرة ، في محاكم المدينة

المختلفة . ففي نهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ، أصبح شرف الدين موسى بن يوسف الأنصاري (المولود في عام ٩٤٦هـ/١٥٣٩م والمتوفى بعد عام ١٠٠٢هـ ١٥٩٣ ـ ١٥٩٤م) ، أصبح ـ على سبيل المثال ـ اعتباراً من عام ٩٩٥هـ/ ١٥٨٧م ، نائباً لقاضي القضاة في محكمة الصالحية ، ثم في محكمة الميدان ، وبعد ذلك ، ومن جديد ، في محكمة الصالحية ، ثم في محكمة العونية ، ليعود مرة جديدة إلى محكمة الميدان ، وأخيراً إلى محكمة العونية ومحكمة الجوزية[٩٣] .

إن سكان دمشق في غالبيتهم يتبعون المذهب الشافعي ؛ والتمثيل الفعلي للمذاهب الأربعة في كل محكمة من محاكم الأحياء هو مسألة تتباين الآراء حولها . فإن كان تعيين نائب حنفي لقاضي القضاة ونواب يتبعون المذاهب الأخرى يُعتبر ، أحياناً ، أمراً شائعاً[٩٤] ، إلا أن هناك بعض المعطيات التي تسمح لنا ، مع ذلك ، بالافتراض بأن وجود قضاة يتبعون المذاهب الأربعة لم يكن يمثل قاعدة ثابتة . فمن المعروف ، بالفعل ، أن محكمة الميدان كان يرأسها ، في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي ، قاض شافعي ، هو علي بن اسماعيل الشافعي المتوفى في عام ٩٧١هـ/ ١٥٦٣ ـ ١٥٦٤م[٩٥] ، وأن قاضيين ، أحدهما شافعي والآخر مالكي ، كانا يقيمان العدل في هذه المحكمة في نهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي[٩٦] . ويبدو أن قاضياً شافعياً كان يعيّن دوماً في منصب النائب في محكمة الميدان ، وهو أمر لم يكن معهوداً بالنسبة للقضاة المنتمين إلى المذاهب الأخرى[٩٧] .

وفي حالات معينة ، ولا سيما في حالات الحكم بالطلاق في غياب الزوج[٩٨] ، كان على القضاة غير التابعين للمذهب الحنفي الحصول على اذن قاضي القضاة الحنفي قبل إصدار الحكم[٩٩] . وهذا الاذن ، اللازم كذلك في القضايا المتعلقة بالأوقاف ، كان يمنح شرعية للحكم في حالة التقدم بشكوى[١٠٠] ، وكان غيابه يُستخدم كحجة في العديد من الاجراءات المختصة بالأوقاف ولا سيما عند القيام بأعمال الترميم[١٠١] .

أما الوثائق المودعة في سجلات المحاكم القائمة في الأحياء فتتكون أساساً كما سنعرضها عند تقديم المصادر التي استندت إليها هذه الدراسة من المعاملات العقارية ، وعقود الشراء والاستئجار في الريف وإقرارات الديون... ألخ[١٠٢] .

٣ ـ محكمتا القسمة

وكانت القسمة تنقسم إلى نوعين : قسمة عسكرية وقسمة عربية (أو قسمة بلدية) ، حيث كان على رأس الأولى منهما قسّام عسكري معيّن من قبل قاضي عسكر الأناضول ، وعلى رأس الثانية قسّام يشغل منصب نائب قاضي القضاة الحنفي لدمشق . وإذا كنا نجهل موقع محكمة القسمة العسكرية ، فإن في وسعنا ، في المقابل ، الافتراض بأن مقر محكمة القسمة العربية كان في محكمة الباب ، باعتبار أن القسّام كان نائب قاضي القضاة(١٠٣) .

وقد كمنت خصوصية هاتين المحكمتين في طبيعة الجمهور الذي يتردد على كل واحدة منهما ، من المدنيين أو العسكريين ، وكذلك في نوعية القضايا التي تعالجها : المخلفات (تقسيم التركات) والمحاسبات (إدارة حسابات الأيتام)(١٠٤) . وسنقدم هنا بعض الايضاحات عن هذه القضايا ؛ أما مسألة الوضع الاجتماعي فسنحللها عند دراستنا للمجتمع الدمشقي .

يُقام ، في بعض الأحيان ، تمييز بين محتوى سجلات القسمة العسكرية ومحتوى سجلات القسمة العربية ، حيث كانت السجلات الأولى ، المختصة بقضايا العسكريين ، تحتوي على أنواع القضايا ذاتها التي كانت تعالجها المحاكم القائمة في الأحياء (خطبة ، زواج ، تملك ، قروض مواريث) ، في حين أن السجلات الثانية ، الخاصة بالسكان المدنيين ، كانت تحتوي فقط على المخلفات والمحاسبات(١٠٥) .

من الصحيح أن قاضي قضاة دمشق كان في مناسبات عديدة ، في مطلع القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي ، يلزم العاملين في المحاكم بإحالة كل القضايا الخاصة بالمخلفات والمحاسبات إلى محكمة القسمة(١٠٦) ، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يدفعنا إلى الاستخلاص بان هذه المحكمة كانت تهتم ، بصورة حصرية ، بهذه القضايا . ففي الواقع ، وكما يتبيّن من الجدول اللاحق ، كان هناك فيما يتعلق بالقسمة العربية وكذلك في ما يتعلق بالقسمة العسكرية نوعان من السجلات : فبعضها كان يحتوي حصراً على المخلفات والمحاسبات ، في حين كان بعضها الآخر يحتوي على وثائق « عادية » ، أي على ذلك النوع من الوثائق الذي كانت تتضمنه سجلات المحاكم القائمة في الأحياء(١٠٧) .

وحتى عام ١٨٣٠ ، كانت توجد ١١٠ سجلات صادرة عن محكمتي القسمة ، تضمنت غالبيتها حالات «عادية» (٨٦ سجلاً) ، بينما كانت البقية (٢٤ سجلاً) تتضمن المخلفات والمحاسبات ؛ ومن بين سجلات المخلفات ، كانت سبعة صادرة عن القسمة العسكرية[١٠٨] ، وسبعة عشر صادرة عن القسمة العربية[١٠٩] . أما السجلات التي كانت تتضمن حالات «عادية» (٨٦ سجلاً) فكانت صادرة كذلك عن القسمة العسكرية[١١٠] وعن القسمة العربية (أو القسمة البلدية)[١١١] ، علماً بأن بعضها كان مُعرّفاً بأنه صادر عن القسمة من دون تعيين[١١٢] .

جدول رقم (٢)
المخلفات وحالات «عادية» في سجلات محكمتي القسمة حتى عام ١٨٣٠

أنواع السجلات	القرن السابع عشر	القرن الثامن عشر	١٨٠٠- ١٨٣٠	المجموع
- المخلفات	٤	١٣	٧	٢٤
قسمة عربية	٢	١٠	٥	١٧
قسمة عسكرية	٢	٣	٢	٧
- حالات «عادية»	١٣	٧٠	٣	٨٦
قسمة عربية	-	١١	-	١١
قسمة عسكرية	١١	٨	١	٢٠
قسمة / قسّام	٢	٥١	٢	٥٥
- المجموع	١٧	٨٣	١٠	١١٠

وهكذا يظهر أن القسمة العربية لم تكن تعالج المخلفات والمحاسبات وحدها ، بل إن عدداً كبيراً من سجلاتها لم يشمل سوى حالات « عادية »(١١٢) . وتوحي لنا هذه الكمية من سجلات القسمة العربية ، المتضمنة حالات « عادية » ، أن التمييز بين هذين النوعين من المحاكم ـ محكمتي القسمة والمحاكم القائمة في الأحياء ـ لم يكن واضحاً تماماً في القرن الثامن عشر ، أما التوجيهات الرسمية الداعية ، اعتباراً من مطلع ذلك القرن ، إلى تسجيل المخلفات والمحاسبات في محكمتي القسمة فيمكن فهمها بوصفها دعوة للجوء إلى هاتين المحكمتين في هذه الحالات فقط .

ب ـ حي الميدان من خلال وثائق محاكم دمشق الشرعية

بعد أن نعرض مختلف الوثائق التي شكّلت الأساس الذي قامت عليه هذه الدراسة ، سنبين ، بعد ذلك ،كيف أن هذه الوثائق تظل ، في الواقع ، محدودة . ومن الجدير بالذكر أن طبيعة المعلومات ، المتضمنة في هذه الوثائق ، قد شرطت ، إلى حد ما ، اختيارنا لمدونتنا ؛ هذا ما حدث على سبيل المثال ، وكما سنرى لاحقاً ، في ما يتعلق بفرز المخلفات . غير أن هذه المحدودية لا تبرز ، على العموم ، إلا بعد دراسة مجموع الوثائق ، وغالباً عبر المقارنة ما بين الفترات المختلفة . وعليه لن يكون في وسعنا إبراز هذه المحدودية إلا بعد تدقيق المعلومات التي تحتويها هذه الوثائق ، وهي معلومات تقل دقتها مع مرور الزمن .

١ ـ مدونة الدراسة

قامت دراستنا على استثمار نوعين من السجلات سبق لنا أن أشرنا إليهما : سجلات المحاكم القائمة في الأحياء ، وفي الأساس حي الميدان ، وسجلات محكمتي القسمة . أما الوثائق التي اخترناها فتكونت من المخلفات ، ومن المعاملات العقارية في المدينة ، ومن عقود الشراء والاستنجار في الريف ، ومن إقرارات القرويين بديونهم تجاه سكان المدن ومن أشكال متنوعة من الدعاوى والشهادات .

جدول رقم (٢)
مكونات مدوّنة الدراسة

	١٧٥٠-١٧٥٨	١٧٦٠-١٧٧٤	المجموع
- المخلفات	٢١٤	١٥٣	٣٦٧
منها في الميدان	٤٤	٢٤	٦٨
	١٧٥٠-١٧٧٤	١٨٢١-١٨٢٩	المجموع
- عملات	٥٥	٧	٦٢
	١٧٤٢-١٧٥٢	١٨٢٠-١٨٣٠	المجموع
- معاملات عقارية	٨٥٢	٧١٧	١٥٦٩
منها في الميدان	٢٧٨	٣٩٩	٦٧٧
في أحياء أخرى	٥٧٤	٣١٨	٨٩٢
- دعاوى مرتبطة بالسكن	٦٤	٣٨	١٠٢
استئجار أملاك (لغرض السكن أو لغرض اقتصادي)	١١	٢٢	٣٣
- عمليات شراء في الريف	١٤٥	١٨٤	٣٢٩
- عمليات استئجار في الريف	١٢٠	١٦١	٢٨١
- ديون القرويين تجاه سكان المدن	٥٥	١٣	٦٨

أ ـ وثائق مسجلة في المحاكم القائمة في الأحياء

إن سجلات محكمة الميدان التي توافرت لنا تغطي الفترة الممتدة من عام ١٧٢٧ إلى عام ١٩٠٨ ويصل تعدادها إلى ١٤٥ سجلاً ، علماً بأن توزعها على مدى هذه الفترة لم يكن متجانساً ، حيث أن ١٥ سجلاً من بينها يرجع إلى القرن الثامن عشر ، و ١٠٨ سجلات ترجع إلى القرن التاسع عشر ، بينما يعود ٢٢ سجلاً إلى العقد الأول من القرن العشرين . وحتى عام ١٨٣٠ ، وهو العام الذي تتوقف عنده دراستنا هذه ، توافر لنا ٢٣ سجلاً صادراً عن محكمة الميدان[١١٤] .

إن هذه اللائحة قد سمحت لنا باجراء عملية انتقاء للسجلات ، شكّلت مرتكزاً لتكوين مدونتنا . وبدلاً من أن نجري سبراً في كل سجل ، آثرنا انتقاء بعض السجلات ليكون في وسعنا أن ندرس ، بصورة شاملة ، أنواعاً مختلفة من الوثائق . فالسجلات الـ٢٣ التي توافرت لنا ، والصادرة عن محكمة الميدان حتى عام ١٨٣٠ ، تحتوي على ١٥٩١٠ وثيقة . وفي خضم هذا الكم الهائل من المعلومات ، توقفنا عند العقدين اللذين ترجع إليهما الكمية الأكبر من السجلات : ١٧٤٢ ـ ١٧٥٢ و ١٨٢٠ ـ ١٨٣٠ . فبخصوص العقد الأول ، استبقينا خمسة سجلات تحتوي على ٢٢٨٠ وثيقة ، كما استبقينا ، بخصوص العقد الثاني ، سجلين يحتويان على ٢٦٥٣ وثيقة[١١٥] ، بحيث حللّنا ، في السجلات الصادرة عن محكمة الميدان ، ما يقرب من ٥٠٠٠ وثيقة ، أي ما يعادل أكثر قليلاً من ٣٠ في المئة من مجموع الوثائق المتوافرة عن كل هذه الفترة . من الصحيح أن هذا الشكل من الانتقاء يحجب معطيات كثيرة عن مجمل الفترة التي نحن بصددها ؛ إلا أننا بفضله استطعنا القيام بعملية استغلال شامل للوثائق التي كشفت لنا عن الاستثمارات العقارية في الحي وعن تدخلات المدينيين المالية في الريف خلال هذين العقدين المختارين .

جدول رقم (٤)

سجلات محكمة الميدان حتى عام ١٨٣٠

(أبرزنا بالأسود السجلات التي حللناها في إطار هذه الدراسة)

السجل	السنوات الهجرية	السنوات الميلادية	عدد الصفحات	عدد الوثائق
٦٢	١١٤٢-١١٤٠	١٧٢٩-١٧٢٧	٢٩٥	٩٥٩
٩٢	١١٥١-١١٥٠	١٧٣٩-١٧٣٧	٤٦١	٨٥٢
١٠٩	١١٥٦-١١٥٥	١٧٤٣-١٧٤٢	١٩٨	٢٨٥
١١٧	١١٦٠-١١٥٩	١٧٤٧-١٧٤٦	٢٦٣	٢٨١
١٢٣	١١٦٢-١١٦١	١٧٤٩-١٧٤٨	٣٩٩	٥٨٠
١٢٨	١١٦٣-١١٦٣	١٧٥٠-١٧٥٠	٢٠٠	٣٧٦
١٣٠	١١٦٤-١١٦٣	١٧٥١-١٧٥٠	٢٧٦	٥٥٨
١٤٨	١١٧٠-١١٦٩	١٧٥٧-١٧٥٦	١٩٣	٤٤١
١٥٦	١١٧٤-١١٧٢	١٧٦١-١٧٥٩	٤٤٣	٨١٨
١٦٣	١١٧٥-١١٧٤	١٧٦٢-١٧٦١	٢٨٨	٥١٩
١٩٣	١١٨٧-١١٨٧	١٧٧٤-١٧٧٣	٢٩٧	٤١٤
١٩٥	١١٨٨-١١٨٧	١٧٧٤-١٧٧٤	٢٠٠	٢٧٣
١٩٨	١١٩٠-١١٨٩	١٧٧٦-١٧٧٥	٣٧٦	٥٦٥
٢٢٣	١٢٠٤-١٢٠٢	١٧٨٩-١٧٨٨	٢٨٧	٤٠٧
٢٣٣	١٢١٢-١٢٠٩	١٧٩٧-١٧٩٤	٣٩٧	٦٧٥
٢٦٥	١٢٢٥-١٢٢٣	١٨١٠-١٨٠٨	٤٨١	١٠٢١
٢٧٣	١٢٢٨-١٢٢٥	١٨١٣-١٨١٠	٥٩٥	٧١٤
٢٨٠	١٢٢٩-١٢٢٩	١٨١٤-١٨١٤	١٦٢	٤١٨
٢٨٦	١٢٣٢-١٢٣١	١٨١٧-١٨١٦	٢٩٣	٦١٨
٢٩٧	١٢٣٧-١٢٣٦	١٨٢٢-١٨٢٠	٦٠٣	١٤١٨
٣٠٤	١٢٤٠-١٢٣٨	١٨٢٥-١٨٢٣	٥٠١	١٢٩٢
٣٠٧	١٢٤١-١٢٤٠	١٨٢٦-١٨٢٥	٣٩٩	٩٩١
٣١٣	١٢٤٥-١٢٤٣	١٨٣٠-١٨٢٧	٤٧٧	١٢٣٥

* **المعاملات العقارية في المدينة**

ارتكزت دراسة السوق العقاري في حي الميدان على ٦٧٧ معاملة عقارية (٢٧٨ ترجع إلى عقد ١٧٤٢ ـ ١٧٥٢ و٣٩٩ معاملة ترجع إلى عقد ١٨٢٠ ـ ١٨٣٠) . وهذه الوثائق ، بفعل تنوع المعطيات التي تتضمنها ، توفر لنا معلومات متنوعة جداً عن الحي (هوية وعدد المشترين والبائعين ، علاقات القرابة التي تربطهم ، طريقة تملك المُلك (شراء ، ارث) ، موقع المُلك ، صفات المُلك وقيمته... ألخ) . وبغرض استكمال معلوماتنا عن السوق العقاري ، قمنا كذلك بالتنقيب في عدد من السجلات الصادرة عن محاكم المدينة الأخرى والتي تغطي الفترات التاريخية نفسها ، وذلك لإبراز الخصوصية المحتملة للمعاملات المسجلة في محكمة الميدان ، وقد سمحت لنا عملية التنقيب هذه ، التي اقتصرت على تحديد موقع المُلك وقيمة المعاملة ، بحصر مجال نفوذ محاكم دمشق المختلفة ، حيث أن «قرب المحكمة من سكن صاحب الدعوى»[١١٦] ، قد دفعنا ، في الواقع ، إلى التساؤل عن مجال نفوذ المحاكم القائمة في الأحياء داخل الفضاء المديني . ويُظهر تحليل سجلات المحاكم في القاهرة أن غالبية الأشخاص الذين تقدموا بطلب إلى محكمة من المحاكم القائمة في الأحياء كانوا يقيمون أو يعملون في الحي نفسه الذي تقع فيه تلك المحكمة ، رغم أن بعض الطلبات قد تقدم بها كذلك أشخاص يرجعون بأصولهم إلى أحياء أخرى . ويبيّن هذا التقليد أن اللجوء إلى هذه المحكمة أو تلك كان ينجم عن توافق شخصي ، وأنه لم يكن هناك أي إلزام باللجوء إلى المحكمة الأقرب إلى مكان الإقامة أو إلى المحكمة الواقعة بالقرب من المُلك المباع[١١٧] . غير أن حصر هذه الظاهرة في دمشق هو مهمة أكثر تعقيداً على اعتبار أن مكان إقامة الأشخاص الذين يلجأون إلى المحكمة لم يكن مُبيناً في الوثائق إلا عندما يتعلق الأمر بالقرويين .

وفي غياب هذه الاشارة ، يمكن أن يشكل تعيين موقع الأملاك العقارية التي تدور المعاملات حولها مؤشراً على مجال نفوذ المحاكم المختلفة . ولا بد من التأكيد على أن الأمر هنا يتعلق بالأملاك وليس بالأشخاص . إذ نستطيع القول ، بيقينية ، أنه في هذه المحكمة بالذات جرى تسجيل معاملات الأملاك العقارية الواقعة في هذا الحي أو ذاك ؛ إلا أن الحكم على مكان إقامة الأشخاص المتقدمين إلى المحكمة سيكون ، في المقابل ،

أكثر تعقيداً ، اللهم إلا إذا افترضنا بأن الأشخاص يبتاعون دوراً واقعة في أحيائهم . وهذا الافتراض ، الذي لا يأخذ في الاعتبار التنقلات ما بين الأحياء ولا الهجرات من الريف إلى المدينة يمكن أن يكون عرضة للنقد في حالة حي مثل الميدان كان في أوج توسعه . ومهما يكن ، فان طبيعة المعلومات التي تحتويها وثائق محاكم دمشق لا تسمح لنا بتزكيته .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار تحديد موقع الأملاك العقارية المذكورة في السجلات الصادرة عن محاكم دمشق المتنوعة ، يظهر لنا أن الغالبية العظمى للعقود المسجلة في محكمة الميدان ، أي ما يعادل نسبة ٨٦ إلى ٩٢ في المئة من هذه العقود ، كانت تتعلق بأملاك واقعة في المدينة خارج السور ؛ أما المعاملات العقارية التي كانت تتعلق بأملاك واقعة في حي الميدان نفسه فكانت تمثل نسبة ٣٦ إلى ٥٨ في المئة من هذه المعاملات . وفي سجلات المحاكم الأخرى (العونية ، الباب ، الكبرى ، القسمة) ، مثلت مئات المعاملات الخاصة بأملاك عقارية واقعة في المدينة خارج السور نسبة ٤٠ إلى ٦٥ في المئة ، في حين أن المعاملات الخاصة بأملاك واقعة في الميدان لم تمثل أكثر من ربع مجموع المعاملات . وبمقارنتها مع محاكم دمشق الأخرى ، تظهر محكمة الميدان اذن بوصفها هيئة قضائية كان مجال نفوذها ـ وإن تجاوز حدود الحي ـ متركزاً على قسم المدينة الواقع خارج السور ، بينما كانت مجالات نفوذ المحاكم الأخرى ، في المقابل ، أكثر انبساطاً على مساحة المدينة بكاملها .

وقد ارتكزت دراسة السوق العقاري في مجمل قسم المدينة الواقع خارج السور على ١٥٦٩ معاملة مُتضمنة في ١٧ سجلاً صادراً عن محاكم الأحياء المتنوعة . وتم اختيار هذه المعاملات من بين الوثائق المذكورة في الجدول التالي وفقاً لمعايير مختلفة ، حيث استبعدنا ، في الواقع ، العقود التي لا تظهر فيها قيمة المعاملة ـ المثبتة عادة في أسفل الوثيقة ـ أو لا تظهر فيها هذه القيمة بوضوح ، كما استبعدنا المعاملات التي تتعلق بعدد من الأملاك العقارية ، وذلك على اعتبار أن قيمة كل واحد من هذه الأملاك ، نادراً ما كان يُحدد في مثل هذا النوع من الوثائق .

جدول رقم (٥)

موقع الأملاك العقارية المذكورة في المعاملات المسجلة في محاكم دمشق المختلفة

المحكمة	داخل السور		خارج السور		بما فيها باب المصلى الميدان -القبيبات		الصالحية		المجموع
–	حالات	٪	حالات	٪	حالات	٪	حالات	٪	حالات
الميدان									
١٠٩	١٠	٪١٠	٩٢	٪٨٨	٤٥	٪٤٣	٢	٪٢	١٠٤
١١٧	١٠	٪٨	١١٨	٪٩٢	٧٤	٪٥٨	–	–	١٢٨
١٢٣	١٧	٪١٢	١٢٥	٪٨٧	٦٧	٪٤٧	١	٪١	١٤٣
١٢٨	٩	٪٨	١٠٦	٪٩٢	٥٥	٪٤٨	–	–	١١٥
١٣٠	١٨	٪١٣	١٢٥	٪٨٧	٥٩	٪٤١	–	–	١٤٣
٢٩٧	٤٨	٪١١	٣٧٨	٪٨٦	١٨٦	٪٤٢	١٢	٪٣	٤٣٨
٣١٧	٣٥	٪٦	٥٤٩	٪٨٨	٢٢٧	٪٣٦	٤٠	٪٦	٦٢٤
العونية									
٩٥	٦٨	٪٤٧	٧٨	٪٥٣	١	٪١	–	–	١٤٦
١٠٦	١٠	٪٣٤	١٩	٪٦٦	٣	٪١٠	–	–	٢٩
باب									
١٢٢	١٢	٪٣٣	٢٢	٪٦١	٨	٪٢٢	٢	٪٦	٣٦
الكبرى									
١٢٤	٥٨	٪٦٠	٣٩	٪٤٠	١٢	٪١٢	–	–	٩٧
١٢٦	١٣	٪٤٦	١٥	٪٥٤	٣	٪١١	–	–	٢٨
القسمة									
قسام١١٢	١٩	٪٤٤	٢٤	٪٥٦	١١	٪٢٦	–	–	٤٣
بلدية١١٩	٣٠	٪٥١	٢٨	٪٤٧	٨	٪١٤	١	٪٢	٥٩
عربية١٢٥	٢٨	٪٥٠	٢٥	٪٤٥	١١	٪٢٠	٣	٪٥	٥٦
عسكرية١٢٧	١٥	٪٥٠	١٣	٪٤٣	٤	٪١٣	٢	٪٧	٣٠
	٤٠٠	–	١٧٥٦	–	٧٧٤	–	٦٣	–	٢٢١٩

وهناك وثائق متنوعة ، عددها أقل ، تظهر أيضاً في هذه السجلات : عقود استئجار أملاك واقعة في الحي لغرض السكن أو لأغراض اقتصادية (١١ وثيقة ترجع إلى عقد ١٧٤٢ ـ ١٧٥٢ و٢٢ وثيقة ترجع إلى عقد ١٨٢٠ ـ ١٨٣٠) ، إضافة إلى أنواع مختلفة من الدعاوى والشهادات التي تتعلق بأملاك عقارية في الميدان (٦٤ وثيقة ترجع إلى عقد ١٧٤٢ ـ ١٧٥٢ و٣٨ وثيقة ترجع إلى عقد ١٨٢٠ ـ ١٨٣٠) .

*** عقود شراء واستئجار في الريف وإقرارات القرويين بديونهم تجاه المدينيين**

في سجلات محكمة الميدان السبعة التي استبقيناها ، قمنا كذلك باختيار مجموع الوثائق التي توفر لنا معلومات عن استثمارات المدينيين في الريف وعن مديونية القرويين تجاه دائنيهم في المدن . وبذلك ، استندنا إلى ٦١٠ عقود شراء واستئجار : ٣٢٩ عقد شراء (١٤٥ منها ترجع إلى سنوات ١٧٤٢ ـ ١٧٥٢ و١٨٤ إلى سنوات ١٨٢٠ ـ ١٨٣٠) و٢٨١ عقد استئجار (١٢٠ منها ترجع إلى سنوات ١٧٤٢ ـ ١٧٥٢ و١٦١ إلى سنوات ١٨٢٠ ـ ١٨٣٠) . كما توافر لنا ، من ناحية أخرى ، ٦٨ إقراراً بديون القرويين تجاه المدينيين (٥٥ منها ترجع إلى سنوات ١٧٤٢ ـ ١٧٥٢ و١٣ إلى سنوات ١٨٢٠ ـ ١٨٣٠) .

ب ـ المخلفات المسجلة في محكمتي القسمة

من السجلات التي توافرت لنا من محكمتي القسمة ، لم نستبق سوى السجلات التي تتضمن المخلفات . أما أنواع القضايا الأخرى ، المندرجة في إطار الحالات «العادية» ، فقد درسناها عبر سجلات محكمة الميدان . وكما يُبيّن الجدول اللاحق ، برز عدد من الثغرات في تسلسل هذه السجلات .

جدول رقم (٦)

سجلات المخلفات في دمشق حتى عام ١٨٣٠

(أبرزنا بالأسود السجلات التي حللناها في إطار هذه الدراسة)

السجل	القسمة	السنوات الهجرية	السنوات الميلادية	عدد الصفحات	عدد الوثائق
٩	عسكرية	١٠٦٥-١٠٥٩	١٦٥٥-١٦٤٩	٤٥٨	-
١٠	عسكرية	١١٠٢-١٠٩١	١٦٩١-١٦٨٠	١٩٥	-
١٥	بلدية	١١٠٤-١٠٩٧	١٦٩٣-١٦٨٥	٢٧٥	٢٥١
١٩	بلدية	١١٣٠-١١٠١	١٧١٨-١٦٨٩	٤٨٨	٤٨٤
٣٧	عربية	١١٣٢-١١٣٠	١٧٢٠-١٧١٨	٢٤٠	٣٠١
٣٨	عربية	١١٩٤-١١٣٠	١٧٨٠-١٧١٧	٢٧٤	٤١٥
٣٩	عربية	١١٣٤-١١٣٢	١٧٢٢-١٧١٩	٤٤١	٤٦٧
٥٤	بلدية	١١٤٠-١١٣٧	١٧٢٨-١٧٢٤	٢٩٩	٣٧١
٦٨	بلدية	١١٤٤-١١٤٤	١٧٣٢-١٧٣١	٢٩٨	٥٠٠
١٣١	بلدية	١١٦٦-١١٦٣	١٧٥٣-١٧٥٠	٣٠٠	٣٦٥
١٣٨	بلدية	١١٦٨-١١٦٦	١٧٥٥-١٧٥٢	٢٠٠	٣٠٥
١٤٣	عربية	١١٧١-١١٦٨	١٧٥٨-١٧٥٤	٢٩٣	٧٢٦
١٦٢	عسكرية	١١٨٠-١١٧٣	١٧٦٧-١٧٥٩	٣٧٣	٤٥٦
١٧٩	عسكرية	١١٨٨-١١٨٠	١٧٧٥-١٧٦٦	٣٢٦	٢٨٩
١٨٢	عربية	١١٩٠-١١٨٣	١٧٧٦-١٧٦٩	٢٩٨	٧٢٠
٢١٥	عسكرية	١٢٠٠-١١٩٧	١٧٨٦-١٧٨٢	٢٩٧	٤٦٤
٢٢٤	بلدية	١٢٠٨-١٢٠٥	١٧٩٤-١٧٩٠	١٩٩	٣٥٦
٢٣٨	عسكرية	١٢١٢-١٢١١	١٧٩٨-١٧٩٦	١١٩	١٧٨
٢٤١	عسكرية	١٢١٣-١٢١٢	١٧٩٩-١٧٩٧	٢٤٨	٣٠٨
٢٩٠	بلدية	١٢٣٧-١٢٣٢	١٨٢٢-١٨١٦	١٩٤	٣٢٥
٢٩٦	بلدية	١٢٣٥-١٢٣٥	١٨٢٠-١٨١٩	٢٤٨	٣٥٦
٢٩٩	بلدية	١٢٣٧-١٢٣٧	١٨٢٢-١٨٢١	٢٤٤	٥٤٨
٣٠٨	قسام	١٢٤١-١٢٤١	١٨٢٦-١٨٢٥	١٨١	٦٠٤
٣١٤	قسام	١٢٥٢-١٢٤٤	١٨٣٧-١٨٢٨	٢٧٠	٢٨٥

إن سجلّي المخلفات الأولين اللذين توافرا لنا كانا صادرين عن القسمة العسكرية ويرجعان إلى فترة «قديمة» نسبياً، إلى نهاية القرن السابع عشر. أما السجلات العائدة إلى مطلع القرن الثامن عشر، والتي حلل بعضها قبل زمن قصير الباحثان ك. استابليه و ج. ب. باسكوال (١٥ و١٩)، فهي صادرة كلها عن القسمة العربية. والفترة الواقعة ما بين عامي ١٧٥٠ و١٧٧٤ هي وحدها التي توفر لنا، بالرغم من بعض الاختلال في الزمن، سجلات صادرة عن محكمتي القسمة. وعليه، فقد اخترنا سجلات خمسة (١٣١ و١٣٨ و١٤٣ من القسمة العربية و١٦٢ و١٧٩ من القسمة العسكرية) وجعلناها مصدراً رئيساً لنا لدراسة مخلفات مجموع الدمشقيين من المدنيين والعسكريين. وكما سنوضح ذلك لاحقاً، فإن الإشارات إلى مكان إقامة المتوفين تصبح نادرة، أكثر فأكثر، مع مرور الزمن، بحيث كان من المستحيل علينا، نتيجة ذلك، أن نكوّن، للفترات اللاحقة، مدونة مكتملة من المخلفات الخاصة بسكان أحياء دمشق المختلفة.

وتحتوي وثائق المخلفات على أربعة أقسام على الأقل: التمهيد، الموجودات، المصارف، وتقسيم القيمة الصافية بين الورثة. ففي القسم الأول يُشار إلى هوية المتوفى وهوية ورثته؛ أما القسم الثاني فيتضمن لائحة بكل أغراض المتوفى الشخصية (مجوهرات، ملابس، أوانٍ منزلية... ألخ) وبممتلكاته المالية (نقود عينية وديون مسترجعة) بينما يشير القسم الثالث إلى المبالغ التي ينبغي اقتطاعها من أصول التركة (نفقات الدفن، ضرائب متنوعة، ديون مستحقة... ألخ)؛ وتتوزع في القسم الرابع القيمة الصافية للتركة على الورثة. ويكون لبعض الأشخاص المتوفين كذلك ديون غير مسترجعة من المدينين وأملاك عقارية يُشار إليهما في حقلين خاصين في أسفل الوثيقة[١١٨].

وبغرض مقارنة مخلفات سكان حي الميدان بمخلفات غيرهم من سكان أحياء المدينة الأخرى، قمنا باختيار وثائق تخص مجموع الدمشقيين. وهذه المقاربة الجغرافية، انطلاقاً من وثائق محاكم دمشق، واجهت صعوبة كبيرة تمثلت في غياب أي اشارة إلى عناوين الأشخاص المتوفين. وفي هذه الشروط، اعتبرنا أن ذكر مُلك عقاري، في مخلفاتهم، يمكن أن يشكل مؤشراً على مكان إقامتهم. وقد سمح لنا الاختيار المنتظم للوثائق التي تتضمن أملاكاً عقارية واقعة في أحياء المدينة المختلفة

بتكوين مدونة اشتملت على ٢٦٧ من المخلفات ، أي ما يقرب من ١٦ في المئة من مجموع العقود المتضمنة في هذه السجلات الخمسة . ومن بينها ، كان عدد المخلفات العائدة إلى سكان حي الميدان ٦٨ ، ٤٤ منها صادرة عن القسمة العسكرية و٢٤ صادرة عن القسمة العربية .

ولم يجر تسجيل سجلات المخلفات وسجلات المحاكم القائمة في الأحياء ، التي تفحصناها في إطار هذه الدراسة ، في فترة زمنية محددة ، بل كان كل واحد منها يغطي فترة طويلة نسبياً . وعليه ، فقد كان ينبغي علينا ، بالضرورة ، أن نأخذ في الاعتبار التبدل الذي طرأ على أسعار العملات في فترات مختلفة في إطار السياق العام للتاريخ النقدي للأمبراطورية العثمانية ، وعلى الأخص لتاريخ بلاد الشام . وبهذا المنظور ، فقد استبقينا أيضاً في سجلات المخلفات ، كل الوثائق التي تحتوي على معلومات عن العملات المتنوعة المتداولة في دمشق خلال الفترة التي تهتم بها هذه الدراسة ؛ وسنتطرق ، بوجه خاص ، إلى هذه المسألة بعد تقديمنا للمصادر .

٢ ـ محدودية هذه الوثائق

إن هذه الوثائق ، التي احتوت بعض ثغرات يأسف لوجودها الباحث في وقتنا الراهن ، كانت دقة معلوماتها تقل كلما اقتربنا من الأزمنة الحديثة .

أ ـ بعض ثغرات

لم يكن تسجيل المخلفات أمراً ملزماً ، في سائر أرجاء الامبراطورية العثمانية ، إلا في حالات معينة [١١٩] : عندما يُعتبر أحد أصحاب الأملاك مفقوداً ، أو عندما لا يكون للمتوفى وريث معروف ـ وفي هذه الحالة تعود أملاكه إلى بيت المال ـ ، أو عندما يكون من بين ورثته قاصرون ينبغي العمل على حماية حقوقهم[١٢٠] . وعليه ، فقد كان تسجيل المخلفات يخضع إلى عملية انتقاء « طبيعي » خصوصاً وأنه يتطلب تسديد رسوم مالية كانت تمنع الأشخاص المعسرين من اللجوء إلى هذا النوع من الاجراء[١٢١] .

وإضافة إلى ذلك ، تعاني وثائق محاكم دمشق من ثغرتين أساسيتين بالمقارنة مع وثائق محاكم القاهرة[١٢٢] ، إذ لا ترد فيها أي إشارة لا إلى أماكن إقامة المعنيين ولا إلى مهنهم . غير أننا نمتلك ، مع ذلك ، بعض المعلومات التي تسمح لنا بأن نحدد ، ولو بصورة تقريبية ، موقعهم في المدينة وضمن المجتمع .

وفي غياب أي إشارة إلى عناوين هؤلاء الأشخاص ، سنعتبر أن الأملاك العقارية المذكورة في مخلفاتهم تشكّل مؤشراً على مكان إقامتهم[١٢٣] . وهذا يقودنا ، بالطبع ، إلى وضع عينة لا يظهر فيها سوى أصحاب الأملاك العقارية . أما السكان الأكثر حرماناً ، لا سيما الوافدين منهم من الأرياف والذين يمثلون عموماً مكوناً مهماً من مكونات حي الميدان ، فقد جرى استثناؤهم من هذه العينة . وهذا المنهج في الاختيار يعزز التمثيل المبالغ فيه ، في مدونتنا ، للشرائح المميزة من السكان .

ومن جهة أخرى ، يندر وجود عقود استئجار في هذه السجلات[١٢٤] فالعلاقات بين المالكين والمستأجرين كانت محكومة ، على ما يبدو ، باتفاقات ضمنية خارجة عن نطاق سلطة العدالة ، الأمر الذي يحول بيننا وبين التعرف على مواقع إقامة الشرائح الأكثر حرماناً من السكان . وعليه ، لن يكون في وسعنا أن نحدد ، بصورة دقيقة ، في الفضاء المديني سوى مواقع أصحاب الأملاك العقارية .

كما أنه من النادر جداً أن نجد ، في سجلات محكمة الميدان ، عقود شراء واستئجار تتعلق بمحلات تستخدم لأغراض تجارية أو حرفية . فما بين عامي ١١٥٥هـ/ ١٧٤٢م و١١٦٤هـ/ ١٧٥٢م ، لم تتضمن السجلات التي درسناها سوى ١١ وثيقة من هذا النوع ، أي ما يعادل أقل من ٠,٥ في المئة من مجموع العقود : كانت ثمانية من هذه المحلات معرّفة تحت اسم « حانوت » ، في حين كانت الثلاثة الباقية معرّفة تحت اسم « دكان » . واعتباراً من مطلع القرن التاسع عشر ، سيصبح هذا النوع من الوثائق أكثر شيوعاً ، حيث تضمن السجلان المدروسان العائدان إلى سنوات ١٢٣٦ ـ ١٢٤٥/ ١٨٢٠ ـ ١٨٣٠ ، ٨٠ وثيقة من هذا النوع ، أي ما نسبته ٣ في المئة من مجموع العقود . ومن الجدير بالملاحظة ، أن مصطلح « حانوت » ، الذي استخدمه أحد الاخباريين في القرن التاسع عشر[١٢٥] ، لم يعد يرد في مطلع ذلك القرن في عقود الشراء والاستئجار التي اطلعنا عليها ، بحيث لم يستخدم ، منذ ذلك الحين ، سوى مصطلح واحد هو « دكان » .

وعليه ، فان محاولتنا الرامية إلى تعريف مصطلحي « حانوت » و« دكان » ، انطلاقاً من إجراء مقارنة بين هذين المحلين ، لا تنطبق إلا على أواسط القرن الثامن عشر .

ومثلما كان الأمر في القاهرة في المرحلة نفسها[١٢٦] ، فان مصطلح « حانوت » كان أكثر استخداماً من مصطلح « دكان » ، علماً بأنه سيكون من الصعب جداً إقامة تمييز بين هذين النوعين من المحلات ، باعتبار أن النشاطات التي كانت تمارس فيهما لم تكن تتحدد إلا نادراً ، وكانت التعابير المستخدمة في وصفهما هي نفسها في الحالتين[١٢٧] .

وكما يشير غاستون ڤييت في « ملاحظاته » ، يبدو ، مع ذلك ، أن « الحانوت كان مخزناً أكثر أهمية من الدكان الذي لم يكن يمثّل سوى متجر بسيط »[١٢٨] . وإذا رجعنا ، في الواقع ، إلى قيمة هذين المحلين ، فسنجد أن قيمة الحوانيت هي أكبر ، وسطياً ، بمرتين من قيمة الدكاكين[١٢٩] ؛ وهذا الفرق في القيمة متعلق ، على ما يبدو ، بمساحة المحلات وليس بطبيعة النشاطات التي تمارس فيها حيث أن هذه النشاطات كانت تؤخذ ، عادة ، في الاعتبار عند تحديد قيمة « الكدك » ، وهو مصطلح كان يشير إلى مجموع أدوات المحل وإلى الحق في ممارسة مهنة معينة فيه[١٣٠] .

أما فيما يتعلق بالنشاطات الممارسة في هذه المحلات ، فكان من الممكن أن تكون ، في حالة الحوانيت على الأخص ، تجارية أو حرفية . فقد كان يمكن للحانوت أن يكون « حانوت معدة لنسيج العبي »[١٣١] أو « حانوت معدة لبيع القطن »[١٣٢] . وإذا كانت مصادرنا لا توفر لنا سوى قدر ضئيل من المعلومات عن النشاطات الممارسة داخل الدكاكين ، فان وقفية عائدة إلى القرن الثامن عشر في حلب[١٣٣] ، تسمح لنا ، في المقابل ، بأن نتعرف بصورة أفضل على هذه النشاطات وتبرز الطبيعة المزدوجة ، التجارية والحرفية ، لهذين النوعين من المحلات .

أما بخصوص المهنة ، فنادراً ما يُشار إليها بصورة صريحة . ومما يزيد من صعوبة التعرف على نشاط المتوفى المهني هو أن طبيعة الحوانيت والدكاكين الوارد ذكرها بين الأملاك العقارية التي يمتلكها نادراً ما كان يجري تحديدها . وإضافة إلى ذلك ، فان المخلفات العائدة إلى سكان الميدان لم تكن تتضمن إلا نادراً كشفاً بالبضائع الموجودة في أماكن العمل هذه ، وكأن المتوفى لم يكن يمتلك سوى جدران لا يُمارَس فيها أي نشاط . وكما يذكر ك .استابليه و ج . ب . باسكوال ، فان « تحليل طبيعة البضائع

التجارية التي خلفها المتوفى هو وحده الذي يسمح بالخروج باستخلاص ما . ويمكّن من إدراج المتوفى ضمن شريحة اجتماعية معينة »(١٣٤) .

ومن جهة أخرى ، فان المخلفات تعطي صورة جزئية جداً عن التسليفات . فهذه الوثائق تقدم لنا ، أساساً ، معلومات عن التسليفات ، المتواضعة نسبياً ، الممنوحة إلى مدينيين . وكي تكتمل دراسة ظاهرة التسليف ينبغي على الباحث أن يحلل نوعاً آخر من الوثائق هو إقرارات الديون ، التي تعطي صورة مختلفة كلياً عن هذه الظاهرة ؛ فهذه الإقرارات ، المسجلة رسمياً في المحكمة (خلافاً للتسليفات الصغيرة المذكورة غالباً في دفتر صغير عائد إلى المتوفى)(١٣٥) ، كانت تتعلق بوجه خاص بتسليفات كبيرة ممنوحة إلى قرويين .

وفيما يتعلق بالوسط الريفي ، نلحظ أن المعاملات التجارية المتعلقة حصراً بمنتجات زراعية كانت غائبة عن السجلات ؛ وهو ما يأسف له ، بوجه خاص ، الدارس لحي كان سكانه منخرطين ، بشكل واسع ، في تسويق الحبوب .

ومن جهة أخرى ، فإننا لانملك ـ وكما سبقت الإشارة ـ أي مؤشر على مكان إقامة الأشخاص الذين يتقدمون إلى المحكمة ، بحيث لا يمكننا تأكيد ما إذا كانت جميع عقود شراء واستئجار الأملاك في الريف ، المسجلة في محكمة الميدان ، قد سُجلت من قبل سكان هذا الحي . ومهما يكن ، فقد كنا قد أشرنا أعلاه إلى أن مجال نفوذ محكمة الميدان كان متركزاً الى حد كبير على قسم المدينة الواقع خارج السور ، وبصورة خاصة على هذا الحي بالذات ، بحيث يمكننا اعتبار أن غالبية وثائقنا تخص سكاناً كانوا يقيمون في هذا القطاع من المدينة .

ومن جهة أخرى ، فان الأملاك المذكورة في هذه الوثائق كانت متركزة في منطقة زراعة الأشجار المثمرة والخضروات المحيطة بدمشق ؛ أما الأملاك الواقعة في مناطق زراعة الحبوب في حوران والبقاع فلم يرد ذكرها إلا ما ندر . وقد تكون لهذه الوضعية أسباب إدارية أو قانونية : فهي قد تعكس حدود مجال نفوذ محكمة الميدان أو تكون متعلقة بالوضع القانوني للأراضي الزراعية في هذه المناطق المختلفة . ومما لا شك فيه ، فإن أبحاثاً لاحقة في الوثائق ستقدم لنا عناصر الإجابة عن هذا الموضوع . ومهما يكن ، وفي ضوء الحالة الراهنة لمصادرنا الوثائقية ، لن يكون في وسعنا سوى أن نعطي

صورة تقريبية عن تدخلات المدينيين في مناطق زراعة الحبوب .

كما أنه من الصعب علينا ، من ناحية أخرى ، أن نحدد بصورة دقيقة الموقع الاجتماعي للأشخاص الوارد ذكرهم في هذه الوثائق المتنوعة . فالعسكريون يعرّفون فقط برتبهم في الجيش وليس بانتمائهم إلى وحدتي الانكشارية المتمركزتين في دمشق : وحدة « القابي قول » الامبراطورية ووحدة « اليرلية » المحلية(١٣٦) . وهذه الثغرة يأسف الباحث لوجودها بوجه خاص لأنها تحول بينه وبين دراسة أسس وأسباب النزاعات العديدة التي كانت تندلع بين هاتين الوحدتين خلال الفترة التاريخية التي درسناها .

أما بخصوص المدنيين ــ وكما أشار إلى ذلك باحثون آخرون ــ فإن ألقابهم لا تسمح بتحديد وظائفهم ووضعهم الاجتماعي بصورة واضحة(١٣٧) . فألقاب « حاج » و« شيخ » و« سيد » ، التي تتكرر أكثر من غيرها ، هي ألقاب يتعلق كل واحد منها بأشخاص تتنوع قيمة مخلفاتهم كثيراً(١٣٨) ؛ وليس في وسعنا تالياً الزعم بأنهم يشكلون فئات متجانسة من وجهة نظر اقتصادية .

وهكذا ، ففيما يتعلق بلقب « حاج » ينبغي ملاحظة أن كل شرائح السكان تقوم بالحج إلى مكة . والبعض يؤدي هذه الفريضة الإسلامية ببذخ درج عليه ؛ في حين تتحمل جماعة المسلمين نفقات حج البعض الآخر ، المحروم(١٣٩) . وما بين هذين الحدين الأقصيين كان من الطبيعي أن توجد كل الحالات الأخرى(١٤٠) .

كذلك ، فان لقب « سيد » ، الذي يحمله المتحدرون من سلالة النبي (الأشراف) يخص أشخاصاً يمارسون كل أنواع المهن وينتمون إلى شرائح السكان المختلفة(١٤١) . واعتباراً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر ــ أي في فترة لا تتعلق مباشرة بدراستنا ــ لم يعد لقب « السيد » يُستخدم ليدل على المتحدرين من سلالة النبي حصراً ، ولم يعد من الممكن ، تالياً ، اعتباره لقباً يعكس الوضع الاجتماعي لـ « الأشراف »(١٤٢) . وهذا التطور الذي طرأ على استخدامه ترافق ، من ناحية أخرى ، مع تناقص عدد الأشخاص الذين لا يحملون أي لقب(١٤٣) .

وأخيراً ، فإن لقب « الشيخ » يدل على الشخص الذي حصّل تحصيلاً دينياً من دون أن يمارس ، بالضرورة ، مسؤوليات دينية(١٤٤) .

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الدروز ، الذين كانوا يشكلّون كما هو معروف مكوناً من مكونات السكان في حي الميدان ، لم يُعرَفوا بوصفهم دروزاً في وثائق المحاكم[١٤٥] ؛ وهو ما كان مُتبعاً أيضاً في تعدادات السكان العثمانية حيث كان يجري تسجيلهم بوصفهم مسلمين فقط[١٤٦] .

ب ـ تطور طبيعة المعلومات

وبالاضافة إلى بعض الثغرات التي ذكرت سابقاً ، والتي بقيت قائمة على امتداد الفترة التي درسناها ، فقد طرأ تطور ، ما بين القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ، على طبيعة المعلومات المسجلة .

وهكذا ، ففي القرن التاسع عشر صار يرد ذكر الأملاك العقارية في المخلفات بصورة أندر كثيراً مما كان عليه الأمر في القرن الثامن عشر ، بحيث كان من المستحيل علينا أن نجمع عينة من الوثائق ، تتمتع بقدر كافٍ من الأهمية ، وتخص سكان مختلف أحياء دمشق في القرن التاسع عشر ؛ الأمر الذي جعلنا نكتفي بتقديم أمثلة محددة عن هذا الموضوع .

وفي المعاملات العقارية العائدة إلى القرن الثامن عشر ، كان بيان مواصفات الدور دقيقاً للغاية ؛ فالكاتب كان يجهد نفسه في تسمية كل حجرة من الحجرات التي تتكوّن منها . وهذا لم يعد وارداً بصورة منتظمة في القرن التاسع عشر ، حيث صار يرد ذكر الكثير من الدور بوصفها مكوّنة فقط من « مساكن ومنافع شرعية » . بل وأكثر من ذلك ، لم يعد يُشار ، بصورة منتظمة ، إلى أسماء شركاء صاحب المُلك المتعددين ، وإنما بات يُشار إليهم ، بصورة إجمالية ، بتعبير « ومن يشركه » .

أما فيما يتعلق بدراسة الوسط الريفي ، فإن القرويين ، الذين كان يُشار عادة إلى أصولهم الجغرافية ، لم يعودوا يظهرون عملياً في الوثائق العائدة إلى القرن التاسع عشر ، والتي صارت تعاني من شحة وضعف معلوماتها . فهل كان غياب القرويين عن تلك الوثائق يعكس تدهوراً في وضعيتهم الاقتصادية أم أنه عائد ببساطة إلى تقصير الكتّاب الذين لم يعودوا يجهدون أنفسهم بتدوين أصولهم الريفية .

وبالطبع ، فإنه من غير الممكن ، بالاستناد إلى التطور الذي طرأ على محتوى الوثائق القضائية المتضمنة في سجلات محاكم دمشق ، الخروج باستخلاص عن تهاون

الإدارة العثمانية في سائر أرجاء الامبراطورية ما بين منتصف القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر . فإجراء دراسات مشابهة عن المحاكم في مدن الامبراطورية الأخرى هو وحده الذي يسمح لنا بالبت في هذا الموضوع .

وعلى الرغم من الثغرات التي أبرزناها ، فان الوثائق المختلفة التي توافرت لنا تحتوي ، مع ذلك ، وكما سنرى لاحقاً ، قدراً كبيراً من المعلومات التي تسمح لنا بأن نتلمس ، بصورة جيدة ، عدداً من مظاهر حي الميدان في العصر العثماني .

III ـ ملاحظة حول القضايا النقدية

إن دراسة الوثائق التي توافرت لنا ، والعائدة إلى فترات مختلفة ، تصطدم بمسألة التضخم النقدي . فهل في وسعنا ، بشكل صائب ، أن نتعامل مع مخلفات دُوِّنت خلال ربع قرن (١٧٥٠ ـ ١٧٧٤) ومع كل الاستثمارات في الوسطين المديني والريفي التي تمت خلال عقدين (١٧٤٢ ـ ١٧٥٢ و١٨٢٠ ـ ١٨٣٠) ، أن نتعامل معها بوصفها مجاميع متجانسة من وجهة نظر نقدية ؟ بل وأكثر من ذلك ، كيف يمكننا ، في هذه الحالة الأخيرة ، تقدير الزيادة في الأسعار التي تلمسناها بين هاتين الفترتين ؟ وبكلام آخر فإن الأمر يتعلق هنا بتعيين إلى أي حدٍ كانت تلك الزيادة متعلقة بالتضخم .

وبالاضافة إلى المعلومات التي توفرها شهادات الإخباريين المحليين وشهادات الغربيين ، سواء أكانوا من الرحالة أو التجار أو الدبلوماسيين ، فان المخلفات توفر لنا كذلك معلومات عن القضايا النقدية ، ففي بعض الوثائق يتم ، في الواقع ، ذكر اسم وسعر (بالقرش) كل العملات النقدية ، الذهبية والفضية ، العثمانية والأجنبية التي كان يمتلكها المتوفون[١٤٧] .

وفيما يخص النظام النقدي في الامبراطورية العثمانية ، فإننا نعرف أن « كل بلدان الامبراطورية العثمانية كانت تتمتع ، في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، بنظام نقدي مزدوج ، يتم في إطاره ، وفي الوقت نفسه ، تداول عملات غربية وعملات عثمانية ومحلية »[١٤٨] . ولا يتسع المجال هنا للقيام بدراسة تفصيلية لهذه الظاهرة في دمشق في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر[١٤٩] ؛ فنحن لن نتطرق سوى إلى العناصر التي في وسعها أن تقدم لنا إشارات على تطور الأسعار .

كما سنبيّن في دراستنا للمخلفات ، فإن المتوفين كانوا نادراً ما يمتلكون نقوداً عينية[١٥٠] . ويُشار غالباً إلى قيمة النقود المتنوعة العائدة إلى المتوفى بعبارة « نقود منوعة وجدت عند المتوفى » لكن من دون تفصيل لائحة تلك النقود . وفي هذه الشروط ، لم نجد في السجلات الخمسة التي دونّت ما بين عامي ١٧٥٠ و١٧٧٤ ، سوى ٥٥ من المخلفات تتضمن مثل هذه التفاصيل . ولا نملك ، فيما يتعلق بالربع

الأخير من القرن الثامن عشر والعقدين الأولين من القرن التاسع عشر ، أية معلومات من هذا النوع . ولم نعثر سوى على سبع وثائق ، دوّنت ما بين عامي ١٨٢١ و١٨٢٩ ، كانت تسلط الأضواء على النقود المتداولة خلال الفترة التي ندرسها .

منتصف القرن الثامن عشر

إن دزينة من العملات النقدية المختلفة ترد الإشارة إليها في المخلفات المدوّنة ما بين عامي ١٧٥٠ و١٧٧٤ ، وما يقرب من خمس عشرة عملة ترد الإشارة إليها في الوثائق المدوّنة ما بين عامي ١٨٢١ و١٨٢٩ . ولن نفصّل هنا اللائحة الكاملة لهذه العملات ، وإنما سنكتفي بتقديم بعض أمثلة ذات دلالة .

من المعروف أن والي دمشق ، أسعد باشا العظم ، قام في ٢١ رمضان ١١٦٠هـ ، الموافق لـ ٢٦ ايلول ١٧٤٧م ، بتحديد قيمة «الريال» بـ «قرش» واحد و٢٤ «مصرية»[١٥١] . وهذا الخفض البسيط الذي طرأ على قيمة الريال كان ، في الواقع ، وقتياً ، حيث ظلت قيمة الريال ، طوال الربع الثالث من القرن الثامن عشر ـ وكما يتبيّن في وثائقنا ـ تعادل ١,٧٥ قرشاً ، أي ما يساوي «قرشاً» واحداً و٣٠ «مصرية» . أما سعر صرف العملات الذهبية فقد طرأت عليه زيادة بسيطة جداً ، وهكذا ، أصبح «ذهب زر محبوب» يساوي ٣,١٧ «قروش» في عام ١٧٥٠ و٣,٢٥ «قروش» في عام ١٧٦٦ ؛ وأصبح «ذهب فندوق» يساوي ٤,٢٥ «قروش» في عام ١٧٥٣ و٤,٦٢ «قروش» في عام ١٧٦٦ .

ويسمح لنا الاستقرار النقدي الذي شهده منتصف القرن الثامن عشر وكان ملموساً بوضوح في مصر[١٥٢] ـ وهو الاستقرار الذي أظهرته كذلك وثائقنا بالرغم من ذلك الخفض البسيط الذي طرأ على قيمة الريال- يسمح لنا بأن نتعامل ، بصورة إجمالية ، مع مجموع المخلفات المسجلة ما بين عامي ١٧٥٠ و١٧٧٤ وكذلك مع المعاملات العقارية وعمليات شراء الأملاك الريفية التي تمت ما بين عامي ١٧٤٢ ـ ١٧٥٢ .

مطلع القرن التاسع عشر

غير أن المشكلات صارت تطرح نفسها ، في المقابل ، بحدة أكبر في القرن التاسع عشر . فمن المعروف أن انخفاضاً على قيمة النقد أخذ يبرز اعتباراً من نهاية القرن الثامن عشر في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧)[١٥٣] ، وتواصل في مطلع القرن التاسع عشر في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) حتى عام ١٨٢٩ ، و« هو التاريخ الذي شهد فيه النقد التركي فترة قصيرة من الاستقرار النسبي ، وذلك قبل أن تعاود قيمته الانخفاض من جديد في العقد الثالث من القرن التاسع عشر »[١٥٤] . زد على ذلك أن المشكلات النقدية قد تفاقمت ، في عهد ذلك السلطان ، إلى درجة أن « شكل واسم العملات العثمانية قد تغيّرا ٣٥ مرة فيما يخص العملات الذهبية و٣٧ مرة فيما يخص العملات الفضية ، وأن سعر صرف القرش التركي بالنسبة إلى الجنيه الاسترليني قد تحّول من ٢٣ في عام ١٨١٤ إلى ١٠٤ في عام ١٨٢٩ »[١٥٥] . ومن المعروف ، من ناحية أخرى ، أن « المحمودية » ، وهي عملة من الذهب سُكَّت في عهد ذلك السلطان ، قد تحددت قيمتها في البدء بـ٢٥ قرشاً ، ثم بلغت ، في نهاية عهده ، ٧٠ قرشاً[١٥٦] . أما « التالر » الاسباني فقد كان يساوي ٧ قروش في عام ١٨٢٤ ثم أصبح يساوي ٢١ قرشاً في عام ١٨٣٦[١٥٧] . وفي « حين كان القرش العثماني يساوي ، في منتصف القرن السابع عشر ، من خمسة إلى ستة فرنكات فرنسية ، فهو لم يعد يساوي ، في عام ١٨٣٨ ، أكثر من خُمُس قيمة الفرنك »[١٥٨] . وفي مصر ، فإن الانخفاض المتواصل الذي شهدته قيمة العملة الفضية المحلية برز بوضوح في تغيّر سعر صرف « التالر » النمساوي الذي كان يساوي ٩٠ بارة في عام ١٧٧٣ ، ثم صار يساوي ١٥٠ بارة في عام ١٧٩٨ و٨٠٠ بارة في عام ١٨٣٥[١٥٩] . وفي بلاد الشام ، تصاعدت حدة الانخفاض الذي شهدته قيمة النقد في عهد أحمد باشا الجزار في عام ١٧٩١[١٦٠] ، وفي العقدين الأولين من القرن التاسع عشر ، بحيث وصلت الفوضى إلى درجة حملت السلطان على التدخل في مناسبات

عديدة لتحديد أسعار العملات(١٦١) .

ونتيجة الانخفاض العام الذي طرأ على قيمة النقد العثماني برزت مشكلة جدية في عام ١٨٢٥ ، حيث تم إصدار نقود قليلة القيمة ، الأمر الذي أدى ، بصورة مؤقتة ، إلى بروز نظام نقدي مزدوج . وما بين عامي ١٨١٩ و١٨٢٥ ، تضاعفت ، – محسوبة بـ« القرش » – قيمة مختلف العملات مرتين ؛ غير أن ذلك النظام النقدي المزدوج صار يختفي ، بصورة تدريجية ، اثر قيام السلطات العثمانية بجمع كل القطع النقدية العالية القيمة « صاغ » المتداولة في الولايات . وفي دمشق ، عندما شرعت السلطات بمنع استخدام قطع (« الصاغ ») في عمليات البيع والشراء ، بغرض تسهيل سحبها من التداول ، أغلقت الدكاكين والخانات أبوابها في وجه الناس واندلعت انتفاضة عامة(١٦٢) . وبالاستناد إلى تلك القطع النقدية تمت المعاملات العقارية التي حللناها في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٨٢٠ و١٨٣٠ ؛ وكانت تلك النقود تدعى « قرش فضة صحيحة صاغ ميرية » ، وهي عبارة تشدد على النوعية الجيدة لتلك القطع(١٦٣) .

وبالإضافة إلى الخمس عشرة عملة المذكورة في المخلفات السبع العائدة إلى دمشقيين والمدوّنة ما بين عامي ١٨٢١ و١٨٢٩ ، تتوافر لنا معلومات عن سعر صرف أربع عشرة عملة مذكورة في كتاب الأخبار اللبنانية للأمير حيدر أحمد الشهابي ما بين عامي ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م و١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م(١٦٤) . ويُلاحظ أن العملات المذكورة في مخلفات الدمشقيين وقد اختلفت عن تلك المذكورة في كتاب الأخبار اللبنانية ، وهو ما يعكس ، بلا ريب ، التغيّر المتواتر للعملات خلال تلك الفترة ، ويسمح كذلك بتصور وجود مناطق نقدية خاصة في جهات بلاد الشام المختلفة .

وعبر هذه الوثائق ، يُلحظ انخفاض مهم على قيمة « القرش » . فمن بين القطع النقدية التي يذكرها الشهابي ما بين عامي ١٨٢١ و١٨٣١ ، تحوّل سعر « أبو طاقة » من ٩,٥ « قروش » إلى ١٨ « قرشاً » ، و« الذهب الاستنبولي » من ١٠ إلى ٢٠ « قرشاً » و« الأحمدي » من ١٤,٧٥ « قرشاً » إلى ٣٠ « قرشاً » ، و« المشخص » من ٢٠ إلى ٤٠ قرشاً . ومن بين القطع النقدية المذكورة في المخلفات ما بين عامي ١٨٢٠ و١٨٢٩ ، فإن سعر « الريال الافرنجي » قد تحوّل من ٦,٥ إلى ١٤ « قرشاً » ، و« الذهب الاستنبولي » من ٨,٥ إلى ١٦ قرشاً ، و« المجري » من ١٥,٧٥ إلى

٣١,٣٥ قرشاً ، و«الذهب العتيق» من ١٦ إلى ٣١,٥ قرشاً . وبذلك ، نلاحظ أن «القرش» قد فَقَدَ ما يقرب من نصف قيمته خلال تلك الفترة .

وبمقارنتهما ما بين تطور سعر القمح ما بين عامي ١٧٨٨ و ١٨٢٤ ، والانخفاض الذي طرأ على قيمة القرش ما بين عامي ١٧٩٠ و ١٨٣٢ ، يستخلص الباحثان هـ . غربر و ن . غروس أن التضخم الذي شهدته بلاد الشام في تلك المرحلة كان مرتبطاً بالمشكلات النقدية(١٦٥) . ففي الفترة الواقعة بين الربع الأخير من القرن الثامن عشر وسنوات ١٨٣٠ ، تزايدت ، في الواقع ، أسعار الصرف وأثمان البضائع بصورة متوازية بنسبة ٤ في المئة وسطياً في العام(١٦٦) .

التطور ما بين الفترتين

إن القيام بتحديد تطور قيمة «القرش» انطلاقاً من الوثائق التي بحوزتنا هو أمر شبه مستحيل ، على اعتبار أن العملات المذكورة خلال هاتين الفترتين لم تكن هي نفسها ، ولا نملك بالتالي أي أساس لإجراء مقارنة ، إلا عندما يتعلق الأمر بـ «الريال»(١٦٧) ، الذي تحوّل سعره من ١,٧٥ «قرشاً» في مرحلة ١٧٥٠ - ١٧٧٤ الى ٦,٥ «قروش» في عام ١٨٢١ ، ثم الى ١٤ «قرشاً» في عام ١٨٢٩ . وقياساً الى «الريال» هذا ، شهد «القرش» انخفاضاً سنوياً في قيمته بنسبة ٢,٧٤ في المئة ما بين عامي ١٧٥٢ و ١٨٢٩ .

ونظراً الى الثغرات القائمة في مصادرنا الوثائقية فيما يتعلق ببلاد الشام ، فإن في وسعنا الرجوع الى الدراسات التي أُنجزت عن ولايات أخرى في الامبراطورية العثمانية . ففي نهاية القرن الثامن عشر ، لاحظ ڤولني أن النقود المتداولة كانت هي نفسها في سائر أرجاء الامبراطورية(١٦٨) ، وأنه فيما يتعلق بمطلع ذلك القرن ، لا يتبيّن وجود اختلاف حقيقي ما بين القاهرة ودمشق فيما يخص أسعار صرف مختلف القطع النقدية المتداولة(١٦٩) .

وتتوافر لنا عن القاهرة مجموعتان من المعلومات ، تغطيان سائر الفترة التي تهمنا ، الأولى يقدمها لنا أ . ريمون بخصوص القرن الثامن عشر(١٧٠) ، والثانية

يقدمها لنا ك . كونو ، وهي تكمل المجموعة الأولى فيما يخص النصف الأول من القرن التاسع عشر[١٧١] . وانطلاقاً من أسعار تحويل « سكين » البندقية و « الريال » ، الاسباني ثم النمساوي ، يظهر أن العملة المصرية ، الـ « بارة » ، شهدت ما بين عامي ١٧٥٠ و ١٨٣٠ انخفاضاً سنوياً على قيمتها بمقدار ٢,٥ في المئة .

وتظهر لنا المعطيات التي تجمعت لدينا أن الاستقرار النقدي الذي ميّز القرن الثامن عشر قد اختفى ليحل محله ، اعتباراً من الربع الأخير لهذا القرن ، انخفاض كبير في قيمة النقود . وهكذا فإن التطور الذي شهدته أسعار صرف العملات ، يفسر الزيادة التي طرأت على قيمة الأملاك العقارية ، والتي سنشير اليها في مجرى هذه الدراسة .

IV -ملاحظة حول الأوزان والمكاييل

في النص الذي سيتبع ، سنتطرق الى كميات بعض المنتجات (كالأخشاب والحبوب والصابون) المملوكة من قبل شخص ما ؛ وبهدف تقدير أهميتها ، سيكون من المفيد إعطاء بعض إيضاحات عما يعادلها بالغرامات . غير أن هذه الاشارات ستبقى تقريبية ، باعتبار أنها مستخلصة في غالبيتها ، من مؤلف يتعلق بالعصور الوسطى بوجه خاص . وكما هو معروف ، فإن معادل الأوزان والمكاييل كان شديد التنوع في العالم الإسلامي ما بين مدينة وأخرى وعبر العصور .

– « غِرارة » : في نهاية العصور الوسطى ، كانت الـ « غرارة » في دمشق تعادل ٢٠٤,٥ كيلوغرامات[١٧٢] . وفي بداية سنة ١٧٤٠ ، صارت الـ « غرارة » تعادل ٧٨ « مُداً »[١٧٣] .

– « مُد » : كان يعادل في تركيا ، في عام ١٨٤٠ ، مابين ١١ إلى ١٢,٥ كيلو غراماً ، وفي سوريا ، كان يعادل في عام ١٨٩٠ مايقارب ١٣ كيلو غراماً[١٧٤] .

– « قنطار » : ١٨٥ كيلوغراماً في دمشق[١٧٥] .

– « رطل » : ١,٨٥ كيلوغرام في دمشق[١٧٦] .

– « أوقية » : ١٥٤ غراماً في دمشق[١٧٧] .

– « قيراط » : جزء واحد من مُلك تعادل مساحته الكلية ٢٤ جزءاً .

الهوامش

١ – استندنا في إعداد هذا التقديم التاريخي الى عدد من المؤلفات والمقالات :

Barbir K., Ottoman Rule; Bianquis A. - M., "Damas et la Ghouta"; Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes à Damas; Pascual J.-P., Damas à la fin du XVIe siècle; Rafiq A.-K., The Province of Damascus; Raymond A., "Les provinces arabes (XVIe- XVIIIe siècles)".

2 - Lallemand Ch., D'Alger à Constantinople, p. 86.

3 - Rodier G., L'Orient, p. 238.

4 - Michaud M. et Poujoulat M., Correspondances d'Orient, p. 161.

5 - Trotignon L., L'Orient qui s'en va, p. 244-245.

6 - Burton I., The Inner Life, p. 33.

7 - Thoumin R., Géographie humaine, p. 248.

8 - Bianquis A.-M., "Damas et la Ghouta", p. 363.

9 - Schatkowski-Schilcher L., Families in Politics, p. 112-118.

10 - Trotignon L., L'Orient qui s'en va, p. 245.

11 - Lallemand Ch., D'Alger à Constantinople, p. 90.

12 - Lortet Dr., La Syrie d'aujourd'hui, p. 559-560.

13 - Rodier G., L'Orient, p. 238.

14 - Larroumet G., Vers Athènes et Jérusalem, p. 230.

15 - Lortet Dr., La Syrie d'aujourd'hui, p. 586.

16 - Lortet Dr., La Syrie d'aujourd'hui, p. 600.

17 - Thoumin R., "Notes sur la répartition de la population", p. 672.

18 - Kremer A. Von, Topographie, p. 22.

بخصوص هذه العائلات من الوجهاء ، انظر :

حصني م . ، منتخبات ، ص ٨٠٤ ، ص ٨٢٢ ، ص ٨٥٨ – ٨٥٩ ، ص ٨٦٣ – ٨٦٤ ، ص ٨٦٦ ، ص ٨٨٣ – ٨٨٤ ، ص ٨٩٣ .

19 - Schatkowski-Schilcher L., Families in Politics, p. 113.

20 - Schatkowski-Schilcher L., Families in Politics, p. 78.

٢١ – بديري أ . ، حوادث ، ص ٧٣ – ٧٤ ، ص ٩٨ ، ص ١٥٧ .

٢٢ – إن هذه الفترات التاريخية الأربع (١٧٨٥ – ١٧٨٦ ، ١٧٩٠ – ١٧٩٥ ، ١٧٩٩ ، ١٨٠٢) قد دُرست من قبل

Koury G., Province, p. 54-57, p. 69-76, p. 87-95, p. 104-111.

٢٣ – دمشقي م . ، حوادث ، ص ١٤ .

٢٤ – لمزيد من التفاصيل ، انظر :

Bakhit M., Ottoman Province, p. 107-115; Barbir K., Ottoman Province, p. 108-177; Faroqhi S., Pilgrims and Sultans; Rafiq A.-K., Province, p. 52-77; Rafiq A.-K., "New Light on the Transportation of the Damascene Pilgrimage", p. 127-136.

رافق ع – ك . بلاد الشام ، ص ٢١٢ – ٢١٤ ، ص ٢٢٥ – ٢٣١ ؛ رافق ع – ك ، « قافلة الحج الشامي » ، ص ١٩٢ – ٢١٦ .

٢٥ – رافق ع – ك ، بلاد الشام ، ص ٢١٣ – ٢١٤ ، ص ٢٢٥ – ٢٣١ ؛

Rafiq A.-K., "Changes in the Relationship", p. 62.

26 - Rafiq A.-K., Province, p. 21-23.

27 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 96; Rafiq A.-K., "Local Forces", p. 281.

28 - Barbir K., Ottoman Rule, p. 95.

٢٩ – رافق ع – ك ، بلاد الشام ، ص ١٩٣ .

يعتبر عبد الكريم رافق أن العدد الذي يقترحه ابن جمعة هو أقرب الى الواقع ، لأن عناصر «القابي قول» أُرسلوا إلى دمشق كي يضعوا حداً لسيطرة الانكشارية المحلية «اليرلية» الذين نجحوا في أن يطردوا من المدينة جنود الوالي البالغ عددهم ١٥٠٠ جندي .

30 - Barbir K., Ottoman Rule, p. 95.

31 - Rafiq A.-K., "Local Forces", p. 281.

إبان منتصف القرن الثامن عشر ، وتحديداً في عام ١١٧١/١٧٥٧ ، قدّر بديري عدد عناصر الانكشارية اليرلية بـ ٢٠٠٠٠ عنصر ، ومع أنه من غير المحتمل أن يكون عددهم قد بلغ هذا الحد ، إلا أن العدد المقترح يحمل دلالة كبيرة على الأثر الذي تركه هؤلاء الانكشاريون في مخيلة الدمشقيين ، انظر : بديري أ . ، حوادث ، ص ٢١٣ .

32 - Rafiq A.-K., "Local Forces", p. 277-290.

٣٣ – بريك م . ، تاريخ ، ص ١٢ .

٣٤ – بحسب عبارات

Mardam Beyk F., "Tensions sociales", p. 121.

٣٥ – رافق ع – ك ، بلاد الشام ، ص ٢٢٨ – ٢٢٩ ؛

Rafiq A.-K., Province, p. 139-141.

٣٦ – بديري أ . ، حوادث ، ص ٦٧ .

٣٧ – بريك م . ، تاريخ ، ص ١٣ ؛ بديري أ ، حوادث ، ص ٦٦ – ٧٠ ؛ رافق ع – ك ، بلاد الشام ، ص ٢٢٦ .

٣٨ – بديري أ . ، حوادث ، ص ١١٦ – ١٢١ .

٣٩ – رافق ع – ك ، بلاد الشام ، ص ٢٢٧ ؛

Rafiq A.-K., Province, p. 175.

٤٠ – بريك م . ، تاريخ ، ص ٥٠ – ٥١ ؛ بديري أ . ، حوادث ، ص ٢٠١ – ٢٠٢ ، ص ٢١٠ – ٢١٥ ؛ دمشقي م . ، حوادث ، ص ٤٩ .

٤١ – رافق ع – ك ، بلاد الشام ، ص ٢٨٠ ؛

Rafiq A.-K., Province, p. 240, p. 267, p. 277-278.

٤٢ – رافق ع – ك ، بلاد الشام ، ص ٢٨٩ ؛

Rafiq A.-K., Province, p. 310.

٤٣ – عبد ح . ، حوادث ، ص ٧١ – ٨٠ ، ص ١٠٧ – ١١٣ ، ص ١٢١ ، ص ١٢٤ – ١٢٦ ، ص ١٢٦ – ١٢٩ ، ص ١٥٤ – ١٥٥

٤٤ – عبد ح . ، حوادث ، ص ١٠٧ – ١١٣ .

٤٥ – نجد ترجمة لهذه الشخصية في مرادي م . ، سلك ، III ، ص ٢٧٩ – ٢٨٧ ؛

46 - Rafiq A.-K., Province, p. 161-166.

47 - Barbir K., Ottoman Rule, p. 86, p. 88.

٤٨ – بريك م . ، تاريخ ، ص ١٤ – ١٨ ؛

Rafiq A.-K., Province, p. 168; Gibb H. et Bowen H., Islamic Society, I, p. 220.

49 - Rafiq A.-K., Province, p. 166.

٥٠ – بديري أ . ، حوادث ، ص ٦٧ .

٥١ – بديري أ . ، حوادث ، ص ٥٠ – ٥١ .

٥٢ - بديري أ . ، حوادث ، ٦٧ - ٦٨ .

53 - Ghazzal Z., Economie Politique, p. 51-53, p. 84-86;

حصني م . ، منتخبات ، ص ٨٦٣ - ٨٦٤

Schatkowski-Schilcher L., Families in Politics, p. 54-55, p. 78, p. 101, p. 113, p. 149, p. 151.

٥٤ - ابن كنان م . ، يوميات ، ص ٢٧٦ .

٥٥ - عبد ح . ، حوادث ، ص ٤٦ ، ص ٧١ - ٧٤ ، ص ١٠٥ - ١٠٦ ، ص ١٣٧ ؛ دمشقي م ، حوادث ، ص ٢٧ - ٢٨ .

٥٦ - دمشقي م . ، حوادث ، ص ٢٧ - ٢٨ .

٥٧ - دمشقي م . ، حوادث ، ص ٢٥ - ٢٧ .

٥٨ - دمشقي م . ، حوادث ، ص ٢٢ .

٥٩ - عبد ح . ، حوادث ، ص ٨١ ، ص ٨٨ .

٦٠ - عبد ح . ، حوادث ، ص ٩٦ .

٦١ - عبد ح . ، حوادث ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

٦٢ - دمشقي م . ، حوادث ، ص ٢٥ - ٢٧ .

٦٣ - دمشقي م . ، حوادث ، ص ٢٥ - ٢٧ .

٦٤ - دمشقي م . ، حوادث ، ص ٦٠ - ٦١ .

65 - Rafiq A.-K., "Les registres des tribunaux de Damas", p. 219-226; Rafiq A.-K., "The Law-court Registers of Damascus", p. 141-146.

كان ج مانديفل J. Mandaville قد قدم ، في منتصف الستينات ، عرضاً لمحفوظات سوريا والأردن ، انظر :

Mandaville J., "The Ottoman Court Records of Syria and Jordan", p. 311-319.

٦٦ - حكيم د . ، «الوثائق الشرعية» ، ص ٢٩١

Hakim D., "The Center of Historical Documents", p. 290.

67 - Pascual J.-P., "Les inventaires après décès", p. 44.

68 - Rafiq A.-K., Province, p. 43; Bakhit M., Ottoman Province, p. 120; Gibb H. et Bowen H., Islamic Society, I/2, p. 121-123.

٦٩ - بديري أ . ، حوادث ، ص ١٧٢ ، ص ١٧٨ .

في القاهرة أيضاً ، كان قاضي القضاة يمارس مهامه في محكمة تدعى محكمة الباب العالي أو المحكمة الكبرى ، انظر :

Hanna N., Habiter au Caire, p. 19.

٧٠ - أنصاري م . ، نزهة ، II ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

لوحظ بأن متطلبات قاضي القضاة كانت محددة بوضوح . إذ كان يطلب ثياباً مفصلة لدى شخص يدعى فخر الدين بن زريق ، الذي كان ، بوجه الاحتمال ، حرفياً مشهوراً في مجال الحياكة بدمشق .

71 - Gibb H. et Bowen H., Islamic Society, I/2, p. 122; Rafiq A.-K., Province, p. 43.

72 - Encyclopédie de l'Islam, 2, III, p. 3, "Mahkama"; Rafiq A.-K., Province, p. 44; Gibb H. et Bowen H., Islamic Society, I/2, p. 122.

73 - Rafiq A.-K., "Les registres des tribunaux", p. 224 .

كان ذلك هو الحال في القاهرة أيضاً ، انظر :

Hanna N., Habiter au Caire, p. 22.

74 - Encyclopédie de l'Islam, 2, VI, p. 4, "Mahkama" ; Rafiq A.-K., Province, p. 48.

75 - Mandaville J., The Muslim Judiciary of Damascus, p. 121-122.

نقلاً عن ابن طولون م . ، مفاكهة .

٧٦ - كذلك ، فإنه «باستثناء محكمة الصالحية النجمية ، حيث كان القضاة الأربعة الكبار يمارسون مهامهم ، لم تعرف القاهرة المملوكية

محاكم قائمة في مواقع ثابتة » . انظر :

Hanna N., Habiter au Caire, p. 21.

77 - Mandaville J., The Muslim Judiciary of Damascus, p. 9-10.

إبان العصر العثماني ، أصبحت وظيفة الشاهد ، الشائعة لدى المذاهب الأربعة ، جزءاً من الاجراءات القضائية ، بحيث كان يوقع على كل وثيقة صادرة عن المحكمة ما يقرب من عشرة شهود كشكل من أشكال المصادقة عليها . انظر :

Encyclopédie de l'Islam, 2,VI, p. 4, "Mahkama" ; Bakhit M., Ottoman Province, p. 124.

78 - Encyclopédie de l'Islam, 2, VI, p. 4, "Mahkama" .

79 - Hanna N., Habiter au Caire, p. 22.

80 - Volney, Voyage, p. 369.

٨١ - بخصوص مختلف المحاكم الواقعة في الأحياء ، انظر :

Rafiq A.-K., Province, p. 46; "Les registres des tribunaux", p. 223; "The Law-Court Registers", p. 143-144.

إن اتخاذ المحاكم للجوامع والمدارس كمواقع لها قد لوحظ في القاهرة أيضاً ، انظر :

Hanna N., Habiter au Caire, p. 22.

٨٢ - بديري أ . ، حوادث ، ص ٦٤ .

نجد صورة لبقايا هذه المحكمة في

Sack D., Damaskus, planche 18.

٨٣ - بديري أ . ، حوادث ، ص ١٧٢ ، ص ١٧٨ .

٨٤ - إبان منتصف القرن التاسع عشر ، أشير في الواقع الى وجود محكمة بالقرب من مسجد السويقة ، انظر :

Kremer A. von, Topographie, p. 21.

85 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 122.

86 - Rafiq A.-K., Province, p. 46, n. 6.

كانت محكمة الدهيناتية في سوق البزورية (بريك م ، تاريخ ، ص ١٨) ، بالقرب من القسم المخصص للنساء في قصر العظم ومن خان يحمل اسم المحكمة (خان الدهيناتية) ، لتحديد موقع هذا الخان ، انظر :

Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, carte III.

87 - Rafiq A.-K., "Les registres des tribunaux", p. 223.

٨٨ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، II ، ص ٥٨ ، ص ١٢١ .

٨٩ - في مدينة فاس ، إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر ، كانت صفة « الضعفاء » تطلق على « أولئك الذين لم يكن لهم من وسيلة يلجؤون إليها سوى الابتهال الى الله حينما كانت النخب تنتهج سياسات يتحمل هؤلاء الضعفاء تبعاتها . (. . .) . وفي المحصلة ، لم يكن لهم أي تأثير على القرارات المتخذة ولا أي مشاركة في الحياة السياسية » . انظر :

Cigar N., "Société et vie politique à Fès", p. 131 .

وفي حالة تبني مصطلح « ضعيف » بمعناه هذا ، يكون قضاة محكمة الميدان أشخاصاً ضعيفي التأثير ، مبعدين الى تخوم المدينة بعيداً عن مراكز اتخاذ القرارات .

٩٠ - أنصاري م . ، نزهة ، II ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

91 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 126-127.

92 - Rafiq A.-K., Province, p. 46-47.

٩٣ - أنصاري م . ، نزهة ، I ، ص ٩ (مقدمة المحقق) .

94 - Rafiq A.-K., "Les registres des tribunaux", p. 223-224.

٩٥ - انصاري م . ، نزهة ، I ، ص ٥٢ - ٥٤ .

٩٦ - أنصاري م . ، نزهة ، I ، ص ٥٦ ، II ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

من الممكن تفسير وجود القاضي المالكي بتوطن فئات سكانية ، داخل الحي ، ترجع بأصولها الى المغرب العربي ، حيث كان المذهب المالكي سائداً . ونحن سنتطرق الى هذه الفئات في القسم الأخير من هذه الدراسة .

٩٧ – إن وجود نواب أربعة ، ينتمي كل واحد منهم الى مذهب من المذاهب الأربعة ، لم يكن سارياً بصورة منتظمة في المحاكم الواقعة في الأحياء . ففي المحكمة العونية أشير الى وجود نائبين حنفي وشافعي ، ولكن لم يُشر بصورة منتظمة ، الى نواب مالكيين وحنبليين . أما محكمة الصالحية ، فقد كان فيها ، بصورة دائمة تقريباً ، نواب شافعيون وحنبليون ، على اعتبار أن هذه المحلة كانت مركزاً للحنابلة ، انظر :

Bakhit M., Ottoman Province, p. 121-122.

98 - Rafiq A.-K., "Les registres des tribunaux", p. 224.

٩٩ – إن طلب هذا التصريح برز أيضاً في الوثائق التي درسها ر . فيزلي R . Vesely انظر :

Vesely R., "Les requêtes en Egypte au XVIe siècle", p. 188-189, p. 200-201, p. 203-204.

١٠٠ – السجل ١٢٠ ، الصفحة ١٥١ ، الوثيقة ٣٠٩ .

١٠١ – ص ٢٩٧ ، ص ١٠٠ ، و ٢٤٥ ؛ ص ٢٩٧ ، ص ٢٢١ ، و ٤٩٤ ؛ ص ٢٩٧ ، ص ٢٢٤ ، و ٤٩٩ ؛ ص ٢٩٧ ، ص ٢٢٩ ، و ٥٢٧ ؛ ص ٢٩٧ ، ص ٤٥٨ ، و ١٠٢٥ ؛ ص ٢٩٧ ، ص ٥٣٤ ، و ١٢٢٠ .

١٠٢ – للاطلاع على مختلف الوثائق التي اشتملت عليها هذه السجلات ، انظر :

Glasman V., "Les documents du tribunal religieux de Hama" .

103 - Rafiq A.-K., "Les registres des tribunaux", p. 222.

رافق ع – ك « سجلات التركات » ، ص ١٧٤ .

١٠٤ – يدعى هذا المجال ، من مجالات الممارسة القضائية ، في بعض الأحيان بـ « قضاء المواريث » . انظر : محبي م ، خلاصة ، III ، ص ٤٣٦ – ٤٣٧ .

105 - Rafiq A.-K., "Les registres des tribunaux", p. 222.

رافق ع – ك ، « سجلات التركات » ، ص ١٧٤ .

106 - Rafiq A.-K., "Les registres des tribunaux", p. 222.

١٠٧ – عُرِّفت بعض هذه السجلات ، في بيان الموجودات الذي أعده مركز الوثائق التاريخية ، على أنها صادرة عن القسمة ، وحسب ، من دون أي تحديد إضافي . إن تحليلاً لكل واحد من هذه السجلات قد يسمح بمعرفة ما إذا كان مثل هذا التصنيف متوافقاً ، في الواقع ، مع انعدام التمييز بين سجلات القسمتين في تلك الفترة . ونحن نعلم ، فيما يتعلق بالنصف الثاني من القرن التاسع عشر ، أن الممارسة التي تجسدت في تحرير سجلات متميزة لكل واحدة من القسمتين قد اختفت ، بحيث صارت نفس السجلات ، المحررة تحت إشراف نفس القسام ، تشتمل على وثائق كانت تُحفظ في الماضي لدى إحدى القسمتين ، انظر :

Rafiq A.-K., "Registers of Succession", p. 479-480.

١٠٨ – إن ٧ سجلات خاصة بالمخلفات صدرت عن القسمة العسكرية وحملت الأرقام : ٩ ، ١٠ ، ١٦٢ ، ١٧٩ ، ٢١٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ .

١٠٩ – إن ١٧ سجلاً خاصة بالمخالفات صدرت عن القسمة العربية وحملت الأرقام : ١٥ ، ١٩ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٥٤ ، ٦٨ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٨٢ ، ٢٢٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ .

١١٠ – إن ٢٠ سجلاً صُنّفت ضمن فئة « عادية » صدرت عن القسمة العسكرية وحملت الأرقام : ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ١١، ١٢، ١٤، ١٦، ٢١، ٢٣، ٢٦، ٤٨، ٥٥، ١٢٧، ١٦٠، ٢٠١، ٢٤٣ .

١١١ – إن ١١ سجلاً صنفت ضمن فئة « عادية » صدرت عن القسمة العربية أو البلدية وحملت الأرقام : ٢٤، ٣٥، ٥٧، ٧٠، ١١٩، ١٢٥، ١٤٥، ١٨٠، ٢٠٦، ٢١٢، ٢٢٢ .

١١٢ – إن ٥٥ سجلاً صنفت ضمن فئة « عادية » صدرت عن القسمة : ١، ١٣، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٣، ١١٢، ١١٦، ١٢٢، ١٩٧، ٢٢٠، ٢٠٤، ٢٦٧، ٢٨١ .

١١٣ – وهو ما حصل بدرجة أقل على صعيد القسمتين في القاهرة ، انظر :

Hanna N., Habiter au Caire, p. 23.

١١٤ – بخصوص الفترة ذاتها (١٧٢٧ – ١٨٣٠) ، كان عدد السجلات المتوافرة ١٢ سجلاً ، فيما يتعلق بمحكمة الباب ، و ١٨ سجلاً ، فيما يتعلق بالمحكمة العونية ، و ٥٢ سجلاً ، فيما يتعلق بالمحكمة الكبرى . وتم تعريف عدد كبير من السجلات (٩٨ سجلاً) على أنه صادر عن المحاكم الشرعية ، من دون أي تحديد إضافي .

١١٥ – نظراً الى العدد الكبير لصفحات السجلات العائدة الى القرن التاسع عشر ، فقد أخذنا في الاعتبار السجلين الأول والأخير من السجلات العائدة الى سنوات ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، بحيث توافر لدينا عدد متماثل تقريباً من الوثائق فيما يتعلق بسنوات ١٧٤٢ – ١٧٥٢ وسنوات ١٨٢٠ – ١٨٣٠ .

116 - Volney, Voyage, p. 370.

117 - Hanna N., Habiter au Caire, p. 22.

١١٨ – للحصول على وصف تفصيلي لهذا النوع من الوثائق انظر :

Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 25-41; Pascual J.-P., "Les inventaires après décès"; Pascual J.-P., "Aspects de la vie matérielle"; Veinstein G., "Note sur les inventaires après décès ottomans"; Veinstein G. et Triantafyllidou-Baladié Y., "Les inventaires après décès ottomans de Crète".

119 - Pascual J.-P., "Les inventaires après décès", p. 47; Veinstein G., "Note sur les inventaires après décès ottomans", p. 386; Veinstein G. et Triantafyllidou-Baladié Y., "Les inventaires après décès ottomans de Crète", p. 195.

١٢٠ – يتم الافتراض أحياناً بأن وجود ديون يوجب تنظيم المخلفات ، إلا أنه « لا يمكننا بعد التقدم بأي استخلاص نهائي » . بهذا الخصوص ، انظر :

Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 91-92.

١٢١ – في القاهرة كانت كلفة الاجراءات القضائية تبلغ ، في المتوسط ، ٢ في المئة من القيمة الاجمالية للتركة ، انظر :

Raymond A., Artisans et commerçants, I, p. XXIII; Raymond A., "Les documents du mahkama", p. 132.

122 - Raymond A., Artisans et commerçants, I, p. XXII; Hanna N., Habiter au Caire, p. 30.

١٢٣ – عندما يرد ذكر عدة أملاك عقارية في إحدى المخلفات ، تكون هذه الأملاك ، عادة ، واقعة في المحلة نفسها .

١٢٤ – هذا هو الحال فيما يتعلق بالقاهرة أيضاً ، انظر :

Hanna N., Habiter au Caire, p. 30.

١٢٥ – عبد ح . ، حوادث ، ص ١٠٢ .

126 - Raymond A., Artisans et commerçants, I, p. 268, n. 1.

١٢٧ – يتعلق الأمر هنا بمصطلحات مثل : داخل ، فناء ، أغلاق ، منافع شرعية ، عن تعريف هذه المصطلحات ، انظر :

Pascual J.-P., Damas, p. 70-71.

128 - Raymond A., Artisans et commerçants, I, p. 268, n. 1.

١٢٩ – يساوي الحانوت ، في المتوسط ، ٤٥ قرشاً ، والدكان ٢٢,٥ ق .

١٣٠ – بخصوص الـ « كدك » ، انظر :

Rafiq A.-K., "Craft Organization", p. 503.

١٣١ – س ١٢٣ ، ص ١٥١ ، و ٢٠٨ ، س ١٢٨ ، ص ٨٧ ، و ١٢٥ .

١٣٢ – س ١٢٣ ، ص ٣٧٨ ، و ٥٤٢ ؛

133 - Tate J., Waqfiyya, p. 77 - 78.

134 - Reilly J., "Property, Status and Class", p. 11; Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 33.

١٣٥ – س ١٣١ ، ص ١١ ، و ٢٠ .

١٣٦ – غير أن هذا التمييز كان يبرز أحياناً في السجلات العائدة الى نهاية القرن السابع عشر ، انظر على سبيل المثال : السجل ٩ ، الصفحة ٨٠ ، س ٩ ، ص ١٤٠ ، س ٩ ، ص ١٥٦ ، س ٩ ، ص ١٨٦ ، س ٩ ، ص ٢٢٦ ، س ٩ ، ص ٢٤٩ ، س ٩ ، ص ٤٣٤ ، س ١٠ ، ص ١٣٥ ، س ١٠ ، ص ١٥٢ ، س ١٠ ، ص ١٦٥ .

137 - Reilly J., "Shari'a Court Registers", p. 165.

138 - Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 170-187.

١٣٩ – في نهاية القرن السادس عشر ، كان ستون جملاً مخصصاً للفقراء في قافلة الحج الشامي ، حيث كان عشرون منها مخصصاً لنقل المواد الغذائية ، في حين كانت الجمال الأخرى موضوعة تحت تصرف الحجاج المحتاجين . ولدى توقف القافلة ، كانت تُنصب خيمة خاصة للفقراء ، وتقدم لهم ، عادة ، وجبة غذاء ساخنة ، كما كان يقدم لهم بعض النقود وبعض الثياب والأحذية ، انظر :
Faroqhi S., Pilgrims and Sultans, p. 43 .

١٤٠ – بخصوص تكلفة الحج ، انظر : رافق ع – ك ، «قافلة الحج الشامي» ، ص ٥ – ٢٨ ؛
"NewLight on the Transportation of the Damascene Pilgrimage", p. 127 - 135.

141 - Thieck J.-P., "Décentralisation ottomane", p. 158.

142 - Reilly J., "Property, Status and Class", p. 10.

143 - Reilly J., "Status Groups and Propertyholding", p. 520.

144 - Reilly J., "Status Groups and Propertyholding", p. 533, n. 18.

١٤٥ – في دراسته عن «باب المصلى» (ص ٤٢ – ٤٤) ، لم يتعامل ع – ك رافق مع الدروز على حدة ، كما تعامل مع المسيحيين ، والتركمان ، والمصريين ، والمغاربة .

146 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 62; Bakhit M., "Safad et sa région", p. 104.

١٤٧ – كان هذا القرش يتجزأ الى «مصرية» ، ففي نهاية القرن السابع عشر – مطلع القرن الثامن عشر ، كان القرش يساوي ما بين ٤٣ و ٤٤ مصرية (Establet) وفي عام ١٧٢١ ، كان يساوي ٤٠ مصرية (Rafiq) كما كان يساوي ٤٠ مصرية في عام ١٧٣١ (السجل ٦٤ ، الصفحة ١٢٨ ، الوثيقة ٢٣٠) ، وفي نهاية ربيع الأول ١١٦١/ نهاية آذار ١٧٤٨ ، أعلن والي دمشق ، أسعد باشا العظم ، أن القرش لم يعد يساوي سوى ٣٦ مصرية (بديري أ ، حوادث ، ص ١٠٨) ، ثم عاد ليساوي ٤٠ مصرية لدى زيارة ڤولني الى سوريا في عام ١٧٨٤ (Volney, Voyage, p. 384)

148 - Raymond A., Artisans et commerçants, I, p. 17.

١٤٩ – لمزيد من التفاصيل ، انظر :
Marino B., "Les monnaies utilisées à Damas aux XVIIIe et XIXe siècles".

١٥٠ – ينظر ع – ك رافق ، (في «سجلات التركات» ، ص ١٨٩) ، الى هذه الظاهرة بوصفها تعبّر عن رغبة الناس في إنفاق النقود المتوفرة لديهم تحسباً من الانخفاضات السريعة التي كانت تطرأ على قيمتها . غير أنه لم يكن من المستبعد ، في بعض الأحيان ، أن يقوم الورثة بوضع أيديهم على جزء من نقود المتوفى قبل تصفية تركته .

١٥١ – بديري أ . ، حوادث ، ص ١٠٥ – ١٠٦ ؛
Rafiq A.-K., "Economic Relations", p. 660.

152 - Raymond A., Artisans et commerçants, I, p. 43.

153 - Raymond A., Artisans et commerçants, I, p. 52.

154 - Yahia H., Les relations administratives et économiques, p. 471.

155 - Issawi Ch., The Economic History of the Middle East, p. 521.

156 - Yahia H., Les relations administratives et économiques, p. 476-477.

157 - Yahia H., Les relations administratives et économiques, p. 471.
158 - Yahia H., Les relations administratives et économiques, p. 480.
159 - Issawi Ch.. The Economic History of the Middle East, p. 523.
160 - Gibb H. et Bowen H., Islamic Society and the West, I/2, p. 57.

١٦١ – دمشقي م . ، حوادث ، ص ٤٧ ، ص ١٠٩ – ١١٠ :

Yahia H., Les relations administratives et économiques, p. 474, p. 476.
162 - Koury G., Province, p. 177-178.

١٦٣ – إبان منتصف القرن الثامن عشر كان يجري تقدير قيم الممتلكات العقارية في المدينة والريف بـ «قرش فضة صحيحة» .
١٦٤ – إن المعطيات النقدية الواردة في كتاب الأخبار هذا (لبنان في عهد الأمراء الشهابيين) ، قد عرضها ع – أ سعيد في مؤلفه : تطورالملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية ، ص ٢٧٤ – ٢٧٥ .

165 - Gerber H. et Gross N., "Inflation or Deflation", p. 354.
166 - Gerber H. et Gross N., "Inflation or Deflation", p. 356.

١٦٧ – عن هذه العملة النقدية التي أخذت تنتشر اعتباراً من عام ١٧٣٠ ، انظر :

Raymond A., Artisans et commerçants, I, p. 23 - 25 .

إلا أننا لم نعثر عليها ، عملياً ، في المخلفات العائدة الى نهاية القرن السابع عشر

(Establet C. et Pascual J.-P., "Damascene Probate Inventories", p. 380).

لكنها صارت تمثل ٣٠ في المئة من القطع النقدية في الوثائق ، التي اطلعنا عليها ، العائدة الى النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وفي مطلع القرن التاسع عشر ، تعلق الأمر بلا ريب ، في دمشق بـ «التالر» المساوي الذي عُرف في القاهرة ، اعتباراً من عام ١٧٨٨ ، باسم «ريال فرانسة» ، انظر :

Raymond A., Artisans et commerçants, I, p. 25.
168 - Volney, Voyage, p. 384.
169 - Establet C. et Pascual J.-P., "Damascene Probate Inventories", p. 383.

غير أنه لوحظت بعض تبدلات طفيفة ليس فقط ما بين الولايات ، وإنما ما بين المدن الواقعة داخل الولاية الواحدة ، انظر :

Volney, Voyage, p. 384; Gibb H. et Bowen H., Islamic Society and the West, I/2, p. 57; Raymond A., Artisans et commerçants, I, p. 17; Yahia H., Les relations administratives et économiques, p. 472, p. 476.
170 - Raymond A., Artisans et commerçants, I, p. LIV.
171 - Cuno K., The Pasha's Peasants, p. 214.

١٧٢ – هنتس ف . ، المكاييل والأوزان ، ص ٦٤ .

173 - Rafiq A.-K., "Economic Relations", p. 673.

١٧٤ – نقلاً عن رافق ع – ك ، «غزة» ، ص ٨١ – ٨٢ ، نقلاً عن

Baedeker K., Palestine et Syrie. Manuel du voyageur, Leipzig, 1893, p. xxx.

١٧٥ – هنتس ف . ، المكاييل والأوزان ، ص ٤٢ .
١٧٦ – هنتس ف . ، المكاييل والأوزان ، ص ٣٣ .
١٧٧ – هنتس ف . ، المكاييل والأوزان ، ص ٢٠ .

القسم الأول

تكوّن الحي :
من المَيْدان الى المِيدان

كي نتعرف ، بصورة أفضل ، على مكوّنات سكان الميدان وتنوّع السكن فيه ، نرى من المهم ، بداية ، أن نرسم الخطوط العريضة لنمو هذا الحي .

وعليه ، فإننا سنتوقف عند الفضاءات المتنوعة المستخدمة لأغراض عسكرية وسياسية و/ أو دينية ، التي ان وجدت منذ العصر الوسيط خارج دمشق ، الى الجنوب منها ، في منطقة لم تكن قد شهدت العمران بعد ، وسنتحدث عن الأضرحة التي شادها فيها الأمراء المماليك ، وكذلك عن الزوايا ، والحمامات والخانات التي أقيمت في تلك المنطقة الطرفية ، مشكلة بذلك نويات عمرانية . وبوصفه المحطة الأخيرة للمسافر القادم الى دمشق ، قبل دخوله الى المدينة ، فإن هذا الفضاء ، الذي بدأ يشهد نمواً سكانياً في إطار عدد من المحلات ، صار يندمج ، شيئاً فشيئاً ، في نظام الدفاع عن المدينة منذ نهاية العصر المملوكي .

بعد أن نحلل العوامل التي ساعدت على تطور هذا الحي في العصر العثماني ، سنبيّن ، بالاستناد الى تعدادات السكان العائدة الى القرنين السادس عشر والتاسع عشر ، الأهمية الديمغرافية للمحلات المختلفة التي كوّنته ، وسنتحدث كذلك عن الأبنية الرئيسية التي أقيمت فيه ، وسنظهر كيف أن الميدان صار يبرز ، شيئاً فشيئاً ، ليس فقط في كتب الأخبار وإنما أيضاً في الوثائق ، بوصفه وحدة مكانية متميزة . وسنحدد ، أخيراً ، طبيعة النشاطات المتنوعة التي مورست فيه في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .



الفصل الأول

حتى نهاية العصر الوسيط

إن وجود أحياء خارج أسوار دمشق قد أثبته ابن جُبير وابن بطوطة اللذان قاما بزيارة هذه المدينة في العصر الوسيط . فقد لاحظ ابن جُبير ، في منتصف القرن الثاني عشر ، وجود أحياء كبيرة تحيط بدمشق ما خلا جهة الشرق ، مؤكداً وجود مثل هذه الأحياء في جنوب المدينة[١] . أما ابن بطوطة فقد أكد ، في القرن الرابع عشر أن دمشق محاطة بأحياء واسعة ، ما خلا الطرف الشرقي[٢] . ومع أن هذه الاشارات تدل على أن دمشق قد توسعت خارج أسوارها ، إلا أنها لا توفر سوى معلومات قليلة عن الأحياء الواقعة في الطرف الجنوبي ، والتي لايكاد يتم تخمين وجودها[٣] .

غير أننا نعلم ، مع ذلك ، أنه كانت هناك ، في نهاية القرن الثالث عشر ، أبنية عديدة تدل على قيام نشاط اقتصادي في هذا القطاع من قطاعات المدينة خارج السور الذي كان في طور العمران . فقد أشير بالفعل الى وجود فنادق أو خانات في هذا القطاع ، وهي أبنية مقامة حول ساحة مركزية ومعدة لاستقبال المسافرين والتجار الذين يفدون الى المدينة ، حيث كان يتم إيواء الدواب في الطابق الأرضي منها ، بينما ينزل المسافرون في حجرات ، في الطابق العلوي ، تطل على رواق قائم حول البناء[٤] . وقد أشير منذ عام ٥٧١/ ١١٧٥ ، الى وجود بناء من هذا النوع هو « فندق الراهب »[٥] ، كما أشير ، في عام ٦٨٤/ ١٢٨٥ ، الى وجود بنائين آخرين هما : « خان السبيل »[٦] و « خان أمير حاجب »[٧] . أما « خان النجيبي » ، فقد بني ، في عهد السلطان بيبرس ، من قبل « نائب السلطنة » في دمشق جمال الدين آقوش النجيبي ، الذي توفي عام ٦٧٧/ ١٢٧٨[٨] .

وبحسب ج . سوفاجيه ، أخذت تتطور ، اعتباراً من القرن الثالث عشر بوجه

خاص ، أحياء خارج أسوار دمشق ، ولا سيما أحياء العُقيبة ، في الشمال ، والشاغور ، في الجنوب ، وقصر حجّاج ، في الغرب . وفي العصر المملوكي ، تميّز التاريخ العمراني لدمشق بتجمع كل النشاطات التجارية والحرفية ، المتعلقة بتجهيز واستهلاك العسكريين ، على مقربة من «سوق الخيل» ، التي كانت تقام على ساحة واسعة واقعة أمام القلعة . وفي شمال هذا القطاع تطوّر حي سوق ساروجة ، الذي قطنه العسكريون في الأساس ، كما تطوّر ، في الجنوب الغربي ، حي السويقة . ووفقاً لـ ج . سوفاجيه نفسه ، شهد حي الميدان تطوراً ، ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر ، بإدماج قرية القبيبات التي كانت لا تزال تشكّل ، في بداية القرن التاسع/ الخامس عشر (٨٣٤/ ١٤٣١) ، تجمعاً سكانياً منفصلاً عن دمشق[٩] . غير أن هذه الافتراضات الأولية ، التي طُرحت في سنوات ١٩٣٠ - ١٩٤٠ «لم يسندها للأسف ، أي مرجع ، ولم تأخذ في الاعتبار ، بوجه عام ، الوقائع الجديدة» ، وذلك بانتظار صدور دراسات أكثر تفصيلاً[١٠] .

وكان ر . تومين قد اعتبر ، استناداً الى الخرائط التي وضعها ج . سوفاجيه ، أن حي الميدان «لم يكن قائماً بعد في مطلع القرن السادس عشر»[١١] . وإذا لم يكن الحي قائماً بعد ، في تلك الفترة ، باعتباره وحدة مكانية متميزة ، إلا أن إقامة أنواع مختلفة من المشيدات لأغراض دينية ، اقتصادية أو اجتماعية - في العصر المملوكي وربما قبل ذلك - قد عكس التوجه نحو إعمار المنطقة الواقعة على أطراف دمشق[١٢] . وقد تحققت عملية الإعمار تلك حول عدد من الزوايا والحمامات ، على ما يبدو ، أما التجمعات السكانية الجديدة التي تشكلت نتيجة ذلك فقد تميّزت ، منذ نهاية القرن الثامن/ الرابع عشر ، بطبيعتها الهامشية ضمن المجتمع الدمشقي .

I- عدة فضاءات متميّزة خارج المدينة

لا يظهر الميدان بعد ، في كتب الأخبار المدوّنة حتى القرن الثامن/ الرابع عشر ، بوصفه حياً . أما المنطقة التي يحتلها حالياً ، والواقعة خارج المدينة ، فقد تميّزت بنشاطات متنوعة كانت تجري في فضاءات خُصصت لأغراض عسكرية ، سياسية و / أو دينية ، وتكوّنت عناصرها المختلفة من : مَيْدان ، ومصلى ومقابر .

أ- المَيْدان : مكان للتدريب العسكري

من الواضح أن حي الميدان قد اشتق اسمه من « مَيْدان » وهو « مساحة كبيرة مفتوحة ، مستوية السطح ومربعة الزوايا بوجه عام ، مخصصة لكل ألعاب الفروسية »[١٣] . وهذا المَيْدان ، المثبت وجوده في دمشق منذ القرن الثاني عشر[١٤] ، كان ، في الواقع ، واحداً من مَيْدانين رئيسيين قائمين في المدينة ، وهما : المَيْدان الأخضر ، الذي كان يقع الى الغرب من المدينة الواقعة داخل السور بالقرب من القلعة ، ومَيْدان الحصى ، الواقع الى الجنوب من المدينة الواقعة داخل السور ، في منطقة تطوّر فيها حي الميدان فيما بعد[١٥] .

غير أن هناك شكوكاً بخصوص التحديد الدقيق لموقع ميدان الحصى : فـ . ج . سوفاجيه يحدد موقعاً تقريبياً ، لكن هذا الموقع لا يبدو مقنعاً عندما تثبته د . ساك على خارطة تظهر فيها بعض عناصر النسيج المديني[١٦] . فعلى هذه الخارطة نلاحظ ، في الواقع ، في جنوب وشمال الموقع المقترح ، وليس في الموقع نفسه ، فضائين من الممكن أن يتوافق شكلهما مع شكل مَيْدان . وحالياً ، فإن أحد هذين الفضائين يشغله بناء حديث ومقبرة (في دائرة موصلي) ، والآخر يشغله مقسم حقلة ومقبرة (في دائرة الحقلة »[١٧] . وهذان الفضاءان يظهران بوضوح على المخططات المساحية الموضوعة في ثلاثينات هذا القرن .

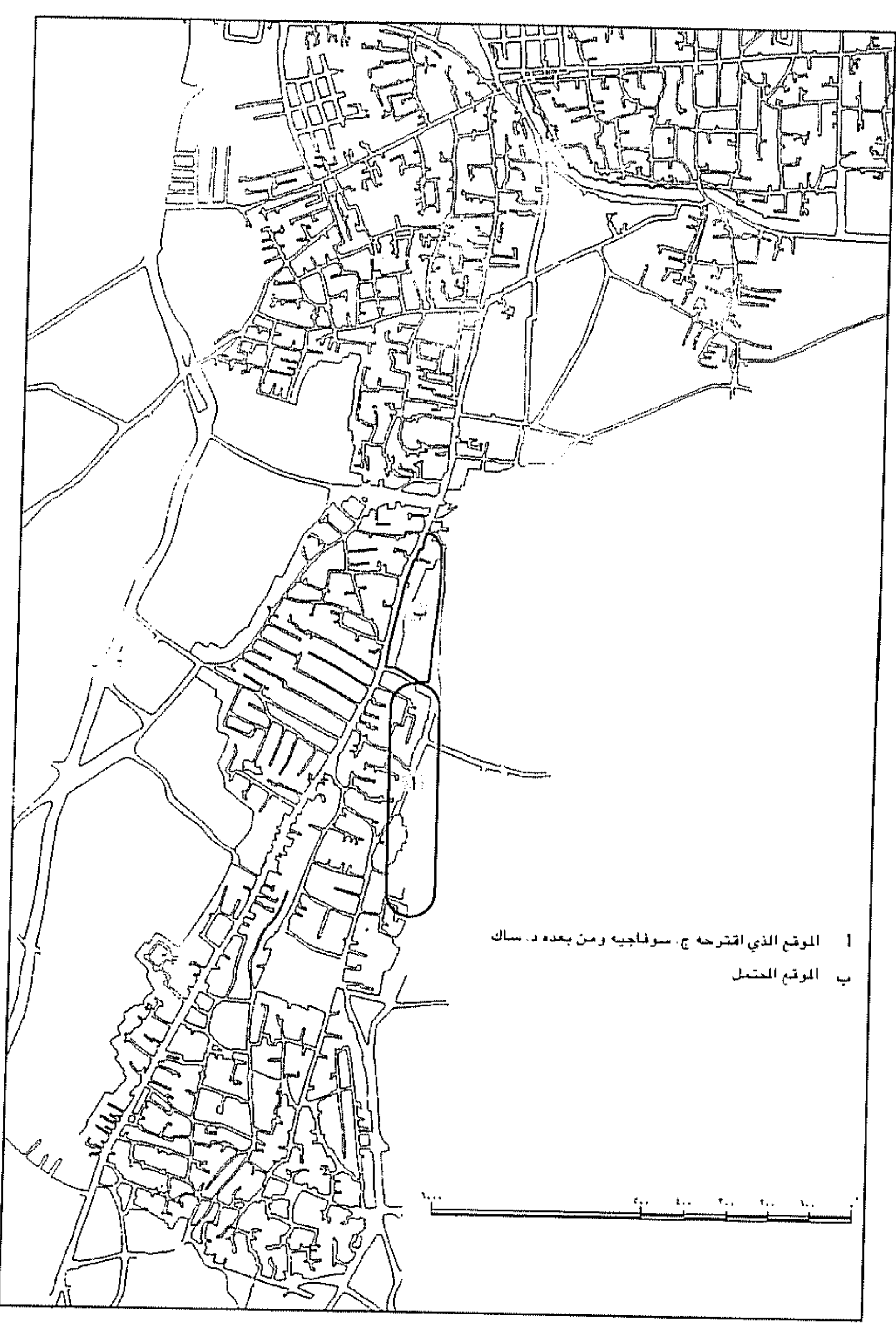
وثمة معلومات على أن مَيْدان الحصى كان واقعاً بالقرب من جامع منجك ، إلا أن الطابع التقريبي للاشارات الطوبوغرافية في العصر الوسيط لا يسمح بالاستخلاص بأنه كان يقع بالفعل قبالة هذا الجامع[١٨] . غير أن بعض أسماء المواقع والإشارات الطوبوغرافية يجعلنا نعتقد أنه كان واقعاً في دائرة موصلي الحالية . فمن جهة ، تشير الوثائق العائدة الى أواسط القرن الثامن عشر ، بصورة واضحة ، الى هذا القطاع بوصفه حي الميدان ، ومن الطبيعي ، في هذه الحالة ، أن يكون هذا الحي قد أخذ اسمه من المَيْدان . ومن جهة أخرى ، وبناءً على مصدر يعود الى نهاية العصر المملوكي وبداية العصر العثماني ، كانت زاوية الرفاعية واقعة في جنوب المَيْدان[١٩] . ومع أن الموقع الدقيق لهذا البناء غير معروف ، إلا أنه من المحتمل جداً أن يكون واقعاً بالقرب من جامع الرفاعي ، وحمام الرفاعي اللذين حُدد موقعهما في جنوب الفضاء الذي

نقترحه موقعاً للمَيْدان في دائرة موصلي[٢٠] . وعلاوة على ذلك ، فقد أشير ، منذ منتصف القرن الثالث عشر ، الى وجود عدد من التركمان في طرف المَيْدان[٢١] ، تم تعدادهم ، في العصر العثماني ، في قطاع حقلة الواقع الى الجنوب من الفضاء الذي اقترحناه موقعاً للمَيْدان في دائرة الموصلي[٢٢] .

وهناك عدة عوامل تدفعنا الى الاعتقاد بأن مَيْدان الحصى كان أقل أهمية من المَيْدان الأخضر . وتحديد موقع هذا الأخير بالقرب من القلعة ، يدل في الواقع على الدور الكبير الذي كان يلعبه في حياة دمشق العسكرية . وكما يُستدل من اسميهما ، ربما كان الميدان الأخضر ، وهو الأكبر (٥٠٠م/ ١٥٠م) مغطى بالعشب ، في حين كان ميدان الحصى ، وهو الأصغر (٢٤٠م / ٨٥م) مفروشاً ، بوجه الاحتمال ، بالحصى[٢٣] .

زد على ذلك ، أن ميدان الحصى كان يذكر ، في كتب الأخبار المملوكية ، أقل بكثير من الميدان الأخضر ، ومن المحتمل أن تكون أهميته قد تراجعت ، كما تراجعت أهمية ميادين القاهرة ، إبان المرحلة الجركسية (١٣٨٢ - ١٥١٦)[٢٤] . ومع أن الاستعراضات العسكرية لوحدات الحي ظلت تجري فيه حتى نهاية القرن الخامس عشر[٢٥] ، إلا أن استعراضات الوحدات العسكرية للمدينة كانت تجري في الميدان الأخضر[٢٦] . وفي النصف الأول من القرن السابع عشر ، كان أحد العسكريين الشهيرين في حي الميدان ، وهو محمد بن تركمان حسن كتخدا (المتوفى عام ١٠٧١/ ١٦٦٠) ، يمارس ألعاب الفروسية ليس في ميدان الحصى ، القريب من مكان سكناه ، وإنما في الميدان الأخضر[٢٧] . وأخيراً ، فإن ر . بوكوك ذكر ، في منتصف القرن الثامن عشر ، الميدان الأخضر لكنه لم يورد أي ذكر لميدان الحصى ، وذلك ربما لأن هذا الميدان الأخير لم يعد مستخدماً في تلك الفترة[٢٨] .

ورغم أن المصادر الدمشقية لا تتحدث كثيراً عن طبيعة استخدام الميادين ، الا أن ج . سوفاجيه ، يعتبر محقاً الى حد كبير ، بأن الميادين «لم تستخدم فقط لممارسة الرياضة ، بل صارت تحل في هذه الساحات الواسعة مجموعات بشرية لم يكن عددها يسمح بإيوائها في المدينة ، كمواكب الملوك والسفراء ، ومفارز الوحدات العسكرية ، بل وحتى القوافل المهمة عند الحاجة . كما كانت هذه الساحات أماكن مفضّلة للتنزه ، حيث كان الناس يتوافدون إليها لمشاهدة ألعاب الفروسية»[٢٩] .



خريطة رقم ١ : تحديد موقع الميدان

وكما بيّن ذلك د . أيالون فيما يتعلق بميادين القاهرة[٣٠] ، فإن من المحتمل جداً أن يكون هذا النوع من الفضاءات قد شكّل ، في دمشق ، نويات للعمران ، علماً بأنه تعوزنا المعلومات الدقيقة في هذا الشأن ، ولا نعرف سوى أنه كانت هناك أبنية بالقرب من الميدان الأخضر : ففي نهاية القرن السابع/ الثالث عشر (٦٩٠/ ١٢٩١) ، أُزيلت أبنية من أجل توسيع هذا المَيْدان[٣١] .

وكانت هناك « برأس ميدان الحصى » قباب عائدة الى تركمان ، أشار أ . نويري اليها في منتصف القرن الثالث عشر ، في عام ٦٦٤/ ١٢٦٥ - ١٢٦٦[٣٢] . وسنتحدث لاحقاً عن تلك القباب عندما سنحلل خصائص الفن المعماري الذي ميّز السكن في حي الميدان وطبيعة الفضاءات التي شغلتها الفئات الاجتماعية المتنوعة فيه . أما الآن ، فيمكن القول بأن هذه « القباب الصغيرة » قد أعطت اسمها الى تجمع سكاني واقع الى الجنوب من دمشق هو القبيبات ، وفي عام ٨٣٤/ ١٤٣١ ، كان هذا التجمع لا يزال منفصلاً عن دمشق[٣٣] . إلا أنه أُدمج في ما بعد ضمن النسيج العمراني لحي الميدان . وستسمح لنا بعض العناصر بتقديم إيضاحات بخصوص المكان الذي اقترحه ج . سوفاجيه موقعاً للقبيبات .

ب – المصلى : مكان صلاة وإعلان قرارات سياسية

شكّل المصلى عنصراً آخر من عناصر هذا الفضاء الواقع خارج المدينة . ومنذ عهد الرسول ، لدى الاحتفال بالأعياد الدينية الكبيرة ، أو في فترات الجفاف أو بمناسبة الجنائز غالباً ، كانت الصلوات الجماعية الكبيرة تقام خارج المدن ، على ساحات واسعة عُرفت باسم المصلى[٣٤] ، وهذه الممارسة ، التي أشير اليها في دمشق في مطلع القرن الخامس/ الحادي عشر[٣٥] ، كانت بلا ريب أقدم بكثير من ذلك التاريخ . وفي بداية القرن السابع/ الثالث عشر ، بُني في القطاع الذي يعنينا ، في عام ٦٠٦/ ١٢٠٩ ، جامع هو جامع المصلى[٣٦] ، وبقي ، في العصر العثماني ، معروفاً بهذا الاسم .

غير أن المصلى ، الذي تتمظهر فيه السلطة السياسية في أيام الأعياد الدينية ، كان كذلك مكاناً يجري فيه الإعلان عن الأمور السياسية ، ويتجمع فيه ، في مناسبات كهذه « حشد كثير العدد كغيمة من الجراد »[٣٧] . وقد ظهرت وظيفته السياسية ،

بصورة واضحة ، لدى الانتقال من السلطة المملوكية الى السلطة العثمانية في دمشق : ففي ٢٨ شعبان ٩٢٢/ ٢٦ أيلول ١٥١٦ ، اجتمع مشايخ الحارات في المصلى وقرروا « تسليم البلد » للعثمانيين[٣٨] .

وظل المصلى ، في العصر العثماني ، معروفاً بوصفه فضاء تقام فيه الصلوات الجماعية . وهي صلوات كانت غايتها الاستسقاء في فترات احتباس المطر ، كما حدث في ١٨ جمادى الآخرة ١٠٧٣/ ٢٠ كانون الثاني ١٦٦٣[٣٩] ، أو كانت على صلة بالحياة السياسية في الامبراطورية العثمانية ، وبعلاقاتها الخارجية بوجه خاص ، ففي ٢٧ صفر ١٠٧٩/ ٦ آب ١٦٦٨على سبيل المثال ، توّجه قسم كبير من سكان دمشق الى المصلى كي يتضرعوا الى الله أن ينصر العثمانيين لدى فرضهم الحصار على جزيرة كريت[٤٠] . حتى أنه تم الاعتراف بالمصلى كمكان « مشهور باجابة الدعاء فيه » خصوصاً في أعقاب الزلزال الذي وقع في شهر ربيع الثاني ١١٧٢/ كانون الأول ١٧٥٨[٤١] .

ج – المقابر

ويقع الى الجنوب من المصلى ضريح صُهيب الرومي ، الذي أشير الى ترميمه في عام ٦٢٤/ ١٢٢٧[٤٢] ، وظل ، حتى العصر العثماني ، مزاراً للمسافرين القادمين الى المدينة[٤٣] . وقد أقيمت أضرحة أخرى (ضريح « أبو البرغل » ، وضريح الجنيد العسكري ، وضريح محمد القرشي) في هذا القطاع الذي تطبع بطابع ديني واضح ، لكونه ضم رفات شخصيات دينية عديدة .

وتوجد حالياً ثلاث مقابر في حي الميدان[٤٤] ، لكنها لم تكن قد برزت بعد بصفتها هذه في المصادر العائدة الى العصور الوسطى ، باستثناء مقبرة القبيبات الواقعة الى الجنوب من جامع كريم الدين ، والتي تتوافق ، بوجه الاحتمال ، مع مقبرة باب الله[٤٥] . وامتلك أفراد كثيرون قبوراً في جنوب دمشق[٤٦] ، رغم أن بعضهم كان يقطن في الجهة المقابلة لحي الميدان ، على سفح جبل قاسيون ، مثل ذاك الذي كان يضطلع بمهمات قضائية في الجامع الأموي ودُفن ، في نهاية القرن السابع/ الثالث عشر ، عام ٦٩٢/ ١٢٩٣ ، في الميدان بناء على رغبة سجلها في وصيته[٤٧] .

وفي هذا الفضاء ، الذي تجاورت فيه أمكنة الصلاة والتدريب والدفن ، كانت

تُستقبل شخصيات رسمية(٤٨) . كما كان هذا الفضاء ، بفضل موقعه الاستراتيجي على أطراف المدينة ، مسرحاً لمعارك دموية . فإضافة الى عمليات الاعتقال(٤٩)والاغتيال(٥٠) التي كان يشهدها ، شكّل مسرحاً لمواجهات بين جيوش متنافسة . ففي العهد الفاطمي (القرن الرابع/ العاشر) ، أشير الى حملة تعبئة عسكرية نُظمت فيه بهدف حماية المدينة من هجمات الأعداء(٥١) ، وكان مسرحاً لمعارك حالت دون توجه سكان دمشق الى المصلى لإقامة الصلاة(٥٢) ، كما أشير من جديد ، الى عدد من النشاطات الحربية فيه إبان العهدين الزنكي والأيوبي (القرن السادس/ الثاني عشر)(٥٣) .

كانت كتب الأخبار الدمشقية ، العائدة الى القرون الوسطى والسابقة على القرن الثامن/ الرابع عشر ، تشير إذن الى ميدان الحصى للدلالة ، في آن معاً ، على مكان واقع خارج المدينة ومخصص لأغراض عسكرية ، بالإضافة إلى الفضاء المحيط به . ومنذ نهاية القرن الثامن/ الرابع عشر ، صارت صورة الميدان ، باعتباره فضاءً مسكوناً ، ترتسم شيئاً فشيئاً . صحيح أن هذا الفضاء بجوار المدينة ظل مطبوعاً بالتناقض البدني الذي ميّزه ، حيث بقيت الاحتفالات والاضطرابات تجري فيه بصورة متناوبة ، إلا أنه أخذ يتشكّل تدريجياً كحي من أحياء المدينة عند لحظة مفصلية من تاريخ القرن الثامن/ الرابع عشر ، والآثار المعمارية القائمة فيه ، وكذلك الإشارات الى وجود سكان قطنوه ، هما شاهدان على ذلك .

II- الآثار المعمارية العائدة الى القرن الثامن/ الرابع عشر

بالاضافة الى الجوامع الكبيرة والأضرحة المملوكية ، التي تميّزت بجلالها ، اتخذت الأبنية الدينية في الميدان شكلاً أكثر تواضعاً هو شكل الزوايا . أما الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذا الفضاء قيد العمران فقد تمركزت حول الحمامات العامة والخانات الجديدة التي شهدت على وجود سكان ونشاطات تجارية فيه . وبعد التطرق الى المشيدات الأكثر أهمية ، سنبيّن كيف أن حي الميدان بمجموعه ، ورغم كونه فضاءً واقعاً على أطراف المدينة ، صار يندمج ، بصورة تدريجية ، بمدينة دمشق .

أ – جامع منجك و جامع كريم الدين (أو الدقاق)

بني في العصر المملوكي جامعان كبيران في جنوب دمشق هما : جامع كريم الدين (أو الدقاق)[٥٤] وجامع منجك[٥٥] .

وبصدد هذا الجامع الأخير ، فإن المعلومات القليلة المتوافرة لدينا متناقضة ، إذ يظهر منها أنه بُني في عام ٧٩٣/ ١٣٩١ من قبل سيف الدين منجك أو ابنه ابراهيم ، أو أنه قد بُني في عام ١٤٠٧/٨١٠ من قبل ناصر الدين بن ابراهيم . ولا تفيدنا المصادر المختلفة التي اطلعنا عليها بشيء عن الفضاء المحيط به ، باستثناء أنه كان واقعاً بالقرب من جسر الفَجل ، وهو ما يوحي بوجود مجرى ماء أو قناة .

وخلافا لذلك فنحن نمتلك معلومات مهمة جداً عن الدور الذي اضطلع به جامع كريم الدين في تطوير الفضاء المحيط به[٥٦] . فهذا الجامع ، المسمى اليوم بجامع الدقاق[٥٧] ، كان قد بُني بمبادرة من شخصية مهمة في الدولة المملوكية ، هو القاضي كريم الدين عبد الكريم (المتوفى عام ٧٢٤/ ١٣٢٤) ، وكيل السلطان ، والذي أمر ببنائه خلال الأيام التي أمضاها بدمشق في عام ١٣١٨/٧١٨ . وبانتهاء عملية بنائه في العام نفسه ، كان هذا الجامع يتمتع بمرافق مائية ذات شأن ، إذ أن بانيه أوصل اليه الماء من نهر الكريمي وأمر ببناء حوض كبير الى الغرب من الجامع ، صار يُستخدم في ري البساتين المجاورة له . ويوجد في ذلك الموقع زقاق يحمل الى الآن اسم « زقاق الماء » (في دائرة ميدان سلطاني) .

وتشهد تلك البساتين المروية على الطابع الريفي الذي طبع هذه المنطقة قيد العمران في مطلع القرن الثامن/ الرابع عشر . ويدل وجود فضاء مخصص للنشاطات التجارية ، بالقرب من الجامع ، عُرف باسم « سوق جامع كريم الدين » على إقامة سكان في هذه المنطقة . وهناك احتمالان بخصوص نشوء هذه السوق : فقد يتعلق الأمر بتمركز نشاطات تجارية برزت بصورة عفوية في إطار نمو تجمع سكاني حول الجامع ، كما قد يتعلق الأمر « ببضعة دكاكين متصلة مباشرة بالجامع ، كانت قد أوقفت لصالحه ، وهو ما كان عليه الحال ، غالباً ، لدى بناء مؤسسات دينية مهمة »[٥٨] .

ب – الأضرحة المملوكية

ساهم أمراء مماليك عديدون في التطوير المعماري لطريق الميدان : ففي القرن الثامن/ الرابع عشر ، كان الأمير تنكيز ، الذي حكم دمشق خلال ثمان وعشرين سنة (٧١٢ – ١٣١٢/٧٤٠ – ١٣٤٠) يمتلك قصراً على هذا الطريق[٥٩] ، كما أن أمراء عديدين شادوا عليها أضرحة .

فعلى مدى قرن بكامله ، منذ مطلع القرن الثامن/ الرابع عشر وحتى مطلع القرن التاسع/ الخامس عشر ، شاد الأمراء المماليك الذين شغلوا وظائف رسمية في دمشق ، على طول الطريق التي تعبر حي الميدان ، متجهة نحو مصر ، أضرحة مخصصة للاستخدام كمدافن لهم . وهذا النمط من المشيدات هو أكثر ما يميّز العمارة الدينية للميدان ، حيث شيد أحد عشر ضريحاً ما بين أعوام ١٣٠٣/٧٠٣ – ١٣٠٤ و ٨٢٣/ ١٤٢٠ – ١٤٢١ . ويضاف الى هذه المشيدات ، التي نجهل غالباً موقعها الدقيق ، ضريحان آخران ضمتهما زاويتان هما : ضريح اشقتامور المارديني (المتوفى عام ٧٩١/ ١٣٨٩) ، الذي ضمته الزاوية الرشيدية[٦٠] ، وضريح اينال الجكمي (المتوفى عام ١٤٣٩/٨٤٢) الذي ضمته الزاوية الجباوية[٦١] .

ويذكّرنا تشييد هذه الأضرحة بالقطاعين الواقعين في شمال شرق القاهرة ، الحسينية والريدانية ، حيث بنى الأمراء المماليك ، على امتداد طريق الحج الموصلة أيضاً الى دمشق ، أضرحة وقصوراً كانت في أصل عملية إعمار هذين الموقعين[٦٣] . ويمكننا الافتراض أن هذه المشيدات شكّلت ، في دمشق كما في القاهرة ، نويات عمرانية ، علماً بأن المصادر الخاصة بالتاريخ الطوبوغرافي لمدينة دمشق لا توفر لنا معلومات كثيرة عن هذا الموضوع . أما الخصوصية التي ميّزت هذه الأضرحة فهي أنها قد شيدت على بعد عشرين متراً عما يشكل اليوم الشريان الرئيسي لحي الميدان[٦٤] ، والذي جرى شقه كشارع في مرحلة عمرانية لاحقة على ما يبدو ، بحيث يظهر وكأن تلك الأضرحة أقيمت على فضاءات واسعة خالية من أي بناء ، وذلك في مناطق لم يكن فيها النسيج المديني قد تشكّل بعد بصورة كاملة .

جدول رقم (٧)

الأضرحة المقامة في الميدان ما بين ٧٠٢/١٣٠٣ - ١٣٠٤ و ٨٢٣/ ١٤٢٠ - ١٤٢١[٦٢]

السنة	الضريح	المؤسس	الموقع
٧٠٢/١٣٠٣	القراجيّة	زين الدين قراجا ، استادار قصر نائب دمشق (٧٠٣/ ١٣٠٣ - ١٣٠٤)	ميدان
٧١٦/١٣١٦	البدرية	الأمير بدر الدين محمد ابن الوزيري	ميدان
٧٢١/١٣٢١	كتبغا	زين الدين كتبغا المنصوري ، حاجب الحجاب بدمشق (٧٢١ / ١٣٢١ - ١٣٢٢)	قبيبات
٧٤٨/١٣٤٧	قراسنقر	قراسنقر ، أمير دمشق وابن نائب السلطنة	قبيبات
٧٥٠/١٣٤٩	أراق السلحدار	أراق السلحدار ، نائب غزة وصفد	ميدان
٧٦٤/١٣٦٢	سليمان المراجل	سليمان المراجل ناظر الجامع الأموي	ميدان
٧٨٤/١٣٨٢	زبالة الأمير	زِبالة الأمير ، نائب القلعة بدمشق (٧٨٤ / ١٣٨٢ - ١٣٨٣)	قبيبات
٧٨٩/١٣٨٧	بيدمر الخوارزمي	بيدمر الخوارزمي ، نائب دمشق	قبيبات
٧٩٢/١٣٨٩	الطنبغا الجوباني	ألطنبغا الجوباني نائب السلطنة بدمشق	باب المصلى
٧٩٧/١٣٩٤	تينبية	الأمير سيف الدين تنبك (أو تنم) ، نائب السلطنة بدمشق (من ٧٩٥/١٣٩٢ إلى٨٠٢ / ١٣٩٩-١٤٠٠	قبيبات
٨٢٣/ ١٤٢٠	منكبائية	سيف الدين المنكباي الأزدمري ، حاجب الحجاب (٨٢٣ / ١٤٢٠ - ١٤٢١)	باب المصلى

ج – الزوايا

إضافة الى الجوامع والأضرحة ، شكّلت الزوايا قطباً آخر مهماً للحياة الدينية لذلك الفضاء الذي ساهمت في عمرانه[٦٥] . وفي الواقع ، فقد أقيمت في الميدان عدة زوايا في العصر المملوكي : زوايا الرفاعية ، والرشيدية ، والموصلية والجباوية .

ونحن نمتلك ، على الأخص ، معلومات عن زوايا الموصلية والجباوية المتنوعة . وسنحاول في الفصل المخصص للحديث عن تبنين الفضاء الاجتماعي لحي الميدان ، أن نحصر حدود الفضاء الذي سيطرت عليه ، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، العائلتان اللتان أشرفتا على هاتين الزاويتين . وإذ انتسبت هاتان الزاويتان الى الطريقة القادرية ، فقد أخذتا اسميهما من مؤسسيهما الشيخ « أبو بكر الموصلي » (المتوفى عام ٧٩٧/ ١٣٩٤ – ١٣٩٥)[٦٦] ، والشيخ « حسن الجباوي » (المتوفى عام ٩١٠/ ١٥٠٤ – ١٥٠٥)[٦٧] .

وكانت هناك ، في الواقع ، صلة رحم بين عائلتي الموصلي والجباوي . فحسين بن أحمد بن حسين بن حسن بن محمد الجباوي (المتوفى بعد عام ١٠٠٠هـ/ ١٥٩١ – ١٥٩٢) ، والشيخ تقي الدين الموصلي (المتوفى في جمادى الأولى ١٠١٨/ ٢٢ آب ١٦٠٩) كانا أخوين ، غير شقيقين ، من أم واحدة[٦٨] . وكانت والدتهما ابنة الشيخ شهاب المحوجَبْ القبيباتي[٦٩] . كما أن الروابط بين هاتين العائلتين كانت ملموسة كذلك على المستوى العقاري ، فقد استفادت امرأة من عائلة الموصلي ، هي ابنة الشيخ بركات الموصلي (المتوفى عام ٩٧٣/ ١٥٦٥ – ١٥٦٦) وأخت الشيخ تقي الدين الموصلي (المتوفى عام ١٠١٨/ ١٦٠٩) من عائدات قسم من ممتلكات قرية جبا كان زوجها قد أوقفها لصالحها في عام ٩٥٤/ ١٥٤٧[٧٠] . ومن البديهي أن عائلة الجباوي كانت تعود بأصولها الى هذا القرن . وفي القرن العاشر/ السادس عشر ، كانت عائلتا الموصلي والجباوي ، وبعد فترة قصيرة من إقامتهما في الميدان ، قد ارتبطتا فيما بينهما بصلتي الدم والأرض .

ونرى من المفيد ، قبل الحديث عن الزاويتين الخاضعتين لسيطرة هاتين العائلتين ، أن نتطرق ، بشكل مختصر الى الزاوية الرشيدية والزاوية الرفاعية .

١ – الزاوية الرشيدية

تظل معلوماتنا محدودة عن الزاوية الرشيدية الواقعة في القبيبات (في دائرة ميدان سلطاني) ، إذ نعرف عنها فقط أنها قد أقيمت في نهاية القرن الثامن/ الرابع عشر تقريباً ، كي تستخدم كضريح لاشقتامور المارديني[٧١] .

٢ – الزاوية الرفاعية

تنتسب هذه الزاوية الى الطريقة التي أسسها الشيخ أحمد الرفاعي المتوفى في نهاية القرن الثاني عشر ، و كانت قائمة في الميدان في العصر المملوكي : ففي عام ٧٧٣/ ١٣٧١ – ١٣٧٢ ، جرى إيصال الماء اليها من نهر الكريمي[٧٢] . وأشار اليها ابن طولون في عام ٩٠٧/ ١٥٠٢[٧٣] ، ووصفت بأنها « كبيرة وفسيحة » . وفي عام ٩٢٠/ ١٥١٤ ، لحقت بها أضرار جدية إثر النزاع السياسي الذي نشب في نهاية العصر المملوكي . فبعد أن تحصن نائب دمشق الجديد ، الذي أرسله السلطان غوري ، داخل هذه الزاوية ، كي يحمي نفسه من ردة فعل السلطة القائمة في المدينة ، قام نائب القلعة برميها « بأحجار المدافع الكبيرة » ، ملحقاً أضراراً هائلة بها[٧٤] ، ونحن نجهل ما إذا كانت هذه الزاوية قد رممت فيما بعد أم لا . أما موقعها فقد تحدد في جنوب الميدان على مقربة ، أو ربما في موقع جامع الرفاعي وحمام الرفاعي اللذين بنيا في القرن السادس عشر[٧٥] .

٣ – الزوايا الموصلية

بوجه عام ، كانت الانشاءات الدينية تسيطر ، مع مرور الزمن ، على فضاءات معينة ، مثلما يوضح ذلك ضريح لولي مغربي في القرن السابع عشر[٧٦] . وهكذا ، فقد لعبت زوايا عديدة عائدة الى عائلة الموصلي ، أقيمت في الميدان ما بين نهاية القرن الثامن/ الرابع عشر وعشية الغزو العثماني لبلاد الشام ، دوراً مهماً في عمران القسم الوسطاني من أقسام الحي القائم حالياً[٧٧] .

وكانت أولى هذه الزوايا زاوية الشيخ « أبو بكر الموصلي » التي أقيمت في نهاية

القرن الثامن/ الرابع عشر ، قبل عام ٧٩٧/ ١٣٩٤ - ١٣٩٥ ، في زقاق القبة الحمراء[٧٨] . أما الزاوية التي أسسها أحد أخلاف الشيخ المذكور وتحولت الى مدفن لعائلة الموصلي ، وهي زاوية الشيخ محمد بن موسى ناصر الدين الموصلي (المولود في عام ٧٧٧/ ١٣٧٥-١٣٧٦) ، فقد كانت واقعة على الشارع الرئيسي للحي قبالة ضريح صهيب الرومي[٧٩] . وقام الشيخ عبد القادر بن ابراهيم الموصلي (٧٨٨ - ٨٦٢/ ١٣٩٠ - ١٤٥٧) ، وهو حفيد الشيخ أبي بكر الموصلي ، ببناء زاوية في مقابل زاوية جده [٨٠] . وربما كانت تقع الى الشمال من هذه الزاوية الأخيرة ، وفي زقاق القبة الحمراء نفسه ، زاوية الشيخ محمود الموصلي (المتوفى عام ٨٩١/ ١٤٨٦) ، والتي لم تعد قائمة اليوم[٨١] ، مثلها مثل زاوية الشيخ عبد الكريم بن محمد ناصر الدين الموصلي (المتوفى قبل عام ٩١٨/ ١٥١٣) ، التي كانت قائمة في موقع يطل اليوم على شارع المجتهد وعلى ساحة باب المصلى[٨٢] . أما زاوية الشيخ «أبو الوفاء الموصلي» (المتوفى عام ٩٢٠/ ١٥١٤ - ١٥١٥) ، والواقعة بين زاوية الشيخ «أبو بكر الموصلي» وزاوية الشيخ عبد الكريم بن محمد ناصر الدين الموصلي ، فما زالت قائمة الى يومنا هذا ، لكن الحمام والسبيل المجاورين لها في زمن مضى قد تقوضا .

وكان أفراد عديدون من عائلة الموصلي قد ساهموا في تطوير الحي من الناحية العمرانية ، من خلال بناء حمام الموصلي نحو نهاية القرن الثالث عشر[٨٣] ، أولاً ، ومن ثم من خلال جر المياه ، في بداية القرن السادس عشر ، الى زاوية الشيخ عبد الكريم بن محمد ناصر الدين الموصلي . ففي نهاية العام ٩١٨/ مطلع عام ١٥١٣ ، اشتُريت حصة من المياه المخصصة لدار مجاورة للمدرسة الظاهرية في المدينة داخل السور ، جرى توصيلها أولاً الى نهر قنية ثم الى نهر الكريمي ، وبعد ذلك الى جنوب زاوية الشيخ «أبو بكر الموصلي» ، حيث سمحت «قساطل» الماء التي أقيمت بتغذية زاوية الشيخ عبد الكريم بن محمد بن ناصر الدين الموصلي ، كما أتاحت قناة أقيمت فيما بعد فرصة توصيل كمية من هذه المياه من القبة الحمراء ، في جنوب الزاوية ، الى القبة البيضاء ، في شمال الحمام[٨٤] . وتسلط أعمال التجهيز المائي هذه الضوء على الدورالذي يلعبه الولي في «تنظيم» عمران الأرض الواقعة في مجال نفوذه[٨٥] .

٤ – الزاوية الجباوية

أقيمت الزاوية الجباوية في الميدان في مطلع القرن العاشر/ السادس عشر ، وتعود عائلة الجباوي بأصولها الى قرية جبا الواقعة في حوران . وكان سعد الدين الجباوي المتوفى في مطلع القرن الثامن/ الرابع عشر ، في شبابه ، زعيماً لعصابة من قطاع الطرق كانت تعيث فساداً في حوران ، وبعد أن تاب ، أسس الطريقة السعدية التي انتشرت فيما بعد في مصر وتركيا(٨٦) . وبعد قرنين ، استقر أحد أخلافه ، وهو الشيخ حسن الجباوي (المتوفى عام ٩١٠/١٥٠٤ – ١٥٠٥) في الميدان ، في مبنى كان قد بُني ليكون ضريحاً لأحد نواب دمشق المماليك ، هو إينال الجكمي ، وجعل منه زاوية(٨٧) . وقد لعبت هذه الزاوية دوراً مهماً ، ولا سيما في القرن التاسع عشر ، في إطار مواكب الحج : فعند مرور قافلة الحج ، كان الجمل الذي يحمل المحمل يُقاد الى ناقذة الزاوية الجباوية ، حيث كان الشيخ المسؤول عنها يتمتع بامتيازتقديم قطع العجين المطحون واللوز والسكر الى الجمل(٨٨) . وبالاضافة الى دمشق ، فقد انتشرت هذه الطريقة ، التي كان أتباعها من القرويين بوجه خاص ، في حلب وصيدا والبقاع وحمص وطرابلس الشام والقاهرة(٨٩) . وكانت تتميز عن غيرها من الطرق بممارسة « الدوسة » وهو طقس يقوم خلاله شيخ الطريقة بالدوس على أجساد مريديها ، المتمددين ووجوههم الى الأرض ، وذلك كي يغمرهم ببركاته . وهناك زقاق واقع قبالة الزاوية لا يزال يحمل الى الآن اسم « زقاق الدوسة » (في دائرة حقلة) ، كما يرد ذكر حديقة بالاسم نفسه في المخططات المساحية ، وهي حديقة ربما كانت ، في وقت من الأوقات ، مكاناً لممارسة ذلك الطقس التبريكي . وبحسب بديري ، توجه الشيخ ابراهيم بن الشيخ يوسف الجباوي ، لدى اندلاع إحدى الأزمات السياسية في عام ١١٦٠/١٧٤٧ ، على رأس موكب الحج الى ضريح السيدة زينب على بعد بضعة كيلومترات الى الجنوب من دمشق « ورجعوا آخر النهار ثم داروا حول مدينة دمشق ومروا أمام باب السرايا وعملوا دوسة »(٩٠) . ولعب شيوخ هذه الزاوية دوراً مهماً في حياة دمشق السياسية إبان العصر العثماني ، وحصلوامن السلطان سليم على أراضٍ ومطاحن خُصصت عائداتها لضمان تواصل نشاط الطريقة وتلبية حاجات عائلات شيوخها(٩١) .

د - الحمامات

بالاضافة الى المشيدات الدينية ، شكّلت الحمامات مؤشراً على نمو حي الميدان . ووجدت ، في وقت من الأوقات تسعة حمامات في الميدان ، ولكن غالبيتها هدمت أو أُغلقت . ويبقى تاريخ بناء ثلاثة منها - هي حمام الشيخ حسن في باب المصلى ، وحمام التوتة والحمام الجديد في القبيبات - مجهولاً بالنسبة الينا[٩٢] . ويعود تاريخ بناء ثلاثة حمامات أخرى الى العصر المملوكي ، وهي حمام سنقر (القرن الثالث عشر/ الرابع عشر)[٩٣] ، الواقع في الجزء الشمالي للحي بالقرب من باب المصلى ، وحمام الموصلي (نهاية القرن الثالث عشر)[٩٤] الواقع في وسط الحي بالقرب من زوايا الموصلي ، وحمام الدرب (نهاية القرن الرابع عشر)[٩٥] ، الواقع في الجزء الجنوبي للحي بالقرب من جامع كريم الدين . وتدل هذه الحمامات على إقامة سكان في المواقع التي بنيت فيها ، الأمرالذي يعني أننا نشهد ، منذ العصر المملوكي ، ظهور ثلاثة تجمعات سكانية في هذا الفضاء[٩٦] . وفي العصر العثماني ، بُنيت ثلاثة حمامات جديدة (هي حمام الرفاعي ، وحمام فتحي وحمام عقيل) ، وذلك تجاوباً مع حاجات سكان كانوا في طور التوسع .

هـ - الخانات

ورد في نهاية القرن الخامس عشر ذكر سبعة خانات جديدة لم تكن واقعة بالقرب من المصلى ، كما كان الحال بالنسبة للخانات الاربعة التي أشير الى وجودها في نهاية القرن الثالث عشر ، لكنها كانت واقعة على طول الطريق المتجهة الى القبيبات : فإضافة الى خان القبيبات[٩٧] ، وخان السومر[٩٨] ، وخان المنصور[٩٩] ، ورد ذكر أربعة خانات باسم خان القصبة[١٠٠] . ويدل وجود خان آخر هو خان المغاربة ، الواقع في الجزء الشمالي من باب المصلى في السويقة ، على إقامة سكان مغاربة في هذا القطاع ، لكننا نجهل تاريخ بناء هذا الخان[١٠١] ، ولا نعلم سوى أنه كان قائماً في عام ١٧٧١[١٠٢] .

وتثبت المشيدات الدينية والحمامات والخانات وجود سكان في هذا القسم الطرفي من المدينة ، إذ شكّلت هذه الأبنية الإطار الذي شرعت تتحرك ضمنه ، منذ القرن

لثالث عشر/ الرابع عشر ، مجموعات سكانية أقامت في بعض أجزاء هذا الحي (الميدان) الذي كان في طور التشكل . فإضافة الى قطاع باب المصلى ، الذي انطلق عمرانه ، بوجه الاحتمال خلال القرن الثالث عشر حول بنيات تجارية مخصصة لاستقبال المسافرين ، أخذت تتوالد تجمعات سكانية حول المؤسسات الدينية ، ولا سيما حول الزوايا الموصلية وجامع كريم الدين اللذين تمتعا بمرافق مائية . وربما تكون قد برزت نويات عمرانية في أماكن أخرى ، خصوصاً حول الزاوية الرفاعية والزاوية الجباوية ، إلا أننا لا نملك أي مؤشر بهذا الخصوص .

III- حي الميدان في الفضاء المديني :

من محطة على الطريق الى حي مندمج في المدينة

لقد احتل هذا الفضاء الذي كان في طور العمران ، وبفضل موقعه الجغرافي المتميز ، مكانة خاصة بالنسبة الى المدينة الواقعة داخل السور ؛ فإذ شكّل المحطة الأخيرة لرحلة المواكب الرسمية القادمة من مصر الى دمشق ، كان بمثابة موقع انتقالي قبل دخول المسافر الى هذه المدينة ، التي أخذ يندمج فيها بصورة تدريجية .

أ – المحطة الأخيرة للرحلة قبل الدخول الى دمشق

إن العبور وسط محلات باب الجابية وباب المصلى والميدان والقبيبات قد شكّل خط السير الطبيعي لكل من يريد الخروج من دمشق والتوجه نحو الجنوب(١٠٣) . وعندما يتبع المسافر خط سير مختلفاً ، ماراً بباب السريجة ، فإن الإخباري كان يشير بوضوح الى ذلك(١٠٤) .

وفي الاتجاه المعاكس ، كان الميدان يمثل محطة استقبال للشخصيات الرسمية الوافدة إلى دمشق : قضاة ، نواب ، نواب القلعة ، وحتى سلاطين ، كانوا يستقطبون اهتمام الناس والإخباريين في هذه المحطة الأخيرة من محطات رحلتهم . وهناك بعض الدلائل التي تسمح لنا بالاعتقاد بأن الأمر لم يكن يتعلق ، لدى استقبال الضيوف المهمين في هذه المحطة ، بلقاءات شكلية بسيطة يتم بعدها مرافقة الضيف الى

المدينة . من الصحيح أنه في بعض الظروف كان عبور الميدان يتم مباشرة حتى المصلى(١٠٥) ، أو أيضاً حتى المدينة داخل السور(١٠٦) ، لكن ، في ظروف أخرى ، كانت الشخصيات المهمة تحلّ في المشيدات الدينية المقامة في الميدان ، ولا سيما «تربة تنبك» ، والمستخدمة كأمكنة لاستقبال مثل هؤلاء الضيوف(١٠٧) . وقد يبقى بعض الشخصيات لعدة أيام في هذه الأمكنة قبل أن يصلهم ، أو لا يصلهم إذن الدخول الى المدينة داخل السور(١٠٨) .

وأياً كانت المحطات التي تتوقف عندها قبل دخولها الى المدينة ، فإن هذه المواكب كانت توفر تسلية ممتعة للسكان . فاستقبال الشخصيات الرسمية كان يشكّل – مثلما حدث في عام ٧٠٩/ ١٣٠٩ – ١٣١٠ لدى وصول السلطان الملك الناصر قادماً من مصر – فرجة حقيقية لسكان دمشق الذين كانوا يتجمعون على جانبي الطريق الممتدة من الميدان وحتى القلعة ، في دور مستأجرة خصيصاً من أجل المناسبة ، وذلك لمشاهدة مرور الموكب من خلال نقاط مراقبة مميزة(١٠٩) . ولم يكن الناس يكتفون دوماً بمجرد الفرجة على موكب السلطان ، أو غيره من الوافدين بل كان من الممكن أن يبرز بين صفوفهم من يعبر عن ابتهاجه بطريقة مكشوفة ، وذلك من خلال إلقاء قطع النقود على الموكب السائر ، الأمر الذي كان يضفي على الحدث طابع عيد شعبي يعكر صفوه ، في بعض الأحيان ، جشع بعض الطامعين . وهكذا ، ففي عام ٩٢٢/ ١٥١٦ « لما مرّ السلطان على باب النصر ، الذي في رأس القبيبات ، نثر عليه صدقة اليهودي ، معلم دار الضرب بدمشق ، دراهم وأشرفية اصطنعها لذلك خفيفة ، ويقال إنها ألفا درهم ، فاقتتلت الناس على نهبها فأمره السلطان بالكف عن ذلك »(١١٠) . غير أن تلك المدافعات تظل من دون خطورة بالمقارنة مع المشاجرات التي كان من الممكن أن تقع بين جماعات متناحرة تنتمي الى أحياء مختلفة من المدينة ، وتلتقي عند طرفها الجنوبي لاستقبال الشخصيات الرسمية القادمة من القاهرة(١١١) .

ب – إدماج الحي في نظام الدفاع عن المدينة

كان الميدان ، بوجه خاص ، وبسبب موقعه الجغرافي ، هدفاً لهجمات كثيرة ، ولدى فرض الحصار عليه ، فإن دوره السكنية غالباً ما تكون عرضة للنهب

والحرق[١١٢] ، مما يدفع سكانه برضى أو بتشجيع من السلطات ، الى هجره أو الى التظاهر بإخلائه حتى لا يقعوا ضحية المصادمات التي تنشب فيه[١١٣] . فهو – كما وصفه أحدهم – «فضاء مسكون لكنه خال من الدفاعات وواقع حول أسوار المدينة ، وهو واحد من الأحياء التي يُمكن للعدو أن يحتلها ويضرم النار فيها بسهولة قبل أن يهاجم التحصينات»[١١٤] . ومع ذلك ، فقد جرت محاولات ، منذ مطلع القرن العاشر/ نهاية القرن الخامس عشر لإدماج هذا الفضاء في نظام الدفاع عن المدينة : وهكذا ، أقيمت في عام ١٤٩٧/٩٠٣ ، الأساسات لسور «في رأس القبيبات»[١١٥] ، وأشير مجدداً ، في عام ١٥٠٤/٩١٠ ، الى الشروع «في بناء سور بأبواب بأواخر العمائر ، آخر القبيبات»[١١٦] وفي العصر العثماني ، ورد ذكر بوابات أخرى تفضي الى محلات أو تؤدي الى الريف ، سنتطرق اليها لاحقاً .

وقد ضم هذا الفضاء المتميز سكاناً متميزين : فمنذ نهاية القرن الثامن/ الرابع عشر ، شهدنا مساهمة هؤلاء السكان في الحروب الأهلية التي هزت الحكم المملوكي في عهد الجراكسة وألحقت أضراراً بالغة بالأحياء ، وفي تلك الفترة المضطربة ، برزت التجمعات السكانية المختلفة الواقعة الى الجنوب من المدينة داخل السور بوصفها فضاءات للاحتجاج على سياسة السلطة[١١٧] .

IV- سكان هائجون

شهد حي الميدان عدة أفعال شائنة واحتجاجية ، غير أن الحي لم تعمه الفوضى لأنه كان منظماً من قبل أفراد برزوا كقوة سياسية وأُطلق عليهم اسم «الزُعر» .

أ – أفعال شائنة واحتجاجية

في نهاية العصر المملوكي ، أشير الى وقوع عدة أفعال شنيعة في الميدان ، تعلق بعضها بقضايا أخلاقية ، مثلما حصل في عام ١٤٨٨/٨٩٣ مع عدد من «المحششين» الذين «اجتمعوا على خمر وصبيّة . . . وأن الصبية طلعت من عندهم ولم يعطوها شيئاً»[١١٨] . وهذه الأفعال الشاذة ، كالسكر ، كان يجري معاقبتها أحياناً بقسوة عندما كانت تشكّل تهديداً للسكان ، وهكذا ففي عام ١٥٠٥/٩١١ ، شُنق أحد

شبان الميدان بعد أن ضبطت في حوزته سكين «وهو سكران»[١١٩] . وكانت حوادث القتل من الأمور العادية في الحي[١٢٠] ، وليس من النادر اكتشاف ضحايا هذه العمليات في مجاري المياه : ففي عام ١٤٩٩/٩٠٤ ، وجدت جثة أحد الأشخاص ملقاة في نهر الأنباط الى الشرق من جامع منجك[١٢١] ، وفي عام ١٥٠٤/٩١٠ ألقيت جثة رجل كان قد قُتل في الميدان في نهر قليط الى الشرق من المصلى[١٢٢] . غير أن الميدان لم يمثل على الدوام موقعاً غير آمن ، بل مثّل ، في بعض الأحيان ، ملجأ ليس فقط لسكان أحياء دمشق الأخرى[١٢٣] ، بل أيضاً للبدو الذين يقيمون خارج المدينة[١٢٤] ، وللخارجين على القانون الذين كان كل من يخاطر منهم بالخروج من هذا الموقع يتعرض للاعتقال[١٢٥] .

وقد نشأت علاقات تضامنية بين مختلف سكان الميدان ليس فقط لمقاومة القمع الممارس عليهم من قبل السلطة وإنما أيضاً للاحتجاج على الضرائب المفروضة عليهم . وفي نهاية العصر المملوكي ، كانت هذه الضرائب متنوعة : فعمليات شراء الوظائف شكّلت أحد الدوافع الرئيسية لهذه الضرائب ، حيث كان الأشخاص المعيّنون في وظائف جديدة يتحصّلون على أثمانها من الضرائب المفروضة على السكان[١٢٦] . وبالاضافة الى الضرائب الشهرية والضرائب المفروضة على الدور السكنية[١٢٧] ، كان على السكان أن يدفعوا تعويضات عن عمليات القتل المرتكبة في حيّهم[١٢٨] . وهذا التعسف الذي كانوا يقعون ضحيته ، كان يدفعهم في بعض الأحيان الى التعبير عن استيائهم عبر تنظيم تظاهرات تتخللها طقوس محددة ، حيث أشير ، في إحدى المناسبات ، الى أن الناس الذين كانوا يحملون الأعلام والمصاحف توجهوا الى الجامع الأموي ، وصعدوا المآذن ملتمسين عوناً من الله يمكّنهم من تجاوز صعوباتهم الاقتصادية ، وهو استرحام كان من الممكن - بحسب الإخباري - أن يؤتي ثماره[١٢٩] .

وكانت السلطة المدركة للتهديد الذي تمثله هذه التحركات والحريصة على ضمان الأمن و النظام ، تطلق أحياناً نداءات الى سكان الميدان تدعوهم فيها الى التزام الهدوء ، وذلك للحؤول دون قيامهم بتمرد مفاجىء[١٣٠] . وكانت المشاورات التي تجري مع ممثلي السلطة ، إما بعد اندلاع التظاهرات الشعبية أو للحؤول دون وقوعها ،

تسمح بإجراء حوار يهدف الى تخفيف حدة الهيجان الاجتماعي . وهذه المشاورات ، التي كانت تدور بين ممثلي الأحياء أو مع السلطة ، كانت تتم غالباً في المصلى[١٣١] . ومع ذلك ، فهي لم تكن تشكّل سمة ثابتة من سمات الحياة السياسية في دمشق ، على اعتبار أن السلطة ، التي كان الناس يلتمسون عونها ، كانت تلجأ ، أحياناً ، الى قمع عنيف[١٣٢] .

ب -«الزعر» يؤطرون النضالات الشعبية

اعتباراً من نهاية القرن التاسع/ الخامس عشر (٨٩٠/ ١٤٨٥) ، شكّل «الزعر» بفضل تنظيمهم شبه العسكري ، سلطة حقيقية موازية للسلطة الرسمية ، فبانخراطهم كقوة مساعدة للجيش المملوكي وكأتباع لبعض الأمراء المماليك ، كانوا ، في الواقع ، طرفاً في الصراعات التي كانت تدور بين الطامعين في السلطة . غير أن علاقاتهم مع ممثلي السلطة الرسمية لم تتخذ شكل تعاون وحسب بل اتخذت أيضاً ، في بعض الأحيان ، شكل صراع . فقد كانوا يدافعون عن السكان لدى احتجاجهم على الضرائب التعسفية المفروضة عليهم ، ويتعاونون أو يتناحرون ، بحسب الظروف ، مع أمثالهم في الأحياء الأخرى[١٣٣] .

وكانت السلطات المملوكية ، في سعيها الى ضمان ولاء السكان لها ، تطلب الى «زُعر» الأحياء بأن يعربوا عن ولائهم للسلطان[١٣٤] ، وبعد تأمين هذا الولاء ، كان ممثلو السلطة يستعرضون قوات «الزُعر» كدليل على الاعتراف بهم كقوة مساعدة للجيش المملوكي . وفي مطلع القرن العاشر/ نهاية القرن الخامس عشر ، كانت الدلائل على شيوع هذه الممارسة عديدة ، ومنها قدوم شخصيات سياسية وعسكرية الى المَيْدان لحضور استعراض عسكري كان يهدف الى ترهيب العدو المقترب من دمشق[١٣٥] . وكما كنا قد أشرنا لدى حديثنا عن المَيْدانين ، فإن استعراض قوات الأحياء الواقعة الى الجنوب من المدينة لم يكن يجري دوماً في ميدان الحصى ، بل كان يجري أحياناً ، في الميدان الأخضر ، ولا سيما عندما كانت تشارك فيه قوات من مجموع أحياء المدينة ووحدات من الجيش النظامي ، وهو استعراض كان من الممكن أن يدوم بضعة أيام[١٣٦] .

وإذا ما كان «الزُعر» يشاركون ، بصورة جماعية ، في الدفاع عن دمشق لدى تعرضها لتهديدات خارجية ، فقد كانوا كذلك يتسببون في الكثير من النزاعات التي تنشب بين أحياء المدينة المختلفة ، فـ «زُعر» الميدان كانوا يتسببون ، في معظم الأحيان ، في نشوب صراعات وقتية كانوا يخوضونها مع أمثالهم في القبيبات والشاغور ، وحتى في الصالحية . وهكذا ، فإن كتب الأخبار التي تتحدث عن الأحياء حافلة بأخبار معارك متفرقة كانت تنفجر بين عصابات متنافسة ، لا يكون في الامكان دوماً معرفة بواعثها الحقيقية . ففي عام ١٤٩٧/٩٠٢ ، بلغ عنف المواجهات حداً دفع أصحاب الدكاكين الى إغلاق دكاكينهم ، تخوفاً من عمليات نهبها ، مما اضطر أحد مسؤولي السلطة السياسية الى التدخل لوضع حد لتلك المواجهات الدموية[١٣٧] . ولم تكن السلطات تتدخل للفصل بين المتحاربين وحسب ، وإنما أيضاً من أجل التوصل الى مصالحة ، ولو وقتية ، فيما بينهم[١٣٨] ، ولهذا الغرض ، كانت تعقد ، في بعض الأحيان ، الولائم بدعوة من أحد الخصمين المتنازعين على شرف خصمه الآخر[١٣٩] .

استخلاصات

في مجرى العصر المملوكي ، برزت التجمعات السكانية الآخذة في النمو الى الجنوب من دمشق بوصفها مواقع طرفية وهامشية كانت تدخل ، غالباً ، في نزاعات فيما بينها ، الأمر الذي يوحي بعدم وجود تجانس ما بين أحياء المدينة المختلفة . ففي الواقع ، وعلى الرغم من تشاركهم في الانتماء الى أحياء واقعة خارج سور المدينة ، فقد كان سكان كل حي من هذه الأحياء يعبّرون ، من خلال مشاعر قوية ، عن تماهيهم وارتباطهم بحيّهم الخاص . وفي العصر العثماني ، باتت هذه المواقع المتنوعة تكوّن ، بصورة تدريجية ، وحدة مكانية واحدة اتخذت شكل حي ، لم يعد يتعرض لتهديد عدو خارجي أو نزاعات داخلية ، وإنما ، بالأحرى ، لتهديدات تأتيه من المدينة داخل السور .

وعشية وصول العثمانيين الى بلاد الشام ، أشير الى وقوع العديد من الاعتداءات وأعمال القتل التي استهدفت ممثلي تلك التجمعات السكانية المتنوعة ، حيث كان صيف العام ٩٢٢/ ١٥١٦ حافلاً بالاضطرابات بوجه خاص نتيجة وقوع مثل هذه الأعمال التي استهدفت شخصيات معروفة ، من بينها « عريف » الميدان و« عريف » القبيبات(١٤٠) . وبلا ريب ، فقد عبّرت تلك الأحداث عن الاستياء من السلطة القائمة ، وفي سياق كهذا ، دخل العثمانيون الى دمشق بعد أسابيع قليلة من وقوع تلك الأحداث . وكان حي الميدان قد شهد ، مباشرة بعد قيام السلطان سليم بغزو حلب ، حدوث مشاورات بين ممثلي السكان وممثلي السلطة المملوكية ، إذ قام ممثلو سكان الحي ، في ٢٠ شعبان ٩٢٢/١٨ أيلول ١٥١٦ ، بدعوة جان بردي الغزالي ، الذي كان قد عيّن قبل اسبوعين من ذلك التاريخ في منصب « نائب الشام » ، الى وليمة أقيمت على شرفه(١٤١) ، ولم يكن هدفها الترحيب به وحسب وإنما أيضاً البحث معه في الخطر القادم من الشمال . وفي ٢٨ شعبان ٩٢٢/٢٦ أيلول ١٥١٦ ، وبعد أن كان جان بردي الغزالي قد هرب من المدينة في ٢٣ شعبان تاركاً إياها فريسة للفوضى ، اجتمع مشايخ الحارات في المصلى وقرروا تسليم المدينة الى العثمانيين(١٤٢) .

الهوامش

1 - Ibn Jobair, Voyages, p. 263.

2 - Ibn Batoutah, Voyages, p. 230.

٣ - يعتقد م . خريسات («التوسع العمراني» ، ص ٤٠٨) ، أن عدداً من الأبنية كان قد أقيم في جنوب غرب المدينة في عام ٢٧٢/ ٨٨٥ .

4 - Encyclopédie de l'Islam 2, II, p. 966-967, " Funduk ".

5 - Yahia F., Inventaire archéologique, n. 28, p. 247-248.

6 - Yahia F., Inventaire archéologique, n. 59, p. 263.

7 - Yahia F., Inventaire archéologique, n. 60, p. 263-264.

٨ - ريحاوي ع - ق ، «خانات مدينة دمشق» ، ص ٥٧ .

9 - Sauvaget J., "Décrets mamelouks", p. 20; Sauvaget J., "Esquisse", planche VIII, planche X.

10 - Sauvaget J., "Esquisse", avant-propos.

11 - Thoumin R., "Notes sur la répartition de la population", p. 672.

١٢ - في الاتجاه نفسه ، تبدو لنا الخارطة التي وضعها ع . ق . ريحاوي ، والتي يظهر عليها فضاء حضري يحيط بالمَيْدان في مطلع القرن السادس عشر ، أكثر دقة من الخارطة التي يقترحها ج . سوفاجيه ، انظر : ريحاوي ع - ق ، مدينة دمشق ، خارطة المدينة في مطلع القرن السادس عشر .

13 - Encyclopédie de l'Islam, 2, IV, p. 904, " Maydan".

١٤ - ياقوت ، معجم البلدان ، II ، ص ٤٦٨ .

15 - Sauvaget J., "Esquisse", p. 460.

16 - Sauvaget J., "Esquisse", planche VIII, planche X; Sack D., Damaskus, carte I.

١٧ - كذلك ، فإن بعض ميادين القاهرة جرى تحويلها الى مقابر ، ففي العصر المملوكي ، حُوّل مَيْدان بيبرس ، الواقع في شمال غرب المدينة ، الى مقبرة ، انظر :

Behrens-Abouseif D., "A Circassian Mamluk Suburb North of Cairo", p. 17.

١٨ - سنتطرق الى الطابع التقريبي لهذه الإشارات الطوبوغرافية لدى النقاش الذي سنخوضه حول تحديد موقع القبيبات .

١٩ - نعيمي ع - ق ، دارس ، I ، ص ٤١ .

٢٠ - يحدد ع - ق ريحاوي (مدينة دمشق ، خارطة المدينة في مطلع القرن السادس عشر) في هذا القطاع أيضاً موقع المَيْدان .

٢١ - نويري أ . ، نهاية ، XXX ، ص ١٢٠ . كما أشير في حلب أيضاً إبان القرنين الثاني عشر والثالث عشر ، الى وجود تركمان كانوا يعيشون في خيم نُصبت على مقربة من مَيْدان باب قنسرين ، انظر :

Sauvaget J., Alep, p. 199.

٢٢ - إن إقامة التركمان على مقربة من الميادين ، في كلٍ من حلب ودمشق ، في القرون الوسطى ، ووجودهم في الحقلة إبان العصر العثماني ، قد يوحيان بأن موقع هذا الفضاء يتوافق مع موقع المَيْدان ، الذي صار يشهد فيما بعد ، وبصورة تدريجية ، تطوراً عمرانياً أفضى في نهاية المطاف الى قيام مقسم الحقلة . إلا أنه ينبغي الاقرار بأن مثل هذا الافتراض (الذي كنا ميالين اليه قبل نشر هذا المؤلف) لا يراعي ، الا في حدود ضيقة ، الأدلة المواقعية ، فإشارة نعيمي التي تحدد موقع الزاوية الرفاعية في جنوب المَيْدان ، كانت خافية علينا آنذاك .

٢٣ - إن أبعاد المَيْدان الأخضر قد اقترحها ج . سوفاجيه

(Sauvaget J., " Esquisse", p. 460).

أما نحن فنقترح أبعاد مَيْدان الحصى بالاستناد الى المخططات المساحية (١/٥٠٠) . وكان هناك في حلب أيضاً مَيْدان أخضر مغطى بالعشب . انظر :
Sauvaget J., Alep, p. 119.

فيما يتعلق بالخصائص الجيولوجية للفضاء الواقع في جنوب دمشق . انظر :
Thoumin R., Géographie Humaine, p. 245-248.

24 - Ayalon D., "Notes on the Furusiyya Exercices", p. 37, p. 42.

٢٥ - ابن طولون م . . مفاكهة . I . ص ١٢٠ . ص ١٨٥ . ابن طولون م . . إعلام . ص ٥٢ ؛
Laoust H., Gouverneurs, p. 39.

٢٦ - ابن طولون م . . مفاكهة . ص ٢٨٣ . ص ٣١٦ . ابن طولون م . . إعلام . ص ١٦٦ ؛
Laoust H., Gouverneurs, p. 103, p. 121.

٢٧ - محبي م . . خلاصة . III . ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

28 - Pococke R., A Description of the East, II, 1, p. 118.

29 - Sauvaget J., "Esquisse", p. 460.

30 - Ayalon D., "Notes on the Furusiyya Exercices", p. 37-42.

31 - Lapidus I., Muslim Cities, p. 62.

٣٢ - نويري أ . . نهاية . ص ١٢٠ .

ونحن نتوجه بشكرنا . في هذه المناسبة . الى السيد . شابوتو - رمادي (Chapoutot - Remadi) الذي نبهنا الى هذا المرجع الثمين . فعبارة « قباب التركمان برأس مَيْدان الحصى » وفرت لنا إشارات معمارية وديموغرافية وطوبوغرافية في آن معاً . ستكون لنا عودة اليها .

33 - Sauvaget J., "Décrets mamelouks", p. 20.

34 - Encyclopédie de l'Islam, 2, VII, p. 658-660, " Musalla" .

35 - Bianquis Th., Damas, p. 339, p. 383.

36 - Atassi S., Damas, p. 10-11; Sauvaire H., "Description de Damas", p. 231;
بدران ع - ق . منادمة . ص ٣٨٩ . نعيمي ع - ق . دارس . ص ٤١٩ - ٤٢٠ ؛ علبي أ . . خطط . ص ٣١٠ .

٣٧ - بصروي ع - د . تاريخ . ص ١١٢ ؛
Laoust H., Gouverneurs, p. 35.

٣٨ - ابن طولون م . . مفاكهة . II . ص ٢٨ ؛
Bakhit M., Ottoman Province, p. 1-8.

٣٩ - محاسني أ . . كناش . ص ١٢١ ؛
Marino B., Carnet, p. 1-2.

٤٠ - محاسني أ . . كناش . ص ١٢٢ ؛
Marino B., Carnet, p. 24-25.

٤١ - بديري أ . . حوادث . ص ٢٢٥ .

٤٢ - طلس م . . ذيل . ص ٢٣٠ .

٤٣ - هكذا . فإن الشيخ عبد الغني النابلسي ورفاق سفره قرأوا فيه الفاتحة . في مطلع شعبان ١١٠١/ ١٠ أيار ١٦٩٠ . انظر : نابلسي ع - غ . الحضرة الأنسية . ص ٢٦٠ .

٤٤ - إن أهم مقبرة من هذه المقابر الثلاث هي مقبرة باب الله . وهذه المقبرة هي الأبعد عن المدينة داخل السور وتمتد على طول ٤٠٠ متر . ثم تأتي بعدها . من حيث الاتساع . مقبرة الحقلة (١٢٠م × ١٥٠م) ومقبرة الجورة (١٨٠ م× ٨٠ م) . انظر :
Ory S. et Moaz Kh., Les stèles funéraires, p. 12-13.

٤٥ - بصروي ع - د . تاريخ . ص ٦٠ . ص ١٥١ . أدخلت هذه الاشارة تعديلاً على الموقع الذي كان قد اقترحه ج . سوفاجيه . والأبعد نحو الشمال .

Sauvaget. J., "Décrets mamelouks", carte, p. 19.

٤٦ – انظر على سبيل المثال : ابن كثير ع – د ، بداية ، XIV ، ص ١٤١ ، ص ١٩٠ ، ص ٢٠٦ ، ص ٢٨٩ ، سجاعي ش – د ، تاريخ الملك الناصر ، ص ٢٥١ ، ابن تغري بردي ج – د ، نجوم ، ص ٢٣٢ .

٤٧ – ابن الصقاعي ، وفايات ، ص ١٤٨ .

٤٨ – ابن الداوداري ع – ب ، كنز ، VIII ، ص ٢٣٠ ؛ ابن كثير ع – د ، بداية ، XIV ، ص ٢٥١ ؛ مقريزي ت – د ، سلوك ، II ، ص ٩٩ ، ص ٢٧٩ ، ص ٦٢٥ ؛ ابن تغري بردي ج – د ، نجوم ، IX ، ص ٢٨ ، ص ٨٨ ؛ عن هذه الظاهرة في الغرب إبان القرون الوسطى ، انظر :

Coulet N., "Les entrées solennelles", p. 63.

٤٩– ابن الصقاعي ، وفايات ، ص ٢٢ .

50 - Le Tourneau R., Damas, p. 228.

51 - Bianquis Th., Damas, p. 71.

52 - Bianquis Th., Damas, p. 44.

53 - Elisseeff N., Nur al-Din, p. 369, p. 464, p. 469.

54 - Atassi S., Damas, p.18-19 .

بدران ع – ق ، منادمة ، ص ٢٨٧ ، ابن عبد الهادي ي ، ثمار ، ص ١٤٤ ، رقم ١ ، ابن كثير ع – د ، بداية ، XIV ، ص ٨١ ، ص ٨٦ ، ص ٨٨ ، ص ٩٧ ، ص ١١٦ ، نعيمي ع – ق ، دارس ، II ، ص ٤١٦ – ٤١٩ ، علبي أ ، خطط ، ص ٣٢٦ .

55 - Atassi S., Damas, p. 28-29;

بدران ع – ق ، منادمة ، ص ٣٨٩ ، ابن عبد الهادي ي . ثمار ، ص ١٤٤ ، رقم ٢ ، نعيمي ع – ق ، دارس ، II ، ص ٤٤٤ – ٤٤٥ ، علبي أ . ، خطط ، ص ٣٥٦ .

٥٦ – ابن كثير ع – د ، بداية ، XIV ، ص ٨١ ، ص ٨٦ ، ص ٨٨ ، ص ٩٧ ، ص ١١٦ .

٥٧ – منذ منتصف القرن الثامن عشر ، كان يطلق على جامع كريم الدين اسم جامع الدقاق ، انظر : بديري ، حوادث ، ص ٤٩ ، ص ٥٠ ، ص ٥٢ .

وهذه التسمية ، التي نصادفها أيضاً في بعض وثائق المحفوظات التي اطلعنا عليها ، قد تحيل الى شخصية معينة كانت تمارس نشاطاً في مجال النسيج ، وهو مجال حرفي كان شائعاً – كما سنرى لاحقاً – في هذا القطاع من الحي إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، أما الدقّاق فهو الشخص الذي يدق أثواب الحرير أو القطن . ومع أن هذا النشاط كان متركزاً في المدينة داخل السور ، في سوق الدقاقين ، إلا أنه من غير المستبعد أن يكون قد مورس أيضاً ، بصورة هامشية ، في حي الميدان ولا سيما في محلة القبيبات .

عن حرفة الدقّاق ، انظر : قاسمي م . ، قاموس ، ص ١٤٤ .

من جهة أخرى ، يبدو بأن عدداً من العسكريين ، المنتمين الى عائلة الدقاق ، قد تمتعوا بنفوذ كبير داخل الحي إبان منتصف القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر . ففي منتصف القرن الثامن عشر ، ظهر الحاج عبد الله بشه بن الحاج محمد الدقاق بوصفه دائناً كبيراً للسكان الريفيين (انظر فيما يتبع : «المدينة ، الحي والريف ، المستحقات المتوجبة على السكان القرويين») . وفي عام ١٨٣١ ، لعب أبو خليل الدقاق دوراً كبيراً في حركات التمرد التي شهدتها دمشق في ذلك العام ، انظر :

Ghazzal Z., Economie Politique, p. 160;

وربما كانت هذه العائلة قد ارتبطت بهذا الجامع من خلال قيامها بترميمه على سبيل المثال ، بحيث أصبح يحمل اسمها .

58 - Atassi S., Damas, p. 19;

من الجدير بالذكر أن هذا السوق قد أُحرق مرتين : في ١٠ جمادى الآخرة ٨٥٠/ ٢ أيلول ١٤٤٦ ، وفي ٤ ربيع الأول ٨٩٠/ ٢٢ آذار ١٤٨٥ ، انظر : ابن طولون م ، مفاكهة ، ص ٦٦ .

٥٩ – ابن تغري بردي ج – د ، نجوم ، ص ١٧٤ ؛ مقريزي ت – د ، سلوك ، II ، ص ٥٠٠ ؛ سجاعي ش – د ، تاريخ الملك الناصر ص ٨٢ .

60 - [Atassi S., Pascual J.-P., et Kandalaft M.], Damas extra-muros. Midan Sultani, p. 55.

61 - [Atassi S., Pascual J.-P., et Kandalaft M.], Damas extra-muros. Midan Sultani, p. 50; Atassi S., Damas, p. 247-248.

62 - Atassi S., Damas, p. 297, p. 300, p. 303, p. 313, p. 315, p. 316, p. 319, p. 320, p. 321, p. 323, p. 325.

63 - Behrens-Abouseif D., "A Circassian Mamluk Suburb"; Behrens-Abouseif D., "The North - Eastern Extension of Cairo".

64 - [Atassi S., Pascual J.-P., et Kandalaft M.], Damas extra-muros. Midan Sultani, p. 34.

٦٥ - توفر لنا مدينة القاهرة أمثلة عديدة على إقامة الزوايا في أطراف الفضاء المديني ، فأحد الصوفيين البارزين ، ويدعى شعراني (القرن العاشر/ القرن السادس عشر) كان يقيم في محلة طرفية من محلات القاهرة هي محلة باب الشعرية ، ويبدو بأن المتصوفة كانوا يقيمون ، في الأساس في القطاعين الشمالي والغربي من المدينة . أما زاوية «أبو الصعود الجارحي» (ت ٩٣٢/١٥٢٦ - ١٥٢٧) فقد أقيمت في كم الجارح في القاهرة القديمة ، في موقع مهجور ، كما أقيمت زاوية «عبد القادر الدشطوطي» (ت ٩٢٤/١٥١٨) ما بين بولاق والحسينية ، على مقربة من باب الشعرية ، في منطقة مدينية وليدة ، انظر :

Garcin J.-C., "L'insertion sociale de Sa'rani", p. 159-163; Garcin J.-C., "Deux Saints populaires", p. 131, p. 132 .

٦٦ - علموي ع - ب ، مختصر تنبيه ، ص ١٧٧ .

٦٧ - بخصوص الشيخ حسن الجباوي ، انظر : بوريني ح . تراجم ، I ، ص ٤٠ ، ٤٢ ؛ غزي ن . د . ، لطف ص ٥٦ - ٦١ ؛ غزي ن . د ، كواكب ، I ، ص ١٧٤ - ١٧٥ ؛ نعيمي ع - ق ، دارس ، II ، ص٢٢١ - ٢٢٢ (بحسب نعيمي توفي الشيخ حسن الجباوي في عام ٩١٤/١٥٠٨ - ١٥٠٩) .

بخصوص الزاوية ، انظر : نعيمي ع . ق ، دارس ، ، ص ٢٢١ ؛ طلس م . ذيل ، ص ٢٥٢ .

Sauvaget J., Monuments historiques, p. 81 .

٦٨- لا نمتلك أية معلومات عن سيرة حياة حسين ، بخصوص والده ، أحمد بن حسين بن حسن بن محمد الجباوي ، المتوفى عام ٩٦٣/ ١٥٥٥ - ١٥٥٦ ، انظر : بوريني ح . ، تراجم ، I ، ص ٤٠ - ٤٢ . وبخصوص الشيخ تقي الدين الموصلي ، انظر : غزي ن -د . لطف ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .

٦٩ - نعيمي ع - ق ، دارس ، II ، ص ٢٢٢ .

70 - Tapu Defteri, n. 393, p. 28 .

71 - [Atassi S., Pascual J.-P., et Kandalaft M.], Damas extra-muros. Midan Sultani, p. 55.

٧٢ - ابن قاضي شهبة ، تاريخ ، III ، ص ٢٩٧ .

٧٣ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ٢٥٨ .

٧٤ - بدران ع - ق ، منادمة ، ص ٢٠٥ ، محبي م . ، خلاصة ، III ، ص ٤٣٦ - ٤٣٧ .

٧٥ - لتحديد موقع هذه الزاوية ، انظر : نعيمي ع - ق ، دارس ، I ، ص ٤١ .

76 - Elboudrari H., "Quand les saints font les villes", p. 490.

٧٧ - تعرفنا على مواقع بعض هذه الزوايا ، التي اختفت اليوم ، من خلال ص - د ، الموصلي ، الذي نشكره ، في هذه المناسبة ، لما قدمه لنا من معلومات .

٧٨ - ابن قاضي شهبة ، تاريخ ، I ، ص ٥٥٩ - ٥٦٠ .

٧٩ - حصلنا على هذه المعلومة من ص - د الموصلي ، وهي تصحح معلومة سابقة كانت قد وردت في أحد مؤلفاته ، وتشير الى أن هذه الزاوية أقامها الشيخ «محمد أبو الفضل الموصلي» (ت - ١٠٠٨/١٦٠٠) .

٨٠ - ابن طولون م . ، تمتع ، ص ١٢٧ ، الحاشية ١ .

٨١ - حصلنا على هذه المعلومة من ص - د الموصلي .

٨٢ - ابن طولون م . ، تمتع ، ص ١٤١ - ١٤٢ .

٨٣ - أشير الى أن هذا الحمام قد بني في نهاية القرن الثالث عشر ، انظر :

Ecochard M . et le Coeur C., Les bains de Damas, p. 117-118 .

الا أن نقشاً محفوراً على سبيل هذا الحمام ، عثر عليه ص - د . الموصلي قبل خرابه ، يدل على أنه قد بني في عام ٧١٨/ ١٢١٨ - ١٢١٩ .

٨٤ - ابن طولون م . ، تمتع ، ص ١٤١ ، الحاشية ١ ، ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ٢٧٥

85 - Elboudrari H., "Quand les saints font les villes", p. 490-496 .

86 - Encyclopédie de l' Islam, 1, I, p. 44-45 ;

محبي م . ، خلاصة ، I ، ص ٢٢ - ٢٥ .

٨٧ - بوريني م . ، تراجم ، I ، ص ٤٠ - ٤٢ ، غزي ن - د ، لطف ، ص ٥٦، - ٦١ ؛ غزي ن - د ، كواكب ، I ، ص ١٧٤ - ١٧٥ ؛
نعيمي ع - ق ، دارس ، II ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

الا أن التواريخ المنقوشة على هذا الضريح هي أقدم (٩٨٢/ ١٥٧٤ ، ٩٩٥/ ١٥٨٧ ، ١٠٠٥/ ١٥٩٥) ، وهي تتوافق ، بلا ريب ، مع أعمال بناء أجريت في معرض استكمال تشييد هذا الضريح ، انظر :

[Atassi S., Pascual J.-P., et Kandalaft M.], Damas extra-muros. Midan Sultani, p. 50.

عن هذا المشيد انظر : طلس م . ، ذيل ، ص ٢٥٢ ، رقم ٢٧٣ ؛

Sauvaget J., Monuments historiques, p. 6, n. 72.

88 - Burton I., The Inner Life, p. 55-56.

لوحظ بأن أحد المتصوفين المصريين ، ويدعى شعراني ، قد أوصى بمعاملة كل الحيوانات ، وليس فقط جمال قافلة الحج ، بلطف ، انظر :

Winter M., Society and Religion, p. 197.

89 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 377-378; Garcin J.-C., "Deux Saints populaires", p. 132;

مكي م . ، تاريخ حمص ، ص (٥١) ؛ بخصوص «الدوسة» انظر مقال "Dawsa" في :

Encyclopédie de l'Islam, 2, II, p. 178; Gillon J.-Y., Les anciennes Fêtes de printemps à Homs, p. 54 .

٩٠ - بديري أ . ، حوادث ، ص ٩١ .

91 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 181-182.

٩٢ - كيال م . ، حمامات دمشق ، ص ، ١٢٤ ، ٢٠٠ ، علبي ، أ ، خطط ، ص ٥٢١ .

93 - Ecochard. M. et Le Cœur C., Les Bains de Damas, p. 114;

علبي أ . . خطط ، ص ٥٢١ .

94 - Ecochard M. et Le Coeur C., Les bains de Damas, p. 115;

كيال م . ، حمامات دمشق ، ص ١٢٢ ، علبي أ ، خطط ، ص ٥٢٤ .

95 - Ecochard M. et Le Coeur C., Les bains de Damas, p. 117-118;

كيال م ، حمامات دمشق ، ص ٢٠٢ - ٢٠٦ ، علبي أ . ، خطط ، ص ٥١١ .

٩٦ - بحسب أ . ريمون (Signes urbains) كان بناء الحمامات يتجاوب مع المتطلبات الديموغرافية ، ونحن سنتطرق الى هذه المسألة لدى دراسة تعدادات السكان العثمانية (بوصفها المعطيات الديمغرافية الأولى التي توفرت لنا) ، بهدف مقارنة المعطيات الديمغرافية مع إقامة الحمامات في الحي .

97 - Yahia F., Inventaire archéologique, n. 121, p. 303.

98 - Yahia F., Inventaire archéologique, n. 127, p. 306.

99 - Yahia F., Inventaire archéologique, n. 131, p. 309.

100 - Yahia F., Inventaire archéologique, n. 187, 188, 189, 190, p. 334-335.

يشير مصطلح «قصبة» الى طريق عريض ، فالقصبة «التي شقها الفاطميون في القاهرة كطريق يتمتع بوظيفة سياسية ، قد تحولت ، على مر القرون الى مركز للحياة الاقتصادية» ، انظر :

Raymond A., Le Caire, p. 250.

101 - Yahia F., Inventaire archéologique, n. 259, p. 475-476.

١٠٢ -ابن الصديق ح . ، غرايب ، ص ٤٥ .

في الوثائق التي درسناها ، عثرنا على اشارة واحدة الى هذا الخان تعود الى عام ١٨٢٩ (السجل ٣١٢ ، الصفحة ٢٩٤ ، الوثيقة ٨٣٢) وستتطرق الى السكان المغاربة لاحقاً في الفصل المخصص لتبنين الفضاء الاجتماعي للحي .

١٠٣ - ابن طولون م . ، إعلام ، ص ١٨٣ ؛

Laoust H., Gouverneurs, p. 115, p. 117.

١٠٤ - ابن طولون م . ، إعلام ، ص ١٢٥ ؛

Laoust H., Gouverneurs, p. 70.

١٠٥- ابن طولون م . ، إعلام ، ص ١٥٢ ؛

Laoust H., Gouverneurs, p. 92.

١٠٦ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، II ، ص ١٤ .

١٠٧ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ٢٤٣ ، نعيمي ع - ق ، دارس ، II ، ص ٢٧ ، ص ٦١ .

١٠٨ - ابن طولون م . ، إعلام ، ص ٨٨ ، ١٠٤ ،

Laoust H., Gouverneurs, p. 41, p. 53.

١٠٩ - مقريزي ت - د . ، سلوك ، II ، ص ٦٧ .

١١٠ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، II ، ص ١٦ .

كان الملك في الغرب ، إبان القرون الوسطى ، هو الذي يرمي لدى دخوله المدينة ، قطع النقود على الشعب المحتشد لتحيته ، انظر :

Coulet N., "Les entrées solennelles", p. 9, p. 72-73.

١١١ - في عامي ٩٠٦/ ١٥٠٠ و ٩٠٧/ ١٥٠١ ، تعرض سكان الميدان لاعتداءات سكان من الصالحية والشاغور قدموا لاستقبال شخصيات رسمية وفدت من القاهرة انظر :

ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ٢٣٢ ، ص ٢٤٧ .

١١٢ -ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ١٩٩ ، ص ٢٠٠

Laoust H., Gouverneurs, p. 40.

١١٣ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ١٩٥ ، ابن طولون م ، إعلام ، ص ١١٩ ؛

Laoust H., Gouverneurs, p. 65, p. 84.

114 - Lombard-Jourdan A., "Oppidum et banlieue", p. 380.

١١٥ -ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ١٨٩ ، ص ١٩١

١١٦ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ٢٨٢ .

١١٧ - ابن قاضي شهبة ، تاريخ ، I ، ص ٣٧٤ ؛ ابن صصرة م . ، درة ، ص ٥١ ، ص ٥٤ ، ص ٥٥ ؛

Lapidus I., Muslim Cities, p. 27-28.

١١٨ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ٩٣ .

١١٩ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ٢٩٢ .

١٢٠ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ١٦٢ .

١٢١ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ٢١٢ .

١٢٢ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

١٢٣ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ، ٢١٣ - ٢١٤ .

124 - Laoust H., Gouverneurs, p. 125.

١٢٥ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ، ٢٥٩ .

١٢٦ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ، ٢٤٧ ، ابن طولون م . ، إعلام ، ص ١٤١ ؛

Laoust H., Gouverneurs, p. 82, p. 83.

127 - Laoust H., Gouverneurs, p. 85.

١٢٨ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ، ٢٨٧ ؛

Laoust H., Gouverneurs, p. 107.

١٢٩ - بصروي ع - د ، تاريخ ، ص ١١٢ ، ابن طولون ، مفاكهة ، I ، ص ٧٩ ، ص ٢٩٩ ؛ ابن طولون م . ، اعلام ، ص ١٨١ - ١٨٢ ؛

Laoust H., Gouverneurs, p. 116.

١٣٠ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ، ١٩٤ .

١٣١ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ، ٢٥٠ .

Laoust H., Gouverneurs, p. 84, p. 85.

١٣٢ - في عام ٩٠٤/ ١٤٠٠ ، تزعم نائب دمشق حملة عسكرية استهدفت ، خلال ثلاثة أيام ، البدو في منطقة حوران ، حيث انتزع منهم ، بحسب بعض الشائعات ، نحو ٢٠٠٠ رأس من الجمال ، ولدى رجوع موكبه «شكا جماعة من التيبيات للنائب - كما يكتب ابن طولون - الفقر والعجز عن القيام بثمن الجمال ، التي طرحها عليهم من كسب عرب آل مري ، فوقف في موكبه واستدعى منهم جماعة ، واستدعى بالمشاعلية وغيرهم ، وأمر بضربهم ضرباً مبرحاً ، وهو حاضر قابض على فرسه ، الى أن فرغ منهم ، ثم ألزمهم بمال كثير عن الجمال التي طرحها عليهم» ، انظر : ابن طولون ، مفاكهة ،I ، ص ٢١٣ ؛

Laoust H., Gouverneurs, p. 47.

133 - Lapidus I., Muslim Cities, p. 153-163.

134 - Laoust H., Gouverneurs, p. 103.

١٣٥ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ١٢٠ ، ص ١٨٥ ؛ ابن طولون م . ، إعلام ، ص ٥٢ ؛

Laoust H., Gouverneurs, p. 39.

١٣٦ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ٢٨٣ ، ص ٣١٦ ؛ ابن طولون م . ، إعلام ، ص ١٦٦ ؛

Laoust H., Gouverneurs, p. 103, p. 121.

١٣٧ - ابن طولون م . ، مفاكهة ،I ، ص ١٧٩ .

١٣٨ - ابن طولون م . ، مفاكهة ،I ،ص ١٨٠ ، ص ١٨٣ .

١٣٩ - ابن طولون م . ، مفاكهة ،I ، ص ١٨٠ .

كانت الزفات العائلية مناسبة لعقد لقاءات ودية بين «زعر» مختلف الحارات (ابن طولون م ، مفاكهة ، II ، ص ١٠٥) ، الذين كانوا ينظمون ، من جانبهم ، الولائم على شرف ممثلي السلطة (ابن طولون ، م مفاكهة ،I ، ص ٢٥٢) .

١٤٠ - ابن طولون م . ، مفاكهة ،II ، ص ١١ ، ص ٢١ ، ص ٢٢ .

بخصوص « عرفاء » الحارات انظر أيضاً :

Lapidus I., "Urban Society", p. 197.

١٤١ - ابن طولون م . ، مفاكهة ،II ، ص ٢٦ .

١٤٢ - ابن طولون م . ، مفاكهة ،II ، ص ٢٨ .

عن تلك الأيام انظر أيضاً :

Bakhit M., Ottoman Province, p. 1-8.

الفصـل الثـاني

تـطـور الـحـي
فـي العصـر العثمـانـي

إذا كان ثمة نويات عمرانية متنوعة قد وجدت الى الجنوب من دمشق في العصر المملوكي فإن الميدان ، بوصفه وحدة فضائية متميزة ، لن يتشكل ، حقيقة ، إلا في العصر العثماني . زد على ذلك أن تطور الأحياء الواقعة خارج سور دمشق قد مثّل سمة بارزة من سمات هذه المدينة في ذلك العصر . والواقع أن ا . ريمون ، واستناداً الى جـ . سوفاجيه قدّر أن « مساحة أحياء دمشق ، الواقعة خارج السور ، والتي ربما بلغت في نهاية العصر المملوكي قرابة ٦٤ هيكتاراً ، بلغت ١٨٣,٥ هيكتاراً في منتصف القرن التاسع عشر »[١] . وعليه فإن مساحة حي الميدان قُدرت بـ ٧٠ هيكتاراً على وجه التقريب ، أي أكثر قليلاً من ٢٠ في المائة من مساحة المدينة المعمورة التي بلغ مجموع مساحتها ، على الأرجح ، ٣١٣ هيكتاراً حوالي نهاية القرن الثامن عشر[٢] .

لقد جرى توسيع دمشق في العصر العثماني على قاعدة بناء مشيّدات كبرى خارج سور المدينة[٣] . وهكذا شهدنا ، خلال القرن السادس عشر ، مبادرة العديد من ولاة المدينة الى تشييد الجوامع : فمراد باشا والي دمشق مابين ١٥٦٨ - ١٥٦٩ ، ودرويش باشا ، والي دمشق ما بين ١٥٧١ - ١٥٧٤ ، وسنان باشا والي دمشق ما بين ١٥٨٧ - ١٥٨٨ ، شيد كل منهم جامعاً على الطريق المؤدية الى الجنوب ، وأطلق اسمه عليه .

وقبل أن نتوقف عند المعطيات الديمغرافية والطبوغرافية التي دلّتنا على تطور الميدان ، سنتعرف ، في البداية ، على العوامل التي ساهمت في تطوره ، ثم سنعرض تعدادات السكان التي توافرت لدينا ، خلال الفترة الواقعة في نهاية القرن السادس

عشر . ونتطرق الى المشيّدات والمقاسم المؤشرة إلى التوسع الطبوغرافي للحي ، لا سيما في القرن الثامن عشر . كما سنحاول ، بالاستناد الى بعض المعطيات الديمغرافية والضريبيّة الخاصة ، تقدير عدد سكان الميدان في حدود عام ١٨٤٠ . وسنبيّن أخيراً ، بالاستناد الى أسماء المواقع المستخدمة من قبل الإخباريين وكتاب المحاكم ، كيف أن هذا الفضاء الذي تشكل سابقاً من وحدات فضائية متلاصقة ، تحوّل شيئاً فشيئاً الى وحدة فضائية متجانسة .

I- عوامل التطور

كنا قد أشرنا ، في معرض الحديث عن الأضرحة المملوكية المشادة على امتداد الطريق المتجهة من دمشق الى مصر ، الى وجود ظاهرة مماثلة في الجهة الشمالية الشرقية لمدينة القاهرة ، على امتداد الطريق الذاهب الى سوريا . وفي كلتا الحالتين ، فإن هذه الأضرحة كانت في أصل نشوء حيّ جديد : الميدان في دمشق ، والحسينية في القاهرة . غير أن حي «الحسينية ظل حياً سكنياً متواضعاً ، ولم يشهد نشاطات اقتصادية مستقلة ، بل ظل مأهولاً بسكان فقراء بوجه خاص»(٤) . وعلى الرغم من أن هذا الحي شهد إبان العصر العثماني بعض النشاط التجاري الطارىء ، وذلك لارتباطه بمرور قافلة الحج ، غير أن وضعه بدأ يتراجع ، في الواقع ، منذ نهاية القرن الرابع عشر ، بسبب الكوارث الطبيعية والمجاعات والأوبئة التي تعاقبت عليه في تلك الفترة(٥) ، كما أن غلبة الطرق النهرية والبحرية التي غدت ملموسة منذ العصر المملوكي ، ربما مثّلت عنصراً من عناصر تطور مرفأ بولاق على حساب حي الحسينية الذي كان يقع على طريق برّي(٦) .

في المقابل ، فإن دور الطريق البري كان حاسماً في دمشق ، بحيث أن توسع حي الميدان ، في العصر العثماني ارتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا الطريق الذي كانت تسلكه قافلة الحج الى مكة ، كما ويصل عبره الى دمشق جزء من حبوب حوران . وسنحاول أن نحدد ، الى أي حد ، ساعد هذان العاملان اللذان كانا موجودين سابقاً ، ثم تعاظمت أهميتهما في تلك الفترة ، على تطور الميدان .

أ – قافلة الحج

مثّلت القوافل ، ولا سيما قافلة الحج ، عنصراً من عناصر النمو العمراني ، لكونها ساهمت في تطوير خط السير الذي تسلكه ، من الناحية التجارية[٧] . وهكذا فإن الطرق التجارية المتجهة نحو الأناضول ، ونحو فارس ساهمت في تطوير الأحياء الواقعة شمال وشرق مدينة حلب[٨] . وفي مصر ، إبان القرن السابع عشر ، لاحظ أحد الإخباريين ، أن الطريق المتجه من القاهرة الى بركة الحج كان يغدو برمّته « سوقاً ، عند انطلاق القافلة »[٩] . وبحسب ل . ماسينيون ، فإن حي درب الأحمر في القاهرة « قد تكوّن عند مخرج باب زويله ، بغية تموين قادة قوافل الحج ، على طريق الريدانية (العباسية) الذي يمر بمدينة القدس وينتهي الى مكة – كما أن حي الميدان ، في دمشق ، تكوّن عند مخرج باب المصلى ، بهدف تموين قوافل الحج ، على طريق الكسوة الذي يوصل أيضاً الى القدس والى القاهرة »[١٠] .

من المؤكد أن الحج كانت له نتائج ملموسة على تطور دمشق الاقتصادي ، إذ كان يتجمع طوال شهر رمضان ، على الأخص ، وأحياناً خلال فترات أطول ، آلاف الحجاج القادمين في قوافل ، من روميليه وحلب وفارس ، بحيث تراوحت تقديرات المشاركين في الحج الشامي ، إبان القرن الثامن عشر ، ما بين خمسة عشر ألفاً ومئة ألف حاج . في حين أن ڤولني قدّر عددهم ، في نهاية ذلك القرن ، ما بين ثلاثين الى خمسين ألف حاج[١١] . وفي عام ١٨٣١ قدر م . ميشو عددهم بـ « عشرين أو ثلاثين أو حتى أربعين ألفاً ، يمتطون بغالاً وخيولاً وجمالاً ، عُلِّقت حول أعناقها أجراساً رنانة »[١٢] . وفي عام ١٨٥٤ شهد لاروتي – حاجي عودة إحدى قوافل الحج ، وقدر عدد أفرادها بـ ٤٥ ألفاً[١٣] . وقد طرأ على هذا العدد ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، انخفاض ملموس ، وذلك لأن عدداً كبيراً من الحجاج ، ولا سيما حجاج روميليه صاروا يسافرون بالبواخر ، بفضل افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ . كذلك فإن حجاجاً قادمين من فارس سافروا ، عام ١٨٧٠ على ظهر البواخر ، متوجهين الى جدة ، وقد تعزز هذا التطور الجديد بدرجة أكبر عام ١٩٠٨ مع استخدام خط سكة حديد الحجاز ، مما أحدث انقلاباً في تنقلات الحجيج ، وهو الأمر الذي ترك ، بالتأكيد ، أثره السلبي على النشاطات الاقتصادية للمدن التي كانت تعبرها فيما

مضى ، قافلة الحج .

إذا كانت غالبية الحجاج تقيم لدى توقفها في دمشق ، بالقرب من التكية السليمانية[١٤] فإن الحجاج الآخرين كانوا يتوزعون على أماكن مختلفة داخل المدينة ، علماً بأن المعلومات المتوافرة لدينا حول هذا الموضوع تظل غير دقيقة تماماً . ففي عام ١١٢٨هـ/ ١٧١٦م أقام الحجاج القادمون من روميليه بالقرب من جامع الورد في سوق ساروجة[١٥] وفي عام ١١٦٥هـ/ ١٧٥٢م أقام الحجاج القادمون من فارس في محلتي الخراب والسويقة[١٦] . لكننا نجهل ماإذا كان حدث ذلك وفقاً لعادة جارية أم لظرف استثنائي .

كان الحجاج يختلفون إلى الخانات التي كانت مخصصة للسكن والمبادلات التجارية في آن معاً . وقد توافرت لدينا وثائق عدة تشير الى وفاة حجاج حلبيين وأتراك ومصريين ، خلال أعوام ١٧٥٠ - ١٧٦٠ في خانات تقع ، في غالبيتها ، في المدينة داخل السور (خان الحرمين ، خان الصدرانية ، خان السفرجلانية ، خان الدقاقين ، خان البهرمية ، خان درويش باشا) . كما أشير إلى وفاة حجاج في خانات تقع في المدينة خارج السور (خان بني الناشف)[١٧] .

كذلك فقد وردت إشارات الى نزول حجاج في الطرف الأقصى لحي الميدان ، حيث كان الحجاج يُدعون ، في منتصف القرن الثامن عشر ، الى تمضية ليلتهم خارج باب الله[١٨] . وفي مطلع القرن التاسع عشر ، نصبوا مخيمهم على أطراف مقبرة باب الله[١٩] . ويحدثنا ل . تروتينيون عن شروط سكن أولئك الحجاج : « خيم كبيرة خضراء وحمراء منصوبة في مواقع محيطة بالمقابر ، خاصة بحجاج مكة القادمين الى دمشق ، بأعداد كبيرة ، من ولايات آسيا البعيدة »[٢٠] .

وتبعاً لطقس معين ، كان يجري ، في شهر شوال ، تنظيم رحيل قافلة الحج منطلقة من القلعة باتجاه الحدود الجنوبية للمدينة . مارةً بحي الميدان[٢١] . أما الجسم المركزي في القافلة فكان المحمل ، وهو هودج وافر الزينة محمول على جمل ، وكان يمثل منذ القرن السابع/ الثالث عشر ، رمزاً لسلطة الوالي . وهذا التقليد الذي أدخله السلطان بيبرس عام ٦٦٤/ ١٢٦٦ في مصر ، وحافظ عليه المسلمون هناك ، صار يمارس في سوريا منذ بداية عام ٦٩٢/ ١٢٩٣[٢٢] . وفي لحظة انطلاق القافلة ، كان أمير الحج

ينتقل مع عساكره خارج باب الله الى قبة الحج ، حيث تتجمع القافلة[٢٣] . أما خروج الحجاج فكان يتواصل طوال أسبوع . وفي شهر صفر ، أي بعد ثلاثة أشهر من رحيل القافلة ، فإن حدثاً مماثلاً في مشهديته كان يجري عند أبواب دمشق ، ألا وهو وصول القافلة من الحج ، حيث كان يجري استقبال الحجاج ، خارج المدينة ، من قبل السكان ، ترافقهم المراجع الدينية المسيحية ، مثلما حدث عام ١٧٦٢ م ، عندما خرج « بطريرك النصارى ورعيته » للترحيب بالوالي العائد من الحج ، خارج باب الله ، واستقبلوا « قدومه بالشموع الموقودة »[٢٤] . وبحسب لورتي – حاجي « فإن القافلة لم يكن هدفها محصوراً بالحج وحسب ، بل كانت ، في المقام الأول وسيلة جيدة ومضمونة لمزاولة صنوف التجارة الآسيوية والأفريقية بأنواعها »[٢٥] . وكان « مرور القافلة في دمشق يبعث في المدينة حركة اقتصادية نشيطة ، لم يكن يوفرها لها موقعها المنعزل »[٢٦] ، حيث كانت تروج تجارة العديد من السلع النفيسة (بن ، توابل ، أقمشة ، لآلىء . . . الخ) . وساهمت إقامة الحجاج في مواقع مختلفة ومتباعدة داخل المدينة ، قبل رحيل القافلة ، وبعد عودتها ، في تطور أعمال وخدمات تتعلق بتجهيز رحلة الحج ، غير أننا لا نملك معلومات دقيقة بهذا الخصوص . وكان الحجاج كافة مزودين بمؤونة وافرة من الحصائر والبسط ، والخيم ، ومن أوان خشبية أو قرب جلدية للماء ، بالاضافة الى جميع صنوف الأدوات المنزلية المعدنية[٢٧] . ومع أنه كان هناك على امتداد طريق الميدان العديد من الحوانيت والمشاغل لإنتاج هذا النوع من الحاجات ، غير أنه من الصعوبة بمكان أن نحدد بدقة دور الحج في نشوء هذه النشاطات وفي استمرارها بنحو خاص .

وقد شكل سوق الجمل ، الواقع على مقربة من المَيْدان ، أوضح تعبير عن مزاولة سكان حي الميدان لهذه التجارة المرتبطة بالحج[٢٨] . وخلال العصر العثماني ، كانت قرى حوران ، بالاضافة الى بدو قرية السخنة ، المقيمين على تخوم تدمر ، يزوّدون دمشق ببضعة آلاف من الجمال اللازمة لنقل الحجاج[٢٩] . وقد أدى هذا النشاط ، الى توطّن أشخاص من بدو السخنة في حي الميدان ، يدلّ على وجودهم في هذا الحي الجامع الذي يحمل اسم جامع السخانة ، والذي يعود تاريخ سبيل الماء فيه الى عام ١٢٢٢ هـ/ ١٨٠٧م[٣٠]. وفي عام ١٨٨٠ تسلم الدمشقيون زمام هذه التجارة غير أن

«جمّالي السخنة ظلوا حتى ذلك التاريخ يجنون أرباحاً وافرة من الحجيج الفارسي ، إذ كانوا يؤجرون لهم الجمال لنقلهم ونقل حاجياتهم ما بين دير الزور ودمشق»[٣١] . ومع أن الحجاج كانوا يجدون في الميدان شتى صنوف حاجاتهم اللازمة لرحلتهم الطويلة ، غير أن قسماً من تموينهم الغذائي ، كانوا يتزودون به ، فيما يبدو ، في مزيريب حيث كانت تقام في هذه البلدة الواقعة على بعد مئة كيلو متر الى الجنوب من دمشق سوق خاصة ، تستمر قرابة عشرة أيام ، بمناسبة مرور القافلة[٣٢] . غير أن هذه السوق ظلت قليلة الأهمية ، بسبب الضرائب الباهظة التي كانت تفرض على البضائع المعروضة فيها ، حتى القرن السابع عشر ، ولكنها شهدت ، على الأرجح ، انتعاشاً في مرحلة لاحقة[٣٣] .

في القرن التاسع عشر ، كانت الحبوب المخصصة لتموين الحجاج تصل من غزة أحياناً : وهكذا نُقل من هذه المدينة الى معان ، في مطلع شهر شوال ١٢٧٣هـ/ حزيران ١٨٥٧م ، ما يزيد على ٤٠٠ طن من الشعير المخزّن في الشونة الامبراطورية ، كما نُقل منها الى المحطة ذاتها والواقعة على طريق الحج ، في شهر جمادى الأولى ١٢٧٦/ كانون الأول ١٨٥٩ ، ما يقرب من ٣٠٠ طن من القمح وما ينوف عن ٥٠٠ طن من الشعير[٣٤] . وتشير هذه المعلومات الى أن الحج قد ترك بالتأكيد آثاراً إيجابية مهمة على نشاط دمشق التجاري الذي تجلى في تزويد الحجاج بحاجاتهم الفردية ، وفي تزويد القوافل بشتى البضائع[٣٥] . غير أن قسماً من القوافل لم يكن يمر بالضرورة عبر دمشق ، عاصمة الولاية .

ب – تجارة الحبوب

أياً كانت العلاقة بين تموين قافلة الحج وتجارة الحبوب ، فإن دور هذه التجارة قد تبدى ، في حي الميدان ، بشكل جلي من خلال الآثار المعمارية التي خلّفها هذا النشاط التجاري على امتداد الشريان الرئيسي للحي ، وتمثلت بالبوائك[٣٦] .

وطوال العصر العثماني كان لهذه البوائك استخدامات متعددة ، إذ كان بعضها مخصصاً لايواء الجمال (بانكة الجمل)[٣٧] ، وبعضها الآخر استخدم كمخازن لبيع الحطب (بانكة معدة لبيع الحطب)[٣٨] ، أو لتخزين القش (بانكة معدة لوضع

القش)[٣٩] ، ومع ذلك ، فإن غالبيتها قد استخدمت لتخزين القمح (بانكة معدة لوضع القمح)[٤٠] ، وبيع الحنطة (بانكة معدة لبيع الحنطة)[٤١] ، كما استخدمت أحياناً ، لبيع المنتجات الزراعية (بانكة معدة لبيع الغلال)[٤٢] .

إن معاينة موقع هذه البوانك ، قد أتاحت لنا إحصاء قرابة ستين بانكة . غير أن عمليات الهدم التي طاولت النسيج العمراني القديم تحملنا على الاعتقاد بأن عدد البوانك كان أكبر من ذلك ، فيما مضى[٤٣] . والبانكة بناء « مستطيل الشكل ، يستند سقفه الى عوارض من خشب الصفصاف ، محمولة على أقواس فاصلة ، ذات فتحات كبيرة ، وترتفع نقطة ارتكازها على الأرض قرابة متر ونصف »[٤٤] . وتتراوح مساحتها ، بوجه عام ، ما بين ١٠٠ و ٣٠٠ متر مربع . أما موقع هذه البوانك فقد كان على الشريان الرئيسي للحي ، رغم أن بعضها يقع في الأزقة المتاخمة لهذا الشارع . وقد ورد ذكرها خلال أعوام ١٨٢٧ - ١٨٣٠ في محلة باب المصلى ، في زقاق القملة[٤٥] ، وفي محلة الميدان ، في زقاق الموصلي ،[٤٦] وزقاق الجورة[٤٧] ، وفي محلة القبيبات ، بالقرب من زقاق الاقميم والحمام[٤٨] ، وفي قطاع الحقلة[٤٩] .

إن غياب أية إشارة الى تاريخ بناء هذه البوانك يحول دون تحديد التسلسل الزمني لبنائها[٥٠] . غير أن من المرجح أن تكون غالبيتها قد أقيمت في الميدان منذ بدء العصر العثماني . وبالرغم من أن ثمة إشارة الى وجود « عرصة الغلة خارج دمشق » في مطلع القرن الثامن/ الرابع عشر (٧١٦/ ١٣١٦)[٥١] ، غير أن تجارة الحبوب كانت تُزاول ، حتى مطلع القرن السادس عشر ، على الأقل ، في سوق البزورية ، الواقعة في المدينة داخل السور : فقد كانت هذه السوق ، آنذاك ، كما يذكر أحد المصادر ، معروفة باسم سوق القمح[٥٢] . وبحسب مصدر آخر ، كانت معروفة باسم سوق القمح ، فيما قبل القرن السادس عشر[٥٣] ، كما يورد مصدر ثالث ، يعود الى القرن السادس عشر ، ويسبق زمنياً المصدرين المذكورين ، قائمة مفصّلة بأسواق دمشق إبان تلك الفترة ، غير أنها لم تتضمن ذكراً لسوق القمح في المدينة داخل السور ، بل حددت موقعها في الميدان ، حيث كان يتم آنذاك تخزين القمح في ذلك الحي ضمن « عرصات » وليس في بوانك[٥٤] . إن انتقال تسويق الحبوب من مركز المدينة الى طرفها ، وهو ظاهرة مألوفة للغاية في الجغرافيا المدينية

بخصوص النشاطات التي تستلزم قدرات تخزينية عالية[٥٥] ، قد جرى ، على الأرجح ، في نهاية العصر المملوكي . غير أن من الممكن أن تكون قد ظهرت مبان خاصة لتخزين هذه الغلال ، ابتداء من العصر العثماني[٥٦] . وعلى الرغم من أن بوائك قليلة كانت واقعة بمحاذاة الأضرحة ، غير أن غالبيتها تقع على مسافة قصيرة من المشيدات الدينية العائدة الى العصر المملوكي . أما حالياً ، فإنها تحدد جانبي الشريان الرئيسي لحي الميدان . و « يبدو ، بوجه الاجمال ، أن الشريان الرئيسي في الميدان ، كان ، في الأصل ، أعرض بكثير مما هو عليه اليوم : فقد كان عرضه يصل في الأجزاء الأكثر اتساعاً الى خمسين متراً ، في حين أنه لا يبلغ ، في أيامنا هذه ، أكثر من خمسة عشر متراً . وفي حين أن دور السكن فيه أقيمت على الخط ذاته الذي قامت عليه المشيدات الكبرى ، فإن المخازن التي يبلغ عمقها وسطياً قرابة عشرين متراً أقيمت ، على الأرجح ، من خلال التجاوز على هذا الشارع الكبير ، في فترة متأخرة »[٥٧] .

وبوجه عام ، فإن وجود هذه البوائك « على امتداد طريق حوران » يجد تفسيره في العلاقات التجارية التي كان الميدان يقيمها مع تلك المنطقة الزراعية . وعلى الرغم من أن هذا التفسير يبدو محتملاً ، فمن المهم أن نعدّله في اتجاهين اثنين . فمن جهة ، لم يتم تطور هذا الحي على الطريق الرئيسي الى حوران ، وإنما على أحد الطرق المؤدية الى حوران . ومن جهة أخرى ، فقد جرى ، حتى الآن ، التقليل من أهمية ، لا بل إغفال أهمية العلاقات التي كانت دمشق تقيمها مع منطقة البقاع ، والتي ساهمت ، بالتأكيد ، في تغذية بوائك الميدان بالحبوب (على الأقل ، خلال المواسم السيئة ، أو أثناء الاضطرابات السياسية في حوران) .

ونحن سنتطرق الى علاقات الدمشقيين بمنطقة البقاع لدى دراسة ملكياتهم العقارية ، ولكننا نود الآن ، على وجه التحديد ، تقديم بعض الايضاحات بصدد « طريق حوران » الشهيرة تلك . فالواقع ، أن كمية كبيرة من حبوب تلك المنطقة كانت تجمع في بصرى ، ثم تنقل الى دمشق عبر الطريق الذي يؤدي الى جنوب شرقها ، ويحاذي سورها الجنوبي ، ليفضي الى حي الميدان[٥٨] . وعليه ، فإن « طريق حوران » لا يمكن أن تقدم تفسيراً مقنعاً تماماً بشأن إقامة البوائك في الميدان ، على اعتبار أن

قسماً من حبوب حوران ، كان يصل الى دمشق عبر طريق آخر ، غير ذلك الطريق . ومع ذلك فلم يشهد هذا الطريق إقامة بوانك على امتداده ، ليس فقط لأنه يخترق أراضي زراعية مخصصة لزراعة الأشجار المثمرة والخضار ، بل ، ايضاً ، لأن تجار الحبوب كانوا يقيمون في حي الميدان ، بالقرب من بوانكهم المستخدمة جزئياً لتخزين الحبوب الواردة مباشرة من حوران .

وأياً كان مصدر هذا القمح ، فإن بناء البوانك على امتداد الشريان الرئيسي للحي أضفى على هذا الحي خصوصية ، وسط الفضاء المديني ، وخلع على دمشق طابعاً خاصاً بين المدن العثمانية الكبرى . ففي مصر ، على سبيل المثال ، كان نقل الحبوب الى القاهرة – وقسم كبير منها يمثل ضرائب عينية متوجبة على الفلاحين – يتم عبر طريق نهري ، حيث كانت الحبوب تُخَزن في حي بولاق في شونات ، ثم تُنقل بعد ذلك الى ضواحي القاهرة ليجري تخزينها في عرصات مستورة واقعة بالقرب من بوابات المدينة ، في رُميلة ، وباب اللوق ، وباب الشعرية ، وحسينية[٥٩] ، ولم يكن يوجد في القاهرة ، على ما يبدو مخازن شبيهة ببوانك دمشق ، مقامة في مواقع معينة من المدينة . ولكننا نصادف هذه الظاهرة في حلب ، بدرجة أقل ، حيث أقيم ما يقرب من عشرين مخزناً على مسافة خمسمائة متر ، في حي بانقوسة[٦٠] .

وبالاضافة الى قافلة الحج التي كان أثرها أقل وضوحاً على تطور حي الميدان ، فإن تجارة الحبوب ، على وجه التخمين ، هي التي وسمت ، وبصورة عميقة ، وجه الحي بطابعها مثلما وسمت نشاطات سكانه وثرواتهم – وهو ما سنراه لاحقاً – وبتأثير هاتين الظاهرتين ، شهد الميدان نمواً ديمغرافياً وتوسعاً طبوغرافياً .

II- المعطيات الديموغرافية والضريبية في القرنين السادس عشر و التاسع عشر

شرعت السلطات العثمانية ، منذ مطلع العصر العثماني ، في إجراء تعدادات للسكان لأغراض ضريبية . وبالرغم من الثغرات ، الكيفية والكمية ، في تلك التعدادات ، فقد سلطت ، مع ذلك ، ضوءاً على أهمية سكان دمشق ، من الناحية العددية . ويعود تاريخ الوثائق الأولى التي توفرت لنا الى النصف الثاني من القرن

السادس عشر ، كما يعود تاريخ وثائق أخرى الى منتصف القرن التاسع عشر . وبحسب ب . لويس ، يمكن تفسير غياب تعدادات السكان في القرنين السابع عشر والثامن عشر بتهاون السلطة المركزية في تلك الفترة[٦١] ، على الرغم من أن وثيقة ، نقلها الفارس دارڤيو في عام ١٦٨٣ ، سمحت لاندريه ريمون بالافتراض بأن تعداداً للسكان قد جرى في حلب إبان تلك الفترة[٦٢] .

غداة دخول السلطان سليم الى دمشق ، في الثاني من رمضان عام ٩٢٢هـ الموافق للتاسع والعشرين من أيلول عام ١٥١٦ ، تمّ تعداد سكان هذه المدينة كافة[٦٣] . غير أن هذا التعداد الأول ، وكذلك التعداد الذي تلاه ، بوقت قصير ، في رمضان ٩٢٣/ أيلول ١٥١٧ ، لم يصلا الى أيدينا[٦٤] ، خلافاً للتعدادات الأربعة الأخرى التي يعود تاريخها الى القرن السادس عشر ، والتي أتاحت لنا الاحاطة بالأهمية الديمغرافية لمختلف محلات دمشق في ذلك القرن[٦٥] . وقد سبق لـ م . البخيت أن عرض المعطيات المسجلة في سجلات الطابو (طابو دفتري) والتي بينت عدد سكان دمشق خلال الأعوام ٩٥٠/ ١٥٤٣ و ٩٥٥/ ١٥٤٨ و ٩٧٧/ ١٥٦٩[٦٦] . واستناداً الى تعداد لاحق (يعود تاريخه الى عام ١٠٠٥/ ١٥٩٦) كشف عن أرقامه الاجمالية خ . ساحلي أوغلو[٦٧] ، يعطي ج . ب . باسكوال أرقاماً تفصيلية عن عدد سكان كل محلة من محلات دمشق[٦٨] . أما ز . غزال فهو يعرض ، من جانبه ، نتائج تلك التعدادات نفسها ، ويدرس ، من ناحية أخرى ، المعطيات الديمغرافية المتوافرة لمنتصف القرن التاسع عشر[٦٩] .

أ – طبيعة المعلومات الواردة في تعدادات القرن السادس عشر

تذكر سجلات الطابو ، التي حررت لأغراض ضريبية ، الفئات الاجتماعية التالية : رجال الدين (إمام ، مؤذن ، خطيب)« الخانات » ، والعازبون الذين بلغوا سن الرشد ، (مجرد)[٧٠] · ولم تكن هذه السجلات ، بوجه عام ، تأخذ في حسبانها بعض فئات السكان المعفاة من الضرائب ، وبخاصة العسكريين والعبيد[٧١] . غير أن الأفراد المعفين من دفع الضرائب ورد ذكرهم ، أحياناً ، في هذه السجلات ، حيث لم يكن الأمر متعلقاً بعسكريين وموظفين وحسب ، بل ، وفي الأغلب ، بأفراد ، أغنياء أو فقراء ، متمتعين بالاعفاء من هذه الضرائب لقاء خدمات يؤدونها للدولة[٧٢] . واستناداً الى هذه المصادر فإن معرفتنا بسكان دمشق لا يمكن أن تتشكل إلا من خلال تقديرات محدودة ، على

وجه التقريب ، وذلك نتيجة لشكوك لا تتعلق فقط بوضعية الأشخاص ، المذكورين أو غير المذكورين في هذه الوثائق . وإنما أيضاً بغموض المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في تعريف هؤلاء الأشخاص . ففيما يتعلق بـ « خانات » التعداد ، تواجهنا هنا مشكلتين : ماهو تعريف « الخانة » الذي اعتمدته السلطات العثمانية لدى تعدادها السكان الملزمين بدفع الضرائب ، وكيف يمكننا ، استناداً الى هذا التعريف ، تقدير العدد الوسطي لـ « الخانة » بغية التمكن من تقدير عدد السكان ؟

وطوال العصر العثماني ، فإن تعبيرات بيت/ بيوت ، دار/ دور ، بكل ما تحمله من التباس كانت تكتسي أهمية في التعدادات المتعلقة بالضرائب[٧٣] . وقد تحدث ابن طولون في بداية العهد العثماني عن تعدادات للبيوت/ الدور جرت في دمشق في عامي ١٥١٦/٩٢٢ ، ٩٢٣/ ١٥١٧ [٧٤] . وفي أواسط القرن السابع عشر أشار اسماعيل المحاسني الى تعداد من هذا النوع جرى في ربيع الثاني ١٠٨٦/ مطلع تموز ١٦٧٥ ، وتطرف إلى « الباش دفتر المأمور بتحرير بيوت الشام وضبطها وأسماء أصحابها لأجل تحرير العوارض »[٧٥] أي (الضرائب) . وبعد عامين من ذلك ، أي في عام ١٠٨٧/ ١٦٧٦ - ١٦٧٧ ، وصل الى دمشق مفتش مالي ، وقام باحصاء البيوت/ الدور بهدف تحديد العوارض[٧٦] . وفي مطلع القرن الثامن عشر ، في عام ١١٢١/١٧٠٩ ، تمّ إحصاء بيوت التركمان بهدف دفع ضريبة معينة[٧٧] . ونظراً الى أن تعابير بيت /بيوت ، دار/دور يمكن أن تشير إلى منازل أو إلى عائلات فلن يكون من السهل تحديد أي من هذين المعيارين جرى أخذه في الاعتبار خلال تلك الاحصاءات .

و من المحتمل ، أن تكون الوحدة المأخوذة في الاعتبار ، خلال تلك الاحصاءات ، من خلال مفهوم « خانة » هي الأسرة ، وذلك في مقابل مفهوم « مجرد » الذي كان يدل على رجل أعزب . وبناء عليه ، فإن م . كوك ، اعتبر أن مفهوم « خانة » قد جرى تحديده على أساس زوج وزوجة ، وأنه لم يرتبط ، بالضرورة ، بعدد الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد[٧٨] . وبحسب أ . كوهين و ب . لويس ، فإن « خانة » تتوافق ، بوجه عام ، مع عائلة[٧٩] . وقد أظهرت المقارنة التي أجراها أ . ريمون بين مصادر معلومات متنوعة (تعدادات عثمانية ، وصف الرحالة الغربيين ،

كتب الأخبار المحلية) أن الـ «خانات» تتوافق مع وحدات سكنية[٨٠] . أما ز . غزال ، فيشير الى أن مصطلح «خانة» جرى تحديده ، أحياناً ، على قاعدة مالية . وهكذا فإن مصطلح «خانة» بحسب ن . و ي . بيلديسانو ، كان يعبر في قرمان ، إبان القرن السادس عشر ، عن مساكن يسكنها فقراء[٨١] . ونحن نجد أحياناً هذين التصورين للخانة ، بوصفها وحدة أسرية أو وحدة سكنية ، مستخدمين في وثيقة واحدة ، مثلما حدث ، على سبيل المثال ، في القرم في منتصف القرن السادس عشر ، حيث سجلت بعض البيوت ، بحسب ج .فنشتاين كخانة في حين أن «عدداً من المسلمين سُجل كل واحد منهم كخانة ، بالرغم من أنهم كانوا يسكنون البيت ذاته»[٨٢] .

يمكن للخانة ، بالاضافة الى ذلك ، مثلما يذكر ب . أتامن ، أن تتضمن ثلاثة مضامين ، ففي الحالة التي يتم فيها تسجيل الأرامل والرجال العازبين في التعداد تشير الخانة الى رجل متزوج ، وفي الحالة التي لا يجري فيها تسجيل الراشدين العازبين ، على نحو منفصل في التعداد يكون من الممكن إدراجهم ضمن خانة ، أو اعتبارهم كخانة مستقلة ، وفي هذه الحالة يدل مصطلح خانة على كل الرجال الراشدين ، سواء أكانوا متزوجين أم عازبين[٨٣] . غير أن هذا الالتباس لا يشمل تعدادات السكان في دمشق التي يرد فيها ، بصورة منتظمة ، ذكر «الخانات» و «المجرد» .

ونظراً الى كل هذه الشكوك ، فإن الباحثين الذين ركزوا ، حتى الآن ، على مسألة تقدير عدد السكان اعتماداً على عدد الخانات لجؤوا الى استخدام معامل حسابي بتراوح بين ٤,٥ الى ٨[٨٤] . فإذا ما أخذ في الحسبان عدد الورثة المذكورين في وثائق المخلّفات يغدو من الممكن تقدير حجم الأسرة الدمشقية . ففي منتصف القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر بلغ متوسط عدد أفراد كل أسرة قرابة ثلاثة أفراد ، وهو ما يسمح لنا إذن بأن نستخلص بأن الأسرة كانت تضم خمسة أفراد في المتوسط[٨٥] . ويسمح لنا استخدام المعامل الحسابي ٥ بمعرفة عدد أفراد الأسر التي تسدد الضرائب ، على افتراض أن الأبناء الذكور الراشدين قد جرى تعدادهم باعتبارهم يشكلون «خانة» ، لا باعتبارهم ينتمون الى فئة «مجرد» .

سيكون من المفيد ، في الواقع ، كما يؤكد ج . دافيد ، أن نتعرف على الشروط التي يجري في ظلها تسجيل العازبين الراشدين[٨٦] . فإضافة الى مسألة العمر ، يمكننا

أن نتساءل عما إذا كان مصطلح « مجرد » يشير الى العازبين الراشدين الذين يعيشون خارج إطار أسرهم ، كما هو حال المهاجرين المستقرين ، حديثاً ، في المدينة ، أو أنه يشير الى الراشدين المقيمين مع أسرهم ، وفي هذه الحالة الأخيرة لاينبغي حسبان هؤلاء الراشدين ضمن فئة « مجرد » واعتبارهم « خانة » في الوقت نفسه .

ب – معطيات النصف الثاني من القرن السادس عشر

خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر جرت عملية إعادة توزع للسكان داخل دمشق . ففي حين تواصل انخفاض مجموع سكان المدينة أثناء تلك الفترة ، استمر سكان الميدان في التزايد ، بفضل توطن سكان جدد في الحي ، بوجه خاص .

١–انخفاض عدد سكان دمشق

ريثما تتوفر لنا معلومات أكثر دقة حول مصطلحي « خانة » و « مجرد » سنقدم في الجدول التالي الأرقام التي نُشرت في الدراسات السابقة[٨٧] ، منوهين بأننا سنقترح تقديراً للسكان يقوم على أساس المعامل الحسابي ٧ . وهذا المعامل الذي نتج عن تعديل المعامل ٥ يسمح لنا بأن نأخذ في الحسبان فئات السكان التي لم يرد ذكرها في هذه الوثائق . وبالنظر الى التحوطات التي أشرنا اليها في الفترة السابقة ، ينبغي اعتبار هذا التقدير ، تقديراً أعظمياً لسكان دمشق .

جدول رقم (٨)

تقدير عدد سكان دمشق في النصف الثاني من القرن السادس عشر[٨٨]

السجل	السنة	مسلمون	مسيحيون	يهود	خانة/مجرد	تقدير السكان
٤٠١	١٥٤٣/٩٥٠	٣٥٨/٧٢١٣	٣١/٥٤٦	١٢/٥١٩	٤٠١/٨٢٧٨	٥٨٢٤٧
٢٦٣	١٥٤٨/٩٥٥	٢٩٣/٨١١٩	٩٦/٧٠٤	–/٥١٦	٤٨٩/٩٢٣٩	٦٥٨٦٢
٤٧٤	١٥٦٩/٩٧٧	٣٢٢/٧٠٥٤	١٦٤/١٠٢١	٥٦/٥٤٦	٥٤٢/٨٦٢١	٦٠٨٨٩
١٩٥	١٥٩٦/١٠٠٥	١٢٧٠/٦٥٤٤	٢٦٢/٨٤٢	٦٣/٤٤٣	١٥٩٥/٧٨٢٩	٥٦٣٩٨

لقد تم إجراء هذه التعدادات ، باستثناء التعدادين الأولين خلال فترات يفصل بينها قرابة عشرين أو ثلاثين سنة . وفيما يخص الزيادة السريعة للسكان ما بين عامي ٩٥٠/ ١٥٤٣ و ١٥٤٨/٩٥٥ يمكن عرض الأسباب التي طرحها أ . باركان بهذا الشأن ، إذ يشير الى أنه «من غير الممكن تفسير هذه الزيادة من خلال التطور العام الذي طرأ على عدد السكان» بل «إن التحسن الذي شهدته طرائق إجراء التعداد وازدياد فاعليتها . . . كان له إسهامه في هذه النتيجة»(٨٩) . كذلك فان من المحتمل أن يكون التعداد الأول قد شمل عدداً أقل من السكان ، مقارنةً بمعطيات التعداد الذي تلاه ، والذي أجري بعد خمس سنوات من التعداد الأول . أما قصر الفترة الفاصلة بين هذين التعدادين فهو ، يعبر ، على ما يبدو ، عن رغبة السلطات بتعديل نتائج التعداد الأول ، الذي جرى في شروط سيئة ، ونُظر اليه على أنه يفتقر الى المصداقية .

ومما يجدر ذكره ، مع ذلك ، أن النصف الأول من القرن السادس عشر ، شهد انتشاراً لوباء الطاعون ، وعلى الأخص في أعوام ٩٣٠/ ١٥٢٣ و ٩٣٩/ ١٥٣٢ و ٩٥١/ ١٥٤٤ بحيث أن الانخفاض النسبي لعدد سكان دمشق ، في عام ٩٥٠/١٥٤٣ ، ربما يكون ناجماً عن ذلك(٩٠) . ويتذكر أنصاري أن عدد المصلين في الجامع الأموي ، في ذلك العام ، لم يكن كافياً لملء الصف الأول من صلاة الجماعة ، خلافاً لما حدث في عام ١٥٨٨/٩٩٧ ، حيث كان من الصعب على المرء أن يشق له طريقاً بين حشود المصلين ، لأداء الصلاة(٩١) .

وبالرغم من أن هذا الإخباري قد أكّد على زيادة عدد السكان ما بين ١٥٤٣/٩٥٠ و ١٥٨٨/٩٩٧ ، فإن التعدادات العثمانية تظهر انخفاضاً في عددهم ، إبان النصف الثاني من القرن السادس عشر ، إذ انخفض عدد سكان دمشق من ٦٥٨٦٢ نسمة في عام ١٥٤٨/٩٥٥ الى ٥٦٣٩٨ في عام ١٠٠٥/ ١٥٩٦ . ويعود هذا الانخفاض الى أسباب عدة ، فقد تعرضت دمشق في الربع الأخير من القرن السادس عشر لثلاث مجاعات ، حدثت الأولى في عام ٩٨٥/ ١٥٧٧ ، وحدثت الثانية في عامي ٩٩٠ – ٩٩٢/ ١٥٨٢ – ١٥٨٤ ، وحدثت الثالثة في عام ٩٩٩ – ١٠٠٠/ ١٥٩٠ – ١٥٩١ . ورغم استيراد كميات من القمح من مصر وقبرص

وطرابس وفلسطين وبحر إيجه والبحر الأسود لمواجهة تلك المجاعات ،ألا أنها فتكت بسكان دمشق ،وخلّفت ضحايا كثيرين[٩٢] . كما أن الزلزال الذي ضرب دمشق في تلك الفترة كان أكثر تدميراً من تلك المجاعات ، حيث أن هذا الزلزال ، كما ذكر الشاعر محمد بن أحمد بن ماميّه الرومي (المتوفى في عام ١٥٧٧/٩٨٥) كان « قد دمّر دمشق بكاملها »[٩٣] .

وفي حين تواصل نمو عدد سكان المدن العثمانية ، في تلك الفترة ، انخفض عدد سكان دمشق (وكذلك حلب)[٩٤] ، ومع ذلك ، فإن ظاهرة الانخفاض هذه لم تشمل سائر قطاعات المدينة .

٢ – تزايد عدد سكان الميدان

تبين هذه التعدادات توزع السكان داخل الفضاء المديني ، وتُظهر أن ما يقرب من ثلثي سكان دمشق ، في منتصف القرن السادس عشر ، أقاموا في الأحياء الواقعة خارج السور ، ومع أن هذه النسبة قد تراجعت ، بشكل ملموس ، في غضون النصف الثاني من ذلك القرن ، غير أن سكان الميدان ، وبدرجة أقل ، سكان الشاغور ، تزايد عددهم . وإذا كان السكان ، في المدينة داخل السور ، قد تناقص ، في غالبية محلات المدينة ، فقد شهد قطاعا « باب توما » و« النصارى » المسيحيان نمواً ديمغرافياً ، حيث ظهر في هذين القطاعين ما يقرب من مئة خانة جديدة في غضون النصف الثاني من القرن السادس عشر . وقبل أن نعكف على تحليل أوضاع مسيحيي دمشق ، لا بد أن نتوقف عند سكان الميدان ، والذين كان عدد منهم يشكل جزءاً من هذه الأقلية الدينية[٩٥] .

تتمتع هذه الأرقام بأهمية مضاعفة ، لأنها تُظهر ، في الواقع ، الزيادة المطلقة والزيادة النسبية لعدد سكان الميدان في النصف الثاني من القرن السادس عشر . فإذا ما أجرينا تقديراً لهؤلاء السكان ، استناداً الى المعامل الحسابي ٧ ، حصلنا على ما تعداده ٨٠٥٨ ساكناً في منتصف القرن السادس عشر ، وعلى ١١١٨٣ ساكناً في نهاية القرن ذاته . كما نلاحظ ، من جهة أخرى ، أن سكان الميدان شرعوا يشكلون نسبة عددية أكثر فأكثر أهمية ، بالمقارنة مع مجموع سكان دمشق ، إذ مثلوا ١٢ في

المئة من سائر خانات المدينة ، في عام ١٥٤٨/٩٥٥ – ١٥٤٩ ، وبلغوا نسبة ٢٠ في المئة في عام ١٠٠٥/ ١٥٩٦ – ١٥٩٧ .

جدول رقم (٩)

تقدير عدد سكان حي الميدان في النصف الثاني من القرن السادس عشر [٩٦]

السجل	السنة	باب المصلى	الميدان	القبيبات	الحي الجنوبي (المجموع)	سائر المدينة
٢٦٣	١٥٤٨/٩٥٥	٣٢/٣٠٠	٥٣/٥٥٩	٧/٢٧٩	٩٢/١١٣٨	٤٨٩/٩٣٣٩
معامل٧	تقدير	٢١٣٢	٣٩٦٦	١٩٦٠	٨٠٥٨	٦٥٨٦٢
١٩٥	١٥٩٦/١٠٠٥	١٠٤/٥١٢	١٤٢/٦١٠	٩٤/٤٢٧	٢٤٠/١٥٤٩	١٧٢١/٧٥٥٩
معامل٧	تقدير	٣٦٨٨	٤٤١٢	٣٠٨٣	١١١٨٣	٥٦٢٩٨

ومع أن سكان دمشق ، بوجه الاجمال ، فقدوا ، إبان النصف الثاني من القرن السادس عشر ، ١٧٨٠ خانة ، فقد زادت خانات سكان الميدان ، في المقابل ٤١١ خانة . إن عملية إعادة توزع السكان هذه داخل الفضاء المديني ، قد تكون مؤشراً على وصول مهاجرين جدد الى المدينة ، ربما كانوا قد استقروا في هذا الحي . وهناك من يفترض بأن هجرات السكان نحو المدن «تلعب ، بالتأكيد ، دوراً حاسماً في المحافظة على حجم السكان المدينيين عند مستوى معين ، وفي إعادة تشكيل هذا الحجم ، في حالات معينة»[٩٧] . وهو افتراض يصلح بالاحرى ، في حالة الميدان ، على اعتبار أن عدد السكان المسيحيين ، العائدين ، في أصولهم ، الى حوران ، كما هو معروف[٩٨] ، قد استمر في التزايد ، داخل مدينة دمشق خلال تلك الفترة : ٥٤٦ خانة في عام ١٥٤٣ م ، ٧٠٤ خانة في عام ١٥٤٨ ، و ١٠٢١ خانة في عام ١٥٦٩ ، وهو ما يمثل ، على التوالي نسبة ٧ في المئة ، و ٧,٥ في المائة ، و ١٢ في المائة من مجموع خانات المدينة[٩٩] . وإذا كان عدد خانات المسيحيين قد تضاعف في غضون تلك الفترة ، فإن عدد أفراد فئة «مجرد» قد تزايد خمسة أضعاف ، حيث انتقل من ٣١ خانة في عام ١٥٤٣ الى ٩٦ خانة في عام ١٥٤٨ ، ثم الى ١٦٤ خانة في عام ١٥٦٩ . فإذا افترضنا

أن طرائق تعداد فئة « مجرد » قد بقيت على حالها ، فإن هذه الأرقام تعكس إذن هجرة لم تكن تقتصر على أسر وحسب ، بل وعلى أفراد أيضاً . وفضلاً عن ذلك فإن مسيحيي الميدان قد تركزوا في محلة باب المصلى التي شهدت في النصف الثاني من القرن السادس عشر ، نمواً كبيراً في عدد سكانها . وفي نهاية ذلك القرن ، كان ثمة في الواقع قطاع خاص ، في محلة باب المصلى ، يُدعى حارة النصارى ، جرى فيه تعداد ما يقرب من خمسين خانة . وإذا كانت الأقليات غير المسلمة – اليهودية و المسيحية – قد تجمعت ، عموماً في المدينة داخل السور ، ولا سيما في طرفها الشرقي ، فقد كان هناك مسيحيون أيضاً في الطرف الشمالي لحي الميدان[١٠٠] . ومثلما كان الحال في حلب ، فقد وجد في محلة باب المصلى زقاق سُمي « زقاق الأربعين » ويُعتقد بأن الزقاق ، الذي يحمل هذا الاسم في حلب ، قد أنشأه السلطان سليم من أجل إقامة أربعين عائلة مسيحية فيه[١٠١] ، ومن المرجح ، أن يكون ذلك ما حدث في دمشق أيضاً .

في عقد الثلاثينات من القرن العشرين ، لاحظ ، ر . توّمين أن المسيحيين الذين استقروا في دمشق ، هم في غالبيتهم ، من المهاجرين القادمين من حوران . وقد أقاموا في البداية في حي الميدان ، ضمن شروط غير مستقرة ، ثم انتقلوا للاقامة في المدينة داخل السور ، ما إن طرأ تحسن على أوضاعهم المالية[١٠٢] . وقد أظهرت التعدادات المتوفرة لدينا أن حي الميدان ومحلة باب توما شكّلا ، منذ القرن السادس عشر ، موقعي إقامة لمسيحيي دمشق . ومع ذلك ، لا يسعنا تماماً تزكية نموذج اندماج السكان المسيحيين في دمشق ، خلال العصر العثماني ، والذي اقترحه ر . تومين . فسكان الميدان من المسيحيين ، وكما سيتبين لنا لاحقاً[١٠٣] ، لم يتميزوا بمجملهم بسوء أوضاعهم المادية . صحيح أن أفراداً منهم عرفوا ، على ما يبدو ، ظروفاً معيشية صعبة ، غير أن آخرين امتلكوا دوراً فاخرة ، تدل ، بوجه الاجمال ، على إقامة مستديمة في الحي .

كذلك فإن التعدادات العثمانية العائدة الى القرن السادس عشر دلت على وجود تركمان كانوا مقيمين في « حقلة التركمان » . وقد أشارت تلك التعدادات الى أنهم معفَون من الضرائب ، وهو إجراء كان شائعاً حين تعمد السلطات العثمانية الى نقل

فئات من السكان وتوطينهم في بعض المناطق بهدف ضمان أمنها[١٠٤] . ومع أن وجود التركمان قديم في الميدان (حيث أشير الى وجودهم ، كما ذكرنا سابقاً ، في عام ٦٦٤/١٢٦٥ - ١٢٦٦[١٠٥] ، إلا أن السلطات العثمانية شجعت ، فيما يبدو ، على إقامتهم في هذا الحي[١٠٦] .

شهدت مختلف محلات الميدان تطوراً متفاوتاً في غضون النصف الثاني من القرن السادس عشر ، فقد كان نمو سكان الحي ملموساً ، بوجه خاص ، في محلتي باب المصلى ، حيث تم إحصاء ٢١٢ خانة إضافية ، وفي القبيبات ، حيث تم إحصاء ١٤٨ خانة إضافية . أما القطاع الوسطاني أو محلة الميدان ، فقد تباطأ تطورها في تلك الفترة ، إذ لم يتم إحصاء سوى ٥١ خانة جديدة فيها . وعليه فإن شمال الحي وجنوبه ، كانا الفضائين الديناميين خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر ، أما القطاع الوسطاني ، والذي كان يضم أكبر عدد من السكان بين المناطق الثلاث ، فلم يشهد نمواً ملحوظاً في تلك الفترة .

لقد شكّلت الحمامات ، على الأرجح ، مؤشراً على الأهمية والتطور الديمغرافيين في المدن العثمانية الكبرى . فبحسب أندريه ريمون « يمكن القول ، بحق ، أن وجود حمام في إحدى مدن الامبراطورية الكبيرة ، في فترة ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر ، كان يعبّر ، بوجه الاجمال ، عن وجود عدد من السكان فيها يتراوح ما بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ نسمة ، وأن حماماً واحداً لكل ٤٠٠٠ نسمة كان يمثل معدلاً وسطياً »[١٠٧] .

وفي القرن السادس عشر ، كان هناك حمام واحد أو عدة حمامات في كل محلة من محلات الميدان الثلاث : حمام سنقر في محلة باب المصلى ، وحمام الموصلي وحمام الرفاعي في محلة الميدان ، وحمام الدرب في محلة القبيبات ، ويمكن تطبيق المعيار الديمغرافي المقترح من قبل أ . ريمون على حمام سنقر في محلة باب المصلى ، باعتبارها محلة كانت تضم قرابة ٤٠٠٠ نسمة في نهاية القرن السادس عشر . أما فيما يخص محلة الميدان ، وهي الاكثر سكناً بين المحلات الثلاث ، فنحن نجد ، في المقابل ، حمامين اثنين ، هما حمام الموصلي وحمام الرفاعي لمايقرب من ٤٠٠٠ نسمة . غير أن سكان محلة القبيبات ، بالرغم من قلة عددهم ، إذ كانوا يتراوحون

بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ نسمة ، فقد كان لديهم حمام واحد ، هو حمام الدرب . وهكذا ففي هذا الفضاء الذي كان قيد العمران ، وتكوّن ، بوجه الاجمال ، من نويات عمرانية متباعدة ، يمكن أن تكون هذه الحمامات قد أقيمت لتوفر لكل من هذه التجمعات السكانية المختلفة استقلاليتها ، من غير أن يتوافق إنشاء هذه الحمامات ، بالضرورة ، مع معايير ديمغرافية جرت ملاحظتها . وعلى الرغم من الثغرات والنواقص التي شابت معطيات التعدادات العثمانية العائدة الى القرن السادس عشر ، فقد ساهمت في إغناء فرضيات ج . سوفاجيه الذي أعاد ، بوجه عام ، تاريخ تطور حي الميدان ، الى المرحلة الواقعة ما بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر(١٠٨) . وعلى الرغم من الرأي الذي يقول «بأن حي الميدان لم يكن قائماً في مطلع القرن السادس عشر»(١٠٩) ، يتبين لنا ، في ضوء هذه التعدادات ، أن الحي كان متقدماً من الناحية السكانية ، الى حد كبير ، في منتصف القرن السادس عشر . فقد اعتبر الميدان آنذاك «حياً كبيراً ومزدهراً»(١١٠) ، ومثلما كانت الحال في حلب ، فإن جزءاً كبيراً من التوسع الذي شهده حي الميدان ، فيما يبدو «قد تحقق ، منذ نهاية القرن السادس عشر ، ثم جاءت القرون اللاحقة لتكمل إعماره الذي بدأ قبل العام ١٦٠٠»(١١١) .

ج – المعطيات الديمغرافية والضريبية العائدة الى منتصف القرن التاسع عشر

بعد ظهور تعدادات السكان العائدة الى القرن السادس عشر ، افتقرت دراستنا الديمغرافية لسكان دمشق ، كما سبقت الاشارة ، الى تعدادات جديدة للسكان ، حتى منتصف القرن التاسع عشر . كذلك فنحن نفتقر الى الإنطباعات التي سجلها الرحالة والتي تعيننا على الاحاطة بتطور هؤلاء السكان خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر . وبحسب علمنا ، فإن ڤولني هو وحده الذي اقترح ، في عام ١٧٨٤ ، تقديراً ديمغرافياً ، غير أن ذلك التقدير كان يتعلق بسائر بشالك دمشق ، وليس بالمدينة نفسها(١١٢) . ولكن التقديرات الديمغرافية تغدو ، أكثر شيوعاً ، لدى الرحالة في القرن التاسع عشر : ففي مطلع سنوات ١٨٣٠ – ١٨٤٠ قدر م . ميشو ، و م . بوجولا عدد سكان دمشق بحوالي ١٣٠٠٠٠ نسمة(١١٣) . وفي عام ١٨٣٨ قدر ج . روبنسون عددهم الاجمالي بـ ١٢٠ الف أو ١٥٠ الف نسمة(١١٤) . وفي النصف الثاني

من القرن التاسع عشر قدر لاروتي – حاجي عدد هؤلاء السكان عام ١٨٥٤ بـ ١٤٠٠٠٠ نسمة كما قدرهم لورتيه عام ١٨٨٤ بـ ١٤٠٠٠٠ نسمة[١١٥] .

كذلك فإن أشخاصاً غربيين شغلوا مناصب معينة في دمشق وضعوا تقديرات أخرى لعدد سكان دمشق : ففي حدود عام ١٨٤٠ اعتبر ج . بورينغ أن عدد سكان دمشق ينقص قليلاً عن ٨٠٠٠٠ نسمة ، غير أن هذا الرقم خفّض فعلياً من عدد سكان المدينة بناء على عملية حسابية أخذت في الاعتبار البالغين الذكور المؤدين للضرائب على قاعدة المعامل الحسابي ٣,٥ [١١٦] . وفي عام ١٨٤٢ قدر بودان المترجم في القنصلية الفرنسية في دمشق عدد سكان المدينة بـ ١١٢٥٠٠ نسمة [١١٧] . بالاضافة الى ذلك ، تتوفر لدينا معلومات مستقاة من ضريبة الاعانة في عام ١٨٤٣ – ١٨٤٤ ، وهي الضريبة التي فرضها المصريون في دمشق على البالغين الذكور ، وجرى تحصيلها على أساس مكان السكن[١١٨] . وقد سمحت هذه الضريبة ، التي حددت قيمتها بالنسبة الى كل ثمن (من مساحة المدينة) بجمع ما يقرب من مليون قرش في دمشق عام ١٨٤٣ – ١٨٤٤[١١٩] .

جدول رقم (١٠)
توزع ضريبة الاعانة على قطاعات دمشق
في عام ١٢٥٩ – ١٢٦٠/١٨٤٣ – ١٨٤٤ (بالقروش)[١٢٠]

القطاع	المبلغ	٪
١– ثمن الميدان التحتاني	٥٧٨٠٠	٪٦
محلة السويقة	١٧٠٢٥	٪٢
محلة باب المصلى	١٩١٧٥	٪٢
٢ـ ثمن الميدان السلطاني	٥٠٠٠٠	٪٥
٣ـ ثمن القنوات (باب السريجة وباب الجابية)	٩٦٢٨٤	٪١٠
٤ـ ثمن القنوات و(ضواحيها)	٨٧٥٣٠	٪٩
٥ـ ثمن سوق ساروجه	٦٢٣١٦	٪٦
محلة العقيبة	٣٨٠٠٠	٪٤
٦ـ ثمن العمارة (برانية وجوانية)	٩١٣٣٤	٪٩
محلة القيمرية (وضواحيها)	٤٧٠٠٠	٪٥
محلة مئذنة الشحم ، الخراب وباب توما	٧٦٠٠٠	٪٧
٧ـ ثمن الصالحية	٥٧٠٠٠	٪٦
أكراد الصالحية	٢٥٠٠٠	٪٢
٨ـ مسيحيو دمشق داخل السور	١٥٠٦٦٠	٪١٥
مسيحيو الميدان وباب المصلى	٢٤٣٤٠	٪٢
يهود	١٠٠٠٠٠	٪١٠
المجموع	٩٩٩٤٦٤	٪١٠٠

وإذا ما افترضنا أن تقديرات بودان صحيحة ، نلاحظ بأن متوسط المبالغ المدفوعة من قبل المسلمين والمسيحيين واليهود كانت متفاوتة للغاية ، وفقاً للجدول التالي

جدول رقم (١١)

المبالغ المسددة عن ضريبة الاعانة من قبل المسلمين والمسيحيين واليهود ، عام ١٨٤٣ - ١٨٤٤ ، (بالقروش)[١٢١]

-	المسلمون	المسيحيون	اليهود	المجموع
عدد السكان بحسب بودان	٩٥١٥٠ (٨٥٪)	١٢٥٠٠ (١١٪)	٤٨٥٠ (٤٪)	١١٢٥٠٠
القيمة الإجمالية لضريبة الإعانة	٧٢٤٤٦٤ (٧٢٪)	١٧٥٠٠٠ (١٨٪)	١٠٠٠٠٠ (١٠٪)	٩٩٩٤٦٤
متوسط قيمة ضريبة الاعانة لكل فرد	٧,٦١	١٤	٢٠,٦٢	٨,٨٨

وفقاً لهذا الجدول ، فإن الحصة المدفوعة من قبل المسيحيين (١٨٪) ومن قبل اليهود (١٠٪) كانت أعلى من حجمهما الديمغرافي (١١٪ و ٤٪) . وإذا ما قسمنا القيمة الاجمالية لضريبة «الاعانة» ، المسددة من قبل فئات السكان الثلاث هذه ، على عددهم الاجمالي ، فإننا نحصل على متوسط قيمة الضريبة المسددة من قبل كل فرد : فقد كان المسيحي يسدد ، في المتوسط ، مبلغاً أكبر بمرتين من المسلم ، وكان اليهودي يسدد مبلغاً أكبر بثلاث مرات . غير أننا ، وبسبب انعدام الدقة في طرائق جمع ضريبة «الاعانة» ، لا يسعنا الاستنتاج بأن هذه المبالغ تشكل مؤشرات على مستوى ثراء هذه الفئات المتنوعة من السكان .

أضف الى ذلك ، أنه لدى استنادنا الى متوسط قيمة ضريبة «الاعانة» المفروضة على كل فرد من السكان ، والى القيمة الاجمالية لهذه الضريبة المسددة من قبل كل «ثُمن» من أثمان مساحة المدينة ، لن يكون في وسعنا أكثر من وضع تقدير تقريبي

جداً لعدد السكان في كل «ثُمن» . فإذا كانت قيمة ضريبة «الاعانة» قد قُدّرت ، في الواقع ، تبعاً لمستوى دخل كل فرد ، فينبغي أن لا ننسى – وهو ما سنبينه عند دراستنا للمواريث– أن مختلف قطاعات المدينة كانت ذات سمات اقتصادية واجتماعية متباينة للغاية . وعلى الرغم من هذه التحفظات ، فإننا سنحاول ، مع ذلك أن نقترح تقديراً لعدد سكان الميدان في سنوات ١٨٤٠ – ١٨٥٠ ، وذلك استناداً الى المعطيات المذكورة أعلاه .

لقد بلغت قيمة ضريبة «الاعانة» المسددة من قبل المسلمين من سكان الحي ٠٠٠ ١٤٤ قرش . فإذا كان متوسط ما يدفعه كل فرد منهم ٧,٦١ قرشاً ، يغدو بإمكاننا تقدير عدد سكان الميدان من المسلمين بـ ١٨٩٢٢ نسمة . أما قيمة ضريبة «الاعانة» المسددة من قبل المسيحيين من سكان الحي فهي ٢٤٣٤٠ قرشاً ، فإذا كان متوسط ما يدفعه كل فرد منهم ١٤ قرشاً ، يكون بإمكاننا تقدير عدد سكان الحي من المسيحيين بـ ١٧٣٨ نسمة . وهذا التقدير لعدد المسيحيين في الميدان يطابق الى حد ما ما طرح حول عددهم عام ١٨٦٠ : فقد أشار أحد النصوص العائدة الى ذلك العام الى أن تجمعاً مسيحياً ، مكوناً من ألفي شخص ، كان يقيم في الميدان(١٢٢) . وبناء على ذلك ،فقد بلغ سكان حي الميدان في أعوام ١٨٤٠ – ١٨٥٠ ، ٢٠٦٣٥ نسمة ، وهذا يعني أن عددهم قد تضاعف منذ نهاية القرن السادس عشر .

ويظهر أن عدد سكان الميدان ، استناداً الى المعطيات الديمغرافية المتوفرة لدينا ، كان كبيراً نسبياً ، في منتصف القرن السادس عشر (قرابة ٨٠٠٠ نسمة) ، وأن هذا العدد قد تزايد في النصف الثاني من ذلك القرن (ليصل الى ما يقرب من ١١٠٠٠ نسمة في نهاية القرن) . ووفقاً لتقديراتنا ، غير الدقيقة تماماً ، بسبب طبيعة المعطيات التي استندنا اليها ، يكون عدد سكان الحي قد تضاعف خلال قرنين ونصف القرن (ليصل الى حوالي ٢٠٠٠٠ نسمة في منتصف القرن التاسع عشر) .

III- التوسع الطبوغرافي

كان طبيعياً ، أن ينعكس هذا النمو الديمغرافي على التطور الطبوغرافي للحي . ففي فترة ، لا يسعنا تحديدها بدقة ، ولكن يمكن إرجاعها الى حدود القرن الثامن عشر ، حدث توسع الميدان عبر إنشاء مقسمين بين المراكز العمرانية المختلفة والقائمة سابقاً . ومن جانب آخر ، فإن إقامة مشيدات كبيرة كالمساجد والحمامات وسبل الماء تتيح لنا أن نحدد مراحل نمو القطاعات المختلفة للحي ، زمانياً ومكانياً .

وبعد الاشارة الى اندماج القبيبات ضمن النسيج المديني للحي ، سنبيّن كيف أن حي الميدان ، وبسبب نموه العمراني ، صار يبرز بالتدريج ، من بين أسماء المواقع التي يوردها الإخباريون وكتاب المحكمة ، بوصفه وحدة فضائية شرعت تتميز مع مرور الزمن .

أ – المقسمان

شكل إنشاء المقاسم طريقة من طرائق توسع المدن العربية الكبيرة في العصر العثماني . وقد لوحظت هذه الظاهرة ، في الحقيقة ، في كل من القاهرة وحلب ودمشق(١٢٣) . ففي حي الميدان كان هناك مقسمان يقع الأول في دائرة سوق الميدان ، والثاني في دائرة الحقلة .

تكوّن مقسم سوق الميدان ، الواقع الى الشمال من جامع منجك ، من دور مبنية على جانبي خمسة أزقة متوازية ، يتراوح عرض كل منها بين أربعة وخمسة أمتار ، وتبعد عن بعضها قرابة أربعين متراً ، وهي : زقاق القرشي ، وزقاق الجورة ، وزقاق العسكري ، وزقاق المحمص ، وزقاق الجامع . وهذا المقسم الذي يمتد مسافة ٣٠٠ متر من الشرق الى الغرب ، و ١٧٥ متراً من الشمال الى الجنوب ، يغطي مساحة خمسة هكتارات ويتكون من قسمين : قسم شرقي (٣ هكتارات) مكون من قطع محدودة من الأرض ، (٤٠٠ متر مربع) ، وقسم غربي (هكتاران) مكون من قطع أصغر (٢٠٠ متر مربع) . ويطل مدخل كل دار من دور هذا المقسم ، مباشرة ، على أحد الأزقة المذكورة .

أما مقسم الحقلة فيمتد مسافة ٣٠٠ متر من الشمال الى الجنوب ، و ١٥٠ متراً

من الشرق الى الغرب ، ليغطي مساحة ٤,٥ هكتاراً ، ويضم دوراً يبلغ متوسط مساحتها ٢٠٠ متر مربع . ويحدّ هذا المقسم من الشرق زقاق القبو ، ومن الغرب زقاق الدوسة ، ويحده من الشمال الى الجنوب أربعة أزقة هي : زقاق الحقلة ، وزقاق القبو (المتعامد مع الزقاق الذي يحمل الاسم نفسه) ، وزقاق الحمام (حمام عقيل) ، وزقاق التربة (تربة الجورة) . أما الزقاقان الواقعان في الوسط ، وهما زقاق القبو وزقاق الحمام ، فيقسمان هذا المقسم الى ثلاث جزر صغيرة ، يتراوح امتدادها بين ١٠٠ متر و ١٥٠ متراً ، وكل واحدة منها مقسومة من الوسط ، إما من الشرق الى الغرب أو من الشمال الى الجنوب ، بزقاق مسدود : زقاق البيرقدار ، وزقاق الخندق ، وزقاق الحمام . ويتم الوصول الى كل دار من بين اثنتين ، في هذا المقسم ، عبر زقاق مسدود يقود مباشرة الى الدار المعنية بالتحديد[١٢٤] .

إن تاريخ إنشاء هذين المقسمين يظل افتراضياً الى حد كبير ، وعلى الأخص مقسم الحقلة . ويسمح تاريخ البناء المسجل على جدار إحدى دور مقسم الميدان ، والذي يحدد تاريخ بنائها في عام ١١٦١/١٧٤٨ ، بالافتراض بأن إنشاء هذا المقسم قد حدث في منتصف القرن الثامن عشر . وينتمي أفراد أسرة عابد ، وهم المالكون لهذه الدار ، الى قبيلة بدوية قديمة ، ربما كانت قد حصلت مقابل ولائها على هبات من الوالي أسعد باشا العظم ، والذي قد يكون وهبها قطعاً من الأرض بالقرب من المدينة ، ولا سيما في الميدان ، وكلفها بمهمة ضمان الأمن فيها[١٢٥] . وتعكس عدة وثائق من وثائق المحفوظات ، وهو ما سنبينه لاحقا ، نوعاً من الدينامية على صعيد التنظيم التجاري لهذا القطاع من الميدان في منتصف القرن الثامن عشر[١٢٦] ، بحيث أن الدور والدكاكين شكّلت عناصر مختلفة لشكل من أشكال التنظيم ، وسط الحي ، خلال تلك الفترة .

أما مقسم الحقلة ، فهو يقع ، بوجه الاحتمال ، في موقع قطاع حقلة التركمان الذي ورد ذكره في التعدادات العثمانية العائدة الى نهاية القرن السادس عشر . ومع أنه ليس ثمة ما يثبت بأن المقسم كان قائماً آنذاك ، فإن هناك تاريخاً مسجلاً على جدار إحدى الدور يحدد تاريخ بنائها في منتصف القرن السابع عشر . إلا أنه لا يسعنا إثبات أن هذا التاريخ يحدد زمن إقامة سائر المقسم ، لا سيما أن هناك تاريخاً

متأخراً ، يعود الى مطلع القرن التاسع عشر ، كان مسجلاً على جدار دار أخرى(١٢٧) . علاوة على ذلك ، فإن المشيّد الرئيس في هذا القطاع ، وهو حمام عقيل ، بني في مطلع القرن التاسع عشر ، وهو ما يدعو الى الافتراض بأن إقامة هذا المقسم يعود أيضاً الى تلك الفترة التي أقيم فيها مقسم الميدان . أياً كانت الحال ، فإن المعلومات المتضمنة في وثائق المحفوظات القليلة المتوفرة لدينا عن قطاع الحقلة لا تسمح لنا أن نجزم في هذه المسألة . ومن جانب آخر ، فليس في حوزتنا أية معلومات عن طرائق تخطيط هذين المقسمين ؛ فنحن نجهل ، بوجه خاص ، ما إذا كانا قد أقيما في مناطق خالية من البناء ، أو في موقع نويات عمرانية قديمة ، ربما تكون قد هُدمت ليحلا في محلها . ومع ذلك ، فليس ثمة ما يسمح لنا بالاعتقاد بأنه كانت هناك نواة عمرانية ذات شأن قبل إقامة مقسم سوق الميدان ، على الرغم من ورود ذكر بعض أزقته ، كزقاق العسكري ، في التعداد العائد الى نهاية القرن السادس عشر(١٢٨) . أما بصدد مقسم الحقلة ، فلم يرد أي ذكر في ذلك التعداد للأزقة التي أشير اليها في وثائق المحفوظات العائدة الى منتصف القرن الثامن عشر ، والى الربع الأول من القرن التاسع عشر ؛ غير أن ذلك لا ينفي وجود تلك الأزقة في ذلك الحين . ونحن نعلم استناداً الى التعدادات العثمانية التي ذكرت اسم التركمان في نهاية القرن السادس عشر ، واستناداً الى ابن كنّان الذي أسمى هؤلاء التركمان بـ «الحقلجية» ، بأنه كان هناك تركمان مقيمين في تلك المنطقة منذ زمن طويل : فقد ذكر ابن كنّان في عام ١٧١٩/١١٣٢ أن بعضهم كانوا يقيمون في الحي منذ حوالي القرن(١٢٩) ، ومع ذلك فليس بوسعنا الاعتقاد بأنهم أقاموا آنذاك داخل مقسم . أما وجودهم ، في منتصف القرن الثالث عشر ، والذي يستدل عليه من خلال قبابهم (قباب التركمان) فقد اندمج ، بلا ريب ، منذ نهاية القرن السادس عشر ، ضمن نسيج مديني تحوّل ، في مرحلة لاحقة ، الى مقسم الحقلة .

ب – المشيدات : جوامع ، سبل ، حمامات

بالاضافة الى إنشاء هذين المقسمين ، تواصلت في حي الميدان ، خلال العصر العثماني ، عمليات بناء المشيدات الدينية ، والأبنية المخصصة لأغراض اقتصادية أو

اجتماعية . وقد لعب فتحي أفندي الفلاقنسي «دفتر دار» دمشق في منتصف القرن الثامن عشر، دوراً مهماً في العمارة المدينية حينذاك، حيث شاد، على الأخص، مدرسة في محلة القيمرية الواقعة في المدينة داخل السور، ومدّ رصيفاً على طريق الصالحية، ورمّم مئذنتي التكية السليمانية اللتين كانتا قد انهارتا إثر وقوع أحد الزلازل، وكان لمبادراته في الميدان تأثير عميق على الحياة الاجتماعية، فقد بنى في الحي مقهى وحماماً قبيل إعدامه من قبل الوالي أسعد باشا العظم في عام ١٧٤٦[١٣٠] .

من المؤكد بأن الحمامات الثلاثة التي أقيمت في الميدان، إبان العصر العثماني، وهي : حمام الرفاعي (القرن السادس عشر)، وحمام فتحي (القرن الثامن عشر)، وحمام عقيل (القرن التاسع عشر) تعكس حالة نمو سكاني شهدها هذا القطاع، كما أنها قد سدت فراغاً، لأن الحمامات القائمة في ذلك الحين داخل الميدان، باستثناء حمام الموصلي، كانت واقعة في المناطق الشمالية والجنوبية من الحي . فإذا أخذنا في اعتبارنا أن سكان الميدان قد ازدادوا في حدود عشرة آلاف نسمة، ما بين نهاية القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، يغدو بناء حمام فتحي وحمام عقيل، بالقرب أو داخل المقسمين ، أمراً مفهوماً من الناحية الديمغرافية .

وفي إحصاء معاصر لعدد المشيدات الدينية في الميدان أشير الى وجود قرابة أربعين جامعاً ومصلى[١٣١] . وإذ يبين هذا الاحصاء كثافة المرافق الدينية في هذا الحي، فهو لا يوفر، مع ذلك، سوى معلومات قليلة عن تاريخ بناء مختلف هذه المشيدات، والتي يشار الى غالبيتها بوصفها أبنية صغيرة . أما الجامع الكبير الأول العثماني الذي بني في حي الميدان، فهو استناداً الى تاريخ بناء الحمام الذي يجاوره، جامع الرفاعي . وما من شك ، فإن النواة الأولى لهذا المجمّع هي الزاوية الرفاعية، التي ثبت وجودها، كما أشير سابقاً، منذ العصر المملوكي .

وفي محلة القبيبات، كان هناك، خلال القرن التاسع عشر، عدة سبل تغذي بالماء جوامع ومساجد نجهل تاريخ بنائها . وهكذا فإن سبيل جامع القاعة يعود تاريخه الى عام ١٢١٤/ ١٧٩٩ - ١٨٠٠[١٣٢] . وسبيل جامع عبد الرحمن يعود تاريخه إلى عام ١٢٢٠/١٨٠٥[١٣٣] . وسبيل جامع السخانة يعود تاريخه الى عام ١٢٢٢/١٨٠٧[١٣٤] . أما مسجد الشيخ يعقوب، الواقع قبالة مقسم الحقلة، فقد جُهز

بسبيل من قبل طالب بن محمد آغا عقيل ، الذي بنى الحمام في عام ١٢٣٢/١٨١٦[١٢٥] . ولكننا نعلم بأن هذا المسجد كان قائماً منذ العام ١١٥٠/١٧٣٨[١٢٦] .

إن مختلف هذه المعلومات تسمح لنا بالاستنتاج بأن تطور حي الميدان لم يتم بطريقة خطّية متصلة من الشمال الى الجنوب[١٢٧] . فقد جسّد بناء جامع المصلى ، في مطلع القرن الثالث عشر ، أولى الاعمال المعمارية الرئيسة التي تمت في القطاع الشمالي من الحي ، حيث كانت تقع عدة أبنية مخصصة لاستقبال الناس وتخزين البضائع . ومنذ نهاية القرن الثالث عشر ، فإن إقامة الزوايا الموصلية قد لعبت دوراً مهماً للغاية في تشكل نويات عمرانية في جنوب هذا الفضاء . وفي مطلع القرن الرابع عشر ظهر تجمع سكني في الجزء الجنوبي من الحي القائم حالياً حول جامع كريم الدين . وفي غضون ذلك القرن ، شيدت أضرحة مملوكية على امتداد الطريق الموصل الى ذلك التجمع السكني ، كما كان من الثابت وجود الزاوية الرفاعية ، في تلك الفترة ، في قطاع كانت تزداد أهميته في مجرى القرن السادس عشر ، وذلك بفضل بناء مسجد الرفاعي وحمام الرفاعي .

وكما كان الحال في القرن الخامس عشر ، فإن القرن السابع عشر ظل يمثل فترة غامضة فيما يتعلق بمعرفتنا بطبيعة التطور العمراني لحي الميدان (ولدمشق بوجه عام) ، إذ أن المصادر المكتوبة نادرة ، والآثار العمرانية غائبة تماماً . غير أن إقامة مقسم ومقهى وحمام مقابل جامع الرفاعي في منتصف القرن الثامن عشر ، دلت على تطور للقطاع الوسطاني للحي ، تحقق ، بوجه الاحتمال ، في موقع نواة عمرانية كانت قائمة في السابق . كذلك فإنه بفضل تزويد أربعة جوامع في القبيبات بسبل الماء ، وإقامة بوائك على امتداد الشريان الرئيس في الحي في مطلع القرن التاسع عشر ، تم استكمال تكوّن النسيج المديني للحي حول نواة عمرانية يعود تاريخها الى القرن الرابع عشر ، هي القبيبات . أما الفترة التي شهدت إنشاء مقسم الحقلة فهي بحاجة الى استجلاء أكثر .

ج – من القباب الى القبيبات

جرت في القرن التاسع عشر ، تحولات مهمة على عمارة المشيدات في القبيبات التي كانت لا تزال تشكل في مطلع القرن التاسع/ الخامس عشر ، وتحديداً في عام ٨٣٤/ ١٤٣١ ، تجمعاً منفصلاً عن دمشق[١٣٨] . فإذا أمكننا اعتبار أن اندماج القبيبات في النسيج المديني لدمشق مؤشر على نمو المدينة ، فإن موقعها ، كما حدده ج . سوفاجيه في « مراسيم سوريا المملوكية » يظل بحاجة الى إعادة النظر .

حدد ج . سوفاجيه موقع القبيبات ما بين جامع منجك وميدان الحصى[١٣٩] . وأشار النويري الى وجود قباب في هذا القطاع ، في منتصف القرن الثالث عشر . وعليه ، فإن وجود هذه القباب يؤيد ، الى حد ما ،تحديد ج . سوفاجيه لموقعها . ومع ذلك ، فنحن نعتقد بأن هذا الفضاء ، وإن شهد في مرحلة من المراحل قيام عدد من القباب ، غيرأنه لا يتوافق ، بالضرورة ، مع تجمع القبيبات ، وذلك لأن اسم الموقع هذا استخدم أيضاً ، منذ مطلع القرن الرابع عشر ، للدلالة على فضاء واقع في الطرف الأقصى الجنوبي لحي الميدان الحالي . فجامع كريم الدين حُدد موقعه ، في تلك الفترة ، في القبيبات ، على نحو جلي[١٤٠] .

ونحن نرى أن عبارة « في القبيبات ، ما بين جامع منجك وميدان الحصى » مثلما استخدمها العلموي ، في القرن السادس عشر[١٤١] ، لا ينبغي أخذها بحرفيتها لأنها ربما دلت على نحو فضفاض على موقع في جنوب الحي . وعليه فإن القطاع الواقع « بين جامع منجك وميدان الحصى » لا يشكل سوى جزء من القبيبات . والواقع ، أن اسم موقع القبيبات ، مثلما تبين المصادر المملوكية العائدة الى القرن الرابع عشر ، كان يشير ، في تلك الفترة ، الى فضاء واقع في الجزء الجنوبي لحي الميدان الحالي . وفي مرحلة لاحقة ، يبدو أن موقع الأزقة الملحقة بالقبيبات ، استناداً الى وثائق المحفوظات العائدة الى منتصف القرن الثامن عشر ، كان محدداً آنذاك في جنوب المنطقة الواقعة ما بين جامع منجك وميدان الحصى . كذلك فإن كافة القباب القائمة حالياً في الحي تقع الى جنوب هذه المنطقة . وبالطبع ، فإن هذين العنصرين – وثائق المحاكم والآثار المعمارية – لايثبتان ، بصورة قاطعة ، موقع القبيبات في العصر الوسيط (فالفضاء المشار اليه باسم هذا الموقع ربما كان قد توسع مع مرور الزمن) ولكنهما يؤكدان الاشارات المتعلقة

باسم المواقع الواردة في المصادر المملوكية .

من جهة أخرى ، يعتبر ج . سوفاجيه ، أن جامع منجك وحمام الرفاعي يسمحان بتحديد الفضاء الاجتماعي لتلك القرية القديمة التي عرفت باسم القبيبات . غير أن هذين المشيدين أقيما في فترة لاحقة على ورود ذكر القبيبات في المصادر المملوكية ؛ فقد بني جامع منجك ، في نهاية القرن الثامن/ الرابع عشر ، وشيّد حمام الرفاعي في القرن العاشر/ السادس عشر . وفي رأينا ، فإن المشيدين اللذين يتيحان تحديد الفضاء الاجتماعي للقبيبات هما جامع كريم الدين (الذي لم يتمكن ج . سوفاجيه من أن يعثر على موقعه)[١٤٢] ، وحمام إلدرب ، وهما مشيدان أقيما في القرن الثامن/ الرابع عشر .

د - وحدة مكانية تميزت مع مرور الزمن

إن ظهور باب في قطاع القبيبات ، في نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر[١٤٣] ، دلّ على اندماج هذا الفضاء في نسيج المدينة منذ نهاية العصر المملوكي . وهذا الباب ، الذي قد يكون هو نفسه باب الله ، ذكره بعض الرحالة الذين زاروا دمشق في العصر العثماني . وذكر أحد سكان المدينة المنورة ، هو الشيخ ابراهيم الخياري ، أن هذا الباب كان مفتوحاً عند وصوله الى دمشق عام ١٦٦٩[١٤٤] . كذلك فإن الشخصيات المهمة التي كانت تغادر دمشق كان يجري مرافقتها حتى باب الله الذي شكل حداً لفضاء المدينة العمراني[١٤٥] . علاوة على ذلك ، لاحظ ، ر . بوكوك ، أن الأحياء (الواقعة خارج السور) في منتصف القرن الثامن عشر ، كانت أكبر من المدينة ، وهي تمتد حتى باب الله[١٤٦] . وفي نهاية القرن التاسع عشر ، أشار أ . فون كريمر الى وجود هذا الباب بالقرب من الزاوية السعدية ، وأنه يمثل الحد الذي ينتهي عنده حي الميدان . ووصفه بأنه مبني من الحجارة ومزوّد ، في جزئه العلوي ، بكوى لرمي العدو وبموقع حراسة . غير أن أ . فون كريمر عبّر عن شكه في قدرة هذا الباب على الصمود وحماية المدينة ، وزعم أن من الممكن تدميره ببضع قذائف مدفعية[١٤٧] .

وفي القرون اللاحقة ، مثّل هذا الباب حداً فاصلاً لفضاء نال مكانة مهمة لدى

مختلف ولاة دمشق . وهو ما تجلى في أعمال الترميم التي كانت تتم بمبادرتهم . وهكذا فإن كجك باشا قام ، في عام ١٦٣٨/١٠٤٨ - ١٦٣٩ ، باعادة رصف الطريق الممتد من جامع السنانية الى باب الله[١٤٨] ، وفي عام ١١٦٥/ ١٧٥١ - ١٧٥٢ قام أسعد باشا العظم برصف الطريق الممتد من باب المصلى حتى باب الله[١٤٩] . وثمة شكوك تساورنا في أن يكون هدف هذه الاعمال تحسين مستوى رفاهية سكان الحي ، بل إن مرور قافلة الحج ، التي كان والي دمشق مسؤولاً عنها وقتئذ هو على الأرجح ما برر القيام بتلك الأعمال . ومهما يكن الأمر فإن أقوال الاخباريين تشير الى توسع الحي حتى باب الله . ولدى الهجوم الذي شنه أحد الولاة على الميدان في شهر ربيع الثاني ١١٧١/ كانون الأول ١٧٥٧ -كانون الثاني ١٧٥٨ تجاوزت المعركة حد باب الله . فقد ذكر بديري : « ولم يضرب هو وعسكره بالسيف الى أن وصلوا خارج باب الله فقتلوا منهم خلقاً كثيراً »[١٥٠] . وكان الأهالي يحتشدون على جانبي الطريق الممتد من باب الله حتى أسوار المدينة للتعبير عن فرحتهم بوصول والٍ جديد ، فقد أقيمت الزينات « بدءاً من باب الله » ، في شهر ربيع الثاني ١٢٢٢/ حزيران ١٨٠٧ احتفالاً بوصول الوالي كنج يوسف باشا[١٥١] .

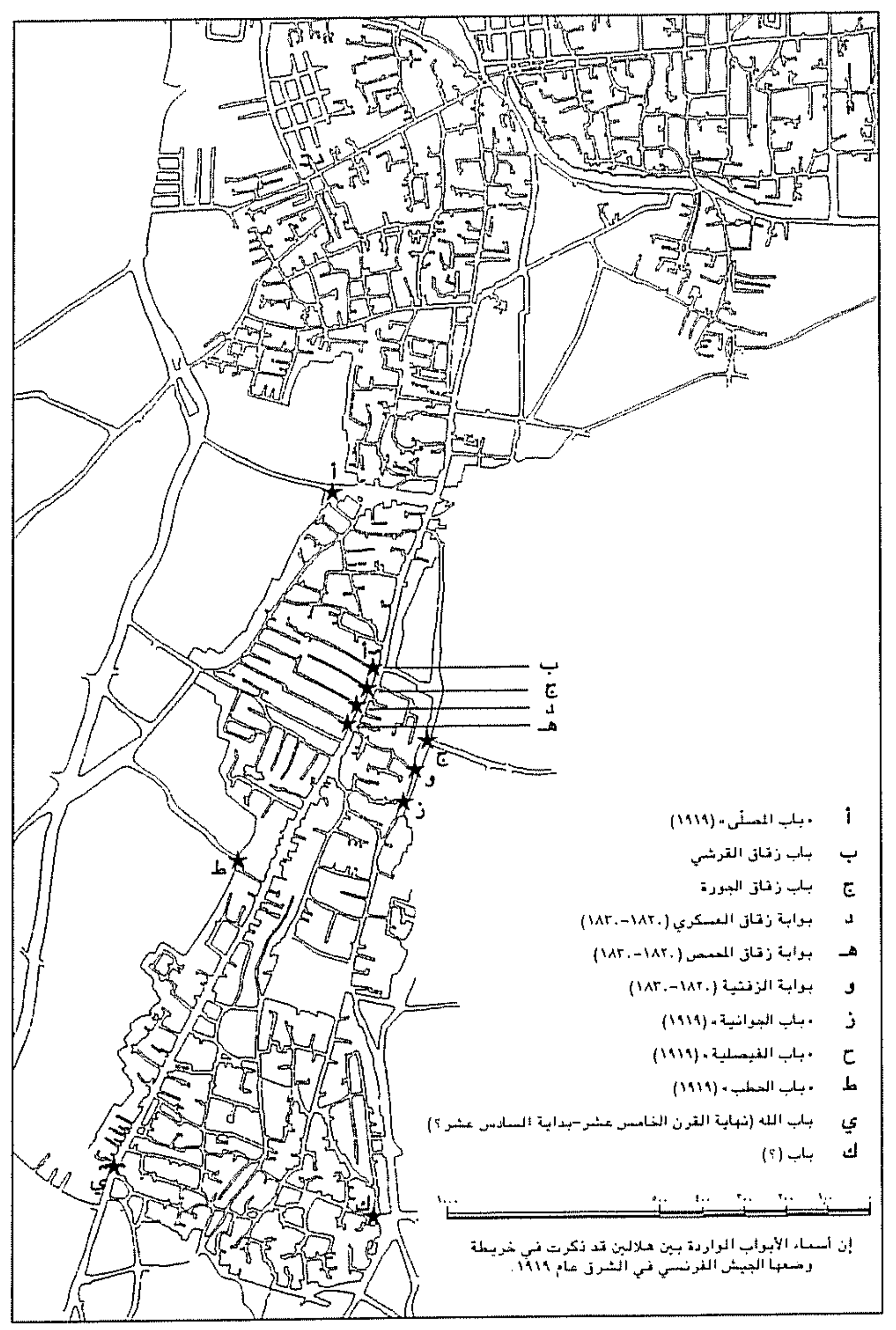
كذلك فقد وجدت أبواب أخرى في الميدان . ففي سنوات ١٨٢٧ - ١٨٣٠ ، ورد ، في وثائق المحفوظات ذكر بوابة الزفتية الواقعة على مقربة من زقاق الجورة وزقاق المسلخ[١٥٢] . كما تكشف خارطة وضعها الجيش الفرنسي في المشرق ، في عام ١٩١٩ ، عن وجود أبواب أخرى واقعة على الأطراف الخارجية للحي ، ومطلة على الريف . ففي القطاع الوسطاني من الحي كان يقع الى الغرب « باب الحطب » والى الشرق « باب الجوانية »و « باب فيصلية » ؛ غير أننا نجهل تاريخ بناء هذه الأبواب .

وقد ورد أيضاً ذكر عدد من الأبواب الواقعة في وسط الحي والمطلة على زقاقات معينة . ففي سنوات ١٨٢٠ - ١٨٣٠ كان هناك باب لزقاقين من أزقة مقسم الميدان ، هما : زقاق المحمص[١٥٣] ، وزقاق العسكري[١٥٤] . ويشير ر . تومين الى وجود ثلاثة أبواب في محلة باب المصلى ، في سنوات ١٩٣٠ - ١٩٤٠ ، واقعة في الشمال الشرق والجنوب . وكان الباب الواقع في شمال المحلة ، والذي كان قائماً في تلك السنوات ، يغلق في الساعة التاسعة مساءً[١٥٥] . كما يشير أيضاً الى وجود خمسة

أبواب ، في القطاع الوسطاني لحي الميدان ، كانت تغلق في الساعة العاشرة مساء[١٥٦] ، ومن المحتمل أن يكون بعض هذه الأبواب مما أتينا على ذكره . وعلى أي حال فإن آثار باب زقاق القرشي وباب زقاق الجورة ما تزال بادية للعيان حتى اليوم . وهذه الحارات التي رسمت الأبواب حدودها ، كانت خاضعة لرقابة حارس ، بحيث أن إغلاقها في المساء ، لدى وقوع اضطرابات ، يضمن أمن سكانها[١٥٧] . كما أنها كانت تخضع إدارياً لشيوخ الحارات «المختارين عادة من بين عائلات الوجهاء ، من قبل السكان أنفسهم ، مع احتمال تدخل السلطة أحياناً »[١٥٨] . وشخصية شيخ الحارة « كانت تلعب دوراً هاماً في الوساطة بين إدارة المدينة والرعايا » ،إذ كان ناطقاً باسم سكان الحي ، وممثلاً للسلطة في آن معاً . وكان «مكلفاً بجباية الضرائب المفروضة على سكان حارته ، وبابلاغ الخاضعين له بقرارات السلطة ، وبضمان سيادة النظام في الحارة »[١٥٩] .

وكان يتخلل الدور عدد من البساتين ، استمر وجودها في الميدان خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وقد أشير الى موقعها على مقربة من الدور التي خضعت لمعاملات عقارية في الحي . ففي أعوام ١٧٤٢ – ١٧٥٢ أشير الى وجود بستان في محلة باب المصلى في زقاق الجواني[١٦٠] ، وفي زقاق القبة البيضاء ، في محلة الميدان[١٦١] ، وإلى بستان آخر في حوش الاقميم ، في محلة القبيبات[١٦٢] . وفي أعوام ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، وردت إشارة الى عدة بساتين في محلة باب المصلى ، كان بعضها واقعاً في زقاق المصبنة أو في زقاق القبة الحمراء[١٦٣] . كذلك فقد كان هناك عدة بساتين في محلة الميدان ، يقع بعضها على مقربة من ضريح «أبو البرغل» في زقاق الموصلي ، أو في زقاق الطالع[١٦٤] . وفي محلة القبيبات ، كان هناك بستان في زقاق الماء[١٦٥] ، وبستان في قطاع الحقلة ، مزروعين بأشجار المشمش والرمان والخوخ والتفاح والجوز والصفصاف[١٦٦] وكذلك الزيتون[١٦٧] . غير أن مختلف هذه البساتين لم تشكل سوى مساحات صغيرة مبعثرة داخل النسيج المديني . فقد كان الميدان حينذاك ، باعتباره حياً من أحياء دمشق ، يمتد حتى باب الله ، وفيما وراء الباب يمتد «الفناء» ، وهو تعبير كان يشير الى الفضاء الواقع بين التجمع العمراني والأراضي الزراعية[١٦٨] .

من المفيد رصد التطور الذي طرأ ، داخل الحي نفسه ، على النظرة الى الفضاء



خريطة رقم ٢ : بعض الأبواب الوارد ذكرها في الميدان

الذي شغله الحي ، ما بين النصف الأول من القرن الثامن عشر والثلث الأول من القرن التاسع عشر . فمصطلح «قبيبات» ، المجهول اليوم من قبل غالبية سكان الحي ، جرى التخلي عنه ، فيما يبدو ، في مطلع القرن الماضي . وفي وثائق المحفوظات التي اطلعنا عليها ، فإن قطاعات الحقلة والساحة والقاعة ، التي كانت مرتبطة بالقبيبات ، صارت ملحقة ، غالباً ، بمحلة الميدان في تلك الفترة . وهذا التغير الذي طرأ على ارتباطها يعكس ، بوجه الاحتمال ، تطوراً في النظرة الى الفضاء الذي شغله الحي . فالميدان الممتد حتى القبيبات صار يُنظر اليه ككيان قائم بذاته ، بفضل التطور العمراني الذي شهدته المنطقة بأسرها .

وهذا التطور في النظرة نجم عن بروز تسمية واحدة هي : «الميدان» أخذت تدل ، شيئاً فشيئاً ، على فضاء محدد ، كان في الماضي منقسماً الى قسمين ، يحملان تسميتين مختلفتين هما : ميدان وقبيبات . وهناك وثيقة رسمية يعود تاريخها الى عام ١٢٥٩ – ١٢٦٠/ ١٨٤٣ – ١٨٤٤ ، تؤكد هذا التطور : فقد تم في تلك الفترة ، التخلي عن اسم قبيبات لصالح اسم ميدان وسطاني (أو ميدان فوقاني حالياً)[١٦٩] . ومن المحتمل أنه قد جرى الحفاظ على التمييز ما بين الفضائين (ميدان تحتاني/ ميدان سلطاني) بسبب الحاجة الى التقسيم الاداري لفضاء واسع جداً . ومع ذلك ، فإن الاحالة في كلتا التسميتين الى الميدان تُظهر أن هذا الحي صار يبرز بوصفه كياناً واحداً ، اعتباراً من ذلك الوقت .

IV – النشاطات الاقتصادية في الميدان

جرى في الميدان مزاولة نشاطات اقتصادية متنوعة ، قامت ، في الواقع ، على استثمار منتجات ريفية ، أو وفرت سلعاً مفيدة للفلاحين والبدو . وقد ميّز بعض هذه النشاطات ، بوجه عام ، فضاءات واقعة على أطراف المدن غالباً[١٧٠] . ونحن لن نشير هنا الى تجارة الحبوب التي تعرضنا لها في سياق الحديث عن تطور حي الميدان ، ولكننا ، وبعد الاشارة الى إقامة تجهيزات عديدة مخصصة لتحويل أو بيع الانتاج الزراعي النباتي (كالمطاحن والمعاصر والمصابن والحواصل) ، سنركز على النشاطات الحرفية المتنوعة التي شجع على قيامها وجود سوق الغنم (مسالخ لصناعة الفرو

والاحذية ، تجارة الصوف) . وسنتطرق من ثم ،لدى الحديث عن الحياكة والصباغة ، الى الحرف النسيجية ، كما سنذكر نشاطات متنوعة أخرى مرتبطة بالبناء والتجهيزات ، وسنستعرض ، أخيراً ، الأسواق والمقاهي المختلفة التي كان يرتادها سكان الحي .

أ – النشاطات المرتبطة بالانتاج الزراعي النباتي

ارتباطاً بتجارة الحبوب ، استقر عدد من الطحانين في الميدان ، وكانت ألعابهم بالسيف والترس ، ومسابقاتهم على صهوات الخيول ، ما تزال سائدة في مطلع القرن العشرين(١٧١) . غير أننا لم نعثر على أثر لهم في وثائق المحاكم . وكان ثمة في الحي أبنية يتم فيها استخراج النشاء من الحبوب ، ليستخدم غالباً في تحضير الحلويات ، وكذلك في النسيج(١٧٢) .

ووردت الاشارة أيضاً الى وجود معاصر في الحي ، يدل على ذلك الزقاق الواقع في محلة باب المصلى ، والذي تسمّى ، في القرن الثامن عشر ، وحتى الآن باسم «زقاق المعاصر» (دائرة باب المصلى)(١٧٣) . كما كان هناك زقاق ، في محلة القبيبات ، يشير حالياً الى معصرة هو (زقاق المعصرة ، دائرة القاعة) . وقد عثرنا ضمن الوثائق التي اطلعنا عليها على إشارتين الى معصرتين في القطاع الوسطاني للحي ، تقع احداهما الى الجنوب من ضريح محمد القرشي ، وقد هدمت قبيل عام ١١٥٩/١٧٤٦ ليحل محلها خمسة دكاكين وفرن(١٧٤) ، ولكننا نجهل نوعية المواد الأولية (سمسم ، عنب ، زيتون) التي كانت تعتمد عليها المعصرة . كذلك فقد أشير في عام ١٢٣٦/ ١٨٢١ الى وجود «معصرة لطحن السمسم» في القطاع نفسه ، على مقربة من ضريح جُنيد العسكري(١٧٥) .

وتتيح لنا الإشارة إلى بناء فرن في حدود عام ١٧٤٦ ، على مقربة من مقسم سوق الميدان ، أن نفترض حدوث زيادة في عدد سكان ذلك القطاع . وقد وردت الاشارة أيضاً الى أفران أخرى في الحي : فرن التيامنة ، في باب المصلى(١٧٦) ، وفرن آخر يقع قبالة جامع منجك(١٧٧) ، وفرن ثالث في قطاع القاعة(١٧٨) ، وفرن رابع بالقرب

من جامع الدقاق ، في زقاق الجديدة[١٧٩] . وظهرت في الحي مصبنة أو أكثر في محلة باب المصلى . وقد بنى الوالي سنان باشا ، في نهاية القرن السادس عشر مصبنة في هذه المحلة ، وجعلها وقفاً[١٨٠] . وقد أشير أيضاً الى وجود مصبنة تعود الى وقف تركمان حسن كتخدا ، في شهر رجب ١١٥٥/ أيلول ١٧٤٢[١٨١] ، وورد ذكر مصبنة أخرى في إحدى المخلفات التي حررت في شهر ربيع الأول ١١٧٤/ تشرين الأول ١٧٦٠[١٨٢] . ولكننا نجهل فيما إذا كانت هي المصبنة ذاتها التي ربما كان قد طرأ تغير على وضعها بين نهاية القرن السادس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر ، أو أننا أمام مصابن عدة تعود الى مالكين مختلفين ، سواء الى أوقاف أو الى أفراد . ولا تتوافر لدينا أية معلومات بشأن تحديد مواقع هذه المصابن . ومع ذلك فنحن نعلم أن زقاق الوسطاني ، في القرن التاسع عشر ، كان يسمى أيضاً بزقاق المصبنة[١٨٣] .

بالاضافة الى كل ذلك ، وجدت في الحي حواصل عدة[١٨٤] . وكان حطب الغوطة المخزون فيها يستخدم في البناء (كأخشاب) ، وفي الوقود (كحطب) ، أو لصنع أدوات منزلية ، وزراعية[١٨٥] . وفي محلة القبيبات ورد اسم زقاق ، في منتصف القرن الثامن عشر ، وما يزال قائماً حتى اليوم ، هو زقاق الحطب (في دائرة ميدان سلطاني) ، وهو يشير الى هذا النشاط[١٨٦] . كما ورد ، في محلة القبيبات نفسها ، في عام ١٢٣٦/ ١٨٢١ ، ذكر دكان لبيع التتن (دكان معدة لبيع التتن)[١٨٧] ، وهو نشاط كان الانكشاريون المحليون يجبون ضرائب عليه[١٨٨] .

ب – نشاطات متعلقة بالمواشي

زاول سكان الميدان ، مثلما أشرنا سابقاً ، تجارة الجمال ، وهذا النشاط المتعلق الى حد كبير بالحج ، كان معروفاً منذ نهاية العصر المملوكي ، حيث قام «سوق الجمال» على مقربة من الميدان ، ولكننا لم نعثر له على أثر في وثائق المحفوظات . وفي منتصف القرن الثامن عشر حمل زقاق في محلة القبيبات اسماً ، ما يزال متداولاً ، وهو «زقاق الجمالة» ، (في دائرة ميدان سلطاني) يشير الى هذا النشاط[١٨٩] .

أما أهمية تجارة الأغنام فقد أشار اليها ش . لالمان ، في نهاية القرن التاسع عشر ، وذلك حينما لحظ بأن الأغنام «كانت تشاهد بالمئات في كل يوم ، داخل حي

الميدان ، حيث كانت تسير في الشارع ، مصطفة جنباً الى جنب مثل الجنود ، أو مثل جموع المصلين المصطفين لأداء الصلاة »[١٩٠] . وكان عديدون من سكان الحي يمتلكون مواشي في القرى القريبة من دمشق ، وهو ما سيظهر لاحقاً في المخلفات .

لقد ساهم وجود سوق الغنم في ظهور نشاطات عديدة ، حيث أقيم في الحي عدد من المسالخ ، وأعطى هذا النشاط اسمه (زقاق المسلخ) لزقاقين اثنين ، يقع أحدهما في دائرة باب المصلى ، والآخر في دائرة سوق الميدان . وقد ورد ذكر هذا الأخير في منتصف القرن الثامن عشر[١٩١] .

لا شك أن وجود سوق للغنم ، ومسالخ ، ومجرى للمياه ، يساهم غالباً في ظهور مدابغ ، غير أن ذلك لم يكن حال حي الميدان . فقد أقيمت المدابغ في دمشق شمال المدينة داخل السور ، في موقع قريب من باب السلام ، على ضفاف بردى[١٩٢] . وكان الدباغون في ذلك الموقع يدافعون بحزم عن مصالحهم ؛ فحين تجرأ أحد سكان القبيبات ، في نهاية القرن السابع عشر ، على مزاولة الدباغة في داره ، هب الدباغون في ١١ محرم ١١١٤/ ٩ تموز ١٦٩٩ للاحتجاج عليه أمام القاضي ، معتبرين أنه كان بذلك يخالف قواعد تنظيم المهنة ، ويلحق ضرراً بالعاملين فيها . وقد أصدر القاضي قراراً بمنعه عن ممارسة هذا النشاط في داره[١٩٣] .

ولكن جلود الأغنام التي لم تكن تُدبغ داخل الميدان ، الا فيما ندر ، كانت تستخدم في الحي لصناعة الفرو : فقد كان في الحي عام ١٨٢٠ ، دكاكين مخصصة لصناعة وبيع الفرو (دكان معدة للفرايا)[١٩٤] ، وكان يقوم بهذا النشاط حرفي يعكف على صناعة الفرو ، اعتماداً على جلود يحضرها زبائن ، أو يشتريها بنفسه . ويذكر القاسمي أن هذه الفراء المتميزة بوبرها الطويل كانت مخصصة للقرويين والبدو بوجه خاص[١٩٥] .

أما الجلود فكانت تستخدم في صناعة الأحذية . وبحسب القاسمي ، فقد كان هناك ، في القطاع الوسطاني من حي الميدان ، ما بين جامع منجك ومسجد الرفاعي سوق متخصصة في صناعة أنواع من الجزمات الرخيصة وصفت بـ « الدون »[١٩٦] . وبحسب القاسمي ، كان هناك « سوق مخصوص بميدان الحصى ، يقال له سوق

الجزماتية ، يشتغلون بها الجزمات الدون لون جلدها أبرش الى الصفار أقرب ، يلبسها فلاحو أهل حوران ، نساءً ورجالاً ، وأهل تلك الجهات من البدو »(١٩٧) .

وقد ساعد سوق الغنم ، بالاضافة الى تجارة الجلود ، على ظهور تجارة الصوف ، حيث وردت إشارة الى « دكان الصوف » في منتصف القرن الثامن عشر ، في محلة باب المصلى ، في زقاق الوسطاني(١٩٨) .

جـ – نشاطات النسيج والصباغة

في مطلع القرن الثامن عشر ، جرى تحديد موقع النشاطات النسيجية القائمة في دمشق ، في المدينة داخل السور ، بوجه خاص(١٩٩) . الا أن هذه النشاطات كانت فائقة الأهمية أيضاً داخل حي الميدان ، إذ ثبتَ وجودها منذ نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر(٢٠٠) .

وقد مارس بعض وجهاء الحي هذا النشاط ، من أمثال السيد كمال الدين العجلاني (المتوفى عام ١٠٠٤/١٥٩٦) في النصف الثاني من القرن السادس عشر ، والذي تركز نشاطه في ميدان نسج الحرير(٢٠١) . وفي حدود عام ١٨٢٠ ، امتلك أفراد من عائلة المهايني ، في القبيبات ، دكاكين مخصصة لنسج الحرير (دكان معدة لصنع الحرير)(٢٠٢) .

ويستدل من عدة وثائق على ممارسة هذا النوع من النشاط في أماكن مختلفة من الحي ، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ومع أنه ، لم يكن هناك ، بحسب ر . تومين ، نساجون في باب المصلى(٢٠٣) ، غير أنه وردت إشارة الى وجود دكاكين لصنع « الألاجة » في تلك المحلة ، ما بين عامي ١٨٢٥ و ١٨٧٥ ، وذلك في زقاق المخللاتي ، وزقاق التيامنة ، وزقاق الجواني(٢٠٤) . وبالارتباط مع هذا النشاط تواجد أيضاً ، في تلك المحلة دكان لبيع القطن (دكان معدة لبيع القطن) في منتصف القرن الثامن عشر(٢٠٥) .

وفي جنوب حي الميدان ، جرت الاشارة ، في منتصف القرن التاسع عشر ، الى

وجود موقع لصناعة النسيج في قطاع الحقلة ، فقد تجمع في ذلك الموقع عدد من دكاكين انتاج «الألاجة» والعباءات[٢٠٦] ، وظهر أثر هذا النشاط في وثائق المحفوظات العائدة الى مطلع القرن التاسع عشر . ففي عامي ١٨٢٠ - ١٨٢٢ أشير الى وجود دكاكين متخصصة في الحياكة (دكان معدة للحياكة)[٢٠٧] ، أو دكاكين متخصصة في صناعة الحرير (دكان معدة لصنع الحرير)[٢٠٨]في محلة القبيبات .

بالاضافة الى ذلك ، فنحن نعثر في الحي على عدد من «الخوامين» الذين يبيعون «بطائن الخام» والتي كان بعضها ، كما ذكر القاسمي ، منشّى بالنشاء[٢٠٩] . فقد جرت الاشارة الى وجود دكاكين متخصصة في صناعة الخام (دكان معدة للخوامة) وذلك في حدود العام ١٨٣٠ ، في القبيبات[٢١٠] .

وفي القرن التاسع عشر ، تميز حي الميدان بالنشاطات النسيجية الفائقة الأهمية . ففي الوقت الذي كان فيه تراجع انتاج «الألاجة» في المدينة داخل السور شاهداً على الصعوبات التي واجهتها صناعة النسيج في دمشق آنذاك ، فإن الازدهار الاقتصادي الذي بلغه سكان الميدان بفضل تصدير الحبوب ، مثلما بيّنت ذلك ل . شاتكوفسكي - شيلشر ، سمح لهم بشراء القطن الانكليزي ، باعتباره مادة أساسية أتاحت استمرار صناعة النسيج في الميدان[٢١١] .

وكان هناك حرفيّ يقوم بتجفيف خيوط الحرير المعدة لصنع «الألاجة» يدعى «المزايك» ، وكان مسؤولاً عن «تجفيف خيط الكبب الحريرية ، وفصلها عن بعضها ووصل الخيوط المقطوعة»[٢١٢] . وكان يحتاج ، لأداء هذا العمل ، الى مساحة كافية داخل بستان ، لتثبيت أعمدة خشبية أو معدنية ومد خيوط الحرير عليها[٢١٣] . وقد جرت الاشارة ، في أعوام ١٨٢٠ - ١٨٣٠ الى وجود بستان مخصص ، بالتحديد ، لهذا العمل ، هو بستان «المزايك» ، واقع في محلة القبيبات ، في زقاق الطالع[٢١٤] . وفي عام ١٢٣٦ / ١٨٢١ أشير الى وجود دكان متخصص في الصباغة (دكان معدة للصباغة) ، بالقرب من جامع الدقاق[٢١٥] . وفي نهاية القرن التاسع عشر ، لاحظ ج . روديه وجود «مصابغ على الطريق» وربط هذا النشاط بالسكان القروييين[٢١٦] . وفي

مطلع القرن العشرين ، تحدث القاسمي عن ميل القرويين هؤلاء الى اللون الأزرق[٢١٧] . وأشار ر . تومين الى علاقة هذه المصابغ بسكان حوران[٢١٨] .

د – البناء والتجهيزات المنزلية

تشير معطيات كثيرة الى وجود نشاطات مرتبطة بالبناء داخل حي الميدان ، كانت تستخدم الحجر والتراب والقنب . ولذلك ، فنحن نجد ، في منتصف القرن الثامن عشر زقاقاً ، في قطاع الحقلة ، يحمل اسم « زقاق الحجارين »[٢١٩] . وفي حدود العام ١٨٢٠ ، أشير الى وجود « دكان معدة لصنع الجبس » في باب المصلى[٢٢٠] ، وفي الفترة ذاتها ، وردت إشارة الى تصنيع الحبال ، في المحلة نفسها (زقاق الحبالة) ، وما يزال اسم هذا الزقاق الذي أشير اليه في حدود عام ١٨٢٠[٢٢١] متداولاً الى يومنا هذا (دائرة باب المصلى) . وهذا النشاط الذي استخدم فيه القنب المزروع في القرى القريبة من دمشق كان مخصصاً ، في جزئه الأكبر ، لصناعة البناء ، وقد استخدمت منتجاته في صنع لبنات الطين[٢٢٢] . وهناك حالياً زقاق يشير اسمه الى العاملين في صنع لبنات الطين هو « زقاق الطيان » (دائرة الحقلة)[٢٢٣] . ولكننا لم نعثر على ذكر اسم الموقع في وثائق المحفوظات .

وفي حي الميدان ، كان ثمة العديد من الحرفيين المتخصصين في طرق النحاس (نحاسون) ، ينتجون أدوات الطبخ لاستخدام القرويين أو الحجاج . وسنشير لاحقاً الى بعض المخلفات التي كانت تخص أولئك النحاسين[٢٢٤] . كذلك فإن ثمة إشارة الى حرفي يرتبط نشاطه بصناعة النحاس هو « المبيّض »[٢٢٥] . وفي حدود العام ١٨٢٠ ، كان هناك ، في محلة القبيبات ، في زقاق الماء حوش اسمه « حوش المبيّض »[٢٢٦] . كما ظهر في وثائقنا بضعة أشخاص ينتسبون الى عائلة « المبيّض » .

هـ – الأسواق

منذ نهاية العصر المملوكي ، وردت إشارة الى سوقين تخصصتا في تلبية حاجات سكان الحي اليومية ، وهما : سوق باب المصلى[٢٢٧] ، وسوق جامع كريم الدين[٢٢٨] . وكان سوق باب المصلى ، في أعوام ١٩٣٠ – ١٩٤٠ ، واقعاً في محلة باب المصلى[٢٢٩] ، غير أننا نجهل موقعه المحدد في الفترات السابقة . وفي المقابل ، فإن سوق جامع كريم الدين كان واقعاً ، مثلما هو عليه اليوم ، على الشريان الرئيس في حي الميدان .

وتكشف وثائق المحاكم العائدة الى مطلع القرن التاسع عشر عن وجود سوق آخر ، هو « سوق العصر » الواقع على الجانبين الغربي والشرقي للشريان الرئيس في الحي . وتحدد الوثائق التي اطلعنا عليها موقع هذا السوق بالقرب من زقاق الطالع[٢٣٠] تارة ، وبالقرب من زقاق البصل[٢٣١] تارة أخرى ، أي في جوار جامع منجك .

وإذا كان اسم « سوق العصر » يدل ، في الأصل ، كما هو محتمل ، على سوق وقتي ، ينعقد عصر كل يوم ، فإن استخدام هذا الاسم قد شاع فيما بعد ، ليدل على قطاع خاص من قطاعات الحي ، تواجدت فيه دكاكين وحوانيت ، تعمل بصورة دائمة . فنحن نصادف في هذا القطاع « مخازن »[٢٣٢] ، ودكاكين سمانة (دكان معدة للسمانة)[٢٣٣] ودكاكين لصنع وبيع الفرو (دكان معدة للفرايا)[٢٣٤] ، ومحلات لصنع أو بيع البطائن (دكان معدة للخوامة)[٢٣٥] ، وكانت ملكية بعض هذه المحلات تعود الى وقف جامع منجك القريب منها[٢٣٦] . كما كانت هناك مخازن واقعة على مقربة من إحدى الدور التي تعود ملكيتها الى وقف مؤذني هذا الجامع[٢٣٧] .

و – المقاهي واستهلاك التبغ

جرت الاشارة الى وجود عدد من المقاهي في حي الميدان . ففي باب المصلى بنى الوالي سنان باشا مقهى ، جعله ، وقفاً ، وذلك في عام ١٠٠٤/ ١٥٩٥ – ١٥٩٦[٢٣٨] . وأشار البديري الى تشييد بناء من هذا النوع « قبالة » باب المصلى في عام ١١٦٩/١٧٥٦[٢٣٩] . وفي أعوام ١٨٢٧ – ١٨٣٠ كان ثمة مقهى ، تعود ملكيته

الى وقف تركمان حسن كتخذا ، يقع في زقاق الوسطاني[٢٤٠] . كما وردت اشارة الى مقهى آخر في زقاق بادر[٢٤١] . أمافي محلة الميدان ، فقد بنى فتحي أفندي الفلاقنسي مقهى قبيل إعدامه في عام ١١٥٩/١٧٤٦[٢٤٢] . وفي مطلع شهر محرم ١١٦٣/ أواسط كانون الأول ١٧٤٩ ، استأجر أحد الأشخاص حانوتين ، كان يمتلكهما أفراد من عائلة الموصلي ، وحولهما الى مقهى (مقهى خانة)[٢٤٣] . وفي زاوية زقاق المسلخ ، أشير الى وجود مقهى ، في عام ١١٧٥/ ١٧٦١ ، تعود ملكيته الى أحد وجهاء الحي ، وهو السيد مصطفى أفندي بن السيد محمد العجلاني[٢٤٤] . وفي عام ١٢٤٤/١٨٢٩ ، وردت من جديد إشارة الى مقهى آخر في محلة الميدان ، كان يمتلكه السيد عبد الله أفندي بن السيد عباس أفندي العجلاني ، وعُرف بأنه عائد الى عائلة العجلاني (قهوة بني عجلان)[٢٤٥] . وفي محلة القبيبات ، أشير ، في منتصف القرن الثامن عشر ، الى وجود مقهى يدعى «مقهى الوسطانية»[٢٤٦] ، كما أشير ، في حدود العام ١٨٢٠ ، الى وجود مقهى آخر في زقاق الاقميم[٢٤٧] .

داخل هذه المقاهي ، كان استهلاك التبغ ، إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ممارسة شائعة ، رغم كونها غير مستحبة أحياناً . وكانت تمارس باستخدام أصناف مختلفة من الغلايين ، صُنع بعضها من الفخار[٢٤٨] . ويوجد الآن في طرف الحي ، في دائرة ميدان سلطاني ، زقاق يسمى «زقاق الغلايينية» ، ربما كان هو زقاق صانعي الغلايين . غير أننا لم نعثر له على أثر في وثائق المحفوظات[٢٤٩] .

استخلاصات

تسمح لنا المصادر المتنوعة التي اطلعنا عليها إذن ، بتقديم بعض إيضاحات بشأن تطور حي الميدان : فإذا كان القسم الأعظم من ذلك التطور قد حدث ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر ، فإن نويات عمرانية واقعة في جنوب دمشق ، قد وجدت قبل تلك الفترة . وقد ترافقت المرافق المائية التي أقيمت للاستفادة من تفرعات نهر بردى مع بناء عدة مشيدات دينية (كالجوامع والزوايا) ، وساهمت في تطوير هذا الفضاء المديني . وعليه ، فقد تم جر المياه ، في غضون القرن الرابع عشر ، لتغذية جامع كريم الدين ، والزاوية الرفاعية أيضاً . وفي مطلع القرن السادس عشر جرت تجهيزات من هذا النوع لصالح زاوية الشيخ عبد الكريم بن ناصر محمد الدين الموصلي . وقد ساعدت هذه التجهيزات المختلفة على استقرار سكان اشتُهروا بعنفهم وحدة اضطراباتهم ، كما جاء في الأخبار المملوكية .

وبفضل تعدادات السكان العثمانية التي تعود الى النصف الثاني من القرن السادس عشر ، يمكننا تقدير الأهمية العددية لهؤلاء السكان ، الذين قدر عددهم في عام ١٥٤٨ بنحو ٨٠٠٠ نسمة ، وفي عام ١٥٩٦ بنحو ١١٠٠٠ نسمة . وبينما انخفض عدد سكان دمشق إبان تلك المرحلة ، فبوسعنا إرجاع النمو الديمغرافي الذي شهده الميدان الى توطن مهاجرين ريفيين فيه ، ولا سيما من المسيحيين ، أو الى قيام السلطات بتوطين فئات سكانية معينة ، وعلى الأخص من التركمان . وقد تواصل هذا النمو الديمغرافي في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، حتى بلغ عدد سكان الميدان نحو ٢٠٠٠٠ نسمة في القرن التاسع عشر .

وخلال العصر العثماني ، توسع الحي من خلال إقامة مقسمين ، أحدهما في قطاع سوق الميدان ، والآخر في قطاع الحقلة . وإذا كان من الممكن إرجاع تاريخ إقامة المقسم الأول الى منتصف القرن الثامن عشر ، فإن تاريخ إقامة المقسم الثاني يظل أكثر غموضاً . وفي موازاة إقامة هذين المقسمين ، تم تشييد عدد من الجوامع والحمامات في الميدان . ويمثل جامع الرفاعي وحمام الرفاعي الأثرين المعماريين الأولين في هذا

الحي ، حيث يعود تاريخ تشييدهما الى القرن السادس عشر . ثم تلاهما ، في القرن الثامن عشر ، تشييد حمام فتحي . وفي مطلع القرن التاسع عشر ، شُيّد حمام آخر هو حمام عقيل ، على مقربة من مقسم الحقلة ، وتم تزويد عدد من الجوامع ، من أمثال جامع الشيخ يعقوب وجامع قاعة وجامع عبد الرحمن وجامع السخانة ، بسبل الماء .

وعليه فإن مختلف العناصر التي توفرت لدينا بيّنت أن نمو الحي لم يجرِ بطريقة خطية ، من الشمال الى الجنوب ، وإنما تم ، من خلال توسيع نويات عمرانية ، كانت قائمة في العصر الوسيط . وبتأثير هذا النمو ، أخذ اسم« قبيبات » يختفي من التداول ، في مطلع القرن التاسع عشر ، ليغدو اسم الميدان أكثر فأكثر تداولاً ، معيّناً حدود ما سيكون ، اعتباراً من تلك الفترة ، فضاءً متميزاً الى حد كبير بتعاطيه تجارة الحبوب والمواشي .

الهوامش

1 - Raymond A., Grandes villes, p. 200.
2 - Raymond A., Grandes villes, p. 62-65.

٣ - بخصوص هذه الظاهرة انظر :

Pascual J.-P., Damas, p. 16-18 .
4 - Raymond A., Le Caire, p. 253.
5 - Behrens-Abouseif D., "The North-Eastern Extension of Cairo", p. 163-164.
6 - Raymond A., Le Caire, p. 253.
7 - Raymond A., Grandes villes, p. 46-48, p. 207.
8 - Raymond A., Grandes villes, p. 211.
9 - Jomier J., Le mahmal, p. 173.
10 - Massignon L., "La cité des morts au Caire", p. 276.

غير أن هذه المقارنة تبدو غريبة بعض الشيء، على اعتبار أن حي درب الأحمر يقع قبل باب زويلة على الطريق الذي تسلكه قافلة الحج الى القاهرة .

١١ - رافق ع - ك ، « قافلة الحج الشامي » ، ص ١٩٤ .

كان عدد قافلة الحج المصري يتراوح ما بين ٣٠٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠ حاج ، انظر :

Raymond A., Grandes villes, p. 47.
12 - Michaud M. et Poujoulat M., Correspondance d'Orient, p. 216.
13 - Laorty-Hadji R. P., La Syrie, la Palestine et la Judée, p. 151.

١٤ - رافق ع - ك ، « قافلة الحج الشامي » ، ص ١٩٤ .
١٥ - ابن كنّان م . ، يوميات ، ص ٢٥٦ .
١٦ - بديري أ . ، حوادث ، ص ١٧١ .
١٧ - بديري أ . ، حوادث ، ص ١٧٦ :

Yahia F., Inventaire archéologique, p. 71, p. 335, p. 396, p. 399, p. 432, p. 436-437, p. 440, p. 445, p. 446.

١٨ - بديري أ . ، حوادث ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

19 - Johansen B., "Urban Structures", p. 97.
20 - Trotignon L., L'Orient qui s'en va, p. 244-245.

٢١ - لمزيد من التفاصيل عن هذا الموكب ، انظر :

Burton I., The Inner life, p. 46-61; Tresse R., Le pèlerinage syrien; Michaud M. et Poujoulat M., Correspondance d'Orient, p. 215.
22 - Encyclopédie de l'Islam, 2, VI, p. 43-44, "Mahmal".

٢٣ - رافق - ع ، ك بلاد الشام ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .
٢٤ - بريك م . ، تاريخ ، ص ٧٣ .

25 - Laorty-Hadji R. P., La Syrie, la Palestine et la Judée, p. 152.

26 - Laorty-Hadji R. P., La Syrie, la Palestine et la Judée, p. 153.
27- Michaud M. et Poujoulat M., Correspondance d'Orient, p. 216.
٢٨ – إن قيام سكان القبيبات بمزاولة تجارة الجمال قد أشير اليه منذ نهاية القرن الخامس عشر ، انظر : ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ٢١٣ .

Laoust H., Gouverneurs, p. 47.
29 - Rafiq A.-K., "New Light on the Transportation of the Damascene Pilgrimage", p. 129-130.
٣٠ – بخصوص هذا الجامع ، انظر : طلس م . ، ذيل ، ص ٢٢٢ .
31- Boucheman A. de, Une petite cité caravanière, p. 21, p. 86-87.
رأى ج . ميترال J . Métral أنه بينما لا تزال المجموعات السكانية التي تعود بأصولها الى «السخنة» نشيطة جداً في عدة مدن سورية ، فإن مجموعة حي الميدان لم تحافظ على علاقاتها التجارية مع قريتها الأصلية (حلقة بحث ، المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ، ١٩٩١) . ويمكن تفسير هذه الوضعية باختفاء قافلة الحج وغياب نشاطات بديلة .
32 - Rafiq A.-K., "New Light on the Transportation of the Damascene Pilgrimage", p. 130.
كان أقارب الحجاج ، الذين أطلق عليهم اسم «المزيربات» ، يرافقون القافلة الى مزيريب ، ثم يحضرون اليها لملاقاة ذويهم العائدين من الحج ، وهو ما ساهم في إكساب هذه المحطة من محطات رحلة الحج أهميتها .
33 - Faroqhi S., Pilgrims and Sultans, p. 167-168.
٣٤ – رافق ع – ك ، «غزة» ، ص ٨٠ ، رافق ع – ك ، «قافلة الحج الشامي» ، ص ٢٠٠ .
٣٥ – رافق ع – ك ، «قافلة الحج الشامي» ، ص ٢٠٠ .
من بين النشاطات التي ارتبطت بتأمين المواد الغذائية للحجاج ، شهد تصنيع «البقسماط» وهو نوع من الكعك الجاف الذي ينقع بالماء قبل استهلاكه – تطوراً كبيراً في دمشق .
٣٦ – رغم أن وجود البوائك كان من السمات الرئيسية لحي الميدان ، إلا أن بعضها قد انوجد في مواقع أخرى من المدينة : باب شرقي ، قصر حجاج ، صالحية (السجل ١٦٢ ، الصفحة ١٤٧ ، الوثيقة ١٨٩ ، س ١٧٩ ، ص٩٥ ، و ١٢٧ ، س ١٧٩ ، ص ٦٤ ، و ٩٣ ، س ١٧٩ ، ص ٤٧ ، و ٧٣ ، س ١٧٩ ، ص ١٩٩ ، و ٢٣٧) . كما نصادف عدداً منها على امتداد السور الشمالي للمدينة ، في العمارة وبالقرب من مسجد الأقصاب . ويطلق أحياناً على المخزن المخصص لتخزين الحبوب اسم «حاصل» ، إلا أن استخدام هذا المصطلح شائع أكثر فيما يتعلق بالخشب ، انظر : بديري أ . ، حوادث ، ص ١١٦ .
٣٧ – ابن الصديق ح . ، غرايب ، ص ٤٦ .
٣٨ – س ٢١٣ ، ص ٤٠٠ و ١٠٨٥ .
٣٩ – رافق ع – ك ، «باب المصلى» ، ص ٢٩ .
٤٠ – س ٢٩٧ ، ص ١٠١ ، و ٢٤٧ ، قاسمي م ، قاموس ، ص ٥٥ – ٥٦ .
٤١ – رافق ع – ك ، «باب المصلى» ، ص ٢٩ .
٤٢ – رافق ع – ك ، «باب المصلى» ، ص ٢٩ .
٤٣ – إن البوائك التي قمنا بمعاينتها في عام ١٩٩١ كانت أقل عدداً من البوائك التي ظهرت على خارطة وضعت استناداً الى معطيات تم تحصيلها في عام ١٩٨٥ .
عن البوائك المعاينة عام ١٩٨٥ ، انظر :

[Atassi S., Pascual J.-P. et Kandalaft M .], Damas extra - muros . Midan Sultani, Carte F.

44 - [Atassi S., Pascual J.-P. et Kandalaft M .] , Damas extra - Muros. Midan sultani, p. 14.

٤٥ – س ٣١٢ ، ص ١٧٠ ، و ٤٩٢ .

٤٦ – س ٣١٢ ، ص ٢٤٧ ، و ٧٠٦ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٢٧٠ ، و ٨٠٥ .

٤٧ – س ٣١٢ ، ص ٣١١ ، و ٨٨٣ .

٤٨ – س ٢٩٧ ، ص ٥٦٤ ، و ١٣١٠ .

٤٩ – س ٢٩٧ ، ص ١٠١ ، و ٢٤٧ .

٥٠ – بحسب س . ، أتاسي و ج . ل . أرنو (J.-L. Arnaud) فإن شباك الحديد القائمة على فتحات البوائك الواقعة عند الطرف الأقصى للحي هي من مميزات القرن التاسع عشر .

٥١ – ابن الصقاعي ، ص ١٨٨ . غير أنه لم تتوفر لدينا أية معلومات عن الموقع الدقيق لـ « عرصة الغلة » تلك « خارج » دمشق .

٥٢ – نعيمي ع – ق ، دارس ، I ، ص ١٢٢ (ت . عام ٩٢٧/ ١٥٢٠) .

٥٣ – ابن طولون م ، « حارات » ، ص ٣٢ (ت . عام ٩٥٣/١٥٤٦) .

٥٤ – ابن عبد الهادي ي . ، « نزهة الرفاق » ، ص ٢٤ ، (ت . عام ٩٠٩/ ١٥٠٣ – ١٥٠٤) .

55 - Raymond A., Grandes villes, p. 189-190; Raymond A., "Rapports villes-campagnes", p. 23.

٥٦ – لوحظ أيضاً وجود « محلة القماحين » الى الغرب من المدينة داخل السور بالقرب من جامع السنانية . ولا يمكن استبعاد افتراض تعايش مواقع متعددة لتسويق الحبوب ، بحيث تخصصت المدينة خارج السور ببيع الجملة ، في حين تخصصت المدينة داخل السور ببيع المفرق .

57- [Atassi S., Pascual J.-P. et Kandalaft M.] , Damas extra - Muros. Midan sultani, p. 34.

٥٨ – هذه المعلومة أخذناها عن ح . مقداد ، أيار ١٩٩٢ .

59 - Raymond A., Artisans et commerçants, p. 308-309; Raymond A., "Les rapports villes-campagnes", p. 23.

60 - Sauvaget J., Alep, p. 228.

61 - Lewis B., "Ottoman Land Tenure", p. 109-110.

62 - Raymond A., "The Population of Aleppo", p. 448, p. 452.

63 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 36.

64 - Pascual J.-P., Damas p. 23.

٦٥ – يمكن الاطلاع على هذه التعدادات (طابو دفتري) في محفوظات رئاسة مجلس الوزراء باسطنبول ، أو من خلال الميكروفيلم ، في مركز الوثائق بعمان .

66 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 49.

٦٧ – ساحلي أوغلو خ . ، « تغيّر » ، ص ١٤٢ .

68 - Pascual J.-P., Damas, annexe III.

69 - Ghazzal Z., Economie politique, p. 33-46.

٧٠ – بحسب الشريعة الاسلامية يصبح المرء بالغاً عند بلوغه سن الحُلُم ، ولدى الشافعيين ، فإن الحد الأدنى للبلوغ هو تسع سنوات . وإذا لم يصل المرء الى هذه الحالة من النضوج الجسدي ، يُعتبر المرء بالغاً في نظر الحنفيين والحنبليين والشافعيين ، عندما يبلغ الخامسة عشرة من العمر ، أما المالكيون فيعتبرونه بالغاً عندما يبلغ الثامنة من العمر ، انظر :
Encylopédie de l'Islam, 2, p. 1024 , "Baligh".

وهناك من حدد سن البلوغ (في سوريا وفلسطين) بخمسة عشر عاماً ، انظر :

Gerber H., "Population of Syria and Palestine", p. 60.

بينما هناك من اعتبر أن هذا السن لم يكن ثابتاً ، وإنما تراوح ما بين ١٢ الى ٢٠ عاماً بحسب المناطق ، انظر :

Ataman B. ,"Ottoman Demography History", p. 189 .

71 - Barkan O., "Essai", p. 14-15, p. 18, p. 22, p. 31; Barkan O., "Research", p. 168.

72 - Erder L., "The Measurement of Preindustrial Population Changes", p. 291-292-

٧٣ – عن طرائق إجراء تلك التعدادات في كلٍ من بغداد وازووروم ، انظر :

Murphey R., "Ottoman Census Methods", p. 115-126.

٧٤ – ابن طولون م . ، مفاكهة ، II ، ص ٣١ ، ص ٦٨ .

٧٥ – محاسني أ . ، كنّاش ، ص ١٠٨ – ١٠٩ :

Marino B., Carnet, p. 62- 63 .

بخصوص « العوارض » ، انظر :

Inalcik H., "Military and Fiscal Transformation", p. 313-317;

Encyclopédie de l'Islam, 2, I, p. 783, "Awarid".

76 - Laoust H., Les gouverneurs de Damas, p. 218.

٧٧ – ابن كنان م . ، يوميات ، ص ١٥٩ .

78 - Cook M., Population Pressure, p. 63.

79 - Cohen A. et Lewis B., Population and Revenue, p. 15, n. 9; Lewis B., "Ottoman Archives", p. 146.

80 - Raymond A., "The Population of Aleppo", p. 452.

81 - Ghazzal Z., Economie politique, p. 34.

82 - Veinstein G., "La population du sud de la Crimée", p. 230.

83 - Ataman B., "Ottoman Demographic History", p. 189.

٨٤ – لجأ م . كوك (M . Cook) الى استخدام المعامل الحسابي ٤،٥

(Population Pressure, p. 66 et tables p. 85, p. 90, p. 98)

واستخدم أ . بركان (O . Barkan) المعامل الحسابي ٥ مع زيادة بنسبة ٢٠ في المئة بالنسبة لاستانبول و ١٠ في المئة بالنسبة الى المدن الأخرى ، وذلك لموازنة غياب الفئات المعفاة من الضرائب .

(Essai, p. 28; Research, p. 167, 168)

وكذلك فعل ز . غزال (Z. Ghazzal , Economie Politique, p. 35) ; أما أ . كوهين A. Cohen و ب . لويس B. Lewis ، فقد استخدما المعامل الحسابي ٦ (Population and Revenue, p. 14 - 15)

واستخدم ج . ب . باسكوال J.-P.,Pascual المعامل الحسابي ٧ (Damas, p. 27)

واستخدم أ . ريمون A . Raymond ، أخيراً المعامل الحسابي ٨ (The Population of Aleppo, p. 452) .

٨٥ – رافق ع –ك ، « مظاهر سكانية » ، ص ٢٣٢ ،

Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 52-55 .

86 - David G.,"The Age of Unmarried Male Children"

ونحن نشكر ج . فنشتيْن (G. Veinstein) لأنه لفت انتباهنا الى هذه المسألة .

87 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 49; Ghazzal Z., Economie politique, p. 35; J. - P., Damas, p. 24.

٨٨ – في كل عمود ، يمثل العدد الأول عدد الخانات ، والثاني عدد أفراد فئة « مجرد » ، أما التقدير الاجمالي لعدد السكان فقد حصلنا عليه بالطريقة التالية : (عدد الخانات ضرب ٧) زائد « المجرد »

89 - Barkan O., "Essai", p. 25.

90 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 52-53.
91 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 54.
92 - Abdel Nour A ., Histoire urbaine, p. 243-244 .

رافق ع – ك ، بلاد الشام ، ص ١٨٧ – ١٨٨ .

93 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 53.
94 - Barkan O., "Essai", p. 28.

٩٥ – لدى بحثنا في محفوظات رئاسة مجلس الوزراء باستنبول ، لم تتوفرلنا فرصة الاطلاع سوى على تعدادين للسكان من أصل أربعة متوافرة عن تلك الفترة إذ كان التعدادان الأخران قيد التجليد . وكان قد سبق لجان بول باسكوال أن نشر أرقام التعداد الأخير المتعلقة بمحلات دمشق المختلفة (Pascual J.-P., Damas) annexe III

٩٦ – في عام ١٠٠٥/ ١٥٩٦ كانت تقطن في حارة النصارى ، في باب المصلى ، ٥٠ عائلة ، لم تكن كلها ، بالضرورة ، مسيحية ، إلا أن اسم هذه الحارة يوحي بوجود تجمع سكاني مسيحي ، « ويدلنا على التاريخ الذي أعقب توطنهم (في هذا الموقع) ، انظر :

Pascual J.-P., Damas, p. 25 .

وفي القبيبات ، قطنت ٣٦ عائلة في المحلة الجديدة ، وهو ما يوفر لنا في هذه الحالة أيضاً ، التاريخ الذي أعقب قيام هذه المحلة .

97 - Raymond A., "Rapports villes-campagnes", p. 40.
98 - Thoumin R., "Deux quartiers de Damas", p. 113.
99 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 49; Ghazzal Z., Economie politique, p. 35-36.
100 - Pascual J.-P., Damas, p. 25, p. 27.
101 - Raymond A., Grandes villes, p. 219; Raymond A., "Alep à l'époque ottomane", p. 97.
102 - Thoumin R., "Notes sur la répartition de la population", p. 673-674.

١٠٣ – انظر فيما يتبع « تبنين الفضاء الاجتماعي لحي الميدان » .

١٠٤ – كانت تفرض على مختلف طوائف التركمان ، مع ذلك ، الضرائب الجماعية المعروفة باسم « مال الرعية » بحيث كان هناك ضمن كل طائفة من هذه الطوائف ، الموزعة على التقسيمات الادّارية ، أشخاص معنيون يتم تكليفهم بجباية هذه الضرائب ، انظر :

Rafiq A.-K., "Economic relations", p. 662 .

١٠٥ – نويري أ . ، نهاية ، XXX ، ص ١٢٠ .

106 - Pascual J.-P., Damas, p. 25.
107 - Raymond A., "Signes urbains", p. 191.
108 - Sauvaget J., "Esquisse", planche VIII, planche X.
109 - Thoumin R., "Notes sur la répartition de la population", p. 672.
110 - Sauvaire H., Description de Damas, p. 467.
111 - Raymond A.. "Alep à l'époque ottomane", p. 97.

١١٢ – من المحتمل أن يكون بشالق دمشق قد ضم ، في تلك الفترة . . . . ١٢٠٠ نسمة انظر :

Volney, Voyage, p. 358 .
113 - Michaud M. et Poujoulat M., Correspondance d'Orient, p. 188.
114 - Robinson G., Voyage en Palestine et en Syrie, p. 304.
115 - Laorty-Hadji R. P., La Syrie, La Palestine et la Judée, p. 140.
116 - Bowring J., Commercial Report, p. 4.

١١٧ – هذه الوثيقة المودعة في محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية ، والتي يعود تاريخها الى ٤ حزيران ١٨٤٢ ، أشار اليها :

Ghazzal Z., Economie Politique, p. 38-41.

١١٨ – بخصوص هذا النوع من الضرائب ، انظر :

Ghazzal Z., Economie politique, p. 39-41; Rafiq A.-K., "Land Tenure Problems", p. 384-385.

١١٩ – محفوظات « مجلس ولاية دمشق » . ٦٥/٩٤ ، ١٦ ذي الحجة ١٢٦٠/ ٢٧ كانون الأول ١٨٤٤ ، وثيقة مذكورة في :

Ghazzal Z., Economie Politique, p. 39-40.

120 - Ghazzal Z., Economie politique, p. 40.

121 - Ghazzal Z., Economie politique, p. 38, p. 40.

122 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 178-179.

123 - Raymond A., Grandes villes, p. 217-221.

١٢٤ – بحسب ج . ل . أرنو (J.-L. Arnaud) يظهر هذا النمط من التنظيم على شكل « مقلاة » : فالزقاق المسدود الذي يفضي الى الدار يمثل « مقبض المقلاة » بينما تمثل الدار نفسها « صحن المقلاة » .

125 - Maury B., "La maison damascène", p. 5.

١٢٦ – انظر فيما يتبع الفقرة الخاصة عن عائلة الموصلي في « تبنين الفضاء الاجتماعي لحي الميدان » .

١٢٧ – يعود تاريخ النقش الأول الى عام ١٠٥١/ ١٦٤١ والثاني الى عام ١٢٤٠/ ١٨٢٤ . برنامج المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق « دمشق خارج السور » زيارة ميدانية في ٢٢ نيسان ١٩٨٦ .

١٢٨ – إن الافتراض القائل بأن اسم زقاق العسكري يحيل الى الوظائف العسكرية التي كانت تمارسها عائلة العابد ، التي استقرت في هذا الزقاق في حدود منتصف القرن الثامن عشر ، والذي يطرحه ب . موري

(Maury B., "La maison damascène", p. 5)

لا يمكن قبوله ، إذن ، لأن هذا الزقاق كان قائماً بهذا الاسم منذ نهاية القرن السادس عشر . ومن المرجح أن يكون اسم هذا الزقاق عائداً الى جنيد العسكري : ففي هذا القطاع يقع ، في الحقيقة ، مسجد صغير يضم ضريح هذه الشخصية ، وعثر فيه على نقش يرجع تاريخه الى عام ٨٧٤/ ١٨٣٢ ، انظر :

طلس م ، ذيل ، ص ٢٠٦ .

١٢٩ – ابن كنّان م . ، يوميات ، ص ٣١١ .

١٣٠ – بديري أ . ، حوادث ، ص ٨٠ .

١٣١ – طلس م . ، ذيل ، ص ١٩٢ – ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٩ – ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١١ – ٢١٢ ، ٢١٦ – ٢١٨ ، ٢٢٠ – ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ – ٢٣٥ ، ٢٣٨ – ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ .

١٣٢ – طلس م . ، ذيل ، ص ٢٤٣ .

١٣٣ –طلس م . ، ذيل ، ص ٢٣٩ .

١٣٤ – طلس م . ، ذيل ، ص ٢٣٢ .

١٣٥ – برنامج المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق : « دمشق خارج السور » ، زيارة ميدانية في ٢٢ نيسان ١٩٨٦ .

١٣٦ – س ٩٢ ، ص ١٨ ، و ٥٥ .

١٣٧ – وهذا ما يفترضه أيضاً ر . ، تومين ، انظر :

Thoumin R., Géographie humaine, p. 259.

138 - Sauvaget J.," Décrets mamelouks", p. 20 .

139 - Sauvaget J.," Décrets mamelouks", carte p. 19 .

١٤٠ – انظر على سبيل المثال : ابن كثير ع – د ، بداية ، XIV ، ص ٨٦ ، ص ٩٧ ، ص ١١٦ ، ص ١٩٨ ، ص ٢٠٦ ، ص ٢٥١ .

١٤١ – ترجم هذه العبارة :
Sauvaire H., Description de Damas, II, p. 293, n. 20.

142 - Sauvaget J., "Décrets mamelouks", p. 20, n. 2.

١٤٣ – ابن طولون م . ، مناكهة ، I ، ص ١٩١ ، ص ٢٨٢ .

١٤٤ – خياري أ . ، تحفة الأدباء ، ص ٩٦ ، ريحاوي ع – ك ، « رحلة الخياري ، ص ١٠ .

١٤٥ – محاسني أ . ، كناش ، ص ١٠٢ .
Marino B., Carnet, p. 90.

146 - Pococke R., A Description of the East, p. 118.

147 - Kremer A.,Von, Topographie, p. 21 .

إبان النصف الثاني من القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ، لجأ سكان حي الميدان ، في مناسبات عدة ، الى المدينة داخل السور ، لدى تعرض دمشق الى هجمات خارجية ، انظر :
بديري أ . حوادث ، ص ١٢١ ، دمشقي م ، حوادث ، ص ١٦ ، ص ٤٣ – ٤٤ ، عبد ح ، حوادث ، ص ١٥٢ .

148 - Laoust H., Les gouverneurs de Damas, p. 207.

١٤٩ – بديري أ . ، حوادث ، ص ١٦٧ ، وفي عام ١٨٨٤ ، أشير الى قيام والي تلك الفترة باصلاح هذا الطريق ، انظر :
Burton I., The Inner Life, p. 55.

١٥٠ – بديري أ . ، حوادث ، ص ٢١٤ – ٢١٥ .

١٥١ – عبد ح . ، حوادث ، ص ١٢٤ .

١٥٢ – س ٣١٣ ، ص ١٥٢ ، و ٤٤٢ ؛ س ٣١٣ ، ص ١٦٠ ، و ٤٦٨ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٢٢ ، و ٦٢٨ .

١٥٣ – س ٢٩٧ ، ص ٢٦٨ ، و ٧٩٩ .

١٥٤ – س ٣١٣ ، ص ٦٢ ، و ١٨٤ .

155 - Thoumin R., "Deux quartiers de Damas", p. 102.

156 - Thoumin R., Géographie humaine, p. 259.

157 - Raymond A., Grandes villes, p. 138-139.

158 - Raymond A., Grandes villes, p. 136.

129 - Raymond A., "Espaces privés et espaces publics", p. 196.

عن هذه الشخصية ، انظر أيضاً :
Cohen A. et Lewis B., Population and Revenue, p. 38-40.

١٦٠ – س ١٠٩ ، ص ١١٨ ، و ٢٢٦ .

١٦١ – س ١٣٠ ، ص ٢٢١ ، و ٤٥٢ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٢٠ ، و ٤٦٦ ؛ س ١٢٠ ، ص ٢٢٠ ، و ٤٦٨ .

١٦٢ – س ١٢٢ ، ص ٣١٦ ، و ٤١٥ .

١٦٣ – س ٣١٣ ، ص ٥ ، و ٨ ؛ س ٣١٣ ، ص ٨٤ ، و ٢٥٢ ؛ س ٣١٢ ، ص ٩٢ ، و ٢٧٥ ؛ س ٣١٢ ، ص ٣٢٥ ، و ٩١٦ .

١٦٤ – س ٢٩٧ ، ص ١٠٩ ، و ٢٦٤ ؛ س ٢٩٧ ، ص ١٢٤ ، و ٣١٣ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٣٠٢ ، و ٦٥٨ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٣٥٥ ، و ٧٦٦ ؛ س ٣١٣ ، ص ١٢ ، و ٣٣ ؛ س ٣١٣ ، ص ٣٢٣ ، و ٩١١ ؛ س ٣١٣ ، ص ٣٢٥ ، و ٩٢٧ ؛ س ٣١٣ ، ص ٣٢٩ ، و ٩٤٦ ؛ س ٣١٣ ، ص ٣٧٠ ، و ١٠٢٣ .

١٦٥ – س ٢٩٧ ، ص ٣٠٢ ، و ٦٦٢ .

١٦٦ – س ٢٩٧ ، ص ٢١٧ ، و ٤٨٥ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٣٤٦ ، و ٧٤٥ .

١٦٧ – س ٢٩٧ ، ص ٢٢٥ ، و ٥٠٢

168 - Johansen B., "Urban Structures", p. 97-98.

١٦٩ - انظر فيما سبق : «المعطيات الديمغرافية والضريبية العائدة الى منتصف القرن التاسع عشر» . الجدول الخاص بتوزيع ضريبة «الاعانة» على قطاعات دمشق في عام ١٢٥٩ - ١٢٦٠/ ١٨٤٣ - ١٨٤٤ .

١٧٠ - بخصوص هذه المسألة انظر :

Raymond A., Artisans et commerçants, p. 307-372 .

171- Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 238; Massignon L., "La structure du travail", p. 42.

١٧٢ - داخل هذه الأبنية المسماة «قاعات النشاء» ، كانت الحبوب توضع في أحواض ، تحت حجر ثقيل تديره بعض حيوانات الجر ، حيث يتم هرسها ثم يصب الماء داخل هذه الأحواض ، ومن جراء هذا الضغط يتم استخراج النشاء ، عن هذا النشاط الذي زاوله «نشواتي» ، انظر :

قاسمي م . ، قاموس ، ص ٤٨٢ - ٤٨٣ .

ولا يزال بناء مهجور من هذا النوع مرئياً في قطاع الحقلة . و نعلم ، من جهة أخرى ، أن حمام الجديد قد جرى تحويله في خمسينات هذا القرن الى «قاعة نشاء» ، انظر :

علبي أ . ، خطط ، ص ٥٠٤ .

١٧٣ - س ١٢٢ ، ص ١٠١ ، و ١٤٢ ؛ س ١٢٣ ، ص ١١٦ ، و ١٦٧ ؛ س ١٢٨ ، ص ٧٠ ، و ١٣٧ ؛ س ١٢٠ ، ص ١٦٩ ، و ٣٣٩ ؛ س ١٣٠ ، ص ١٦٩ ، و ٢٤١ .

١٧٤ - س ١١٧ ، ص ٩٥ ، و ١٥٢ ؛ س ١١٧ ، ص ٩٤ ، و ١٥١ .

كانت هذه الأملاك قائمة على أرض عائدة الى أوقاف عائلة الموصلي ونحن سنتحدث عنها بتفصيل أكبر لدى تطرقنا الى النفضاء الذي سيطرت عليه هذه العائلة في حي الميدان .

١٧٥ - س ٢٩٧ ، ص ٣١٩ ، و ٧٠٠ .

١٧٦ - س ٣١٣ ، ص ١٧ ، و ٥١ .

١٧٧ - س ٢٩٧ ، ص ٤٨٩ ، و ١٠٩٨ .

١٧٨ - س ١٢٢ ، ص ٦٤ ، و ٩٢ ؛ س ١٢٣ ، ص ١٠٦ ، و ١٥١ ؛ س ١٢٣ ، ص ١٤٣ ، و ١٩٨ .

١٧٩ - س ٣١٣ ، ص ٤١٠ ، و ١١٠٢ .

180 - Pascual J.-P., Damas, p. 49.

١٨١ - س ١٠٩ ، ص ١٩٠ ، و ٣٦٦ .

١٨٢ - س ١٦٢ ، ص ٧٠ ، و ١٠٣ .

١٨٣ - رافق ع - ك ، «باب المصلى» ، ص ١٣ .

١٨٤ - بخصوص «حواصل» باب المصلى ، انظر :

رافق ع - ك ، «باب المصلى» ، ص ٣١ - ٣٢ .

كما عثرعلى عدد من الحواصل في باب الجابية ، كان يملكها انكشاريون انظر : بديري أ . حوادث ، ص ٢٢ .

١٨٥ - رافق ع - ك ، «باب المصلى» ، ص ٣١ ؛

Thoumin R., Géographie humaine, p. 168.

١٨٦ - س ١١٧ ، ص ١٢ ، و ٢٣ .

١٨٧ - س ٢٩٧ ، ص ٣٠٥ ، و ٦٦٩ .

١٨٨ - في عام ١٧٠٦ ، درّ عليهم ذلك الالتزام ٢٧٩٥ قرشاً ، انظر :

Barbir K., Ottoman Province, p. 183.

١٨٩ - س ١٢٨ ، ص ٩ ، و ٢١ ؛ س ١٢٨ ، ص ٥٤ ، و ١٤ .

190 - Lallemand Ch., D'Alger à Constantinople, p. 119.

١٩١ - س ١١٧ ، ص ٢١٣ ، و ٣١٦ ؛ س ١٣٠ ، ص ٨٢ ، و ١٥٠ .

١٩٢ - بخصوص مدابغ باب السلام ، انظر :

Rafiq A.-K., "Craft Organization", p. 506 .

وبخصوص مالكي بعض هذه المدابغ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر انظر : س ١٣١ ، ص ٣١ ، و ٤٤ ؛ س ١٣١ ، ص ٢٧٠ ، و ٣٣٥ ؛ س ١٦٢ ، ص ٣٠٥ ، و ٣٧٢ .

١٩٣ - رافق ع - ك ، « مظاهر من التنظيم الحرفي » ، ص ١٧٧/ ٤٧ .

١٩٤ - س ٢٩٧ ، ص ٣٧ ، و ٩٠ .

١٩٥ - قاسمي م . ، قاموس ، ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

يميز قاسمي بين اثنين من الحرفيين العاملين في هذا المجال : « الفرواتي » الذي يصنع الفرو من جلود الأغنام ، و « الفرائي » الذي يصنع أنواعاً أكثر نعومة من الفراء ، داخل سوق الحرير .

بخصوص سوق الحرير ، انظر : قاسمي م . ، قاموس ، ص ٣٣٨ - ٣٤٠ .

١٩٦ - شهابي ق . ، أسواق دمشق ، ص ٤٣٦ .

كان يوجد في هذا السوق دكاكين عائدة الى وقف جامع منجك ، انظر : س ٢٩٧ ، ص ٤٢٩ ، و ٩٧٢ ، س ٣١٢ ، ص ٤٦٥ ، و ١٢٠٦ .

١٩٧ - قاسمي م . ، قاموس ، ص ٨١ - ٨٢ ، نعيمة ي . ، مجتمع ، II ، ص ٦١١ ، ص ٦٢٢ .

١٩٨ - س ١٠٩ ، ص ٨٠ ، و ١٤٨ ؛ س ١٠٩ ، ص ٨٧ ، و ١٦٢ .

199 - Establet C. et Pascual J.- P., Familles et fortunes, p. 79-80.

٢٠٠ - انظر : صباغ ل . ، « وثيقة عربية شامية » ص ٣٥ - ٩٤

ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ٣٧٤ .

٢٠١ - غزي ن - د ، لطف ، ص ٦٩ - ٧٠ ؛ محبي م . ، خلاصة ، ١٧ ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .

بخصوص الروابط القائمة بين الأشراف والرفاعية ، لوحظ أن شيخ الطريقة الرفاعية بالقاهرة عُيّن ، في عام ١٧٢٠ ، نقيباً للأشراف ، انظر :

Raymond A., "Urban Networks", p. 227-228 .

٢٠٢ - س ٢٩٧ ، ص ١٢٧ ، و ٢٩٩ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٢٢٥ ، و ٥٠٢ .

انظر فيما يتبع : « تبنين الفضاء الاجتماعي لحي الميدان » .

203 - Thoumin R.," Deux quartiers de Damas", p. 111-112 .

٢٠٤ - رافق ع - ك ، « باب المصلى » ، ص ٣٢ .

٢٠٥ - س ١٢٣ ، ص ٣٧٨ ، و ٥٤٢ .

206 - Kremer A.Von, Topographie, p. 22; Schatkowski- Schilcher L., Families in Politics, p. 75.

بخصوص العباءات انظر :

قاسمي م . ، قاموس ، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

٢٠٧ - س ٢٩٧ ، ص ٢٢٩ ، و ٥٠٨ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٢٧٢ ، و ٥٩٣ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٢٩٠ ، و ٦٢٧ ،

٢٠٨ - س ٢٩٧ ، ص ١٢٧ ، و ٢٩٩ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٢٢٥ ، و ٥٠٢ .

٢٠٩ - بخصوص « الخزام » ، انظر :

قاسمي م . ، قاموس ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .

٢١٠ - س ٣١٢ ، ص ١٩ ، و ٥٦ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٩ ، و ٩٣ .

211 - Schatkowski -Schilcher L., Families in Politics, p. 75

212 - Chevallier D.," Les tissus ikatés d'Alep et de Damas", p. 105 .

٢١٣ - بخصوص « المزايك » ، انظر :

قاسمي م . ، قاموس ، ص ٤٣٣ - ٤٣٤ .

٢١٤ - يُشار ، مع ذلك ، الى أن عائلة من الميدان تحمل اسم «المزايك» (انظر السجل ٣١٣ ، الصفحة ١٢٨ ، الوثيقة ٤٠٩) . وعليه ، فربما كان «بستان المزايك» عائداً الى هذه العائلة ، التي زاول بعض أفرادها - أو لم يزاولوا - هذاالنشاط . وهذه الملاحظة نفسها تنطبق على «بيت المزايك» ، الواقع على مقربة من البستان ، في زقاق البصل . انظر السجل ٣١٣ ، الصفحة ١٣٧ ، الوثيقة ٤٠٩ .

٢١٥ - س ٢٩٧ ، ص ٥٠٣ ، و ٦٦٩ .

216 - Rodier G., L'Orient, p. 238.

٢١٧ - قاسمي م . ، قاموس ، ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

219 - Thoumin R., Géographie humaine, p. 249 .

٢١٩ - س ١١٧ ، ص ٢٦ ، و ٤٤ ؛ س ١١٧ ، ص ١٢٥ ، و ١٩٥ . بخصوص «الحجارين» ، انظر : قاسمي م . ، قاموس ، ص ٩١ - ٩٢ .

٢٢٠ - س ٢٩٧ ، ص ٨١ ، و ١٩٨ . بخصوص «الجباسيني» ، انظر : قاسمي م . ، قاموس ، ص ٧٧ .

٢٢١ - س ٢٩٧ ، ص ٣٦٢ ، و ٧٨٥ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٥٧٢ ، و ١٣٣٦ .

٢٢٢ - بخصوص «الحبّال» ، انظر : قاسمي م . ، قاموس ، ص ٩٠ - ٩١ .

٢٢٣ - بخصوص «الطيّان» ، انظر : قاسمي م . ، قاموس ، ص ٢٩٥ - ٢٩٨ .

٢٢٤ - بخصوص «النحاس» ، انظر : قاسمي م . ، قاموس ، ص ٤٧٩ - ٤٨٠ .

٢٢٥ - بخصوص «المبيّض» ، انظر : قاسمي م . ، قاموس ، ص ٤١٣ - ٤١٤ .

٢٢٦ - س ٢٩٧ ، ص ٤٤٧ ، و ١٠٠٢ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٤٤٧ ، و ١٠٠٣ .

٢٢٧ - عبد الهادي ي . ، «نزهة الرفاق» ، ص ٢٤ .

٢٢٨ - ابن طولون م . ، مفاكهة ، I ، ص ٦٦ .

٢٢٩ - بخصوص التجهيز التجاري لمحلة باب المصلى في ثلاثينات هذا القرن ، انظر :
Thoumin R.," Deux quartiers de Damas", p. 109-111.

٢٣٠ - س ٣١٣ ، ص ١٢٨ ، و ٣٧٨ .

٢٣١ - س ٢٩٧ ، ص ٤٣٦ ، و ٧٤٥ .

٢٣٢ - س ٣١٣ ، ص ٩٨ ، و ٢٩٨ .

٢٣٣ - س ٢٩٧ ، ص ٦ ، و ١٥ .

٢٣٤ - س ٢٩٧ ، ص ٣٧ ، و ٩٠ .

٢٣٥ - س ٣١٣ ، ص ١٩ ، و ٥٦ ؛ س ٣١٣ ، ص ٢٩ ، و ٩٣ .
بحسب م . ، قاسمي (قاموس ، ص ١٢٧ - ١٢٨) يبيع الخوّام «بطائن الثياب» المنشاة بالنشاء .

٢٣٦ - س ٣١٣ ، ص ١٩ ، و ٥٦ .

٢٣٧ - س ٣١٣ ، ص ٩٨ ، و ٢٩٨ .

٢٣٨ - أرناؤوط م . ، «بدايات انتشار القهوة» ، ص ٣٢ - ٣٣ .

٢٣٩ - بديري أ . ، حوادث ، ص ١٩٠ .

٢٤٠ - س ٣١٣ ، ص ٣٧٤ ، و ١٠٣٠ .

٢٤١ - س ٣١٣ ، ص ٢٩٥ ، و ٨٣٦ .

٢٤٢ - بديري أ . ، حوادث ، ص ٨٠ .

٢٤٣ - س ١٣٠ ، ص ١٨٩ ، و ٣٨٩ .

٢٤٤ - س ١٦٢ ، ص ٣٠ ، و ٤٨ .
اشتملت تركته أيضاً على حصة (قيراط واحد) في بستان مغروس بالأشجار المثمرة ، لم يتحدد موقعه .

٢٤٥ - س ٣١٤ ، ص ٢٦ ، و ٢٥ .

٢٤٦ - س ١٢٣ ، ص ٣١٦ ، و ٤١٥ .

لم يكن نادراً أن تقع المقاهي على مقربة من الحمامات،عن هذه الظاهرة ، انظر :
Marino B., " Cafés et cafetiers".

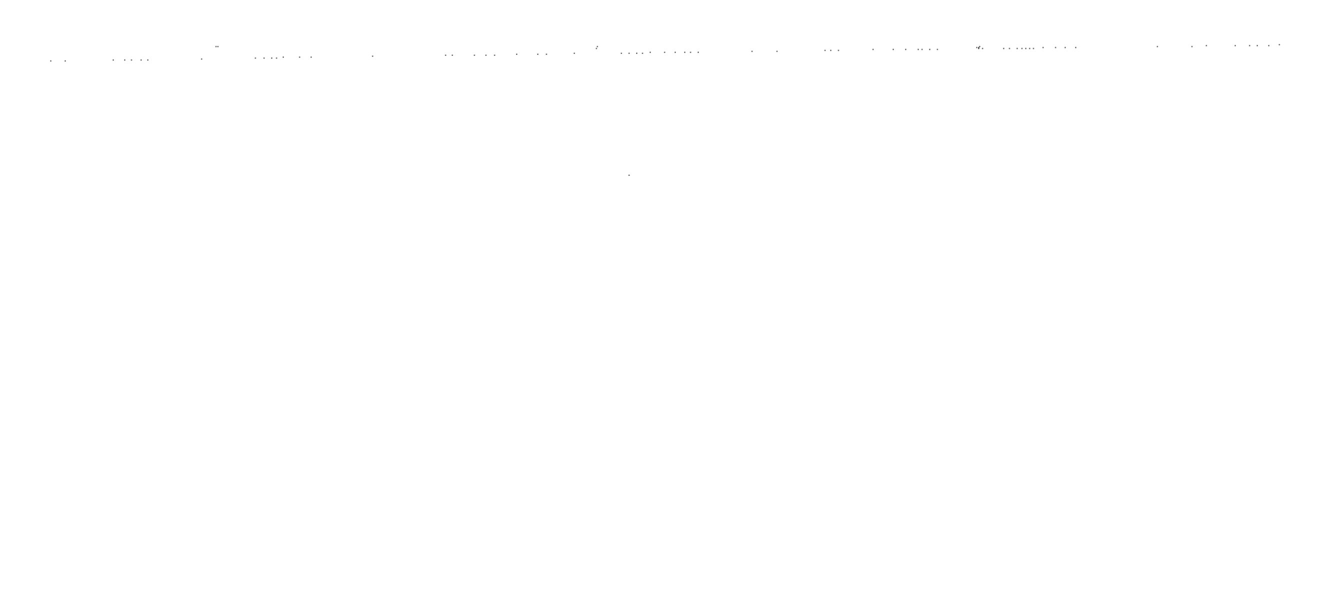
ويبدو أن هذا ما كان حاصلاً في هذه الحالة ، حيث يدل مصطلح « إقميم » على المحرق المستخدم في تسخين مياه الحمامات .

٢٤٧ - س ٢٩٧ ، ص ٢٤٩ ، و ٥٤٧ .

٢٤٨ - كان الرحالة الغربيون في القرن التاسع عشر يعرضون وصفاً تفصيلياً لهذه الغلايين ، انظر :
Marino B.," Cafés et cafetiers" .

249 - [Atassi S., Pascual J.-P. et Kandalaft M.], Damas extra - muros . Midan Sultani, p. 30 .

بخصوص « الغلاييني » ، انظر : قاسمي م . ، قاموس ، ص ٣٣٠ .



القسم الثاني

المدينة، الحي والريف



لا نستهدف في هذا القسم القيام بدراسة المجتمع الدمشقي بصورة تفصيلية ، وإنما مجرد رسم الإطار العام لهذا المجتمع بهدف تحديد موقع سكان الميدان في داخله . ومن هذا المنظور ، لن نحلل مختلف الأشياء التي كوّنت مخلفات المتوفين ، وإنما سنأخذ في الحسبان فقط القيمة الاجمالية لموجوداتهم (أي الموجودات زائد المستحقات غير المستردة) ، بالاضافة الى العقارات التي امتلكوها في المدينة واستُخدمت لغرض السكن أو لأغراض اقتصادية ، والأملاك التي امتلكوها في الريف . وفيما يخص سكان الميدان بالتحديد ، سنحلل المخلفات بصورة أكثر تفصيلاً ، آخذين في الحسبان الأملاك التي قام بشرائها ، أو باستنجارها المدينيون في المناطق الريفية المجاورة لدمشق ، علاوة على الديون المترتبة على القرويين تجاه سكان المدينة .

الفصل الأول :

الثروة في دمشق : هرمية اجتماعية وتمايز في الفضاء المديني

إن دراسة مجتمع حي الميدان ، الذي رسمنا الخطوط العامة لتكوته في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، لا يمكن أن تتم إلا من خلال مقاربة شاملة للمجتمع الدمشقي . وفي هذا الصدد ، تمثّل المخلفات ، المسجلة في محكمتي القسمة ، مصدراً من الدرجة الأولى من حيث الأهمية .

وكما سبقت الاشارة عند عرض المصادر ، فقد قمنا بتكوين مدوّنة اشتملت على ٣٦٧ من المخلفات الخاصة بمجموع سكان دمشق منها ٢١٤ حُررت في غضون الفترة الواقعة ما بين عامي ١١٦٣ - ١١٧١/ ١٧٥٠ - ١٧٥٨ وصدرت عن القسمة العربية ، و ١٥٣ حُررت في غضون الفترة الواقعة ما بين عامي ١١٧٣ - ١١٨٨/ ١٧٦٠ - ١٧٧٤ ، وصدرت عن القسمة العسكرية . ومن بين هذه المخلفات ، فإن ما يخص سكان حي الميدان ٤٤ صادرة عن القسمة العربية و ٢٤ صادرة عن القسمة العسكرية .

ولن نعيد التأكيد هنا على خصوصية الوثائق التي احتوتها بعض سجلات القسمتين - وهو ما كنا قد تطرقنا اليه عند عرضنا للمصادر - إلا إنه من المفيد الاشارة الى أن السكان الذين كانوا على علاقة بهاتين المحكمتين لم يتشكّلوا من الفئات نفسها في كل من دمشق والقاهرة .

فبخصوص القاهرة ، يلحظ أ . ريمون أن مخلفات غالبية الحرفيين والتجار ، في

القرن الثامن عشر ، كانت محفوظة في سجلات القسمة العسكرية مع مخلفات العسكريين ، في حين أن سجلات القسمة العربية لم تكن تحتوي سوى على مخلفات الأكثر فقراً بينهم ، الى جانب مخلفات الأقليات . ويمكن تفسير هذه الحالة باتساع حركة انتساب الحرفيين والتجار في تلك المدينة الى الميليشيات [1] ، إذ كان التجار والعسكريون ، داخل هذه الميليشيات ، قريبين من بعضهم الى حد كبير : ففي سبيل تدارك قلة مخصصاتهم ، مارس العسكريون غالباً نشاطات مهنية ، وانتسب التجار ، في المقابل ، الى الجيش كي يضمنوا الحماية لأنفسهم[2] .

وفي دمشق ، كما في القاهرة ، انخرط عدد من الوجهاء في وحدات الانكشارية المحلية (يرلية)[3] ، لكننا لسنا في وضع يسمح لنا بتقييم أهمية هذه الظاهرة . وفي مدونة المخلفات ، التي قمنا بتكوينها ، كان أكثر قليلاً من ربع مخلفات «المدنيين» مسجلاً في القسمة العسكرية (٥٠ من أصل ١١٨) ، وهو ما يمثّل ثلث الوثائق المسجلة في هذه المحكمة (٥٠ من أصل ١٥٣) .

وبعكس سجلات القسمة العربية في القاهرة ، احتوت سجلات دمشق ، كما أظهرت حديثاً أبحاث ك . استابليه و ج . ب . باسكوال ، على مخلفات عديدة لحرفيين وتجار كان بعضهم واسعي الثراء[4] . فالوضع الاجتماعي للأشخاص ، الذين سُجلت مخلفاتهم في القسمة العربية بدمشق ، كان واضحاً : إذ أنهم من رعايا الامبراطورية العثمانية ، الذين في وسعنا تعريفهم على أنهم من السكان الناشطين اقتصادياً ، والملتزمين بدفع الضرائب ، والمتفاوتين اقتصادياً الى حد كبير[5] . أما الوضع الاجتماعي للأشخاص الذين سُجّلت مخلفاتهم في القسمة العسكرية بدمشق فقد كان ملحقاً بالوضع الذي تميّزت به فئة «عسكر» داخل المجتمع العثماني ، وهو الوضع الذي سنحلله الآن .

كما هو وارد في «قانون نامه» العائد الى عهد السلطان محمد الفاتح (القرن الخامس عشر) ، يشير مصطلح «عسكر» الى فئات عديدة من الأشخاص : العسكريون ، العبيد ، والأشخاص الذين يمارسون نشاطاً في ميادين معينة (كوظائف القضاء ، والتعليم ، والدين ، وإدارة الأوقاف) ، كما كان نساء وأولاد هؤلاء الأشخاص ينتمون أيضاً الى فئة «عسكر» [6] .

وقد تبنى هذا التعريف لفئة « عسكر » عدد من الباحثين . إذ أكد ج . ڤينشتاين أن مصطلح « عسكري » يشمل « عدداً من الفئات الاجتماعية ، ولا يقتصر على الجنود بالمعنى الضيق للكلمة ولا على عناصر الجيش بوجه عام »[٧] . ووفقاً لـ ب . لويس فإن هذا المصطلح ينطبق على « عسكريين متقاعدين أو احتياطيين ، وعلى زوجات وأولاد العسكريين وعلى عبيد أعتقهم السلطان أو أعتقهم عسكريون ، كما ينطبق على عائلات أصحاب الوظائف الدينية العامة لدى السلطان »[٨] . أما أ . باركان فيلاحظ أن وضع « عسكر » كان يتمتع به كل الأشخاص المنخرطين في خدمة الدولة والمعفين من دفع الضرائب السلطانية (عوارض سلطانية) والضرائب العرفية (تكاليف عرفية) ، بالاضافة الى بعض الأشخاص المنحدرين من سلالة النبي (الأشراف)[٩] . وفيما يتعلق بدمشق ، يلاحظ خ . ب . باسكوال أن القسمة العسكرية لم يكن « يحق لها أن تعالج سوى القضايا الخاصة بمجموعة محددة من الأشخاص من موظفي الدولة ، عسكريين ومدنيين »[١٠] . ويقدم لنا ع - ك رافق مثلاً عن الأشخاص الذين يمكن تصنيفهم ضمن هذه الفئة : ففي شهر جمادى الآخر من عام ١١٠١/ آذار ١٥٩٣ أُعفي أحد النجارين في دمشق من الضرائب العرفية (تكاليف عرفية) التي تُجبى من أهل حرفته ، لأنه كان يمارس وظائف دينية ، وكان يمتلك وثيقة عسكرية تثبت هذا الاعفاء[١١] .

وقد ارتكبت داخل الامبراطورية العثمانية مخالفات كثيرة لدى جعل أحد الأشخاص يتمتع بوضع « عسكر » . فمن جهة ، كان أشخاص عديدون يسعون الى ضمان إعفائهم من دفع الضرائب ، ومن جهة أخرى ، كانت ثمة مصلحة لدى « القسامين » ، الذين كانوا يجبون رسوماً على المخلفات متناسبة مع قيمتها ، في أن « يستقدموا » الى محكمتهم أشخاصاً ميسورين . وكانت « تنشب ، أحياناً ، نزاعات بين فئتي « القسامين » ، حيث كان التابعون لـ « قاضي عسكر » ميالين الى توسيع حجم طبقة العسكريين بهدف زيادة إيرادات المسؤول عنهم ، ولم تفلح مراسيم الحكومة ، التي كانت تحدد ، من وقت الى آخر ، طبيعة العناصر المكوّنة لهذه الطبقة ، في وضع حدٍ لهذه الممارسة »[١٢] .

وعلى أساس التعريفات التي عرضناها لفئة «عسكر» – وبالرغم من المخالفات التي أشرنا اليها – فنحن سنتعامل، هنا، مع الأشخاص الذين سُجلت مخلفاتهم في القسمة العسكرية بدمشق بوصفهم «عسكراً» أي بوصفهم عسكريين أو موظفي دولة أو أفراداً يتمتعون بامتيازات ضريبية معينة، أو يستفيدون، بوجه الاحتمال، من حماية عسكريين لهم. والى أن تصدر دراسات أكثر عمقاً عن طبيعة أولئك الأشخاص، يغدو من المهم إبراز خصوصية وضعهم الاقتصادي مقارنة مع وضع «الرعايا» المسجلة مخلفاتهم لدى القسمة العربية.

كان ك. باربير، في سياق تساؤله عن أسس التمايز الاجتماعي في دمشق خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، قد اعتبر – لكن بالاستناد الى معطيات غير كافية في ظننا – أن الامتيازات الضريبية التي تمتع بها هؤلاء الأشخاص لم يوازها تمايز على الصعيد الاقتصادي[١٢].

ومن خلال مقارنة إجمالية بين مخلفات القسمتين العربية والعسكرية، سنبيّن وجود فوارق اقتصادية حقيقية بين فئتي «رعايا» و «عسكر». وبعد ذلك، سنتوقف، بوجه خاص، عند فئة «عسكر» لنكشف عن العلاقة القائمة ما بين رتب العسكريين وثرواتهم، من جهة، ولنبيّن، من جهة أخرى، كيف أن ثروة المدنيين المسجلة مخلفاتهم في القسمة العسكرية كانت أقرب بكثير الى ثروة العسكريين منها الى ثروة المدنيين المسجلة مخلفاتهم في القسمة العربية.

I – توزع الثروة في المجتمع الدمشقي

إن المخلفات المسجلة في كل واحدة من القسمتين تخص فئتين من السكان اتسمت ثرواتهما بسمات خاصة جداً. وسنحلل، في المقام الأول، خصوصية مخلفات هاتين القسمتين، لنبيّن، بذلك، كيف أن القسمة العربية والقسمة العسكرية تقدمان صورتين مختلفتين جداً عن المجتمع الدمشقي. فمع أن فئتي «رعايا» و «عسكر» قد تميزتا، في الاجمال، بثرائهما، إلا أنه وجد ضمنهما، مع ذلك، أشخاص متفاوتون في ثرواتهم. وكان ك. استابليه و ج. ب. باسكوال قد أظهرا، بوضوح، الفوارق القائمة ضمن مخلفات الأشخاص المسجلين في القسمة

العربية[١٤]. كما لوحظ وجود مثل هذه الفوارق ضمن مخلفات الأشخاص المسجلين في القسمة العسكرية ، من العسكريين والمدنيين على السواء . ونحن سنلجأ الى مصطلح « رعايا » للدلالة على المتوفين الذين سُجلت مخلفاتهم في القسمة العربية ، والى مصطلح « عسكر » للدلالة على المتوفين الذين سُجلت مخلفاتهم في القسمة العسكرية .

أ – « رعايا » و « عسكر » فئتان متمايزتان

تتميز فئتا « رعايا »و « عسكر » ليس فقط فيما يتعلق بقيمة المخلفات ، وإنما أيضاً فيما يتعلق بمزاولة التسليف وحيازة العقارات المدينية والأملاك الريفية ، وتلك هي المعايير التي سنحللها الآن بخصوص الفترة الواقعة ما بين عامي ١٧٥٠ – ١٧٧٤ . وكما سبقت الاشارة ، فإن سجلات القسمة العربية التي توافرت لنا كانت قد حُررت في غضون الفترة الواقعة ما بين ١٧٥٠ – ١٧٥٨ ، في حين كانت سجلات القسمة العسكرية قد حررت في غضون الفترة الواقعة ما بين عامي ١٧٦٠ – ١٧٧٤ . أما الاستقرار المالي الذي تميز به الربع الثالث من القرن الثامن عشر ، فهو يتيح لنا فرصة إجراء مقارنة بين المعطيات الواردة في هذين النوعين من السجلات .

١ – مخلفات تزيد قيمتها أربعة أضعاف لدى فئة « عسكر »

داخل كل فئة من هاتين الفئتين ، كانت الفروق في قيمة المخلفات واسعة جداً : فقد تراوحت ما بين ١٢ قرشاً و ٦٩٠١٨,٧٥ قرشاً فيما يخص « الرعايا » وما بين ٢٧,٧٥ قرشاً ، و ٩٧٤١٦,٧٥ قرشاً فيما يخص « العسكر » .

ويمكن قياس التفاوت الاجتماعي ، الذي تعكسه هذه الفروق ، بالاستناد الى مؤشرعالم الاحصاء « جيني » : فكلما اقترب هذا المؤشر من ١ ، كلما تعاظم التفاوت الاجتماعي . وقد بلغ هذا المؤشر في دمشق ، إبان الفترة التي ندرسها ، ٠,٧٠ . وهذه النتيجة ، القريبة من النتيجتين اللتين تم الحصول عليهما في القاهرة خلال القرن الثامن عشر وفي دمشق في مطلع القرن نفسه[١٥] ، تعكس صورة مجتمع متفاوت اجتماعياً .

كذلك ، فإن متوسط قيمة موجودات المخلفات ، الذي بلغ في مجموع مدونتنا ٢٣٥٨ قرشاً ، كان متبايناً جداً بالنسبة لكل فئة من هاتين الفئتين ، إذ كان ، بالنسبة لفئة «عسكر» أكبر بأربعة أضعاف ، وبلغ ٤٠٤٤ ، في مقابل ١١٥٣ قرشاً بالنسبة لفئة «رعايا» . ويمكن تلمس هذا التباين في توزع موجودات المخلفات حسب شرائح قيمتها .

جدول رقم (١٢)

توزع قيمة مخلفات فئة «رعايا» (١١٦٣-١١٧١ / ١٧٥٠-١٧٥٨)
وفئة «عسكر» (١١٧٣-١١٨٨ / ١٧٦٠-١٧٧٤)

موجودات المخلفات	فئة «رعايا»		فئة «عسكر»		المجموع	
أقل من ٥٠ قرشاً	٢٤	٪١١	٢	٪١	٢٦	٪٧
من ٥٠ إلى ١٠٠ق	٣٦	٪١٧	٨	٪٥	٤٤	٪١٢
من ١٠٠ إلى ٢٥٠ق	٤٧	٪٢٢	٢٠	٪١٣	٦٧	٪١٨
من ٢٥٠ إلى ٥٠٠ ق	٣٨	٪١٨	١٦	٪١٠	٥٤	٪١٥
من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ ق	٢٩	٪١٤	٢٤	٪١٦	٥٣	٪١٥
من ١٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ق	٢٧	٪١٢	٣٦	٪٢٤	٦٣	٪١٧
من ٢٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ ق	٤	٪٢	١٨	٪١٢	٢٢	٪٦
أكثر من ٥٠٠٠ق	٩	٪٤	٢٩	٪١٩	٣٨	٪١٠
المجموع	٢١٤	٪١٠٠	١٥٣	٪١٠٠	٣٦٧	٪١٠٠

يظهر من الجدول السابق بأن فئتي «رعايا» و «عسكر» كانتا متمايزتين من حيث توزع مخلفاتهما . فقد كان نصف مخلفات «رعايا» مقابل أقل من خمس مخلفات «عسكر» ضمن الشريحة التي تقل قيمتها عن ٢٥٠ قرشاً . وامتلك ٣١ في المئة من فئة «عسكر» مخلفات تزيد قيمتها على ٢٥٠٠ قرش ، في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز ٦ في المئة ضمن فئة «رعايا» .

٢ – مزاولة التسليف تفاقم من حدة الفوارق بين الفئتين :

أخذت المستحقات شكلين اثنين في المخلفات : فالمستحقات المستردة وردت في الجزء الأول من الوثيقة ، ضمن الموجودات ، في حين وردت المستحقات غير المستردة ، والمتوجبة التسديد للورثة ، في أسفل الوثيقة ، كل منها على حدة . ولا بد لأي دراسة تتناول ظاهرة التسليف في المجتمع الدمشقي ، كي تكون مكتملة ، أن تأخذ في الاعتبار هذين النوعين من المستحقات . غير أننا ، وفيما يتعلق بمجموع سكان المدينة ، أخذنا فقط في الاعتبار البنود الكبيرة التي تكوّن المخلفات (الموجودات ، المصارف ، الصافي والمستحقات غير المستردة) ، من دون أن نحسب إجمالي المستحقات المستردة الوارد ذكرها في الموجودات . وبذلك ، فنحن لا نزعم أننا قد درسنا ، بصورة تفصيلية ، ظاهرة مزاولة التسليف في دمشق[١٦] ، علماً بأن دراسة المستحقات غير المستردة تسمح لنا بتكوين تصوّر أولي عن هذه الظاهرة في دمشق خلال الربع الثالث من القرن الثامن عشر[١٧] .

وتبيّن ظاهرة التسليف ، مثلما تبدت من خلال المستحقات غير المستردة ، أن فئة «عسكر» كانت تزاول التسليف ضعفي فئة «رعايا» : فقد كان لـ ٢٤ في المئة من فئة «رعايا» (٥١ من أصل ٢١٤) ، و لـ ٤٧ في المئة من فئة «عسكر» (٧٢ من أصل ١٥٣) ، مستحقات غير مستردة . وتراوحت هذه المستحقات ، ضمن فئة «رعايا» ، ما بين ١٩ قرشاً و ٥٧٠٨٨,٢٥ قرشاً ، بينما تراوحت ، ضمن فئة «عسكر» ، مابين ١٠ قروش و ٧٦٠٠٧,٧٥ قرشاً . وحتى في حالة وجود عدد من كبار الدائنين ضمن فئة «رعايا» ، فإن هؤلاء كانوا يسلفون مبالغ أقل بمرتين من المبالغ التي يسلفها الدائنون ضمن فئة «عسكر» : فمتوسط قيمة المستحقات غير المستردة لدى فئة «رعايا» بلغ ٢١٧٧,٥ قرشاً ، بينما بلغ لدى فئة «عسكر» ٤٦٨٢,٥٠ قرشاً ، أي أكثر من الضعف . إن توزع هذه المستحقات على شرائح القيمة يلقي ضوءاً على الفارق بين هذين المتوسطين

جدول رقم (١٣)

مستحقات غير مستردة عائدة

الى فئة «رعايا» (١١٦٣-١١٧١ / ١٧٥٠-١٧٥٨)

والى فئة «عسكر» (١١٧٣-١١٨٨ / ١٧٦٠-١٧٧٤)

مستحقات غير مستردة	«رعايــا»		«عســكر»		المجموع	
أقل من ٥٠ قرشاً	٤	٪٨	١	٪١	٥	٪٤
ما بين ٥٠-١٠٠ق	٥	٪١٠	٦	٪٨	١١	٪٩
ما بين ١٠٠-٢٥٠ق	٩	٪١٨	٨	٪١١	١٧	٪١٤
ما بين ٢٥٠-٥٠٠ق	١٢	٪٢٣	٨	٪١١	٢٠	٪١٦
من ٥٠٠-١٠٠٠ ق	٤	٪٨	١٠	٪١٤	١٤	٪١٢
من ١٠٠٠-٢٥٠٠ ق	١٢	٪٢٣	١٥	٪٢١	٢٧	٪٢٢
من ٢٥٠٠-٥٠٠٠ ق	٢	٪٤	٧	٪١٠	٩	٪٧
أكثر من ٥٠٠٠ ق	٣	٪٦	١٧	٪٢٤	٢٠	٪١٦
المجموع	٥١	٪١٠٠	٧٢	٪١٠٠	١٢٣	٪١٠٠

إن التمييز بين فئتي الدائنين يتم على أساس الديون التي تقل عن ٢٥٠ قرشاً والديون التي تزيد عن ٢٥٠٠ قرش ، حيث نجد بأن ٣٦ في المئة من فئة «رعايا» و ٢٠ في المئة من فئة «عسكر» لهم مستحقات تقل عن ٢٥٠ قرشاً ، و ١٠ في المئة من فئة «رعايا» و ٣٤ في المئة من فئة «عسكر» لهم مستحقات تزيد عن ٢٥٠٠ قرش .

٣ - تركز العقارات المدينية والأملاك الريفية لدى فئة «عسكر»

إن انتقاء الوثائق التي كوّنت مدونتنا قد استند ، كما سبقت الاشارة ، الى معيار محدد هو وجود ملك سكني واحد على الأقل في المخلفات . وفي غياب أي إشارة الى عناوين المتوفين ، يمكّننا هذا المعيار في الواقع من تحديد الموقع الاجتماعي الذي كان

يشغله هؤلاء الأخيرون في الفضاء المديني . وبصورة نادرة ، كان بعض المتوفين يمتلكون أيضاً أملاكاً تستخدم لأغراض اقتصادية داخل المدينة (دكاكين وحوانيت . . .الخ) ، وأملاكاً في الريف . ولم تذكر قيمة هذه الأملاك المتنوعة في المخلفات إلا بصورة استثنائية ، وإذا ما أخذنا في الاعتبار المعطى الوحيد الوارد عن هذه الأملاك ، وهو عددها ، فإننا سنتبيّن وجود اختلافات واضحة بين هاتين الفئتين من السكان .

جدول رقم (١٤)
الممتلكات السكنية
لفئة «رعايا» (١١٦٣ - ١١٧١/ ١٧٥٠ - ١٧٥٨)
ولفئة «عسكر» (١١٧٣ - ١١٨٨/ ١٧٦٠ - ١٧٧٤)

عدد الممتلكات	فئة «رعايا»		فئة «عسكر»		المجموع	
١	١٨٤	٪٨٦	١١٢	٪٧٣	٢٩٦	٪٨١
٢	١٩	٪٩	٢٤	٪١٥	٤٣	٪١٢
٣	٦	٪٣	١٠	٪٧	١٦	٪٤
٤	٥	٪٢	٧	٪٤	١٢	٪٣
المجموع	٢١٤	٪١٠٠	١٥٣	٪١٠٠	٣٦٧	٪١٠٠

وفي الحالتين فإن غالبية المتوفين لم تكن تمتلك سوى ملك سكني واحد . أما حيازة أكثر من ملك سكني واحد ، وهو أمر نادر نسبياً ، فكان أكثر شيوعاً بمرتين في مخلفات فئة «عسكر» منه في مخلفات فئة «رعايا» : فـ ١٤ في المئة من مخلفات فئة «رعايا» و ٢٧ في المئة من مخلفات فئة «عسكر» اشتملت على أكثر من ملك سكني واحد . كما أن حيازة أملاك مستخدمة لأغراض اقتصادية - وهو ما كان أقل شيوعاً ، وفقاً لمصادرنا ، من حيازة الأملاك السكنية - كان متفاوتاً للغاية بين فئتي السكان .

جـدول رقم (١٥)
حوانيت ودكاكين ممتلكة
من فئة «رعايـا» (١١٦٣ – ١١٧١/ ١٧٥٠ – ١٧٥٨)
ومن فئـة «عسكر» (١١٧٣ – ١١٨٨/ ١٧٦٠ – ١٧٧٤)

عدد الممتلكات	فئة«رعايـــا»		فئة «عســكـر»		المجموع	
-	١٩٦	٪٩٢	١١٤	٪٧٥	٣١٠	٪٨٤
١	١٢	٪٥	٢٣	٪١٥	٣٥	٪٩
٢	٤	٪٢	٦	٪٤	١٠	٪٣
٣	-	٪٠	٦	٪٤	٦	٪٢
أكثر من ٣	٢	٪١	٤	٪٢	٦	٪٢
المجموع	٢١٤	٪١٠٠	١٥٣	٪١٠٠	٣٦٧	٪١٠٠

ويتبيّن من هذا الجدول أن الأملاك المستخدمة لأغراض اقتصادية كانت أكثر بثلاث مرات في مخلفات فئة «عسكر» منها في مخلفات فئة «رعايا» ، حيث امتلك ٢٥في المئة من الفئة الأولى ملكاً على الأقل مستخدماً لأغراض اقتصادية ، في حين لم تتجاوز هذه النسبة ٨ في المئة لدى الفئة الثانية . وهذا يشير الى أن العسكريين والأشخاص المرتبطين بهم قد ساهموا بفاعلية أكبر في الحياة الاقتصادية ، بوصفهم ، على الأقل ، ملاكاً لمحلات استخدمت لأغراض اقتصادية . كما تظهر حيازة الأملاك الريفية وجود تمايز بين هاتين الفئتين : إذ امتلك ٢١ في المئة من فئة «عسكر» (٣٢ من أصل ١٥٣) ملكاً ريفياً على الأقل ، في مقابل ٤ في المئة فقط (٩ من أصل ٢١٤) لدى فئة «رعايا» .

استخلاصات

وهكذا ، فإن تحليل قيمة موجودات المخلفات ، والمستحقات غير المستردة ، والأملاك التي كان يمتلكها المتوفون في المدينة والريف على السواء ، يكشف عن وجود فوارق بين المخلفات المسجلة في القسمتين . فكل واحدة من هاتين المحكمتين ، اختصت ، في الواقع ، بقطاعات معينة من السكان ، بحيث لن يسعنا رسم لوحة شاملة للمجتمع الدمشقي ، إبان الربع الثالث من القرن الثامن عشر ، إلا بعد دراسة الوثائق المسجلة في كل واحدة من محكمتي القسمة هاتين .

أما الاستخلاصات التي توصلنا اليها فيما يتعلق بالوضع المتميز لفئة «عسكر» فيمكن مقارنتها باستخلاصات ك . باربير الذي حلل أيضاً أحد سجلات مدونتنا وهو السجل رقم ١٧٩ . ومن المفيد هنا أن نرى كيف يمكن لنمطين مختلفين في التعامل مع السجل نفسه أن يؤديا الى نتائج متباينة . ففي حين استندنا ، من جانبنا ، الى معيار معين هو وجود ملك عقاري واحد في المخلفات ، استند ك . باربير الى معيار آخر تمثل في انتقاء متوفى واحد من كل خمسة ، بمعزل عن امتلاكه ملكاً عقارياً أم لا . وعليه ، فقد تشكلت مدونته من ٧٣ وثيقة من المخلفات ، كان متوسط قيمة موجوداتها (البالغ ٤٢٢ قرشا) أقل بكثير من متوسط قيمة موجودات مخلفات أصحاب الأملاك العقارية التي شكّلت مدونتنا[١٨] . ومتوسط القيمة المتدني هذا يثبت ، في رأيه أن فئة «عسكر» لم تكن ، بالضرورة ، فئة متمتعة بالثراء[١٩] . غير أنه ينبغي ، قبل التوصل الى استخلاص كهذا ، القيام بعملية سبر مماثلة لسجلات محكمة القسمة العربية ، حيث سيبرز بلا ريب ، وجود اختلاف عميق بين المخلفات المسجلة في القسمتين ، خصوصاً بعد أن ظهر ، من خلال قيامنا بمقارنة المخلفات المسجلة في كل واحدة من هاتين المحكمتين ، أن الثراء قد شكّل ، بوجه الاجمال ، معياراً للتمييز بين «رعايا» و «عسكر» ، وذلك بغض النظر عن وجود أغنياء وفقراء ضمن هاتين الفئتين من السكان . وبالاستناد الى أبحاث أكثر تركيزاً في سجلات القسمة العسكرية ، سيكون في وسعنا أن نتبين الى أي حد شكّل الملاك العقاريون الوارد ذكرهم في مدونتنا ، فئة اجتماعية متميزة بالمقارنة مع مجموع السكان .

ب – مجموعات العسكريين والمدنيين المختلفة

لا تكمن خصوصية المخلفات المسجلة في القسمتين العربية والعسكرية في مجرد وجود فوارق بين «رعايا» فقراء و «عسكر» أغنياء ، حيث أن توزع المخلفات على شرائح القيمة أظهر ، كما رأينا ، أن أغنياء وفقراء قد تواجدوا بكثرة ، الى هذا الحد أو ذاك ، ضمن الفئتين . وقد يكون من المفيد ، بعيداً عن هذه المقاربة الاجمالية ، أن نحلل كيفية توزع الثروة ضمن كل فئة منهما ، تبعاً للديانة والجنس والوضع الاجتماعي .

جدول رقم (١٦)

متوسط قيمة مخلفات المجموعات المختلفة

لفئة «رعايا» (١١٦٣ – ١١٧١/ ١٧٥٠ – ١٧٥٨)

ولفئة «عسكر» (١١٧٣ – ١١٨٨/ ١٧٦٠ – ١٧٧٤)

الوضع	فئة «رعايا»			فئة «عسكر»			المجموع	
مسيحيون	١٠	٥٪	٥٩٧ق	-	-	-	١٠	٣٪
نساء	٦٥	٣٠٪	٢٣٥ق	٢١	١٤٪	١٠٤٦ق	٨٦	٢٤٪
مدنيون	١٣٩	٦٥٪	١٥٨١ق	٥٠	٣٢٪	٥٦٣٠ق	١٨٩	٥١٪
عسكريون	.	-	.	٨٢	٥٤٪	٣٨٤٥ق	٨٢	٢٢٪
المجموع	٢١٤	١٠٠٪	١١٥٣ق	١٥٣	١٠٠٪	٤٠٤٤ق	٣٦٧	١٠٠٪

وفي مدونتنا ، كانت كل المخلفات المسجلة في القسمة العربية تخص أشخاصاً مسلمين من الرجال والنساء ، بالاضافة إلى عدد محدد من المسيحيين كلهم من الرجال ، ولم يكن بينهم أي عسكري . وفي المقابل ، فإن مخلفات القسمة العسكرية لم تكن كلها ، كما سبقت الاشارة ، خاصة بعسكريين ، بل كان ما يقرب من ثلثها يخص مدنيين ، كلهم من المسلمين الذين كنا قد حددنا سابقاً بعض العناصر الداخلة في تعريفهم .

وكانت قيمة مخلفات المسيحيين (٥٩٧ قرشاً) تقل عن قيمة مخلفات الرجال المسلمين (١٥٨١ قرشاً) لكنها تزيد عن قيمة مخلفات النساء المسلمات (٣٢٥ قرشاً)

. وقد لحظنا الظاهرة نفسها في سجلات القسمة العسكرية ، حيث كانت قيمة مخلفات النساء (١٠٤٦ قرشاً) تقل عن قيمة مخلفات الرجال (٣٨٤٥ قرشاً للعسكريين و ٥٦٣٠ قرشاً للمدنيين) ، وعليه ، لم يتميّز هؤلاء المدنيون عن فئة « رعايا » ، المسجلة مخلفاتهم في القسمة العربية ، وحسب ، بل تميّزوا كذلك ، وإن بدرجة أقل ، عن العسكريين المرتبطين بهم أو المشاركين معهم .

وتوزع العسكريون ، بالطبع ، على رتب مختلفة ، ونحن سنحدد في المقام الأول ، الى أي درجة كانت هذه الرتب متعلقة بثروة الأفراد ، ثم سنقارن ، بعد ذلك ، ثروة الأشخاص المدنيين المسجلين في القسمة العسكرية بثروة نظرائهم المسجلين في القسمة العربية ، لننتقل ، أخيراً ، الى الحديث عن ثروة النساء والمسيحيين .

١ – رتب العسكريين والتمايز الاقتصادي

إن الوثائق التي في حوزتنا ، لا تسمح كما سبقت الاشارة ، برسم صورة دقيقة عن الوضعية الاقتصادية لمختلف وحدات العسكريين بدمشق ، لكنها تسمح لنا ، في المقابل ، بالاحاطة بثروة مجموع هؤلاء العسكريين تبعاً لرتبهم . وتعطينا المصادر السردية ، من جهة ، ووثائق المحفوظات ، من جهة أخرى ، صورة متباينة عن مختلف هذه الرتب . فكتب الأخبار تشدّد كثيراً على دور « الآغاوات »[٢٠] ، وتتجاهل عملياً دور « البِشه » ، رغم كونهم يشكّلون ثلاثة أرباع عيّنتنا الخاصة بالعسكريين المتوفين .

جدول رقم (١٧)

قيمة مخلفات ومستحقات العسكريين غير المستردة بحسب رتبهم

(١١٧٣ – ١١٨٨/ ١٧٦٠ – ١٧٧٤)

الرتبة	العدد	٪	متوسط الموجودات	دائنون	٪	متوسط الدين
آغا	١٤	٪١٧	١١٤٩١ ق	٩	٪٦٤	٩١٨٩ ق
بشة	٦١	٪٧٤	١٧٦٧ق	٢٨	٪٤٦	١٧٩٢ ق
آخرون	٧	٪٩	٦٦٦٧ق	٥	٪٧١	٦٣٣٥ ق
المجموع	٨٢	٪١٠٠	٣٨٤٥ق	٤٢	٪٥١	٢٩١٨ ق

أ - الآغاوات : دائنون كبار

كان نشاط الآغاوات موضوعاً مثيراً في كتب الأخبار عن دمشق ، حيث يظهرون في هذه الكتب بوصفهم شخصيات مهمة تلعب دوراً مركزياً في حياة المدينة السياسية والاقتصادية .

فعلى رأس وحدتيَ الانكشارية المتمركزتين في دمشق ، «القابي قول» و «اليرلية» ، كان هناك آغا معيّن ، عادة من استانبول[٢١] ، وكان كل واحد منهما يمارس ، غالباً ، مهمات «متسلم» الوالي[٢٢] . ويمكن لعدة آغاوات من الوحدة نفسها أن يتواجدوا معاً في دمشق . ففي الثالث من رمضان ١١٦٤ ، الموافق للسادس والعشرين من تموز ١٧٥١ ، اغتيل آغا وحدة «القابي قول» على يد أحد رجاله في القلعة بتدبير من أحد آغاوين اثنين كانا قد عزلا عن منصبهما . حيث يذكر البديري أنه «نهار الاثنين ثالث رمضان قُتل آغة القابي قول بتدبير من أحد الآغتين المعزولين لأن بدمشق ثلاثة آغاوات للقابي قول»[٢٣] .

أما وحدات العسكريين الأخرى ، المتشكّلة من المرتزقة ، فقد كان يقود كل واحد منها آغا . هكذا كان حال وحدات «لواند»[٢٤] ، و «المغاربة»[٢٥] ، و «السكبان»[٢٦] ، و «الدالاتية»[٢٧] ،و «السباهية»[٢٨] . أما قائد وحدة «التفنكجية» ، فقد كان يحمل لقب «آغا تفنكجي»[٢٩] ، أو لقب «تفنكجي باشي»[٣٠] . ويشير اليه ابن صديق أيضاً بتعبير «آغا تفنكجي باشي»[٣١] ، أو «باش آغا» ، موحياً بذلك بوجود قائد أعلى مسؤول عن آغاوات هذه الوحدة[٣٢] ، كما هو حال وحدة «المغاربة» التي كان يقف على رأسها «باشا آغا المغاربة»[٣٣] . كذلك ، فقد كان هناك آغا على رأس وحدة «الزوربا» ، والتي اشتُهر أفرادها بأنهم من أكثر وحدات الانكشارية المحلية «اليرلية» تمرداً[٣٤] .

ويظهر من خلال الوثائق المدوّنة في سجلات المحاكم أنه كان هناك ، داخل الوحدة نفسها ، تسلسل هرمي بين مختلف الآغاوات . أما القائد الحقيقي للوحدة فكان يُشار اليه بوضوح بصفته هذه[٣٥] .

وقد شغل بعض هؤلاء الآغاوات مناصب إدارية ، خصوصاً في مجال إدارة مالية

الولاية[٣٦] . ففي عام ١١٥٩/ ١٧٤٦ ، وبعد أن قام أسعد باشا العظم باغتيال فتحي أفندي الفلاقنسي ، المسؤول عن مالية «دفتردار» دمشق ، عمد الى اغتيال معاونيه عثمان آغا وأحمد آغا ، اللذين كانا يحملان لقب «خزندار» (مسؤول الخزينة)[٣٧] . وفي الثاني والعشرين من شعبان ١١٥٩ ، الموافق للتاسع من أيلول ١٧٤٦ ، وصل الى دمشق محمد آغا بن فروخ ، بوصفه «دفترداراً» جديداً ، ليخلف بذلك ، فتحي أفندي الفلاقنسي ، وليشغل هذا المنصب طوال ثلاث سنوات[٣٨] . وكان هناك آغاوات آخرون يديرون الأوقاف ، ذكرتهم وثائق المحفوظات وأشارت الى بعضهم كتب الأخبار . وهكذا ، كان حسين آغا القطيفاني في عام ١١٥٥/ ١٧٤٢ «متولي» على وقف سنان باشا[٣٩] ، وفي عام ١٢٠٩/١٧٩٥ تولى الوقف نفسه آحمد آغا[٤٠] ، أما والي آغا فقد تولى ، في عام ١٢١٨/١٨٠٤ ، أوقاف التكية السليمانية[٤١] .

وعليه ، فقد كان للآغوات حضور كثيف في دمشق ، ليس فقط على رأس الوحدات العسكرية المختلفة ، وإنما أيضاً في مناصب إدارية . وكانت كتب الأخبار تبرز «الآغاوات» بوصفهم جماعة قائمة بذاتها . أما عددهم ، فقد قدّرته ل . شاتكوفسكي – شيلشر بنحو مئة في مطلع القرن التاسع عشر ، كانوا يقودون ما يقرب من ألف عسكري[٤٢] .

وكان في حوزة بعض هؤلاء للآغاوات ، من الذين وقفوا على رأس الهرمية العسكرية ، ثروات كبيرة . وقد توفرت لدينا ، ما بين عامي ١٧٦٠ و ١٧٧٤ ، ١٤ من مخلفات هؤلاء الآغاوات ، تتراوح قيمة موجوداتها ما بين ٤٤٣ قرشاً و ٥٢٧٨٤ قرشاً ، ويبلغ متوسط قيمتها ١١٤٩١ قرشاً . غير أن غالبية هذه المخلفات كانت ذات أهمية نسبية : إذ أن خمساً منها قلت قيمة موجوداتها عن ٢٥٠٠ قرش ، وأربعاً منها تراوحت قيمة موجوداتها ما بين ٣٩٠٠ و ٨٩٠٠ قرش ، بينما زادت قيمة موجودات خمس أخرى منها على ١٥٠٠٠ قرش . ومن جهة أخرى ، فان تسعاً من هذه المخلفات كان لها مستحقات غير مستردة ، تراوحت قيمتها ما بين ١٥١ قرشاً و ٣٣٧٧٦ قرشاً ، وبلغ متوسط قيمتها ٩١٨٩ قرشاً .

أما الأملاك العقارية التي امتلكها هؤلاء الآغاوات الأربعة عشر ، فكانت قليلة : فقد امتلك اثنا عشر من بينهم داراً واحدة وبعضاً من الأملاك المخصصة لأغراض

اقتصادية ، فآغاوان اثنان امتلكا « كدك » مقهى ، أحدهما واقع بالقرب من القلعة[٤٤] ، والآخر بالقرب من السرايا[٤٥] ، كما امتلك اثنان فقط من هؤلاء الآغاوات الأربعة عشر أملاكاً في الريف [٤٦] . وكان مصطفى آغا كتخدا بن عثمان آغا بن ابراهيم الدركلي ، من محلة القنوات ، المالك الأكبر فيما بينهم ، إذ امتلك ، بالاضافة الى دوره الثلاث في القنوات ، أملاكاً عديدة في الغوطة (داراً ، ومزرعة ، وغراساً ، ومنتوجات زراعية وحيوانية) . أما محمد آغا بن مصطفى آغا الكشّاش ، من محلة القبيبات ، فقد امتلك مزرعة في قرية البلاط[٤٧] .

وعليه ، فقد تميّز الآغاوات الذين ورد ذكرهم في وثائقنا ، بأهمية موجودات مخلفاتهم ومستحقاتهم غير المستردة ، إلا أنهم لم يظهروا لنا كمالكين عقاريين كبار ، علماً بأن بعض المصادر الأخرى تعدّل الى حد ما من صورتهم هذه . فعلى سبيل المثال ، يورد ابن الصديق لائحة مثيرة لأملاك يوسف آغا بن جبري ، آغا الانكشارية المحلية (اليرلية) ، الذي توفي في عام ١١٨٥/ ١٧٧١ - ١٧٧٢ ، مخلفاً وراءه خمس « فلاحات » ، بيعت ثلاث منها بـ ٦٥٠٠ قرش للواحدة ، وستة « بساتين وجنائن » بيعت بـ ١٠٠٠٠ قرش ، وعشرون دكاناً بـ ٣٠٠٠ قرش ، وذلك من دون حساب داره الفاخرة وكمية كبيرة من الصابون[٤٨] .

ب -« البشة » : مستثمرون

شكّل « البشه » ثلاثة أرباع عيّنتنا من العسكريين المتوفين (٦١ من أصل ٨٢) . لكن كتب الأخبار نادراً ما كانت تذكرهم ، حيث كان البديري الوحيد ، في الواقع الذي أشار الى بعضهم . ولم يكونوا مجرد جنود ، بل كانوا عسكريين ، شغلوا ، على مستوى الرتبة ، موقعاً أدنى من موقع الآغا[٤٩] . وتوحي ألقاب بعضهم بأنهم قد يكونون من الوجهاء[٥٠] . ومن الناحية اللغوية ، يبدو أن هذا المصطلح قد نجم عن تحويل « باش آغا » الى « بشة » [٥١] .

وشغل بعض هؤلاء العسكريين وظائف في إطار حملة الحج ، حيث كان باكر بشة الحمّامي مكلفاً بنقل بريد الحجاج الى سكان دمشق في عام ١١٥٤/ ١٧٤١[٥٢] . وكان محمد بشة السقباوي يرافق المحمل لدى عودته الى دمشق في عام

١٧٥٨/١١٧١[٥٣] . ومن ناحية أخرى ، فقد مثّل بعضهم الآخر تهديداً للمدينة ، حيث أن محمود بشة البغدادي ، أحد رجال الوالي «بطش» بالعراضة التي نُظمت في أحد الأعراس في شهر رجب ١١٦١/تموز ١٧٤٨[٥٤] ، بينما «نزل» أحمد بشة القلتقجي وعنبر بشة وأحمد بشة حي الميدان ، خلال شهر شوال ١١٦١/ تشرين الأول ١٧٤٨ ، وحرقوا ونهبوا عدداً من دوره[٥٥] . وأخيراً ، فقد كانت تجري الاشارة الى بعضهم لدى موته ، أو لدى موت أقاربه ، حيث أشير ، على سبيل المثال ، الى اغتيال محمود بشة بن شمس في شهر رمضان ١١٦٤/ آب ١٧٥١[٥٦] ، والى مقتل ابن أحمد بشة السحّار ، من القبيبات ، إثر وقوعه من على فرس أبيه في مطلع شهر ربيع الثاني ١١٦٦/ مطلع شباط ١٧٥٣[٥٧] .

وتراوحت قيمة مخلفات «البشة» الـ ٦١ ، الذين ورد ذكرهم في وثائق مدونتنا ، ما بين ٢٧,٧٥ قرشاً و ١٧٦٤٨,٥٠ قرشاً ، إلا أن قيمة غالبية هذه المخلفات لم تكن كبيرة ، إذ بلغ متوسط قيمتها ١٧٦٧ قرشاً فقط . وكانت قيمة موجودات ما يزيد على نصفها (٣٥ من أصل ٦١) تقل عن ١٠٠٠ قرش ، وأربعة عشر منها تراوحت قيمة موجوداتها ما بين ١٠٠٠ و ٢٥٠٠ قرش ، واثنا عشر منها زادت قيمة موجوداتها عن ٢٥٠٠ قرش ، وكان لأقل من نصف هذه المخلفات (٢٨ من أصل ٦١) مستحقات غير مستردة تراوحت قيمتها ما بين ٧٥ ، ٥٠ و ٥٠ ، ٨٠٩٦ قرشاً ، وبلغ متوسط قيمتها ١٧٩٢ قرشاً . أما الدائنون الكبار ، من بين هؤلاء العسكريين ، فقد كانوا محمد بشة بن الحاج عبد السلام بن الشيخ محمد الداراني ، من محلة الميدان ، والذي بلغت مستحقاته غير المستردة ٤٥٧٣ قرشاً[٥٨] ، وأحمد بشة بن الحاج أمين ، من محلة العقيبة (٥٠٤٨,٧٥ قرشاً)[٥٩] ، ومحمد بشة بن حسين بشة ، من محلة القبيبات (٥١١١,٢٥ قرشاً)[٦٠] ، وحجازي بشة بن عمر بشة ، من محلة الصالحية (٨٠٩٦,٥٠ قرشاً)[٦١] .

وإذا كانت قيمة موجودات مخلفاتهم ومستحقاتهم غير المستردة أقل بكثير من قيمة موجودات مخلفات الآغاوات ومستحقاتهم غير المستردة ، الا أنه ظهر بأن هؤلاء «البشة» قد استثمروا في العقارات أكثر من الآغاوات ، حيث كان ثلاثون في المئة منهم ، مقابل أربعة عشر في المئة من الآغاوات ، يملكون أكثر من مُلك سكني واحد .

يُضاف الى ذلك ، أن ثمانية من هؤلاء «البشة» امتلكوا عدة أملاك مخصصة لأغراض اقتصادية ، فقد امتلكوا ، بوجه عام ، اثنين أو ثلاثة من الدكاكين أو الحوانيت[٦٢] ، علماً بأن محمد بشة بن الحاج عبد السلام بن الحاج محمد الداراني ، من محلة الميدان ، عُرف بامتلاكه سبعة دكاكين في الحي [٦٣] .

ومن جانب آخر ، امتلك عشرة من هؤلاء «البشة» أملاكاً في القرى القريبة من دمشق : بضعة حيوانات ، أشجار زيتون ، كروم ، فرن ، طاحون أو معصرة[٦٤] . وتميّز اثنان منهم ، من محلة القبيبات ، على هذا الصعيد ، حيث امتلك محمد بشة بن حسين بشة مزرعتين وداربن في قريتي البلاط والخيارة ، إضافة الى العديد من الحيوانات[٦٥] . بينما خلّف حسن بشة بن مصطفى بن حسن التركماني أكثر بقليل من ١٥٠ رأساً من الغنم والماعز والأبقار[٦٦] .

ج - *العسكريون الآخرون : موقع وسيط ؟*

ونصادف كذلك ، في محلات دمشق المختلفة ، عسكريين من رتب متنوعة ، من أمثال أحمد بك بن محمد بك بن علي بك الصديق ، من محلة القبيبات[٦٧] ، ومحمد بك بن يوسف بك الكردي ، من محلة سوق ساروجة[٦٨] ، ومحمد جاويش بن أحمد بشة الطويل ، من محلة القبيبات[٦٩] ، ومصطفى جربجي بن الحاج أحمد بن الشيخ يوسف الحكيم ، من محلة الميدان[٧٠] ، واسماعيل أوضه باشي ، من محلة مئذنة الشحم[٧١] .

وقد ترك هؤلاء العسكريون مخلفات بلغ متوسط قيمتها ٦٦٦٧ قرشاً ، وتراوحت ما بين ١٢٨٠ و ١٣١٩٩ قرشاً ، موزعة على مختلف شرائح القيمة . وكان لثلاثة أرباعها مستحقات غير مستردة زادت ، بوجه عام ، عن ٢٥٠٠ قرش . غير أن المبالغ التي سلّفها مصطفى جربجي بن الحاج أحمد بن الشيخ يوسف الحكيم ، من محلة الميدان ، بلغت ٣٩٩٤,٧٥ قرشاً[٧٢] ، وبلغت تسليفات محمد بك بن يوسف بك الكردي ، من محلة سوق ساروجة ٧٦٠٥,٧٥ قرشاً[٧٣] ، وتسليفات محمد جاويش بن أحمد بشة الطويل ، من محلة القبيبات ، ٧٦١٣,٧٥ قرشاً[٧٤] ، وتسليفات

اسماعيل أوضه باشي ، من محلة منذنة الشحم ، ١١٥٢٦ قرشاً[٧٥] .

وكما كان حال «البشة» ، فإن ثلاثين في المئة من هؤلاء العسكريين امتلكوا أكثر من دار واحدة . غير أن أحداً منهم لم يمتلك محلات مخصصة لأغراض اقتصادية ، وإن كان بعضهم قد خلّف أملاكاً في الريف ، حيث خلّف اسماعيل أوضه باشي جنينة[٧٦] ، وخلّف محمد بك بن يوسف الكردي معصرة[٧٧] ، وخلّف أحمد بك بن محمد بك بن علي بك الصديق بعض الأشجار المثمرة وحصة صغيرة في طاحونين[٧٨] .

وتحتوي مخلفات هؤلاء العسكريين على عناصر مشابهة للعناصر التي تحتويها مخلفات الآغاوات ، من جهة ، ومخلفات« البشة » ، من جهة أخرى . فهم مثل الآغاوات يظهرون بوصفهم دائنين كباراً ، ومثل «البشة» يظهرون باعتبارهم مستثمرين في سوق العقارات . غير أنه يصعب علينا ، استناداً الى هذه الحالات القليلة ، تحديد موقعهم في الهرمية الاجتماعية ، إذ أن دراسة مستندة الى مدوّنة أوسع هي وحدها التي تسمح لنا بذلك .

استخلاصات

ليس في وسعنا ، على قاعدة هذه الوثائق – خلافاً لما حصل فيما يخص القاهرة – قياس مدى اندماج مختلف مجموعات العسكريين في المدينة[٧٩] . ومع ذلك ، وبما أن كل المتوفين ، الذين اشتملت عليهم مدونتنا ، قد امتلكوا ملكاً عقارياً واحداً على الأقل ، فسيكون في وسعنا اعتبارهم مقيمين في دمشق ، وليسوا مجرد عابرين على نحو طارىء في موقع حاميتهم . غير أن الثغرة الكبيرة في وثائقنا تتمثل في غياب التمييز ما بين العسكريين الموفدين من استانبول (القابي قول) والعسكريين المجندين محلياً (اليرلية) .

ويدل تحليل مخلفات العسكريين تبعاً لرتبهم ، كما رأينا ، على وجود تمايز بين ثروة الآغاوات وثروة «البشة» . فالآغاوات ، الذين تميّزوا بثرواتهم الوفيرة ، كانوا كذلك دائنين كباراً ، إلا أن أملاكهم العقارية بقيت ضئيلة . أما «البشة» ، فقد

تركوا مخلفات ومستحقات غير مستردة أقل قيمة ، إلا أن أملاكهم العقارية كانت أكبر .

ومن خلال المخلفات ، ظهر بأن الآغاوات كانوا يفضلون ، بعد شراء دورهم ، الاحتفاظ بنقودهم كي يقوموا بتسليفها ، ذلك ربّما لأن التسليفات تعطي مردوداً أكبر من مردود الاستثمارات العقارية . وقد سمحت لهم وظيفة جباية الضرائب ، التي غالباً ما كانوا يمارسونها ، بحيازة كميات كبيرة من النقود ، وهي نقطة سنعود اليها بالتفصيل لاحقاً عندما نحلل مديونية السكان الريفيين تجاه سكان المدينة . لكن على الرغم من عدد استثمارات «البشة» العقارية الا أنها تبقى أقل حجماً من استثمارات الآغاوات العقارية ، وهذه الحقيقة لا تظهر في المخلفات ، بل تظهر في نوع آخر من الوثائق هو المعاملات العقارية(٨٠) . وقد تسمح لنا دراسة تأخذ في الحسبان مجموع العسكريين المتوفين في دمشق ، وليس مجرد المالكين العقاريين منهم ، بالقاء الضوء على حجم وطبيعة الاستثمارات المالية والعقارية لهاتين المجموعتين .

٢ - السكان غير العسكريين : «رعايا» و «عسكر»

كان من الممكن تسجيل مخلفات سكان دمشق من غير العسكريين - كما سبقت الاشارة - في إحدى القسمتين ، حيث سُجلت غالبيتها في القسمة العربية ، ولكن ظهر بعضها في سجلات القسمة العسكرية أيضاً . وكما رأينا ، فإن وجود مدنيين في هذه السجلات كان يعود ، في جزء منه ، الى تمتعهم باعفاءات ضريبية واستفادتهم من الوضع المميّز لفئة «عسكر» . ويبدو لنا من المفيد أن نظهر كيف أن الوضعية الاقتصادية للمدنيين(٨١) ، في كلا القسمتين ، قد اتسمت بسمات خاصة . فمخلفات مدنيي القسمة العسكرية كانت ، في الواقع ، أقرب بكثير الى مخلفات العسكريين منها الى مخلفات المدنيين ، غير المستفيدين من الوضع المميّز لفئة «عسكر» ، والذين سُجّلت مخلفاتهم في القهسمة العربية .

وفي مدونتنا ، فإن أكثر بقليل من ربع مخلفات مجموع المدنيين (٥٠ من أصل ١٨٩) جرى تسجيله ، كما ورد معنا سابقاً ، في القسمة العسكرية ، وهؤلاء الأشخاص ، الذين يمكن تسميتهم «مدنيين - عسكر» ، شكّلوا ثلث عدد المتوفين

(٥٠ من أصل ١٥٣) الذين سجلت مخلفاتهم في القسمة العسكرية بدمشق ما بين عامي ١٧٦٠ و ١٧٧٤.

جدول رقم (١٨)
موجودات مخلفات العسكريين ومخلفات المدنيين - عسكر (١١٧٣ - ١١٨٨/ ١٧٦٠ - ١٧٧٤)
ومخلفات الرعايا (١١٦٣ - ١١٧١/ ١٧٥٠ - ١٧٥٨)

موجودات المخلفات	العسكريون		المدنيون - عسكر		«الرعايا»	
أقل من ٥٠ قرشاً	٢	٢٪	٠	٠٪	١٦	١٢٪
من ٥٠-١٠٠ ق	٣	٤٪	١	٢٪	١٦	١٢٪
من ١٠٠-٢٥٠ ق	١٠	١٢٪	٤	٨٪	٢٩	٢١٪
من ٢٥٠-٥٠٠ ق	١١	١٣٪	٤	٨٪	٢٧	١٩٪
من ٥٠٠-١٠٠٠ ق	١٢	١٥٪	٩	١٨٪	١٦	١٢٪
من ١٠٠٠-٢٥٠٠ ق	١٦	٢٠٪	١٦	٣٢٪	٢٣	١٦٪
من ٢٥٠٠-٥٠٠٠ ق	١١	١٣٪	٥	١٠٪	٣	٢٪
أكثر من ٥٠٠٠ ق	١٧	٢١٪	١١	٢٢٪	٩	٦٪
المجموع	٨٢	١٠٠٪	٥٠	١٠٠٪	١٣٩	١٠٠٪

وتقل قيمة مخلفات القسمة العربية - كما سبق ورأينا - بأربع مرات عن قيمة مخلفات القسمة العسكرية (١١٥٣ قرشاً في مقابل ٤٠٤٤ قرشاً) . ومن بين فئات هؤلاء المتوفين ، تميّزت ، بوجه خاص ، فئة ، «المدنيين - عسكر» ، الذين بلغ متوسط قيمة مخلفاتهم ٥٦٣٠ قرشاً ، في حين بلغ متوسط قيمة مخلفات العسكريين ٣٨٤٥قرشاً وبلغ متوسط قيمة مخلفات «الرعايا» ١٥٨١ قرشاً فقط . وإذا كان نحو ثلث «المدنيين - عسكر» والعسكريين قد ترك مخلفات تزيد قيمتها عن ٢٥٠٠ قرش ، فإن مخلفات «المدنيين - عسكر» التي تنقص قيمتها عن ٥٠٠ قرش ، كانت

أقل بكثير من مثيلتها لدى العسكريين (١٨ في المئة في مقابل ٣١ في المئة) . أما المخلفات التي تتراوح قيمتها ما بين ٥٠٠ الى ٢٥٠٠ قرش ، فقد كانت لدى «المدنيين - عسكر» أكثر منها لدى العسكريين (٥٠ في المئة في مقابل ٣٥ في المئة) . وترك ما يقرب من ثلثي فئة «رعايا» مخلفات تقل قيمتها عن ٥٠٠ قرش ، بينما ترك ٢٨ في المئة من هذه الفئة مخلفات تتراوح قيمتها ما بين ٥٠٠ و ٢٥٠٠ قرش ، و ٨ في المئة فقط منهم زادت قيمة مخلفاتهم عن ٢٥٠٠ قرش .

جدول رقم (١٩)
المستحقات غير المستردة للعسكريين ،
و «المدنيين - عسكر» (١١٧٣ - ١١٨٨/ ١٧٦٠/ ١٧٧٤)
و «الرعايا» (١١٦٣ - ١١٧١/ ١٧٥٠ - ١٧٥٨)

المستحقات غير المستردة	العسكريون		المدنيون-عسكر		«الرعايا»	
أقل من ٥٠ قرشاً	٠	٠٪	١	٤٪	٢	٥٪
من ٥٠-١٠٠ ق	٦	١٤٪	٠	٠٪	٤	١٠٪
من ١٠٠-٢٥٠ ق	٣	٧٪	٢	٨٪	٧	١٦٪
من ٢٥٠-٥٠٠ ق	٥	١٢٪	٣	١٢٪	١٠	٢٤٪
من ٥٠٠-١٠٠٠ ق	٧	١٧٪	٣	١٢٪	٢	٥٪
من ١٠٠٠-٢٥٠٠ ق	٦	١٤٪	٨	٣١٪	١٢	٢٨٪
من ٢٥٠٠-٥٠٠٠ ق	٣	٧٪	٤	١٥٪	٢	٥٪
أكثر من ٥٠٠٠ ق	١٢	٢٩٪	٥	١٩٪	٣	٧٪
المجموع	٤٢	١٠٠٪	٢٦	١٠٠٪	٤٢	١٠٠٪

ويظهر من خلال المستحقات غير المستردة أن العسكريين و «المدنيين - عسكر» كانوا يزاولون التسليف بالوتيرة نفسها ، حيث كان ٥١ في المئة من العسكريين (٤٢ من أصل ٨٢) ، و ٥٢ في المئة من «المدنيين - عسكر» (٢٦ من أصل ٥٠) دائنين ، في حين أن نسبة الدائنين بين «الرعايا» لم تتجاوز ٣٠ في المئة (٤٢ من أصل ١٣٩) . ومع ذلك ، وعلى الرغم من التماثل في نسبة عدد الدائنين ، بين فئتي العسكريين و «المدنيين - عسكر» ، إلا أن حجم التسليفات كان يختلف من فئة الى أخرى : فمتوسط تسليفات الفئة الأولى بلغ ٣٩١٧ قرشاً في مقابل ٦٥٨١ قرشاً للفئة الثانية . أما متوسط المستحقات غير المستردة لدى فئة «رعايا» فقد بلغ ٢٥٨٤ قرشاً فقط .

ويمثل «المدنيون - عسكر» أكبر الدائنين ، حيث سلف ٣٦ في المئة منهم ديوناً تقل عن ١٠٠٠ قرش ، و ٣١ في المئة منهم ديوناً تتراوح ما بين ١٠٠٠ و ٢٥٠٠ قرش ، و ٣٤ في المئة منهم ديوناً تزيد عن ٢٥٠٠ قرش . وهذه النسب تعادل لدى العسكريين ٥٠ في المئة و ١٤ في المئة و ٣٦ في المئة ، ولدى «الرعايا» ٦٠ في المئة ، و ٢٨ في المئة و ١٢ في المئة . وفي بعض الأحيان ، كانت المستحقات غير المستردة لفئة «المدنيين - عسكر» كبيرة جداً : فتسليفات أحد السادة ، من باب الجابية ، بلغت ١٨٤٤٤,٢٥ قرشاً[٨٢] ، وتسليفات سيد آخر ، من سوق الحرير ، بلغت ٣٥٧٧١ قرشاً[٨٣] ، كما بلغت تسليفات سيد ثالث ، من باب السريجة ، ٧٦٠٠٧,٥٠ قرشاً[٨٤] . أما مستحقات العسكريين غير المستردة فهي تظل ، بالرغم من أهميتها ، أقل من مستحقات «المدنيين - عسكر» : فقد سلّف أحد الآغاوات ، من القنوات ، مبلغاً مقداره ١٥٨٥٢,٥٠ قرشاً[٨٥] ، وسلّف آغا آخر ، من المنطقة التي تقع فيها محكمة الباب ، مبلغاً مقداره ١٧٦٢٣ قرشاً[٨٦] ، وسلّف آغا ثالث ، من محلة القنوات ، مبلغاً مقداره ٢٣٧٧٦ قرشاً[٨٧] . كما كان هناك عدد من الدائنين الكبار ضمن فئة «رعايا» ، حيث بلغت المستحقات غير المستردة لأحد السادة ، من محلة الخراب ، ١٠٥٤٩ قرشاً[٨٨] ، والمستحقات غير المستردة لحاجٍ ، من محلة نور الدين ، ٥٧٠٨٨,٢٥ قرشاً[٨٩] .

جدول رقم (٢٠)

عدد الدور السكنية التي امتلكها العسكريون ،
و«المدنيون – عسكر» (١١٧٣ – ١١٨٨/ ١٧٦٠ – ١٧٧٤)
و «الرعايا» (١١٦٣ – ١١٧١/ ١٧٥٠ – ١٧٥٨)

عدد الدور	العسكريون		«المدنيون –عسكر»		«الرعايا»	
١	٦٠	٧٣٪	٣٤	٦٨٪	١١٧	٨٤٪
٢	١٢	١٥٪	١١	٢٢٪	١٣	٩٪
٣	٨	١٠٪	٢	٤٪	٥	٣٪
٤	٢	٢٪	٣	٦٪	٤	٢٪
المجموع	٨٢	١٠٠٪	٥٠	١٠٠٪	١٣٩	١٠٠٪

وهكذا ، فقد كان عدد «المدنيين – عسكر» الذين امتلكوا بضعة دور أكبر من غيرهم ، إذ بلغت نسبتهم ٣٢ في المئة ، مقابل ٢٧ في المئة من العسكريين ، و ١٦ في المئة فقط من «الرعايا» .

جدول رقم (٢١)

عدد الأملاك المخصصة لأغراض اقتصادية التي امتلكها العسكريون ،
و «المدنيون – عسكر» (١١٧٣ – ١١٨٨/ ١٧٦٠ – ١٧٧٤)
و «الرعايا» (١١٦٣ – ١١٧١/ ١٧٥٠ – ١٧٥٨)

حوانيت ودكاكين	العسكريون		«المدنيون –عسكر»		«الرعايا»	
٠	٦٣	٧٧٪	٣٧	٧٤٪	١٢٣	٨٨٪
١	١١	١٤٪	٧	١٤٪	١١	٨٪
٢	٤	٥٪	٢	٤٪	٤	٣٪
٣	٢	٢٪	٣	٦٪	٠	٠٪
٤ وأكثر	٢	٢٪	١	٢٪	١	١٪
المجموع	٨٢	١٠٠٪	٥٠	١٠٠٪	١٣٩	١٠٠٪

وهكذا ، فإن ربع العسكريين و «المدنيين – عسكر» امتلكوا ، على الأقل ، ملكاً واحداً مخصصاً لأغراض تجارية أو حرفية ، في مقابل ١٢ في المئة فقط لدى فئة « رعايا » .

كذلك ، فإن ٢١ في المئة من العسكريين (١٧ من أصل ٨٢) ، و ٢٠ في المئة من « المدنيين – عسكر » (١٠ من أصل ٥٠) ، في مقابل ٥ في المئة فقط من «الرعايا» امتلكوا أملاكاً في الريف .

وعليه ، يتبيّن من تحليل موجودات المخلفات ، والمستحقات غير المستردة ، وحيازة الأملاك السكنية والتجارية والحرفية والأملاك الريفية ، أن فئة «المدنيين – عسكر» كانت أقرب الى فئة العسكريين منها الى فئة «رعايا» . ومع أن الأغنياء والفقراء كانوا موجودين بين صفوف المدنيين ، إلا أن مدنيي القسمة العسكرية كانوا ، بوجه الاجمال ، أكثر ثراء من مدنيي القسمة العربية .

٣ – النساء

برزت نساء ، أيضاً ، من قريبات المدنيين والعسكريين الذين تطرقنا اليهم ، ضمن المتوفين المشمولين في مدونتنا ، حيث كانت تعود اليهن ٨٦ من المخلفات (أي ما نسبته ٢٣ في المئة من مجموعها) . غير أن تمثيل النساء التابعات لفئة «رعايا» كان أكبر بمرتين من تمثيل النساء التابعات لفئة « عسكر» ، حيث توافرت لدينا ٦٥ من المخلفات العائدة الى نساء مسجلات في القسمة العربية (أي ٣٠ في المئة من مجموع المسجلين) ، مقابل ٢١ من المخلفات العائدة الى نساء مسجلات في القسمة العسكرية (أي ١٤ في المئة من مجموع المسجلين) . وهذه النسبة المتدنية من تمثيل النساء ، ولا سيما في سجلات القسمة العسكرية ، تبرزها في الواقع جميع الدراسات التي أجريت عن المخلفات[٩٠] .

ومن جهة أخرى ، فإن التمايز الذي أبرزناه بين صفوف الرجال التابعين لفئتي «رعايا» و «عسكر» نلمسه أيضاً حينما يتعلق الأمر بقريباتهم : فبنات التابعين لفئة «عسكر» ، أو زوجاتهم ، تركْن مخلفات تزيد قيمتها بثلاث مرات (١٠٤٦ قرشاً) عن قيمة مخلفات بنات وزوجات التابعين لفئة «رعايا» (٣٢٥ قرشاً) . وفي

الحالتين ، فإن قيمة مخلفات النساء تظل أقل بأربع أو خمس مرات عن قيمة مخلفات الرجال[٩١] ، فتبعاً للشرع الاسلامي ، لا تحصل المرأة سوى على نصف نصيب الرجل من الارث ، بحيث حال الالتزام بهذه القاعدة ، على ما يبدو ، دون تكوّن ثروات كبيرة لدى النساء .

وبلغ متوسط قيمة مخلفات النساء التابعات لفئة «رعايا» ٣٢٥ قرشاً ، إلا أن فاطمة خاتون بنت الحاج عمر بن الحاج مصطفى بن قدح تركت واحدة من المخلفات الأكثر أهمية من حيث قيمتها (٤٦٩٢ قرشاً) . كما تركت أكثر بقليل من قيراط ونصف من ثلاث دور واقعة في المدينة داخل السور[٩٢] . ولم يكن سوى لثمان من النساء (أي ١٢ في المئة) مستحقات غير مستردة بلغ متوسط قيمتها ١٨٨ قرشاً ، وتراوحت ما بين ٤٠ و ٦٣١ قرشاً . غير أن أي واحدة منهن لم تخلّف ملكاً في الريف ، بينما امتلكت اثنتان ، كانتا تقيمان في الحي الجنوبي ، أملاكاً مخصصة لأغراض اقتصادية : فسعدية بنت الشيخ أحمد المجتهد ، وهي من عائلة كبيرة في محلة باب المصلى[٩٣] ، خلّفت تركة قليلة الأهمية نسبياً (٣٩٦ قرشاً) ، لكنها امتلكت أربعة قراريط من دار ، وحاصلين ، وخمسة دكاكين في تلك المحلة[٩٤] . أما الحاجة خاتم بنت الحاج مصطفى ، وهي من المتوفيات النادرات في مدونتنا التي حملت لقب «حاجة» ، فقد خلّفت تركة كبيرة الأهمية نسبياً (١١٧٣,٥٠ قرشاً) ، وداربن في محلة الميدان ، واحدة في زقاق العسكري والأخرى في زقاق الجورة ، بالاضافة الى دكان لصنع الحبال في المحلة نفسها ، وحوشين في محلة باب المصلى في زقاق البقارة[٩٥] .

وبلغ متوسط قيمة مخلفات النساء التابعات لفئة «عسكر» ١٠٤٦ قرشاً ، وكان لأربع منهن (أي ما نسبته ١٩ في المئة) مستحقات غير مستردة بلغ متوسط قيمتها ٣٧٠ قرشاً[٩٦] . وامتلكت بعضهن دوراً سكنية : فعائشة بنت حسن آغا ، التي خلّفت تركةً بقيمة ١٠٠٧,٧٥ قرشاً ، امتلكت ، في محلة سوق ساروجة ، داراً وثلث دار أخرى وقيراطاً ونصف من دارين أخريين[٩٧] . أما مكرّمة قادين بنت الشيخ عبد الرزاق بن الشيخ عبد الرحمن السفرجلاني ، فقد خلّفت تركة بقيمة ٢٠٤٠,٧٥ قرشاً ، وحصتين من دارين وثمانية دكاكين في المدينة داخل السور ، بالاضافة الى

ثلث كرم لم يتحدد موقعه[٩٨] . وخلف ربع نساء هذه الفئة ملكاً مخصصاً لأغراض اقتصادية في المدينة وبضعة أملاك في الريف .

ولم تمتلك النساء المسجلة مخلفاتهن في القسمة العربية في مطلع القرن الثامن عشر رأسمالاً تجارياً أو حرفياً[٩٩] . وباستثناء حالتين ، لم يتغير هذا الوضع في منتصف القرن الثامن عشر . غير أن وثائق القسمة العسكرية تقدم ، في المقابل ، صورة مغايرة تماماً : فعدد النساء اللواتي امتلكن رأسمالاً تجارياً أو حرفياً كان كبيراً نسبياً في هذه الوثائق .

وكان هـ . غربر قد لاحظ ، استناداً الى عدد ضئيل من المخلفات ، أن النساء امتلكن غالباً هذا النوع من الأملاك في بورصة في القرن السابع عشر ، إلا أنه لم يتحدث عن مدى اتساع هذه الظاهرة . ومع ذلك فقد أشار الى أن ١٦ في المئة منهن مارسن نشاطاً حرفياً ، بخاصة في ميدان النسيج[١٠٠] . وقد زاول عدد من نساء دمشق مثل هذا النشاط الحرفي ، إلا أنه ليس في مقدورنا تحديد نسبتهن[١٠١] . واستناداً الى المعاملات العقارية وبيانات الاقرار بالدين ، لاحظت ر . جنيغز أن نساء قيصرية جمعن أحياناً ، في القرن السابع عشر ، كثيراً من الأملاك ، إلا أنهن لم يتدخلن إلا قليلاً في التجارة والتسليف[١٠٢] ، ولا يبدو لنا من المناسب إجراء مقارنة بين استخلاصات هاتين الدراستين اللتين استندتا الى نوعين مختلفين من الوثائق . فمع عدم تجاهل حقيقة أن الوضعية الاقتصادية للنساء في العصر العثماني يمكنها أن تتباين من ولاية الى أخرى ، بل وحتى من مدينة الى مدينة ، يبدو لنا بأن أي مقارنة ينبغي أن تستند ، بالضرورة ، الى وثائق متشابهة ، وأن تراعي طبيعة الوضع الاجتماعي للنساء ، خصوصاً بعد أن تبيّن لنا وجود تباينات بين وضع النساء المسجلات في القسمة العربية ووضع النساء المسجلات في القسمة العسكرية .

٤ – المسيحيون

لم يكن هناك بين المتوفين المشمولين في مدونتنا سوى عشرة مسيحيين ، الأمر الذي يدفعناالى الاعتقاد – على نحو ما فعل كل من ج . فنشتين و ي . ترييبنتافيليدو – بالاديه – بأن « تسجيل مخلفاتهم كان من اختصاص هيئاتهم الدينية الخاصة »[١٠٣] .

وكان جميع هؤلاء المسيحيين العشرة ، والمسجلة مخلفاتهم في القسمة العربية ، من الرجال المقيمين في حارة النصارى في المدينة داخل السور . أما متوسط قيمة مخلفاتهم ، التي تراوحت ما بين ٥١ و ١٠٨٧ قرشاً ، فقد بلغ ٥٩٧ قرشاً ، أي أنهم كانوا أقل ثراءً من الرجال المسلمين المسجلة مخلفاتهم في القسمة العربية (١٥٨١ قرشاً) . ولم يكن هناك بينهم أي دائن ، كما لم يخلّف أي واحد منهم أكثر من ملك سكني واحد ، بينما لم يكن بينهم من امتلك ملكاً مخصصاً لأغراض اقتصادية أو ملكاً في الريف[١٠٤] .

وعليه يظهر من هذه الوثائق أن مسيحيي دمشق كانوا محدودي الثروة ، علماً بأن العدد الضئيل للمسيحيين المشمولين في مدونتنا لا يمكّننا - إلا بصعوبة - من اعتبارهم ممثلين لمجموع مسيحيي المدينة . ومع ذلك ، فنحن سنبيّن ، لدى دراسة طبيعة السكن في الميدان . أن بعضاً من المسيحيين امتلك دوراً فاخرة في هذا الحي .

وفي الخلاصة ، فان تحليل المخلفات المسجلة في القسمتين يظهر وجود عدة فوارق داخل المجتمع الدمشقي . ففئة العسكريين تبدو وافرة الثروة بوجه الاجمال ، وذلك رغم وجود تفاوتات في داخلها تبعاً لاختلاف رتب العسكريين . أما المدنيون فكانوا موزعين على فئتين هما : «الرعايا» و «العسكر» ، ورغم وجود أغنياء وفقراء ضمن هاتين الفئتين ، إلا أن «المدنيين - عسكر» قد تميّزوا ، بوجه خاص ، بثرائهم ، وانتمى عدد منهم ، ممن ارتبط بالعسكريين بعلاقات مصاهرة أو بمصالح اقتصادية الى نخبة المجتمع الدمشقي[١٠٥] .

II - قطاعات مدينية متمايزة اجتماعياً

غالباً ما أشرنا في الصفحات السابقة ، ومن خلال الامثلة ، الى أماكن إقامة المتوفين ، حيث صادفنا ، في محلات دمشق المختلفة ، عدداً من المدنيين والعسكريين على السواء . وتكتسي المعلومات التي توفرها لنا وثائق المحفوظات عن العسكريين أهمية خاصة كونها تفيدنا في التعرف على طبيعة توزع الدمشقيين داخل الفضاء المديني . وفي الواقع ، فإن الاخباريين ، الذي شد انتباههم هياج عسكريي الأحياء

الواقعة خارج السور ، ولا سيما حي الميدان ، لا يتطرقون مطلقاً الى العسكريين في المواقع الأخرى من المدينة . واستناداً الى وثائقنا ، سنحدد طبيعة توزع السكان في دمشق تبعاً لحالتهم الاجتماعية ، ثم سنرسم الخطوط العامة لتوزع الثروة على مختلف قطاعات المدينة .

أ – توزع السكان في الفضاء المديني

خلافاً للمحاكم الواقعة في الأحياء ، لم تكن القسمتان ، العربية والعسكرية ، معنيتين بتغطية مجالات جغرافية محددة ، على اعتبار أنهما كانتا تتوجهان الى فئات خاصة من السكان بمعزل عن مكان سكناها في المدينة . غير أننا نلاحظ ، وعلى الرغم من هذه القاعدة العامة ، بعض الفروق الطفيفة .

فإذا كانت فئة « رعايا » تقيم في مختلف قطاعات المدينة ، فإن التوزع السكني لفئة « عسكر » ، سواء أكانوا من العسكريين أم لا ، يثير الاهتمام بوجه خاص : ف « المدنيون – عسكر » والعسكريون ، ضمن هذه الفئة ، شغلوا في الواقع فضاءات خاصة ارتبطت ، بلا ريب ، بميادين الحياة الاقتصادية التي سيطروا عليها .

١ – مكان إقامة المتوفين المسجلين في القسمتين

ورد في مخلفات مدونتنا ذكر ما يقرب من خمسين محلة . ونظراً الى أن كل واحدة منها اختصت بعدد محدد من المتوفين ، لن يكون في وسعنا أن نتوقف عند هذه المحلات كلاً على حدة . غير أننا عندما نأخذ في الاعتبار قيمة المخلفات في كل واحدة من هذه المحلات ، سيكون في مقدورنا أن نشكّل منها عدداً من المجموعات التي تعكس وجود مناطق متجانسة نسبياً من ناحية ثروة سكانها[١٠٦] .

رغم أن المدينة داخل السور يمكن تقسيمها الى قطاعين متميزيّن : القطاع الغربي ، الذي تتركز فيه النشاطات الاقتصادية ، والقطاع الشرقي ، الذي تتجمع فيه الأقليتان اليهودية والمسيحية ، إلا أننا تعاملنا مع المدينة داخل السور بوصفها كلاً واحداً . وفي المقابل ، فقد توخينا الدقة لدى دراسة الأحياء الواقعة خارج السور ، حيث أقمنا تمييزاً ما بين أربعة قطاعات في داخلها . فالمحلات المختلفة المحيطة

بالسور ، يمكن جمعها ، من الشمال الى الجنوب ، ضمن أربعة قطاعات كبيرة واقعة في الشمال ، وفي الغرب ، وفي الجنوب الغربي وفي الجنوب . غير أن تحديد هذه القطاعات ، على النحو الذي فعلناه ، لم يكن دقيقاً تماماً قياساً الى الجهات الرئيسية الأربع : فالقطاع الغربي ، على سبيل المثال ، يبدأ في شمال غرب المدينة ، في محلة سوق ساروجة ، والقطاع الجنوبي الغربي يشمل محلة واقعة في الجنوب ، هي الشاغور ، بالاضافة الى محلات أخرى واقعة الى الغرب من المدينة داخل السور .

وتشمل القطاعات الأربعة التي حددناها المحلات التالية :

- «القطاع الشمالي» يتشكل من محلات مسجد الأقصاب ، وباب السلام ، والعمارة والعُقيبة .

- «القطاع الغربي» يشمل محلات سوق ساروجة ، والبحصة ، وتحت القلعة ، والدرويشية ، والقنوات ، وتعديل ، وخان السلطان ، وقصر حجّاج ، وباب الجابية .

- «القطاع الجنوبي - الغربي» يقع الى الجنوب من القطاع الغربي ، ويشمل محلات السنانية ، وباب السريجة ، وقبر عاتكة ، والشويكة ، والسويقة . كما يشمل ، في اتجاه أبعد الى الشرق ، باب الصغير ، وبين القبرين والشاغور البرّاني .

- «القطاع الجنوبي» يمتد بعد ذلك ، ويتشكّل من ثلاث محلات هي : باب المصلى والميدان والقبيبات .

وفي مدونتنا ، كانت المخلفات المسجلة لدى القسمة العربية (٥٨ في المئة) أكثر عدداً من المخلفات المسجلة لدى القسمة العسكرية (٤٢ في المئة) . إلا أن هاتين النسبتين تتباينان بالنسبة الى قطاعات المدينة المختلفة . فمخلفات سكان القطاع الشمالي (٧٤ في المئة) والقطاع الجنوبي الغربي (٦٩ في المئة)هي ، في معظمها ، مسجلة لدى القسمة العربية . وكذلك هي الحال ، بالنسبة الى مخلفات سكان الصالحية (٦٧ في المئة) وسكان الميدان (٦٥ في المئة) . وفي المقابل ، فإن مخلفات سكان المدينة داخل السور كانت مسجلة لدى القسمة العسكرية (٤٤ في المئة) بدرجة أعلى قليلاً من المعدل الوسطي ، وهذه الظاهرة نلمسها بوضوح أكبر فيما يتعلق بسكان القطاع الغربي (٥٨ في المئة من المخلفات مسجلة لدى القسمة العسكرية) المعروف بكونه مكان إقامة ممثلي السلطة العثمانية الرسميين .

جدول رقم (٢٢)
مكان إقامة المتوفين المسجلين
لدى القسمة العربية (١١٦٣ – ١١٧١/ ١٧٥٠ – ١٧٥٨)
والقسمة العسكرية (١١٧٣ – ١١٨٨/ ١٧٦٠ – ١٧٧٤)

القطاع	القسمة العربية			القسمة العسكرية			المجموع	
–الصالحية	٢٤	٪١١	٪٦٧	١٢	٪٨	٪٣٣	٣٦	٪١٠
–المدينة داخل السور	٦٩	٪٣٢	٪٥٦	٥٥	٪٣٦	٪٤٤	١٢٤	٪٣٤
–القطاعات خارج السور	١٢١	٪٥٧	٪٥٨	٨٦	٪٥٦	٪٤٢	٢٠٧	٪٥٦
الشمالي	١٧	٪٨	٪٧٤	٦	٪٤	٪٢٦	٢٣	٪٦
الغربي	٣١	٪١٥	٪٤٢	٤٣	٪٢٨	٪٥٨	٧٤	٪٢٠
الجنوبي الغربي	٢٩	٪١٤	٪٦٩	١٣	٪٨	٪٣١	٤٢	٪١١
الجنوبي	٤٤	٪٢٠	٪٦٥	٢٤	٪١٦	٪٣٥	٦٨	٪١٩
–المجموع	٢١٤	٪١٠٠	٪٥٨	١٥٣	٪١٠٠	٪٤٢	٣٦٧	٪١٠٠

وكما كنا قد بيّنا في الفصل السابق ، فإن المخلفات المسجلة لدى كل واحدة من القسمتين تميّزت بخصوصيات معينة . وتبعاً لهذه الخصوصيات ، ارتسمت الخطوط العامة لتوزع الثروة في دمشق . وسيسمح لنا تحليل مخلفات مجمل سكان المدينة بتوضيح هذه الصورة المرتسمة ، وعندها سيكون في وسعنا تحديد الموقع الذي شغله سكان الميدان داخل المجتمع الدمشقي .

٢ – فضاءات السلطة السياسية والاقتصادية في دمشق

من ضمن مجموع الوثائق التي اعتمدناها ، وجدنا أن أكثر من نصف المخلفات (٢٠٧ ، أي ما نسبته ٥٦ في المئة) تخص سكان الأحياء الواقعة خارج السور ، وأكثر قليلاً من ثلثها (١٢٤ ، أي ما نسبته ٣٤ في المئة) تخص السكان القاطنين في المدينة داخل السور ، وعشرها (٣٦ ، أي ما نسبته ١٠ في المئة) يخص السكان المقيمين في

محلة الصالحية . وهذا التوزع الجغرافي ، الذي يدل على الأهمية العددية لسكان الأحياء الواقعة خارج السور في النصف الثاني من القرن الثامن عشر[١٠٧] ، كان متماثلاً في كلا نوعي السجلات . ومع ذلك ، وبغض النظر عن هذه الظاهرة الديمغرافية الخالصة ، نلاحظ بأن فئتي «عسكر» و «رعايا» قد شغلتا فضاءات خاصة بكل منهما .

لا تكشف سجلات القسمة العربية شيئاً كثيراً عن توزع فئة «رعايا» في المدينة ، فالمتوفون المسجلون لدى تلك القسمة لم يكونوا سوى مدنيين ، من الرجال والنساء المقيمين في قطاعات دمشق المختلفة (١١ في المئة في محلة الصالحية ، و ٣٢ في المئة في المدينة داخل السور ، و ٥٧ في المئة في الأحياء الواقعة خارج السور) . ولا يدل عدد المسيحيين ، المحدود جداً ، سوى على مكان إقامة الغالبية منهم ، أي ضمن محلة النصارى في المدينة داخل السور . أما المسيحيون القاطنون في حي الميدان ، فيتم تجاهلهم . غير أن سجلات القسمة العسكرية تكشف ، في المقابل ، عن ظاهرة ملفتة للنظر فيما يتعلق بمكان إقامة المدنيين والعسكريين المسجلين لدى هذه المحكمة .

جدول رقم (٢٣)

مكان إقامة المدنيين والعسكريين المسجلين لدى القسمة العسكرية (١١٧٣ - ١١٨٨/ ١٧٦٠ - ١٧٧٤)

القطاع	عسكريون		«مدنيون		نســاء		المجموع	
-الصالحية	١٠	١٢٪	٢	٤٪	٠	٠٪	١٢	٨٪
-المدينة داخل السور	٢٠	٢٤٪	٢٨	٥٦٪	٧	٣٣٪	٥٥	٣٦٪
-القطاعات خارج السور	٥٢	٦٤٪	٢٠	٤٠٪	١٤	٦٧٪	٨٦	٥٦٪
الشمالي	٦	–	٠	–	٠	–	٦	–
الغربي	٢٢	–	١٠	–	١١	–	٤٣	–
الجنوبي الغربي	٦	–	٦	–	١	–	١٣	–
الجنوبي	١٨	–	٤	–	٢	–	٢٤	–
-المجموع	٨٢	١٠٠٪	٥٠	١٠٠٪	٢١	١٠٠٪	١٥٣	١٠٠٪

تميّز المدنيون عن العسكريين ، ضمن فئة «عسكر» ، بمكان الاقامة . فقد كان ما يقرب من ثلثي العسكريين (٦٤ في المئة) يقيم في الأحياء الواقعة خارج السور مقابل ٤٠ في المئة من «المدنيين -عسكر» ، ويقيم أكثر من نصف هؤلاء الأخيرين (٥٦ في المئة) في المدينة داخل السور مقابل ٢٤ في المئة من العسكريين . وفي المقابل ، وبالتوافق مع التوزع العام لسكان دمشق ، كان السكان من فئة «رعايا» يقيمون في الأحياء الواقعة خارج السور (٥٧ في المئة) بنسبة أكبر من إقامتهم في قطاعات المدينة الأخرى .

ومن خلال هذا التوزع السكني ، نلاحظ اذن أن الشريحتين المنتميتين الى فئة «عسكر» شغلت كل منهما فضاءات خاصة بها . فرغم وجود المدنيين المسجلين لدى القسمة العسكرية في المدينة خارج السور ، ولا سيما في القطاع الغربي حيث كانوا يتجاورون مع العسكريين ، إلا أنهم أقاموا بنسبة أكبر في المدينة داخل السور على مقربة من مراكز تجارة البضائع النفيسة الدولية . أما العسكريون ، فقد أقاموا ، بالاضافة الى القطاع [illegible] في القطاع الجنوبي على مقربة من مركز تجارة الحبوب . وهو أحد ميادين النشاط الاقتصادي الذي عُرفوا بهيمنتهم عليه . كما نلاحظ أن عدد «المدنيين – عسكر» ضئيل في محلة الصالحية ، ذلك لأنهم لم يمتلكوا فيها ، على الأرجح ، مصالح [illegible]صادية خاصة يدافعون عنها .

٣ – عسكريو المدينة والأحياء الواقعة خارج السور

يستحق وجود العسكريين في المدينة أن نوليه اهتماماً خاصاً . فإذا كانت الثكنات والقلاع تمثل ، بوجه عام ، أماكن مخصصة للجيش ، إلا أن عسكريي دمشق ، كغيرهم من عسكريي مدن عربية أخرى في العصر العثماني ، أقاموا أيضاً في محلات المدينة المختلفة ، حيث كانوا يمارسون أنشطة اقتصادية .

أ – الأماكن المخصصة عادة للعسكريين : القلعة والثكنات

تظهر قلعة دمشق أساساً في كتب الأخبار العثمانية بوصفها المكان الذي يخضع للحصار : فنحن لا نعرف شيئاً عن عدد الجنود الذين كانوا يقيمون فيها وعن

النشاطات العسكرية التي تجري داخلها . كل ما نعرفه أن قائدها (آغا القلعة) في مطلع القرن التاسع عشر ، لم يكن يقيم فيها بالضرورة . وهكذا ، يشير ميخائيل الدمشقي الى أن الوالي سليمان باشا قام ، في عام ١٢٢٥/ ١٨١٠ ، بتعيين عبد العزيز آغا ، من محلة الصالحية ، في منصب « آغا القلعة » . إلا أن هذا الأخير لم يكن يقيم داخل القلعة بل خارجها[١٠٨] .

وفي سنوات ١٧٦٠ – ١٧٧٤ ، كان هناك أربعة أشخاص ، اثنان منهم من العسكريين واثنان من المدنيين ، المسجلين لدى القسمة العسكرية ، يمتلك كل واحد منهم داراً في القلعة[١٠٩] . وفي مطلع شهر ربيع الأول ١١٦٥/ منتصف كانون الثاني ١٧٥٢ ، وجد السيد محمد بن السيد أحمد مخنوقاً في داره الواقعة في القلعة[١١٠] .

وكانت تمارس داخل القلعة أيضاً نشاطات اقتصادية . ففي مطلع القرن الثامن عشر ، امتهن الحاج مصطفى بشة بن الحاج محفوظ الحصرلي داخل القلعة مهنة السمانة[١١١] . ولكون هذا النشاط مخصصاً لتموين سكانها بالمواد الغذائية يومياً ، فقد اعتبر ع . ك . رافق أن القلعة تحوّلت الى مركز تجاري ، للعسكريين والمدنيين على السواء ، وذلك لأنها لم تكن معرضة لتهديد أعداء خارجيين[١١٢] . وفي نهاية القرن التاسع عشر ، صارت مرافقها الرئيسية تتشكّل من الجامع ، والزاوية ، والحمام ، والطاحون ، والسوق التي أقيمت فيها[١١٣] .

في المقابل ، فنحن لا نعرف سوى النزر اليسير عن ثكنات دمشق . والمعلومات الوحيدة المتوفرة لدينا عنها تعود الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، عقب قيام الوحدات المصرية باحتلال سوريا . ففي عام ١٨٥٥ ، أشار القس بورتير الى أن السرايا تحوّلت الى ثكنة أقام فيها القائد الأعلى للجيش المصري في سوريا . والى الغرب من هذا البناء ، أقام ابراهيم باشا ثلاث ثكنات أخرى[١١٤] . وفي عام ١٨٨٤ ، أشار ي . برتون الى وجود ثكنتين (قِشلة) في الميدان وباب شرقي ، وأكد أنهما أقيمتا في أعقاب الأحداث التي وقعت في عام ١٨٦٠ وذلك للسيطرة على « الاضطرابات الشعبية »[١١٥] . ولم نعثر على أي إشارة الى وجود ثكنات خلال الفترات السابقة ، علماً بأنه كانت هناك أنواع أخرى من الأبنية التي لعبت ، الى حد ما ، دور الثكنات . فقد أقامت وحدات مختلفة من العسكريين ، كوحدة « اللواند »

ووحدة «المغاربة» ، في خانات حملت أسماءها : فخان «اللواند»[١١٦] ، وخان «المغاربة»[١١٧] ، أشار اليهما ، على سبيل المثال ، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ابن الصديق ، الذي حدد أيضاً مكان إقامة وحدة «الدالاتية» في هذين الخانين . وعلاوة على ذلك ، فقد أشير في عام ١٨٣١ الى وجود خان باسم «الدالاتية» في محلة العمارة[١١٨] . وحتى تتسمّى هذه الخانات بأسماء وحدات عسكرية ، ربما كانت تؤوي عدداً كبيراً من المنخرطين في الجيش . كما شغل العسكريون أيضاً حجرات في خانات أخرى : ففي عام ١٠٤٠/ ١٦٣١ ، سُجّلت إحدى المخلفات لعنصر من الانكشارية كان يقيم في خان السمرجية[١١٩] . وفي عام ١٠٥٨/١٦٤٨ ، تبيّن من المخلفات أيضاً أن انكشارياً آخر كان يشغل حجرة في قسارية القاضي تاج الدين[١٢٠] .

كما كان العسكريون في دمشق يشاركون في الحياة المدينية من خلال إقامتهم في محلات المدينة المختلفة ، التي امتلكوا فيها ممتلكات عقارية .

ب – *العسكريون في الفضاء المديني*

عندما لم يكن رجال الانكشارية يقيمون في القلعة أو في الثكنات ، كانوا يقيمون في محلات معينة في المدن العثمانية . فقد أقاموا في حلب داخل أحياء واقعة خارج السور الى الشرق من المدينة (بانقوسة ، قارلق ، باب النيرب ، وباب الملك) ، والى الجنوب منها (باب المقام)[١٢١] . أما في دمشق فتتضمن كتب الاخباريين إشارات كثيرة الى أعمال القمع التي كانت السلطة تمارسها ضد وحدات الانكشارية المحلية (اليرلية) في حي الميدان ، إلا أن الاشارة الأوضح الى مكان إقامتهم نجدها لدى بريك عندما يتطرق الى الهجوم الذي شنه عليهم في عام ١١٥٩/ ١٧٤٦ أسعد باشا العظم ، إذ يوضح هذا الاخباري بأن الوالي قد أمر «بنهب بيوتهم لكونهم من دمشق» كما أمر بنهب حي الميدان «لأن معظمهم يسكنون فيه»[١٢٢] . ويرقى وجود عناصر الانكشارية في هذا الحي الى زمن قديم . وإذا كنا غير قادرين على تقييم أهمية هذا الوجود ، إبان القرن السادس عشر ، إلا أننا نعلم بأن «أتباع» حسين بن موسى بن محمد التركماني ، الذي كان هو نفسه مقيماً في محلة باب المصلى ، قد شكّلوا ، في مطلع القرن الثامن عشر ، ربع عدد عناصر الانكشارية في دمشق[١٢٣] . ويشير

السجلان الأولان لمخلفات القسمة العسكرية ، العائدان الى النصف الثاني من القرن السابع عشر ، الى وجود عدد من العسكريين في محلتي الميدان(١٢٤)والقبيبات(١٢٥) .

غير أن وجود الانكشارية المحلية في دمشق لم يقتصر على حي الميدان . ففي منتصف القرن الثامن عشر تواجدوا في محلات قصر حجّاج(١٢٦) والشاغور البراني وباب السريجة ، وكذلك بالقرب من جامع الدرويشية ، حيث امتلكوا « حواصل أخشاب »(١٢٧) ، كما أقاموا الى الشمال من المدينة داخل السور في محلة سوق ساروجة(١٢٨) .

وكانت المنطقة المحيطة بالقلعة ، من سوق ساروجة الى القنوات ، معروفة بكونها مكان إقامة للعسكريين(١٢٩) . ويستحق بعض الأشخاص الذين أقاموا في تلك المنطقة أن نوليهم اهتماماً خاصاً . ففي مطلع القرن الثامن عشر ، قام أحمد آغا (المتوفى عام ١١٢٦ / ١٧١٤) المقيم بالقرب من جامع الورد ، باصلاح الشارع الموصل من سوق ساروجة الى البحصة ، وذلك قبل وقت قليل من وفاته(١٣٠) . كما استقبل علي آغا بن الترجمان في داره القريبة من القلعة ، خلال شهر محرم ١١١٦/ تشرين الثاني ١٧٥٢ ، قاضي دمشق الجديد(١٣١) . غير أن هذا القطاع من المدينة لم يشكل دوماً موقعاً آمناً يتيح للسكان فرصة التنزه والاستجمام . فالمحلات المحيطة بالقلعة ، ولا سيما سوق ساروجة ، كانت في الواقع مرتعاً للمتمردين وعرضة لهجمات السلطة . وهكذا ، ففي ٢٢ صفر ١٦/١١٥٩ آذار ١٧٤٦ ، أمر أسعد باشا العظم بشن هجوم واسع على سوق ساروجة ، حيث قام العسكر بنهب هذه المحلة التي تحولت ، كما كتب البديري ، الى « قاع صفصف »(١٣٢) .

ويبدو بأن محلتي الدرويشية وباب الجابية كانتا كذلك ، في منتصف القرن الثامن عشر ، موقعاً لاقامة عسكريين يرجعون بأصولهم الى بغداد « البغادة » : ففي ٢٤ رمضان ٢٧/١١٦٣ آب ١٧٥٠ ، وبعد اتهام أحد هؤلاء العسكريين بقتل أحد الأكراد « تسلحت الأكراد ونزلت حتى وصلت الى الدرويشية وباب الجابية لعلهم يصادفون أحداً من البغادة ليقتلوه فلم يجدوا »(١٣٣) . كما تواجد عسكريون في محلة القنوات : ففي نهاية شهر جمادى الآخرة ١١٦١/ نهاية حزيران ١٧٤٨ ، وإبان نزاع اندلع بين « القابي قول » و « الأشراف » ، قام أحد عناصر « القابي قول » باطلاق النار على السيد محمد بن الدهان الذي كان يمر في القنوات(١٣٤) . وفي شهر رجب ١٢١٨/

تشرين الأول و تشرين الثاني ١٨٠٤ ، اعتُقل في محلة تعديل محمد آغا بن طالوا وهو « مزيّي بصفة حرمة بالابزاز فمسكوه وأخذوه الى السراية وضربوه عصي »(١٣٥) .

وكان حي الميدان ، من بين هذه المواقع كافة ، هو الأكثر تمرداً كما تدل على ذلك حملات القمع العديدة والعنيفة التي استهدفته . ولأننا كنا قد تطرقنا الى الحملات في تمهيدنا التاريخي ، فلن نعود الى هذا الموضوع .

وفي الخلاصة ، فإن المخلفات تسمح لنا بادخال تعديل على الصورة التي تقدمها كتب الأخبار ، حيث يظهر العسكريون في المخلفات أكثر تشتتاً وتوزعاً في الفضاء المديني .

لقد تواجد العسكريون ، بوجه خاص ، في محلة الصالحية وفي القطاع الشمالي والغربي والجنوبي ، حيث كانوا يمثلون ما بين ٢٥ في المئة و ٣٠ في المئة من المتوفين الذين اشتملت عليهم مدونتنا . غير أن نسبتهم كانت أصغر في المدينة داخل السور وفي القطاع الجنوبي الغربي (في حدود ١٥ في المئة من عدد المتوفين) .

جدول رقم (٢٤)
نسبة العسكريين في قطاعات دمشق المختلفة
(١١٧٣ - ١١٨٨/ ١٧٦٠ - ١٧٧٤)

القطاعات	متوفون	عسكريون	النسبة
-الصالحية	٣٦	١٠	٢٨٪
-المدينة داخل السور	١٢٤	٢٠	١٦٪
-القطاعات خارج السور	٢٠٧	٥٢	٢٥٪
الشمالي	٢٣	٦	٢٦٪
الغربي	٧٤	٢٢	٣٠٪
الجنوبي الغربي	٤٢	٦	١٤٪
الجنوبي	٦٨	١٨	٢٦٪
المجموع	٣٦٧	٨٢	٢٢٪

أقام سكان دمشق إذن في قطاعات معينة من المدينة تبعاً لحالتهم الاجتماعية . ويثير هذا التوزع السكني الاهتمام ، بوجه خاص ، عندما يتعلق الأمر بالمندرجين ضمن فئة «عسكر» ، الذين سيطروا ، سواء أكانوا من المدنيين أو العسكريين ، على فضاءات خاصة ، وهو ما يعكس وجود مراكز للسلطة ، سياسية وعسكرية . ويسمح لنا تحليل المخلفات بإلقاء الضوء على ثروة سكان مختلف القطاعات في دمشق إبان النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

ب - أغنياء وفقراء في مختلف قطاعات المدينة

يوحي توزع التابعين الى فئتي «رعايا» و «عسكر» على مختلف قطاعات دمشق بوجود قطاعات غنية ، الى هذا الحد أو ذاك ، هي التي سنحاول فيما يتبع تحديد خصائصها المميّزة من خلال تحليل المخلفات المسجلة في القسمتين .

١ - مخلفات ، مستحقات وملكيات

تميّز كل قطاع من قطاعات دمشق بوجود أشخاص متفاوتي الثروة الى حد كبير داخله ، سواء فيما يخص قيم المخلفات والمستحقات غير المستردة ، أو فيما يخص عدد الأملاك العقارية المملوكة في المدينة والريف .

كانت قيم مخلفات السكان في المدينة داخل السور وفي القطاع الغربي ، الممتد من سوق ساروجة الى القنوات ، متقاربة (٢٩٥٣ قرشاً و ٣٥٢٢ قرشاً) . ومنذ مطلع القرن الثامن عشر ، كان هذان التجمعان يشكلان ، الى جانب القسم الغربي من المدينة داخل السور ، قطاعاً غنياً . واشتهرت محلتا باب الجابية وتعديل بكونهما موقعين لاقامة الوجهاء . أما محلات مسجد الأقصاب وعمارة وعقيبة ، الواقعة الى الشمال من المدينة داخل السور ، فقد شكّلت القطاع الأكثر فقراً في دمشق ، حيث بلغ متوسط قيمة مخلفاته ٧٩٩ قرشاً فقط . والى الجنوب الغربي من المدينة داخل السور ، من شاغور براني الى باب السريجة ، امتدت من الشرق نحو الغرب منطقة بلغ متوسط قيمة مخلفاتها ١٢٥١ قرشاً . ثم يمتد بعد ذلك نحو الجنوب حي الميدان ، المتشكل من ثلاث محلات ، هي باب المصلى والميدان والقبيبات ، والذي بلغ متوسط قيمة مخلفاته ١٦٠١ قرشاً .

جدول رقم (٢٥)

متوسط قيمة مخلفات العسكريين

و «المدنيين – عسكر» (١١٧٣ – ١١٨٨/ ١٧٦٠ – ١٧٧٤)

و «الرعايا» (١١٦٣ – ١١٧١/ ١٧٥٠ – ١٧٥٨) في مختلف قطاعات دمشق

القطاع	عسكريون		مدنيون . عسكر		رعايا		المجموع[١٣٦]	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
-الصالحية	١٠	٤٥٨٢	٢	٢٠٣٦	١٦	٤٨٦	٣٦	١٦٣٩
-المدينة داخل السور	٢٠	٤٥٨٠	٢٨	٣٦٥١	٤٢	٣٥٥٧	١٢٤	٢٩٥٣
-القطاعات خارج السور	٥٢	٣٤٢١	٢٠	٨٧٦٠	٨١	٧٧٢	٢٠٧	٢١٢٧
الشمالي	٦	١٣٠٤	٠	–	١٢	٨٠٢	٢٣	٧٩٩
الغربي	٢٢	٤٨٤٧	١٠	١١٧١٤	٢٢	١٠٥٤	٧٤	٣٥٢٢
الجنوبي الغربي	٦	١٦١٧	٦	٥٤٩٥	١٦	٢٩٦	٤٢	١٢٥١
الجنوبي	١٨	٢٩٨٣	٤	٦٢٧٦	٣١	٨٠٧	٦٨	١٦٠١
-المجموع	٨٢	٣٨٤٥	٥٠	٥٦٣٠	١٣٩	١٥٨١	٣٦٧	٢٣٥٩

وبحسب ك . استابليه و ج . ب . باسكوال «فإن المحلات الأكثر فقراً هي المحلات الأكثر بعداً عن مركز المدينة ، مثل سويقة وباب السريجة ، وباب المصلى ، بالاضافة الى الميدان» . إلا أن من الضروري التوضيح ، كما فعل هذان الباحثان فيما يخص سوق ساروجة[١٣٧] ، بأن الميدان يظهر فقيراً فقط في سجلات القسمة العربية ، لكن ما أن تؤخذ في الاعتبار سجلات القسمة العسكرية حتى تظهر صورة مغايرة كلياً لهذا الحي : فإذا كان متوسط قيمة مخلفات فئة «رعايا» داخله هو ٨٠٧ قروش ، فإن هذا المتوسط يرتفع ، بالنسبة الى العسكريين ، الى ٢٩٨٣ قرشاً ، وبالنسبة الى «المدنيين – عسكر» الى ٦٢٧٦ قرشاً .

جدول رقم (٢٦)

مستحقات غير مستردة عائدة الى سكان مختلف قطاعات دمشق

(١١٦٣ - ١١٨٨/ ١٧٥٠ - ١٧٧٤)

القطاع	دائنون	٪ من مجموع المتوفين	متوسط الدين
-الصالحية	١١	٣١٪	١٥٤٦ق
-المدينة داخل السور	٤٢	٣٤٪	٤٥٩٩ق
-القطاعات خارج السور	٧٠	٣٤٪	-
الشمالي	٥	٢٢٪	٢١١٥ق
الغربي	٢٥	٣٤٪	٦٠٣٧ق
الجنوبي الغربي	١٤	٣٣٪	٢٢٩٥ق
الجنوبي	٢٦	٣٨٪	١٨٣٣ق
-المجموع	١٢٣	٣٤٪	٣٦٤٣ق

يتبيّن لنا من خلال المستحقات غير المستردة ، أن نحو ثلث الدمشقيين زاولوا التسليف[١٢٨] . وهذه النسبة تقل في القطاعين الشمالي (٢٢ في المئة) والجنوبي الغربي (٢٨ في المئة) ، وهما القطاعان الأكثر فقراً في المدينة . أما حي الميدان ، فقد تميّز بارتفاع نسبة المتوفين الذين كان لهم مستحقات غير مستردة (٣٨ في المئة) . وبلغ متوسط قيمة المبالغ التي توجب تسديدها الى ورثة مجموع المتوفين ٣٦٤٣ قرشاً . أما كبار الدائنين ، فقد أقاموا في قطاعات معينة ، كانت الأكثر ثراءً ، أي في المدينة داخل السور (٤٥٩٩ قرشاً) وفي القطاع الغربي (٦٠٣٧ قرشاً) . أما متوسط قيمة المستحقات غير المستردة في القطاعات الأخرى فقد تراوح ما بين ١٥٠٠ و ٢٥٠٠ قرش .

وكما سبقت الاشارة ، فإن الوثائق التي بحوزتنا لا تتضمن معلومات عن قيمة العقارات المدينية والأملاك الريفية التي امتلكها المتوفون . غير أننا إذا ما أخذنا في

الاعتبار عدد هذه الممتلكات ، لاكتشفنا وجود تفاوت بين سكان مختلف قطاعات دمشق . فغالبية المخلفات تشير ، كما رأينا ، الى ملك سكني واحد . وعندما كان أحد الأشخاص يمتلك عدداً من المساكن فإنها كانت تقع بوجه عام ، في المحلة نفسها ، ومتجاورة في أغلب الحالات ، الأمر الذي ساهم - كما سنبيّن ذلك فيما يتعلق بحي الميدان - في تشكّل فضاءات مكانية سيطرت عليها عائلات محددة . وفي القطاع الجنوبي بالذات ، برزت كبرى «تجمعات» الأملاك السكنية ، إذ كان ٢٦ في المئة من المالكين فيه يمتلكون أكثر من ملك سكني واحد ، ويلي هذا القطاع قطاع المدينة داخل السور (٢١ في المئة من المالكين) والقطاع الغربي (٢٠ في المئة من المالكين) . ولم تكن هذه النسبة تتجاوز ٥ في المئة في محلة الصالحية ، و ١٣ في المئة في القطاع الشمالي و ١٦ في المئة في القطاع الجنوبي الغربي .

وكان عدد أصحاب الأملاك المخصصة لأغراض اقتصادية ضئيلاً في مدونتنا ، إذ بلغ عددهم ٥٧ أي ما نسبته ١٥ في المئة ، امتلكت غالبيتهم (٣٥ أو ما نسبته ٦١ في المئة) ملكاً واحداً من هذا النوع . ومن بين ٢٢ شخصاً من أصحاب هذه الأملاك ، أقام ثمانية في المدينة داخل السور وسبعة في القطاع الجنوبي .

كذلك ، لم يخلّف سوى ١١ في المئة (٤٢ من أصل ٣٦٧) من المتوفين ، المشمولين في مدونتنا ، أملاكاً ريفية . وقد تميّز سكان القطاع الجنوبي ، بوجه خاص ، في هذا المجال ، حيث امتلك ١٣ منهم ، أي مانسبته ١٩ في المئة ، أملاكاً ريفية . أما في قطاعات دمشق الأخرى ، فقد تراوحت هذه النسبة ما بين ٧ و ١١ في المئة : ٧ في المئة في القطاع الجنوبي الغربي (٣ من أصل ٤٢) ، و ٨ في المئة في محلة الصالحية (٣ من أصل ٣٦) ، و ٩ في المئة في القطاع الشمالي (٢ من أصل ٢٣) ، و ٩ في المئة في القطاع الغربي (٧ من أصل ٧٤) ، و ١١ في المئة في المدينة داخل السور (١٤ من أصل ١٢٤) .

يبدو لنا ، إذن ، من خلال مختلف هذه المعايير أن سكان القطاعين الشمالي والجنوبي الغربي كانوا الأكثر فقراً بين سكان دمشق ، ثم يلي ذلك سكان الصالحية وحي الميدان ، وأخيراً يأتي الأكثر ثراءً وهم سكان المدينة داخل السور وسكان القطاع الغربي . ورغم أن كثيراً من سكان الميدان ، كان لهم مستحقات غير

مستردة ، إلا أن متوسط قيمتها ظل ضئيلاً نسبياً . وربما يعود ذلك الى أن سكان هذا الحي ، وخلافاً لسكان قطاعات المدينة الأخرى ، ولا سيما المدينة داخل السور والقطاع الغربي ، لم يسلفوا مبالغ كبيرة من الأموال الى المدينيين وإنما الى الريفيين . وعليه ، فإن غالبية هذه المبالغ تظهر في إقرارات الديون وليس في المخلفات .

٢ – قطاعان ثريان : المدينة داخل السور والقطاع الغربي

تكوّنت المدينة داخل السور ، التي بلغ متوسط قيمة مخلفاتها ٢٩٥٣ قرشاً ، من قسمين متمايزين الى حد كبير . فقد اشتهر القسم الغربي بكونه المركز التجاري للمدينة ، حيث كانت تُمارس تجارة السلع النفيسة الدولية ويقطن الوجهاء على مقربة من مواقع نشاطاتهم ، وبلغ متوسط قيمة المخلفات في هذا القسم ٣٥٤٤ قرشاً . أما القسم الشرقي من المدينة داخل السور ، حيث كانت النشاطات الحرفية والتجارية أقل اتساعاً وأكثر تشتتاً ، فقد أقامت فيه الأقليتان اليهودية والمسيحية وبلغ متوسط قيمة مخلفاته ١١٧٨ قرشاً .

وقد تميّز من بين سكان المدينة داخل السور ثلاثة أثرياء خلّف كل واحد منهم تركة تجاوزت قيمتها ٢٠٠٠٠ قرش : إذ خلّف أحد الآغاوات ، المقيم بالقرب من محكمة الباب ، تركة بقيمة ٢٠٦٥٦ قرشاً[١٣٩] ، وخلّف أحد السادة من سوق الحرير تركةً بقيمة ٤٠٥٥٦ قرشاً[١٤٠] ، بينما خلّف حاج مقيم في محلة نور الدين تركةً بقيمة ٦٩٠١٨,٧٥ قرشاً[١٤١] .

كان قصرا الحكومة (دار الوزارة والسرايا) واقعين ، في نهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر ، في القطاع الغربي القريب من القلعة . ومنذ نهاية القرن الثامن عشر ، كان هناك ، في عداد الدور الفاخرة ، الواقعة في ذلك القطاع كثير من الدور العائدة الى وجهاء ، وبخاصة دار الوالي محمد باشا العظم ودار شيخ صوفي ينتسب الى عائلة مرادي[١٤٢] . غير أن ثراء سكان ذلك القطاع من المدينة لم يبرز فقط من خلال القيمة العالية لمخلفاتهم (٣٥٢٢ قرشاً في المتوسط) ، بل ومن خلال أهمية تسليفاتهم أيضاً (التي بلغت ٦٠٣٧ قرشاً في المتوسط) . ومن بين الأشخاص الأكثر ثراءً في القطاع الغربي ، يُشار الى واحد من السادة بلغت قيمة تركته

٩٧٤١٦,٧٥ قرشاً (كانت قيمة المستحقات غير المستردة من ضمنها ٧٦٠٠٧,٧٥ قرشاً)[١٤٣] . وقد أقام في هذا القطاع كذلك بعض العسكريين الموسرين ، إذ خلّف مصطفى آغا كتخذا بن عثمان بن ابراهيم الدركلي ، من القنوات ، تركةً بقيمة ٥٢٧٨٤ قرشاً (كانت قيمة مستحقاته غير المستردة من ضمنها ٣٣٧٧٦ قرشاً)[١٤٤] ، وخلّف علي آغا بن عبد الله بن عبد الله ، من القنوات أيضاً ، تركةً بقيمة ١٨٢٥٢,٥٠ قرشاً (بلغت قيمة مستحقاته غير المستردة من ضمنها ١٥٨٥٢,٥٠ قرشاً)[١٤٥] ، كما خلّف محمد بك بن يوسف بك الكردي ، من سوق ساروجة ، تركة بقيمة ١٣١٩٩ قرشاً (بلغت قيمة مستحقاته غير المستردة من ضمنها ٧٦٠٥,٧٥ قرشاً)[١٤٦] .

٣ – قطاعان فقيران : القطاع الشمالي والقطاع الجنوبي الغربي

نادراً ما كان يجري الحديث ، في العصر العثماني ، عن القطاعين الشمالي والجنوبي الغربي ، إذ يبدو بأن الاخباريين ربما كانوا غفلوا عنهما بسبب «استكانة» سكانهما . وفي الواقع ، فقد كان هؤلاء السكان قليلي الثراء ، يسلّفون القليل ، ويمتلكون القليل من العقارات داخل المدينة وفي الريف . ففي القطاع الشمالي بلغ متوسط قيمة المخلفات ٧٩٩ قرشاً ، الا أنه كان هناك ، في محلة العقيبة ، دائنان كبيران ، سلّف الأول منهما ٤٧٦٧,٥٠ قرشاً[١٤٧] ، وسلّف الثاني ٥٠٤٨,٧٥ قرشاً[١٤٨] ، وهو ما جعل متوسط قيمة التسليفات ينوف على ٢٠٠٠ قرش .

وكان عسكريو القطاع الشمالي الستة ، الوارد ذكرهم في مدونتنا ، من فئة «البشة» ، وكانت مخلفاتهم متواضعة نسبياً ، إذ بلغ متوسط قيمتها ١٢٠٣ قرشاً . ومع ذلك ، فقد تميّز أحمد بشة بن الحاج أمين ، المقيم في محلة العمارة ، عن نظرائه (الذين قلّت قيمة مخلفاتهم عن ٧٠٠ قرش) بارتفاع قيمة تركته التي بلغت ٦٠٨٠ قرشاً ، كانت قيمة المستحقات غير المستردة من ضمنها ٥٠٤٨,٧٥ قرشاً . وبالاضافة الى داره الواقعة في محلة العمارة ، امتلك ثلاث قطع من الأرض وغراساً لم يحدد موقعها[١٤٩] .

أما قيمة مخلفات سكان القطاع الجنوبي الغربي فكانت أعلى قليلاً من قيمة

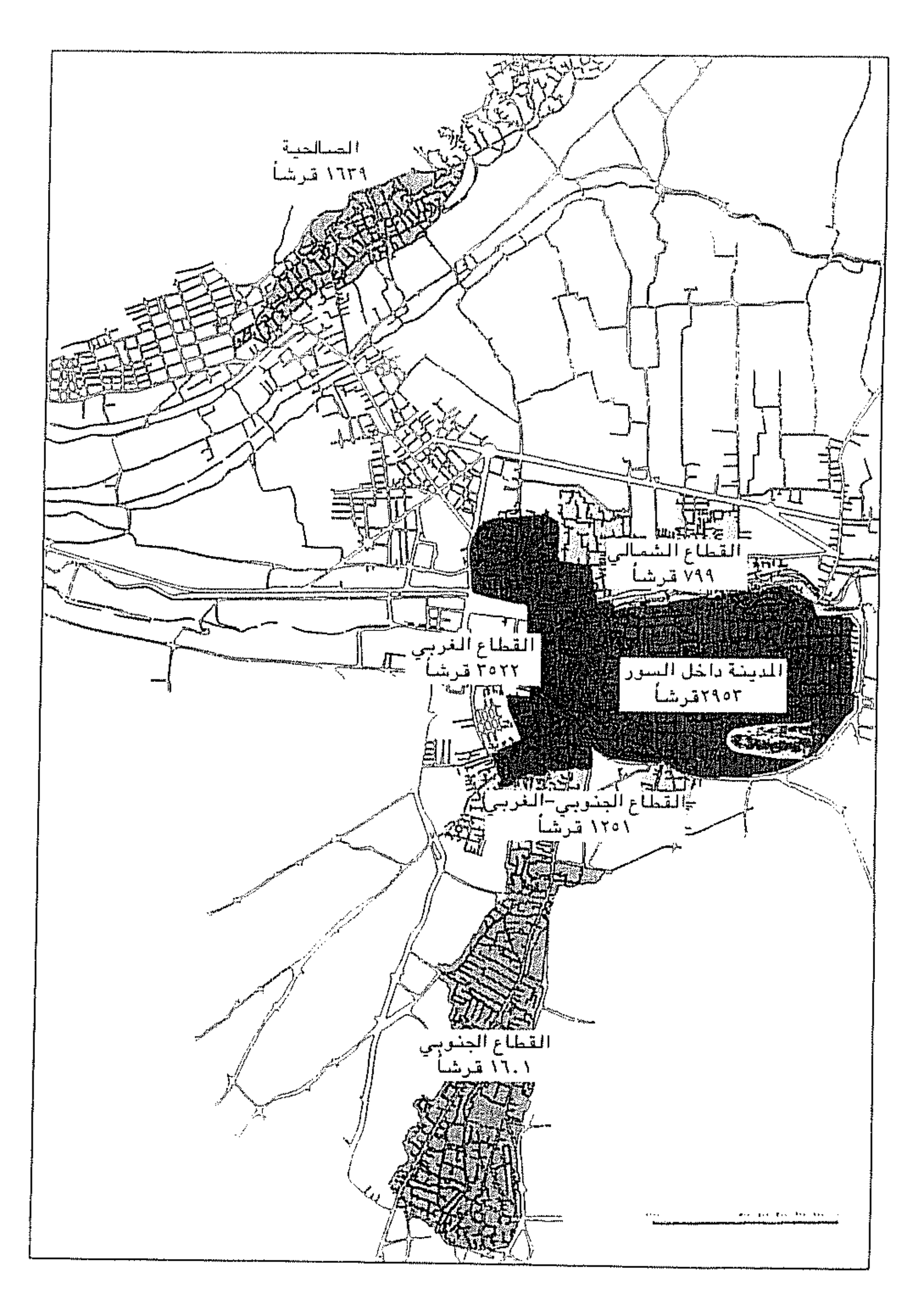
مخلفات سكان القطاع الشمالي (إذ بلغ متوسط قيمتها ١٢٥١ قرشاً) . ومع أن التسليف كان قليلاً في القطاع الجنوبي الغربي ، الا أن دائنين كبيرين ، بلغت قيمة تسليفاتهما أكثر من ٥٠٠٠ قرش ، قد أقاما فيه ، الأول في محلة الشاغور البرّاني[١٥٠] ، والثاني في محلة باب السريجة[١٥١] ، وهو ما جعل متوسط قيمة التسليفات ينوف على ٢٠٠٠ قرش .

٤ - الصالحية : بضعة عسكريين موسرين وسط سكان فقراء

رغم أن متوسط قيمة مخلفات المتوفين في هذه المحلة ، المشمولين في مدونتنا ، بوجه عام قد بلغ ١٦٣٩ قرشاً ، إلا أن محلة الصالحية ضمت بوجه خاص ، أناساً فقراء ، إذ ترك ما يقرب من ثلاثة أرباع سكانها مخلفات قلت قيمتها عن ٥٠٠ قرش . غير أن عدداً من العسكريين الواسعي الثراء أقاموا فيها ، حيث تحدثت كتب الاخباريين عن بضعة آغاوات كانوا يقيمون في الصالحية . ففي عام ١١٦٣/ ١٧٥٠ ، قام علي آغا بن قرنق بدعوة والي دمشق ، أسعد باشا العظم ، الى الدار التي كان يمتلكها في الصالحية[١٥٢] . وفي عام ١٢٢٥/ ١٨١٠ ، عيّن سليمان باشا عبد العزيز آغا من الصالحية آغا على قلعة دمشق[١٥٣] .

ومن بين المتوفين ، الوارد ذكرهم في مدونتنا ، كان هناك عشرة عسكريين مقيمين في الصالحية ، كلهم من « البشة » ، باستثناء واحد هو مصطفى آغا بن الشيخ محمد الحواصلي . وهذا الأخير الذي خلّف تركة بقيمة ٢٢١٠٢,٧٥ قرشاً (من ضمنها ٢٨٥٩ قرشاً من المستحقات غير المستردة) ، كان العسكري الأكثر ثراءً في مدونتنا[١٥٤] . أما حجازي بشة بن عمر بشة ، فقد خلّف تركةً بقيمة ١٧٦٤٨,٥٠ قرشاً (بلغت قيمة المستحقات غير المستردة من ضمنها ٨٠٩٦,٥٠ قرشاً)[١٥٥] .

وبفضل مخلفات هذين الشخصين ، كان متوسط قيمة مخلفات سكان الصالحية عالياً نسبياً . ومع ذلك ، وخلافاً للوجهاء المقربين جداً من الطبقة الحاكمة ، والوارد ذكرهم في كتب الاخباريين ، كان معظم عسكريي محلة الصالحية من الفقراء : فقد ترك نصف هؤلاء العسكريين مخلفات تقل قيمتها عن ٤٠٠ قرش ، ولم يكونوا من الدائنين ، كما لم يمتلكوا سوى دار واحدة ، ونادراً ما امتلكوا دكاناً أو حانوتاً .



خريطة رقم ٣ : القيمة المتوسطة للمخلفات في قطاعات دمشق المختلفة

استخلاصات

تميّز سكان حي الميدان ، عن غيرهم من سكان القطاعات التي قمنا بوصفها بامتلاكهم ثروات لا يُستهان بها وبشيوع مزاولة التسليف لديهم وتوظيفهم استثمارات كبيرة نسبياً . وقد وصفت محلات الميدان والقنوات وسوق ساروجة ، في منتصف القرن التاسع عشر بكونها مزدهرة(١٥٦) . ويبدو بأنها كانت مزدهرة أيضاً في النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

وخلافاً للصورة التي ترتسم عن الميدان من خلال روايات الرحالة ، لا يظهرهذا الحي ، في الوثائق التي اطلعنا عليها ، كتجمع لأناس فقراء خرجوا لتوهم من قراهم . من الصحيح أن المهاجرين الريفيين كانوا حاضرين في هذا الحي ، حيث كان الأكثر فقراً من بينهم يستأجرون ، على ما يبدو ، أمكنة يأوون اليها ، ولم يكن فقرهم يتيح لهم فرصة الظهور في سجلات المخلفات . إلا أن من المهم ، في هذا السياق ، التأكيد على نقطتين اثنتين ؛ فمن جهة ، كانت بعض قطاعات دمشق ، الواقعة على الطرف الشمالي والجنوبي الغربي للمدينة ، أكثر فقراً من الميدان ، ومن جهة أخرى ، فإن وجود وجهاء أغنياء في الميدان جعل من هذا الحي ، بالاضافة الى المدينة داخل السور والقطاع الغربي ، أحد فضاءات ثلاثة تركزت فيها ثروة الدمشقيين في النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

وعليه ، فإن جغرافية دمشق الاجتماعية ، كانت تستجيب في مجملها ، لنمط التنظيم القائم على وجود نقطة مركزية تتوسع من حولها الدوائر تباعاً ، وهو النمط الذي لاحظه باحثون آخرون بخصوص مدن عربية كبيرة أخرى ، ولا سيما القاهرة وحلب(١٥٧) . فبناء على دراسة للمخلفات ، لاحظ أ . ريمون «أن مناطق السكن في القاهرة قد اتخذت شكل دوائر متعاقبة انطلاقاً من نقطة معينة . . . فشكلت المنطقة الملتفة حول مركز النشاط الاقتصادي الرئيسي مكان السكن المعتاد للبرجوازية والتجار والفئة الوسطى من الباعة والحرفيين العاملين في أسواق المركز . . . أما القسم الأكثر فقراً من السكان الأهليين فقد سكن في ضواحي المدينة ، في المنطقة التي امتدت فيها الأحياء الشعبية وشكّلت حزاماً متواصلاً ، تقريباً ، في شمال وشرق وجنوب

المدينة »[١٥٨] . غير أن هذه الترسيمة – وكما أشار أ . ريمون نفسه – « لا تتمتع بأكثر من قيمة نظرية »[١٥٩] ، وذلك لما « يشوب دقتها من نقاط ضعف »[١٦٠] . ففي دمشق ، أقام السكان الأكثر ثراء في المدينة داخل السور التي احتلت ، الى جانب القطاع الغربي ، موقعاً مركزياً في المجتمع المديني . أما السكان الأكثر فقراً فقد أقاموا في القطاعين الواقعين في شمال وجنوب غرب المدينة . وفي هذا القطاع الأخير شكّلوا ما يشبه الحزام الذي فصل الأحياء الغنية الواقعة في غرب المدينة عن حي الميدان . وقد ارتبطت هذه الوضعية بتاريخ النمو العمراني لمدينة دمشق . فالقطاعان الفقيران الواقعان في الشمال والجنوب الغربي تطورا ، كما يشير جان سوفاجيه[١٦١] ، إبان العصر الوسيط ، حيث استقبلا ، في ذلك الحين على ما يبدو ، أناساً فقراء لم يطرأ تحسن فعلي على شروط حياتهم في غضون القرون اللاحقة . وفي المقابل ، لم يتطور حي الميدان من خلال اجتذابه ، أناساً فقراء فحسب ، بل وكذلك من خلال اجتذابه وجهاء كانوا في غالبيتهم منخرطين في تجارة الحبوب . وسكان الحي ، على اختلافهم ، هم الذين سنستعرضهم فيما يتبع .



الهوامش

1 - Raymond A.," Les documents du mahkama", p. 129.
2 - Raymond A., Artisans et commerçants, II, p . 659-671.
3 - Rafiq A.-K., "Economic Relations", p. 657.
4 - Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 113-163.

غير أننا سنبيّن ، من خلال إجراء مقارنة بين المخلفات المسجلة في كل واحدة من القسمتين ، أن مخلفات « المدنيين » الأكثر أهمية كانت متركزة في سجلات القسمة العسكرية .

٥ - احتوت بعض سجلات القسمة العربية العائدة الى مطلع القرن الثامن عشر ، مع ذلك ، على وثائق تخص عسكريين ، انظر :

Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 132-133.

وللتعرف على « رعايا » القاهرة يمكن الرجوع الى :

Raymond A., Le Caire, p. 210.

٦ - ساحلي أوغلي خ . ، « قانون نامه آل عثمان » ، ص ١٦٢ - ١٦٤ .
وأتوجه بشكري هنا الى ع - ك . رافق الذي لفت انتباهي الى هذا المقال .

7 - Veinstein G., "Les inventaires après décès des campagnes militaires", p. 294.
8 - Article "Askari", Encyclopédie de l'Islam, 2, I, p. 733.
9 - Barbir K., "Wealth, Privilege and Family Structure", p.182, d'après Barkan O., "Edirne Askeri", p. 4.
10 - Pascual J.-P., "Les inventaires après décès", p. 42.
11 - Rafiq A.-K., "Craft Organization", p. 508;

نقلاً عن السجل ٢١/ الرقم ٢٧٥ .
وكما كنا قد أشرنا ، لدى عرض المصادر ، كان السجل ٢١ سجلاً للحالات « العادية » المعروضة على القسمة العسكرية .

12 - Article "Kassam" , Encyclopédie de l'Islam, 2, IV, p. 765.
13 - Barbir K., "Wealth, Privilege and Family Structure", p. 179.
14 - Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 113-163.

١٥ - انظر :

Establet C., Pascual J.-P. et Raymond A., "La mesure de l'inégalité", p. 177, p. 180.

١٦ - بخصوص هذه المسألة ، انظر :

Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 89-101.

١٧ - على افتراض أن المستحقات المستردة والمستحقات غير المستردة وردت في الإجمال بالنسب ذاتها في كل الوثائق ، وذلك بغض النظر عن الانتماء الاجتماعي للمتوفى .

18 - Barbir K., "Wealth, Privilege and Family Structure", p. 186, p. 189.

ومع أننا نجهل ما إذا كان باربير قد أخذ في اعتباره المستحقات غير المستردة ، إلا أن ذلك لا يغير شيئاً من جوهر ملاحظتنا . ففي الوثائق الـ ٧٦ التي فرزناها من ضمن وثائق السجل رقم ١٧٩ ، بلغ متوسط قيمة موجودات المخلفات ١٧٧٤,٦٥ قرشاً (من دون المستحقات غير المستردة) و ٤٥٦٢ قرشاً (مع المستحقات غير المستردة) . وفي الحالتين ، فإن قيمة مخلفات أصحاب الأملاك العقارية كانت أعلى من قيمة مخلفات الأشخاص الذين شكلوا عينة ك . باربير .

19 - Barbir K., "Wealth, Privilege and Family Structure", p. 179.

٢٠ – عن دور الآغاوات ، انظر :

Article "Agha", Encyclopédie de l'Islam, 2, I, p. 253-254.

21 - Rafiq A.-K., Province, p. 26, p. 32.

22 - Rafiq A.-K., Province, p. 13, p. 14.

٢٣ – بديري أ . ، حوادث ، ص ١٦١ .

24 - Rafiq A.-K., Province, p. 38.

وكذلك : ابن الصديق ح . ،غرايب ، ص ٢٢ .

25 - Rafiq A.-K., Province, p. 41.

وكذلك : دمشقي م . ، حوادث ، ص ٦٠ .

٢٧ – بديري أ . ، حوادث ، ص ٨٥ ، دمشقي م ، حوادث ، ص ٦٠ .

٢٨ – بديري أ . ، حوادث ، ص ١٩٩ ، ص ٢٠٧ .

٢٩ – بديري أ . ،حوادث ، ص ١٩٩ ؛ عبد ح . ، حوادث ، ص ٨٢ ، ص ١٦١ ؛ دمشقي م . ، حوادث ، ص ٢٧ ، ص٧٣ .

٣٠ – بديري أ . ، حوادث ، ص ١٢٩ ؛ عبد ح . ، حوادث ، ص ١٠٧ ، ص ١٤٠ ؛ دمشقي م . ، حوادث ، ص ٤٨ ، ص ٥١ ؛ ابن الصديق ح . ، غرايب ، ص ٥٢ ، ص ٥٦ ، ص ٦٢ ، ص ٦٦ ، ص٨٠ .

٣١ – ابن الصديق ح . ، غرايب ، ص ٦٠ .

٣٢ – ابن الصديق ح . ، غرايب ، ص ٢٢ ، ص ٤٢ .

٣٣–ابن الصديق ح . ، غرايب ، ص ٢٢ ، ص ٤٢ .

٣٤ – بديري أ . ، حوادث ، ص ١٢٩ .

٣٥ – صادفنا مثلاً محمد آغا ، آغا طائفة الانكشارية .

٣٦ – لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع ، يمكن الرجوع الى :

Okawara T., "Formation of Aghawat Stratum in Damascus"

و نشكر هذا المؤلف الذي ترجم لنا محتوى هذا المقال عن اللغة اليابانية .

٣٧ – بديري أ . ، حوادث ، ص ٨١ .

٣٨ – بديري أ . ، حوادث ، ص ٨٤ .

٣٩ – بديري أ . ، حوادث ، ص ٣٣ .

٤٠ – عبد ح . ، حوادث ، ص ٢٢ ؛ دمشقي م . ، حوادث ، ص ١٩ .

٤١ – عبد ح . ، حوادث ، ص ١٠٤ .

٤٢ –بديري أ . ، حوادث ، ص١٨ ، ص٤٢ ، ص٦٣ ، ص٢٠١ – ٢٠٣ ، ص٢٠٦ ، ص ٢١٠ ، ص٢٢٦ – ٢٢٧ ؛ عبد ح . ، حوادث ، ص٤٧ ؛ دمشقي م . ، حوادث ، ص٣٨ ، ص ٦٠ ؛ ابن الصديق ح . ، غرايب ، ص٥٦ .

43 - Schatkowski-Schilcher L., Families in Politics, p. 112.

٤٤ – س ١٦٢ ، ص ٢٩٩ ، و ٣٦٤ .

٤٥ – س ١٧٩ ، ص ٥٤ ، و ٨١ .

٤٦ – س ١٦٢ ، ص ٢٩٤ ، و ٣٦٠ .

٤٧ – س ١٧٩ ، ص ١١٣ ، و ١٤٩ .

٤٨ – ابن الصديق ح . ، غرايب ، ص ٨١ . وبخصوص هذه الشخصية ، انظر أيضاً رافق ، ع – ك ، بلاد الشام ، ص ٢٨٠ .

Rafiq A.-K., Province, p. 240, p. 267, p. 277-278.

49 - Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 34, n . 20; d'après Barkan O. "Edirne Askeri", p. 15.

٥٠ – كانوا يوصفون أحياناً ، مثل الأغاوات ، بـ « فخر الأقران » أو « مفخر الأقران » ، س ١٠٩ ، ص ١٦٦ ، و ٢٢١ ؛ س ١٢٢ ، ص ١٩٢ ، و ٢٦٢ ؛ س ١٢٣ ، ص ١٩٢ ، و ٥٤٨ .

51 - Duda H., "Basa - bese", p. 160.

٥٢ – بديري أ . ، حوادث ، ص ٧ .

٥٣ – بديري أ . ، حوادث ، ص ٢١٠ .

٥٤ – بديري أ . ، حوادث ، ص ١١٣ .

٥٥ – بديري أ . ، حوادث ، ص ١١٦ .

٥٦ – بديري أ . ، حوادث ، ص ١٦١ .

٥٧ – بديري أ . ، حوادث ، ص ١٧٥ .

٥٨ – س ١٧٩ ، ص ٥٠ ، و ٧٧ .

٥٩ – س ١٦٢ ، ص ٢٥٢ ، و ٤٣٠ .

٦٠ – س ١٧٩ ، ص ٢٧٤ ، و ٣٢٥ .

٦١ – س ١٦٢ ، ص ٢٦٢ ، و ٣٢٩ .

٦٢ – س ١٦٢ ، ص ٢٦٢ ، و ٣٢٩ ؛ س ١٦٢ ، ص ١٣٠ ، و ١٦١ ؛ س ١٧٩ ، ص ١٩٩ ، و ٢٣٧ ؛ س ١٧٩ ، ص ١٨٥ ، و ٢٢١ ؛ س ١٧٩ ، ص ٢٨٣ ، و ٣٢٥ ؛ س ١٧٩ ، ص ٢٤١ ، و ٢٨٤ ؛ س ١٧٩ ، ص ١٢٥ ، و ١٥٩ ؛

٦٣ – س ١٧٩ ، ص ٥٠ ، و ٧٧ .

٦٤ – س ١٦٢ ، ص ١٣٠ ، و ١٦١ ؛ س ١٦٢ ، ص ١٤٧ ، و ١٨٩ ؛ س ١٦٢ ، ص ١٩٣ ، و ٢٥٣ ؛ س ١٦٢ ، ص ٢٥٢ ، و ٤٣٠ ؛ س ١٧٩ ، ص ١٩٩ ، و ٢٣٧ ؛ س ١٧٩ ، ص ٢٣١ ، و ٢٧٢ ؛ س ١٧٩ ، ص ٦٤ ، و ٩٤ ؛ س ١٦٢ ، ص ٢٥٠ ، و ٣١٠ ؛ س ١٧٩ ، ص ٢٧٤ ، و ٣٢٥ ؛ س ١٧٩ ، ص ٢٤١ ، و ٢٨٤ .

٦٥ – س ١٧٩ ، ص ٢٧٤ ، و ٣٢٥ .

٦٦ – س ١٧٩ ، ص ٢٤١ ، و ٢٨٤ .

٦٧ – س ١٧٩ ، ص ٣٠٧ ، و ٣٦٤ .

٦٨ – س ١٦٢ ، ص ٣٩ ، و ٦١ .

٦٩ – س ١٦٢ ، ص ٢٧٩ ، و ٢٤٤ . الجاويش هو إنكشاري قديم ومجرّب ، انظر :
Encyclopédie de l'Islam, 2, II, p. 16.

٧٠ – س ١٧٩ ، ص ١٨٤ ، و ٢١٩ . الجربجي هو قائد مجموعات الانكشارية ، انظر :
Encyclopédie de l'Islam, 2, II, p. 62-63.

٧١ – س ١٦٢ ، ص ٣٣٤ ، و ٤٠٧ . الأوضه باشي هو مسؤول مرقد الجنود .

٧٢ – س ١٧٩ ، ص ١٨٤ ، و ٢١٩ .

٧٣ – س ١٦٢ ، ص ٣٩ ، و ٦١ .

٧٤ – س ١٦٢ ، ص ٢٧٩ ، و ٢٤٤ .

٧٥ – س ١٦٢ ، ص ٣٣٤ ، و ٤٠٧ .

٧٦ – س ١٦٢ ، ص ٣٣٤ ، و ٤٠٧ .

٧٧ – س ١٦٢ ، ص ٣٩ ، و ٦١ .

٧٨ – س ١٧٩ ، ص ٣٠٧ ، و ٣٦٤ .

٧٩ – في دراسة له عن العسكريين في القاهرة إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر لاحظ أ . ريمون كذلك وجود أنماط مختلفة لاندماج العسكريين في المدينة . فبعض أغنياء « القابي قول » من الذين زاولوا التجارة الدولية بصورة عارضة ، لم يمتلكوا أي ملك عقاري ، « وهو ما يدل ، بوجه الاحتمال ، على أن إقامتهم في القاهرة كانت لا تزال تتطبع بطابع وقتي » . غير أن آخرين كانوا منغمسين بصورة أعمق في النشاطات الاقتصادية التي شهدتها المدينة ، و « كانوا يميلون الى الاندماج في المجتمع الذي يعيشون فيه ويتشاركون مع غيرهم في السلوكيات الاقتصادية السائدة فيه » ، انظر :

Raymond A., "Soldiers in Trade", p. 21, p. 26.

٨٠ – إن هذا يظهر من خلال ما يقرب من مئة معاملة عقارية تمت في أواسط القرن الثامن عشر ، وكان العسكريون طرفاً فيها ، بوصفهم شارين أو بائعين . وتؤكد هذه المعلومات بأن الآغاوات قد تميّزوا بغناهم : فمتوسط قيمة الدور التي ابتاعوها بلغ ٢٤٨ قرشاً ، بينما بلغ متوسط قيمة الدور التي ابتاعها «البشة» ٢١٢ قرشاً فقط .

٨١ – سنأخذ هنا في الاعتبار الرجال المسلمين .

٨٢ – س ١٧٩ ، ص ٢٨٨ ، و ٣٤١ .

٨٣ – س ١٧٩ ، ص ٥٩ ، و ٨٦ .

٨٤ – س ١٧٩ ، ص ٩١ ، و ١٢٦ .

٨٥ – س ١٦٢ ، ص ١٣٦ ، و ٣٨٤ .

٨٦ – س ١٧٩ ، ص ٧٦ ، و ١١١ .

٨٧ – س ١٦٢ ، ص ٢٩٤ ، و ٣٦٠ .

٨٨ – س ١٤٣ ، ص ١٩٦ ، و ٣٥٩ .

٨٩ – س ١٣١ ، ص ٢٦١ ، و ٣٢٧ .

٩٠ – عن أسباب تدني نسبة تمثيل النساء في المخلفات ، انظر :

Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 48-50.

٩١ – وهو ما يؤكد الملاحظة الواردة في المصدر السابق (ص ١١٨) فيما يتعلق بمطلع القرن الثامن عشر .

٩٢ – س ٣١٣ ، ص ٢٢٦ ، و ٣٣٢ .

٩٣ – بخصوص عائلة المجتهد ، انظر : رافق ع – ك ، «باب المصلى» ، ص ٢١ – ٢٢ .

٩٤ – س ١٣١ ، ص ٦٨ ، و ٩٨ .

٩٥ – س ١٣١ ، ص ١٤٩ ، و ١٩٦ .

٩٦ – س ١٦٢ ، ص ٩٦ ، و ٣١٣ ؛ س ١٦٢ ، ص ٥٠ ، و ٧٥ ؛ س ١٦٢ ، ص ٨٩ ، و ١٢٥ ؛ س ١٦٢ ، ص ١٣٤ ، و ١٦٦ .

٩٧ – س ١٦٢ ، ص ١٣٤ ، و ١٦٦ .

٩٨ – س ١٦٢ ، ص ٣٦ ، و ٥٦ .

99 - Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 119.

100 - Gerber H., "Social and Economic Position of Women", p. 234.

101 - Rafiq A.-K., "Craft Organization", p. 508-509.

102 - Jennings R., "Women", p. 111.

103 - Veinstein G. et Triantafyllidou-Baladié Y., "Les inventaires après décès ottomans en Crète", p. 196.

غير أنه من المناسب الاشارة الى شيوع ممارسات مختلفة في مناطق أخرى من الامبراطورية : ففي قيصرية ، إبان القرن السابع عشر ، كان المسيحيون يترددون بكثرة ، كالمسلمين ، على المحكمة . فقد شكلوا ٢٢ في المئة من سكانها ، وشكّلت قضاياهم ٢٥ في المئة من القضايا أمام المحكمة ، انظر :

Jennings R., "Loans and Credit", p. 181.

١٠٤ – كذلك ، فإن ٦ من أصل ١٧ مسيحياً سُجلت مخلفاتهم في مطلع القرن الثامن عشر ، كانوا معدمي الثروة تقريباً ، انظر :

Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 153.

١٠٥ – بخصوص هذه النقطة ، انظر :

Barbir K., "From Pasha to Efendi".

١٠٦ – لقد واجهنا مشكلة فيما يتعلق بضم محلة باب المصلى إلى واحدة من هذه المناطق المتجانسة . ففي المخلفات ، يبدو

سكان محلة باب المصلى أقرب ، من ناحية الثروة ، إلى سكان المحلات الواقعة الى الشمال ، منهم إلى سكان محلتي الميدان والقبيبات . وبصورة منطقية ، كان ينبغي علينا أن نضم باب المصلى إلى تلك المحلات الواقعة إلى الشمال ، إلا أننا لم نفعل ذلك لسببين : فمن جهة ، لايدخل ضم محلة باب المصلى تعديلاً كبيراً على متوسط قيمة المخلفات في أي من هذين القطاعين (قطاع المحلات الواقعة إلى الشمال منها ، وقطاع محلتي الميدان والقبيبات) ؛ ومن جهة أخرى ، فقد ارتأينا ضم محلة باب المصلى إلى محلتي الميدان والقبيبات كي يكون في وسعنا التعامل بصورة إجمالية ، مع الفضاء الذي اخترناه موضوعاً لدراستنا ، وهو ما سيسمح لنا ، على نحو أفضل ، بتسليط الضوء على خصوصية محلتي الميدان والقبيبات بالمقارنة مع محلة باب المصلى .

١٠٧ – يمكننا الافتراض بأن نسبة سكان الأحياء الواقعة خارج السور هي أكبر من ذلك ، لأن غالبية مخلفات الأشخاص المعوزين ، الذين يمثلون قسماً كبيراً من سكان هذه الأحياء ، لم يجر تسجيلها في المحكمة .

١٠٨ – دمشقي م . ، تاريخ ، ص ٤٧ .

١٠٩ – س ١٦٢ ، ص ٢٤ ، و ٣٨ ؛ س ١٦٢ ، ص ٣٢٠ ، و ٣٨٨ ؛ س ١٧٩ ، ص ٢٢١ ، و ٣٠ ؛ س ١٧٩ ، ص ٨٠ ، و ١١٥ . لكننا لا نملك ، للأسف ، أية معلومات عن المواصفات المعمارية لتلك الدور .

١١٠ – بديري أ . ، حوادث ، ص ١٦٥ .

111 - Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 155.

112 - Rafiq A.-K .,"Economic Relations", p. 657.

113 - Schatkowski-Schilcher L., Families in Politics, p. 15, d'après Kremer A.von , Topographie, p. 23.

114 - Porter Rev. J.-L., Fives Years in Damascus, p. 49.

115 - Burton I., The Inner Life, p. 49, p. 51 .

١١٦ – ابن الصديق ح . ، غرايب ، ص ٤٣ .

١١٧ – ابن الصديق ح . ، غرايب ، ص ٤٥ .

118 - Ghazzal Z., Economie politique, p. 159.

119 - Yahia F., Inventaire archéologique, p. 398.

120 - Yahia F., Inventaire archéologique, p. 399.

121 - Raymond A., "Groupes sociaux", p. 157-159.

١٢٢ – بريك م . ، تاريخ ، ص ١٣ .

١٢٣ – مرادي م . ، سلك ، II ، ص ٦٣ .

وهذه الشخصية كانت من سلالة تركمان حسن كتخدا الذي سنتطرق اليه ، بشكل مفصل ، لاحقاً عند حديثنا عن تبنين الفضاء الاجتماعي في حي الميدان .

١٢٤ – س ٩ ، ص ١١٤ ، و – ؛ س ٩ ، ص ١٥٦ ، و – ؛ س ٩ ، ص ٢٤٩ ، و – ؛ س ٩ ، ص ٢٤٥ ، و – ؛ س ٩ ، ص ٣٩٠ ، و – ؛ س ٩ ، ص ٤٢٤ ، و – ؛ س ١٠ ، ص ٩١ ، و – ؛ س ٩٠ ، ص ١٥٢ ، و – ؛ س ١٠ ، ص ١٦٥ ، و – .

١٢٥ – س ٩ ، ص ٨٠ ، و – ؛ س ٩ ، ص ١٤٠ ، و – ؛ س ٩ ، ص ١٨٦ ، و – ؛ س ٩ ، ص ١٨٩ ، و – ؛ س ٩ ، ص ٢٢٦ ، و – ؛ س ١٠ ، ص ١٣٥ ، و – .

126 - Mardam-Beyk F., "Tensions sociales", p. 124.

١٢٧ – بديري أ . ، حوادث ، ص ١٩٦ – ٢٠٠ .

128 - Rafiq A.-K., "Changes in the Relationschip", p. 60.

129 - Schatkowski-Schilcher L., Families in Politics, p. 111.

١٣٠ – ابن كنان م . ، يوميات ، ص ٢٢٢ – ٢٢٣ .

١٣١ – بديري أ . ، حوادث ، ص ١٧٢ .

١٣٢ - بديري أ . ، حوادث ، ص ٦٦ - ٦٧ .
١٣٣ - بديري أ . ، حوادث ، ص ١٤٨ .
١٣٤ - بديري أ . ، حوادث ، ص ١١٠ .
١٣٥ - عبد ح . ، حوادث ، ص ٩٥ - ٩٦ .
١٣٦ - يشمل هذا المجموع عدد النساء والمسيحيين .
137 - Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 168.
١٣٨ - وتجد هذه النسبة نفسها في قيصرية إبان القرن السابع عشر ، انظر :
Jennings R., "Loans and Crédit" , p. 175.
١٣٩ - س ١٧٩ ، ص ٧٦ ، و ١١١ .
١٤٠ - س ١٧٩ ، ص ٥٩ ، و ٨٦ .
١٤١ - س ١٣١ ، ص ٢٦١ ، و ٣٢٧ .
142 - Schatkowski-Schilcher L., Families in Politics, p. 14-16.
١٤٣ - س ١٧٩ ، ص ٩١ ، و ١٢٦ .
١٤٤ - س ١٦٢ ، ص ٢٩٤ ، و ٣٦٠ .
١٤٥ - س ١٦٢ ، ص ٣١٦ ، و ٣٨٤ .
١٤٦ - س ١٦٢ ، ص ٣٩ ، و ٦١ .
١٤٧ - س ١٤٣ ، ص ٢٦٩ ، و ٧٤٦ .
١٤٨ - س ١٦٢ ، ص ٣٥٢ ، و ٤٣٠ .
١٤٩ - س ١٦٢ ، ص ٣٥٢ ، و ٤٣٠ .
١٥٠ - س ١٧٩ ، ص ٢٣٦ ، و ٢٧٨ .
١٥١ - س ١٧٩ ، ص ٢٨٨ ، و ٣٤١ .
١٥٢ - بديري أ . ، حوادث ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .
١٥٣ - دمشقي م . ، تاريخ ، ص ٤٧ .
١٥٤ - س ١٦٢ ، ص ١٦٩ ، و ٢٢٥ .
١٥٥ - س ١٦٢ ، ص ٢٦٢ ، و ٣٢٩ .
156 - Schatkowski-Schilcher L., Families in Politics, p. 113.
157 - David J.-C., "Dégradation", carte 12; Hanna N.,Habiter au Caire, p. 183-219; Marcus A., Aleppo, figure 9.1; Raymond A., Grandes villes, p. 179-206.
158 - Raymond A., Grandes villes, p. 289-290, p. 179.
159 - Raymond A., Grandes villes, p. 206.
160 - Raymond A. ,Grandes villes, p. 291.
١٦١ - انظر العنوان الفرعي الذي سبق « من المَيْدان الى الميدان » .

الفصــل الثـانـي

مخلفـات سـكـان المـيــدان

احتّل سكان حي الميدان ، كما تبيّن من دراسة مخلفات مجموع الدمشقيين ، موقعاً فريداً داخل المجتمع ، فهم ، وإن كانوا أقل ثراء (١٦٠١ قرشاً) من سكان المدينة داخل السور (٢٩٥٣ قرشاً) ومن سكان القطاع الغربي (٣٥٢٢ قرشاً) فقد تركوا مخلفات قريبة في قيمتها من مخلفات سكان محلة الصالحية (١٦٣٩ قرشاً) وسكان القطاع الجنوبي الغربي (١٢٥١ قرشاً) لكنها أكبر من مخلفات سكان القطاع الشمالي (٧٩٩ قرشاً) . ونود في هذا الفصل إغناء هذا التصوّر العام ، الذي تكوّن لدينا ، من خلال إبراز التفاوت في الثروة بين مختلف سكان الحي .

كما بيّنت دراسة عبد الكريم رافق حول قواعد الأخلاق العامة في دمشق إبان القرن الثامن عشر ، فإن الدعاوى المسجلة في المحاكم أظهرت بعض أحياء المدينة ، ولا سيما الجنوبية منها ، بوصفها مواقع شهدت أفعالاً عدة نُظر اليها على أنها منافية للأخلاق العامة من قبل سكان تلك الأحياء . ويمكن تفسير كثرة مثل هذه الدعاوى المرفوعة الى المحاكم – وهو ما ارتبط بتزايد الأهمية الديمغرافية لهذه الأحياء – بالطابع الخاص لسكانها ، الذين تشكلوا ، في معظمهم ، من عسكريين هائجين ومن ريفيين هامشيين[١] . غير أن رفع مثل هذه الدعاوى كان يدل أيضاً على أن هذه الأحياء ، ضمت في الوقت ذاته ، سكاناً ملتزمين بالقيم الأخلاقية ، وقادرين ، بفضل موقعهم الاجتماعي ، على الوصول بسهولة الى المؤسسات القضائية ، وهكذا ، وفرت لنا الوثائق معلومات ليس فقط عن الأشخاص الهامشيين ، الذين قطنوا تلك الأحياء ، وإنما أيضاً عن الوجهاء فيها .

ونحن سنكتشف ، من خلال دراسة المخلفات ، التفاوتات القائمة في الثروة بين مختلف سكان حي الميدان ، وهو ما سيسمح لنا بالكشف عن الوضعية الاقتصادية المتميّزة التي تمتع بها العسكريون ، والذين كانوا ، كما مرّ معنا في مقدمة هذه الدراسة ، الصانعين الرئيسيين لتاريخ أحداث هذا الحي . ثم سنغني معلوماتنا - استناداً الى الوثائق المحفوظة في سجلات محكمة الميدان - باجراء تحليل لعلاقات المدينيين بالريف من خلال الاستثمارات التي وظفوها فيه والديون المستحقة لهم في ذمة السكان القرويين .

لقد توفرت لدينا ، حول ثروة سكان الميدان ، ٦٨ وثيقة من المخلفات : ١١ وثيقة منها تخص سكان محلة باب المصلى ، و ٣٠ وثيقة تخص سكان محلة الميدان ، و ٢٧ وثيقة تخص سكان محلة القبيبات . ويبلغ متوسط قيمة هذه المخلفات الـ ٦٨ ما يعادل ١٦٠١ قرشاً . الا أن هناك فرقاً بيّناً بين محلة باب المصلى من ناحية (٦١٤ قرشاً) ، ومحلتي الميدان (١٦٥٤قرشاً) والقبيبات (١٩٤٥ قرشاً) من ناحية أخرى . وكما هو الحال في سائر أرجاء المدينة ، يُلاحظ أيضاً وجود فرق جلي بين قيمة مخلفات فئة « رعايا » وقيمة مخلفات فئة « عسكر » .

جدول رقم (٢٧)

توزع قيمة موجودات مخلفات فئة «رعايا» (١١٦٣ - ١١٧١/ ١٧٥٠ - ١٧٥٨) وفئة «عسكر» (١١٧٣ -١١٨٨/ ١٧٦٠ - ١٧٧٤) في حي الميدان

قيمة المخلفات	«رعايا»		«عسكر»		«الرعايا»	
أقل من ٥٠ قرشاً	٦	١٤٪	٠	-	٦	٩٪
من ٥٠-١٠٠ ق	١٠	٢٣٪	٠	-	١٠	١٥٪
من ١٠٠-٢٥٠ ق	١٠	٢٣٪	٣	١٢٪	٣١	١٩٪
من ٢٥٠-٥٠٠ ق	٥	١١٪	٠	-	٥	٧٪
من ٥٠٠-١٠٠٠ ق	٥	١١٪	٤	١٧٪	٩	١٣٪
من ١٠٠٠-٢٥٠٠ ق	٦	١٤٪	٥	٢١٪	١١	١٦٪
من ٢٥٠٠-٥٠٠٠ ق	١	٢٪	٥	٢١٪	٦	٩٪
أكثر من ٥٠٠٠ ق	١	٢٪	٧	٢٩٪	٨	١٢٪
المجموع	٤٤	١٠٠٪	٢٤	١٠٠٪	٨٦	١٠٠٪

ففي حين ترك ٧١ في المئة من فئة «رعايا» مخلفات تقل قيمتها عن ٥٠٠ قرش ، فإن ٨٨ في المئة من فئة «عسكر» تركوا مخلفات تزيد قيمتها على ٥٠٠ قرش . ونظراً الى أن المعلومات المتوفرة لدينا عن نشاطات هؤلاء الأشخاص نادرة نسبياً - كما سنرى لاحقاً - فلن يكون في وسعنا ، بالتالي تحديد أصل ثرواتهم في معظم الحالات .

ومن ضمن ممتلكات المتوفين ، كان هناك ، بوجه خاص ، ملابس وأوانٍ منزلية ومجوهرات أحياناً ، ولكن نادراً ما كان يُعثر بينها على كتب . غير أننا لن نبيّن بالتفصيل ، خصائص هذه الممتلكات[٢] ، وإنما سنتطرق ، بصورة أساسية ، الى الممتلكات التي حملت مؤشرات على انخراط أولئك المتوفين في نشاطات اقتصادية في الريف (حبوب ، وماشية ، وغراس ومزارع . . .الخ) .

I- مخلفات فئة «رعايا»

بلغ متوسط قيمة مخلفات فئة «رعايا» ، التي توفرت لدينا من خلال ٤٤ وثيقة خاصة بها ، ٦٥٣ قرشاً ، إلا أنه برز تفاوت كبير في قيمة بعض هذه المخلفات . فقد توفي مصطفى بن عمر الصحراوي وهو في حالة فقر مدقع ، إذ لم يخلف وراءه سوى ثوب واحد (بقيمة ١٢ قرشاً)[٣] ، في حين أن الحاج أحمد بن الحاج عبد الله بن الحاج يوسف الصواف خلّف ، بعد رحيله ، تركة كانت الأكبر من حيث قيمتها (٥٥١٥,٧٥ قرشاً) ، بلغت قيمة المستحقات غير المستردة من ضمنها ٤٩٦٠,٧٥ قرشاً[٤] .

كانت قيمة ما يقرب من ثلاثة أرباع مخلفات فئة «رعايا» في حي الميدان (٧١ في المئة) تقل عن ٥٠٠ قرش[٥] . وكانت النقود التي خلّفها ستة منهم (أي ما نسبته ١٤ في المئة) ضئيلة (٣٦٣,٥ قرشاً في المتوسط) .

وفي حالات أربع ، كانت تلك النقود تقل عن ٣٠ قرشاً[٦] . إلا أنه برز ، هنا أيضاً ، تفاوت كبير في كمية هذه النقود : ففي حين خلّف السيد محمد الدقاق ٩٠,٥٠ قرشاً[٧] ، ترك الحاج محمد بن الحاج عبد الله بن سليم وراءه مبلغاً من المال يعادل ٢٠٤٠,٧٥ قرشاً[٨] .

وكان لعشرة من هؤلاء «الرعايا» (أي ٢٣ في المئة منهم) مستحقات غير مستردة[٩] ، تراوحت ما بين ٤٠ قرشاً و ٤٩٦٠,٧٥ قرشاً . وبلغ متوسط قيمتها ١١١٨ قرشاً . وقد تشكّلت هذه الديون ، في الأساس ، من كثرة من المبالغ الصغيرة التي تم تسليفها الى بضعة مدينين ، وصل متوسط عددهم الى ١٨ كان ثلثاهما قد استدانوا مبالغ تقل عن ٥٠ قرشاً . وبرز ثلاثة من كبار الدائنين هم : السيد أحمد بن الحاج يوسف بن الحاج أحمد بن الحاج ابراهيم ، الذي سلّف ١٨١٠,٧٥ قرشاً الى ٤٢ مديناً ، كان من بينهم ما يقرب من ١٥ مسيحياً من جيرانه في محلة باب المصلى[١٠] . والحاج اسماعيل بن خليل التركماني ، الذي سلّف ٢٣٢٨,٥٠ قرشاً الى ٦٥ مديناً ، كان من بينهم عدد من التركمان المنتسبين الى قبيلتي «تلجيات» و «سوادية» القاطنتين في قرى قريبة من دمشق[١١] ، والحاج أحمد بن الحاج عبد الله بن الحاج يوسف الصواف الذي سلّف ٤٩٦٠,٧٥ قرشاً الى ٤٦ مديناً[١٢] .

وامتلك «رعايا» الميدان عدداً قليلاً من الأملاك العقارية ، حيث خلّفوا بوجه عام ، داراً واحدة ، ونادراً ما كانوا يتركون وراءهم دكاناً أو حانوتاً ، ومع ذلك برز من بين صفوفهم خمسة مالكين عقاريين : الحاج حسن بن محمد صدقة (٢١١ قرشاً) ، الذي امتلك داراً ونصف دار أخرى ، ومقسماً وحانوتاً في محلة الميدان ، وحوشاً في الحقلة[١٣] . والحاج يوسف بن الحاج بكري بن مراد الصواف (٣٣٦,٥٠ قرشاً) ، من محلة القبيبات ، الذي امتلك داراً مكونة من «براني» و «جواني» ، ونصف دار أخرى وربع دار ثالثة و«عمارة» بيت ونصف دكان[١٤] . وسعدية بنت الشيخ أحمد المجتهد(٣٩٦ قرشاً) ، التي خلّفت أربعة قراريط دار وحاصلين وخمسة دكاكين في محلة باب المصلى[١٥] ، والحاجة خاتم بنت الحاج مصطفى (١١٧٣,٥٠ قرشاً) ، التي خلّفت دارين في محلة الميدان ، إحداهما في زقاق العسكري والثانية في زقاق الجورة ، بالاضافة الى «دكان معدة للحبالة» في المحلة نفسها ، وحوشين في محلة باب المصلى في زقاق البقّارة[١٦] .

وامتلك ثلاثة أشخاص دكاكين لانتاج النسيج وهو نشاط كنّا قد أشرنا الى أهميته في حي الميدان . ويتعلق الأمر هنا بدكاكين «معدة لصنع العبي» من الصوف أو الحرير ، علماً بأن مالكي تلك الدكاكين لم يزاولوا بمجملهم على ما يبدو نشاطاً في هذا المجال[١٧] . فالحاج حسن بن محمد بن صدقة (٢١١ قرشاً) امتلك دكاناً من هذه الدكاكين في محلة الميدان ، لكنه لم يخلّف في تركته أي منتوج نسيجي[١٨] . وفي المقابل ، فإن مصطفى بن الحاج أحمد بن علي الصبّان (٦٥٥,٥ قرشاً) ، الذي امتلك دكاناً من هذا النوع في محلة الميدان في زقاق المحمص ، خلّف في تركته ١٥ عباءة قدرت قيمتها بـ ١٦٧,٢٥ قرشاً[١٩] ، وهو ما يدّل على أنه لم يكن «صبّاناً» كما يوحي بذلك اسمه . وفي محلة القبيبات ، امتلك الحاج يوسف بن الحاج بكري بن مراد الصواف (٣٣٦,٥ قرشاً) نصف دكان من هذا النوع[٢٠] ، وهو أمر لم يكن غريباً على شخص ينتمي الى عائلة تحمل هذا الاسم وتمتلك ، كما سنرى لاحقاً ، قطيعاً كبيراً من الغنم . وفي مجال النسيج كذلك ، لا بدّ لنا من أن نشير الى السيد اسماعيل بن الحاج عيسى النحاس (٥٦٨,٢٥ قرشاً) ، الذي امتلك دكاناً «معدة لصنع الحياكة» في محلة الميدان في زقاق الجورة ، لكنه لم يكن يعمل هو نفسه ، على ما يبدو ، في هذا

المجال ، لأنه لم يخلّف في تركته أي منتوج نسيجي ، وإنما خلّف كمية من النحاس (بقيمة ١٠٢,٧٥ قرشاً) ، وهو ما يفسر ، على الأرجح ، الاسم الذي يحمله[٢١] .

وفي الواقع ، فقد شكل النحاس المكوّن الرئيسي لكثير من المخلفات الأخرى : ففي تركة السيد مراد بن الحاج ابراهيم الإسكاف بلغت قيمة النحاس ١١١ قرشاً (من مجموع ٢٠٧,٥ قرشاً)[٢٢] ، وفي تركة السيد اسماعيل بن الحاج مراد بلغت قيمته ٢٥٠ قرشاً (من مجموع ٣٧٦,٥ قرشاً) [٢٣] ، وفي تركة السيد ابراهيم بن السيد محمد بلغت قيمته ٤٠ قرشاً (من مجموع ٧٣ قرشاً)[٢٤] . وفي تركة الحاج صادق بن الحاج أحمد بلغت قيمته ٩٢,٥ قرشاً (من مجموع ١٥٥ قرشاً)[٢٥] . وفي دمشق ، استُخدم النحاس ، بصورة أساسية ، لصنع أواني المطبخ ، وكان الحرفيون المتخصصون في طرق هذا المعدن يشغلون ، منذ العصر المملوكي على الأقل ، سوقاً خاصة بهم تدعى « سوق النحاسين » واقعة الى الشمال من القلعة[٢٦] . ويظهر بأن هذا النشاط اكتسب أيضاً شيئاً من الأهمية في حي الميدان .

كذلك ، فإن الحاج حمود بن الحاج ابراهيم التركماني السمان امتلك كمية من النحاس في حانوته ، الواقع في سوق العصر في محلة القبيبات ، والذي اشتمل على منتوجات كثيرة تطلب حصرها جرداً خاصاً . فقد تكوّن أكثر من نصف تركة هذا « السمان » من منتوجات وجدت في حانوته ، وبلغت قيمتها ٣٧٢ قرشاً (من أصل ٧٠٥,٥ قرشاً) : ٥٤ رطلاً من النحاس ، مواد غذائية متنوعة (زيت ، رز ، جبن . . . الخ) ، ومنتجات مخصصة للاستخدام المنزلي (شموع وأخشاب)[٢٧] .

وهكذا ، بالاستناد الى الوثائق التي توافرت لنا ، لا يمكننا تحديد سوى مهن بعض الأشخاص من الذين مارسوا نشاطاً في مجال النسيج أو النحاس أو السمانة . وعلى الرغم من أن سكان حي الميدان – وسائر أحياء دمشق – كانوا يعتمدون في تغذيتهم على الحبوب الى حد كبير ، إلا أن هذه الحبوب لم تظهر سوى بكميات قليلة جداً في مخلفات « رعايا » الحي .

فنحن نعثر في أربع مخلفات عائدة الى فئة « رعايا » (٩ في المئة) على حبوب ، كانت قيمتها قليلة نسبياً ، إذ تراوحت ما بين ٤ قروش و ٨٠ قرشاً . كما وردت الاشارة الى كميات قليلة من الحبوب ، المخصصة ، بوجه الاحتمال ، لتلبية حاجات

منزلية في كشوفات الجرد العائدة الى بضعة أشخاص تركوا مخلفات متواضعة (تقل قيمتها عن ١٠٠ قرش) . فالحاج عبد الله بن الحاج عبد الرحمن الداراني ، المقيم في محلة الميدان في زقاق الغواص ، ترك قليلاً من الشعير (بقيمة قرشين) والحنطة (بقيمة قرشين ونصف)[٢٨] . والسيد مصطفى بن السيد محمد الحائك ، المقيم بالقرب من باب الله ، ترك قليلاً من الحنطة (بقيمة أربعة قروش)[٢٩] ، ومحمد بن خليل ، من محلة القبيبات ، ترك قليلاً من الحنطة والعدس والجوز (بقيمة ٢٣,٧٥ قرشاً)[٣٠] .

وفي مقابل هؤلاء الأشخاص ، الذين لم يمتلكوا أية منتجات زراعية أخرى ، امتلك الشيخ عثمان بن الشيخ أحمد ، من الحقلة ، عشر غرارات من القمح (بقيمة ٨٠ قرشاً) ، بالاضافة الى عدد من الحيوانات الأليفة تمثلت في خمس بقرات (بقيمة ١٥٠ قرشاً) وبغل (بقيمة ١٣ قرشاً) ، كما أشير في تركته ، التي بلغت قيمتها ٨٣٦ قرشاً ، الى أجرة بستان بقيمة ٣٠٠ قرش[٣١] . ومن ضمن فئة « رعايا » ، كان هذا الشخص هو الذي امتلك العدد الأكبر من الممتلكات الريفية . أما ممتلكات الأشخاص الآخرين ، فقد كانت أكثر تواضعاً . فالحاج صادق بن الحاج أحمد (١٥٥ قرشاً) امتلك بضعة كروم في قرية دوما[٣٢] ، وامتلك مصطفى بن عمر الصحراوي (١٢ قرشاً) بضع عنزات وغراساً في منطقة الشاغور[٣٣] ، كما ترك مصطفى بن الحاج أحمد بن علي الصبان (٦٥٥,٥٠ قرشاً) أقل من نصف فلاحة في قرية الخيارة[٣٤] .

II- مخلفات فئة « عسكر »

تميز « عسكر » حي الميدان ، في نواح كثيرة ، عن فئة « رعايا » ، فقد كانوا أكثر ثراء ، ومن كبار الدائنين غالباً وامتلكوا الكثير من الأملاك العقارية ، وكانوا منخرطين ، الى حد كبير ، في عالم الريف .

وقد توافرت لدينا ٢٤ وثيقة من مخلفات « عسكر » الميدان ، تراوحت قيمتها ما بين ١٧٤و ٩٨٣٢,٥٠ قرشاً ، وبلغ متوسط قيمتها ٣٢٤٠ قرشاً ، كانت قيمة ٨٨ في المئة منها أكثر من ٥٠٠ قرش[٣٥] .

وتمتع أربعة مدنيين في حي الميدان بوضع « عسكر » هم : السيد مصطفى أفندي بن السيد محمد أفندي العجلاني (٦٤٨ قرشاً) ، والسيد عارفين بن السيد عبد القادر

بن السيد تاج العارفين الحجار (٦٧٦٠ قرشاً)[٣٧] ، والحاج محمد بن الحاج محمود التركماني (٧٨٦٢ قرشاً)[٣٨] ، والسيد محمد (٩٨٣٢,٥٠ قرشاً)[٣٩] .

وقد أقام اثنان ، من بين العسكريين الثمانية عشر ، في محلة باب المصلى ، وستة في محلة الميدان وعشرة في محلة القبيبات ، حيث مثّلوا ، وعلى التوالي ، ما نسبته ١٨ في المئة و ٢٠ في المئة و ٣٧ في المئة من عدد المتوفين . وهكذا يبدو بأن عسكريي الميدان كانوا متمركزين ، على الأغلب ، في طرف الحي الجنوبي . أما متوسط قيمة مخلفاتهم ، التي تراوحت ما بين ١٨٥,٢٥ و ٨٣٦١,٥٠ قرشاً ، فقد بلغ ٢٩٨٣ قرشاً ، فكان بذلك أدنى من متوسط قيمة مخلفات العسكريين العشرين القاطنين في المدينة داخل السور (٤٥٨٠ قرشاً) ، ومن متوسط قيمة مخلّفات العسكريين الاثنين والعشرين القاطنين في القطاع الغربي (٤٨٤٧ قرشاً) . وربما يعود ذلك الى انخفاض عدد الآغاوات والعسكريين من أصحاب الرتب المختلفة في حي الميدان ، والذين كانوا ، بوجه عام ، واسعي الثراء .

فقد كان هناك ، في الواقع ، آغا واحد بين العسكريين المتوفين هو محمد آغا بن مصطفى آغا الكشّاش من محلة القبيبات ، امتلك فلاحة في قرية البلاط وخلّف تركةً بقيمة ٤٣٨٩,٧٥ قرشاً . وحمل ثلاثة عسكريين ألقاباً متنوعة : محمد جاويش بن أحمد بشة الطويل من محلة القبيبات (٨٣٦١,٥٠ قرشاً)[٤١] ، ومصطفى جربجي بن الحاج أحمد بن الشيخ يوسف الحكيم من محلة الميدان (٤٥٣١,٥٠ قرشاً)[٤٢] ، وأحمد بك بن محمد بك بن علي بك الصديق (٥٩٤٥,٥٠ قرشاً)[٤٣] .

وفي مدينة دمشق بوجه عام ، كان ثلاثة أرباع مخلفات العسكريين عائداً الى مجموعة «البشة» ، وهي ظاهرة نصادفها كذلك في حي الميدان ، حيث توفرت لدينا ١٤ من وثائق المخلفات عائدة الى البشة (٧٨ في المئة) ، وقد تراوحت قيمة هذه المخلفات ما بين ١٨٥,٢٥ و ٥٨٦٨ قرشاً ، وبلغ متوسط قيمتها ٢١٧٦ قرشاً ، وهو مبلغ قريب من متوسط قيمة مخلفات ٦١ بشة كانوا يقيمون في سائر أرجاء المدينة (١٧٦٧ قرشاً) .

وكان لثلثي فئة «عسكر» (١٦ من أصل ٢٤) مستحقات غير مستردة ، تراوحت قيمتها ما بين ٥٥,٢٥ و ٧٦١٣,٧٥ قرشاً ، وبلغ متوسط هذه القيمة

٢٢٧٩ قرشاً . وقد أشرنا سابقاً الى أن التسليف كان شائعاً في أوساط عسكريي دمشق ، وبرزت هذه الظاهرة بوضوح أكبر في حي الميدان ، ولا سيما بين صفوف «البشة» : فعلى صعيد سائر أرجاء المدينة ، كان أقل من نصف «البشة» من الدائنين (٢٨ من أصل ٦١) ، بينما كان أكثر من ثلاثة أرباع «البشة» ، في حي الميدان ، من الدائنين (١١ من أصل ١٤) .

وكان كل واحد من فئة «عسكر» يسلّف ، في المتوسط ، ٢١ شخصاً ، إلا أن ٦١ في المئة من هؤلاء المدينين استدانوا أموالاً يقل كل مبلغ منها عن خمسين قرشاً ، وسلّف ثلاثة فقط من هذه الفئة مبالغ تراوحت ما بين ٣٩٩٤,٧٥ و ٧٦١٣,٧٥ قرشاً . أما الدائنون الكبار ، فقد كانوا : حسن بشة بن مصطفى بن حسن التركماني (١٨٦٥ قرشاً)[٤٤] ، والحاج محمد بن الحاج محمود التركماني (٢٠٣٦,٥٠ قرشاً[٤٥]) ، ومحمد آغا بن مصطفى آغا (٢٤٣٤ قرشاً[٤٦]) ، ومصطفى جربجي بن الحاج أحمد بن الشيخ يوسف الحكيم (٣٩٩٤,٧٥ قرشاً[٤٧]) ، ومحمد بشة بن الحاج عبد السلام بن الشيخ محمد الداراني (٤٥٧٣ قرشاً)[٤٨]) ، ومحمد بشة بن حسين بشة (٥١١١,٢٥ قرشاً)[٤٩] ، والسيد عارفين بن السيد عبد القادر بن السيد تاج العارفين الحجار(٥١٥٩,٢٥ قرشاً)[٥٠] ، ومحمد جاويش بن أحمد بشة الطويل (٧٦١٣,٧٥ قرشاً)[٥١] .

وكانت الغالبية الساحقة من هذه المبالغ تسلّف الى مدينيين كان في عدادهم عدد من العسكريين . وتميّز الحاج محمد بن الحاج محمود التركماني بأن سبعة من بين مدينيه الخمسة والأربعين كانوا من المسيحيين[٥٢] . وتكوّن ما يقرب من نصف المبالغ التي سلّفها ابراهيم بشة بن الحاج محمد بن مصطفى البوانكي (٢٠٥ قروش من أصل ٤٥٧,٢٥ قرشاً) من مبالغ سلّفها الى أربعة من الطحانين والخبازين كان قد مدّهم بالحنطة . وكانت تسلّف في بعض الأحيان مبالغ صغيرة من النقود الى قرويين ، إلا أن ما ميّز السيد عارفين بن السيد عبد القادر بن السيد تاج العارفين الحجار هو أنه سلّف مبلغاً من المال (بقيمة ١٢٠٠ قرشاً) الى قرويين من الغوطة ، حيث كان يملك هناك داراً[٥٣] . وهذا النوع من التسليف الجماعي الى قرويين ، الذي ظهر بكثرة في إقرارات الديون المسجلة في محكمة الميدان ، لم ترد الاشارة اليه في المخلفات ، التي اطلعنا

عليها ، سوى في هذه الحالة .

ومثلما كان الأمر في مناطق أخرى من الامبراطورية العثمانية في الفترة ذاتها[٥٤] ، فإن الكثير من فئة «عسكر» ، زاد عددهم على النصف (١٣ من أصل ٢٤) ، تركوا مبالغ نقدية في مخلفاتهم ، بلغ متوسط قيمتها ٦١١ قرشاً ، وهو ما يزيد مرتين عن المبالغ التي خلّفها أفراد فئة «رعايا» . وتميّز من بينهم اثنان من التركمان خلّفا أكثر من ١٥٠٠ قرش وهما : حسن بشة بن محمد آغا بن أحمد جاويش التركماني ، الذي خلّف ١٥٩٨ قرشاً[٥٥] ، والحاج محمد بن الحاج محمود التركماني الذي خلّف ٢٢٠٧,٧٥ قرشاً[٥٦] .

وامتلك أكثر من نصف أفراد فئة «عسكر» (١٣ من أصل ٢٤) أكثر من دار واحدة ، كما امتلك ثمانية منهم أملاكاً مخصصة لأغراض اقتصادية . ومن بين هؤلاء الأخيرين ، تجدر الاشارة ، بوجه خاص ، الى خليل بشة بن الحاج ابراهيم الحجار (١٧١ قرشاً) ، الذي خلّف مقهى وفرناً وثلاثة دكاكين في قطاع القاعة[٥٧] ، والشريفة خديجة بنت السيد محمد الفراء (١٧٤ قرشاً) ، التي امتلكت ربع دار ونصفي دكانين في محلة القبيبات ، في سوق العصر ، بالاضافة الى ربع دكان في محلة باب المصلى[٥٨] ، والسيد مصطفى أفندي بن السيد محمد أفندي العجلاني (٦٤٨ قرشاً) ، الذي امتلك حوشين ودكانين ومقهى في محلة الميدان ، وداريـن في محلة القبيبات ، بالاضافة الى عدد من الأشجار المثمرة[٥٩] ، والسيد محمد بن يوسف بشة (٦٩٩,٢٥ قرشاً) الذي امتلك مقهى وسبعة دكاكين وحوشاً ومصبنة في محلة باب المصلى[٦٠] ، ومحمد بشة بن الحاج عبد السلام بن الشيخ محمد الداراني(٥٨٦٨ قرشاً) ، الذي خلّف ثلاث دور وسبعة دكاكين في محلة الميدان[٦١] ، والسيد عارفين بن السيد عبد القادر بن السيد تاج العارفين الحجار (٦٧٦٠ قرشاً) ، الذي امتلك حصة في ملكية إحدى الدور وثلثي ملكية مقهى وحوشاً في محلة الميدان ، كما امتلك فلاحتين وأراضي في الزبداني ، بالاضافة الى دار في قرية جديدة[٦٢] .

وفي دراسة سابقة لنا عن مقاهي دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بيّنا كيف أن فئة «عسكر» قد احتكرت ملكية هذا النوع من المنشآت . فمخلفات مالكي المقاهي كافة ، التي عثرنا عليها ، كانت محفوظة في الواقع في سجلات القسمة

العسكرية[٦٣] . وكما رأينا من خلال الأمثلة التي قُدمت ، فإن هذه الظاهرة كانت شائعة أيضاً في حي الميدان .

غير أن الأمر سيكون أكثر تعقيداً لدى تحديد طبيعة مالكي البوانك . فبناء على الوثائق التي استند اليها ع . ك . رافق ، فيما يتعلق بالفترة الواقعة ما بين ١٨٢٥ – ١٨٧٥ ، كان مالكو بوانك محلة باب المصلى ، في الأساس ، من العسكريين[٦٤] . إلا أن ج . ريلي يلاحظ من جانبه ، فيما يتعلق بالقرن التاسع عشر بأكمله ، أن البوانك لم تكن مملوكة حصراً من عسكريين أثرياء ، بل كان من بين مالكيها مدنيون متواضعو الثروة[٦٥] .

أما الوثائق التي قمنا بجمعها ، والتي تشكّلت من المخلفات والمعاملات العقارية ، فإن كلاً من هذين النوعين من الوثائق يقدم صورة مغايرة عن هذه الظاهرة . ففي مخلفات مجموع سكان دمشق ، إبان النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، كانت هناك بضع بوانك ، واقعة في الصالحية وباب شرقي وقصر حجاج والميدان ، ومملوكة بمجملها من قبل أفراد ينتمون الى فئة « عسكر »[٦٦] . وبصدد حي الميدان بالتحديد ، تظل المعاملات العقارية الخاصة بالبوانك نادرة في الوثائق التي اطلعنا عليها والعائدة الى منتصف القرن الثامن عشر . ومع ذلك ، فإن إحدى المعاملتين العقاريتين ، اللتين توفرتا لنا ، كانت تخص عسكريين : ففي ١٠ صفر ١١٦١/ ١٠ شباط ١٧٤٨ ، باع أحد العسكريين من« البشة » حصته من ملكية إحدى البوانك الى عمر آغا بن مصطفى آغا بن الحاج محمد ، الذي كان يشغل منصب كتخدا وحدة الانكشارية المحلية (اليرلية) ، والى أخيه الحاج بكري بن مصطفى آغا بن الحاج محمد ، وهذه المعاملة العقارية سمحت لهما بأن يصبحا المالكين الحصريين لهذه البانكة التي سبق وأن امتلكا الحصة الأخرى من ملكيتها في ٢ ربيع الأول ١١٦٠/ ١٤ آذار ١٧٤٧[٦٧] .

وفي المقابل ، فإن البوانك التي ورد ذكرها في المعاملات العقارية الثماني التي بحوزتنا ، والعائدة الى مطلع القرن التاسع عشر ، قد بيعت الى مدنيين لم يكونوا ، على ما يبدو ، من الوجهاء ، لأنهم افتقروا الى ألقاب مميزة[٦٨] . وعليه ، فإذا كانت تجارة الحبوب قد ظلت ، في قسمها الأكبر ، حكراً على فئة « عسكر » ، إلا أنه لا يبدو بأن هذه الفئة قد احتكرت وحدها ملكية الأماكن التي كان يجري فيها تخزين

هذه الحبوب . فمن بين المتوفين ، الوارد ذكرهم في وثائقنا ، كان ابراهيم بشة بن الحاج محمد بن مصطفى البوانكي هو الوحيد الذي امتلك إحدى هذه البوانك[٦٩] . زد على ذلك ، أن القاسمي يعرّف البوانكي بوصفه بائعاً للحبوب وليس بوصفه مالكاً لبانكة[٧٠] .

وسيكون في وسعنا بناء على السلع القليلة المذكورة في مخلفات أخرى ، أن نحدد طبيعة النشاط الاقتصادي الذي مارسه بعض أولئك الأفراد التابعين لفئة « عسكر » والمقيمين بأجمعهم في محلة القبيبات . فقد كان صالح بشة بن الحاج عبد الرحمن السمان (١١١ قرشاً) سماناً ، إذ نعثر في تركته على كميات من الزيتون والزيت والملح والعسل والشموع ، وعلى ١٩ رطلاً من النحاس (بقيمة ٤٧ قرشاً)[٧١] . أما مصطفى بشة بن السيد عمر بن سعد الدين القوّاف (١٨٩,٥٠ قرشاً) ، فقد خلّف كمية من التوابل (بقيمة ٢٦ قرشاً) في دكان واقعة في محلة القبيبات ، كما خلّف مجموعة من السلع (بقيمة ٧٨,٢٥ قرشاً) في دكان أخرى واقعة في سوق القوّافين ، وهو ما يشير ، بوجه الاحتمال ، الى كونه « قوّافاً »[٧٢] . ويبدو بأن جمعه بشة بن الحاج يونس العبجي (١٠١٩,٢٥ قرشاً) ، الذي امتلك دكاناً في محلة القبيبات ، قد زاول نشاطاً في مجال النسيج ، ذلك أنه خلّف ٣٨ عباءة قدّرت قيمتها بـ ١٣٠ قرشاً[٧٣] . والواقع أن هذه النشاطات ، في مجالات السمانة وتجارة الأحذية و النسيج ، لم تكن تدر ربحاً وفيراً على هؤلاء الأشخاص الثلاثة .

غير أن أشخاصاً آخرين من فئة « عسكر » حازوا ، في المقابل ، ربحاً وفيراً من تجارة الأخشاب والصابون والتوابل . فتركة عمر بشة بن عبد الرحيم بن علي الحواصلي (٤٠٣٤,٢٥ قرشاً) تكوّنت ، في قسمها الأكبر ، من مبلغ من المال نجم عن بيع كميات من الأخشاب (بقيمة ٣٥٠٠ قرش)[٧٤] . كما أن ما يقرب من نصف تركة أحمد بك بن محمد بك بن علي بك الصديق (٥٩٤٥,٥٠ قرشاً) تكوّن من كمية من الصابون (بقيمة ٢٧٨١,٥ قرشاً)[٧٥] ، بينما تكوّنت تركة السيد محمد (وقيمتها ٩٨٣٣,٥٠ قرشاً) ، من التوابل وحدها تقريباً (٩٣٣٣,٧٥ قرشاً)[٧٦] .

ونحن نعلم ، من جهة أخرى ، بأن العديد من عناصر وحدة الانكشارية المحلية (اليرلية) كانوا ، إبان القرن الثامن عشر ، منتسبين الى طائفة الطحانين[٧٧] ، وأن

بعضاً منهم امتلكوا كميات كبيرة من الحبوب . وكانت الحبوب والماشية والمزارع شائعة بكثرة في مخلفات فئة «عسكر» ، فتسعة من أفراد هذه الفئة (٣٧,٥ في المئة) امتلكوا حبوباً ، وثلاثة امتلكوا ماشية وثلاثة امتلكوا مزارع .

فقد امتلك ثلاثة من أفراد هذه الفئة كميات قليلة من الحبوب ، كانت قيمتها أقل من ٣٠ قرشاً . فمحمد جاويش بن أحمد بشة الطويل (٨٣٦١,٥٠ قرشاً) ، من الحقلة ، خلّف كمية من القمح بقيمة ١١ قرشاً[٧٨] ، وجمعة بشة بن الحاج يونس العبجي(١٣٠ قرشاً) ، من محلة القبيبات ، خلّف قمحاً بقيمة ٢١ قرشاً[٧٩] ، والحاج محمد بن الحاج محمود التركماني (٧٨٦٢ قرشاً) ، من محلة الميدان ، خلّف قمحاً بقيمة ٢٨ قرشاً[٨٠] . ولم يكن في حوزة هؤلاء الثلاثة أي فلاحة ولا أية ماشية .

وكان في حوزة ستة آخرين منتوجات زراعية تراوحت قيمتها ما بين ١٢٠ و ٧٣٧,٥٠ قرشاً . كما تكشفت علاقاتهم الوثيقة بالريف من خلال المزارع[٨١] ، والمواشي[٨٢] ، والبوانك[٨٣] التي امتلكوها .

وباستثناء حالة واحدة ، فإن قيمة مخلفاتهم زادت على ٤٠٠٠ قرش ، وكانوا ، غالباً ، من كبار الدائنين ، حتى أن بعضهم امتلك عبيداً .

فمحمد بشة بن الحاج عبد السلام بن الشيخ محمد الداراني (٥٨٦٨ قرشاً) امتلك ثلاث دور وسبع دكاكين في الميدان ، كما امتلك ٤ «غرارات» و ٢٠ «مداً» من الحنطة (بقيمة ١٣٠ قرشاً) ، وجارية سوداء (بقيمة ١٣١ قرشاً) ، وارتفعت قيمة الديون التي سلّفها الى ٤٥٧٣ قرشاً[٨٤] . أما السيد عارفين بن السيد عبد القادر بن السيد تاج العارفين الحجار (٦٧٦٠ قرشاً) فقد خلّف ٣ «غرارات» من الشعير (بقيمة ٥٤ قرشاً) ، و ٣,٥ «غرارة» من الحنطة (بقيمة ٨٧,٥ قرشاً) ، كما امتلك داراً في قرية الجديّدة ، وفلاحتين وأراضي في الزبداني ، وقام بتسليف ٥١٥٩,٥ قرشاً الى ما يقرب من عشرين شخصاً[٨٥] . وخلّف محمد بشة بن حسين بشة (٥٧٩٩,٥٠ قرشاً) ، من الحقلة ، ٦ «غرارات» و ٢٢ «مُداً» من الحنطة (بقيمة ٢٤٠ قرشاً) ، و «غرارة» واحدة من الشعير (بقيمة ٢٠ قرشاً) ، كما كان من كبار الدائنين (حيث سلّف ديوناً بلغت ٥١١١,٢٥ قرشاً) ، وامتلك دارين وثلاث فلاحات في قريتي البلاط والخيارة ، كما ترك كذلك ما يقرب من عشر بقرات في قرية الخيارة وعشرة

بغال في قرى بيت سحم والبلاط وسبعة [٨٦] . وامتلك محمد آغا بن مصطفى آغا ، من الحقلة أيضاً ، ٢٢ «غرارة» من الحنطة (بقيمة ٤٤٠ قرشاً) ، وفلاحة في قرية البلاط ، كما امتلك جارية سوداء (قدّرت قيمتها بـ ١٠٠ قرش) وعبداً أسود (قدّرت قيمته بـ ٥٠ قرشاً) ، وبلغت تسليفاته ٢٤٣٤ قرشاً[٨٧] . أما ابراهيم بشة بن الحاج محمد بن مصطفى البوانكي (١٣٦٨ قرشاً) ، المقيم في الميدان حيث كان يمتلك نصف بائكة ، فقد كان في حوزته كمية من الحنطة قدّرت قيمتها بـ ٤٣٥,٧٥ قرشاً ، وهو ما شكّل ما يقرب من ثلث قيمة تركته[٨٨] . وخلّف حسن بشة بن مصطفى بن حسن التركماني (٤٤٢٦,٥٠ قرشاً) ، من الحقلة ، ١٣,٥ «غرارة» و ٢١ «مُداً» من الشعير (بقيمة ٢٨٥ قرشاً) ، و ١٠,٥ «غرارة» و ٢٣ «مُداً» من القمح (بقيمة ٤٥٢,٥٠ قرشاً) ، وبلغت القيمة الاجمالية لكمية الحبوب التي امتلكها ٧٣٧,٥٠ قرشاً . كما امتلك أكبر قطيع من الماشية ، من بين كل المتوفين الذين شملتهم مدونتنا ، تكوّن من : ٧٣ رأساً من الأبقار ، و ٢٨ رأساً من الماعز ، و ٤٤ رأساً من الغنم والماعز ، وبلغت تسليفاته ١٨٦٥ قرشاً [٨٩] .

وخلّف أفراد من فئة «عسكر» ، في بعض الأحيان ، قطعاناً كبيرة من الماشية[٩٠] ، وكان التركمان ، الذين شكلوا كما رأينا أحد العناصر المكوّنة لسكان حي الميدان ، معروفين بمزاولة تربية الأغنام في القرى القريبة من دمشق[٩١] ، وكذلك في منطقة البقاع[٩٢] . فقد امتلك حسن بشة بن محمد آغا بن أحمد جاويش التركماني (٢٥٧٣ قرشاً) ١٦ رأساً من الغنم[٩٣] ، وامتلك حسن بشة بن مصطفى حسن التركماني (٤٤٢٦,٥٠ قرشاً) - كما سبق ورأينا - ٤٤ رأساً من الغنم والماعز ، و ٢٨ رأساً من الماعز و ٧٣ رأساً من الأبقار[٩٤] .

وتميّزت عائلة الصواف ، من محلة القبيبات ، في مجال تربية الأغنام : فمن بين أفراد فئة «رعايا» ، خلّف الحاج أحمد بن الحاج عبد الله بن الحاج يوسف الصواف (٥٥١٥,٧٥ قرشاً) ٢٤٠ رأساً من الغنم[٩٥] ، وخلّف الحاج يوسف بن الحاج بكري بن مراد الصواف (٣٣٦,٥٠ قرشاً) ٢٢ رأساً من البقر و ٥٠ رأساً من الغنم[٩٦] . غير أن كل هذه المواشي لم تكن تمثّل شيئاً يُذكر بالمقارنة مع القطيع الذي امتلكه خليل بشة وسليمان بشة وعبد الرحيم ، أولاد الحاج بكري بن الحاج مراد الصواف : ففي ١٢

رجب ١١٦١/ ٨ تموز ١٧٤٨ ، قام هؤلاء الثلاثة ، في مقابل مبلغ بقيمة ٥٤٦٢,٥٠ قرشاً ، برهن أربع دور ودكان وسبعة حقول زيتون وعدد من الأشجار المثمرة في قرية داريا ، بالاضافة الى عدد من قطعان الأغنام يربو مجموعها على ٤٣١٠ رأساً ، كان يقوم برعيها رعيان عديدون يقودون قرابة ١٥ قطيعاً كل واحد منها تكوّن وسطياً من ٢٧٥ رأساً[٩٧] . وبعد أن كانوا قد استعادوا رهنهم ، عادوا بعد مضي عامين أي في ١٩ جمادى الآخرة ١١٦٣/ ١٦ أيار ١٧٥٠ ، الى رهن ما كانوا قد رهنوه سابقاً بالاضافة الى ١٠٠ بقرة ، وذلك في مقابل مبلغ من المال بقيمة ٧٥٠٠ قرش[٩٨] . ومع أن السجلات لا تكشف عن كيفية توظيف هذه الأموال ، إلا أن فائدتها تكمن في الكشف عن مدى انخراط عائلة الصواف في مجال تربية الأغنام .

كذلك ، فقد تميّز أفراد فئة « عسكر » بالأسلحة التي كانت في حوزتهم والتي ورد ذكرها في الغالبية الساحقة من مخلفاتهم[٩٩] . فقد امتلك جميع العسكريين تقريباً سيوفاً ، تراوحت قيمة الواحد منها ، عموماً ، ما بين ١٠ و ٢٠ قرشاً ، إلا أن بعضها ، وبخاصة المرصّع بالفضة ، تراوحت قيمته ما بين ٣٠ الى ٥٠ قرشاً . كما امتلك العسكريون أسلحة نارية (طبنجة ، بندقية أو بارودة) ، وتراوح ثمن الطبنجة ما بين ١٠ الى ٢٠ قرشاً ، وثمن البندقية ما بين ١٠ الى ٣٥ قرشاً ، وثمن البارودة ما بين ٥ الى ٢٠ قرشاً . كما نعثر أيضاً ، ضمن حاجات العسكريين الشخصية ، على وعاء بارود (بلصقة) قدّرت قيمته بما يقرب من ٥ قروش . وامتلك البعض منهم خناجر عادية بقيمة ٥ قروش تقريباً ، أو مرصعة بالفضة بقيمة ٢٠ الى ٤٠ قرشاً . كما كان بعضهم مجهزاً ، لركوب الخيل ، بسرج بلغت قيمته ما يقرب من ٥ قروش ، أو برخت ملبّس بالنحاس (بقيمة ١٠ قروش) أو بالفضة (بقيمة ١٧٣ قرشاً) . ثم تأتي الركاب ، التي بلغت قيمتها ٥ قروش تقريباً ، لتستكمل هذه التشكيلة من لوازم ركوب الخيل . فالسيد عارفين بن السيد عبد القادر بن السيد تاج العارفين الحجار ، الذي سجلت تركته لدى القسمة العسكرية ، امتلك تجهيزاً عسكرياً حقيقياً مكوّناً من طبنجة وبندقية ، وسرج وركاب ورخت ملبّس بالفضة[١٠٠]

أما أفراد فئة « رعايا » فنادراً ما كانوا يخلّفون سلاحاً نارياً أو خنجراً ضمن حاجياتهم ، ومع ذلك ، فقد امتلك بعضهم ممن تصاهر مع عسكريين أشياء تخص هؤلاء

الأخيرين : فالحاج أحمد بن الحاج عبد الله بن الحاج يوسف الصواف ، على سبيل المثال ، امتلك خنجراً وسيفاً وطبنجة وبارودتين ووعاء بارود وسرجاً وركاباً (١٠١) .

استخلاصات

وهكذا نجد أنه قد تجاور ، في وسط حي الميدان ، أشخاص امتلكوا ثروات متنوعة ، بحيث يمكننا أن نشارك ك . استابليه و ج . ب . باسكوال استخلاصهما بأن محلات دمشق « وإن كانت قد حملت طابع الانتماء الديني والاجتماعي لسكانها ، إلا أنها لم تشكل غيتوات منغلقة على نفسها بصورة كاملة »(١٠٢) .

ويظهر في مخلفات سكان الميدان ، بصورة أكبر مما يظهر في مخلفات سائر سكان دمشق ، فرق عميق ما بين فئتي « رعايا » و « عسكر » : فمخلفات العسكريين والمدنيين المرتبطين بهم (٣٢٤٠ قرشاً) تزيد خمس مرات على مخلفات « الرعايا » (٦٥٣ قرشاً) . وقد خلّف ٧٠ في المئة من « رعايا » الميدان (٣١ من أصل ٤٤) مخلفات تقل قيمتها عن ٥٠٠ قرش ، بينما خلّف ٨٧,٥ في المئة من « عسكر » الميدان (٢١ من أصل ٢٤) مخلفات تزيد قيمتها على ٥٠٠ قرش . وكان أقل من ربع فئة « رعايا » وثلثا فئة « عسكر » من الدائنين ، إلا أن متوسط قيمة المبالغ المسلفة من قبل الفئة الثانية (٢٢٧٩ قرشاً) كانت تزيد مرتين عن متوسط قيمة المبالغ المُسلفة من قبل الفئة الأولى (١١١٨ قرشاً) . وهذا التفاوت نلحظه أيضاً بخصوص المبالغ النقدية التي تركها المتوفون ، حيث نعثر على مبالغ نقدية في ١٤ في المئة من مخلفات فئة « رعايا » (٦ من أصل ٤٤) وفي ٥٤ في المئة من مخلفات فئة « عسكر »(١٣ من أصل ٢٤) ، علماً بأن متوسط قيمة هذه المبالغ كان ٣٦٣,٥٠ قرشاً بالنسبة للفئة الأولى و ٦١١ قرشاً بالنسبة للفئة الثانية . أما الأبنية المدينية ، المخصصة للسكن أو لأغراض اقتصادية ، بالاضافة الى الأملاك الريفية ، فقد كانت مملوكة بالأحرى من قبل فئة « عسكر » .

وترك سكان حي الميدان في مخلفاتهم عدداً من الأملاك التي تدل على العلاقات التي نسجوها مع الريف . وكانت هذه الأملاك واقعة ، بوجه خاص ، بالقرب من

دمشق ، ولا سيما في منطقة زراعة الأشجار المثمرة والخضراوات في الغوطة ، وفي منطقة زراعة الحبوب الملاصقة لها ، المرج . وتكشف كميات الحبوب الكبيرة التي امتلكها بعض أفراد فئة «عسكر» عن طبيعة العلاقات التي نسجوها مع مناطق الزراعة الواسعة في حوران والبقاع ، علماً بأننا لم نعثر ، في مخلفاتهم ، على أي إشارة الى أملاك امتلكوها في تلك المناطق .

ويمكننا استكمال المعلومات التي توفرها وثائق المخلفات بالرجوع الى عقود البيع والاستئجار في الريف ، والى إقرارات القرويين بالديون التي استدانوها من المدينيين . فهذان النوعان من الوثائق ، المسجلان في محكمة الميدان ، يقدمان لنا مؤشرات على قيمة الاستثمارات التي وظفها سكان حي الميدان في الريف – وهي مؤشرات لم تتضمنها المخلفات – كما يساهمان ، الى حد كبير ، في تعديل نظرتنا الى ظاهرة التسليف .

الهوامش

1- Rafiq A.-K., "Public Morality", p. 180-196.

٢ - للتعرّف على هذه الممتلكات انظر :

Establet C., "Les intérieurs damascains"; Marino B., Quelques successions de femmes d'agents de l'Etat; Pascual J.-P., " Meubles et objets domestiques ".

٣ - س ١٤٣ ، ص ١٧٢ ، و ٣٠٢ .

٤ - س ١٤٣ ، ص ٢٣٧ ، و ٤٢٩٠ .

٥ - كانت هذه النسبة ٦٨ في المئة بالنسبة لسائر أرجاء دمشق مع وجود اختلافات بيّنة بين القطاعات (٤٦٪ في المدينة داخل السور ، ٦٨٪ في القطاع الغربي ، ٧٦٪ في القطاع الشمالي ، ٨٢٪ في محلة الصالحية ، ٩٠٪ في القطاع الجنوبي - الغربي) .

٦ - س ١٣١ ، ص ٣ ، و ٤ ؛ س ١٣١ ، ص ٩٦ ، و ١٢٦ ؛ س ١٣٨ ، ص ١٦٠ ، و ٢٣٣ ؛ س ١٤٣ ، ص ١٤٨ ، و ٢٥٧ .

٧ - س ١٤٣ ، ص ٢٧٢ ، و ٤٨٣ . غير أن شخصاً آخر من عائلة الدقاق هو الحاج عبدالله بتة بن الحاج محمد الدقاق . ظهر في الوثائق بوصفه من الدائنين المهمين . انظر لاحقاً الفترة المتعلقة بالمبالغ التي سلّفت الى السكان القرويين .

٨ - س ١٤٣ ، ص ٢٣٧ ، و ٤٢٩ .

٩ - ترد أحياناً في الوثائق إشارة الى مستحقات مستردة ، زهيدة القيمة ، إلا أننا لن نأخذ في الاعتبار هنا سوى المبالغ التي يتوجب تسديدها الى الورثة .

١٠ - س ١٤٣ ، ص ٣٤٠ ، و ٦٢٩ .

١١ - س ١٣٨ ، ص ١٢٦ ، و ١٩٢ . ولمزيد من المعلومات عن هاتين القبيلتين التركمانيتين انظر :

Rafiq A.-K.,"Economic Relations", p. 661-662.

١٢ - س ١٣١ ، ص ١١ ، و ٢٠ .

١٣ - س ١٣٨ ، ص ٨٧ ، و ١٣٥ .

١٤ - س ١٣١ ، ص ١٢٢ ، و ١٥٥ .

١٥ - س ١٣١ ، ص ٦٨ ، و ٩٨ . لمزيد من المعلومات عن عائلة المجتهد ، وهي واحدة من العائلات الكبيرة في محلة باب المصلى ، كانت منخرطة في تجارة الأخشاب خلال القرن التاسع عشر ، انظر :

رافق ع - ك ، «باب المصلى» ، ص ٣١ - ٣٢ .

١٦ - س ١٣١ ، ص ١٤٩ ، و ١٩٦ .

١٧ - لمزيد من المعلومات عن تصنيع العبي وعن الحرفيين الذين كانوا يعملون في هذا المجال ، انظر : قاسمي م . ، قاموس ، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

١٨ - س ١٣٨ ، ص ٨٧ ، و ١٣٥ .

١٩ - س ١٤٣ ، ص ١٤٨ ، و ٢٥٧ .

٢٠ - س ١٣١ ، ص ١٢٢ ، و ١٥٥ .

٢١ - س ١٤٣ ، ص ٣١٣ ، و ٥٨٣ .

كان وزن النحاس يقدّر بـ «الرطل» ، وهي وحدة وزن تعادل في دمشق ١.٨٥ كيلوغراماً ، انظر : هنتس ف . ، المكاييل والأوزان ، ص ٣٣ .

وإبان سنوات ١٧٥٠ - ١٧٥٨ ، كان رطل النحاس يساوي قرشين تقريباً ، انظر : س ١٣١ ، ص ٣ ، و ٤ ؛ س ١٣١ ، ص ٩٦ ، و ١٢٦ ؛ س ١٣٨ ، ص ١٠٦ ، و ١٦٠ .

٢٢ - س ١٣١ ، ص ٣ ، و ٤ .

٢٣ - س ١٣١ ، ص ٥٢ ، و ٧٩ .

٢٤ - س ١٣١ ، ص ٩٦ ، و ١٢٦ .

٢٥ - س ١٢٨ ، ص ١٠٦ ، و ١٦٠ .

٢٦ - بخصوص سوق النحاسين ، انظر : شهابي ق . ، أسواق دمشق ، ص ٥٠٠ - ٥٠٤ ؛ وبخصوص الحرفيين في هذا المجال ، انظر : قاسمي م . ، قاموس ، ص ٤٧٩ - ٤٨٠ .

٢٧ - س ١٤٣ ، ص ١٤١ ، و ٢٤٧ . بخصوص مهنة السمان ، انظر : قاسمي م . ، قاموس ، ص ٢٤١ .

٢٨ - س ١٣١ ، ص ٢٤٠ ، و ٢٩٥ .

٢٩ - س ١٢٨ ، ص ٢٤ ، و ٤٥ .

٣٠ - س ١٢٨ ، ص ١٦٠ ، و ٢٣٣ .

٣١ - س ١٣١ ، ص ٢٨٥ ، و ٣٥٥ .

٣٢ - س ١٢٨ ، ص ١٠٦ ، و ١٦٠ .

٣٣ - س ١٤٣ ، ص ١٧٢ ، و ٣٠٣ .

٣٤ - س ١٤٣ ، ص ١٤٨ ، و ٢٥٧ .

٣٥ - بلغ متوسط قيمة مخلفات «عسكر» بالنسبة لمجمل المدينة ٤٠٤٤ قرشاً ، وكان متقارباً ، الى حد ما ، في كل القطاعات ، باستثناء القطاع الشمالي ، حيث بلغ ٣٦٢٦ قرشاً في المدينة داخل السور ، و ٥٤٧٩ قرشاً في القطاع الغربي ، و ٤١٥٨ في الصالحية ، و ٢٥٣٠ في القطاع الجنوبي الغربي ، وفقط ١٣٠٣ في القطاع الشمالي .

٣٦ - س ١٦٢ ، ص ٣٠ ، و ٤٨ .

٣٧ - س ١٧٩ ، ص ١٩٥ ، و ٢٣ . ربما كانت هذه الشخصية تنتمي الى عائلة أحد العسكريين في الحي وهو خليل بشة بن الحاج ابراهيم الحجار (س ١٦٢ ، ص ٣٤٧ ، و ٤٢١) .

٣٨ - س ١٦٢ ، ص ٤٧ ، و ٧١ . من الجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من أفراد عائلة التركماني هم من العسكريين .

٣٩ - س ١٧٩ ، ص ١٣٠ ، و ٦٤ .

٤٠ - س ١٧٩ ، ص ١١٣ ، و ١٤٩ .

٤١ - س ١٦٢ ، ص ٢٧٩ ، و ٣٤٤ .

٤٢ - س ١٧٩ ، ص ١٨٤ ، و ٢١٩ .

٤٣ - س ١٧٩ ، ص ٣٠٧ ، و ٣٦٤ .

٤٤ - س ١٧٩ ، ص ٢٤١ ، و ٢٨٤ .

٤٥ - س ١٦٢ ، ص ٤٧ ، و ٧١ .

٤٦ - س ١٧٩ ، ص ١١٣ ، و ١٤٩ .

٤٧ - س ١٧٩ ، ص ١٨٤ ، و ٢١٩ .

٤٨ - س ١٧٩ ، ص ٥٠ ، و ٧٧ .

٤٩ - س ١٧٩ ، ص ٢٧٤ ، و ٣٢٥ .

٥٠ - س ١٧٩ ، ص ١٩٥ ، و ٢٣٣ .

٥١ - س ١٦٢ ، ص ٢٧٩ ، و ٣٤٤ .

٥٢ - س ١٦٢ ، ص ٤٧ ، و ٧١ .

٥٣ - س ١٧٩ ، ص ١٩٥ ، و ٢٣٣ .

٥٤ - بخصوص المبالغ النقدية التي كانت في حوزة عسكريي الولايات الأوروبية للامبراطورية العثمانية ، انظر :
Todorov N., "Le numéraire des successions", p. 284 .

٥٥ - س ١٦٢ ، ص ٢٥٠ ، و ٣١٠ .

٥٦ - س ١٦٢ ، ص ٤٧ ، و ٧١ .

٥٧ - س ١٦٢ ، ص ٣٤٧ ، و ٤٢١ .

٥٨ – س ١٧٩ ، ص ٢٤١ ، و ٢٨٤ .

٥٩ – س ١٦٢ ، ص ٣٠ ، و ٤٨ .

٦٠ – س ١٦٢ ، ص ٧٠ ، و ١٠٣ .

٦١ – س ١٧٩ ، ص ٥٠ ، و ٧٧ .

٦٢ – س ١٧٩ ، ص ١٩٥ ، و ٢٣٣ .

63 - Marino B., "Cafés et cafetiers".

٦٤ – رافق ع – ك ، « باب المصلى » ، ص ٣٠ .

65 - Reilly J., "Property, Status and Class", p. 11-14.

٦٦ – س ١٦٢ ، ص ١٤٧ ، و ١٨٩ ؛ س ١٧٩ ، ص ٩٥ ، و ١٢٧ .
س ١٧٩ ، ص ٦٤ ، و ٩٣ ؛ س ١٧٩ ، ص ٤٧ ، و ٧٣ ؛ س ١٧٩ ، ص ١٩٩ ، و ٢٣٧ .

٦٧ – س ١٢٢ ، ص ٥٠ ، و ٦٨ . كما سنرى لاحقاً ، فإن عمر آغا بن مصطفى آغا وأخيه الحاج بكري ، سيظهران أيضاً بين الدائنين الذين كانوا يسلفون أموالاً الى القرويين ، انظر : س ١١٧ ، ص ١٤٣ ، و ٢٢٧ ؛ س ١٢٢ ، ص ٧٦ ، و ١٠٤ .

٦٨ – س ٢٩٧ ، ص ٥٣١ ، و ١٢٧ ؛ س ٢٩٧ ، ص ١٠١ ، و ٢٤٧ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٩٠ ، و ٢٢٢ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٥٦٤ ، و ١٢١٠ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٢٩٦ ، و ٦٤٥ ؛ س ٣١٣ ، ص ١٧٠ ، و ٤٩٢ ؛ س ٣١٣ ، ص ٢٤٧ ، و ٧٠٦ ؛ س ٣١٣ ، ص ٣١١ ، و ٨٨٣ .

٦٩ – س ١٧٩ ، ص ٦٤ ، و ٩٣ .

٧٠ – بخصوص البوانكي ، انظر : قاسمي م . . قاموس ، ص ٥٥ – ٥٧ .

٧١ – س ١٦٢ ، ص ١٦٤ ، و ٣٢٠ .

٧٢ – كان القواف يبيع أنواعاً مختلفة من الأحذية التي يصنعها حرفيون كان يمدهم بالجلد . انظر : قاسمي م . قاموس ، ص ٣٧٢ .

٧٣ – س ١٦٢ ، ص ٣٣ ، و ٥١ .

٧٤ – س ١٦٢ ، ص ١٢٦ ، و ١٧٠ . وكان الشيخ محمد أبو قميص الكردي (المتوفى عام ١١٦٤/ ١٧٥٠ – ١٧٥١) ، وهو شيخ المدرسة المرادية ، قد خلّف سبعة قناطير من الحطب ، انظر : بديري أ . . حوادث ، ص ١٥٤ – ١٥٥ . وكان القنطار في دمشق يعادل ١٨٥ كيلوغراماً تقريباً ، انظر : هنس ، المكاييل والأوزان ، ص ٤٢ . وقد بيع رطل الحطب بمصرية خلال شهر شعبان ١١٦٥/ حزيران – تموز ١٧٥١ ، انظر : بديري أ . . حوادث ، ص ١٦٩ .

٧٥ – س ١٧٩ ، ص ٢٠٧ ، و ٣٦٤ . بيعت أوقية الصابون (١٥٤ غراماً) بثلاث مصريات ونصف في شهر رجب ١١٦٧/ نيسان – أيار ١٧٥٣ (بديري أ . . حوادث ، ص ١٨٢) ، وبأربع مصريات في شهر ربيع الأول ١٢١٤/ آب ١٧٩٩ (عبد ح . تاريخ ، ص ٥٧) . وكان رطل الصابون (١,٨٥ كيلوغراماً) يساوي ٣,٢٥ قرشاً خلال شهر ذي القعدة ١٢٢٠/ آب ١٨٢١ (عبد ح . . تاريخ ، ص ١٢٤) . وقد تميز عسكري آخر ، بالدور الذي لعبه في تجارة الصابون : فلدى وفاته ، في شعبان ١١٨٥/ تشرين الثاني ١٧٧١ ، خلّف يوسف آغا بن جبري ، آغا الانكشارية اليرلية ، « فسختين » من الصابون (ابن الصديق ح . ، غرايب ، ص ٨١) . ووحدة القياس هذه ، غير الواردة في أي قاموس ، ربما كانت تتوافق مع « طبخة » من الصابون ، والتي كانت تعادل ٤٧٠٠ كيلوغرام في سنوات ١٩٥٠ – ١٩٦٠ ، انظر :

Mantran R. et Sauvaget J., "Règlements fiscaux ottomans", p. 67.

٧٦ – س ١٧٩ ، ص ١٣٠ ، و ١٦٤ .

77 - Rafiq A.-K., Province, p. 148.

٧٨ – س ١٦٢ ، ص ٢٧٩ ، و ٣٤٤ .

٧٩ – س ١٦٢ ، ص ٣٣ ، و ٥١ .

٨٠ – س ١٦٢ ، ص ٤٧ ، و ٧١ .

٨١ – س ١٧٩ ، ص ١١٣ ، و ١٤٩ ؛ س ١٧٩ ، ص ٢٧٤ ، و ٣٢٥ ؛ س ١٧٩ ، ص ١٩٥ ، و ٢٣٣ .

٨٢ – س ١٧٩ ، ص ٢٤١ ، و ٢٨٤ .

٨٣ – س ١٧٩ ، ص ٦٤ ، و ٩٣ .

٨٤ – س ١٧٩ ، ص ٦٤ ، و ٧٧ .
٨٥ – س ١٧٩ ، ص ١٩٥ ، و ٢٣٢ .
٨٦ – س ١٧٩ ، ص ٢٧٤ ، و ٣٢٥ .
٨٧ – س ١٧٩ ، ص ١١٢ ، و ١٤٩ .
٨٨ – س ١٧٩ ، ص ٦٤ ، و ٩٣ .
٨٩ – س ١٧٩ ، ص ٢٤١ ، و ٢٨٤ .
٩٠ – عن قطعان الماشية التي امتلكها بعض العسكريين بدمشق إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر ، انظر : حمود ن . ، عسكر ، ص ١٩٤ .
91- Rafiq A.-K., "Economic Relations", p. 661-662.
٩٢ – بديري أ . ، حوادث ، ص ٩٥ .
٩٣ – س ١٦٢ ، ص ٢٥٠ ، و ٣١٠ .
٩٤ – س ١٧٩ ، ص ٢٤١ ، و ٢٨٤ .
٩٥ – س ١٣١ ، ص ١١ ، و ٢٠ .
٩٦ – س ١٣١ ، ص ١٢٢ ، و ١٥٥ .
٩٧ – س ١٢٣ ، ص ٣٠٤ ، و ٤٠٤ .
٩٨ – س ١٣٠ ، ص ٦٤ ، و ١١٢ .
٩٩ – بخصوص الأسلحة الشائعة في دمشق إبان العصر العثماني ، انظر : رافق ع – ك ، «مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية» ، ص ١٤٩ – ١٥٦ .
١٠٠ – س ١٧٩ ، ص ١٩٥ ، و ٢٣٢ .
١٠١ – س ١٣١ ، ص ١١ ، و ٢٠ .
102 - Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 165.

الفصل الثالث

محكمة الميدان،
شاهد على علاقات المدينيين بالريف

كنا قد أشرنا إلى أن سجلات محكمة الميدان ، التي استندنا إليها ، تتعلق بالفترتين التاريخيتين ١٧٤٢ - ١٧٥٢ و ١٨٢٠ - ١٨٣٠ . وفي نطاق دراسة ، كدراستنا ، تتناول استثمارات سكان حي الميدان في الريف ، ستكون الاستفادة من عقود الشراء والاستئجار ، المسجلة لدى محكمة هذا الحي ، محدودة إلى حد ما ، وذلك لانعدام إمكانية التعرف ، بصورة دقيقة ، على مكان إقامة المدينيين ، من جهة ، ولضيق المجال الجغرافي الذي تغطيه المصادر ، من جهة ثانية .

فمكان إقامة المدينيين غير مشار إليه ، في الواقع ، في عقود الشراء والاستئجار تلك ، بحيث ربما كان بعضها يخص أفراداً لا يقيمون في حي الميدان[1] . ومع ذلك ، وعلى الرغم من احتمال وجود هؤلاء «الدخلاء» على الحي ، إلا أننا سنعتبر بأن غالبية معاملات الشراء والاستئجار قد أجراها سكان من الحي . ومع كون هذا الاختيار اعتباطياً - وهو ما نقرّ به - إلا أنه يبقى الوسيلة الوحيدة لمقاربة استثمارات سكان الميدان في الريف . وبهدف تجنب كل تعميم مفرط ، لن نتحدث ، لدى الإشارة إلى أصحاب هذه المعاملات ، عن «سكان حي الميدان» ، وإنما عن «مدينيين» (سجلوا معاملاتهم في محكمة الميدان) . وسنصادف ، بين الشارين والبائعين والمستأجرين ومؤجري الأملاك في الريف ، عدداً من وجهاء الحي المنتسبين ، بوجه خاص ، إلى عائلات العجلاني والحكيم والمهايني والموصلي والتركماني ؛ وسنقوم بتحديد طبيعة

النشاطات التي قام بها هؤلاء الوجهاء في الريف .

من جهة أخرى ، وكما يلاحظ ج . ريلي بصدد سائر محاكم دمشق(٢) ، فإن سجلات محكمة الميدان تحتوي ، بصورة أساسية ، على وثائق تتعلق بمناطق زراعة الأشجار المثمرة والخضراوات القريبة من المدينة ؛ فعلى الرغم من الدور المعروف الذي لعبه سكان الميدان في تجارة الحبوب ، إلا أن هذه الوثائق لاتقدم سوى معلومات قليلة عن المعاملات التي تمت في مناطق الزراعة الواسعة . وفي ضوء معارفنا الراهنة ، لن يكون في وسعنا أن نحدد ما إذا كان هذا التمييز الجغرافي يعكس المجال الذي بسطت محاكم دمشق نفوذها عليه – وفي مثل هذه الحالة ستكون الوثائق المتعلقة بمناطق زراعة الحبوب في حوران والبقاع محفوظة في سجلات محاكم أكثر قرباً من تلك المناطق – أو أن الوثائق المتعلقة بمناطق زراعة الحبوب ، والعائدة في معظمها إلى الدولة ، قد حُفظت في سجلات أخرى غير سجلات المحاكم الواقعة في ولايات الامبراطورية . وربما ستقدم لنا أبحاث لاحقة في المحفوظات العثمانية المتنوعة إيضاحات عن هذا الموضوع ؛ ولأننا محكومون بمصادرنا الراهنة ، فلن يكون في وسعنا الآن ، فيما يتعلق بمناطق زراعة الحبوب ، سوى إلقاء نظرة إجمالية على استثمارات المدينيين في تلك المناطق .

وبخصوص المديونية ، لا بدّ لنا من تقديم بعض إيضاحات عن الوقائع التي تكشف عنها أنواع الوثائق المختلفة المسجلة في المحاكم الشرعية . ففي سجلات القسمتين ، وفي سجلات المحاكم الواقعة في الأحياء ، يُشار إلى نوعين من الديون : المدينية والريفية . ويظهر من الوثائق التي عكفنا على دراستها أن المخلفات تشتمل بالأحرى – لكن ليس بصورة حصرية – على الديون التي سُلّفت إلى مدينيين . وفي المقابل ، تحتوي سجلات المحاكم الواقعة في الأحياء على كثير من إقرارات الديون ، الصادرة في غالبيتها – إن لم تكن كلها تقريباً – عن قرويين . وبفضل هذه الإقرارات سيكون في وسعنا استكمال معارفنا عن الديون التي سلّفها سكان الميدان .

بعد أن نبيّن مواقع استثمارات مختلف فئات المدينيين العقارية في الريف ، سنحدد طبيعة الأملاك التي كانت موضوعاً لهذه الاستثمارات ونذكر أهميتها المالية ، ثم سنتتبع نشاط المدينيين في الريف من خلال تحليل استثماراتهم في مناطق زراعة الأشجار المثمرة والخضراوات ، أولاً ، ثم في مناطق زراعة الحبوب ، ثانياً . ونتطرق ، أخيراً ، إلى الديون التي قام هؤلاء المدينيون بتسليفها إلى القرويين .

I – الاستثمارات في الريف

رغم أن سجلات المحاكم لاتوفر سوى القليل من المعلومات عن تجارة المنتجات الزراعية ، إلا أنها تشتمل ، في المقابل ، على معلومات وفيرة عن شراء واستئجار الأملاك الواقعة في الريف . وعليه ، فقد أمكننا ، استناداً إلى العقود المحفوظة في سجلات محكمة الميدان ، تكوين مدوّنة من ٦١٠ وثائق (١٤٥ عقد شراء و ١٢٠ عقد استئجار ، بالنسبة إلى الفترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢ ، و ١٨٤ عقد شراء و ١٦١ عقد استئجار بالنسبة إلى الفترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠) .

أ – طبيعة وقيمة استثمارات المدينيين في الريف

بعد أن نشير إلى كثرة استثمارات المدينيين في الريف بالمقارنة مع استثمارات القرويين ، سنحدد مواقع المناطق التي تمت فيها تلك الاستثمارات ونبيّن طبيعة الأملاك التي كانت موضوعاً لها ، ثم سنقدّر أهميتها المالية ونعيّن الحالة الاجتماعية للأشخاص الذين وظفوها .

١ – مدينيون وقرويون

إن أغلبية الأفراد الذين اشتروا أو استأجروا أملاكاً ريفية في منتصف القرن الثامن عشر ، والأغلبية الساحقة منهم في مطلع القرن التاسع عشر ، كانوا من المدينيين[٢] .

جدول رقم (٢٨)

عمليات شراء واستئجار أجراها مدينيون أو قرويون في الريف

	١٧٤٢–١٧٥٢					١٨٢٠–١٨٣٠				
–	مدينيون		قرويون		المجموع	مدينيون		قرويون		المجموع
مشترون	٨٦	٪٥٩	٥٩	٪٤١	١٤٥	١٧٩	٪٩٧	٥	٪٣	١٨٤
بائعون	٦٩	٪٤٨	٧٦	٪٥٢	١٤٥	١٧٢	٪٩٣	١٢	٪٧	١٨٤
مستأجرون	٨٥	٪٧١	٣٥	٪٢٩	١٢٠	١٥٩	٪٩٩	٢	٪١	١٦١
مؤجرون	١١٢	٪٩٣	٨	٪٧	١٢٠	١٦١	٪١٠٠	٠	٪٠	١٦١

وهكذا ، نرى أنه في غضون الفترة مابين ١٧٤٢ – ١٧٥٢ ، كان ٥٩ في المئة من مشتري الأملاك الريفية ، و ٤٨ في المئة من بائعيها ، و ٧١ في المئة من مستأجريها و ٩٣ في المئة من مؤجريها ، من المدينيين . وفي غضون الفترة مابين ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، لم يعد القرويون يظهرون ، عملياً ، في وثائقنا ، حيث أننا لم نصادف سوى خمسة منهم فقط بين المشترين ، واثني عشر بين البائعين ، واثنين بين المستأجرين ؛ أما بين المؤجرين ، فلم نصادف أحداً منهم . ويمكن أن يعكس غياب القرويين هذا ، كما يفترض ج . ريلي ، التدهور الذي طرأ على أوضاعهم اعتباراً من القرن التاسع عشر[٤] .

٢ – وجود المدينيين في مناطق ريفية متنوعة

إن الوثائق المحفوظة في سجلات محاكم دمشق تخص في الأساس ، كما ذكرنا . مناطق زراعة الأشجار المثمرة والخضراوات الواقعة حول مدينة دمشق . وتبرز هذه الظاهرة في عمليات الشراء بصورة أوضح منها في عمليات الاستئجار : فنحو ٨٠ في المئة من عمليات شراء المدينيين جرت ، في الواقع ، في المناطق الشجرية والسبخية ، في حين لم تشهد هذه المناطق سوى ٦٠ في المئة من عمليات الاستئجار .

وتتميّز كل منطقة من هذه المناطق الزراعية بأنماط مختلفة من التملك ، وهو أمر يتعلق ، إلى حد كبير ، بطبيعة الأرض في مختلف هذه المناطق .

ففي مناطق الزراعة الكثيفة ، ولا سيما في الغوطة ، والتي عرفت نمط الملكية الخاصة ، كانت ملكية الأراضي عائدة إلى وقف المشيدات الدينية بدمشق[٦] ، ولكونها أوقافاً فهي لم تظهر إلا قليلاً في عقود الشراء . غير أن ما يقوم على هذه الأراضي ، من غراس وأبنية . . . إلخ ، كان يملكه أفراد ، ويخضع بالتالي لعمليات التبادل في السوق .

أما في مناطق الزراعة المتسعة ، فإن هذا التفتت في الملكية سيصبح أقل شيوعاً ، فالأراضي في هذه المناطق تمتلكها الدولة ، بوجه عام ، والتي تقوم بمنحها ، في شكل « إقطاع » أو « التزام » ، إلى وجهاء مستفيدين من عائداتها أو مكلفين بجباية ضرائبها . غير أننا لم نعثر ، مع ذلك ، في مدونتنا على أي أثر لهذه الظاهرة ، فالأملاك القائمة في مناطق الزراعة المتسعة كانت ، في الواقع ، أملاكاً باعها أفراد أو تم تأجيرها إلى الأوقاف ؛ وفي الحالة الأخيرة ، كان يتم ، غالباً ، تأجير الأرض وما عليها .

جدول رقم (٢٩)

مناطق ريفية جرى فيها شراء أو استنجار أملاك من قبل مدينيين[٥]

المناطق	١٧٤٢ – ١٧٥٢				١٨٢٠ – ١٨٣٠			
	عمليات شراء		عمليات استنجار		عمليات شراء		عمليات استنجار	
الصالحية	-	-	-	-	٢	-	١١	٪٧
الغوطة	٥٠	٪٥٨	٣٨	٪٤٥	١٣٧	٪٧٧	٨٧	٪٥٥
تل – منين	٥	٪٦	٠	-	١	٪١	٠	-
وادي العجم	٩	٪١٠	٩	٪١٠	١٤	٪٨	٩	٪٦
وادي بردى	٦	٪٧	٣	٪٤	٣	٪١	٠	-
زراعة كثيفة	٧٠	٪٨١	٥٠	٪٥٩	١٥٥	٪٨٧	٩٦	٪٦٠
المرج	٤	٪٥	٦	٪٧	٣	٪١	٨	٪٥
جيدور	٠	-	٠	-	٢	٪١	١٥	٪١٠
الجولان	٠	-	١	٪١	١	٪١	٤	٪٢
حوران	٠	-	٠	-	٠	-	٤	٪٢
البقاع	٤	٪٥	١٠	٪١٢	٠	-	٥	٪٣
زراعة متسعة	٨	٪١٠	١٧	٪٢٠	٦	٪٣	٣٦	٪٢٣
متنوعة	٨	٪٩	١٨	٪٢١	١٦	٪١٠	١٦	٪١٠
المجموع	٨٦	٪١٠٠	٨٥	٪١٠٠	١٧٩	٪١٠٠	١٥٩	٪١٠٠

٣ – طبيعة الأملاك المذكورة في المعاملات العقارية

شملت عمليات الشراء والاستنجار أنواعاً مختلفة من الأملاك ؛ فعمليات الشراء طاولت ، بوجه عام ، أملاكاً قائمة على الأرض (كالغراس والأبنية . . . إلخ) ، في حين طاولت عمليات الاستنجار الأرض بحد ذاتها . وقد تسهّل بعض التعريفات ، التي سنعطيها ، قراءة الجدول الذي يتبع .

فمصطلح «غراس» يشير إلى أشجار مثمرة وزيتون وعنب وتوت وجوز . . . إلخ[٧] ؛ ومصطلح «جنينة» يشير إلى أرض صغيرة[٨] ، تشكّل أحياناً جزءاً من ملكية أوسع هي «البستان»[٩] ، والذي يمكن أن يشكّل هو نفسه جزءاً من «مزرعة»[١٠] .

أما مصطلح «بياض» فيشير إلى الأرض[١١] ؛ ومصطلح «قرار» يشير إلى الغراس والأبنية[١٢] ؛ بينما تشير عبارة «بياض وقرار» إلى مجمل العناصر المكوّنة للملكية وإلى الحق في استخدامها والانتفاع منها (أبنية ، مياه ، أراضٍ وغراس)[١٣] . ويشير مصطلح «قيمة» ، أخيراً ، إلى السكن والجدران التي تفصل ما بين الملكيات ، وإلى العلف والأسمدة . . إلخ[١٤] .

وقد تم تصنيف المعاملات التي طاولت ، في آن ، أنواعاً مختلفة من الأملاك (غراس ، أبنية ، حيوانات ومنتوجات زراعية) ضمن فئة «مجمّع» .

جدول رقم (٣٠)

أنواع الأملاك التي اشتراها أو استأجرها مدينيون في الريف

الأملاك	عمليات شراء				عمليات استئجار			
–	١٧٤٢–١٧٥٢		١٨٢٠–١٨٣٠		١٧٤٢–١٧٥٢		١٨٢٠–١٨٣٠	
غراس	٤٥	٥٢٪	٥٢	٢٩٪	–	–	–	–
بستان–جنينة	٦	٧٪	٨	٤٪	–	–	٥	٣٪
أبنية	٧	٨٪	٢١	١٢٪	–	–	٢	١٪
قيمة	–	–	٣٤	١٩٪	–	–	–	–
قطعة أرض	–	–	١٢	٧٪	٩	١١٪	٧	٥٪
«مجمّع»	٢٣	٢٧٪	٢٨	١٦٪	١٤	١٦٪	٤	٣٪
طواحين	–	–	٤	٣٪	٤	٥٪	٤	٣٪
بياض	–	–	٢	١٪	٢٨	٣٣٪	٢	١٪
بياض وقرار	–	–	–	–	٧	٨٪	٨٩	٥٦٪
مزرعة	–	–	–	–	–	–	١٥	٩٪
قرية	–	–	–	–	١٤	١٦٪	٢٦	١٦٪
أملاك أخرى	٥	٦٪	١٨	١٠٪	٩	١١٪	٥	٣٪
المجموع	٨٦	١٠٠٪	١٧٩	١٠٠٪	٨٥	١٠٠٪	١٥٩	١٠٠٪

وقد تغيّر مدلول بعض هذه المصطلحات ما بين منتصف القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر . وهذا التغيّر قد يعكس تحولات طرأت على أنماط التملك في الريف ، أو يعبّر عن استخدام مختلف المصطلحات لدى الإشارة إلى الحقائق ذاتها . وسنقتصر هنا على تقديم بعض الملاحظات الخاصة بهذه المصطلحات من دون الخوض في دراسة التاريخ الزراعي لبلاد الشام .

ففي فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، نلحظ ، بالتوازي مع ظهور مصطلح « قيمة » في عقود الشراء (١٩٪) ، انخفاضاً نسبياً لعدد الوثائق المتعلقة بفئة « مجمّع » (من ٢٧٪ إلى ١٦٪) . أما مصطلح « مزرعة » فهو يظهر فقط في عقود الاستئجار العائدة إلى فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠ (٩٪) وهي الفترة التي نلحظ فيها كذلك انخفاضاً لعدد الوثائق المتعلقة بفئة « مجمّع » (من ١٦٪ إلى ٣٪) . واعتباراً من تلك الفترة ، سيتم اللجوء ، في بعض الأحيان ، إلى مصطلحي « قيمة » أو « مزرعة » للإشارة ، بصورة عامة ، إلى مجموع الأملاك التي صُنّفت ضمن فئة « مجمّع » . وقد لا يكون مثل هذا التطور غريباً إذا أخذنا في الاعتبار ما ذكرناه سابقاً عن الوثائق المحفوظة في محاكم دمشق ، والتي صارت معلوماتها تقل ، بصورة تدريجية ، ما بين منتصف القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر .

وفي فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، فإن أكثر من نصف عقود الاستئجار(٥٦٪) طاول أملاكاً مندرجة ضمن فئة « بياض وقرار » ، أي طاول أراضي ، من جهة ، وأملاكاً قائمة على هذه الأراضي ، من جهة أخرى (غراس ، أبنية . . .إلخ) ؛ علماً بأن هذه النسبة لم تتجاوز ٨ في المئة في غضون فترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢ . وبالتوازي مع هذه الزيادة ، نلاحظ أن عمليات الاستئجار التي طاولت الأراضي وحدها (« قطعة أرض » و « بياض ») قد تناقصت (من ٤٤٪ في فترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢ إلى ١٦٪ في فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠) . ويبدو بأن هذه الظاهرة لم تنجم عن تغيّر ما طرأ على طريقة حفظ المعلومات وإنما نجمت عن التطور الذي طرأ على عمليات الاستئجار نفسها ، والتي صارت الواحدة منها تطاول أملاكاً أكثر تنوعاً تشمل الأرض وما عليها في آن .

٤ – قيمة الاستثمارات في الريف

أن القيمة المتوسطة لعمليات الشراء ، التي أجراها مدينيون في الريف ، قد تضاعفت أربع مرات ما بين ١٧٤٢ – ١٧٥٢ و ١٨٢٠ – ١٨٣٠ : فقد كانت ٣٣١ قرشاً في غضون الفترة الأولى ، وأصبحت ١٤٠٩ قرشاً في غضون الفترة الثانية . وقد ارتبط هذا التطور ، بالطبع ، بالتضخم النقدي الذي أخذت تشهده الامبراطورية العثمانية منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر . وفي غضون فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، نلاحظ حدوث زيادة كبيرة على القيمة المتوسطة لهذه المعاملات : فقد كانت ١١٥٠ قرشاً في بداية هذه الفترة (١٨٢٠ – ١٨٢٢) وبلغت ١٦٣٧ قرشاً في نهايتها (١٨٢٧ – ١٨٣٠) . غير أن توزع هذه المعاملات على شرائح القيمة بقي كما هو في بداية تلك الفترة ونهايتها ، حيث لم نلحظ سوى حدوث انخفاض على عدد المعاملات التي قلّت قيمتها عن ١٠٠ قرش (من ١٣٪ إلى ٣٪) ، وزيادة على عدد المعاملات التي زادت قيمتها عن ٢٥٠٠ قرش (من ١٢٪ إلى ٢٢٪) .

جدول رقم (٣١)

توزع عمليات الشراء في الريف على شرائح القيمة

القيمة بالقرش	١٧٤٢-١٧٥٢		١٨٢٠-١٨٢٢		١٨٢٧-١٨٣٠	
أقل من ٥٠ ق	١٥	٪١٨	٦	٪٧	١	٪١
٥٠-١٠٠	١٢	٪١٤	٥	٪٦	٢	٪٢
١٠٠-٢٥٠	٢٦	٪٣٠	١٩	٪٢٢	١٧	٪١٨
٢٥٠-٥٠٠	١٨	٪٢١	١١	٪١٣	١٤	٪١٥
٥٠٠-١٠٠٠	١٢	٪١٤	١٧	٪٢٠	٢٢	٪٢٣
١٠٠٠-٢٥٠٠	٢	٪٢	١٧	٪٢٠	١٨	٪١٩
٢٥٠٠-٥٠٠٠	.	٪٠	٤	٪٥	١٠	٪١١
أكثر من ٥٠٠٠	١	٪١	٦	٪٧	١٠	٪١١
المجموع	٨٦	٪١٠٠	٨٥	٪١٠٠	٩٤	٪١٠٠

وكما يتبيّن في الجدول السابق ، فإن قيمة الغالبية الساحقة (٩٧٪) من الأملاك الريفية التي اشتراها المدينيون ، ما بين ١٧٤٢ – ١٧٥٢ ، كانت أدنى من ١٠٠٠ قرش . أما في فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، فقد أصبحت نسبة المعاملات التي تقلّ قيمتها عن ١٠٠٠ قرش أقل قليلاً من ثلثي المعاملات (٦٤٪)[١٥] .

وكان يمكن لعمليات الشراء تلك أن تقتصر على بضع أشجار أو تشمل مجمعات زراعية حقيقية . ففي منتصف القرن الثامن عشر ، تراوحت قيم هذه العمليات ما بين ٢٠ و ٦٣٠٠ قرش ، واقتصرت إحداها على شجرتي جوز اشتراها شخص بمبلغ ٢٠ قرشاً ، في قرية المزة ، في ٥جمادى الآخرة ٧/١١٥٥ آب ١٧٤٣[١٦] ؛ بينما اشترى أحد العسكريين من أحد وجهاء دمشق وهو السيد علي أفندي بن السيد محمد أفندي المرادي ، في ١٩ صفر ٢٨/١١٦٣ كانون الثاني ١٧٥٠ ، ٢٨ قطعة أرض وبستاناً وقسماً من مزرعة وآلات زراعية وغراساً وحبوباً (حنطة وشعير) ، في قرية مسجد القدم ، بقيمة ٦٣٠٠ قرش[١٧] .

وفي مطلع القرن التاسع عشر ، تراوحت قيم هذه العمليات ما بين ٢٠ و ١١٠٠٠ قرش . ففي ١٨ جمادى الأولى ٢١/١٢٣٦ شباط ١٨٢١ ، بيعت بضع غراس بعشرين قرشاً في قرية يلدا[١٨] ، بينما اشترى أحد وجهاء دمشق وهو السيد محمد صالح أفندي بن السيد ابراهيم أفندي الاسطواني ، خلال عام ١٨٢٩/١٢٤٥ – ١٨٣٠ ، في قرية سرغايا بوادي بردى ، داراً و ٢٧ قطعة أرض ، زُرع فيها أكثر من ٣٠٠ شجرة زيتون و ١٠ أشجار جوز ، كما اشترى أبقاراً ومنتجات زراعية ، ولا سيما ٧ « غرارات » من الشعير بالإضافة إلى كميات من العدس والحمص والبازلاء ، وذلك بقيمة ١١٠٠٠ قرش[١٩] . وطاولت عمليات الشراء الأكثر أهمية مجمعات حقيقية شملت أراضي وغراساً ومنتجات زراعية وحيوانات وأبنية وآلات في آن معاً .

٥ – الحالة الاجتماعية لأصحاب الأملاك الريفية

كان عسكريون ومدنيون ، رجالاً ونساءً ، ينشطون ، إلى هذا الحد أم ذاك ، في عالم الريف ، حيث يوظفون استثمارات متنوعة الأهمية .

جـدول رقـم (٣٢)

متوسط قيمة الاملاك التي اشتراها او باعها مدينيون في الريف بحسب حالتهم الاجتماعية[٢٠]

-	١٧٤٢-١٧٥٢					
-	مشترون			بائعون		
الحالة الاجتماعية	العدد	٪	القيمة	العدد	٪	القيمة
مدنيون	٥٤	٦٣٪	٢٤٧ق	٣١	٤٥٪	٤٠٠ق
عسـكريون	٢٣	٢٧٪	٥١٨ق	١٨	٢٦٪	٣١٧ق
نسـاء	٦	٧٪	٣٤٨ق	٦	٩٪	١٣١ق
متنوع	٣	٣٪	٣٧٧ق	١٤	٢٠٪	٢٥٨ق
المجموع	٨٦	١٠٠٪	٣٣١ق	٦٩	١٠٠٪	٣٤١ق
-	١٨٢٠-١٨٣٠					
-	مشترون			بائعون		
الحالة الاجتماعية	العدد	٪	القيمة	العدد	٪	القيمة
مدنيون	١٣٥	٧٥٪	١٢٦٠ق	٩٦	٥٦٪	١٦١١ق
عسكريون	١٦	٩٪	٢٤١٨ق	١٦	٩٪	٢٧١٥ق
نسـاء	٢٢	١٢٪	١٤٠٤ق	٣٣	١٩٪	١٠٤٩ق
متنوع	٦	٤٪	٢٢٢٥ق	٢٧	١٦٪	١٦٨٤ق١١
المجموع	١٧٩	١٠٠٪	١٤١١ق	١٧٢	١٠٠٪	٣١٤ق

في مطلع القرن التاسع عشر ، أصبح العسكريون ينشطون بصورة أقل من السابق في الريف ؛ فقد مثّلوا أكثر قليلاً من ربع أصحاب المعاملات في غضون فترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢ ، وأقل قليلاً من عشرهم في غضون فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠[٢١] . إلا أنهم استمروا مع ذلك ، في توظيف استثمارات مهمة ، زادت مرة ونصف المرة عن المتوسط العام في غضون الفترتين المذكورتين (حيث بلغت ٥١٨ قرشاً مقابل ٣٣١ قرشاً في منتصف القرن الثامن عشر ، وبلغت ٢٤١٨ قرشاً مقابل ١٤٠٩ قروش في مطلع القرن التاسع عشر) .

كذلك ، فإن الوثائق التي حللها عبد الكريم رافق ، فيما يتعلق بالربع الأول من القرن الثامن عشر[٢٢] ، والوثائق التي حللها ج . ريلي حتى عام ١٨٣٠[٢٣] ، تبيّن غلبة عسكريي دمشق في مجال الاستثمارات الريفية . غير أن هذا الدور الغالب للعسكريين لم يمنع – كما سنرى من خلال بعض الأمثلة – أشخاصاً آخرين من المدنيين القريبين من السلطة غالباً ، من توظيف استثمارات مالية كبيرة في الريف .

ب – زراعة مكثفة وزراعة واسعة

كان عبد الكريم رافق ، في الواقع ، قد لاحظ حدوث تطور في المناطق التي وظفت فيها هذه الاستثمارات في غضون الربع الأول من القرن الثامن عشر : فبينما كان العسكريون يستثمرون ، بصورة غالبة ، في مناطق زراعة الحبوب في المرج والبقاع عام ١٧٠٠ ، برزوا ، بالأحرى ، في الغوطة عام ١٧٢٥[٢٤] . غير أن هذا التوجه لم يكن قاطعاً : فقد لاحظ ج . ريلي أن النخب التي شكّل العسكريون جزءاً منها كانت ناشطة ، في غضون القرن التاسع عشر ، في المرج وحوران والجولان والبقاع ، في حين اقتصرت استثمارات القرويين والمدينيين المتواضعي الثروة على منطقة زراعة الأشجار المثمرة والخضراوات في الغوطة[٢٥] .

١ – مناطق زراعة الأشجار المثمرة والخضراوات

شكّلت الغوطة ، التي يرويها نهر بردى ، منطقة زراعة الأشجار المثمرة والخضراوات التي تركزت فيها استثمارات المدينيين بمعزل عن حالتهم الاجتماعية ، علماً بأن بعض هؤلاء المدينيين امتلك أملاكاً في مناطق أبعد بقليل ، إلى الجنوب من دمشق في وادي العجم ، أو إلى الغرب من المدينة ، في اتجاه جبال لبنان الشرقية ، في وادي بردى .

أ - الغوطة

جرت غالبية معاملات المدينيين العقارية في منطقة الغوطة : ففي الفترة ما بين ١٧٤٢ - ١٧٥٢ ، قام ٦٦ في المئة من المدينيين (٥٧ من أصل ٨٦) بشراء أملاك فيها ، وبيع أملاك فيها (٤٦ من أصل ٦٩) ، كما قام ٤٥ في المئة منهم (٣٨ من أصل ٨٥) باستئجار أملاك فيها . وفي فترة ١٨٢٠ -١٨٣٠ ، قام ٧٧ في المئة من المدينيين (١٣٨ من أصل ١٧٩) بشراء أملاك فيها ، كما قام ٧٩ في المئة (١٣٦ من أصل ١٧٢) ببيع أملاك فيها . وفي الفترة ذاتها ، قام ٥٥ في المئة من المدينيين (٨٧ من أصل ١٥٩) باستئجار أملاك فيها .

وخلال سنوات ١٧٤٢ - ١٧٥٢ ، كانت نسبة كلٍ من العسكريين والمدنيين ، الذين استثمروا أموالاً في الغوطة ، متقاربة (٦٣ في المئة و ٦٥ في المئة) ، إلا أن العسكريين تميّزوا عن المدنيين بالقيمة المتوسطة لاستثماراتهم . ففي غضون تلك الفترة ، بلغت القيمة المتوسطة للاستثمارات التي وظفها مجموع المدينيين ، من عسكريين ومدنيين ، في الغوطة ٣٢٦ قرشاً ، إلا أن القيمة المتوسطة لاستثمارات العسكريين زادت مرتين عن القيمة المتوسطة لاستثمارات المدنيين (٥٧٧ قرشاً مقابل ٢٤٣ قرشاً) . وعلاوة على ذلك ، فإن العسكريين (٤٠٪) باعوا ، في الغوطة ، أملاكاً تقل مرتين عن الأملاك التي باعها المدنيون (٨٣٪) ، وكانت القيمة المتوسطة لمبيعاتهم أدنى من القيمة المتوسطة لمبيعات المدنيين (٢٧٩ قرشاً مقابل ٤١٥ قرشاً) . وعليه ، يبدو من خلال هذه الأرقام أن موقع العسكريين قد توطد في هذه المنطقة ، وهو ما كان عبد الكريم رافق قد لاحظه بخصوص فترة أخرى سبقت قليلاً هذه الفترة .

غير أن العسكريين أخذوا يبرزون ، خلال سنوات ١٨٢٠ - ١٨٣٠ ، على نحو أقل من المدنيين في الغوطة (٥٠٪ في مقابل ٨١٪ فيما يخص عمليات الشراء والبيع على السواء) ، علماً بأن القيمة المتوسطة لاستثماراتهم ظلت أكبر بثلاث مرات من القيمة المتوسطة لاستثمارات المدنيين (٣٩٨٣ قرشاً مقابل ١١٧٣ قرشاً) ، وهو الفرق نفسه الذي نلحظه فيما يتعلق بعمليات البيع (٣٣٧٢ قرشاً مقابل ١٠٩٢ قرشاً) .

وقد استأجر كل من المدنيين والعسكريين في الغوطة أملاكاً بالنسبة ذاتها تقريباً (ما بين ٤٠٪ و ٥٠٪) في فترة ١٧٤٢ - ١٧٥٢ ، إلا أن العسكريين شرعوا

يستأجرون فيها ، في فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، أملاكاً أقل من المدنيين (١٦٪ مقابل ٦٪) .

وهكذا ، يتبيّن من هذه الأرقام أن حضور العسكريين ، بوصفهم أصحاب أملاك ذات شأن في الغوطة ، صار يضعف في هذه المنطقة ، إبان مطلع القرن التاسع عشر ، سواء أكان ذلك على مستوى عمليات الشراء أو عمليات الاستئجار .

ومن بين وجهاء الميدان ، فإن عائلات الموصلي والحكيم والمهايني قد انخرطت ، في مناسبات عديدة ، في العمليات العقارية التي شهدتها المواقع الريفية القريبة من الحي .

ففي منتصف القرن الثامن عشر ، انتقلت ملكية عدد من الأشجار المثمرة من فرد إلى آخر داخل عائلة الموصلي ، حيث ابتاع الشيخ أحمد أفندي بن الشيخ أسعد الموصلي وكيل إحدى بنات الشيخ ابراهيم الموصلي ، في ٢٩ ربيع الثاني ١١٥٥/٣ تموز ١٧٤٢ ، من مصطفى آغا بن الشيخ حسن الموصلي ، أشجاراً مثمرة قامت على أراضي القينية والحمرية ، قدّرت قيمتها بـ ٢٥٠ قرشاً[٢٦] .

واستأجر أفراد من عائلة الحكيم أملاكاً ، هي عبارة عن قطع أرض وبستان ، في قطاع القطائع بجوار أملاك عائدة إلى وقف عبد الرحمن جربجي بن الحكيم[٢٧] : ففي الثاني من ذي القعدة ١١٥٥/٢٩ كانون الأول ١٧٤٢ ، استأجر حسين بشة بن مصطفى بشة الحكيم ، في هذا القطاع ، نصف بستان مزروع بأشجار فاكهة وزيتون بمبلغ ٨٠ قرشاً في السنة[٢٨] . وفي ٢٢ رجب ١١٥٩/ ١٠ آب ١٧٤٦ ، استأجر الحاج خضر بن حسين الحكيم وباكر بشة بن حسن بشة الحكيم خمس قطع من الأرض وغراس بستان مزروع بالفاكهة ، في القطاع نفسه ، وذلك مقابل أجرة سنوية قدرها ٥٠ قرشاً[٢٩] . وفي مطلع القرن التاسع عشر ، تواصلت العمليات العقارية التي قامت بها عائلة الحكيم في قطاع القطائع : ففي ١٢ شوال ١٢٣٦/ ١٣ تموز ١٨٢١ ، ابتاع عبد الغني آغا بن أحمد آغا الحكيم ، وابن أخيه أحمد آغا بن عبد الرزاق آغا الحكيم ، من إحدى قريباتهما ، وهي نائلة بنت درويش آغا الحكيم ، قيراطين من بستان مزروع بأشجار الفاكهة في القطاع المذكور ، وذلك بمبلغ ٥٠٠ قرش[٣٠] .

وامتلكت عائلة المهايني كذلك عدداً من الأشجار المثمرة : ففي ١٢ صفر

٨/١٢٣٧ تشرين الثاني ١٨٢١ ، اشترت كل من نفيسة قادين بنت جربجي المهايني وعاتكة قادين بنت ابراهيم جربجي المهايني أشجاراً مثمرة من قصر البكجوري بقيمة ٨٠٠ قرش[٢١] ؛ وفي ٢٣ شوال ١٢٤٤/ ٢٨ نيسان ١٨٢٩ ، باع صالح آغا بن اسماعيل جربجي المهايني أشجاراً مثمرة في قرية المزة بقيمة ١٠٠٠ قرش[٢٢] .

ب – وادي العجم

توافر لدينا فيما يخص وادي العجم ٢٥ عقد شراء(٩ منها تتعلق بفترة ١٧٤٢–١٧٥٢ و ١٤ تتعلق بفترة ١٨٢٠ –١٨٣٠) ، بالإضافة إلى ١٨ عقد استنجار(٩ عقود لكل واحدة من هاتين الفترتين) .

وباستثناء معاملة ضئيلة القيمة لم تتجاوز ٧٥ قرشاً ، طاولت ثلاثة «مساكن» دار وربع بائكة [٢٣] ، فإن المعاملات التي تمت في وادي العجم ، خلال سنوات ١٧٤٢–١٧٥٢ ، كانت مهمة نسبياً ، حيث تراوحت قيمتها ما بين ١٨٠ قرشاً و١٦٠٠ قرش ، وبلغت قيمتها المتوسطة ٥٥٨ قرشاً . وقد خصت ثلاث من عمليات الشراء ، من أصل تسع ، عسكريين ، وطاولت مجمعات زراعية حقيقية ، وكانت قيمتها (٨٥٧ قرشاً) أكبر من قيمة المعاملات التي خصت مدنيين (٣١٠ قروش) . فقد قام العسكريون ، في إطار تلك العمليات الثلاث ، بشراء دار وحوش وأشجار توت وأبقار في صحنايا بقيمة ٦٥٠ قرشاً[٢٤] ، وبستان وكروم عنب وحبوب في العادلية بقيمة ٣٢٠ قرشاً[٢٥] ، ودار وأشجار توت وزيتون وأبقار وآلات زراعية في الجديدة بقيمة ١٦٠٠ قرش[٢٦] .

وفي وادي العجم نفسه ، باع خمسة مدنيين أملاكاً بلغت قيمتها المتوسطة ، في فترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢ ، ٧٣٥ قرشاً ، حيث باع عسكريون (أو عسكريون ومدنيون معاً) ، في الدرخبية ، داراً وبقرة وآلات بقيمة ١٨٠ قرشاً[٢٧] ، وغراس بستان بقيمة ٢٩٥ قرشاً[٢٨] ، وباعوا ، في المقيليبة ، داراً وأشجار توت وجوز وكروم عنب وأبقاراً وماعزاً وجدياناً بقيمة ٦٠٠ قرش . وباع آخرون أملاكاً أكثر أهمية : ففي جديدة عرطوز ، بيعت دار وغراس وحيوانات ومنتجات زراعية وآلات بمبلغ قدره ١٠٠٠ قرش[٤٠] ، كما بيعت دار وغراس وأبقار وآلات بـ ١٦٠٠ قرش[٤١] .

غير أن عمليات الشراء التي تمت في وادي العجم خلال سنوات ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، وشملت غراساً في الأساس ، باتت أكثر تواضعاً من حيث القيمة ، إذ بلغت القيمة المتوسطة لـ ١٦ عملية شراء ، توفرت وثائقها لدينا ، ٧٨٩ قرشاً ؛ وقد خصت اثنتان منها عسكريين .

أما عمليات الاستئجار التي شهدها وادي العجم ، في منتصف القرن الثامن عشر كما في مطلع القرن التاسع عشر ، فقد شملت قرى في الأساس . ففي غضون هاتين الفترتين ، تحقق ثلثا عمليات الاستئجار هذه (٦ من أصل ٩) على أيدي عسكريين استأجروا ، على نحو كامل أو جزئي ، قرى مثل بيت سابر وبويضة وجديدة عرطوز والكسوة وصحنايا .

ج – وادي بردى

توافر لدينا فيما يخص وادي بردى ٩ عقود شراء (٦ عقود عن فترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢ و ٣ عقود عن فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠) ، بالإضافة إلى ٣ عقود استئجار (عن فترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢) .

ظلت قيمة المعاملات التي شهدها وادي بردى ، في منتصف القرن الثامن عشر ، متواضعة ، حيث بلغ متوسطها ١٣٨ قرشاً ، طاولت أشجاراً مثمرة وأشجار توت وزيتون وكروم عنب ، وأجرى غالبيتها الساحقة (٥ من أصل ٦) مدنيون[٤٢] . غير أن شخصاً من فئة «عسكر»من الميدان ، سجلت تركته في ١٠ شعبان ١١٨٤/٢٩ تشرين الثاني ١٧٧٠ ، وهو السيد عارفين بن السيد عبد القادر بن السيد تاج العارفين الحجّار ، خلّف حصصاً في مزرعتين وقطع أرض في الزبداني[٤٣] . وفي مطلع القرن التاسع عشر ، صار وادي بردى يشهد إجراء معاملات مالية كبيرة ؛ وكنا قد تطرقنا سابقاً إلى استثمارات السيد محمد أفندي بن السيد ابراهيم أفندي الاسطواني في سرغايا ، التي بلغت قيمتها ١١٠٠٠ قرش (شملت داراً و ٢٧ قطعة أرض ، زرعت عليها ٣٠٠ شجرة زيتون وأكثر من ١٠ أشجار جوز ، بالإضافة إلى عدد من الأبقار ومنتجات زراعية ، ولا سيما ٧ «غرارات» من الشعير وكميات من العدس والحمص والبازلاء)[٤٤] .

وضمن عقود الاستئجار الثلاثة ، عن فترة ١٧٤٢ - ١٧٥٢ ، يبرز ، بوجه خاص ، اسم علي آغا بن يوسف آغا الذي استأجر داراً وخمسين قطعة أرض في الزبداني[٤٥] .

وهكذا ، نستخلص بخصوص مناطق زراعة الأشجار المثمرة والخضراوات أن تدخل المدينيين فيها قد تركّز في الغوطة أساساً . ومع أن حضور العسكريين كان ذا شأن في تلك المناطق ، إلا أنه أخذ يضعف في مطلع القرن التاسع عشر في مقابل تزايد حضور المدنيين . وبرز ، في وادي العجم ، تفاوت بين استثمارات المدنيين المتواضعة واستثمارات العسكريين التي طاولت ، بوجه عام ، مجمعات زراعية حقيقية . أما عمليات الاستئجار ، التي جرى ثلثاها على أيدي عسكريين ، فقد طاولت ، غالباً ، قرى بكاملها . وقد تعلقت العقود القليلة التي توفرت لدينا عن وادي بردى ، إبان منتصف القرن الثامن عشر ، بمعاملات ضئيلة القيمة ، علماً بأن بعض الوجهاء امتلكوا في ذلك الوادي ملكيات ذات شأن .

٢ - مناطق زراعة الحبوب

إن المعاملات المتوفرة لدينا فيما يخص مناطق الزراعة الموسعة هي أقل من المعاملات التي اختصت بمناطق الزراعة الكثيفة . إذ لم يتوفر لدينا منها سوى ١٤ عقد شراء (٨ عقود عن فترة ١٧٤٢ - ١٧٥٢ ، و٦ عقود عن فترة ١٨٢٠ - ١٨٣٠) و ٥٣ عقد استئجار (١٧ عن فترة ١٧٤٢ - ١٧٥٢ ، و ٣٦ عن فترة ١٨٢٠ - ١٨٣٠) . وقد توزعت هذه العقود على منطقة المرج وعلى مناطق الجولان وجيدور وحوران الواقعة إلى الجنوب من دمشق ، وعلى منطقة البقاع .

أ - المرج

توافر لدينا ٧ عقود شراء تخص هذه المنطقة (٤ عقود عن فترة ١٧٤٢ - ١٧٥٢ ، و٣ عقود عن فترة ١٨٢٠ - ١٨٣٠) ، و١٤ عقد استئجار (٦ عقود خاصة بالفترة الأولى و٨ عقود خاصة بالفترة الثانية) .

وباستثناء معاملة واحدة ، ظلت كل المعاملات التي شهدتها منطقة المرج متواضعة

من حيث قيمتها ، إذ بلغت قيمتها المتوسطة ١٧٨ قرشاً . وقد أجرى كل هذه المعاملات عسكريون ، سواء أكانوا من الشارين أو البائعين .

فقد باع أحمد جربجي بن محمود آغا بن حسين آغا إلى الشيخ محمد بن الشيخ عبد السلام الكاملي ، في قرية حزرمة ، داراً وأحجاراً وأخشاباً ، وتيناً وعنباً ، وجوزاً ، وآلات ، بالإضافة إلى ١٠ ثيران و٥ بقرات مع «نتاجها» ، وذلك بمبلغ ٦٠٠ قرش[٤٦] . غير أن المعاملات الأخرى التي شهدها المرج طاولت أملاكاً ضئيلة القيمة نسبياً : فمصطفى بشة بن حسن بشة باع إلى محمد بن حسين ، في قرية قيسة ، نصف دار بمبلغ ٢٨ قرشاً[٤٧] . واشترى موسى آغا ، في قرية حزرمة ، أقل من نصف غراس مزرعة أشجار مثمرة بمبلغ ٦٥ قرشاً[٤٨] . كما اشترى حسن آغا بن الحاج مصطفى من مصطفى بك بن حسين بك السباهي أكثر قليلاً من ثلث غراس مزرعة ، شملت أشجار توت وكروم عنب ، بمبلغ ٢٠ قرشاً[٤٩] .

وخلال سنوات ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، كانت القيمة المتوسطة للمعاملات التي جرت في منطقة المرج عالية نسبياً (٤٦٦٧ قرشاً) . فقد اشترى أحد الشيوخ داراً وجنينة و٢٥ رأساً من الماعز ، في قرية كفرين ، بمبلغ ١٠٠٠ قرش[٥٠] . وابتاعت امرأتان من أبيهما ، الحاج علي آغا بن الحاج محمد ، نصف «عمارة القرية» الواقعة إلى الشرق من قرية العادلية ، بمبلغ ٦٠٠٠ قرش[٥١] . أما المعاملة المالية الأكثر أهمية ، فقد أجراها السيد أحمد بن السيد محمد الطرابلسي وبلغت قيمتها ٧٠٠٠ قرش ، طاولت دوراً وأحواشاً وبوائك وبساتين ، بالإضافة إلى ١٤ بقرة و ٣ حمير ، في قرية الصوامع[٥٢] .

وتم استنجار عدة قطع من الأرض ضمن مزارع واقعة في منطقة المرج ، خلال سنوات ١٧٤٢ – ١٧٥٢ ، في قرى نولة[٥٣] ، والريحان[٥٤] ، والبلالية[٥٥] ، وحديثة التركمان[٥٦] . وخلال سنوات ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، لم يعد العسكريون يساهمون سوى في ربع عمليات الاستنجار تلك ، التي طاولت ، في معظمها ، مزارع أو قرى ، مثل نولة[٥٧] والصوامع[٥٨] ، وهذه الأخيرة استأجرها ، السيد أحمد بن السيد محمد الطرابلسي ، الذي امتلك ، كما رأينا ، أملاكاً عديدة فيها . وهكذا ، نستخلص بأن مساهمة العسكريين في عمليات الاستنجار ظلت محدودة ، إذ لم نعثر على أي منهم في منتصف القرن الثامن عشر ، وعثرنا على اثنين فقط (أي ما نسبته ٢٥٪) في مطلع القرن التاسع عشر .

ب – الجولان

توافر لدينا فيما يخص هذه المنطقة عقد شراء واحد (عن فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠) و ٥ عقود استنجار (واحد منها يتعلق بسنوات ١٧٤٢ – ١٧٥٢ ، والأربعة الأخرى بسنوات ١٨٢٠ – ١٨٣٠) وضمن هذه العقود الأخيرة ، سنشهد ظهور أكراد في مناسبتين : فالحاج يوسف الكردي وحسين بن محمد الكردي استأجرا ثلاث مزارع[٥٩] ، وحسين آغا بن علي آغا الكردي ، وشقيقه حسن ، استأجرا مزرعة ؛ أما مواقع هذه المزارع فلم يتحدد[٦٠] .

ج – جيدور وحوران

إن معلوماتنا عن جيدور ، وهي منطقة قريبة من حوران ، تتعلق فقط بمطلع القرن التاسع عشر ، حيث شهدت ١٥ عملية استنجار مابين ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، أجراها كلها تقريباً عسكريون ، كانوا يستأجرون مزارع أو قرى . كما سيبرز تركمان في هذه المنطقة : ففي الرابع والعشرين من ذي العقدة ٢٣/١٢٣٦ آب ١٨٢١ ، عزمت قمر بنت علي كتخدا التركماني ، الوصية على ولدها القاصر فارس آغا ، على أن تستأجر لصالح هذا الأخير ثلث قرية واقعة في جيدور[٦١] . وكان أحد أفراد عائلة وجهاء من الميدان ، هو الشيخ خليل بن الشيخ اسماعيل الجباوي ، قد استأجر قرية أخرى في جيدور في ١١ محرم ١٩/١٢٣٦ تشرين الأول ١٨٢٠[٦٢] .

أما بخصوص حوران ، فلم يرد ذكر سوى ٤ عقود استنجار في غضون فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، حيث قام وجهاء ، من المدنيين أو العسكريين ، باستنجار قرى في هذه المنطقة .

د – البقاع

توافرت لدينا فيما يتعلق بالبقاع ٤ عقود شراء (عن فترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢) و ١٥ عقد استنجار (١٠ عقود عن فترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢ و ٥ عقود عن فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠) .

وقد ساهمت منطقة البقاع ، المشهورة كمرعى لقطعان الماشية التي امتلكها

دمشقيون ، في تموين دمشق ، من خلال تزويدها بالقمح والشعير والفول والعدس ، وكذلك بالحطب والزيت والفحم والزبيب . وبغية مواجهة القحط الذي كان يجتاح عاصمة الولاية ، كان والي دمشق يستأثر ، في بعض الأحيان ، بحبوب منطقة البقاع ، مثلما حدث ، على سبيل المثال ، في عام ١٧٤٧[٦٣] .

إن عمليات الشراء الأربع التي شهدتها منطقة البقاع ، في منتصف القرن الثامن عشر ، كانت تخص عسكريين وأقارب لهم ، وطاولت كثيراً من الأملاك كالأبنية والآلات والحيوانات (أبقار) والغراس (أشجار توت) والمنتوجات الزراعية (قمح وشعير) .

ففي ١٢ ذي القعدة ٨/١١٥٥ كانون الثاني ١٧٤٣ ، اشترت زينب قادين بنت الحاج سليمان آغا بن مصطفى آغا ، المتولي السابق لجامع السليمية بدمشق ، بمبلغ ٢٥٠ قرشاً ، أنواعاً مختلفة من الأملاك توزعت على : نصف « عمارة » حوش تابع لمزرعة ، وكروم عنب وأشجار توت ، وآلات ، و ٨ أبقار وكميات متنوعة من المنتوجات الزراعية (٦ « غرارات » من الحنطة ، و ٣ « غرارات » من الشعير ، ونصف « غرارة » من العلف ، ونصف « غرارة » من الحمص و « غرارة » واحدة من العدس)[٦٤] . وفي ١٨ صفر ١٢/١١٥٩ آذار ١٧٤٦ ، اشترى أحمد بن ابراهيم بن عز الدين البقاعي ، الذي يرجع أصله - كما يدل على ذلك اسمه - إلى منطقة البقاع ، من أحد العسكريين وهو السيد ابراهيم آغا بن حجازي آغا السوقية ، بمبلغ ٨٠٠ قرش ، نصف الأملاك التالية : دار وآلات ، و١٦ بقرة وحمارين ، ومنتوجات زراعية (٢٠ « غرارة » من الحنطة ، و١٤ « غرارة » من الشعير ، و٥ « غرارات » من العلف و « غرارتين » من الحمص)[٦٥] . وفي ٥ ربيع الأول ٥/١١٦١ آذار ١٧٤٨ ، اشترى مصطفى بك بن عبد الله من عسكري آخر هو أحمد آغا بن علي آغا بن محمد باش جاويش ، أشجار توت وداراً وآلات ، و٤ بقرات وكميات من الحبوب (٤ « غرارات » من الحنطة ، و « غرارتين » من الشعير) ، بمبلغ ٢٥٠ قرشاً[٦٦] .

وبعد ذلك بأيام ، أي في ١١ ربيع الأول ١١/١١٦١ آذار ١٧٤٨ ، قام مصطفى بك نفسه ببيع عسكري « أسمر اللون » يدعى سليم آغا بن عبد الله ، نصف أملاكه وذلك بمبلغ ١٧٥ قرشاً[٦٧] .

ومن بين عمليات الاستئجار التي شهدتها منطقة البقاع خلال سنوات ١٧٤٢ - ١٧٥٢ ، تمت اثنتان منها على يد الحاج علي بن الحاج حسن الذي استأجر ، في ٧ ذي الحجة ١١٥٩/ ٢١ كانون الأول ١٧٤٦ ، ثلث مزرعة في قرية بر الياس[٦٨] ، كما استأجر ، في ٢٦ جمادى الأولى ١١٦٣/ ٣ أيار ١٧٥٠ ، ثلث قرية عنجر[٦٩] .

وما بين هذين التاريخين ، تمت ثلاث عمليات استئجار أخرى على أيدي عسكريين كانوا يشغلون مناصب مهمة في دمشق . ففي ٢١ محرم ١١٦٠/ ٢ شباط ١٧٤٧ ، استأجر محمد آغا بن حسن آغا ، كتخدا قلعة دمشق ، بمشاركة شخصين آخرين ، « عمارة » دار ومزرعة ، و١٢ بقرة و٣ حمير وآلات في بعلبك ؛ وبالإضافة إلى تسديد مبلغ سنوي بقيمة ٨٠ قرشاً ، كانت الأجرة تتكوّن أيضاً من ٢٠ « غرارة » من الحنطة و٢٠ « غرارة » من الشعير ، كان ينبغي تسليمها إلى المالك ، محمد أفندي بن حسين بك بن رجب آغا فروخ « دفتر دار » دمشق ، وذلك في موقع يقع « تحت القلعة »[٧٠] . وفي ١٥ صفر ١١٦٠/ ٢٦ شباط ١٧٤٧ ، استأجر ابراهيم آغا بن الحاج موسى آغا ، متسلم دمشق ، من الشخص المذكور الأملاك ذاتها ، وبالشروط ذاتها ، وأقر بأنه يدين للمالك بـ ١٢ « غرارة » من الشعير[٧١] . وفي ٦ ذي الحجة ١١٦٣/ ٦ تشرين الثاني ١٧٥٠ ، استأجر محمد آغا بن حسن آغا ، كتخدا قلعة دمشق ، من ابراهيم آغا بن محمد آغا ، « زر دار » قلعة دمشق ، قسماً من قرية بر الياس في البقاع ، وهي القرية التي كان هذا الأخير يحوزها على شكل « إقطاع »[٧٢] .

تبيّن هذه الأمثلة الثلاثة أن عسكريين تبوؤوا مناصب رفيعة جداً في دمشق ، مثل « كتخدا » و « زر دار » القلعة وحتى « متسلم » المدينة ، كانوا يأتون أحياناً إلى الميدان لتسجيل معاملاتهم في محكمة هذا الحي وهو أمر قد يبدو غريباً في ضوء الصدامات الدامية التي كان يشهدها الميدان ، طوال تلك الفترة ، بين عسكريي القلعة وعسكريي الحي . وهكذا ، وعلى غرار الانكشارية المحلية في الميدان ، ربما كانت الانكشارية الامبراطورية هي أيضاً تدير سيطرتها على الريف انطلاقاً من هذا الحي .

وفيما يتعلق بسنوات ١٨٢٠ - ١٨٣٠ ، فإن أربع عمليات استئجار ، من أصل خمس توفرت لدينا عن البقاع ، كانت تخص عسكريين ، ففي ١٨ ربيع الثاني ١٢٣٦/ ٢٣ كانون الثاني ١٨٢١ ، استأجر الحاج حسن آغا طاحوناً[٧٣] . وفي ١٩

جمادى الآخرة ١٢٣٦/٢٤ آذار ١٨٢١ ، استأجر أخوان ، هما مصطفى آغا وعلي آغا ، ربع قرية [٧٤] . وفي ١٥ رجب ١٢٣٦/١٨ نيسان ١٨٢١ استأجرالحاج محمد آغا ما يزيد قليلاً عن ثلث قرية[٧٥] . وفي ٦جمادى الآخرة ١٢٣٦/١١ آذار ١٨٢١ ، استأجرت بنات الحاج دياب آغا الست نصف قرية[٧٦] .

وهكذا ، نستخلص ، بناء على الوثائق التي توفرت لدينا عن مناطق الزراعة الواسعة ، أن نفوذ المدينيين كان يمارس على هذه المناطق من خلال عمليات الاستئجار أكثر مما كان يمارس من خلال عمليات الشراء . وقد اشتملت مدونتنا على بضع وثائق تخص مناطق قريبة من دمشق ، مثل المرج ، أو مناطق أبعد إلى الجنوب ، مثل الجولان ، إلا أن العدد الضئيل من العقود التي توافرت لنا فيما يتعلق بهذه المناطق لا يسمح لنا في الحقيقة بالتوصل إلى استخلاصات نهائية عن العلاقات التي نسجها المدينيون معها . ومع أن حوران قد اشتهرت بكونها المنطقة المفضلة لتجار الحبوب في حي الميدان ، إلا أنها لاتظهر إلا قليلاً في الوثائق المسجلة في محكمة هذا الحي . وفي المقابل ، يُشار إلى منطقة جيدور ، القريبة جداً منها ، مايقرب من خمس عشرة مرة في عقود استئجار القرى إبان سنوات ١٨٢٠ -١٨٣٠ . وفي رأينا ، تكمن فائدة الوثائق التي اشتغلنا عليها في كونها تكشف عن أهمية منطقة البقاع في استثمارات الدمشقيين ، ولا سيما العسكريين منهم . وكما كنا قد اقترحنا ، عند حديثنا عن عوامل تطور الحي[٧٧] ، ربما كانت بوائك الميدان قد استخدمت ، في ظروف معينة ، لتخزين قمح منطقة البقاع بالإضافة إلى قمح منطقة حوران .

ورغم أن حضور العسكريين بات أضعف في مطلع القرن التاسع عشر ، إلا أنهم ظلوا يلعبون دوراً أساسياً في الريف . وبذلك ، تأتي وثائق سجلات محكمة الميدان لتعزز المعلومات الواردة في المخلفات المسجلة لدى محكمتي القسمة ، وتقدم لنا عدداً من الإيضاحات عن الأهمية المالية للاستثمارات التي وظفت في الريف . كذلك ، فإن إقرارات القرويين بالديون المترتبة عليهم ، المسجلة في محكمة الميدان ، ستعطي صورة أخرى عن المبالغ المسلفة في هذا الحي .

II – ألتسليفات المقدمة إلي القرويين

توفر لنا مخلفات سكان الميدان ، بصورة أساسية ، معلومات عن مبالغ صغيرة سُلّفت إلى مدينيين ، وقد تكون مسجلة في دفتر صغير يعود إلى المتوفى[٧٨] . وبسبب ضآلة هذه المبالغ فهي نادراً ما تكون موضوعاً لإقرارات الديون المسجلة لدى المحكمة ، والتي كانت تتعلق ، بوجه عام ، بمبالغ أكبر حجماً سُلّفت إلى قرويين[٧٩] .

وفي حوزتنا ٥٥ إقراراً من هذا النوع ، أقر فيها قرويون بمبالغ استدانوها من مدينيين ، تعود إلى سنوات ١٧٤٢ – ١٧٥٢ ، و١٣ إقراراً تعود إلى سنوات ١٨٢٠ – ١٨٣٠ . ولا يعني هذا الفرق أن هؤلاء القرويين قد استدانوا على نحو أقل في مطلع القرن التاسع عشر ، إذ من الممكن أن إقرارات الديون صارت تسجّل ، في ذلك الحين ، في سجلات أخرى غير سجلات محكمة الميدان .

وكي يكونوا قادرين على تسديد الضرائب المفروضة ، بصورة جماعية ، على قراهم ، وشراء البذار ، بانتظار عائدات حصادهم ، كان القرويون يستدينون على نحو جماعي ، بحيث كانوا يتقدمون ، كمجموعة ، إلى المحكمة أو ينتدبون وكيلاً عنهم .

في الحالة الأولى ، يقر مجموع القرويين المدينين بأنهم يدينون بمبلغ من المال إلى أحد الدائنين ، حيث يتقدم ما يقرب من عشرين مديناً في المتوسط بصورة جماعية إلى المحكمة ، علماً بأن العدد قد يصل ، في بعض الأحيان ، إلى أكثر من ستين شخصاً . ففي ٥ ذي الحجة ١١٥٩/١٩ كانون الأول ١٧٤٦ ، تقدم ٦٦ قروياً من داريا إلى محكمة الميدان كي يسجلوا إقراراً بدينهم البالغ ١١٢٥٠ قرشاً والمتوجب تسديده إلى الحاج بكري بن الحاج عبد اللطيف الخوام[٨٠] .

وفي الحالة الثانية ، يتقدم وكيل إلى المحكمة يرافقه شخص يتهمه الوكيل بأنه يدين لموكليه بمبلغ من المال يكون ، بوجه الاحتمال ، رمزياً ؛ وما أن يتم تسديد هذا المبلغ حتى يعلن الوكيل ، باسمه وباسم موكليه ، وباسم بضع أفراد آخرين ، أنهم يدينون إلى الشخص المرافق بمبلغ معين من المال يكون هو المبلغ المسلف وفوائده .

فالمبالغ التي يتوجب تسديدها إلى الدائنين لا تشمل الديون المسلفة فحسب بل وفوائدها كذلك . وفي القرن السابع عشر ، بلغ معدل الفائدة المتفق عليه ، في قيصرية ٢٠ في المئة سنوياً[٨١] . أما في بلاد الشام ، وبالأخص في حلب ، فلم يكن يشار على

نحو صريح إلى فوائد الديون إلا في حالتين اثنتين . في حالة الديون المسلفة المقتطعة من مواريث أيتام ، وفي حالة الديون المسلفة من أموال الأوقاف[٨٢] . غير أن الربا كان يمارس في دمشق على نحو ملتوٍ : ففي الربع الأول من القرن السابع عشر ، لم تتخذ الفوائد شكلاً نقدياً بل اتخذت شكلاً عينياً ، فظهرت ، بوجه عام ، على شكل خنجر و/ أو على شكل قطعة قماش قدّرت قيمتها ما بين ٢٠ إلى ٢٥ في المئة من المبلغ الأصلي المسلّف[٨٣] . وفي عام ١٦٢٣/١٠٣٣ ، أصدر والي المدينة أمراً يمنع الانكشارية من ممارسة عادة الربا[٨٤] ، إلا أن هذا الإجراء كان عديم الفاعلية بالنسبة إلى فئات السكان كافة . وفي الوثائق المتوفرة لدينا ، والعائدة إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، صار المبلغ الواجب تسديده إلى الدائن ينقسم ، بوجه عام ، إلى جزئين : المبلغ المسلّف في حد ذاته ، من جهة ، وقيمة كمية من الصابون «المعلوم الوزن عندهم» . يدعي الدائن أنه قد باعها إلى المدينين ، من جهة أخرى ، وهذه القيمة التي تمثل مابين ١٥ إلى ٢٥ في المئة من المبلغ المسلف ، كانت تتطابق في الحقيقة مع الفائدة[٨٥] . ومع أن وثائقنا تظهر الالتزام بمعدل الفائدة هذا ، إلا أن مصادر أخرى تشير ، في بعض الأحيان ، إلى ارتكاب بعض التجاوزات : فبحسب أ . عبد النور : «لم يكن من الأمور الاستثنائية أن يصل معدل الفائدة السنوي إلى ٥٠ في المئة (من المبلغ المسلّف) ، كما لم يكن أمراً استثنائياً أن يتضاعف سنوياً المبلغ المسلّف»[٨٦] . ويستشهد أ . ماركوس بأحد الأمثلة الصارخة على هذا النوع من التجاوزات ، فيذكر بأن عدداً من القرويين ، كانوا قد استلفوا في حلب عام ١٧٦٥ (٣٧١١١) قرشاً من أحد الآغاوات ، تقدموا إلى المحكمة ، إثر وفاة دائنهم ، مشتكين من أن الجزء الأكبر من هذا المبلغ ، الذي التزموا بتسديده على مدى أربعة عشر عاماً ، يتكوّن في الواقع من فوائد[٨٧] .

أما طرائق التسديد ، فقد اتخذت شكلين اثنين : إما النص على تحديد مدة تسليف المبلغ ، وتكون عادة في حدود عشرة أشهر ، أو النص على الالتزام بتسديد أقساط تكون سنوية بوجه عام .

ويستدين بعض القرويين ، أحياناً ، لسنوات عديدة ، إلا أن مدة تسديد إجمالي المبلغ المسلف لم تكن مرتبطة ، على مايبدو ، بحجم هذا المبلغ . ففي ٢ رمضان

٣١/١١٥٥ تشرين الأول ١٧٤٢ ، أقر ١٦ قروياً من العبادة بأنهم يدينون إلى ابراهيم آغا بن مصطفى آغا بمبلغ ٣٠٠٠ قرش ، ويلتزمون بتسديد هذا المبلغ على ستة أقساط سنوية بقيمة ٥٠٠ قرش لكل قسط (أي أن كل واحد منهم يدفع سنوياً ٣١,٢٥ قرشاً)(٨٨) . وفي ١٠ محرم ٢/١١٥٩ كانون الثاني ١٧٤٦ ، أقر ستة قرويين من القرية نفسها بأنهم يدينون بمبلغ ١٠٥٠٠ قرش إلى أحمد آغا وأخيه مصطفى آغا ، ويلتزمون بتسديد هذا المبلغ على سبعة أقساط سنوية بقيمة ١٥٠٠ قرش لكل قسط (أي أن الواحد منهم يدفع ٢٥٠ قرشاً في السنة)(٨٩) .

أ – قيمة التسليفات في مختلف المناطق الريفية

كما كان الأمر فيما يتعلق بعقود الشراء والاستئجار ، فإن الوثائق التي في حوزتنا توفر لنا ، في الأساس ، معلومات عن مديونية القرويين في المناطق القريبة من دمشق ، ولا سيما الغوطة والمرج .

جدول رقم (٣٣)

متوسط قيمة المبالغ التي سلّفها مدينيون إلى قرويين بحسب الأصل الجغرافي لهؤلاء القرويين

المنطقة	١٧٤٢–١٧٥٢		١٨٢٠–١٨٣٠	
–	العدد	متوسط الدين	العدد	متوسط الدين
الغوطة	١٠	٤٩٨٨ق	٥	٢٤٢٢٤ق
المرج	١٤	٤٨٧٢ق	١	١٧١٧٦ق
وادي العجم	٩	٢٦٦٥ق	–	–
وادي بردى	٥	١٨٧٨ق	–	–
النبك	٢	٤٩٥٧ق	٢	١٧٥٠٠ق
جيرود	–	–	٢	٢٣٦١٧ق
مناطق أخرى	١٥	٣٨٧٦ق	٣	٤٣٠٣ق
المجموع	٥٥	٤١٥٥ق	١٣	١٧٩٥٧ق

تراوحت المبالغ التي سلفها مدينيون إلى قرويين ، خلال سنوات ١٧٤٢ - ١٧٥٢ ، ما بين ٣٠٠ و ١٣٧٥٠ قرشاً ، وبلغ متوسط قيمتها ٤١٥٥ قرشاً . وخلال سنوات ١٨٢٠ - ١٨٣٠ ، تراوحت قيمة هذه التسليفات مابين ٣٠٤٩ و ٣٣١٠٨ قرشاً ، وبلغ متوسط قيمتها ١٧٩٥٧ قرشاً . وعليه فإن المبالغ التي سلّفت إلى القرويين في مطلع القرن التاسع عشر كانت ، مثلها مثل المعاملات العقارية ، أكبر بأربع مرات من المبالغ المسلّفة لهم في منتصف القرن الثامن عشر ، وذلك نتيجة التضخم النقدي .

وتبيّن الوثائق التي درسها ب . ماسترز عن المبالغ المسلّفة إلى القرويين في منطقة حلب أن متوسط قيمة تلك المبالغ بلغ مايقرب من ٢٠٠٠ قرش في الربع الأول من القرن الثامن عشر ، في حين أنها لم تتجاوز في القرن السابع عشر بضع مئات من القروش[٩٠] . واستناداً إلى بضع وثائق ، لاحظ أ . عبد النور ، أيضاً ، حدوث تطور على حجم المبالغ المسلفة من قبل مدينيين إلى قرويين ما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر ؛ ففي القرن السابع عشر « كان الدائنون غالباً من أصحاب الثروات المحدودة ، الذين كانوا يسلفون ، في أغلب الأحيان ، مبالغ صغيرة ، ولفترات زمنية قصيرة ، يتم تسديدها من عائدات مواسم الحصاد القادمة »[٩١] . أما في القرن الثامن عشر « فلم يعد الأمر يتعلق بدائنين صغار طارئين ، وإنما بأصحاب رؤوس أموال حقيقيين كانوا يمتهنون المتاجرة بالمال »[٩٢] . وتسمح لنا الوثائق التي في حوزتنا بالتعرف على الدائنين الكبار الذين ورد ذكرهم في سجلات محكمة الميدان .

ب - هوية الدائنين

يبدو من سجلات محكمة الميدان أن العسكريين كانوا يلعبون دوراً مالياً أعظم لدى القرويين ؛ فهم يمثّلون ، في الواقع ، ٨٠ في المئة من دائنيهم في منتصف القرن الثامن عشر(٤٣ من أصل ٥٥) ، و ٦٩ في المئة من دائنيهم في مطلع القرن التاسع عشر (٩ من أصل ١٣) . إلا أن المدنيين والعسكريين كانوا يسلّفون القرويين مبالغ متقاربة من حيث القيمة (٤٤٠٣ قرشاً بالنسبة إلى المدنيين و ٤٠٨٥ بالنسبة إلى العسكريين) . كذلك تبيّن الوثائق التي اشتغل عليها عبد الكريم رافق عن جملة محاكم دمشق ، في الربع الأول من القرن الثامن عشر ، أن كثيراً من الدائنين كانوا من

العسكريين[٩٣] . كما تظهر الوثائق التي درسها ب . ماسترز فيما يتعلق بحلب أن غالبية الدائنين في القرن السابع عشر . بل وفي القرن الثامن عشر على الأخص ، كانوا من العسكريين الذين سلفوا مبالغ كبيرة من المال[٩٤] حيث أن حيازتهم مبالغ نقدية كبيرة ، واحتكاكهم المتواصل مع القرويين باعتبارهم جباة ضرائب ، كانا يسمحان لهم باحتكار عملية التسليف[٩٥] . وتظهر الوثائق التي في حوزتنا أن المدنيين والعسكريين ، من الدائنين ، لم يتمايزوا عن بعضهم إلا بعددهم ؛ أما متوسط قيمة تسليفاتهم فقد كان متقارباً إلى حد كبير ، وهي ظاهرة نلمسها في مختلف المناطق الواقعة حول دمشق .

وكما كان الأمر في حلب ، إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر[٩٦] ، برز ، في الوثائق التي استندنا إليها ، أشخاص معينون كانوا قد سلفوا إلى القرويين مبالغ كبيرة من المال . فمن بين الدائنين العسكريين ، يمكن الإشارة بوجه خاص إلى مصطفى جربجي بن الحاج محمد كتخدا الانكشارية المحلية (اليرلية) بدمشق ، الذي سلّف ، ما بين كانون الأول ١٧٤٢ وشباط وآذار ١٧٤٣ ، أربعة مبالغ إلى ما يقرب من مئة قروي ، بلغت قيمتها الإجمالية ١٤٨٨٦ قرشاً ، توزعت على ١٢٢١٦ قرشاً من الديون و٢٦٧٠ قرشاً من« الصابون »[٩٧] . وبعد ذلك بسنوات ، وفي مطلع شهر ربيع الأول ١١٦١/ آذار ١٧٤٨ ، سلّف خلفه في المنصب ، عمر آغا بن مصطفى آغا بن الحاج محمد ، إلى ١٨ قروياً ، ولمدة سنة ، مبلغاً بقيمة ٢٤١٠ قروش ، توزعت على ١٩٥٩ قرشاً من الديون و٤٥١ قرشاً من « الصابون »[٩٨] . ومنذ عام ١١٥٩/١٧٤٦–١٧٤٧ ، كان قد أشير إلى دور هذا الشخص نفسه في السوق المالية ، إلا أنه لم يكن قد ظهر بوصفه « كتخدا » الانكشارية المحلية : ففي ٢٨ شوال ١١٥٩/١٣ تشرين الثاني ١٧٤٦ ، أقر له عدد من القرويين بدين قيمته ١٩٠٥قروش [٩٩] ؛ وفي ٤ ذي القعدة ١١٥٩/١٨ تشرين الثاني ١٧٤٦ ، أقر له قرويون بدين قيمته ١٠٠٠ قرش[١٠٠] وفي ٢٤ ذي الحجة ١١٥٩/ ٧ كانون الثاني ١٧٤٧ ، أقر له قرويون بدين قيمته ٩٨٠٠ قرش[١٠١] ؛ وقد ضمنت له هذه التسليفات كافة فائدة سنوية بقيمة ٢٣٠٨ قروش . كذلك سلف سليمان آغا بن عبد الله آغا ، في مناسبات عديدة ، مبالغ إلى قرويين ما بين سنوات ١١٥٩/١٧٤٦ و١١٦٤/ ١٧٥٠ : فقد أقر

سكان من قرية بيتيما في وادي العجم بأن يسددوا له مبلغاً قيمته ٣٦٠٠ قرش ، وذلك في إقرار محرر في ١٢ رمضان ١١٥٩/ ٢٨ آيلول ١٧٤٦[١٠٢] ، ومبلغاً قيمته ٦٨٥٠ قرشاً في إقرار محرر في ٣ محرم ١١٦٢/ ٢٤ كانون الأول ١٧٤٨ [١٠٣] . كما أقر قرويون آخرون بأنهم يدينون له بمبلغ ٨٢٢٠ قرشاً ، وذلك في ١٦ محرم ١١٦٣/ ٢٦ كانون الأول ١٧٤٩[١٠٤] ، وبمبلغ ٢٧٠٠ قرش في ٣ محرم ١١٦٤ / ١ كانون الأول ١٧٥٠ [١٠٥] . أما الفوائد التي استحصلها من كل هذه المبالغ المسلفة فقد بلغت ٣٥١٠ قروش .

وفي عام ١٧٤٨/١١٦١ ، أقر قرابة ستين قروياً ، من قرية داريا ، بأنهم قد استدانوا من المدعو ابراهيم آغا بن عثمان آغا مبلغين من المال الأول قيمته ٣٠٠٠ قرش[١٠٦] ، والثاني قيمته ٦٦٠٠ قرش[١٠٧] . أما ابراهيم آغا بن حجازي آغا فقد سلّف ، من جانبه ، أموالاً إلى سكان قرية عدرا في منطقة المرج : ففي ٩ محرم ١١٦٢/ ٣٠ كانون الأول ١٧٤٨ ، أقر هؤلاء القرويون بأن يسددوا له ٦٠٠٠ قرش[١٠٨] ، وفي ٧ محرم ١٧/١١٦٣ كانون الأول ١٧٤٩ ، أقروا بأن يسددوا له ٥٠٠٠ قرش [١٠٩] . وقد ضمنت له تسليفاته فائدة سنوية بقيمة ١٠٠٠قرش .

وكانت غالبية هؤلاء الدائنين(٣١) من الآغاوات ، كما كان بينهم ٦ من «البشة» و٦ من ذوي الرتب العسكرية الأخرى . وكانوا كلهم قد سلفوا مبالغ كبيرة ، وصل متوسط قيمتها إلى ٤٢١١ قرشاً بالنسبة إلى الآغاوات ، و٤٧٠٤ قروش بالنسبة إلى «البشة» ، و٢٨١٨ قرشاً بالنسبة إلى العسكريين الآخرين . وبرز ، من بين« البشة» ، دائنان كبيران بوجه خاص هما : الحاج عبد الله بشة بن الحاج محمد الدقاق ، وكان أكبر الدائنين على الإطلاق ، إذ أقر ما يقرب من خمسين قروياً من قرية التل ، في ١٩ ربيع الثاني ١١٦١/ ١٨ نيسان ١٧٤٨ ، بأن يسددوا له ١٣٧٥٠ قرشاً [١١٠] ، وأحمد بشة بن عثمان بشة بن أحمد التركماني ، الذي أقر ما يقرب من عشرين قروياً بأنهم يدينون له بمبلغ من المال قيمته ٥٤٠٠ قرش ، وذلك قي ٩ صفر١١٦٠/ ٢٠ شباط ١٧٤٧ [١١١] .

أما من بين صفوف المدنيين ، فقد برز الحاج محمد بن الحاج مصطفى الصبّان الذي سلّف إلى سكان قرية دير سليمان ، في منطقة المرج ، ثلاثة مبالغ : ففي مطلع

شهر محرم ١١٦١/ مطلع كانون الثاني ١٧٤٨ ، أقر سكان تلك القرية بأنهم يدينون له بمبلغ من المال قيمته ٣٠٠٩ قروش [١١٢] ؛ وفي ١٤ محرم ١١٦٢/ مطلع كانون الثاني ١٧٤٩ ، أقروا له بمبلغ آخر قيمته ٨٤٢٧ قرشاً [١١٣] ؛ وفي ١١ ذي القعدة ١١٦٤ / ١ تشرين الأول ١٧٥١ ، أقروا له بمبلغ ثالث قيمته ٧٣٥٤ قرشاً [١١٤] . وعليه فقد كان هذا الشخص من أكبر الدائنين بين صفوف المدنيين ، إلى جانب الحاج بكري بن الحاج عبد اللطيف الخوام ، والذي أقر ٦٦ قروياً من داريا ، في ٥ ذي الحجة ١١٥٩/ ١٩ كانون الأول ١٧٤٦ ، بأن يسددوا له مبلغاً قيمته ١١٢٥٠ قرشاً خلال السنوات الثلاث القادمة [١١٥] .

وفي مطلع القرن التاسع عشر ، تميز ، من بين وجهاء الميدان ، شخصان من عائلة الموصلي في مجال تسليف القرويين : ففي ٢٧ جمادى الأولى ١٢٣٦/٢ آذار ١٨٢١ ، أقرّ سكان قرية المعضمية بأنهم يدينون إلى علي اوضه باشي بن محمد الموصلي بمبلغ قيمته ٢٨٥١٠ قروش[١١٦] . أما ياسين آغا تفنكجي باشي بن الحاج عبد الفتاح الموصلي ، فقد سلّف مبلغين من المال إلي قرويين من جيرود ، الواقعة إلى الشمال من دمشق ، حيث تم تسجيل إقرارين بالدين لصالحه ، الأول في ٨ جمادى الآخرة ١٢٣٦/ ١٣ آذار ١٨٢١ بقيمة ٢٩٠٠٠ قرش[١١٧] ، والثاني في ٢٧ جمادى الآخرة ١٢٣٦/ ١ نيسان ١٨٢١ بقيمة ١٨٢٣٥ قرشاً [١١٨] .

استخلاصات حول الاستثمارات في الريف

إن وثائق سجلات محكمة الميدان توفر لنا ، في الأساس ، معلومات عن مناطق زراعة الأشجار المثمرة والخضروات القريبة من دمشق ؛ وهي معلومات تتعلق بالاستثمارات التي وظفها المدينيون في هذه المناطق ، كما تتعلق ، إلى حد أكبر ، بالمبالغ التي سلفوها إلى القرويين . وعلى الرغم من أن قلة المعلومات عن مناطق زراعة الحبوب قد شكّل ثغرة في دراسة ، كدراستنا ، تناولت حياً انخرط سكانه بقوة في تجارة الحبوب ، إلا أن الريف ظهر ، مع ذلك ، بوصفه مصدراً لمداخيل مهمة نسبياً للمدينيين . ومع أن سكان الميدان كانوا معروفين بنشاطهم الاقتصادي في منطقة حوران بوجه خاص ، إلا أن وثائق سجلات محكمة الميدان تتطرق ، بالقدر نفسه إن

لم يكن أكثر ، إلى عمليات شراء واستنجار قام بها مدينيون من دمشق في منطقة البقاع .

وبخصوص الديون ، تبرز ظاهرتان اثنتان أشار إليهما ب . ماسترز فيما يتعلق بحلب[١١٩] . فقد تميزت الديون في الوسط المديني بوجود عدد كبير من صغار الدائنين ، بينما كان يقوم بالتسليف في الوسط الريفي عدد محدود من الوجهاء ، كانوا يمارسون التسليف بطريقة شبه احترافية .وهذان الشكلان من الديون كانا يسجلان ، عادة ، في نوعين من الوثائق : ففي المخلفات تبرز ، بوجه خاص ، ديون صغيرة مسلّفة إلى مدينيين ، بينما تتعلق إقرارات الديون ، أساساً ، بمبالغ كبيرة مسلّفة إلى قرويين . وكان كل من ك . استابليه وج . ب . باسكوال قد لاحظا ، أيضاً ، ندرة المبالغ المسلّفة بصورة جماعية إلى قرويين في مخلفات الدمشقيين العائدة إلى مطلع القرن الثامن عشر ؛ فإذا كان ب . ماسترز- كما ذكرا- قد« أبرز أهمية المبالغ التي سلّفها أغنياء حلبيون إلى مجموعات قروية تعيش في قرى قريبة من المدينة »[١٢٠] ، فذلك ، بالضبط ، لأن المصادر التي استند إليها هي إقرارات الديون .

وفي حي الميدان ، كذلك فإن قيمة المبالغ المسلّفة إلى قرويين لم تكن تقارن أبداً بقيمة المبالغ المسلّفة إلى مدينيين . ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، استلفت غالبية المدينيين ، كما كنا قد رأينا ، مبالغ يقل متوسط قيمتها عن ٥٠ قرشاً ، بينما استلف القرويون مبالغ وصلت قيمتها إلى ٢٠٠ قرش في المتوسط في منتصف القرن الثامن عشر ، وإلى ٧٦٠ قرشاً في المتوسط في مطلع القرن التاسع عشر . وكان القرويون يجدون أنفسهم ، غالباً ، عاجزين عن تحمل مثل هذه الأعباء المالية ، الأمر الذي كان يؤدي ، في بعض الحالات ، إلى قيام الدائنين بنزع أملاكهم كي يستردوا ، بذلك ، المبالغ التي كانوا قد سلفوها لهم[١٢١] . وكان دائنوهم من المدينيين يجنون ، في المقابل ، مكاسب كبيرة من تسليفاتهم التي كانت تدر عليهم نحو ٢٠ في المئة من الفوائد السنوية وهو معدل ربح لا يستهان به خصوصاً عندما تصل المبالغ المسلفة إلى عدة آلاف من القروش .

استخلاصات حول ثراء سكان حي الميدان

لقد حاولنا في الصفحات السابقة أن نتعرف على مستوى ثراء سكان حي الميدان من خلال مقارنة ثروتهم بثروة سكان مجمل المدينة ، من جهة ، وتقدير حجم وأهمية عملياتهم المالية في الريف من جهة ثانية . وقد كنا مدركين ، منذ البداية ، بأن محاولتنا هذه ستصطدم بحدود معينة ، ليس فقط بسبب طبيعة المعلومات التي توفرها محفوظات محاكم دمشق ، وإنما أيضاً بسبب حرصنا على الالتزام بموضوع هذا البحث ، ألا وهو حي الميدان .

فبالنظر إلى قلة عدد مخلفات سكان الميدان ، التي توفرت لدينا(٦٨ وثيقة) ، لم نفلح في أن نميزّ ، في داخلها ، بين مختلف الفئات الاجتماعية ، خاصة وأن المعلومات المتعلقة بطبيعة النشاط الذي مارسه المتوفون كانت نادرة نسبياً . وفي إطار دراسة تختص بحي الميدان ، لم نجد فائدة في تحليل مخلفات سائر سكان دمشق بصورة تفصيلية ؛ من الصحيح أن تحليلاً تفصيلياً كهذا كان سيسمح لنا ، على الأرجح ، بالتعرف على طبيعة النشاط الذي مارسه بعض المتوفين الوارد ذكرهم في مدونتنا ، إلا أنه لن يتيح لنا إمكانية المقارنة بين وضعهم الاجتماعي ووضع سكان الحي الذين ظلت معلوماتنا عنهم قليلة الدقة . وعليه ، فقد آثرنا أن نعتمد تمييزاً أكثر عمومية ، هو التمييز ما بين فئتي «رعايا» و«عسكر» ، مثلما تجلى من خلال سجلات القسمتين العربية والعسكرية . وقد سمح لنا مثل هذا التمييز بإجراء مقارنة بين مستويين : مستوى المدينة ومستوى الحي .

وبعد أن أظهرنا أن سجلات القسمتين تخص فئتين من السكان متفاوتتين كثيراً على مستوى الثروة ، سلطنا الضوء ، ضمن كل واحدة من هاتين الفئتين ، على التمايزات القائمة بين مكوناتهما المختلفة . ففي صفوف العسكريين ، ظهر الآغاوات ، الميسورون بوجه خاص ، بوصفهم دائنين كباراً ، في حين احتل «البشة» موقعاً أدنى في التراتب . أما فيما يتعلق بالمدنيين ، فقد أظهرنا كيف أن مخلفات مدنيي القسمة العسكرية كانت أقرب كثيراً ، من حيث القيمة ، إلى مخلفات العسكريين منها إلى مخلفات مدنيي القسمة العربية .

وبهدف تحديد الموقع الذي احتله سكان حي الميدان ضمن المجتمع الدمشقي ،

كان من الضروري ، بالاستناد إلى مجموع مخلفات مدونتنا ، إظهار كيفية توزع الثروة على مختلف قطاعات المدينة . وقد لحظنا ، في المقام الأول ، أنه إذا كان أفراد فئة « رعايا » وأفراد فئة « عسكر » منتشرين في مختلف قطاعات المدينة ، فإن التوزع السكني للمدنيين من فئة « عسكر » كان مختلفاً ، إلى حد ما ، عن توزع العسكريين ، وهو ما يعكس على مايبدو الاختلاف في استراتيجيتهما الاقتصادية : فنحن نصادف «المدنيين - عسكر» ، بالأحرى ، في المدينة داخل السور على مقربة من مواقع تجارة السلع النفيسة الدولية ، في حين كان العسكريون يقيمون ، غالباً ، في الأحياء الواقعة خارج السور . وفي الواقع ، فقد أقام العسكريون في سائر هذه الأحياء وليس فقط في حي الميدان ، كما توحي بذلك شهادات الإخباريين عن المصادمات الدامية التي كانت تقع في القطاع الجنوبي من المدينة .

وكان متوسط قيمة المخلفات في قطاعات المدينة المختلفة يتحدد وفقاً لترسيمة معروفة مفادها أنه كلما ابتعدنا عن مركز المدينة ازداد عدد السكان الفقراء ؛ ومع ذلك ، لم يكن حي الميدان ، البعيد عن المركز ، هو الحي الأكثر بؤساً في دمشق . من الصحيح أننا نصادف فيه سكاناً محرومين ، من أصول ريفية في معظمهم ، إلا أن هؤلاء الفقراء جاوروا وجهاء اهتم بعضهم بتجارة الحبوب التي كانت تمارس داخل هذا الفضاء الواقع مابين المدينة والريف .

كما قطن في حي الميدان حرفيون وتجار مارسوا ، في غالبيتهم ، نشاطات أقصيت إلى أطراف المدينة ، إما لكونها تنتج منتجات مخصصة للسكان الريفيين ، أو لكونها تحتاج ، في إنتاجها إلى فضاءات واسعة . ومع أننا لم نفلح تماماً في تحديد طبيعة نشاط سكان الميدان إلا في عدد ضئيل من الحالات ، إلا أننا نجحنا في إبراز الفوارق القائمة بين فئتي « رعايا » و « عسكر » ، ولا سيما فيما يتعلق بعلاقاتهما مع الريف .

ثم استكملنا معلوماتنا في هذا المجال بتحليل نوعين من الوثائق ، لم ترد في سجلات القسمتين وإنما وردت في سجلات محكمة الميدان ، وهما عقود شراء واستئجار الأملاك في الوسط الريفي وإقرارات القرويين بالمبالغ التي استلفوها من المدينيين . غير أن استثمار هذه الوثائق ظل محدوداً ، وذلك لأن المجال الجغرافي الذي

غطته كان ضيقاً نسبياً ، من جهة ، ولأن تحديد هوية الأشخاص المعنيين كان صعباً ، من جهة أخرى . وعلى الرغم من هذه المحدودية ، وفَّرت لنا هذه الوثائق ، بالمقارنة مع المخلفات ، معلومات عن قيمة الاستثمارات الموظفة ، وعدّلت ، إلى حد كبير ، من معرفتنا بظاهرة التسليف ؛ فالعلاقات التي نسجها العسكريون مع الريف ، والتي كانت ملحوظة في وثائق المخلفات ، قد أكدتها هذه الوثائق ، إذ ثبت بأن المدنيين والعسكريين مارسوا نشاطاً في الريف إلا أن استثمارات هؤلاء الأخيرين تميزت بحجمها الأكبر . فمن بين الأشخاص المدنيين الذين سلفوا مبالغ إلى القرويين نصادف عسكريين بوجه خاص ، وإن كان بعض المدينيين المكلفين ، بوجه الاحتمال ، بجباية الضرائب في الريف ، كالعسكريين ، قد قاموا أيضاً بتسليف مبالغ مهمة إلى قرويين . ومع أن مناطق الزراعة الواسعة لم تبرز إلا قليلاً في هذه الوثائق ، فإننا لاحظنا – إذا ما استثنينا منطقة المرج – بأن منطقة حوران لم تكن المنطقة الوحيدة التي اهتم بها الدمشقيون الذين سجلوا معاملاتهم في محكمة الميدان ، بل ظهر أيضاً بأن منطقة البقاع احتلت مكانة كبيرة في استثماراتهم . وقد يكون من المفيد في مستقبل الأيام دراسة العلاقات التي قامت بين مختلف مناطق بلاد الشام وتطورها إبان العصر العثماني ، وذلك بطريقة أخرى تتجاوز ترسيمة « طريق حوران » التي اكتفي بها إلى الآن .

الهوامش

١- إن هذه الحالة قد تنجم ، بوجه خاص ، لدى إجراء معاملات عقارية ما بين مدينيين وقرويين . وطاولت غالبية هذه المعاملات أملاكاً واقعة في قرى قريبة من الميدان (كفر سوسة ، المزة ، القدم ، داريا . . .إلخ) ؛ وكان من الممكن أن تسجل مثل هذه المعاملات لدى محكمة الميدان ، الأقرب إلى هذه القرى ، وذلك تسهيلاً لأمور القرويين ، لكن من دون أن يعني ذلك بأن المدينيين كانوا يقيمون في حي الميدان .

2 - Reilly J., "Shari' a Court Registers", p. 156.

٣- سنحلل هنا استثمارات المدينيين وحدهم . ولإجراء مقارنة بين استثمارات المدينيين واستثمارات القرويين ، انظر :
Marino B., "Citadins et villageois".

4 - Reilly J., Peripheral Capitalism, p. 179-185, p. 192, p. 194, p. 198.

غير أننا لاحظنا ، في أنواع عديدة من الوثائق ، أن معلومات متنوعة صارت تغيب ، أكثر فأكثر ، عن هذه الوثائق في غضون الفترتين المذكورتين (انتماء العسكريين إلى وحدتي الانكشارية ، وصف الدور ، تحديد نوعية النقود . . . إلخ) . وربما حصل الأمر نفسه في هذه الحالة أيضاً ، حيث لم يعد الكتاب يهتمون ، بصورة منتظمة ، بالإشارة إلى الأصول القروية للأشخاص المنخرطين في هذه العمليات ؛ وفي هذه الحالة ، سنغامر وندخل ، في مدونتنا ، بعض القرويين الذين لم يجرِ تعريفهم بهذه الصفة .

٥- لقد جرى تصنيف الكثير من الوثائق ضمن فئة «متنوع» ؛ وهي في معظمها وثائق لم تتحدد فيها مواقع عمليات الشراء أو الاستئجار .

٦ - رافق ع . - ك . ، «الفئات الاجتماعية» ، ص ١١٦ - ١١٧ .

7 - Reilly J., "Properties", p. 94.

8 - Reilly J., "Properties", p. 94-95.

9 - Reilly J., "Properties", p. 95-100.

10 - Reilly J., "Properties", p. 101-102.

11 - Rafiq A.-K., "City and Countryside", p. 296.

12 - Rafiq A.-K., "City and Countryside", p. 296.

13 - Reilly J., "Shari 'a Court Registers , p. 160.

14 - Reilly J., "Shari 'a Court Registers", p. 166; Reilly J., "Properties", p. 93.

١٥ - وهذه النسبة هي ٦٨٪ ما بين ١٨٢٠-١٨٢٢ و٥٩٪ ما بين ١٨٢٧-١٨٣٠ .

١٦ - س ١٠٩ ، ص ٦٤ ، و ١١٧ .

١٧ - س ١٢٨ ، ص ٧ ، و ١٩ .

١٨ - س ٢٩٧ ، ص ٢٢٠ ، و ٤٩٣ .

١٩ - س ٣١٣ ، ص ٤٢٧ ، و ١١٣٧ .

٢٠ - كانت عمليات البيع ، ولا سيما تلك المتعلقة بأملاك مستملكة عن طريق الارث ، تتم بصورةجماعية غالباً . ويشارك فيها أشخاص مختلفون من حيث الحالة الاجتماعية ؛ وهؤلاء الأشخاص تم تصنيفهم ضمن فئة« متنوع » .

٢١ - كما سنرى في القسم اللاحق فإن هذه الظاهرة تلاحظ ، أيضاً ، فيما يتعلق بالاستثمارات العقارية في المدينة .

22 - Rafiq A.-K., "City and Countryside", p. 299-300.

23 - Reilly J., Peripheral Capitalism, p. 190.

24 - Rafiq A.-K., "City and Countryside", p. 302-307.

25 - Reilly J., Peripheral Capitalism, p. 192, p. 194, p. 202.

٢٦ - س ١٠٩ ، ص ١٤ ، و ٢١ .
٢٧ - س١٢٨ ،ص ١٩٧ ،و ٣٦٨ .
٢٨ - س١٠٩ ،ص ١٢٨ ، و ٢٤٣ .
٢٩ - س١١٧ ،ص ٥٤ ، و ٩٥ .
٣٠ - س٢٩٧ ،ص ٣٧٧ ، و ٨٢٤ .
٣١ - س٢٩٧ ،ص ٤٨٧ ،و ١٠٩٣ .
٣٢ - س٣١٣ ،ص ٢٣٤ ،و ٦٧٠ .
٣٣ - س١٢٢ ، ص ٣٦٠ ،و ٥٠٧ .
٣٤ - س١٠٩ ،ص ١١٩ ،و ٢٢٨ .ومن الجدير بالذكر أن هذه القرية تشكّل حالياً ، على المستوى الإداري ، جزءاً من الغوطة ، انظر :

Bianquis A.-M., La réforme agraire, carte p. 84.

٣٥ - س١٢٢ ، ص٢٣٩ ، و ٤٥٥ . وتصح هنا الملاحظة نفسها الواردة في الهامش السابق .
٣٦ -س ١٢٨ ، ص١٢٨ ، و ٢٥٢ .
٣٧ -س ١٢٢ ، ص٢٣٢ ،و ٤٤٥ .
٣٨ - س١٢٢ ، ص٢٣٣ ، و ٤٤٦ .
٣٩ - س١٢٢ ، ص١٩١ ، و ٢٦١ .
٤٠ -س١٢٢ ، ص١٣٧ ، و ٢٥١ .
٤١ -س ١٢٨ ، ص١٣٨ ، و ٢٥٢ .
٤٢ - س ١١٧ ، ص١٧١ ، و ٢٦٠ ؛ س١٢٢ ، ص٢٣٩ ،و ٣١٢ ؛ س١٢٨ ،ص ٤٥ ، و ٩٧ ؛ س١٣٠ ،ص ١ ، و ١ ؛ س١٣٠ ،ص ٥ ، و ٥ .
٤٣ -س ١٧٩ ، ص١٩٥ ، و ٢٣٣ .
٤٤ -س ٣١٣ ، ص٤٢٧ ، و ١١٣٧ .
٤٥ - س١٣٠ ، ص٢٤ ، و ٤١ .
٤٦ - س١٠٩ ،ص ٤٥ ، و ٧٨ .
٤٧ -س ١٠٩ ، ص٤٦ ، و ٧٩ .
٤٨ - س ١٢٢ ، ص ٢٧٠ و ٥٣١ .
٤٩ - س ١٢٨ ، ص ١٦٠ ، و ٢٩٥ .
٥٠ - س ٢٩٧ ، ص ٥٠٦ ، و ١١٥٣ .
٥١ - س ٣١٣ ، ص ٣٩٢ ، و ١٠٦٨ .
٥٢ - س ٢٩٧ ، ص ٧٢ ، و ١٧١ .
٥٣ - س ١٠٩ ، ص ١٩٣ ، و ٣٧١ ؛ س ١٣٠ ، ص ١١٥ ، و ٢٣٢ .
٥٤- س ١١٧ ، ص ٢١ ، و ٣٥.
٥٥- س ١٢٣ ، ص ٢٢ ، و ٣٥ ؛ س ١٢٢ ، ص ٨٤ ، و ١١٤ .
٥٦ - س ١٣٠ ، ص ٢٠ ، و ٣٩ .
٥٧ - س ٢٩٧ ، ص ١٥٧ ، و ٣٦٨ .
٥٨ - س ٢٩٧ ، ص ٧١ ، و ١٧٠ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٧٣ ، و ١٧٢ .
٥٩ - س ٢٩٧ ، ص ٧٨ ، و ١٨٤ .
٦٠ - س ٢٩٧ ، ص ٧٨ ، و ١٨٥ .
٦١ - س ٢٩٧ ، ص ٤٢٨ ، و ٩٨٧ .
٦٢ - س ٢٩٧ ، ص ٣٨ ، و ٩٣ .

٦٣ – عن العلاقات بين دمشق والبقاع ، انظر :
Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 218-219, p. 221, p. 230, p. 244-245.

٦٤ – س ١٠٩ ، ص ١٢٣ ، و ٢٣٣ .

٦٥ – س ١١٧ ، ص ٢٦٠ ، و ٢٧٨ .

٦٦ – س ١٢٢ ، ص ١٥٧ ، و ٢١٩ .

٦٧ – س ١٢٣ ، ص ٩٠ ، و ١٢١ .

٦٨ – س ١١٧ ، ص ١٩٦ ، و ٢٩٥ .

٦٩ – س ١٢٨ ، ص ١١٥ ، و ٢١٨ .

٧٠ – إن هذا العقد قد سُجّل في الواقع مرتين : س ١١٧ ، ص ٢٤٩ ، و ٣٦٣ ؛ وس ١١٧ ، ص ٢٣٩ ، و ٣٤٩ . وكان محمد أفندي بن حسين بك بن رجب آغا فروخ قد خلف ، في عام ١٧٤٦ في منصب «الدفتر دار» ، فتحي أفندي القلاقنسي .

٧١ – س ١١٧ ، ص ٢٥٧ ، و ٢٧٦ .

٧٢ – س ١٣٠ ، ص ١٢٤ ، و ٢٤٩ .

٧٣ – س ٢٩٧ ، ص ١٣٩ ، و ٣٢٧ .

٧٤ – س ٢٩٧ ، ص ٢٦٠ ، و ٥٦٤ .

٧٥ – س ٢٩٧ ، ص ٣٠٧ ، و ٦٧٣ .

٧٦ – س ٢٩٧ ، ص ٢٨٦ ، و ٦٢٠ .

٧٧ – انظر فيما سبق : «من المَيْدان إلى الميدان» .

٧٨ – انظر على سبيل المثال وثيقة مخلفات الحاج أحمد بن الحاج عبد الله بن الحاج يوسف الصواف ؛ س ١٢١ ، ص ١١ ، و ٢٠ .

٧٩ – لوحظت الظاهرة نفسها في حلب إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر ، انظر :
Masters B., Mercantilism, p. 155, p. 170.

٨٠ – س ١١٧ ، ص ١٩٩ ، و ٣٠١ .

81 - Jennings R., "Loans and Credit", p. 184.

82 - Masters B., Mercantilism, p. 160.

83 - Pascual J.-P., "Janissaries", p. 367-368, n. 31.

84 - Pascual J.-P., "Janissaries", p. 361; d'après Bakhit M., Ottoman Province, p. 174.

85 - Rafiq A.-K., "Economic Relations", p. 674-675; Rafiq A.-K., "Land Tenure Problems", p. 389; Rafiq A.-K., "City and Countryside", p. 324.

86 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 390.

87 - Marcus A., Aleppo, p. 137.

٨٨ – س ١٠٩ ، ص ٧٠ ، و ١٢٨ .

٨٩ – س ١١٧ ، ص ١٩٤ ، و ١٦٢ .

90 - Masters B., Mercantilism, p. 153-155.

91 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 392.

92 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 393.

93 - Rafiq A.-K., "City and Countryside", p. 326-328.

94 - Masters B., Mercantilism, p. 154-156.

95 - Masters B., Mercantilism, p. 158, p. 172.

96 - Masters B., Mercantilism, p. 158-159.

٩٧ – س ١٠٩ ، ص ١٧٦ ، و ٢٣٨ ؛ س ١٠٩ ، ص ١٥٤ ، و ٢٩٧ ؛ س ١٠٩ ، ص ١٤٢ ، و ٢٧٥ ، س ١٠٩ ؛ ص ١٧٩ ، و ٢٤٤ . وربما كان هذا الشخص هو نفسه الذي يصفه بديري بأنه «رأس المفسدين» ، والذي كان يطلق على نفسه لقب «سلطان الشام» ، انظر :

بديري أ . ، حوادث ، ص ٥٠ – ٥١ ، ص ٦٧ .

٩٨ – س ١٢٣ ، ص ٧٦ ، و ١٠٤ .

٩٩ – س ١١٧ ، ص ٢٤٣ ، و ٢٢٧ .

١٠٠ – س ١١٧ ، ص ١٤٠ ، و ٢٢١ .

١٠١ – س ١١٧ ، ص ٢٣٦ ، و ٣٤٥ .

١٠٢ – س ١١٧ ، ص ١١٢ ، و ١٧٣ .

١٠٣ – س ١٢٣ ، ص ٣٤٠ ، و ٤٦١ .

١٠٤ – س ١٢٨ ، ص ١٤ ، و ٣٣ .

١٠٥ – س ١٣٠ ، ص ٣٤ ، و ٥٦ .

١٠٦ – س ١٢٣ ، ص ٣ ، و ٥ .

١٠٧ – س ١٢٣ ، ص ٢٩٦ ، و ٣٩١ .

١٠٨ – س ١٢٨ ، ص ٣٦ ، و ٧٩ .

١٠٩ – س ١٢٨ ، ص ٣٧ ، و ٨٠ .

١١٠ – س ١٢٣ ، ص ١١٩ ، و ١٧٢ .

ويبدو أنه كان للعسكريين من عائلة الدقاق نفوذ كبير في حي الميدان ؛ ففي عام ١٨٣١ ، لعب أبو خليل الدقاق دوراً عظيماً في الانتفاضات التي شهدتها دمشق في ذلك العام ، انظر :

Ghazzal Z., Economie Politique, p. 160.

١١١ – س ١١٧ ، ص ٢٥٢ ، و ٣٦٧ .

١١٢ – س ١٢٣ ، ص ٣٢٦ ، و ٤٣١ .

١١٣ – س ١٢٣ ، ص ٣٨٨ ، و ٥٦١ .

١١٤ – س ١٣٠ ، ص ٢٢٩ ، و ٤٦٥ .

١١٥ – س ١١٧ ، ص ١٩٩ ، و ٣٠١ .

١١٦ – س ٢٩٧ ، ص ٢٠٦ ، و ٤٦٢ .

١١٧ – س ٢٩٧ ، ص ٢٢٣ ، و ٤٩٨ .

١١٨ – س ٢٩٧ ، ص ٢٠٤ ، و ٤٥٩ .

119 - Masters B., Mercantilism, p. 155.

120 - Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 148, n. 77.

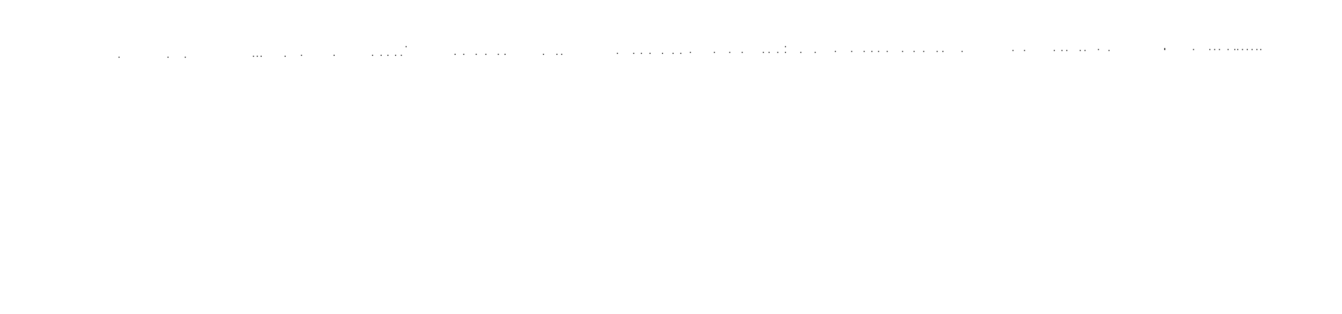
121 - Rafiq A.-K., "Economic Relations", p. 665.

القسم الثالث

السكن والمجتمع
في حي الميدان

إن توزع السكان الذين قطنوا حي الميدان قد عكس نفسه على طبيعة المسكن الذي شكل نسيج هذا الحي ، والذي أظهر تنوعاً واسعاً ، بدءاً من المسكن الصغير المخصص لسكن الفقراء ، وحتى دور الوجهاء الكبيرة . أما الدراسات المتوفرة لدينا عن العمارة المنزلية الدمشقية ، والمستندة إلى ملاحظات ميدانية فتتعلق ، على الأخص ، بالدور الكبيرة . ومن خلال الاستناد إلى وثائق المحفوظات ، سنلقي الضوء على أنماط متنوعة من المساكن نصادفها في الميدان ، وسنتوقف بوجه خاص ، عند طرازين من الأبنية شائعين جداً في هذا الحي ، هما الدور ذات القباب ، والأحواش .

وبعد الإشارة إلى طبيعة الملكيات التي شكلت موضوع المعاملات العقارية سنحدد نماذج الدور ، على أساس عدد وطبيعة الحجرات التي كونتها ، ونشير إلى قيمتها المتوسطة في مختلف أحياء دمشق ، كما سنشير إلى نسبة الدور المتواضعة والمتوسطة والكبيرة في سائر أرجاء المدينة خارج السور ، ونبرز الاختلافات القائمة في حي الميدان نفسه بين محلات باب مصلى ، والميدان ، والقبيبات ، الثلاث . وسندرس أخيراً المعاملات العقارية التي جرت في حي الميدان ، ونتطرق ، بوجه خاص ، إلى ظاهرة التشارك في الملكية ، التي برزت ، إلى حد كبير ، على مستوى العلاقات الأسرية .



الفصل الأول

تنوع السكن

في هذا الفصل ، نلقي الضوء على الملكيات السكنية المتنوعة التي شكلت موضوع المعاملات في السوق العقارية (دور ، أجزاء من دور ، حجرات) ، ونحدد نماذج الدور المختلفة آخذين في الاعتبار عدد وطبيعة حجراتها ، بالإضافة إلى قيمتها . ثم نتطرق إلى إحدى الظواهر المعمارية للحي ، والمتمثلة في الدور ذات القباب ، كما سندرس نمطاً خاصاً آخر من السكن هو «الحوش» .

I- الخصائص المعمارية لدور حي الميدان

استندت دراستنا للعمارة المنزلية إلى مراجعة المعاملات العقارية المسجلة في محكمة الميدان في غضون الفترتين ١٧٤٢ - ١٧٥٢ و ١٨٢٠ - ١٨٣٠ . وكما أشرنا عند عرضنا للمصادر المعتمدة ، فإن عملية جرد السجلات التي تحمل الأرقام ١٠٩ ، و ١١٧ ، و ١٢٣ ، و١٢٨ ، و١٣٠ خلال الفترة الأولى ، والرقمين ٢٩٧ ، و ٣١٣ خلال الفترة الثانية ، قد سمح لنا بتكوين مدوّنة مكوّنة من ٦٧٧ وثيقة ، تعود ٢٧٨ منها إلى منتصف القرن الثامن عشر ، و ٣٩٩ إلى مطلع القرن التاسع عشر .

وهذه المعاملات العقارية ، كما يبينها الجدول التالي ، تخص أنواعاً عدة من الملكيات ، وهو مايتعلق ، في غالبية الحالات ، بدور يمكن شراؤها من دون شراء الأرض التي بُنيت فوقها ، بحيث طاولت المعاملة العقارية حصراً ، في مثل هذه الحالة ، «عمارة دار» أو«عمارة وبناء دار» . أما الأرض التي تعود ملكيتها ، بوجه عام ، إلى الأوقاف ، فكان مالكو الدار يستأجرونها . كذلك فقد طاولت بعض هذه المعاملات

أجزاء من دار (مكان ، مقسم) ، أو حجرات خاصة فيها (مسكن ، مربع) ، وطاولت معاملات أخرى مساكن جماعية هي «الأحواش» .

جدول رقم (٣٤)
انواع الملكيات السكنية التي كانت موضوع المعاملات العقارية في حي الميدان

الملكيات العقارية	١٧٥٢ـ١٧٤٢		١٨٣٠ـ١٨٢٠		المجموع	
–	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
دار	١٦٩	٪٦١	٣٠٠	٪٧٥	٤٦٩	٪٦٩
عمارة دار	٣٦	٪١٣	٥	٪١	٤١	٪٦
عمارة و بناء دار	٠	٪٠	١٩	٪٥	١٩	٪٣
– دور	٢٠٥	٪٧٤	٣٢٤	٪٨١	٥٢٩	٪٧٨
مقسم	٣١	٪١١	٣٨	٪٩	٦٩	٪١٠
مكان	٦	٪٢	٣	٪١	٩	٪١
– أجزاءمن دار	٣٧	٪١٣	٤١	٪١٠	٧٨	٪١١
مسكن	١٢	٪٤	٠	٪٠	١٢	٪٢
مربع	٠	٪٠	١٥	٪٤	١٥	٪٢
حجرات أخرى	١٠	٪٤	٧	٪٢	١٧	٪٣
– حجرات مستقلة	٢٢	٪٨	٢٢	٪٦	٤٤	٪٧
– حوش	١٤	٪٥	١٢	٪٣	٢٦	٪٤
–المجموع	٢٧٨	٪١٠٠	٣٩٩	٪١٠٠	٦٧٧	٪١٠٠

أ– العناصر المكوّنة للدور

إن معرفتنا بالخصائص المعمارية لدور الميدان تظل مرهونة بطبيعة المعلومات المتوفرة لدينا . وكما أشرنا عند عرضنا للمصادر التي اعتمدنا عليها ، فإن إيراد

أوصاف لهذه الدور يصبح أقل مع مرور الزمن . ففي الفترة مابين ١٧٤٢ - ١٧٥٢ جرى وصف جميع هذه الدور تقريبا (١٥٥ من أصل ١٦٩ ، أي مانسبته ٩٢٪) ، في حين لم يوصف سوى أقل بقليل من ثلثي عددها في فترة ١٨٢٠ - ١٨٣٠ (١٨٩ من أصل ٣٠٠ ، أي مانسبته ٦٣٪) ، وقد تمّ ، في غضون الفترة الثانية ، وصف ثلث هذه الدور ، باقتضاب ، حيث أشير إلى أن هذه الدور تشتمل على «ساحة سماوية ، ومساكن ومنافع شرعية»[١] . وفي حوزتنا ، بوجه الإجمال ، ٣٤٤ وصفاً لهذه الدور . واستناداً إلى هذه المدونة سنعمد إلى إبراز العناصر المميزة لدور حي الميدان ، وذلك بتبيان تطور مصطلحاتها ، أو التطور المعماري الذي طرأ عليها مابين منتصف القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر .

تعبّر المصطلحات المستخدمة في وثائق المحفوظات عن غنى تفتقر إليه الدراسات المعمارية التي أنجزت حتى الآن عن البيت الدمشقي . فقد طاولت هذه الدراسات المعمارية فقط الدور الكبيرة التي ظهرت بوصفها فضاء منتظماً حول ساحة ، تزينها ، بالضرورة ، بركة ، وتحتوي ، بالطبع ، على إيوان وحجرات ، يطلق عليها ، بوجه عام ، مصطلح «قاعة» . والواقع أن حجرات البيت الدمشقي المختلفة ، الواقعة في الطابق الأرضي ، أو في الطابق العلوي ، والمخصصة لاستقبال الضيوف ، أو لإقامة الأسرة ، تتمايز عن بعضها بمصطلحاتها المتنوعة جداً ، ويمكننا أن نتلمس مدى غناها وتطورها من خلال وثائق المحفوظات[٢] .

١ - عناصر الطابق الأرضي

بحسب أحد فقهاء دمشق ، في مطلع القرن التاسع عشر ، هو ابن عابدين ، فإن وجود الساحة يمثل شرطاً لازماً لكي يكتسب مسكن ما صفة «دار»[٣] . وبمعزل عن أهمية الدور ، التي شكلت مدونتنا ، فإن غالبيتها الساحقة قد انتظمت ، في الواقع حول «ساحة سماوية» ، توزع على أطرافها عدد من الحجرات المختلفة[٤] . ويتم الوصول إلى هذه الساحة ، من باب الدار ، في غالب الأحيان عبر «دهليز» مستقيم أو متعرج ، يحمي سكان الدار من نظرات الغرباء الفضولية ، ويُستبدل ، أحياناً ، بستارة بسيطة ، في الدور الأكثر تواضعاً[٥] .

أ – الساحة

تشرف الساحة ، بحسب طبيعتها ، على حجرات عدة ، فاخرة ، إلى هذا الحد أو ذاك . وبالرغم من أن الوثائق لاتشير ، إلا بصورة استثنائية ، إلى البلاط الذي رصفت به أرضيتها ، و إلى الأشجار التي تزينها ، إلا انها تشير دوماً إلى وجود بئر أو بركة ماء فيها .

وهكذا ، فإن أكثر من نصف دور مدونتنا جُهزت ببئر ، وبصورة أندر ، جُهزت بعض الدور ببركة ماء . ومع أن ب . موري يؤكد « عدم وجود ساحة من دون بركة ماء » في دور دمشق[٦] ، إلا أن هذه البرك لم تكن موجودة فعلاً ، سوى في عدد قليل من ساحات الدور التي اشتملت عليها مدونتنا : سبع برك في فترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢ ، وست عشرة بركة في فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠[٧] .

وسنبين لاحقاً ، لدى تحديدنا لنماذج الدور ، كيف أن بركة الماء قد شكّلت معياراً لتمييز الدور الأكثر فخامة في حي الميدان .

تضطلع الساحة بالوظيفة نفسها في دور دمشق كافة . فهي التي تضمن توزع الحجرات ، المستقلة عن بعضها ، في الغالب ، وتنقّل السكان داخل الدار[٨] . كما أنها لاتشرف فقط ، على حجرات الطابق الأرضي ، بل ، وعلى حجرات الطابق العلوي ، بوجه الاجمال . وذلك عبر سلم ينطلق منها في غالب الأحيان .

وتتنوع حجرات الطابق الأرضي ، المستخدمة كأماكن سكن ، أو كقاعات استقبال كبيرة ، ونحن سنتحدث ، في المقام الأول ، عن الحجرات الأكثر فخامة في الدار ، أي الإيوان والقاعة ، ثم ننتقل إلى الحجرات العادية التي يقيم فيها سكان الدار . ومع أن اسم « المسكن » و « المربع » هو الأكثر شيوعاً ، بخصوص هذه الحجرات ، إلا أنه يرد ذكر حجرات أقل أهمية مثل « البيت » و « الخزانة » و « القبة » و « الأوضة » .

جـدول رقـم (٣٥)
العناصر المعمارية المتنوعة في دور الميدان

-	١٧٤٢-١٧٥٢ (١٥٥ داراً)		١٨٢٠-١٨٣٠ (١٨٩ داراً)		المجموع (٢٤٤ داراً)	
-الساحة						
ساحة	١٥١	٩٧٪	١٨٩	١٠٠٪	٢٤٠	٩٩٪
بئر ماء	١٠٠	٦٥٪	١٠٢	٥٤٪	٢٠٢	٥٩٪
بركة ماء	٧	٥٪	١٦	٨٪	٢٣	٧٪
دهليز	٢٤	١٥٪	٢٣	١٢٪	٤٧	١٤٪
الطابق الارضي						
مسكن	٩٢	٥٩٪	٤	٢٪	٩٦	٢٨٪
مربع	٦١	٣٩٪	١٦٨	٨٩٪	٢٢٩	٦٧٪
إيوان	٣٨	٢٥٪	٧٤	٣٩٪	١١٢	٣٣٪
قاعة	٥	٣٪	١٩	١٠٪	٢٤	٧٪
بيت	٧	٥٪	٤	٢٪	١١	٣٪
خزانة	١٢	٨٪	٥	٣٪	١٧	٥٪
قبة	٨	٥٪	٥	٣٪	١٣	٤٪
أوضة	٣	٢٪	٣٨	٢٠٪	٤١	١٢٪
-السلم						
حجري	٨٣	٥٤٪	٨٦	٤٦٪	١٦٩	٤٩٪
خشبي	٢٢	١٤٪	٩	٥٪	٣١	٩٪
-الطابق العلوي						
طبقة	٩٩	٦٤٪	٧٢	٣٨٪	١٧١	٥٠٪
مشرقة	٦٧	٤٣٪	٦٧	٣٥٪	١٣٤	٣٩٪
قصر	١٠	٦٪	٣٦	١٩٪	٤٦	١٣٪
ديوانة خانة	-	-	٧	٤٪	٧	٢٪
-خدمة						
مطبخ	٦١	٣٩٪	١١٩	٦٣٪	١٨٠	٥٢٪
بيت مونة	-	-	٩	٥٪	٩	٣٪
مرتفق	١١٧	٧٥٪	١٥٠	٧٩٪	٢٦٧	٧٨٪

ب – حجرات الاستقبال : الإيوان والقاعة

يشرف الإيوان ، بوصفه فضاء مفتوحاً على الساحة من جهات ثلاث ، على حجرتين جانبيتين . وتتمثل فخامته في زيادة ارتفاع سقفه ؛ أما انفتاحه على الساحة فيكون ، بوجه عام ، من جهة الشمال ، الأمر الذي يوفر الرطوبة أثناء الصيف . ومع أن الإيوان ، استناداً إلى وثائقنا ، قد شاع في دور الميدان خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر (حيث نصادفه في ٢٥ في المئة من دور الحي خلال فترة ١٧٤٢ – ١٧٥٣ ، وفي ٣٩ في المئة من الدور خلال فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠) ، غير أننا لانتفق مع ب . موري في أن الإيوان «موجود في كل دار من دور الميدان»[٩] . وعلى الرغم من أن هذا الإيوان كان موجوداً في بعض الدور المتواضعة ، غير أنه ظل يشكل ، في الواقع ، مثلما سنبين لاحقاً ، معياراً يميز الدور الأكثر فخامة .

أما مصطلح «قاعة» ، فعلى الرغم من كثرة استخدامه في الدراسات المعاصرة التي تتناول الدور الدمشقية ، غير أنه لم يظهر إلا قليلاً في وثائق المحفوظات . وقد ورد ذكره بصورة أندر من الإيوان : فنحن نصادفه في ٣ في المئة فقط من الدور في فترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢ ، وفي ١٠ في المئة من الدور في فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠ . وتتكون «القاعة» ، بوجه عام ، باعتبارها حجرة استقبال مرتفعة السقف ، ومزينة بشكل فاخر من ثلاثة فضاءات ، يقع اثنان منها على جانبي المدخل ، ويقع الثالث في مقابل المدخل . ولانعثر إطلاقاً على أكثر من قاعة واحدة في الدار الواحدة[١٠] .

ج – حجرات المعيشة «مسكن» ، و«مربع» و«بيت» و«خزانة» و«قبة» و«أوضة»

إذا كانت وظائف الإيوان والقاعة واضحتين للغاية ، بفضل الرطوبة التي يوفرها الأول ، والطابع الفاخر الذي تتميز به الثانية ، فإن الحجرات الأخرى الواقعة في الطابق الأرضي تظل أقل تحديداً . وكما يلاحظ ج . ش . دوبول ، فإن «وظائف الفضاء المنزلي كانت محددة بوضوح ، في حين أن خصائصه قلما كانت ثابتة ، حيث أن استخدامات المنزل بمجمله قد اختلفت مع اختلاف اوقات النهار ، كما أن اختلاف الفصول كان يؤدي ، لدى الحاجة ، إلى تغير في إشغال السكان لأجزاء هذا الفضاء»[١١] .وعليه ، فإن الأمر لايتعلق هنا بتحديد وظائف الحجرات المختلفة ، وإنما بمعرفة كيفية انتظامها مع بعضها .

المسكن

في منتصف القرن الثامن عشر ، ورد ذكر مسكن ، أو عدة مساكن ، بالترافق مع الحجرات الأخرى ، في دور حي الميدان ، ولكن هذا المصطلح لم يعد يشير ، في مطلع القرن التاسع عشر ، إلى حجرة خاصة ، وإنما إلى « جملة مساكن الدار » . وقد صار هذا المصطلح ، يستخدم بكثرة ، في تلك الفترة ، في وصف دور الميدان ، من دون توخي الدقة . أما عدد « المساكن » فلم يذكر إلا نادراً ، كما أن ثلث الدور « وُصفت » ، باعتبارها تتكون من « مساكن ومنافع شرعية » . ولهذا فنحن لايمكن لنا أن نأخذ في الحسبان سوى « المساكن » المذكورة في منتصف القرن الثامن عشر . ففي تلك الفترة ، كان أكثر من نصف دور الميدان (٥٩٪) مشتملاً على مسكن أو عدة مساكن : حيث نصادف ، بوجه عام ، من مسكن إلى أربعة مساكن في الدار الواحدة ، وأحياناً خمسة أو ستة مساكن ، وفي حلب كانت هذه المساكن أكثر ندرة ، بحسب ج . تات ، وكان مصطلح مسكن يشير هناك إلى « حجرات أصغر من غيرها ، أو أقل تجهيزاً » [١٢] . ويبدو أن هذا التعريف يتفق مع « مساكن » حي الميدان ، إذ نادراً مايشار في وثائقنا إلى « مسكن » و « مربع » معاً ، في الدار الواحدة ، وإذا ماحدث ذلك فإن المسكن يوصف على الأغلب ، بأنه صغير[١٣] .

جدول رقم (٣٦)

عدد المساكن في دور حي الميدان

عدد المساكن	عدد الدور	٪
٠	٦٣	٪٤١
١	١٦	٪١٠
٢	٣٠	٪١٩
٣	٠	٪١٣
٤	١٦	٪١٠
٥	٨	٪٥
٦	١	٪١
٧	١	٪١
مسكن على الأقل	٩٢	٪٥٩
المجموع	١٥٥	٪١٠٠

المربع

إن المربع هو حجرة ذات شكل مربع ، أو أقرب إلى المستطيل[١٤] . وخلافاً لما كان سائداً في دور حلب ، إذ كان المربع واقعاً في الطابق العلوي[١٥] ، فإن المربع ، في دمشق ، هو حجرة واقعة في الطابق الأرضي . وقد ترافق غياب مصطلح « مسكن » مابين القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع مع انتشار مصطلح « مربع » في تلك الفترة .

ففي منتصف القرن الثامن عشر لم يكن سوى نسبة ٣٩٪ من الدور مشتملاً على « مربع » ؛ وقد وجدنا في غالبية هذه الدور « مربعا » أو اثنين ، بل إن بعضها اشتمل على ثلاثة أو اربعة ، وحتى خمسة . وفي مطلع القرن التاسع عشر صار مانسبته ٩٠٪ من الدور مشتملاً على « مربع » أو أكثر ، اشتملت غالبيتها على مربع أو اثنين أو ثلاثة ، بل إن بعضها اشتمل على أربعة أو خمسة أو ستة ، وحتى ثمانية .

جدول رقم (٣٧)

عدد المربعات في دور حي الميدان

عدد « المربعات »	عدد الدور			
–	١٧٥٢–١٧٤٢		١٨٣٠–١٨٢٠	
٠	٩٤	٦١٪	٢١	١١٪
١	٢٠	٣٪	٣٩	٢١٪
٢	٢٧	١٧٪	٥٤	٢٩٪
٣	١٠	٦٪	٤٣	٢٣٪
٤	٣	٢٪	٢٠	١٠٪
٥	١	١٪	١٠	٥٪
٦	٠	–	١	١٪
٧	٠	–	٠	–
٨	٠	–	١	١٪
مربع واحد على الاقل	٦١	٣٩٪	١٦٨	٩٠٪
المجموع	١٥٥	١٠٠٪	١٨٩	١٠٠٪

البيت

خلافاً لما نشهده في حلب ، حيث مصطلح « البيت » هو الأكثر استخداماً ، للدلالة على حجرة السكن في الطابق الأرضي[١٦] ، فإن هذا المصطلح لايبرز في الوثائق التي استندنا إليها ، بالنسبة إلى حي الميدان ، إلا بصورة نادرة جداً ، إذ نجده في سبع دور ، في منتصف القرن الثامن عشر ، وفي أربع دور في مطلع القرن التاسع عشر . ويبدو أنه كان يشير ، كما في حلب ، إلى حجرة صغيرة واقعة في الطابق الأرضي[١٧] . وفي نصف الحالات التي نحن بصددها ، نصادف « بيتاً » واحداً في الدار الواحدة[١٨] ، وقد يوجد بيتان[١٩] ، أو أربعة [٢٠] ، أو حتى ستة ، في الدار ذاتها[٢١] . ويبدو أن مصطلح « بيت » يشير أحياناً إلى كل الحجرات الواقعة في الطابق الأرضي ، دون النظر إلى تنوعها[٢٢] .

الخزانة

ورد ذكر « الخزانة » في اثنتي عشرة داراً ، في منتصف القرن الثامن عشر ، وفي خمس دور في مطلع القرن التاسع عشر . وهي عبارة عن حجرة صغيرة يتم الدخول إليها ، في الأغلب ، مباشرة من الساحة[٢٣] . وقد توجد ، أحياناً ، داخل حجرة أخرى ، مثل الإيوان [٢٤] ، أو القاعة[٢٥] ، أو المربع[٢٦] ، أو الأوضة الصغيرة[٢٧] . ويمكن أن تعلوها « طبقة »[٢٨] ، وأن توجد ، هي نفسها ، في بعض الحالات ، في الطابق العلوي ، بحيث تكون ، في هذه الحالة الأخيرة ، « خزانة علوية »[٢٩] قائمة فوق الدهليز[٣٠] ، أو داخل « طبقة » [٣١] .

القبة

تمثل القبة أيضا إحدى الحجرات التي نادراً ما ورد ذكرها في الوثائق التي تصف دور حي الميدان : وفي مدونتنا اشتملت ثماني دور على قبة ، في منتصف القرن الثامن عشر ، وخمس دور في مطلع القرن التاسع عشر . وفي حلب ، كانت « القبة » تمثل « حجرة صغيرة في الطابق الأرضي ، يطل بابها على الإيوان » ، أو « حجرة صغيرة جداً متصلة بحجرة أكبر »[٣٢] . وفي حي الميدان تقع « القبة » أيضاً في الطابق

الأرضي ، إما داخل « قاعة »[٣٣] أو داخل « مربع »[٣٤] . غير أن الإنشاءات المعمارية الأشد تعقيداً كانت تقام حول الإيوان المطل ، أحياناً وبصورة مباشرة ، على « قبة »[٣٥] ؛ أو المفضي ، في بعض الحالات ، إلى « مربع » ، يفضي ، بدوره إلى « قبة »[٣٦] ، وتقام ، في بعض الأحيان ، « طبقة » فوق القبة التي يتم الوصول إليها عبر « الإيوان »[٣٧] .

الأوضة

إن مصطلح « الأوضة » التركي ، الدارج اليوم بكثرة في اللهجة العامية السورية لم يظهر ، فعلياً ، في دمشق إلا اعتباراً من مطلع القرن التاسع عشر (في المصطلحات المعمارية الشائعة في المعاملات العقارية ، على الأقل) . و « الأوضة » التي ورد ذكرها في ثلاث دور فقط في منتصف القرن الثامن عشر[٣٨] ، ذكرت في ٣٨ داراً في مطلع القرن التاسع عشر . ويبدو أن استخدام هذا المصطلح ، في تلك الفترة ، كان أكثر شيوعاً في حلب[٣٩] ، والقاهرة[٤٠] . علماً بأنها كانت تشير إلى واقعين مختلفين في هاتين المدينتين . ففي حين أن « الأوضة » كانت على الدوام واقعة في الطابق الأرضي في دور حي الميدان ، فإنها كانت في دور حلب تقع في الطابق الأرضي أو العلوي[٤١] ، فيما كانت تمثل في دور القاهرة حجرة صغيرة واقعة في الطابق العلوي[٤٢] .

وهكذا فإن حجرات الاستقبال ، أو حجرات المعيشة الواقعة في الطابق الأرضي لدور حي الميدان تبدو في غاية التنوع ، غير أن المصطلحات كانت تفتقر إلى الدقة . ففي منتصف القرن الثامن عشر جرى استخدام مصطلحين هما « مسكن » و « مربع » للإشارة إلى حجرتين أساسيتين في الدار ، إلا أنهما كانا يشيران ، بوجه الاحتمال ، إلى واقعين مختلفين . وفي مطلع القرن التاسع عشر ، لم يعد يشار إلى هذين الواقعين إلا بمصطلح واحد هو « مربع » . وفي موازاة هذا المصطلح ، لوحظ أيضاً انتشار مصطلح « أوضة » الدارج اليوم بكثرة في اللهجة العامية السورية . وقد تميز عدد من الدور باشتمالها على حجرات فاخرة كـ « الايوان » و « القاعة » اللذين كانا يطلان على حجرات أقل أهمية ، وعلى الأخص « القبة » و « الخزانة » .

٢- الحجرات الواقعة في الطابق العلوي

تضمنت مدونتنا ١٠٦ دور تشتمل على طابق علوي في فترة ١٧٤٢ - ١٧٥٢ (أي مانسبته ٦٨٪) و ٩٥ داراً في فترة ١٨٢٠ - ١٨٣٠ (أي مانسبته ٥٠٪) . وفي عشر وثائق تقريباً لم يرد ذكر للسلم ، وهو مايعود ، على الأرجح ، إلى غفلة الكاتب عن ذكره . وفي غالبية الحالات كان السلم من الحجر ، ولكنه ، كان أحياناً من الخشب ، ولاسيما في الدور المتواضعة(٤٣) . وفي بعض الدور ، كان هناك ، في مطلع القرن التاسع عشر ، على الأخص ، سلمان حجريان(٤٤) ، كما يمكن أن نجد ، أحياناً ، سلمين خشبيين في الدار الواحدة(٤٥) ، أو سلماً حجرياً وسلماً خشبياً(٤٦) ، وينطلق كل واحد من هذه السلالم من الساحة ليصل مباشرة إلى الحجرات الواقعة في الطابق العلوي(٤٧) . أما العناصر الأكثر شيوعاً في هذا الطابق فهي «الطبقة» و «المشرقة» ، مضافاً إليهما ، أحياناً ، حجرات للاستقبال مثل «القصر» و «الديوان خانة» .

وكما يلاحظ ج . ب . باسكوال فإن «السقوف المرتفعة للقاعات الكبيرة والإيوانات كانت ، على وجه التقريب ، على سوية سقف الحجرات الواقعة في الطابق العلوي . كما أنه لأسباب مادية أو فنية - مثلما تشير إلى ذلك ، عرضاً ، الوثائق المتوفرة - فإن حجرات الطابق العلوي كانت تقام فوق الأجزاء الأقل فخامة في الدار»(٤٨) . كذلك فقد كان من الممكن إقامة جانب من حجرات الطابق العلوي فوق حجرة عائدة إلى دار مجاورة ؛ وعليه ، فقد سمحت فاطمة بنت عبد الباقي للحاج محمد بن الحاج مصطفى البقاعي ، في ٥ رجب ١١٥٥/٥ أيلول ١٧٤٢ ، وأمام المحكمة بأن يبني المذكور على الحائط الفاصل بين داريهما ، في زقاق القبة البيضاء «طبقة» صغيرة ، رغم أن هذا الحائط هو جزء من دارها(٤٩) ؛ وهو مايؤكد بأن الدور كانت «متداخلة» فيما بينها .

أ- الطبقة

ورد ذكر «الطبقة» في غالبية الدور التي اشتملت على طابق علوي ، في منتصف القرن الثامن عشر (٩٩ من أصل ١٠٦ ، أي مانسبته ٩٣٪) ، وفي ثلاثة أرباع أمثال هذه الدور في مطلع القرن التاسع عشر (٧٢ من أصل ٩٥ ، أي مانسبته ٧٤٪) . وإذ

يشير أصل هذا المصطلح إلى وقوع إحدى الحجرات في الطابق العلوي ، فإننا لانملك معلومات تتيح لنا وصف هذه الحجرة على نحو أدق . وقد ترافق انخفاض ورود هذا المصطلح في مطلع القرن التاسع عشر ، مع انتشار مصطلح آخر هو «القصر» قد يكون مستخدماً للإشارة إلى حجرات كانت تعرف باسم «طبقة» في مطلع القرن التاسع عشر . وقد اشتملت دور أخرى على ثلاث «طبقات» بل وعلى أربع .

جدول رقم (٣٨)

عدد "الطباق" في دور الميدان التي تشتمل على طابق علوي

عدد «الطباق»	عدد الدور التي اشتملت على طابق علوي			
–	١٧٥٢–١٧٤٢		١٨٣٠–١٨٢٠	
٠	٧	٧٪	٢٣	٢٤٪
١	٦٣	٥٩٪	٤٢	٤٤٪
٢	٢٦	٢٥٪	٢٠	٢١٪
٣	٩	٨٪	٩	١٠٪
٤	١	١٪	١	١٪
طبقة واحدة على الأقل	٩٩	٩٣٪	٧٢	٧٦٪
المجموع	١٠٦	١٠٠٪	٩٥	١٠٠٪

ب – *المشرقة*

يشير هذا المصطلح إلى «الأجزاء غير المبنية من الدار ، في الطابق العلوي ، ويُقصد به سطح مفتوح مجهز بدربزين خفيف يطل على الساحة ، وبجدران يعادل ارتفاعها قامة رجل ، تحجب الجزء أو الأجزاء المطلة على الخارج»(٥٠) .

وعادة ماتكون المشرقة الواقعة في الطابق العلوي أقل شيوعاً من الطبقة . إذ نصادف واحدة منها في ٦٣٪ من الدور ذات الطابق العلوي في منتصف القرن الثامن عشر (٦٧ من أصل ١٠٦) وفي ٧١٪ من أمثال هذه الدور في مطلع القرن التاسع عشر (٦٧ من أصل ٩٥) ، ومن النادر أن نصادف أكثر من مشرقة في الدار الواحدة .

جدول رقم (٣٩)
عدد"المشارق" في دور حي الميدان ذات الطابق العلوي

عدد المشارق	عدد الدور المشتملة على طابق علوي			
–	١٧٥٢–١٧٤٢		١٨٣٠–١٨٢٠	
٠	٣٩	٣٧٪	٢٨	٢٩٪
١	٥٩	٥٦٪	٦٣	٦٧٪
٢	٨	٧٪	٤	٤٪
مشرقة واحدة على الأقل	٦٧	٦٣٪	٦٧	٧١٪
المجموع	١٠٦	١٠٠٪	٩٥	١٠٠٪

ج- القصر

كما في حلب والقاهرة ، يشير مصطلح « قصر » في دمشق إلى حجرة استقبال واقعة في الطابق العلوي(٥١) . ونحن نصادف في مدونتنا حجرة من هذا النوع في ٦٪ من الدور في منتصف القرن الثامن عشر ، وفي ١٩٪ من الدور ، في مطلع القرن التاسع عشر ؛ ويمكن تفسير هذا التطور من خلال إقامة دور أكثر فخامة فيما بين هاتين الفترتين ، أو لأن مصطلح « قصر » صار يستخدم ، أحياناً ، بدلاً عن مصطلح « طبقة » . كما اشتملت بعض الدور على « قصرين »(٥٢) .

د- الديوان خانة

بالرغم من أن تداول مصطلح « ديوان خانة » مثبت في القرن الثامن عشر(٥٣) ، غير أنه لايظهر إلا في سنوات ١٨٢٧ - ١٨٣٠ في سبع دور ورد ذكرها في مدونتنا ؛ ويفترض ج . ب . باسكوال أن المقصود بذلك حجرة مفتوحة في جزء منها ، واقعة في الطابق العلوي من الدار(٥٤) . وعليه ، فهو يتوافق مع مصطلح « مقعد » الذي كان شائعاً في القاهرة(٥٥) . ومع أن وثائقنا حددت موقع « الديوان خانة » في الطابق العلوي ، غير أنها لم توفر لنا أي وصف يتيح لنا تقديم إيضاحات عن خصائصه المعمارية . غير أن

مصطلح « ديوان » كما تلحظ ن . حنا لايشير ، في الأصل ، إلى حجرة خاصة ، وإنما إلى ممارسة عملية متمثلة في الاجتماع الرسمي[٥٦] . وبالترافق مع انتقال مواقع السلطة السياسية إلى داخل الدور ، صرنا نلحظ انتشاراً لمصطلح « ديوان خانة » الدال على الحجرة التي تنعقد فيها الاجتماعات[٥٧] .

٣ – حجرات الخدمة

إذا كانت غالبية حجرات الدور ، التي اشتملت عليها مدونتنا ، قد تميزت بتنوع استخداماتها ، فقد ظل بعض هذه الحجرات مخصصاً لاستخدامات خاصة : فإلى جانب المرافق التي نجدها خلال الفترتين المذكورتين سابقاً ، في ثلاثة أرباع دور مدونتنا ، كانت المطابخ والبوائك والاسطبلات موجودة في بعض هذه الدور .

غير أننا لم نعثر على أي ذكر لـ « القبو » ، وهذا مايؤكد ملاحظة ب . موري القائلة : « إن الأقبية في دور دمشق نادرة نسبياً ، وهي لم توجد إلا في بعض الدور الكبيرة »[٥٨] . وبحسب أ . عبد النور ، « فإن دور دمشق نادراً مااشتملت على أقبية وقد ظلت ، في كل حال ، أقل شيوعاً مما هي في حلب »[٥٩] ، علماً بأن عشر دور في حلب ، فقط ، كان مشتملاً على قبو[٦٠] . كذلك فإن ذكر الأقبية لايرد في دور مدينة غزة في منتصف القرن التاسع عشر[٦١] .

أ– المطبخ

يوجد المطبخ في ٣٩٪ من دور مدونتنا ، في منتصف القرن الثامن عشر ، وفي ٦٣٪ منها في مطلع القرن التاسع عشر[٦٢] . وقد لاحظنا أن النشاطات المتعلقة بالطبخ ، مابين هاتين الفترتين ، والتي كان تجري على الأرجح في ركن من أركان الساحة أو في حجرة من حجرات الدار ، صارت تجري ، مع مرور الوقت ، في حجرة خاصة . ولاتوفر وثائقنا أي وصف لهذه الحجرة[٦٣] ، غير أننا نعلم بأن الدور كانت تشتمل ، أحياناً على حجرة مخصصة لحفظ المؤونة (بيت المونة)[٦٤] . ولايرد مطلقاً ذكر لـ « بيوت المونة » في منتصف القرن الثامن عشر ، غير أننا نصادفها في تسع دور في مطلع القرن التاسع عشر[٦٥] . وهي تتوافق مع ما كان يسمى « كلر » في دور

القاهرة ، وهو « مكان تحفظ فيه المواد الغذائية المعرضة للتلف ، أو التي سيتم استخدامها سريعاً »[٦٦] .

ب – البائكة

اشتملت بعض الدور على « بوانك » حيث صادفنا واحدة منها في عشر دور في منتصف القرن الثامن عشر ، وفي سبع دور في مطلع القرن التاسع عشر . غير أن الوثائق لم تحدد مواقعها داخل الدور ، بدقة ، بحيث يمكننا ، بالتالي ، أن نتساءل عما إذا كانت البائكة جزءاً مندمجاً في عمارة الدار ، وله ، على غرار الدار ، باب مستقل مطل على الشارع ، ويستخدم لأغراض تجارية ، أو أن هذه البائكة عبارة عن مخزن واقع داخل الدار ، مخصص لاستخدامات منزلية معينة ، بحيث يتوافق ، في هذه الحالة ، مع ماكان يسمى « حاصل » في دور القاهرة ، والذي كان مخصصاً لتخزين المواد الغذائية غير المعرضة للتلف السريع[٦٧] .

ج – الاسطبل

اشتملت ثماني دور في مدونتنا على اسطبل ، ست دور منها في منتصف القرن الثامن عشر ، وداران في مطلع القرن التاسع عشر . وإذ يبدو هذا العدد ضئيلاً ، إلا أننا نلاحظ ، في الواقع ، ندرتها في حلب أيضاً . وبحسب أ . عبد النور « فإن هذه الندرة النسبية للاسطبلات ، لاينبغي أن تدهشنا ، ذلك لأن المدينيين كانوا يتحاشون ، قدر الإمكان ، وجود اسطبلات في منازلهم ، تحسباً من نزول وحدات الجند فيها لدى مرور الجيوش الامبراطورية في مدنهم . ولم يكونوا يترددون ، لهذا السبب ، في هدم الاسطبلات القائمة في دورهم ، على الرغم من التدابير العقابية التي كانت تتخذها السلطات »[٦٨] .

ولدى النظر إلى المعاملات العقارية يتبين لنا ، في المقام الأول ، أن وصف الدور صار أكثر تبسيطاً في الفترة الواقعة مابين منتصف القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ، إذ باتت الدور « توصف » شيئاً فشيئاً بأنها تشتمل على « مساكن ومنافع شرعية » . ومع ذلك ، فإن دراسة المصطلحات المعمارية تُظهر حدوث بعض

التطور في الفترة الواقعة بين الفترتين المذكورتين ؛ فقد شاعت بكثرة بعض المصطلحات ، فيما غدت مصطلحات أخرى نادرة ، من دون أن يعني هذا ، بالضرورة ، بأن الواقع الذي تعبر عنه هذه المصطلحات قد تغير(٦٩) .

وعليه ، فإن حجرة واحدة ، قد يشار إليها بمصطلحين متباينين في فترتين مختلفتين . ففي حين كان مصطلحا « مسكن » و « مربع » يدلان ، في منتصف القرن الثامن عشر ، على حجرتين مختلفتين في أهميتهما واستخدامهما داخل الدار الواحدة ، صار مصطلح « مسكن » يستخدم ، في مطلع القرن التاسع عشر ، كمصطلح عام ، للإشارة إلى مجموع حجرات الدار ، أما مصطلح « مربع » فصار يشير ، منذ ذلك الحين إلى أية حجرة لا على التعيين ، كانت توصف سابقاً بـ « مسكن » و « مربع » . وفي هذه الحالة ، فإن تطور المصطلح قد تمّ على حساب الدقة في التحديد .

ويبدو بأن استبدال مصطلح بمصطلح آخر قد حدث في حالة حجرات أقل أهمية . فمصطلح « بيت » الوارد ذكره في بعض الوثائق العائدة إلى منتصف القرن الثامن عشر ، بات استخدامه نادراً ، في مطلع القرن التاسع عشر ، بينما ، أخذ ينتشر ، منذ ذلك الحين ، مصطلح « اوضة » الذي لم يكن شائعاً في منتصف القرن الثامن عشر . أما بعض المصطلحات الأخرى ، مثل « ايوان » و « قاعة » و « قصر » و « ديوان خانة » و « مطبخ » و « بيت المونة » والتي شكلت ، مثلما سنبين لاحقاً ، معايير محددة تميزت بها الدور عن بعضها بعضاً ، فقد بات استخدامها أكثر انتشاراً في مطلع القرن التاسع عشر ، مما كان عليه في منتصف القرن الثامن عشر . ويعكس هذا التطور ، بوجه الإجمال ، قيام دور أكثر فخامة مابين هاتين الفترتين ، وعلى الأخص في إطار المقاسم .

ب – الوحدات السكنية الصغيرة داخل الدور

طاولت بعض المعاملات العقارية ، داخل الدور ، مجموعة من الحجرات (مكان ، مقسم) أو حجرات مستقلة (مسكن ، مربع) .

١- مجموعتا الحجرات : مكان ومقسم

استخدم ١٪ من معاملات مدونتنا مصطلح « مكان » . وفيما أشار هذا المصطلح في القاهرة إلى « الدار كلها بغض النظر عن مستوى فخامتها »[٧٠] ، أشار في دمشق إلى مسكن واقع في الطابق العلوي[٧١] . كما جرى وصفه في بعض المعاملات بعبارة « مكان علوي »[٧٢] . غير أننا ، في حالة العجز عن تحديد موقعه ، يمكننا تخمينه من طبيعة العناصر التي تكونه (طبقة ، مشرقة ، قصر)[٧٣] . فقد اشتمل « المكان » الواقع في الطابق العلوي على عدد من هذه العناصر : طبقة ومشرقة[٧٤] ، أو حتى على ثلاث طباق ومشرقة[٧٥] .

كذلك فقد طاولت المعاملات العقارية فضاءات أكثر اتساعاً من « المكان » تدعى « المقسم » ، وردت في ١٠٪ من معاملات مدونتنا . ويمثل هذه « المقسم » ، في الغالب ، نصف دار (١٢ قيراطاً) ، غير أن المقسم قد يكون أكبر أو أصغر أحياناً[٧٦] . وفي بعض الحالات تتجاور العناصر المختلفة المكونة لهذا « المقسم » مشكلّة وحدة قائمة تمثل قسماً من الدار ، يجري تعريفه بحسب الجهات الرئيسية الأربع : فقد تقع هذه الوحدة إلى الجنوب ، أو إلى الشمال ، أو إلى الشرق ، أو إلى الغرب ، وتوصف حينذاك بـ « مقسم قبلي » أو « شمالي » أو « شرقي » أو « غربي » . أما مصطلح « مفروز » الذي يرافق مصطلح « مقسم » فيدل على أن الدار مقسمة إلى قسمين ، أو إلى عدد من الأقسام المختلفة ، غير أننا نجهل ما إذا كان هناك دوماً حائط يفصل بين هذه الأقسام ، مثلما هو الحال في دور دمشق أو حلب اليوم[٧٧] . وفي الحالات التي اشتملت فيها الدار على ساحتين يمكن للمعاملة أن تطاول القسم الجواني من الدار[٧٨] ، ويتحدد بالتالي فضاء المقسم بوضوح أكبر ، كما قد يكون لكل مقسم باب خاص به[٧٩] . أما في الحالات الأخرى ، فيشار إلى وجود باب مشترك[٨٠] ، ويجري النص في المعاملة على أن سكان كل مقسم يتمتعون بـ « حق الاستطراق والتوصل من باب الدار »[٨١] كما قد يشار في المعاملة أيضاً إلى اشتراك سكان مختلف مقاسم الدار في « الساحة السماوية وبئر الماء »[٨٢] .

٢- الحجرات المستقلة : مسكن ومربع

في ٧٪ من الحالات ، طاولت المعاملات العقارية ، داخل الدار الواحدة ، حجرات مستقلة وأشير إليها بمصطلحات مختلفة ، خلال الفترتين المذكورتين . ففي مطلع القرن الثامن عشر أشير إليها بمصطلح « مسكن » ثم أشير إليها بمصطلح « مربع » في مطلع القرن التاسع عشر . ولم يعكس ذلك تبدلاً في طبيعة الحجرات التي خضعت للتبادل في السوق العقارية ، ولكنه عكس تطوراً طرأ على مدلول كل من هذين المصطلحين .

ويمكن أن نلمس هذا الشكل من تجزئة الدور ، والذي تجلى خلال التبادل في السوق العقارية لأقسام من الدار الواحدة ، في المعاملات التي طاولت حصصاً في الملكية الواحدة ، جرى حسابها بالقراريط . ونحن سنتطرق إلى هذا الشكل من التملك المشترك ، بعد أن نستكمل دراستنا للخصائص المعمارية لدور الميدان بالتحدث عن نماذج هذه الدور .

II- نماذج دور الميدان

تسمح تركيبة العناصر المعمارية المختلفة التي قمنا بعرضها بتعيين ملامح محددة لعدد من الدور ، نعرض هنا نماذج لها . وخلافاً لما كان الحال عليه في القاهرة ، حيث كان يشار إلى مهنة مالكي الدور في حالات كثيرة[٨٣] ، لم ترد أية إشارة إلى هذه المعلومة في المعاملات العقارية المسجلة في محاكم دمشق ، وعليه فلن يكون بوسعنا أن نقرن فئات اجتماعية معينة بنماذج من الدور ، بحسب موقع هذه الفئات في الهرمية الاجتماعية .

لقد ارتبطت قيمة هذه الدور بعدة عوامل ، ولاسيما عدد الحجرات ، والمساحة ، والزخرفة ومواد البناء المستخدمة فيها . ونظراً إلى أننا لانملك أي معلومات ، في وثائق المحفوظات عن المعايير الثلاثة الأخيرة ، فلن نأخذ بعين الاعتبار عند تحديدنا لنماذج الدور ، سوى عدد حجراتها . ولهذا الغرض سنأخذ في حسباننا الحجرات الواقعة في الطابق الأرضي (مسكن ، مربع ، إيوان ، قاعة ، بيت ، خزانة ، قبة ، وأوضة) والحجرات الواقعة في الطابق العلوي (طبقة ، مشرقة ، قصر ، ديوان خانة) ، بالإضافة إلى المطبخ .

جدول رقم (٤٠)

عدد الحجرات في كل دار من دور حي الميدان

	١٧٤٢-١٧٥٢		١٨٢٠-١٨٣٠		المجموع	
الحجرات	دار	٪	دار	٪	دار	٪
١	٥	٪٤	٧	٪٤	١٢	٪٣
٢	١٣	٪٨	١٥	٪٨	٢٨	٪٨
٣	٢٦	٪١٧	٣٨	٪٢٠	٦٤	٪١٩
٤	٣١	٪٢٠	٢٩	٪١٥	٦٠	٪١٨
الدور المتواضعة	**٧٥**	**٪٤٨**	**٨٩**	**٪٤٧**	**١٦٤**	**٪٤٨**
٥	٢٧	٪١٧	٣١	٪١٦	٥٨	٪١٧
٦	١٩	٪١٢	١٨	٪١٠	٣٧	٪١١
٧	١٢	٪٨	٢٤	٪١٣	٣٦	٪١٠
الدور المتوسطة	**٥٨**	**٪٣٨**	**٧٣**	**٪٣٩**	**١٣١**	**٪٣٨**
٨	١١	٪٧	١١	٪٦	٢٢	٪٧
٩	٥	٪٤	٩	٪٤	١٤	٪٤
١٠	٢	٪١	٣	٪٢	٥	٪١
١١	٢	٪١	٢	٪١	٤	٪١
١٢	٢	٪١	٢	٪١	٤	٪١
الدور الكبيرة	**٢٢**	**٪١٤**	**٢٧**	**٪١٤**	**٤٩**	**٪١٤**
المجموع	١٥٥	٪١٠٠	١٨٩	٪١٠٠	٣٤٤	٪١٠٠

وسنطلق صفة دار متواضعة على الدار المشتملة على أقل من أربع حجرات ، وصفة دار متوسطة ، على الدار المشتملة مابين خمس وسبع حجرات وصفة دار كبيرة على الدار المشتملة على ثماني حجرات أو أكثر(٨٤) . كما أننا سنأخذ في اعتبارنا طبيعة هذه الحجرات كمعيار للتمييز بين نماذج الدور المختلفة .

ومثلما فعلنا في القسم السابق من هذه الدراسة ، فإننا سنعتمد هنا الدور الـ ٣٤٤ الموصوفة ، والتي شكلت جزءاً من مدونتنا : ١٥٥ داراً خلال فترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢ ، و ١٨٩ داراً خلال فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠ . وقد تراوحت قيمة هذه الدور مابين ٢٠ إلى ٧٠٠ قرش خلال فترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢ (متوسط قيمتها ١٧٦ قرشاً) ، ومابين ٥٠ إلى ١٢٠٠٠ قرش خلال فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠ (متوسط قيمتها ١٥٤٣ قرشاً) .

جدول رقم (٤١)

قيمة الدور في حي الميدان

١٧٤٢-١٧٥٢		
القيمة بالقرش	عدد الدور	٪
اقل من ٥٠ق	١٠	٦٪
٥٠-١٠٠	٣٤	٢٣٪
من١٠٠-١٥٠	٣٥	٢٣٪
الدور المتواضعة	**٧٩**	**٥٢٪**
من١٥٠-٢٠٠	٢٧	١٧٪
٢٠٠-٢٥٠	١٨	١٢٪
٢٥٠-٣٠٠	٧	٤٪
الدور المتوسطة	**٥٢**	**٣٣٪**
٣٠٠-٣٥٠	٥	٣٪
٣٥٠-٤٠٠	٤	٣٪
٤٠٠-٤٥٠	٧	٤٪
٤٥٠-٥٠٠	٠	٠٪
أكثر من٥٠٠	٨	٥٪
–	–	–
الدور الكبيرة	**٢٤**	**١٥٪**
المجموع	١٥٥	١٠٠٪

١٨٢٠-١٨٣٠		
القيمة بالقرش	عددالدور	٪
اقل من ٢٥٠ق	٣٨	٢٠٪
من٥٠٠-١٠٠٠	٥٤	٢٩٪
–	–	–
الدور المتواضعة	**٩٢**	**٤٩٪**
من ١٠٠٠-١٥٠٠	٣٣	١٨٪
١٥٠٠-٢٠٠٠	١٧	٩٪
٢٠٠٠-٢٥٠٠	٢١	١١٪
الدور المتوسطة	**٧١**	**٣٨٪**
٢٥٠٠-٣٠٠٠	٤	٣٪
٣٠٠٠-٣٥٠٠	٥	٣٪
٣٥٠٠-٤٠٠٠	٣	١٪
٤٠٠٠-٤٥٠٠	٣	١٪
٤٥٠٠-٥٠٠٠	٢	١٪
أكثر من ٥٠٠٠	٩	٥٪
الدور الكبيرة	**٢٦**	**١٤٪**
المجموع	١٨٩	١٠٠٪

وفي منتصف القرن الثامن عشر ، كما في مطلع القرن التاسع عشر اشتمل ما يقرب من نصف دور حي الميدان على أربع حجرات أو أقل ، كما اشتمل أكثر بقليل من ثلث هذه الدور على خمس ، وست أو سبع حجرات ، واشتمل أكثر من عشرها بقليل على مابين ثماني واثنتي عشرة حجرة . ونحن نجد هذه النسب عندما نقوم بتوزيع الدور على شرائح القيمة .

وعلى قاعدة التوافق بين عدد حجرات الدار وبين قيمتها يمكننا أن نتعرف على نماذج الدور في منتصف القرن الثامن عشر . وهكذا فقد كانت قيمة ٥٢٪ من الدور تقل عن ١٥٠ قرشاً ، وهذه النسبة تقارب نسبة الدور المشتملة على أقل من أربع حجرات (٤٨٪) ، وهي الدور المتواضعة . وتراوحت قيمة ٣٣٪ من الدور مابين ١٥٠ و ٣٠٠ قرش ، وهذه النسبة تقارب نسبة الدور المشتملة على مابين خمس وسبع حجرات (٣٨٪) ، وهي الدور المتوسطة . وقد زادت قيمة ١٥٪ من الدور عن ٣٠٠ قرش ، وهي نسبة توافقت مع نسبة الدور التي اشتملت على ثماني حجرات أو أكثر (١٤٪) ، وهي الدور الكبيرة .

فإذا ما اعتمدنا نمط التقسيم نفسه بخصوص مطلع القرن التاسع عشر ، أمكننا التقدير بأن الدار المتواضعة في تلك الفترة كانت تساوي أقل من ١٠٠٠ قرش ، والدار المتوسطة تساوي مابين ١٠٠٠ و ٢٥٠٠ قرش ، والدار الكبيرة تساوي أكثر من ٢٥٠٠ قرش .

جدول رقم (٤٢)
نماذج دور حي الميدان

الفترة	دور متواضعة	دور متوسطة	دور كبيرة
–	٤حجرات أو أقل	ما بين٥ إلى ٧ حجرات	٨حجرات أو أكثر
١٧٤٢–١٧٥٢	أقل من١٥٠قرشاً	من ١٥٠ إلى ٣٠٠ق	أكثر من ٣٠٠ق
١٨٢٠–١٨٣٠	أقل من ١٠٠٠ ق	من ١٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ق	أكثر من ٢٥٠٠ق

ونظراً إلى أن عدد الحجرات ، كما أشرنا سابقاً ، لايمثل إلا واحداً من عدة معايير تحدد قيمة الدور ، فإن عدد الحجرات الذي قدّرناه بحسب تقسيمنا هذا ، يظل تقريبياً . وهكذا يمكننا أن نعتبر بأن غالبية الدور المتواضعة أو المتوسطة أو الكبيرة ، وليس جميعها ، تشتمل على « عدد غير محدد من الحجرات » ، أما توزعها على فئات « متواضعة » ، و « متوسطة » و « كبيرة » فهو يشير هنا إلى قيمة الدور وليس إلى عدد حجراتها .

جدول رقم (٤٣)

عدد الحجرات بحسب فئات الدور في حي الميدان

حجرات	قيمة الدور											
	١٧٤٢-١٧٥٢						١٨٢٠-١٨٣٠					
	اقل من ١٥٠قرشا		من ١٥٠- ٣٠٠		اكثر من ٣٠٠ق		اقل من ١٠٠٠		من ١٠٠٠- ٢٥٠٠		اكثر من ٢٥٠٠	
أقل من ٥	٥٢	٦٦٪	١٩	٣٧٪	٤	١٧٪	٦٧	٧٣٪	٢١	٣٠٪	١	٤٪
من ٥ إلى ٧	٢٢	٢٨٪	٢٤	٤٦٪	١٢	٥٠٪	٢٢	٢٤٪	٤١	٥٨٪	١٠	٣٨٪
أكثر من ٧	٥	٦٪	٩	١٧٪	٨	٣٣٪	٣	٣٪	٩	١٢٪	١٥	٥٨٪
-	٧٩	١٠٠٪	٥٢	١٠٠٪	٢٤	١٠٠٪	٩٢	١٠٠٪	٧١	١٠٠٪	٢٦	١٠٠٪

وهكذا نلاحظ ، فيما يخص الفترتين المذكورتين ، أن ثلثي الدور المتواضعة أو أكثر قليلاً كانت مشتملة على أقل من خمس حجرات ، بينما اشتمل قرابة نصف الدور المتوسطة على خمس إلى سبع حجرات . أما فيما يخص الدور الكبيرة فقد برز فارق بين الفترتين : ففي منتصف القرن الثامن عشر كان نصف الدور الكبيرة – كما هو حال الدور المتوسطة في الفترة ، ذاتها – مشتملاً على مابين خمس وسبع حجرات فقط ، بحيث يمكننا الافتراض بأن التمييز بين هذين النموذجين من الدور كان يستند ، في تلك الفترة إلى عاملي المساحة والزخرفة أكثر من استناده إلى عدد الحجرات . وفي المقابل ، فإن أكثر من نصف الدور الكبيرة ، في مطلع القرن التاسع عشر ، بات يشتمل على أكثر من سبع حجرات . وقد يكون ظهور حجرات جديدة مثل « الاوضة » و « المطبخ » و « القصر » و « ديوان خانة » ، بين هاتين الفترتين ، هو ما يفسر تزايد عدد الحجرات في الدور الكبيرة .

لقد اشتمل نصف هذه الدور ، أو أكثر ، على طابق علوي ، حيث نجد - كما أشرنا سابقاً - ١٠٦ من هذا الدور خلال فترة ١٧٤٢ - ١٧٥٢ (أي مانسبته ٦٨٪) و ٩٥ منها خلال فترة ١٨٢٠ - ١٨٣٠ (أي مانسبته ٥٠٪) . وهذا لايعني بالطبع أن الدور المشتملة على طابق علوي أصبحت أقل عدداً في مطلع القرن التاسع عشر ، بل ربما غدا الوصف التفصيلي للدور في ذلك الوقت أقل وروداً في الوثائق ، بحيث أصبحت هذه الدور تُصنف ضمن الدور التي توصف بأنها مشتملة على (مساكن ومنافع شرعية) .

جدول رقم (٤٤)
نسبة الدور المشتملة على طابق علو ي
بالنسبة الى كل نموذج من نماذج الدور في حي الميدان

١٧٤٢-١٧٥٢			١٨٢٠-١٨٣٠		
اكثر من ١٥٠	٥٠	٦٣٪	اكثر من ١٠٠٠	٣٣	٣٦٪
من ١٥٠-٣٠٠	٣٨	٧٣٪	من ١٠٠٠-٢٥٠٠	٤٢	٥٩٪
اكثر من ٣٠٠	١٨	٧٥٪	اكثر من ٢٥٠٠	٢٠	٧٧٪
المجموع	١٠٦	-	المجموع	٩٥	-

ولايبدو أن وجود طابق علوي قد شكل معياراً للتمييز بين مختلف الدور في منتصف القرن الثامن عشر ، إذ أن كل فئة من فئات هذه الدور تضمنت المقدار ذاته تقريباً من الدور المشتملة على طابق علوي ، (مابين ٦٣٪ و ٧٥٪) . في المقابل ، فإن نسبة الدور المشتملة على طابق علوي أصبحت ، في مطلع القرن التاسع عشر ، أعلى مما كانت عليه ، وذلك بمقدار ارتفاع قيم الدور : فقد وجدنا ٣٦٪ من الدور المشتملة على طابق علوي بين فئة الدور المتواضعة ، و ٥٩٪ بين فئة الدور المتوسطة ، و ٧٥٪ بين فئة الدور الكبيرة .

وفي مدونتنا الأصلية ، التي اشتملت على ٦٧٧ ملكاً عقارياً ، تمّ وصف ٣٤٤ داراً : منها ١٦٤ داراً متواضعة (٤٨٪) ، و ١٣١ داراً متوسطة (٣٨٪) ، و ٤٩ داراً كبيرة (١٤٪) . وسنعمد الآن إلى دراسة طبيعة الحجرات التي تكوّن كل نموذج من نماذج هذه الدور ، ونبين أن الفوارق القائمة فيما بينها لم تكن مستندة إلى عدد الحجرات وحسب ، بل وإلى طبيعة هذه الحجرات .

أ- الدور المتواضعة

لقد كان وجود بركة ماء أمراً استثنائياً في الدور المتواضعة ، فنحن لا نصادف بركة ماء سوى في أربع دور منها (أي في ٢٪) . أما الدهليز فكان موجوداً في ١٤٪ من هذه الدور في منتصف القرن الثامن عشر ، وفي ٥٪ منها في مطلع القرن التاسع عشر .

ومن بين حجرات الطابق الأرضي الكبيرة ، كان «الإيوان» موجوداً في ١٨٪ من الدور المتواضعة في منتصف القرن الثامن عشر ، وفي ٢٥٪ منها في مطلع القرن التاسع عشر . أما «القاعة» فلم تكن موجودة إلا بصورة استثنائية ، حيث لم نجدها سوى في ثلاث دور في مطلع القرن التاسع عشر .

ومن الملاحظ ، أن الحجرات الصغيرة ، لم يرد ذكرها إلا نادراً (بيت ، خزانة ، قبة ، أوضة) ، ربما لكونها شكلت ، في غالبية الأوقات ، ملحقات بحجرات أكثر أهمية ، وهذه الحجرات الأخيرة كانت غائبة ، بالتأكيد ، في الدور المتواضعة .

وهكذا فإن حجرات السكن الواقعة في الطابق الأرضي ، من الدور المتواضعة شملت بصورة حصرية ، تقريباً ، «المسكن» و «المربع» . ففي منتصف القرن الثامن عشر اشتمل ثلثا هذه الدور (٦٦٪) على «مسكن» واحد على الأقل ، وكانت نسبة ٣٠٪ منها مشتملة على «مسكنين» . وفي الفترة ذاتها لم يكن سوى ثلث الدور المتواضعة (٣٤٪) مشتملاً على «مربع» واحد على الأقل ، حيث كانت نسبة ١٥٪ منها مشتملة على «مربع واحد» و ١٧٪ على «مربعين اثنين» . وفي مطلع القرن التاسع عشر ، ورد ذكر «المربع» في كافة الدور المتواضعة تقريباً (٨٨٪) ، بحيث اشتملت نسبة ٢٧٪ منها على «مربع واحد» ونسبة ٣٠٪ على «مربعين» ونسبة ٢٦٪ على ثلاث مربعات .

كذلك فإن ما يقرب من نصف الدور المتواضعة (٨٣ من أصل ١٧١ ، أي ما نسبته ٤٩٪) قد اشتمل على حجرات واقعة في الطابق العلوي . وكانت هذه النسبة إبان منتصف القرن الثامن عشر (٥٠ داراً من أصل ٧٩ ، أي ما نسبته ٤٧٪) أعلى قليلاً مما كانت عليه في مطلع القرن التاسع عشر (٣٣ داراً من أصل ٩٢ ، أي ما نسبته ٣٦٪). أما العنصر الذي ميّز هذه الدور ، فقد تمثل ، حصراً ، في «الطبقة» حيث اشتملت غالبية الدور المتواضعة على واحدة منها .

وفيما يخص «المشرقة» فقد ورد ذكرها بصورة أقل من «الطبقة» ، إذ لم يشتمل نحو ثلثي الدور المتواضعة على «مشرقة» بينما اشتمل ما يقرب من ثلث هذه الدور على «مشرقة» واحدة .

ومن بين حجرات الاستقبال الواقعة في الطابق العلوي ، لا يظهر «القصر» إلا نادراً في الدور المتواضعة (في دار واحدة خلال فترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢ ، وفي خمس دور خلال فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠) . أما «الديوان خانة» فكان غائباً كلياً في الدور المتواضعة .

كنا أشرنا الى أن دور الميدان صارت غالباً ما تشتمل على «مطبخ» في الفترة الممتدة ما بين منتصف القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر . وشمل هذا التطور كافة نماذج الدور : ٢٢٪ من الدور المتواضعة اشتملت على مطبخ في منتصف القرن الثامن عشر و ٥٠٪ منها في مطلع القرن التاسع عشر .

وقد وجدنا بين الدور المتواضعة ، في منتصف القرن الثامن عشر ، داراً بقيمة ٤٠ قرشاً ، واقعة في محلة الميدان ، في زقاق الموصلّي ، اشتملت على ساحة ، ومسكنين ومطبخ ومرتفق ومنافع شرعية(٨٥) . وفي الزقاق نفسه ، كانت هناك دار متواضعة أخرى بقيمة ١٢٨ قرشاً ، اشتملت على ساحة مجهزة ببئر ماء ، ومربعين ، وعلى طبقة ومشرقة ، يتم الصعود اليها عبر سلم حجري ، وعلى مرتفق ومنافع(٨٦) . وفي مطلع القرن التاسع عشر ، اشتملت دار أخرى متواضعة بقيمة ٢٠٠ قرش ، واقعة في محلة القبيبات ، على ساحة مجهزة ببئر ماء ، ومربعين ومرتفق ومنافع(٨٧) . وفي المحلة ذاتها اشتملت دار متواضعة أخرى ، قُدرت قيمتها بـ ٩٠٠ قرش ، على ساحة مجهزة ببئر ماء ، وعلى ثلاثة مربعات ، ومطبخ ومرتفق ومنافع(٨٨) .

ب – الدور المتوسطة

كانت بعض الدور المتوسطة (داران في منتصف القرن الثامن عشر ، وخمس دور في مطلع القرن التاسع عشر) مجهزة ببركة ماء ، إلا أن البركة لم توجد ، في الحقيقة ، إلا في بعض الدور الأكثر أهمية .

أما الحجرات التي أشرنا الى مظاهر فخامتها ، مثل «الإيوان» و «القاعة» ، فقد بدأت في الظهور ، داخل الدور المتوسطة ، بدءاً من مطلع القرن التاسع عشر ، بوجه خاص ، إذ وجدناها في ٤٢٪ من الحالات . وكانت «القاعة» التي غابت عن الدور المتواضعة موجودة في ثلاث دور متوسطة إبان منتصف القرن الثامن عشر ، وفي ست منها في مطلع القرن التاسع عشر .

وكما هو الحال في الدور المتواضعة ، فإن الحجرات الصغيرة التي كانت ملحقة غالباً بحجرات أكبر (خزانة ، قبة) لم يرد ذكرها إلا نادراً في الدور المتوسطة . وكان الأمر كذلك فيما يتعلق بـ «البيت» . في المقابل ، فإن «الأوضة» التي شهدنا ظهورها في مطلع القرن التاسع عشر ، ورد ذكرها في ٢٢٪ من الدور المتوسطة في تلك الفترة .

وفي منتصف القرن الثامن عشر ، ورد ذكر «المسكن» في ٦٠٪ من الدور المتوسطة ، الأمر الذي يوحي بقرابة هذه الدور من الدور المتواضعة . فقد ورد ذكر هذه الحجرة في ٦٦٪ من الحالات ، ومع ذلك فقد تمايز هذان النموذجان من الدور فيما يتعلق بعدد هذا النوع من الحجرات : فبينما اشتملت ٤٣٪ من الدور المتواضعة على مسكن واحد أو اثنين ، لم تكن هذه النسبة سوى ١٨٪ في الدور المتوسطة ، والتي كانت نسبة ٤٠٪ منها مشتملة على ثلاثة مساكن وأربعة بل وحتى خمسة .

كما نجد التمايز نفسه فيما يتعلق بـ «المربع» ؛ ففي منتصف القرن الثامن عشر ، اشتمل نحو ثلث الدور المتواضعة والدور المتوسطة على «مربع» واحد على الأقل ، ولكن هذين النموذجين من الدور تمايزا أيضاً بعدد «المربعات» فيهما : فقد اشتمل ٢٪ من الدور المتواضعة و ١٤٪ من الدور المتوسطة على ثلاثة أو أربعة «مربعات» . وفي مطلع القرن التاسع عشر صار يرد ذكر «المربع» بتواتر أكبر في الوثائق التي تصف الدور ، حيث وجدناه في ٨٨٪ من الدورالمتواضعة والدور المتوسطة . غير أن

٤٪ من الدور المتواضعة ، في مقابل ٢٠٪ من الدور المتوسطة ، اشتملت على أربعة أو خمسة « مربعات » .

ولا يقوم التمايز بين الدور المتواضعة والدور المتوسطة على وجود عدد أكبر من الطوابق العلوية في الدور المتوسطة عما هو عليه في الدور المتواضعة ، وحسب ، بل وعلى طبيعة الحجرات الموجودة في الطابق العلوي . وكما أشرنا سابقاً ، فإن هذا المعيار لم يكن إبان منتصف القرن الثامن عشر معياراً مميزاً ، ولكنه غدا كذلك في مطلع القرن التاسع عشر ، حيث صارت نسبة ٥٩٪ من الدور المتوسطة (في مقابل ٣٦٪ من الدور المتواضعة) مشتملة على طابق علوي في تلك الفترة . وكما كانت الحال في الدور المتواضعة ، فإن اشتمال دار من الدور المتوسطة على طابق علوي ، كان يعني أن هذا الطابق مكوّن ، في غالب الأحيان ، من « طبقة » أو من عدة « طباق » ومن « مشرقة » .

وفيما ورد ذكر « القصر » في أربع دور متوسطة فقط ، في منتصف القرن الثامن عشر ، فقد صادفنا هذه الحجرة في ٢١ داراً منها في مطلع القرن التاسع عشر ، بل واشتمل بعض هذه الدور على « ديوان خانة » ، حيث صادفنا مثل هذه الحجرة في إحدى الدور الواقعة في قطاع الحقلة[٨٩] . كما وجدناها في إحدى الدور الواقعة في محلة الميدان في زقاق العسكري[٩٠] .

في منتصف القرن الثامن عشر ، اشتملت دار متوسطة ، في محلة الميدان ، بلغت قيمتها ١٦٠ قرشاً ، على ساحة ، وثلاثة مساكن وعلى إيوان وطبقة يصعد اليها من خلال سلم خشبي ، وعلى مطبخ ومرتفق ومنافع[٩١] . كما اشتملت دار متوسطة أخرى ، في المحلة نفسها ، بلغت قيمتها ٢٧٧ قرشاً ، على ساحة مجهزة ببئر ماء ، ومربعين ، وعلى طبقتين ، ومشرقة يتم الصعود اليها عبر سلم حجري ، كما اشتملت على مطبخ ومرتفق ومنافع[٩٢] .

وفي مطلع القرن التاسع عشر ، اشتملت دار متوسطة أخرى ، واقعة في محلة الميدان ، في زقاق العسكري ، وبلغت قيمتها ١٠٠٠ قرش ، على ساحة مجهزة ببئر ماء وإيوان ومربعين ، وعلى طبقة ، يُصعد اليها عبر سلم حجري ، وعلى مطبخ ومنافع[٩٣] . وفي محلة الميدان أيضاً ، اشتملت دار متوسطة ، قيمتها ٢٤٠٠ قرش ،

على ساحة مجهزة ببركة ماء ، ومربعين ، وإيوان ، وعلى سلم حجري يفضي الى قصر ومشرقة ، كما اشتملت على مطبخ ومرتفق ومنافع[٩٤] .

ج – الدور الكبيرة

تميزت الدور الكبيرة عن غيرها من نماذج الدور ، ليس فقط بعدد حجراتها ، وإنما بطبيعة تلك الحجرات أيضاً .

من الممكن النظر الى الساحة بوصفها فضاء ، يصلح كمعيار للتمييز بين الدور المختلفة . وقد اشتمل بعض هذه الدور على أكثر من ساحة ، بحيث انقسمت الدار الى قسمين توزعت عليهما الحياة العامة والحياة الخاصة لساكني الدار .

وقد أشير ، في وثائق المحفوظات الى قسمي الدار الواحدة بمصطلحين اثنين . مصطلح « براني » وهو القسم الخارجي الذي يتم الدخول اليه مباشرة من باب الدار ، ومصطلح « جواني » وهو القسم « الداخلي » المخصص لسكن الأسرة وحدها[٩٥] . ويشتمل القسم «الجواني » على عدد من الحجرات أكبر وأفخم من الحجرات التي يشتمل عليها القسم « البراني » . وهو ما كان ، على سبيل المثال ، حال دار مطلة على الشارع ، في محلة باب المصلى ، مشتملة على ساحتين ، ابتاعها ، في ٢١ رجب ١١٦١/ ١٧ تموز ١٧٤٨ ، أحد العسكريين بالوكالة عن زوجته . ففي القسم « البراني » من تلك الدار كان هناك « مربع » و « خزانة » واسطبل ، وفي الطابق العلوي كان هناك « طبقتان » و « مشرقة » يجري الصعود اليها عبر سلم حجري . ومع أن القسم الجواني لم يشتمل على طابق علوي ، إلا أنه اشتمل على « إيوان » ، وثلاثة « مربعات » ومطبخ ، حُفر في أحد أركانه بئر ماء . وهذه الدار التي قدرت قيمتها بـ ٤٠٠ قرش ، شكلت جزءاً من مدونتنا إبان منتصف القرن الثامن عشر[٩٦] . وفي مطلع القرن التاسع عشر ، اشتملت دار كبيرة أخرى ، واقعة في محلة الميدان ، في زقاق العسكري ، على قسم « براني » مؤلف من ساحة فيها بركة ماء ، و « أوضه » فقط ، وقسم « جواني » مشتمل على بركتين ، تقع إحداهما في الساحة ، وتقع الثانية في « القاعة » ، بالاضافة الى « إيوان » وأربعة « مربعات » و « أوضة » ومطبخ . وقد كانت هذه الدار إحدى أغلى الدور في مدونتنا في مطلع القرن التاسع عشر ، إذ قدرت قيمتها بـ ٥٦٠٠ قرش[٩٧] .

يتبين من هذين المثالين أن كلاً من «البراني» و «الجواني» ، بوجود طابق علوي أو من دون وجوده ، لا يتمتع دوماً بالأهمية ذاتها : إذ أن خصوصية كل منهما لا تكمن في عدد حجراته فقط ، بل وفي طبيعة تلك الحجرات أيضاً . وهكذا ، فإن الاسطبل و «القصر» كانا قائمين في «البراني» ، في حين أن «الإيوان» و «القاعة» والمطبخ كانت من المكونات المميزة لـ «الجواني» .

والى جانب عدد ساحات الدورالكبيرة تميزت هذه الدورعن غيرها باشتمالها على بركة ماء ، وعلى الأخص في مطلع القرن التاسع عشر : فهذه البركة ، النادرة نسبياً في الدور المتوسطة ، والأكثر ندرة في الدور المتواضعة ، كانت موجودة فيما يزيد قليلاً عن ثلث الدور الكبيرة إبان تلك الفترة (٣٥٪) . وكما رأينا سابقاً ، فإن داراً كبيرة في محلة الميدان ، في زقاق العسكري ، احتوت على بركة ماء في «البراني» وبركة في «الجواني» وبركة في «القاعة»[٩٨] .

ومن بين حجرات الطابق الأرضي ، كان «الإيوان» قائماً في نحو ٢٠٪ من الدور المتواضعة في غضون الفترتين المذكورتين ، وفي ٢١٪ من الدور المتوسطة ، في منتصف القرن الثامن عشر ، وفي ٤٢٪ من هذه الدور نفسها في مطلع القرن التاسع عشر ، كذلك فقد كان موجوداً في ٦٤٪ من الدور الكبيرة في منتصف القرن الثامن عشر وفي ٨١٪ من هذه الدور نفسها في مطلع القرن التاسع عشر . وعليه فقد شكل «الايوان» معياراً مهماً جداً للتمييز بين النماذج الثلاثة للدور . ففي بعض الدور ، صادفنا «إيواناً» في الطابق الأرضي ، و «إيواناً» آخر في الطابق العلوي ، على غرار دارين كبيرتين ، في منتصف القرن الثامن عشر ، تقع الأولى منهما في محلة الميدان ، في زقاق الجاويش[٩٩] ، وتقع الثانية في محلة باب المصلى ، في زقاق الحلبيين[١٠٠] . أما «القاعة» التي غابت عملياً ، عن الدور المتواضعة ، والتي كانت موجودة في بعض الدور المتوسطة ، فقد صادفنا واحدة منها في دارين كبيرتين ، في منتصف القرن الثامن عشر ، وفي عشر دور كبيرة في مطلع القرن التاسع عشر (وهو ما يمثل نسبة ٣٨٪) . وعليه ، فقد شكلت «القاعة» أيضاً معياراً مهماً للتمييز بين نماذج الدور المختلفة .

وتميزت الدور الكبيرة أيضاً بأنها لم تشتمل إلا نادراً على « مساكن » . ففي منتصف القرن الثامن عشر ، ورد ذكر حجرة « المسكن » في تسع دور كبيرة فقط (أي ما نسبته ٣٧٪ في مقابل ٦٠٪ للدور المتوسطة و ٦٦٪ للدور المتواضعة) .

وفي تلك الفترة ، اشتمل نحو ثلثي الدور الكبيرة على « مربع » ، في حين لم تكن هذه الحجرة موجودة سوى في ثلث الدور المتوسطة والمتواضعة . وهكذا ، فخلافاً لـ « المسكن » الذي ميّز الدور المتواضعة والمتوسطة ، كان « المربع » عاملاً مميزاً للدور الكبيرة . وفي مطلع القرن التاسع عشر ، ورد ذكر هذه الحجرة في كافة نماذج الدور تقريباً ، بحيث صار الفارق بين نماذج الدور المختلفة لا يقوم على وجود أو عدم وجود « مربع » فيها ، وإنما على عدد « المربعات » . ففي تلك الفترة ، كانت نسبة ٤٦٪ من الدور الكبيرة مشتملة على أربعة أو خمسة « مربعات » في حين لم يكن « المربع » موجوداً سوى في ١٩٪ من الدور المتوسطة ، و ٤٪ من الدور المتواضعة .

أما المطبخ فقد كان قائماً في ٦٢٪ من الدور الكبيرة ، في منتصف القرن الثامن عشر ، وفي ٨٨٪ من هذه الدور في مطلع القرن التاسع عشر . وفي دمشق ، مثلما هو الحال في القاهرة[١٠١] ، شكل المطبخ ، إذن ، أحد معايير التمييز بين الدور المختلفة . ففي الدور المتواضعة لم يرد ذكر المطبخ سوى في ٢٢٪ من الدور في القرن الثامن عشر ، وفي ٥٠٪ منها في مطلع القرن التاسع عشر ، أما في الدور المتوسطة ، فقد ورد ذكره في ٥٦٪ من الحالات في منتصف القرن الثامن عشر ، وفي ٧٠٪ في مطلع القرن التاسع عشر .

وكان ثلاثة أرباع الدور الكبيرة ، في مطلع القرن التاسع عشر ، مشتملاً على حجرات واقعة في الطابق العلوي . وللصعود الى هذه الحجرات ، أقيم في بعض هذه الدور سلمان حجريان[١٠٢] ، كما أقيم في بعضها الآخر سلّمان ، أحدهما حجري ، والآخر خشبي[١٠٣] . واشتملت حجرات الدور الكبيرة في الطابق العلوي ، كما هو حال نماذج الدور الأخرى ، على « طبقة » و « مشرقة » . ففي منتصف القرن الثامن عشر ، اشتمل أكثر من نصف الدور الكبيرة ، على « طبقة » واحدة على الأقل ، وكان عدد هذا النوع من الحجرات أكبر مما هو عليه في الدور المتواضعة والمتوسطة ، حيث اشتمل ثلث الدور الكبيرة على « طبقتين » أو ثلاث « طباق » .

واشتمل ما يقرب من نصف الدور الكبيرة على «مشرقة» ، بل إن بعضها اشتمل على اثنتين ، الأمر الذي نادراً ما نصادفه في الدور المتواضعة والمتوسطة .

وقد مثل «الإيوان» و «القاعة» ، مثلما رأينا ، الحجرتين اللتين خلعتا المهابة على الطابق الأرضي ، أما «القصر» و «الديوان خانة» فقد صارا ، بدءاً من القرن التاسع عشر ، عنصرين مميزين للطابق العلوي . وإذا ما ورد ذكر «القصر» بضع مرات في الدور المتواضعة ، فقد ذكر في ٣٠٪ من الدور المتوسطة ، وفي ٣٨٪ من الدور الكبيرة ، في مطلع القرن التاسع عشر . وبرز التمييز بصورة أكثر جلاء فيما يخص «الديوان خانة» : فهذه الحجرة الغائبة كلياً عن الدور المتواضعة ، كانت قائمة في دارين متوسطتين فقط في مطلع القرن التاسع عشر (أي فيما نسبته ٣٪) ، وفي خمس دور كبيرة ، في الفترة نفسها (أي ما نسبته ١٩٪) . وفي بعض الدور الكبيرة ، أمكننا ملاحظة وجود «قصر» ، و «ديوان خانة» في آن معاً[١٠٤] . وكانت حجرة «الديوان خانة» عنصراً مميزاً للدور الأكثر فخامة ، ونحن نجد واحدة منها في دار كبيرة واقعة في محلة باب المصلى ، في زقاق الوسطاني[١٠٥] ، كما أشير الى وجود مثل هذه الحجرة في دور أقيمت في مقسم سوق الميدان ، في زقاق البصل[١٠٦] ، وزقاق المحمص[١٠٧] ، وزقاق الموصلي[١٠٨] .

وفي منتصف القرن الثامن عشر ، اشتملت دار كبيرة ، واقعة في محلة الميدان ، في زقاق الموصلي ، بلغت قيمتها ٣٠٠ قرش ، على ساحة مجهزة ببئر ماء ، وعلى «إيوان» وثلاثة «مساكن» ، و «مربع» واحد ، وعلى «قصر» ، يُصعد اليه عبر سلم حجري ، وعلى مطبخ ومرتفق ، ومنافع[١٠٩] . وفي محلة باب المصلى ، في زقاق الحلبيين ، اشتملت دار كبيرة أخرى ، بقيمة ٣٠٠ قرش ، على ساحة مجهزة ببئر ماء ، وعلى «مربعين» و «إيوان» ، وعلى «قصر» و «إيوان علوي» يصعد اليهما عبر سلم حجري ، بالاضافة الى مطبخ ومرتفق ومنافع[١١٠] . ومن بين الدور المتميزة عن غيرها بالفخامة ، تشير الوثائق الى دار واقعة في محلة الميدان بالقرب من ضريح صهيب الرومي ، بلغت قيمتها ٥٥٠ قرشاً ، اشتملت على ساحة مجهزة ببئر ماء ، و «إيوان» وخمسة «مربعات» ، وعلى «طبقتين» و «مشرقة» يُصعد اليها عبر سلم حجري ، وعلى مطبخ ومرتفق ومنافع[١١١] . وفي مطلع القرن الثامن عشر ، قُدرت قيمة

الدار الأكثر أهمية في مدونتنا ، والواقعة في محلة الميدان ، في زقاق القبة البيضاء ، بـ ٦٠٠ قرش ، وقد اشتملت على ساحة مجهزة ببئر ماء وعلى « قاعة » ، فيها « خزانة » ، وعلى « مربعين » داخل أحدهما« خزانة » وعلى « مسكن » صغير ، و « إيوان » كما اشتملت على « طبقتين » و « مشرقتين » يجري الصعود اليهما عبر سلم حجري ، بالاضافة الى مطبخ ومرتفق ومنافع[١١٢] .

وفي عام ١٢٣٦/ ١٨٢٠ ، اشتملت دار قيمتها ٣٤٠٠ قرش ، واقعة في محلة باب المصلى في زقاق الأربعين ، على ساحة مجهزة ببئر ماء ، وأربعة « مربعات » ومرتفق ، كما اشتملت على سلمين حجريين يفضيان الى ثلاث « طباق » ، وعلى مطبخ ومنافع[١١٣] . وفي عام ١٨٢٧/١٢٤٣ ، اشتملت دار كبيرة أخرى ، واقعة في محلة الميدان ، في زقاق الموصلي ، على العناصر نفسها التي اشتملت عليهاالدار السابقة ، بالاضافة الى « إيوان » وبلغت قيمتها ٣٤٣٠ قرشاً[١١٤] .

أما أغلى دارين ورد ذكرهما في مدونتنا ، في تلك الفترة ، فكانتا واقعتين في مقسم سوق الميدان ، الأولى منهما في زقاق المحمص ، وقدرت قيمتها بـ ٩٤٠٠ قرش ، اشتملت على ساحة مجهزة ببئر ماء ، و « إيوان » و « مربعين » و « بائكة » ومطبخ ودهليز ، وسلم حجري يفضي الى « قصرين » و « طبقة » و « ديوان خانة » كما اشتملت على مرتفق ومنافع[١١٥] . أما الثانية ، والتي كانت واقعة في زقاق العسكري ، وقدرت قيمتها بـ ١٣٠٠٠ قرش ، فقد اشتملت على ساحة مجهزة ببركة ماء ، و « إيوان » و « قاعة » وثلاثة « مربعات » ، ومطبخ وبيت مونة ومنافع[١١٦] .

غير أن التحديد الذي اعتمدناه لنماذج الدور يبقى مرهوناً بطبيعة مصادرنا . فقد استند هذا التحديد الى معيارين وحيدين وردا في الوثائق ، وهما : قيمة الدور وعدد حجراتها . وفي منتصف القرن الثامن عشر ، تبدى هذا التحديد لنماذج الدور تقريبياً من بعض النواحي : فعدد الحجرات لم يمثل ، إلا في حدود بسيطة ، عاملاً للتمييز بين الدور المتواضعة والدور المتوسطة ، وينطبق الأمر نفسه على الطابق العلوي الذي صادفناه متعادلاً في نماذج الدور كافة . وعليه ، فربما كان التمييز بين نماذج الدور مستنداً ، في تلك الفترة ، الى مساحة الدار ، والى المواد المستخدمة في بنائها ، والى طبيعة زخرفتها ، أكثر من استناده الى عدد حجراتها ، أو الى وجود طابق علوي

أو عدم وجوده فيها . غير أن التمييز بين نماذج الدور ، بالاستناد الى هذين المعيارين الأخيرين صار يظهر بجلاء أكثر في مطلع القرن التاسع عشر ؛ ففي تلك الفترة ، تميزت الدور الكبيرة بأنها أكثر اشتمالاً من غيرها على طوابق علوية .

وقد سمحت الطريقة التي اتبعناها بالكشف عن عدد من الخصوصيات المعمارية لكل نموذج من نماذج الدور . وعليه ، فقد بيّنا أن «المسكن» في منتصف القرن الثامن عشر» كان أحد مميزات الدور المتواضعة والمتوسطة ، بينما كان «المربع» بالأحرى ، أحد مميزات الدور الكبيرة . وفي كلتا هاتين الحالتين ، كان عدد «المساكن» أو «المربعات» يصلح كعامل للتمييز بين الدور المختلفة . ففي مطلع القرن التاسع عشر ، وحينما لم يعد مصطلح «مسكن» يدل على حجرة خاصة ، وإنما على مجموع حجرات الدار ، استخدم مصطلح «مربع» للدلالة على حجرات ، كانت تسمى سابقاً بـ «مسكن» أو «مربع» . وها هنا أيضاً ، أصبح عدد «المربعات» هو المعيار للتمييز بين نماذج الدور المختلفة .

أما «الإيوان» و «القاعة» فقد ميزا الدور المتوسطة والكبيرة . وهذه الدور الأخيرة وحدها هي التي انتظم بناؤها ، في بعض الأحيان ، حول ساحات تتوسطها برك ماء . كما اشتملت على حجرات صغيرة (بيت ، خزانة ، قبة ، أوضة) ملحقة ، غالباً بحجرات أكثر أهمية .

وشكل وجود حجرات معينة في الطابق العلوي ، في مطلع القرن التاسع عشر ، عاملاً للتمييز بين النماذج الثلاثة من الدور . فقد صادفنا ، بوجه عام ، في الطابق العلوي «طبقة» وأحياناً «مشرقة» . إلا أن «القصر» و «الديوان خانة» هما اللذان ميزا ، في تلك الفترة بعض الدور الكبيرة .

III–خصوصية معمارية : الدور ذات القباب

شكلت القباب إحدى الخصوصيات المعمارية في الميدان . وقد وردت الاشارة الى وجودها في الطرف الأقصى للمَيْدان منذ أواسط القرن الثالث عشر . وأعطت اسمها للجزء الجنوبي من الحي : القبيبات . إلا أن ذكر هذه القباب لم يعد يرد عملياً – مثلما هو حال كثير من المعلومات – في الوثائق العائدة الى مطلع القرن التاسع عشر ،

في حينْ أنها ذكرت في ٣٩ وثيقة من وثائق مدونتنا في منتصف القرن الثامن عشر .

وقد شُيّدت هذه القباب من اللبن والطين ، وأشير الى موقعها في القبيبات . إذ ورد ذكرها في ٢٧ من الأبنية الواقعة في القبيبات ، وفي ١٢ من الأبنية الواقعة في الميدان ، ولا سيما في زقاق الموصلي[١١٧] ، الذي اعترض ، على الأرجح ، امتدادها من جهة الشمال . ففي محلة باب المصلى ، لم يرد ذكر أي واحدة من هذه القباب .

وهناك بعض المعاملات العقارية التي لم تطاول ، داخل الدار الواحدة ، سوى حجرة أو حجرتين ، تعلو كل واحدة منهما قبة[١١٨] . وخلافاً لهذه المعاملات القليلة التي لم تزودنا بأية معلومات عن جملة الدار ، توفرت لدينا قرابة ثلاثين معاملة ، طاولت دوراً ذات قباب ، سنحاول أن نحدد نوع النموذج الذي يمكن أن يحتويها . ومن بين هذه المعاملات ، هناك أربع منها طاولت « أحواشاً » أو أقساماً من « حوش » وهو ما سنعكف على دراسته لاحقاً[١١٩] .

ونحن نصادف القباب في الدور التي تراوحت قيمتها بين ٣٥ و ٤٥٠ قرشاً . فقد كانت هذه القباب قائمة في ٢٦ داراً ، بلغت قيمة ١٤ داراً منها أقل من ١٥٠ قرشاً ، وقيمة ١٠ منها ما بين ٥٠ و ٣٠٠ قرش ، وقيمة دارين أكثر من ٣٠٠ قرش . واشتملت هذه الدور على عدد مهم ، الى هذا الحد أو ذاك ، من الحجرات . إذ اشتملت ١٥ داراً على أقل من خمس حجرات ، واشتملت ٦ دور على ما بين ٥ و ٧ حجرات ، واشتملت ٥ دور على ٨ حجرات . وفي الدار الواحدة ، كان من الممكن أن تغطي القباب عدداً من الحجرات ، وأن يكون لحجرات أخرى سقف منبسط .

ولم نصادف فيما يقرب من نصف هذه الدور سوى قبة واحدة ، بينما صادفنا في بعضها قبتين أو ثلاث قباب . وكان من النادر وجود أكثر من ثلاث قباب . وفي كل الحالات تقريباً ، كانت القبة تعلو حجرة « المسكن »[١٢٠] . وعليه فقد اشتملت دار متواضعة في محلة القبيبات ، قدرت قيمتها بـ ٦٠ قرشاً ، على ساحة مجهزة ببئر ماء ، و « مسكن » مغطى بسقف منبسط ، و « مسكن » آخر تغطيه قبة ، وعلى مطبخ ومرتفق ومنافع[١٢١] . كما اشتملت دار متوسطة في المحلة ذاتها ، قدرت قيمتها بـ ٢٠٥ قروش ، على ساحة مجهزة ببئر ماء ، وثلاثة « مساكن » تعلوها ثلاث قباب ، و

« مسكن » مغطى بسقف منبسط ، وعلى مرتفق ومنافع[١٢٢] .

وسنعود لاحقاً الى هذه القباب لدى حديثنا عن التركمان ، الذين كانوا يحبون ، بوجه خاص ، هذا النمط المعماري .

كما اشتمل بعض « الأحواش » التي كانت تمثل نمطاً خاصاً من الأبنية – على عدد كبير من القباب .

IV- نمط خاص من الأبنية : الحوش

تميزت المناطق الواقعة على أطراف المدن باشتمالها على نوع من السكن الجماعي الطارىء ، المعروف باسم « الحوش » والمشاد حول ساحة . وقد تأكد وجود هذا النمط من السكن ، إبان العصر العثماني ، في المغرب ومصر ، وفي الحجاز وبلاد الشام[١٢٣] وبسبب طبيعة تنظيم هذه « الأحواش » من جهة ، وخصوصية ساكنيها من جهة أخرى ، لفتت « الأحواش » انتباه العديد من الباحثين المهتمين بالتاريخ المديني لمصر وبلاد الشام[١٢٤] .

هذه الأحواش المنتشرة بكثرة في الريف[١٢٥] ، كانت موجودة في المدن أيضاً . ففي القاهرة ، وصف أ . جومار هذه الأحواش ، بأنها « ساحات مسوّرة ، مزدحمة بأكواخ صغيرة ، يبلغ ارتفاعها أربعة أقدام ، ويقيم فيها عدد كبير من السكان الفقراء المكدسين فيها ، مع دوابهم ، بصورة عشوائية[١٢٦] . وبحسب م . كليرجيه ، فإن كل واحد من هذه الأحواش يمكن له « أن يستوعب ما بين ثلاثين الى أربعين أسرة ، حتى ليبدو كما لو أنه ضيعة قائمة بذاتها »[١٢٧] .

وقد صادفنا مثل هذه « الأحواش » في دمشق ، ليس فقط في حي الميدان ، بل وفي الأحياء الأقرب الى المدينة داخل السور ، أيضاً . مثل الشاغور البراني وقبر عاتكة ، وسنانية ، وبريدي[١٢٨] . وقد أشير الى وجود هذا النمط من البناء أيضاً ، سواء أكان معروفاً باسم « حوش » أم لا ، في المدينة داخل السور . وهكذا ، ففي القرن السادس عشر ، ورد وصف لأحد أبنية دمشق حمل اسم « مكان » ، وكان واقعاً في حارة اليهود ، بالقرب من باب شرقي ، بأنه « مكوّن من ساحة كبيرة أقيم حول جوانبها الأربعة بيوت عدة ، كان لكل واحد من هذه البيوت منافع خاصة به ،

ومدخل خاص . وكان في الساحة بئران للماء ، وثمانية مرتفقات . . . كما كان لكل بيت من بيوتها باب يُفتح على الساحة »[١٢٩] . وفي المدينة داخل السور أيضاً ، أشير الى وجود « حوش » في محلة مئذنة الشحم ، في النصف الثاني من القرن السابع عشر[١٣٠] .

وهكذا ، وبعد أن نبيّن أهمية هذا النمط من السكن الجماعي في حي الميدان ، سنقوم بدراسة خصائصه المعمارية ، وسنقدم بعض الايضاحات عن الأشخاص الذين امتلكوه ، أو سكنوا فيه ، ثم نتساءل عن احتمال تواجد عدة أنماط من هذه «الأحواش» معاً .

أ - توزع «الأحواش» في الحي

وفرت لنا مدونتنا ما يقرب من مئة وثيقة ، أشارت الى وجود « أحواش » في مجمل حي الميدان ، كان ما يقرب من أربعين منها خاصاً بفترة ١٧٤٢ - ١٧٥٢ ، وما يقرب من ستين وثيقة خاصة بفترة ١٨٢٠ -١٨٣٠ . غير أن هذا لا يعني ، بالطبع ، وجود قرابة مئة « حوش » في الحي فعلاً ، إذ أن بعض هذه «الأحواش» ورد ذكره في غضون كل فترة من هاتين الفترتين . وليس بمقدورنا تحديد مواقع هذه الأحواش بصورة دقيقة ، لأن اسم الحوش لم يكن مذكوراً دوماً ، كما أن أحواشاً غير محددة ورد ذكرها في غضون إحدى هاتين الفترتين ، في العديد من الوثائق . غير أنه ، وبالرغم من الحالات التي يصعب تحديدها ، يمكن النظر الى عدد «الأحواش» في مدونتنا ، على أنه يعكس انتشار هذا النمط من الأبنية في الحي . لقد كان ما يقرب من عشرين من هذه «الأحواش» خاصاً بمحلة باب المصلى ، (نحو عشرة أحواش لكل واحدة من هاتين الفترتين) ، بينما كانت «الأحواش» الأخرى تخص كلاً من محلة الميدان والقبيبات (ما يقرب من ٣٠ حوشاً بالنسبة للفترة الأولى ، وما يقرب من ٥٠ بالنسبة للفترة الثانية) . وعليه ، فقد تكون تلك «الأحواش» شكلت إحدى خصائص النمو العمراني للقسم الجنوبي من الحي ، ما بين منتصف القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر .

ب - خصائص معمارية

تتوفر في حوزتنا ٢٥ معاملة تخص « أحواشاً » (١٥ منها بالنسبة الى فترة ١٧٤٢ - ١٧٥٢ ، و ١٠ بالنسبة الى فترة١٨٢٠ - ١٨٣٠) . وخلافاً لما وجدناه في القاهرة « حيث طاولت غالبية المعاملات المتعلقة بـ « الأحواش » ، الحوش بكامله ، ولم يحدث إلا نادراً ، أن كان السكن الفردي هو موضوع المعاملات »[١٣١] ، نجد أقل من نصف معاملات حي الميدان ، التي وردت في وثائقنا (١٠ فقط) طاولت « الحوش » بكامله ، بينما طاولت ١٥ معاملة أخرى أجزاء من « الحوش » (مقسم ، مسكن ، مربع ، دار) .

كما أن جميع المعاملات العقارية ، التي جرت في غضون فترة ١٨٢٠ - ١٨٣٠ ، طاولت أجزاء من « الحوش » أو حجرات واقعة في داخله ، وفي تلك الحالات ، لم يرد أي وصف لمجمل الحوش . وعليه ، فلن يكون بوسعنا تبيان الخصائص المعمارية لـ « الأحواش » إلا استناداً الى الوثائق المتوفرة لدينا ، والعائدة الى منتصف القرن الثامن عشر . ففي عشر معاملات من أصل ١٥ توفرت لدينا ، عن تلك الفترة ، نجد وصفاً لمجمل « الحوش » . وكما يبين الجدول اللاحق ، فإن عمليات الوصف تلك تمت استناداً الى العناصر المعمارية التي جرى على أساسها وصف الأنواع الأخرى من المساكن .

وعليه ، ففي منتصف القرن الثامن عشر كان العنصر الأكثر أهمية من عناصر « الأحواش » هو « المسكن » ، إذ اشتمل بعض « الأحواش » على ثلاثة « مساكن » ، وحتى أربعة أو خمسة ، واشتمل بعضها الآخر على ما بين ثمانية وعشرة « مساكن » بل وحتى على اثني عشر أو سبعة عشر « مسكناً »[١٣٣] . وكان يعلو هذه « المساكن » سقف منبسط أو قبة ، وفي بعض الحالات ، كما في حالة « الأحواش » الأكثر أهمية ، تواجد هذان العنصران معاً . ففي محلة القبيبات ، اشتمل أحد « الأحواش » على ثمانية « مساكن » غطت كل واحدة منها قبة ، وعلى « مسكنين » مغطيين بسقف منبسط[١٣٤] . وكان هذا هو حال « حوش » آخر ، واقع في محلة الميدان ، في زقاق القبة البيضاء ، إذ اشتمل على ستة « مساكن » تغطي كل واحد منها قبة ، وعلى أربعة « مساكن » ذات سقف منبسط[١٣٥] .

وأخيراً ، فإن « الحوش » الأكثر أهمية في مدونتنا ، والواقع في محلة الميدان في زقاق الحطب ، اشتمل على خمسة عشر « مسكناً » يغطي كل واحد منها قبة ، وعلى « مسكنين » مغطيين بسقف منبسط[١٣٦] .

جدول رقم (٤٥)

وصف لتسعة "احواش" واقعة في حي الميدان

في غضون الفترة الممتدة ما بين ١٧٤٢-١٧٥٢[١٢٢]

	إحالات الوثائق								
رقم السجل	١٠٩	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١٢٣	١٢٣	١٢٨	١٣٠
رقم الصفحة	١٢٧	١٢	١٠٢	١٣٢	٢١٣	٢٤٤	٣١٦	١٢١	٢٣٠
رقم الوثيقة	٢٤٢	٢٣	١٦٠	٢٠٤	٣١٦	٣١٦	٤١٥	٢٢٨	٤٦٦
-الساحة									
ساحة	١	١	١	١	-	١	١	١	١
بئر ماء	١	١	-	١	-	١	-	١	-
دهليز	١	-	-	-	-	-	-	-	-
-الطابق الأرضي									
مسكن	٤	١٧	٣	٥	-	١٠	٩	٨	١٢
مربع	-	-	١	-	-	-	-	-	-
بيت	-	-	-	-	٤	-	-	-	-
-قباب	-	١٥	-	-	-	٨	-	-	٦
-السلم									
من حجر	-	١	١	-	-	-	-	-	-
من خشب	-	١	-	-	-	-	-	-	-
-الطابق العلوي									
طبقة	-	٢	١	-	-	-	-	-	-
-خدمات	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مرتفق	-	-	-	١	١	-	-	١	-
منافع شرعية	١	١	١	١	١	١	١	١	١

واقتصرت غالبية «الأحواش» على حجرات واقعة في الطابق الأرضي ، حول الساحة ، لكنّ ، بعضها مثلما هو الحال في القاهرة[١٣٧] ، أو صيدا[١٣٨] ، اشتمل على طابق علوي ، يجري الصعود اليه عبر سلم خشبي[١٣٩] ، أو سلم حجري[١٤٠] ، وأحياناً ، عبر الاثنين معاً ، كما هو الحال في «الحوش» الواقع في محلة الميدان ، في زقاق الحطب والذي أشرنا اليه . وهذا «الحوش» ، هو ، في الواقع ، الحوش الأكثر أهمية في مدونتنا ، وكان قد باعه ، في ٦ جمادى الآخرة ١١٥٩/ ٢٦ حزيران ١٧٤٦ ، أحمد بن محمد آغا بن باقر آغا المهايني ، وأخوه درويش ، الى عسكري آخر هو يوسف بشة . وقد اشتمل هذا «الحوش» على ساحة مجهزة ببئر ماء ، وخمسة عشر «مسكناً» ، تغطيها القباب (كانت إحداها مهدمة) ، وعلى «مسكنين» مغطيين بسقف منبسط ، وعلى سلم حجري ، وسلم خشبي ، يفضي كل منهما الى «طبقة» ، بالاضافة الى منافع[١٤١] . وإذا ما اشتمل هذا الحوش على «طبقتين» ، فإن «حوشاً» آخر اشتمل على «طبقة» واحدة[١٤٢] . ولما كان لـ «الأحواش» خصائص معمارية تميزها عن غيرها ، فقد تبدت هذه الخصائص من خلال غياب بعض العناصر المكونة للسكن ، وليس من خلال وجودها . إذ صادفنا ، في هذه «الأحواش» غياب بعض العناصر التي مثلت في الدور مظاهر المهابة والفخامة ، مثل بركة الماء ، و «الإيوان» ، «القاعة» ، و «المشرقة» ، و «القصر» و «الديوان خانة» . ومع أن بعض «الأحواش» اشتمل على مطبخ ، إلا أننا لم نصفه ، وذلك لأن المعاملات العقارية الخاصة بهذه الأحواش طاولت جزءاً منها هو «المقسم» ولم توفر لنا ، بالتالي ، سوى معلومات جزئية عنها[١٤٣] . واشتملت كل «الأحواش» على «منافع شرعية» ، كما اشتمل ثلثها على «مرتفقات» .

وفي المحصلة ، فإن الأحواش» ، مثلما ورد وصفها في الوثائق التي درسناها لم تتميز كثيراً عن الدور . ولم يكن هناك سوى «حوش» واحد ، في مدونتنا ، حمل طابعاً «بدائياً» : فهذا «الحوش» الواقع في محلة الميدان ، في زقاق المسلخ ، اشتمل فقط على أربعة «بيوت» ، وعلى مرتفق ومنافع شرعية[١٤٤] .

وخلافاً للرأي الذي تبناه م . دهمان[١٤٥] ، لم تمثل الاسطبلات ، ضمن وثائقنا ، في الأقل ، عنصراً مميزاً لـ «الأحواش» . إذ لم نعثر سوى على إشارة واحدة الى

اسطبل . في «حوش» واقع في محلة القبيبات ، في زقاق اسماعيل جربجي ، وذلك حين أشير الى وجود فضاء ، وُصف بـ «مربع» كان «معداً لربط الدواب»(١٤٦) .

أما الوصف الوحيد الشامل لـ «الحوش» الذي توفر لدينا ، فيما يخص القرن التاسع عشر ، فقد كان مثيراً للاهتمام ، وكان خاصاً بـ «حوش» امتلكته عائلة المهايني ، في محلة القبيبات في عام ١٢٣٦/ ١٨٢١ . وقد اشتمل ذلك «الحوش» على «ساحة سماوية» وعلى «دولابي حرير» وثلاث «بوائك» وعلى خمسة «بيوت ذات قباب» ، وعلى «منافع شرعية» . وعليه ، فقد كان من الممكن مزاولة نشاطات تجارية وحرفية داخل «الأحواش» . كما احتوى ذلك «الحوش» على سبع أشجار زيتون ، تشاركت في ملكيتها عائلة المهايني مع عائلة الجباوي(١٤٧) .

ويُلاحظ في حي الميدان ، حتى في أيامنا هذه ، وجود بضعة «أحواش» مهجورة ، يتجلى طابعها الريفي على نحو بارز . ففي قطاع الحقلة ، نصادف «حوشا» ما زال السكان يسمونه بهذا الاسم ، كان مملوكاً من قبل عائلة من التركمان ، وظل حتى وقت قريب ، مخصصاً لإيواء قطعان من الغنم ، في انتظار بيعها في أسواق المدينة . كما أن «حوشاً» ، واقعاً في مقابل جامع منجك ، ما يزال يحمل طابعاً ريفياً بارزاً جداً . لد مثلت هذه «الأحواش» فضاءات مسورة ، اشتملت في جانب منها ، أو في عدة جوانب على حجرات مبنية من اللبن والطين . إلا أننا لم نعثر ، للأسف في وثائقنا على أية إشارة الى المواد الأخرى التي استخدمت في بناء هذه «الأحواش» ، بحيث نتساءل فيما إذا كانت هذه «الأحواش» ، على الرغم من اشتمالها ، بوجه الاجمال ، على العناصر السكنية نفسها التي اشتملت عليها مجموع المساكن ، قد تميزت عن غيرها ، بضعف بنيانها . وبكلمات أخرى : إلى أي حد استخدم كل من الطين والحجر في بناء مختلف أنماط المساكن ؟

ج – مالكون ومستأجرون

في وسعنا تحديد قيمة «الأحواش» التي خضعت للتبادل في السوق العقارية . ففي غضون فترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢ ، تراوحت قيمة «الأحواش» العشرة التي تم شراؤها

بجملتها ما بين ٨٠ و ٥٢٠ قرشاً . كانت قيمة خمسة منها ما بين ٨٠ و ١٥٠ قرشاً . وقيمة ثلاثة منها ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ قرش ، وقيمة «الحوشين» الباقيين ، وهما الأغلى قيمة ، ما بين ٤٧٠ و ٥٢٠ قرشاً . ومع أن «الأحواش» كانت تؤوي سكاناً فقراء ، إلا أن قيمتها لم تكن ، مع ذلك ، ضئيلة في السوق العقارية .

لقد كان بعض هذه «الأحواش» مملوكاً من قبل وجهاء ، حيث أشير في غضون فترة ١٨٢٥ - ١٨٧٥ الى «حوشين» كانت تمتلكهما عائلتان كبيرتان في محلة باب المصلى : «حوش» بني المجتهد ، و «حوش» بني سكر[١٤٨] . ونحن نصادف في محلة الميدان ، في منتصف القرن التاسع عشر ، «حوشين» هما : «حوش» الموصلي ، في زقاق الموصلي[١٤٩] ، و «حوش» بني عجلان بالقرب من زقاق الموصلي[١٥٠] . وفي محلة القبيبات ، امتلكت عائلة المهايني عدة «أحواش» ، كان أحدها في فترة ١٧٤٢ - ١٧٥٢ واقعاً في زقاق الحطب[١٥١] ، وكان الآخر في فترة ١٨٢٠ - ١٨٣٠ واقعاً في زقاق «أبو جبر» (بالقرب من زقاق الشيخ يعقوب على الأرجح)[١٥٢] . وكان هذا «الحوش» مملوكاً بالتشارك مع عائلة الجباوي ، التي امتلكت «حوشاً» آخر ، هو «حوش» بني سعد الدين في زقاق الماء[١٥٣] .

لم تكن العائلات المالكة لـ «الأحواش» ، على الأرجح ، مقيمة في تلك «الأحواش» ؛ والواقع ، أن المظهر الأكثر التباساً من مظاهر هذا النمط من السكن تمثّل في طبيعة السكان الذين أقاموا فيه . وربما كانت عمليات الاستئجار ، مثلما كان الحال في القاهرة[١٥٤] ، خاضعة ، في معظم الأوقات ، الى اتفاق شفهي بين الطرفين ، من دون أن يجري تسجيلها في المحكمة . وهو ما حدّ من معرفتنا لهذا النمط من السكن الذي خضع ، بوجه خاص ، لظاهرة الاستئجار ، وشكّل ملجأ لإيواء السكان الأكثر فقراً .

غير أن أسماء بعض «الأحواش» وفرت لنا ، مع ذلك ، بضع معلومات عن ساكنيها ، الذين كانوا يعودون بأصولهم الى منطقة واحدة ، أو يمارسون نشاطاً حرفياً واحداً . ففي القاهرة ، ضمت بعض «الأحواش» سكاناً من الصعيد («حوش الصعايدة») ، أو سكاناً يعودون بأصولهم الى المحافظات الشرقية («حوش الشرقوى») ، كما نجد حوشاً للفلاحين باسم «حوش الفلاحين» ، وحوشاً آخر لراقصات محترفات ، باسم «حوش الغوازي»[١٥٥] .

وفي دمشق ، كان هناك ، خلال القرن الثامن عشر ، «حوش» خاص بسائقي البغال ، يقع في محلة الشاغور البراني ، عُرف باسم «حوش المكارتية»[١٥٦] . كما كان هناك «حوش» آخر ، في حي الميدان ، أقام فيه مصريون ، عُرف باسم «حوش المصريين»[١٥٧] ، وحوش آخر ، ربما أقام فيه أشخاص يعودون بأصولهم الى حمص ، عرف باسم «حوش الحماصنة»[١٥٨] . وكان هذان الحوشان واقعين في محلة القبيبات . وفي تلك الفترة ، كان هناك «أحواش» عديدة مملوكة من قبل تركمان ، ولكننا لا نعلم ما إذا كان مستأجروها من التركمان ، أم لا . وكانت هذه «الأحواش» واقعة في محلة الميدان ، في زقاق الموصلي[١٥٩] ، وزقاق الحجارين[١٦٠] ، وزقاق قياس[١٦١] ، وفي محلة القبيبات في قطاع الحقلة[١٦٢] .

وقد ضمت عدة «أحواش» سكاناً مسيحيين ، وهو أمر غير مستغرب ، على اعتبار أن المسيحيين كانوا يمثلون ، مثلما أشرنا سابقاً ، قسماً مهماً من مهاجري الأرياف . وأشير الى «أحواش النصارى» هذه ، في منتصف القرن الثامن عشر ، في محلة القبيبات ، بالقرب من زقاق لطيف[١٦٣] ، وفي مطلع القرن التاسع عشر ، في محلة الميدان ، بالقرب من زقاق ست الاهل[١٦٤] ، وفي محلة باب المصلى ، في زقاق البقّارة وزقاق «بنو المجتهد»[١٦٥] . كما نعلم أن «حوشاً» عائداً الى وقف بني سكر ، ورد ذكره في عام ١٢٧٦ / ١٨٦٢ ، اشتمل على ثلاثة «مربعات» سكن فيها مسيحيون[١٦٦] . غير أن إقامة المسيحيين في «الأحواش» لم تكن مقصورة على فقراء المستأجرين منهم ؛ ففي ٦ ربيع الثاني ١٢٣٧/ ٣١ كانون الأول ١٨٢١ ، باع مسيحيان «داراً» صغيرة كانا قد ورثاها في أحد «الأحواش» في الميدان ، واشتملت تلك الدار ، التي قدرت قيمتها بـ ٢٠٠ قرش ، على ساحة و «مربع» و «خزانة» ومرتفق ومنافع شرعية[١٦٧] .

يفترض عبد الكريم رافق ، في دراسته عن محلة باب المصلى ما بين عامي ١٨٢٥ – ١٨٧٥ ، أن «الأحواش» شهدت تطوراً في تلك الفترة . ففيما كانت مستخدمة ، في الأساس لربط الدواب ، تحولت مع الزمن الى مكان للسكن ولا سيما بعد أحداث ١٨٦٠ الطائفية التي لجأ فيها كثير من مسيحيي جبل لبنان الى حي الميدان[١٦٨] . ومع أنه ليس هناك شك في أن بعض هذه «الأحواش» قد شغله مسيحيون ، إلا أننا لا

نعتقد بأن أحداث ١٨٦٠ لعبت دوراً حاسماً في تغير وظيفة هذه «الأحواش» . ففي وثائق مدونتنا تظهر ، في الواقع ، «أحواش» عديدة مهيأة لاستقبال سكان لا على التعيين ، من مسيحيين أو سواهم ، منذ منتصف القرن الثامن عشر . وعليه ، فإن من الأنسب ، كما يبدو لنا ، تبني فكرة تعايش نمطين من «الأحواش» أحدهما كان مخصصاً للسكن ، والآخر مخصص للدواب ، بالرغم من أن الدواب والناس كان يمكنهم أن يتجاوروا داخل الفضاء السكني نفسه .

د – اندماج في النسيج المديني

إعادة انتاج نمط من أنماط السكن ، أم تدهور أحوال السكن المديني ؟

انطلاقاً من هذه المعلومات المختلفة يمكن طرح عدة تساؤلات حول موضوع «الأحواش» .

بما أن هذه «الأحواش» كانت موجودة ، بوجه خاص ، في أحياء المدن ، الواقعة خارج السور ، فقد يكون بعضها ، في الأصل ، عبارة عن أبنية ريفية ، اندمجت مع الزمن في النسيج المديني ، نتيجة النمو العمراني[١٦٩] . ففي زحلة ، مثلاً ، يمكن النظر الى «الأحواش» بوصفها نويات عمرانية ، على اعتبار أن كل واحد منها كان في الأصل نواة في تشكّل أحد الأحياء . ففي رأي عبد النور «لا يبدو أن زحلة قد شكلت استثناء في هذا المجال ، إذ كان لا بد لهذه السيرورة من أن تتكرر ، ولا سيما حين نصادف كثرة من القرى اللبنانية – السورية ، تحمل اسم «حوش» . وعليه ، فقد كان مقدراً لكثير من هذه الأبنية الريفية أن تتطور الى قرى»[١٧٠] . ونحن نجد هذه الظاهرة أيضاً في المدينة المنورة ؛ فقد كانت الأحياء فيها منقسمة الى «أحواش» وصفت بأنها فضاءات «دائرية تقريباً ، محاطة بدور ، ولها باب يغلق عند المغيب»[١٧١] .

ثم ، ألم نشهد ، من جهة أخرى ، قيام سكان هذه «الأحواش» باعادة إنتاج الأنماط المعمارية المميزة للريف ، الذي يعودون بأصولهم اليه ، داخل المدينة ؟ إن عبد النور يفترض ، على سبيل المثال ، أن «الأشخاص الأكثر فقراً ، وبسبب عجزهم عن امتلاك ساحة خاصة بهم ، كانوا ينظّمون فضاءهم السكني بطريقة توفر لهم ساحة

مشتركة ، في وسط الأبنية المدينية التي يقيمون فيها ، وعلى نحو عفوي جداً ، على الأرجح »[١٧٢] . كما يلاحظ عبد النور بأن «البناء الارتجالي لأحياء الصفيح الحالية في مدن سوريا ولبنان ، قد ولدت أشكالاً للسكن يمكن مقارنتها بـ «الأحواش» القديمة . وغالباً ما سميت أحياء الصفيح هذه بـ «التحويطات» . وقد تشكلت هذه التحويطات ، تقليدياً ، من ساحة ، أو عدة ساحات ، أحيطت بدور متواضعة جداً . وهكذا نكون إزاء استمرارية ملفتة للنظر للنمط المعماري نفسه[١٧٣] .

وأخيراً ، ألم تنتج هذه «الأحواش» عن تدهور أحوال السكن المديني ، وذلك عبر تفتيت الممتلكات السكنية ، وتوزيعها بين أسر عديدة ؟ وهذه الظاهرة ، التي يمكن ملاحظتها اليوم في دمشق ، كما في حلب[١٧٤] ، يمكن وصفها على النحو التالي : «إن الدور القديمة ذات النمط التقليدي (أي المشتملة على ساحة وسطانية ، وحجرات للسكن حولها) قد تحولت ، عقب انتقال ساكنيها القدامى الميسورين ، الى الأحياء الجديدة ، الى مساكن مشتركة ، بعثت الى الحياة من جديد ، حول الساحة القديمة ، نمطاً من السكن يمكن مقارنته بـ «الأحواش» التي وجدناها في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، في مصر وسوريا »[١٧٥] . وهذه الظاهرة دفعت عبد النور الى التساؤل عما إذا كان «الحوش» داخل الوسط المديني ، في الأقل ، قد برز بوصفه نمطاً خاصاً للسكن ، أو أنه تولد نتيجة تدهور حال أنماط أخرى أكثر رقياً ؟[١٧٦] . وهذا التحول ، قد يفسره ، بالتأكيد ، أن غالبية «الأحواش» التي صادفناها في حي الميدان ، وُصفت بالمصطلحات نفسها التي وُصفت بها الدور .

ونحن نفترض من جانبنا ، استناداً الى وثائق المحفوظات ، والى بعض الملاحظات الميدانية ، وجود تعايش بين نمطين من «الأحواش» في حي الميدان : نمط ريفي مندمج بالنسيج المديني ، ومشاد من قبل أشخاص ، أعادوا إنتاج طرائق للسكن خاصة بالأرياف ، ونمط مديني ، أطلق عليه اسم «حوش» ، ليس لأسباب معمارية ، بل ، بالأحرى ، لأسباب اجتماعية . فهذه الوحدات السكنية ، الشبيهة بالمساكن الأخرى ، سميت بهذا الاسم ، ربما بصورة تحقيرية ، لأن تشارك عائلات متعددة في داخلها كان يعيد الى الأذهان نمط السكن المميز لـ «الأحواش» القديمة .

وفي دمشق ، في مطلع القرن العشرين ، كان مصطلح «الحوش» يدل على دار كبيرة غير مخصصة لأسرة واحدة ، بل تضم مساكن لعدة أسر[١٧٧] ، وهذا التعريف لـ « الحوش » استند الى معايير اجتماعية ، ولم يتناول الحوش ، بوصفه نمطاً معمارياً خاصاً . ويبدو أن هذا التعريف ينطبق على عدد لا بأس به من « أحواش » حي الميدان .



الهوامش

١ - تشير عبارة « منافع شرعية » الى جملة من الحقوق المتنوعة المتعلقة بالدور (حق الاستطراق ، حق الانتفاع بالماء ، حق تصريف المياه من خلال المجاري) ، انظر :

Pascual J.-P., "Du notaire au propriétaire", p. 392-393.

نقلاً عن ابن عابدين م . رد المحتار ، ص ٢٦٢ .

ويمكن أن ترد هذه العبارة بصورة أشمل : « منافع ومرافق وحقوق شرعية » ، وقد استفادت الغالبية الساحقة تقريباً من الدور التي اشتملت عليها مدونتنا من هذه الحقوق .

٢ - للحصول على وصف أكثر تفصيلاً لإحدى الدور الدمشقية إبان النصف الثاني من القرن السابع عشر ، انظر كذلك : محاسني ، كناش ، ص ٩٦ - ٩٧ .

Marino B., Carnet, p. 40-41.

٣ - انظر :

Pascual J.-P., "Du notaire au propriétaire", p. 392.

نقلاً عن ابن عابدين م . رد المختار,IV ، ص ١٦٢ - ٢٦٢ .

٤ - في أربع دور واقعة في محلة باب المصلى ، توزعت الحجرات انطلاقاً من دهليز (وليس من ساحة) أقيم فيه سلم يوصل الى حجرات الطابق العلوي (س ١٠٩ ، ص ١٩ ، و ٢١ ، س ١٣٠ ، ص ٦٨ ، و ١١٨ ، س ١٣٠ ، ص ١٥١ ، و ٣٠٦ ، س ١٣٠ ، ص ١٦٩ ، و ٢٤١) .

5 - Maury B., "La maison damascène", p. 26-27.

6 - Maury B., "La maison damascène", p. 28.

٧ - أظهرت المخططات المساحية أيضاً أن الساحات المجهزة ببرك ماء لم تكن - خلافاً للتصور السائد - شائعة بكثرة . ففي عشرين دائرة مساحية أخذت بعين الاعتبار في إطار هذه الدراسة ، وانقسمت الى ٥٠٠٠ جزء ، أحصي ٧٨٠ بركة ماء فقط . غير أنه لا يمكننا الاستخلاص بأن ١٥ في المئة من الدور كان مجهزاً ببركة ماء ، وذلك لأن الدور المنزلية لم تشغل تلك الأجزاء كافة ، بل كان بعضها يشغله عدد من الحوانيت والدكاكين . ومن جهة أخرى ، اشتمل بعض الدور على بركتين بل وحتى على ثلاث برك . وأخيراً ، فإن الخرائط المساحية قد أُعدت في الثلاثينات من هذا القرن ، ومن المحتمل أن يكون عدد من برك الماء قد أقيم منذ مطلع القرن التاسع عشر .

8 - Maury B., "La maison damascène", p. 27-28.

وفي القاهرة كانت تضطلع بوظيفة الساحة حجرة أساسية هي بوجه عام « القاعة » ، التي كانت توصل الى حجرات ثانوية ، انظر :

Hanna N., Habiter au Caire, p. 38; Zakariya M., "Typologie de l'habitat", p. 123.

9 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 100; "Habitat et structures sociales", p. 74.

Maury B., "La maison damascène", p. 42.

ويشير عبد النور الى ندرة « الإيوان » في دور حلب ، لكنه لا يعطي أي نسبة بهذا الخصوص .

أما عن وجود « الإيوان » في دور دمشق ، فيمكن الرجوع الى :

Pascual J.-P.,"Du notaire au propriétaire", p. 399.

١٠ - بخصوص « القاعة » ، انظر :

Pascual J.-P.,"Du notaire au propriétaire", p. 400.

11 - Depaule J.-Ch., "Espaces, lieux et mots", p. 97.

12 - Tate J., Waqfiyya, p. 64.

١٣ – س ١٠٩ ، ص ٩٦ ، و ١٠٨ ؛ س ١١٧ ، ص ١ ، و ١ ؛ س ١١٧ ، ص ١٠٢ ، و ١٦٠ ؛ س ١١٧ ، ص ١٧٥ ، و ٢٢٦ ؛ س ١١٧ ، ص ١٤١ ، و ٢٢٣ ؛ س ١٢٢ ، ص ١٦٢ ، و ٢٢٨ ؛ س ١٢٢ ، ص ٢٣٦ ، و ٣٠٩ ؛ س ١٢٨ ، ص ٧٠ ، و ١٣٦ ؛ س ١٣٠ ، ص ١٥٩ ، و ٣٢٠ (وفي هذه الحالة الأخيرة ، كان «المسكن» قائماً داخل «المربع» ، حيث أشير الى «مربع داخله مسكن») .

14 - Depaule J.-Ch.," Espaces, lieux et mots", p. 97.

وبحسب هذا الكاتب ، فإن خصوصية هذه الحجرة تكمن في عدد جدرانها ، حيث «يكون للمربع أربعة جدران ، بينما للإيوان ثلاثة جدران ، ومن الممكن أن يكون للقاعة أكثر من اربعة جدران .

15 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 97- 98;

Abdel Nour A., "Habitat et structures sociales", p. 72; Tate J., Waqfiyya, p. 64 .

16 - Tate J., Waqfiyya, p. 63.

١٧ – وقد يشير مصطلح «بيت» كذلك الى مسكن عائلة داخل إحدى الدور ، إلا أن هذه الحالة لم نصادفها في الدور التي اشتملت عليها مدونتنا .وبخصوص مدلول مصطلح «بيت» ، انظر :

Abdel Nour A., "Types architecturaux", p. 67, p. 86, n .7;

وقد وُصفت بعض «بيوت» مدونتنا بأنها «صغيرة» :

س ١٠٩ ، ص ١٥٥ ، و ٢٩٩ ؛ س ١٠٩ ، ص ١١٨ ، و ٢٢٦ ؛ س ١٢٢ ، ص ١٠٦ ، و ١٥١ ؛ س ١٣٠ ، ص ٨٤ ، و ١٥٥ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٦٦ ، و ١٥٧ .

كما كانت تعلو بعض تلك «البيوت» قبب («قبة معقودة باللبن والطين») :

س ١٠٩ ، ص ١٧٨ ، و ٣٤٢ ؛ س ١١٧ ، ص ٦ ، و ١١ ؛ س ١١٧ ، ص ١٣٢ ، و ٢٠٥ ؛ س ١٣٠ ، ص ١٢٢ ، و ٢٢٤ .

١٨ – س ١٠٩ ، ص ١٥٥ ، و ٢٢٩ ؛ س ١٠٩ ، ص ١١٨ ، و ٢٢٦ ؛ س ١١٧ ، ص ٦ ، و ١١ ؛ س ١١٧ ، ص ١٥٢ ، و ٢٣٧ ؛ س ١٢٣ ، ص ١٠٦ ، و ١٥١ ؛ س ١٣٠ ، ص ١٢٢ ، و ٢٤٤ ؛ س ١٣٠ ، ص ٨٤ ، و ١٥٥ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٦٦ ، و ١٥٧ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٥٥٩ ، و ١٢٩٦ .

١٩ – س ١٠٩ ، ص ١٧٨ ، و ٣٤٢ ؛ س ١١٧ ، ص ١١٨ ، و ١٨٤ ؛ س ١١٧ ، ص ١٣٢ ، و ٢٠٥ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٤٩ ، و ٥٠٣ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٧٥ ، و ١٧٨ .

٢٠ – س ١١٧ ، ص ٢١٣ ، و ٣١٦ ؛ س ١٢٢ ، ص ٨٩ ، و ١١٩ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٦ ، و ٣٦ .

٢١ – س ١٣٠ ، ص ١٢٧ ، و ٢٥٧ .

٢٢ – س ١٢٢ ، ص ٨٩ ، و ١١٩ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٦ ، و ٣٦ ؛ س ١٣٠ ، ص ١٢٧ ، و ٢٥٧ .

٢٣ – س ١٠٩ ، ص ٧٧ ، و ١٣٩ ؛ س ١١٧ ، ص ٢٥٤ ، و ٣٧٠ ؛ س ١٢٣ ، ص ١٠٤ ، و ١٤٥ ؛ س ١٢٣ ، ص ٢٠٥ ، و ٢٧٧ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٠٢ ، و ١٩٧ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٩٣ ، و ١٥٩ ؛ س ١٣٠ ، ص ٧٥ ، و ١٢٥ ؛ س ١٣٠ ، ص ١٣٨ ، و ٢٨٣ ؛ س ٢٧٩ ، ص ١٦٩ ، و ٣٩٠ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٢٩٢ ، و ٦٣٦ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٣٤٧ ، و ٧٤٨ ؛ س ٢٧٩ ، ص ٤٩٧ ، و ١١٢٣ ؛ س ٣١٣ ، ص ٧٢ ، و ٢١٦ .

٢٤ – س ١١٧ ، ص ٤٣ ، و ٧٥ ؛ س ١٢٣ ، ص ٢٧٦ ، و ٣٤٦ .

٢٥ – س ١١٧ ، ص ١ ، و ١ .

٢٦ – س ١٢٣ ، ص ٢٦٢ ، و ٣٤٠ .

٢٧ – س ١٠٩ ، ص ١٠٢ ، و ١٨٩ .

٢٨ – س ١٢٣ ، ص ٩٤ ، و ١٢٧ .

٢٩ – س ١٢٨ ، ص ١٧٥ ، و ٣٢٤ .

٣٠ – س ١٢٣ ، ص ٩١ ، و ١٢٢ .

٣١ – س ٢٩٧ ، ص ١٨٧ ، و ٤٢٥ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٣٢٠ ، و ٧٠٣ .

32 - Tate J., Waqfiyya, p. 66.

٣٣ – س ١٢٣ ، ص ٣٧٠ ، و ٥٢٠ .

٣٤– س ١٣٠ ، ص ٢٤٥ ، و ٤٩٦ .

٣٥ – س ١٣٠ ، ص ١٠٢ ، و ٢٠٠ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٣٢ ، و ٤٧١ .

٣٦ – س ١٢٨ ، ص ١ ، و ٢ ؛ س ١٢٨ ، ص ٢ ، و ٥ .

٣٧ – س ١١٧ ، ص ١٨٦ ، و ٢٨١ ؛ س ١٣٠ ، ص ١٧٤ ، و ٣٥٠ .

٣٨ – س ١٠٩ ، ص ١٠٢ ، و ١٨٩ ؛ س ١١٧ ، ص ١٧٥ ، و ٢٢٦ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٠٨ ، و ٤٣٠ .

39 -Tate J.,Waqfiyya, p. 65.

٤٠ – في القاهرة ، شاع هذا المصطلح في وثائق المحفوظات إبان القرن الثامن عشر ، انظر :

Hanna N.," Le vocabulaire de la maison", p. 26.

41 - Tate J., Waqfiyya, p. 65.

42 - Hanna N.,"Le vocabulaire de la maison", p. 26.

وقد استخدم مصطلح «الأوضة» في دور القاهرة جنباً الى جنب مع مصطلح «طبقة» الذي سنتناوله فيما بعد .

٤٣ – من ضمن السلالم الخشبية الـ ٢٢ ، التي ورد ذكرها في منتصف القرن الثامن عشر ، كان ١٥ سلماً قائماً في دور متواضعة ، و ٥ سلالم في دور متوسطة ، وسلم واحد في دار كبيرة . ومن ضمن السلالم الخشبية التسعة ، التي ورد ذكرها في مطلع القرن التاسع عشر ، كانت ٥ سلالم قائمة في دور متواضعة ، وكان سلّمان قائمين في دار متوسطة ، وسلّمان في دار كبيرة .

٤٤ – س ١١٧ ، ص ١٧٥ ، و ٢٦٦ ؛ س ٢٩٧ ، ص ١٢٧ ، و ٣٢٣ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٣٧٥ ، و ٨٢١ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢١ ، و ٦٥ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٣ ، و ٧٣ ؛ س ٣١٢ ، ص ٣٢ ، و ١٠٦ ؛ س ٣١٢ ، ص ٣٣ ، و ١٠٨ .

٤٥–س ١٠٩ ، ص ١٠٢ ، و ١٨٩ .

٤٦ – س ١٠٩ ، ص ٨٦ ، و ١٥٨ ؛ س ١١٧ ، ص ١٨٦ ، و ٢٨١ ؛ س ٣١٢ ، ص ٤ ، و ٥ .

٤٧ – وقد يوصل السلم ، في بعض الأحيان ، الى رواق تتوزع على جانبيه حجرات الطابق العلوي ، إلا أن مثل هذه الحالة لم نصادفها في دور مدونتنا ، انظر :

Maury B.,"La maison damascène", p. 14, p. 33.

48 - Pascual J.-P., "Du notaire au propriétaire", p. 401.

٤٩ – س ١٠٩ ، ص ٤٣ ، و ٧٣ .

50 - Pascual J.-P., "Du notaire au propriétaire", p. 395, n. 1.

51 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 126, p. 129; Hanna N., Habiter au Caire, p. 44; Pascual J.-P., "Du notaire au propriétaire", p. 400 .

٥٢ – س ١٣٠ ، ص ٥٧ ، و ٩٨ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٢٩٧ ، و ٨٧٥ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٤٤٧ ، و ١٠٠٢ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٤٤٧ ، و ١٠٠٣ ؛ س ٣١٢ ، ص ٦ ، و ١٢ .

53 - Pascual J.-P.,"Du notaire au propriétaire", p. 399, p. 401.

54 - Pascual J.-P., "Du notaire au propriétaire", p. 399, p. 401.

وبحسب ج . ك دافيد ، فإن هذا المصطلح لم يكن شائعاً في حلب قبل القرن الثامن عشر ، انظر :

David J.-C.,"Domaines et limites de l'architecture d'Empire", p. 177.

55 - Hanna N., Habiter au Caire, p. 43- 44 .

56 - Hanna N., Habiter au Caire, p. 74.

57 - Hanna N., Habiter au Caire, p. 75; Hanna N., " Le vocabulaire de la maison", p. 24, p. 25.

58 - Maury B.," La maison damascène", p. 33.

59 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 129.

60 - Abdel Nour A., Histoire urbaine p. 98; Abdel Nour A., "Habitat et structures sociales", p. 73.

٦١ – رافق ع – ك ، غزة ص ٣١ .

٦٢ – كانت هذه النسبة في دمشق أعلى ، بصورة جلية ، مما كانت عليه في حلب ، حيث لم يوجد المطبخ سوى في ٢٠ في المئة من دور حلب انظر :

Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 100.

Abdel Nour A.,"Habitat et structures sociales", p. 47.

٦٣ – للتعرف على ملامح المطبخ في الدار الدمشقية ، انظر :

Maury B.," La maison damascène", p. 14, p. 32.

وفي الدار القاهرية ، انظر :

Hanna N.," La cuisine dans la maison du Caire" .

٦٤ – بخصوص «بيت المونة» في الدور التونسية ، انظر :

Bairam A.," Le bit el-muna".

٦٥ – س ١٢٣ ، ص ٨٥ ، و ١١٥ ؛ س ١٢٢ ، ص ٨٥ ، و ١١٦ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٦٦ ، و ١٥٧ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٢٤٣ ، و ٥٢٧ ؛ س ٣١٢ ، ص ٤٥٨ ، و ١١٩٠ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٥٤٤ ، و ١٥٢٢ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٣٧ ، و ٦٨١ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٥٧ ، و ٧٢٨ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٤٤ ، و ٩٦١ ؛ س ٣١٢ ، ص ٣٦٥ ، و ١٠٠٩ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٩٧ ، و ١٠٧٨ .

66 - Hanna N., Habiter au Caire, p. 52.

67 - Hanna N., Habiter au Caire, p. 52; Hanna N.," La cuisine dans la maison du Caire", p. 407.

68 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p.101;

Abdel Nour A., "Habitat et structures sociales", p. 74.

نقلاً عن ابن طولون م . ، إعلام ، ص ٢٧٠ .

٦٩ – بخصوص المشكلات الناجمة عن دراسة المصطلحات المعمارية ، انظر :

Hanna N., "Le vocabulaire de la maison", p. 22.

70 - Hanna N., Habiter au Caire, p. 51.

71 - Pascual J.-P., "Du notaire au propriétaire", p. 398, p. 402 .

٧٢ – س ١٢٨ ، ص ٣٦ ، و ٧٧ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٢٥ ، و ٢٤٨ ؛ س ٣١٢ ، ص ٥٠ ، و ١٥٢ ؛ س ٣١٢ ، ص

٦٢٤ ، و ٣٦٤ ، س ٣١٢ ، ص ٢٧٢ ، و ٧٧٢ .
٧٣ - س ١١٧ ، ص ١٨٦ ، و ٢٨٠ ؛ س ١٢٨ ، ص ٣٦ ، و ٧٧ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٣٥ ، و ٢٤٨ .
٧٤ - س ١٣٠ ، ص ٩٢ ، و ١٧٣ .
٧٥ - س ١٠٩ ، ص ١٦٠ ، و ٣١٠ ؛ س ١٢٨ ، ص ٧٦ ، و ١٤٧ .
٧٦ - كانت بعض « المقسم » في مدونتنا تمثل ١٢ قيراطاً ، أو ١٦ قيراطاً ، أو ١٧ قيراطاً ، بينما مثلت « مقسم » أخرى ٨ قراريط أو ٩ قراريط أو ١٠ قراريط .
٧٧ - في عام ١١١٣/١٧٠٢ ، تم تقسيم إحدى دور محلة القبيبات الى قسمين من خلال إقامة حائط يفصل بينهما ، انظر :

Pascual J.-P., "Du notaire au propriétaire", p. 394.

نقلاً عن س ٢٥ ، ص ٢٠٨ ، و ٢٨٣ .
وبخصوص تقسيم دور حلب ، انظر :

David J.-C., "Dégradation", p. 29.

٧٨ - السجل ١٠٩ ، ص ١٧٨ ، و ٢٤٢ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٣٠٣ ، و ٦٦٢ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٣٩١ ، و ٢٥٨ .
٧٩ - س ٢٩٧ ، ص ٣٩١ ، و ٨٥٨ .
٨٠ - س ١٢٨ ، ص ١٩٩ ، و ٣٧٢ .
٨١ - س ١٠٩ ، ص ١٣٢ ، و ٢٥٠ ؛ س ١١٧ ، ص ٦ ، و ١١ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٤٩ ، و ٥٠٣ ؛ س ٣١٢ ، ص ٣٣٥ ، و ٩١٦ .
٨٢ - س ١٠٩ ، ص ١٣٢ ، و ٢٥٠ ؛ س ١٠٩ ، ص ١٧٨ ، و ٢٤٢ ؛ س ١١٧ ، ص ٢٦ ، و ٤٤ ؛ س ١٢٣ ، ص ٨ ، و ١٢ ؛ س ١٢٣ ، ص ١٠٥ ، و ١٧٤ ؛ س ١٢٨ ، ص ١١٦ ، و ٢٢٠ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٩٧ ، و ٣٦٧ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٩٩ ، و ٣٧٢ ؛ س ١٣٠ ، ص ١٢٢ ، و ٢٤٤ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٤٥ ، و ٤٩٦ ؛ س ٢٧٩ ، ص ٢٤٩ ، و ٥٤٧ ؛ س ٣١٢ ، ص ٣٢٦ ، و ٩١٨ .

83 - Hanna N., Habiter au Caire, p. 44.

٨٤ - إن هذه النمذجة تتوافق تقريباً مع تلك التي تقترحها N. Hanna فيما يتعلق بدور القاهرة (حجرتان أو ثلاث أو أربع حجرات للدار المتواضعة ، من حجرتين الى سبع حجرات للدار المتوسطة ، وحتى اثنتي عشرة حجرة لمعظم الدور الكبيرة . انظر :

Hanna N., Habiter au Caire, p. 67, p. 57, p. 51.

غير أن مدونتنا لم تشتمل على أي دار مكونة من عشرين حجرة أو أكثر .
٨٥ - س ١٠٩ ، ص ١٧ ، و ٢٥ .
٨٦ - س ١٢٨ ، ص ١٤٢ ، و ٢٦١ .
٨٧ - س ٢٩٧ ، ص ١٣٥ ، و ٣١٥ .
٨٨ - س ٣١٢ ، ص ٢١١ ، و ٦٠٢ .
٨٩ - س ٣١٢ ، ص ٣١٠ ، و ٨٧٩ .
٩٠ - س ٣١٢ ، ص ٦٢ ، و ١٨٥ .
٩١ - س ١٠٩ ، ص ١٧١ ، و ٣٢٩ .
٩٢ - س ١١٧ ، ص ١٢٠ ، و ١٨٨ .
٩٣ - س ٢٩٧ ، ص ٢٠٢ ، و ٤٥٦ .
٩٤ - س ٣١٢ ، ص ٣٨٥ ، و ١٠٥٢ .

٩٥ - تم اللجوء الى مصطلحيّ «براني» و «جواني» في حلب أيضاً ، انظر :

Tate J., Waqfiyya .

أما مصطلح «سلاملك» ومصطلح «حرملك» المستخدمان حالياً للاشارة الى الفضاء الذكوري والفضاء الإناثي داخل الدور الكبيرة . فلم يردا في وثائق المحفوظات . وفي القاهرة ، ظلت مصطلحات «باب الحريم» ، «مساكن الحريم» ، «مطبخ الحريم» و «حوش الحريم» نادرة في القرن السابع عشر ، ثم أخذت تشيع أكثر فأكثر خلال القرن الثامن عشر ، انظر :

Hanna N., Habiter au Caire, p. 75; Hanna N.,"Le vocabulaire de la maison", p. 26.

٩٦ - س ١٢٣ ، ص ٢٠٥ ، و ٢٧٧ .

٩٧ - س ٢٩٧ ، ص ٤١٧ ، و ٩٣٢ .

٩٨ - س ٢٩٧ ، ص ٤١٧ ، و ٩٣٢ .

٩٩ - س ١٢٨ ، ص ١٠٣ ، و ١٩٩ .

١٠٠ - س ١٢٨ ، ص ٣٩ ، و ٨٤ .

101 - Hanna N., Habiter au Caire, p. 69.

١٠٢ - س ٢٩٧ ، ص ١٣٧ ، و ٣٢٣ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٣٧٥ ، و ٨٢١ ؛ س ٣١٣ ، ص ٢١ ، و ٦٥ ؛ س ٣١٣ ، ص ٢٢ ، و ٧٣ ؛ س ٣١٣ ، ص ٣٢ ، و ١٠٦ ؛ س ٣١٣ ، ص ٣٣ ، و ١٠٨ .

١٠٣ - س ١١٧ ، ص ١٢ ، و ٢٣ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٥٦ ، و ١٣٣ ؛ س ٣١٣ ، ص ٤ ، و ٥ .

١٠٤ - س ٢٩٧ ، ص ٥٦ ، و ١٣٣ ؛ س ٣١٣ ، ص ٢٢ ، و ٧٣ ؛ س ٣١٣ ، ص ٣٢ ، و ١٠٦ ؛ س ٣١٣ ، ص ٣٣ ، و ١٠٨ ؛ س ٣١٣ ، ص ٦٢ ، و ١٨٥ .

١٠٥ - س ٢٩٧ ، ص ٥٦ ، و ١٣٣ .

١٠٦ - س ٣١٣ ، ص ٢٢ ، و ٧٣ ؛ س ٣١٣ ، ص ٣٢ ، و ١٠٦ ؛ س ٣١٣ ، ص ٣٣ ، و ١٠٨ .

١٠٧ - س ٣١٣ ، ص ٦ ، و ١٢ .

١٠٨ - س ٣١٣ ، ص ٤٦٠ ، و ١١٩٤ .

١٠٩ - س ١٢٣ ، ص ١٦٣ ، و ٢٢٨ .

١١٠ - س ١٢٨ ، ص ٣٩ ، و ٨٤ .

١١١ - س ١١٧ ، ص ٧ ، و ١٢ .

١١٢ - س ١١٧ ، ص ١ ، و ١ .

١١٣ - س ٢٩٧ ، ص ١٣٧ ، و ٣٢٣ .

١١٤ - س ٣١٣ ، ص ٢١ ، و ٦٥ .

١١٥ - س ٣١٣ ، ص ٦ ، و ١٢ .

١١٦ - س ٣١٣ ، ص ٣٦٣ ، و ١٠٠٦ .

١١٧ - س ١٠٩ ، ص ١٨٧ ، و ٢٤٢ ؛ س ١١٧ ، ص ١١٨ ، و ١٨٤ ؛ س ١٢٨ ، ص ٣ ، و ٩ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٢ ، و ٢٨ .

١١٨ - س ١١٧ ، ص ١٨ ، و ٣٠ ؛ س ١٢٣ ، ص ٢٢٨ ، و ٣١٢ ؛ س ١٢٣ ، ص ٣٨٢ ، و ٥٥٢ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٠٨ ، و ٢٠٥ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٠٨ ، و ٢٠٦ ؛ س ١٣٠ ، ص ٨٩ ، و ١٦٥ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٢٥ ، و ٤٥٨ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٣٧ ، و ٤٨٠ .

وفي بعض الأحيان ، كان يطلق اسم «قبة» على حجرة ، من حجرات الدار ، تعلوها قبة (س ١٠٩ ، ص ٩١ ، و ١٧١) . أما قيمة الواحدة من هذه الحجرات فكانت تقدّر بخمسين قرشاً تقريباً .

١١٩ - س ١١٧ ، ص ١٢٥ ، و ١٩٥ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٣٠ ، و ٤٦٦ ؛ س ١١٧ ، ص ١٢ ، و ٢٣ ؛ س ١٢٣ ، ص

٢٤٤ ، و ٣١٦ .

١٢٠ - ونادراً ما كانت تعلو حجرة « البيت » : س ١٠٩ ، ص ١٧٨ ، و ٢٤٢ ؛ س ١١٧ ، ص ٦ ، و ١١ ؛ س ١٧ ، ص ١١٨ ، و ١٨٤ ؛ س ١٣٠ ، ص ١٢٢ ، و ٢٤٤ .

١٢١ - س ١٢٢ ، ص ١٦٣ ، و ٢٢٦ .

١٢٢ - س ١٣٠ ، ص ٧٤ ، و ١٢٢ .

123 - Raymond A., Grandes villes, p. 323.

124 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 130-135; Hanna N., Habiter au Caire, p. 70; Raymond A., Grandes villes, p. 323-326; Raymond A., "Rapports villes-campagnes", p. 50-51.

١٢٥ - يُشار ، في الواقع ، الى وجود عدة أحواش في قرى قريبة من دمشق ، انظر :
س ٢٩٧ ، ص ١١٠ ، و ٢٦٧ ؛ س ٢٩٧ ، ص ١٦١ ، و ٣٧٢ ؛ س ٢٩٧ ، ص ١٧٠ ، و ٣٩٢ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٢٠٢ ، و ٤٥٧ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٢٢٦ ، و ٥٢٣ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٥٢٨ ، و ١٢٢٧ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٥٦٣ ، و ١٣٠٦ .
وتجدر الاشارة الى أن مصطلح « حوش » يُستخدم حالياً في ليبيا للدلالة على دار مبنية من الحجر ، من طابق واحد ، لها فناء ولكن من دون حديقة . وهذا النمط من الدور شائع في المدينة ، وليس له أية خصوصية ريفية ، انظر :
Wafa I., Maison traditionnelle et organisation familiale. La maison de type houch en Libye, p. 151-184.

126 - Raymond A., Grandes villes, p. 323-324; Raymond A., "Rapports villes- campagnes", p. 50; d'après Jomard E., "Description de la Ville du Caire"; Description de l'Egypte, II, p. 662.

127 - Raymond A., Grandes villes, p. 324 ; Raymond A. ,"Rapports villes - campagnes", p. 50; d'après Clerget M., Le Caire, p. 312.

١٢٨ - الشاغور البراني (س ٦٢ ، ص ٢١٨ ، و ٥٧٠ ؛ س ٦٢ ، ص ٢٥٧ ، و ٨٨١ ؛ س ١١٧ ، ص ٥٧ ، و ١٠٠ ؛ س ١٢٨ ، ص ٢٠ ، و ٤٣ ؛ س ٣١٢ ، ص ٨٠ ، و ٢٤٣ . قبر عاتكة (س ١٢٢ ، ص ١٦٣ ، و ٢٢٧ ؛ س ١٢٨ ، ص ٦٤ ، و ٩٩) . سنانية (س ١٢٨ ، ص ١٢٧ ، و ٢٣٤) . بريدي (س ٦٢ ، ص ١٠٣ ، و ٢٢٨ ؛ س ٦٢ ، ص ٢٠٨ ، و ٥٤٧) .

129 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 132.

نقلاً عن : كتاب وقف فاطمة خاتون ، ص ٢٨ .

١٣٠ - محاسني إ . ، كناش ، ص ٩٢ :
Marino B., Carnet, p. 94.

131 - Hanna N., Habiter au Caire, p. 70.

١٣٢ - لا يشمل الوصف هنا سوى تسعة « أحواش » من أصل عشرة حيث أن العاشر كان موضوعاً لمعاملتين عقاريتين .

١٣٣ - في القاهرة نجد أيضاً أن بعض الأحواش يشتمل على « مسكنين » ، أو ثلاثة « مساكن » في حين يشتمل بعضها الآخر على ما يقرب من عشرة « مساكن » انظر :
Hanna N., Habiter au Caire, p. 70.
وفي مدينة نابلس اشتمل أحد « الأحواش » على أحد عشر « مسكناً » واشتمل حوش آخر على تسعة « مساكن » . أما في حارة اليهود في صيدا ، فقد تكوّن أحد « الأحواش » من طابقين ، اشتمل كل واحد منهما على ثماني حجرات . انظر :

Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 132.

نقلاً عن : كتاب وقف لالا باشا ، ص ٢١١ .

١٣٤ – س ١٢٢ ، ص ٢٤٤ ، و ٣١٦ .

١٣٥ – س ١٣٠ ، ص ٢٣٠ ، و ٤٦٦ .

١٣٦ – س ١١٧ ، ص ١٢ ، و ٢٣ .

137 - Hanna N., Habiter au Caire, p. 70.

138 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 132.

نقلاً عن : كتاب وقف لالا باشا ، ص ٢١١ .

١٣٩ – س ١١٧ ، ص ١٢ ، و ٢٣ .

١٤٠ – س ١١٧ ، ص ١٢ ، و ٢٣ ؛ س ١١٧ ، ص ١٠٢ ، و ١٦٠ .

١٤١ – س ١١٧ ، ص ١٢ ، و ٢٣ .

١٤٢ – س – ١١٧ ، ص ١٠٢ ، و ١٦٠ .

١٤٣ – س ١١٧ ، ص ١٢٥ ، و ١٩٥ ؛ س ١٢٢ ، ص ٨ ، و ١٢ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٢٨٣ ، و ٨٤٢ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٩٧ ، و ١٠٧٨ .

وفي حدود العام ١٨٦٠ ، أشير كذلك الى وجود مطابخ في عدد من أحواش غزة ، وقد اشتمل أحد هذه الأحواش على « إيوانين » وخمس « قاعات » . وقد غاب هذان العنصران عن أحواش حي الميدان انظر : رافق ع– ك ، « غزة » ص ٢٩ .

١٤٤ – س ١١٧ ، ص ٢١٢ ، و ٣١٦ .

145 - Pascual J.-P., Damas, p. 48-49.

١٤٦ – س ٢٧٩ ، ص ٨٨ ، و ٢٢٠ .

١٤٧ – س ٢٩٧ ، ص ٢٢٥ ، و ٥٠٢ .

١٤٨ – رافق ع – ك ، « باب المصلى » ، ص ٣١ .

١٤٩ – س ١٢٨ ، ص ١٢١ ، و ٢٢٨ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٢١ ، و ٤٥٢ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٣٠ ، و ٤٦٨ .

١٥٠ – س ١٢٢ ، ص ٤ ، و ٦ .

١٥١ – س ١١٧ ، ص ١٢ ، و ٢٣ .

١٥٢ – س ٢٩٧ ، ص ١٥٠ ، و ٣٤٧ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٢٢٥ ، و ٥٠٢ ؛ س ٣١٢ ، ص ٤٤٧ ، و ١٢٢٣ .

١٥٣ – س ١١٧ ، ص ٤١ ، و ٧٢ .

154 - Hanna N., Habiter au Caire, p. 71.

155 - Hanna N., Habiter au Caire, p. 70.

١٥٦ – س ٩٢ ، ص ١٢٩ ، و ٢١٧ .

١٥٧ – س ٩٢ ، ص ١٢ ، و ٢٧ .

١٥٨ – س ١١٧ ، ص ١٩٥ ، و ٢٩٤ .

١٥٩ – س ١٢٨ ، ص ١٢١ ، و ٢٢٨ .

١٦٠ – س ١١٧ ، ص ١٢٥ ، و ١٩٥ .

١٦١ – س ١٠٩ ، ص ١٢٧ ، و ٢٤٢ .

١٦٢ – س ١٢٢ ، ص ٨ ، و ١٢ .

١٦٣ – س ١٣٠ ، ص ٢٣٧ ، و ٤٨٠ .

١٦٤ – س ٢٩٧ ، ص ٧٥ ، و ١٧٨ .

١٦٥ - س ٢٩٧ ، ص ١٠٠ ، و ٢٤٥ ؛ س ٣١٢ ، ص ٤٥٧ ، و ١١٨٨ ؛ س ٣١٢ ، ص ٣٦٤ ، و ١٠٠٧ .

١٦٦ - رافق ع - ك «باب المصلى» ص ٣١ .

١٦٧ - س ٢٩٧ ، ص ٤٩٧ ، و ١١٢٣ .

١٦٨ - رافق ع - ك «باب المصلى» ، ص ٣١ .

١٦٩ - إن هذه الأحواش ، المتطبعة بطابع ريفي واضح ، تبدو لنا قريبة من نمط «الدوار» المديني في مدينة الدارالبيضاء ، والذي يشكل ، بانغلاقه على ذاته ، وانزوائه تقريباً «خلية هامشية في فرجة مدينية» . انظر :
Léonard G. ,"Réponses au dérèglement d'une croissance urbaine. Trois douars urbains de Casablanca", p. 59.

170 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 133.

171 - Raymond A., Grandes villes, p. 324-325; d'après Makki M., Medina, Saudi Arabia. A Geographic Analysis of the City and Region, p. 37.

172 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 133.

173 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 135.

174 - David J.-C., "Dégradation", p. 28-29.

175 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 134.

176 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 134.

177 - Pascual J.-P., Damas, p. 48; d'après Zettersteen K., "Klein Betrage", p. 15.



الفصل الثاني :

توزع نماذج الدور المختلفة في الحي

إن نماذج الدور المختلفة التي قمنا بوصفها تتواجد بكثرة في كل أحياء دمشق ، وتساهم في تكوين قطاعات سكنية راقية ، الى هذا الحد أو ذاك ، داخل حي الميدان نفسه . وقبل أن نتطرق إلى توزع هذه النماذج المختلفة من الدور في الحي ، قد يكون من المفيد التذكير ببعض مبادىء أساسية قامت في الجغرافيا العمرانية للمدن العربية الكبيرة في العصر العثماني .

لقد ظهرت حول هذا الموضوع دراسات عديدة فيما يتعلق بالقاهرة وحلب[١] ، وتلك الدراسات التي استندت إلى المخلفات وإلى المعاملات العقارية أو إلى ملاحظات ميدانية ، توصلت إلى استخلاصات متقاربة نسبياً .

فانطلاقاً من دراسة المخلفات ، لاحظ أ . ريمون - كما سبق وأشرنا - أن « مناطق السكن في القاهرة قد انتظمت على شكل دوائر متعاقبة انطلاقاً من مركز المدينة »[٢] ، لكنه أشار إلى « أن الشكل الذي عرفته الأحياء السكنية في القاهرة لم يبرز ، بصورة واضحة ، في أي مدينة أخرى »[٣] ، وأن « ذلك التخطيط (الذي عرفته القاهرة) قد شابه بعض الخلل (في مدن أخرى) »[٤] ، حيث « اشتملت الأحياء الشعبية على دور ميسورة »[٥] .

واستناداً إلى دراسة المعاملات العقارية ، توصلت ن . حنا إلى الاستخلاصات نفسها ، حيث أشارت إلى أن معطيات تلك المعاملات سمحت بحصر سكن الأغنياء في

مركز مدينة القاهرة ومنطقة سكن الفقراء في أطراف المدينة ومنطقة سكن الفئات المتوسطة بين المراكز والاطراف . غير أن هذه المناطق الثلاث لم تكن مقتصرة على نموذج واحد من السكن . فرغم أن هذه المناطق قد تمايزت عن بعضها بعضاً من حيث مستوى الثراء ، إلا أن كل واحدة منها اشتملت على دور متواضعة ومتوسطة وميسورة في آن معاً ، أما «الاختلاف بين منطقة وأخرى فقد تمثّل في الاختلاف بين نسب مختلف نماذج الدور التي اشتملت عليها كل منطقة »[٦] .

أما فيما يخص حلب ، فإن الخرائط التي وضعها ج . ك . دافيد ، استناداً إلى ملاحظات ميدانية ، و أ . ماركوس ، استناداً إلى المعاملات العقارية ، أظهرت أن الدور الأكثر فخامة كانت واقعة بالقرب من منطقة المركز التجارية ، وأن الدور المتوسطة كانت واقعة في الحي الشمالي ، والدور المتواضعة في الحي الغربي[٧] . ويؤكد ماركوس أن تمتع المناطق السكنية بخصوصيات اجتماعية واقتصادية يعني أنها كانت مقصورة على فئات اجتماعية معينة ؛ من الصحيح أن غالبية العائلات الثرية قطنت في أطرافها ، إلا أن توزع هاتين الفئتين الاجتماعيتين لم يكن خاضعاً لمخطط دقيق ، ذلك أن غالبية المحلات السكنية قد اشتملت على دور متفاوتة جداً من حيث قيمتها[٨] . وعلى أساس دراسة طبيعة سكان مختلف مناطق حلب ، استطاع أ . ريمون تفسير الخلل في التنظيم السكني الذي لاحظه أ . ماركوس : فقد تبيّن له أن وجود قطاع سكني ثري داخل منطقة سكنية متوسطة قد ارتبط بوجود تجمع لسكان مسيحيين ميسورين نسبياً ، وأن وجودقطاع سكني متوسط داخل منطقة سكنية « رخيصة » قد ارتبط بوجود عسكريين متوسطي الحال في حي قطنته أكثرية شعبية[٩] .

وبخصوص حلب كذلك ، يؤكد أ . عبد النور أن « تجاور عائلات ثرية وفقيرة هو أمر عادي في المدن العربية »[١٠] ، إلا أنه يرى ، مع ذلك ، أن « من الطبيعي أن تكون بعض القطاعات داخل التجمعات السكنية أكثر ثراء ، بوجه عام ، من غيرها ، كما هو حال مركز المدينة القريب من مؤسسة السلطة ، بينما تتخذ الأحياء الواقعة خارج السور مظهراً أكثر تواضعاً »[١١] ، لكن « دون أن يعني ذلك أبداً – كما يضيف – أن هناك فارقاً (صارخاً) بين أحياء ارستقراطية وأحياء شعبية »[١٢] .

ومع أن بعض الباحثين يبرز الفصل القائم بين القطاعات السكنية المختلفة ،

وبعضهم الآخر يشدد على التشابك فيما بينها ، إلا أن مختلف الأبحاث بيّنت بوضوح قيام التنظيم السكني على قاعدة وجود دوائر سكنية متعاقبة تقل فخامتها كلما ابتعدنا عن مركز المدينة . وسنحاول فيما يلي أن نتبيّن ما إذا كانت مناطق السكن في دمشق خضعت ، مثلما هو الحال في حلب أو القاهرة ، إلى تنظيم تراتبي منطلق من مركز المدينة نحو الأطراف ، من جهة ، وأن نحلل توزع نماذج الدور المختلفة في حي الميدان ، من جهة أخرى .

I – أحياء دمشق الواقعة خارج السور

بعد أن كنا قد جردنا سجلات محكمة الميدان (ذات الأرقام ١٠٩, ١١٧, ١٢٣, ١٢٨, ١٣٠) ، التي ظلت فيها المعلومات عن الأحياء الأخرى نادرة نسبياً ، قمنا – بهدف دراسة عمليات التبادل العقاري في سائر أحياء المدينة الواقعة خارج السور – بجرد سجلات محاكم أخرى (حملت الأرقام ٩٥, ١٠٦, ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٩, ١٢٢ ، ١٢٤, ١٢٥, ١٢٦, ١٢٧) ، تعلقت هي أيضاً بفترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢ ، بحيث تكوّنت لدينا مدونة مؤلفة من ٦٣٤ وثيقة عن فترة منتصف القرن الثامن عشر . أما فيما يتعلق بمطلع القرن التاسع عشر ، فقد أتاح لنا سجل واحد (يحمل الرقم ٣١٣) ، صادر عن محكمة الميدان ، فرصة تكوين مدوّنة من ٥٣٠ وثيقة خاصة بسائر أرجاء المدينة خارج السور .

كنا قد أشرنا ، قبل قيامنا بتحليل الخصائص المعمارية في حي الميدان ، إلى أن الدور مثلّث ، ضمن وثائقنا ، نسبة ٦١ في المئة من الممتلكات الخاضعة للتبادل في السوق العقارية في غضون فترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢ ، ونسبة ٧٥ في المئة في غضون فترة ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، وفي الواقع ، فإن هاتين النسبتين تظلان متقاربتين فيما يخص سائر أحياء دمشق ، إذ تمثلّ الدور – كما يتبيّن من الجدول اللاحق ما نسبته ٦٢ في المئة من الممتلكات العقارية الخاضعة للتبادل في فترة ١٧٤٢ – ١٧٥٢ وما نسبته ٨١ في المئة خلال السنوات ١٨٢٧ – ١٨٣٠ .

وقد توفرت لدينا معلومات عن قيمة الدور فيما يقرب من عشرين حياً ، جمعناها – مثلما فعلنا في حالة المخلفات – ضمن قطاعات خمسة كبيرة هي : الصالحية ، القطاع الشمالي ، القطاع الغربي ، القطاع الجنوبي الغربي والقطاع الجنوبي .

جدول رقم (٤٦)
طبيعة الممتلكات العقارية السكنية المتبادلة
في أحياء دمشق الواقعة خارج السور

الممتلكات العقارية	١٧٤٢-١٧٥٢		١٨٢٧-١٨٣٠		المجموع	
–	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
دار	٣٩٢	٦٢٪	٤٣٠	٨١٪	٨٢٢	٧١٪
عمارة دار	٨٥	١٣٪	٢	–	٨٧	٧٪
عمارة وبناء دار	٠	–	٢٢	٤٪	٢٢	٢٪
مقسم دار	٧٧	١٢٪	٣٥	٧٪	١١٢	١٠٪
حوش	١٩	٣٪	٧	١٪	٢٦	٢٪
مكان	٢٠	٣٪	٤	١٪	٢٤	٢٪
مسكن	١٥	٢٪	٠	–	١٥	١٪
مربع	٢	١٪	١٤	٣٪	١٦	١٪
ملك من نوع اخر	٢٤	٤٪	١٦	٣٪	٤٠	٤٪
المجموع	٦٣٤	١٠٠٪	٥٣٠	١٠٠٪	١١٦٤	١٠٠٪

ومع أن الدور المتواضعة والمتوسطة لم تكن متجاورة ، إلا أنها كانت متواجدة معاً في هذه القطاعات المختلفة ، كما لحظت ن . حنا فيما يخص القاهرة . أما ما حدد مدى فخامة كل من هذه القطاعات السكنية فهو نسبة وجود نماذج الدور المختلفة فيه وليس اقتصار هذا القطاع أم ذاك على نموذج واحد من الدور .

وفي الجدول اللاحق ، سنورد عدد الدور المتواضعة (I) والمتوسطة (II) والكبيرة (III) ، في كل قطاع من هذه القطاعات الخمسة ، بالاضافة إلى متوسط قيمة مجموع هذه الدور .

جدول رقم (٤٧)
عدد متوسط قيمة الدور في القطاعات الخمسة

القطاعات	١٧٤٢-١٧٥٢					١٨٢٧-١٨٣٠				
	العدد	I	II	III	متوسط القيمة	العدد	I	II	III	متوسط القيمة
الصالحية	٦	٤	٢	٠	١٣٣ق	٣٠	١٥	٩	٦	١٤٠٩ق
القطاع الشمالي	٢٦	١٣	٦	٧	٢٠٧	٦	٤	١	١	١٧٥٠
القطاع الغربي	٧٩	١٢	٢٠	٤٧	٥٠٠	١١١	٢١	٣٥	٥٥	٣٦٣٠
القطاع الجنوبي الغربي	١١١	٦٦	٢٧	١٨	١٧٤	١١٨	٥٣	٤٤	٢١	١٧٥٠
القطاع الجنوبي	١٧٠	٨٨	٥٥	٢٧	١٨٣	١٦٥	٦٧	٧١	٢٧	١٧٦٣
المجموع	٣٩٢	١٨٣	١١٠	٩٩	٢٤٣	٤٣٠	١٦٠	١٦٠	١١٠	٢٢١٦

وتظهر هذه الأرقام أن متوسط قيمة مجموع الدور ، الذي بلغ ٢٤٣ قرشاً في غضون فترة ١٧٤٢ - ١٧٥٢ ، و ٢٢١٦ قرشاً خلال سنوات ١٨٢٧ - ١٨٣٠ ، كان متفاوتاً جداً من قطاع إلى آخر . ففي الصالحية كان متوسط قيمة الدور هو الأدنى في غضون الفترتين المذكورتين (١٣٣ قرشاً و ١٤٠٩ قرشاً) ، بحيث نصادف ، في هذا القطاع ، دوراً متواضعة بوجه خاص كما نصادف عدداً كبيراً من هذه الدور المتواضعة في القطاع الشمالي ، حيث كان متوسط قيمة الدور أعلى قليلاً (٢٠٧ قروش و ١٧٥٠ قرشاً) . أما القطاع الغربي ، فقد تميّز بارتفاع متوسط قيمة الدور فيه (٥٠٠ قرش خلال سنوات ١٧٤٢ - ١٧٥٢ و ٣٦٣٠ قرشاً خلال سنوات ١٨٢٧ - ١٨٣٠) ، التي كان نصفها من الدور الكبيرة . وفي القطاعين الجنوبي الغربي والجنوبي ، عاد متوسط قيمة الدور إلى الانخفاض بصورة حادة (أقل بقليل من ٢٠٠ قرش خلال

سنوات ١٧٤٢ - ١٧٥٢ ، وما يقرب من ١٧٠٠ قرش خلال سنوات ١٨٢٧ - ١٨٣٠) . وهكذا ، يُلاحظ بأن الأحياء التي كان متوسط قيمة الدور فيها هو الأكثر انخفاضاً قامت على أطراف المدينة ، ومع ذلك - وكما سنرى لاحقاً لدى تحليل وضع محلات باب المصلى والميدان والقبيبات - فإن متوسط قيمة الدور ، في محلتي الميدان والقبيبات ، كان أكثر ارتفاعاً عما كان عليه في محلة باب المصلى . وبذلك ، تؤكد معطيات المعاملات العقارية الاستخلاص الذي توصلنا اليه ، لدى دراسة المخلفات ، ومفاده أن القطاع الجنوبي الغربي ومحلة باب المصلى ، في القطاع الجنوبي ، قد شكلاً نوعاً من حزام فقر يفصل ما بين القطاع الغربي ، الأكثر ثراء ، ومحلتي الميدان والقبيبات ، الميسورتين نسبياً .

II - محلات القطاع الجنوبي الثلاث

على الرغم من الاتصال القائم بين محلات باب المصلى والميدان والقبيبات ، إلا أن سكانها قد تباينوا ، إلى حد كبير ، عن بعضهم بعضاً . فقد كان سكان محلتي الميدان والقبيبات أكثر ثراء من سكان محلة باب المصلى ، ويبرز هذا التمايز أيضاً في التفاوت بين قيم الدور التي امتلكوها . وفي الجدول اللاحق ، سنورد نسب الدور المتواضعة والمتوسطة والكبيرة في هذه المحلات الثلاث ، على أن نحدد ، في كل حالة ، عدد ونسبة الدور تبعاً لقيمتها وعدد حجراتها .

وقد ظهرت محلة باب المصلى ، في غضون الفترتين المذكورتين ، بوصفها المحلة التي كان متوسط قيمة الدور فيها هو الأدنى ، بينما كان هذا المتوسط ، في محلة الميدان ، هو الأعلى ، أما محلة القبيبات ، فقد شغلت ، إبان هاتين الفترتين ، موقعاً وسطياً .

وقد نجمت متوسطات القيمة هذه عن نسبة نماذج الدور الثلاثة في كل محلة . ففي فترة ١٧٤٢ - ١٧٥٢ ، ضمت محلة باب المصلى نسبة كبيرة ، بوجه خاص ، من الدور المتواضعة (٧٠٪) ، دون أن تغيب عنها كلياً الدور المتوسطة (٢٠٪) والكبيرة (١٠٪) . أما محلتا الميدان والقبيبات فكانتا أقل تجانساً إذ كان قرابة ٤٠ في المئة من دورهما من الدور المتواضعة ، كما كانت هناك نسبة مماثلة تقريباً من الدور المتوسطة ، في حين تراوحت نسبة الدور الكبيرة فيهما ما بين ١٠ إلى ٢٠ في المئة من مجموع الدور .

جدول رقم (٤٨)

توزع الدور بحسب نموذجها في محلات حي الميدان الثلاث

١٧٤٢-١٧٥٢								
المحلة	أقل من ١٥٠ق- ٤ حجرات أو أقل		مابين ١٥٠-٣٠٠ق من٥ إلى ٧ حجرات		أكثر من ٣٠٠ق ٨ حجرات أو أكثر		المجموع	متوسط القيمة
–	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	–	–
-باب المصلى	–	–	–	–	–	–	–	–
القيمة	٤٢	٪٧٠	١٢	٪٢٠	٦	٪١٠	٦٠	–
الحجرات	٣٩	٪٦٥	١٤	٪٢٣	٧	٪١٢	٦٠	١٣١
-الميدان	–	–	–	–	–	–	–	–
القيمة	٢٠	٪٣٧	٢١	٪٣٩	١٣	٪٢٤	٥٤	–
الحجرات	١٩	٪٣٥	٢٧	٪٥٠	٨	٪١٥	٥٤	٢٢٩
-القبيبات	–	–	–	–	–	–	–	–
القيمة	١٧	٪٤٢	١٩	٪٤٦	٥	٪١١	٤١	–
الحجرات	١٧	٪٤١	١٧	٪٤١	٧	٪١٨	٤١	١٨٥
-المجموع	–	–	–	–	–	–	–	–
القيمة	٧٩	٪٥١	٥٢	٪٣٩	٢٤	٪١٠	١٥٥	–
الحجرات	٧٥	٪٤٨	٥٨	٪٣٨	٢٢	٪١٤	١٥٥	١٧٩

١٨٢٠-١٨٣٠								
المحلة	أقل من ١٠٠٠ق ٤حجرات أوأقل		مابين ١٠٠٠ - ٢٥٠٠ق ٥ إلى ٧ حجرات		أكثر من ٢٥٠٠ق ٨ حجرات أو أكثر		المجموع	متوسط القيمة
–	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	–	–
-باب المصلى	–	–	–	–	–	–	–	–
القيمة	٣٦	٪٦١	٢٠	٪٣٤	٣	٪٥	٥٩	–
الحجرات	٣٣	٪٥٦	٢١	٪٣٦	٥	٪٨	٥٩	١١٢٥
-الميدان	–	–	–	–	–	–	–	–
القيمة	٤٠	٪٤١	٣٩	٪٤٠	١٨	٪١٩	٩٧	–
الحجرات	٣٧	٪٣٨	٤٣	٪٤٤	١٧	٪١٨	٩٧	١٨٢٦
-القبيبات	–	–	–	–	–	–	–	–
القيمة	١٦	٪٤٩	١٢	٪٣٦	٥	٪١٥	٣٣	–
الحجرات	١٩	٪٥٨	٩	٪٢٧	٥	٪١٥	٣٣	١٤٠٣
-المجموع	–	–	–	–	–	–	–	–
القيمة	٩٢	٪٤٩	٧١	٪٣٧	٢٦	٪١٤	١٨٩	–
الحجرات	٨٩	٪٤٧	٧٣	٪٣٩	٢٧	٪١٤	١٨٩	١٥٣٤

وفي غضون فترة ١٨٢٠ - ١٨٣٠ ، بقيت نسبة النماذج المختلفة من الدور متعادلة في كل واحدة من هذه المحلات الثلاث . وعليه ، سيصعب علينا ، استناداً إلى هذه الوثائق ، الاحاطة بالتطور الذي طرأ على صورة الحي المعمارية ما بين منتصف القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر .

ومن جهة أخرى ، وبسبب العدد الكبير للأزقة التي نجهل مواقعها ، لن يكون في مقدورنا رسم خارطة تفصيلية ، لمواقع تركز النماذج المختلفة من الدور في كل واحدة من هذه المحلات الثلاث .

وتواجهنا هذه المشكلة ، بوجه خاص ، فيما يتعلق بفترة ١٧٤٢ - ١٧٥٢ ، أما فيما يتعلق بفترة ١٨٢٠ - ١٨٣٠ ، فقد شهدنا تمركزاً للدور الكبيرة في أزقة معينة . ففي محلة باب المصلى ، كانت غالبية الدور الكبيرة ، الموصوفة أو غير الموصوفة ، واقعة في زقاق الأربعين[١٣] ، وفي زقاق الوسطاني[١٤] . وشهدنا الأمر نفسه في محلة الميدان ، حيث ضمت بضعة أزقة عدداً من الدور الكبيرة وبخاصة زقاق البصل[١٥] ، وزقاق العسكري[١٦] . أما في محلة القبيبات ، فلم نشهد بروز أي تمركز من هذا النوع ، مع العلم بأن عدداً كبيراً من الدور الكبيرة كان واقعاً في قطاع الحقلة[١٧] .

وهكذا ، فإن تحليل قيم الدور في أحياء دمشق المختلفة يظهر وجود قطاعات غنية على مقربة من مركز المدينة ، بحيث يبدو وكأن دمشق قد انتظمت وفقاً للمخطط الذي عرفته كل من حلب والقاهرة . غير أن هذا الانطباع سرعان مايتزعزع حينما نبتعد عن هذه القطاعات الغنية متجهين جنوباً ، حيث سنجد أنفسنا ، حينذاك ، في وسط منطقة سكنية أكثر تواضعاً ، لكن من دون أن يعني ذلك بأننا سنتقدم ، على نحو منتظم مثلما هو الحال في المدن الأخرى ، في اتجاه مناطق أكثر فقراً . فما أن نغادر محلة باب المصلى ، في الواقع ، حتى يطرأ ارتفاع على متوسط قيمة الدور في محلتي الميدان والقبيبات .

وعليه ، يمكننا أن نعتبر - بالاستناد إلى المعاملات العقارية أيضاً وليس فقط إلى المخلفات - بأن محلتي الميدان والقبيبات لاتمثلان المحلتين الأكثر فقراً في دمشق ، إذ أقامت فيهما فئات سكانية متوسطة الحال ، بل وحتى ميسورة ، في دور تميّز بعضها بفخامته . يبقى ، أخيراً ، أن هذه النتائج ، التي توصلنا إليها استناداً إلى المعاملات

العقارية ، تحتاج إلى بعض التعديل ؛ فقد قطن قسم من سكان الميدان والقبيبات ، ربما كان حجمه أكبر مما هو في الأحياء الأخرى ، في مساكن مؤجرة ، ولاسيما في «الأحواش» ؛ ولم يظهر هؤلاء الفقراء إلا قليلاً في المخلفات ، بينما غابوا كلياً عن المعاملات العقارية .

الهوامش

1 - David J.-C., "Dégradation"; Hanna N., Habiter au Caire, p. 183-219; Marcus A., Aleppo, p. 315-322; Raymond A., Grandes villes, p. 289-292; Raymond A., "Groupes sociaux et géographie urbaine"; Raymond A., "Les zones de résidence".
2 - Raymond A., Grandes villes, p. 289-290.
3 - Raymond A., Grandes villes, p. 280.
4 - Raymond A., Grandes villes, p. 291.
5 - Raymond A., Grandes villes, p. 299.
6 - Hanna N., Habiter au Caire, p. 183.
7 - David J.-C., "Dégradation", carte 12; Marcus A., Aleppo, carte 9.
8 - Marcus A., Aleppo, p. 317, p. 318.
9 - Raymond A., "Groupes sociaux et géographie urbaine".
10 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 165.
11 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 165.
12 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 165.

١٣- س ٢٩٧ ، ص ٦٦ ، و ١٥٥ ؛ س ٢٩٧ ، ص ١٢٧ ، و ٢٢٣ ؛ س ٣١٢ ، ص ١٢٩ ، و ٢٨١ .

١٤- س ٢٩٧ ، ص ٥٦ ، و ١٢٢ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٣٠٤ ، و ٦٦٦ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٨ ، و ١١٩ ؛ س ٣١٢ ، ص ٩٢ ، و ٢٧٥ .

١٥- س ٣١٢ ، ص ٢١ ، و ٦٥ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٣ ، و ٧٣ ؛ س ٣١٢ ، ص ٣٢ ، و ١٠٦ ؛ س ٣١٢ ، ص ٨٦ ، و ٢٥٩ .

١٦- س ٢٩٧ ، ص ٤١٧ ، و ٩٢٢ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٤ ، و ١١٠ ؛ س ٣١٢ ، ص ٦٢ ، و ١٨٤ .

17 - Kremer A. Von., Topographie, p. 21.

الفصل الثالث :

المعاملات العقارية

إن الممتلكات المختلفة التي قمنا بوصفها تشكّل الثروة العقارية لسكان حي الميدان . وقد رأينا بأن بعض هذه الممتلكات قد تجسد في حصص من دور أو في حجرات مستقلة داخل هذه الدور . فتجزئة السكن لم تتمظهر على مستوى العمارة وحسب ، وإنما أيضاً على مستوى آخر ، أقل ظهوراً ، هو مستوى الملكية . وقد برز هذا المستوى الثاني في حالتين : في المخلفات ، من جهة ، حين كان يجري تقسيم الأملاك على ورثة كثيرين ، ولدى وقوع الأزمات الاقتصادية ، من جهة ثانية ، عندما يصبح من الصعب القيام سوى باستثمارات عقارية صغيرة ، أو عندما يتحتم التخلي عن جزء من الملكية العقارية للحصول على سيولة نقدية . غير أننا نلاحظ ، في حالة المخلفات ، أن بعض الأفراد استملكوا حصص شريكهم أو شركائهم في الإرث ، مخالفين التوجه « الطبيعي » نحو تجزئة الملكية ، ومعززين بذلك ثرواتهم العقارية .

بعد أن نقدّر مدى أهمية ظاهرة تجزئة الملكية ، سنحاول تقدير حجم الاستثمارات التي وظفها سكان حي الميدان بحسب حالتهم الاجتماعية ، ثم سنتطرق ، بعد ذلك ، إلى نزعة الحفاظ على الملكية العقارية داخل العائلة الواحدة ، وإلى النزاعات التي كانت تنشأ عن التشارك في هذه الملكية .

I – ظاهرة تجزئة الملكية

تتكشف ظاهرة تجزئة الملكية من خلال معايير عدة : حصص الملكية المتبادلة في السوق العقارية ، عدد المشترين والبائعين ، وعدد المتشاركين في الملكية بعد تنظيم المعاملات العقارية . وسنأخذ هنا في الاعتبار المعاملات العقارية التي طاولت عدداً من الدور(١٦٩ داراً فيما يتعلق بفترة ١٧٤٢-١٧٥٢ ، و٣٠٠ دار فيما يتعلق بفترة ١٨٢٠-١٨٣٠) ، وذلك بغض النظر عن كون تلك الدور قد وصفت أم لا .

أ- حصص الملكية المتبادلة في السوق العقارية

ينقسم كل ملك عقاري عادة إلى ٢٤ حصة ، تعادل الواحدة منها« قيراطاً » ؛ وهذا الملك يمكن أن يُشترى بكامله أو على شكل حصص ، ومن الممكن حيازة حصة في دار أو حصة في حجرة .

جدول رقم (٤٩)

حصص الملكية المتبادلة في عدد من دور حي الميدان

عدد القراريط	١٧٤٢-١٧٥٢		١٨٢٠-١٨٣٠		المجموع	
أقل من ٦	٢١	٪١٢	٥٠	٪١٧	٧١	٪١٥
من ٦-١٢	٣٠	٪١٨	٤٤	٪١٥	٧٤	٪١٦
١٢	٣٤	٪٢٠	٤١	٪١٤	٧٥	٪١٦
من ١٢-٢٤	١٣	٪٨	١٩	٪٦	٣٢	٪٧
٢٤	٧١	٪٤٢	١٤٦	٪٤٨	٢١٧	٪٤٦
المجموع	١٦٩	٪١٠٠	٣٠٠	٪١٠٠	٤٦٩	٪١٠٠

إن حصص الملكية ، التي تم تبادلها ، كانت متقاربة النسب في غضون الفترتين المذكورتين : فنحو ٣٠ في المئة من معاملات الشراء طاولت حصصاً تقل عن ١٢ قيراطاً ، ونحو ٢٠ في المئة منها طاولت حصصاً تراوحت ما بين ١٢ و٢٤ قيراطاً ، ونحو ٥٠ في المئة منها طاولت الدار بكاملها(٢٤ قيراطاً) .

وإذا قارنا هذه النسب ، المتعلقة بفترة ١٧٤٢-١٧٥٢ ، بالنسب التي يوردها عبد النور بخصوص حلب(فترة ١٧٥٢-١٧٥٧) ، لاحظنا بأن حصص الملكية المتبادلة في السوق العقارية ، في حي الميدان ، كانت أكثر أهمية : فقد طاولت ٤٦ في المئة من المعاملات العقارية في حلب حصصاً من الملكية تقل عن ١٢ قيراطاً ، و٢٠ في المئة منها حصصاً تراوحت ما بين ١٢و ٢٤ قيراطاً ، و٣٤ في المئة منها فقط داراً كاملة . وفي تلك المدينة ، شهدت نسبة الحصص الصغيرة ، التي تم تبادلها في السوق العقارية ، ارتفاعاً ملحوظاً ما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر ، رأى فيه عبد النور انعكاساً لتوجه معين نحو تجزئة الملكية ، فرضته ظروف اقتصادية صعبة : فبعض الأفراد لم تتوفر لهم إمكانية حيازة ملكية عقارية أكبر ، بينما تحتم على آخرين التخلي عن حصص في ملكية دورهم للحصول على سيولة نقدية[١] .

أما في دمشق ، وفي حي الميدان بخاصة ، فقد ظلت الوضعية مستقرة نسبياً ما بين الفترتين المعنيّتين (١٧٤٢-١٥٧٢ و١٨٢٠-١٨٣٠)[٢] ، إلا أن التعامل مع ظاهرة تجزئة الملكية ، من خلال النسب التي أوردناها ، ينبغي أن يتم بحذر شديد : فقد كان في مقدور الشخص الراغب في زيادة ثروته العقارية أن يشتري حصصاً جديدة في دار سبق له أن امتلك حصصاً فيها ، بحيث لا تكون تجزئة الملكية في هذه الحالة ، مثلما ظهرت في السوق العقارية ، سوى مؤقتة . وهكذا ، وفي غضون فترة ١٧٤٢-١٧٥٢ ، كان ٤٤ شخصاً (أي ما نسبته ٤٥٪) ، من بين الأشخاص الـ ٩٨ الذين اشتروا حصصاً في بعض دور حي الميدان قد سبق لهم أن امتلكوا حصصاً في الدار نفسها ، بحيث أن ٢٣ شخصاً منهم زادوا بذلك حصص ملكيتهم في الدار ، بينما أصبح الـ ٢١ الآخرون ملاكاً للدار بكاملها . وفي غضون فترة ١٨٢٠-١٨٣٠ ، كان ٦٠ شخصاً(أي ما نسبته ٣٩٪) ، من بين الأشخاص الـ ١٥٤ الذين اشتروا حصصاً في بعض دور حي الميدان قد سبق أن امتلكوا جزءاً من ملكية الدار ، بحيث أن ٢٨ شخصاً منهم زادوا بذلك

حصصهم من الملكية ، بينما أصبح الـ٣٢ الآخرون ملاكاً للدار بكاملها[٣] .

أما الأشخاص الآخرون ، الذين تملكوا بضعة قراريط دون أن يكون قد سبق لهم امتلاك حصص من الدار ، فهم يمثلون أكثر بقليل من نصف مجموع الأشخاص الذين اشتروا حصصاً من الملكية . ومن المحتمل أن يكون في عدادهم أفراد لم تتوفر لهم الإمكانية لحيازة دار أكبر يسكنون فيها ، كما قد يكون في عدادهم أفراد سبق لهم حيازة ملك عقاري ثم رغبوا في زيادة ثروتهم العقارية من خلال شراء حصص ، في دور أخرى ، من أشخاص محتاجين إلى سيولة نقدية .

ب- عدد المشترين والبائعين

إذا كان بعض المعاملات العقارية ينظمها عدد من المشترين و/ أو عدد من البائعين ، فإن غالبيتها كان ينظمّها شخص واحد : مشترٍ واحد أو بائع واحد . ففي غضون الفترتين المذكورتين ، نظمّ شخص واحد أكثر من ٨٠ في المئة بقليل من معاملات الشراء ، وما يقرب من ٧٠ في المئة من معاملات البيع . وكان البائعون ، وهم غالباً من الورثة ، يظهرون كمجموعة ، في المعاملات العقارية ، أكثر مما يظهر المشترون ، وهو ما ساهم ، كما يلحظ أ . ماركوس بخصوص حلب ، في تقليص التشارك في الملكية ، بحيث صارت غالبية الدور مملوكة من قبل شخص واحد[٤] .

جدول رقم (٥٠)

عدد الأشخاص المساهمين في شراء وبيع الدور في حي الميدان

العدد	المشترون				البائعون			
-	١٧٤٢-١٧٥٢		١٨٢٠-١٨٣٠		١٧٤٢-١٧٥٢		١٨٢٠-١٨٣٠	
١	١٤٠	٨٣٪	٢٥٣	٨٤٪	١١٣	٦٧٪	٢٠٦	٦٩٪
٢	١٩	١١٪	٣٣	١١٪	٢٨	١٧٪	٤٧	١٦٪
٣	٤	٢٪	٧	٢٪	١٤	٨٪	٢٢	٧٪
٤	٥	٣٪	٢	١٪	٦	٣٪	٥	٢٪
٥	١	١٪	٥	٢٪	٨	٥٪	٢٠	٧٪
المجموع	١٦٩	١٠٠٪	٣٠٠	١٠٠٪	١٦٩	١٠٠٪	٣٠٠	١٠٠٪

ج- عدد المتشاركين في الملكية

في نهاية المعاملة العقارية ، التي تطاول حصصاً من الملكية ، يرد ذكر مجموع عدد المتشاركين في ملكية الدار . ونحن نجد الإشارة إلى هذا العدد في كافة الوثائق تقريباً العائدة إلى منتصف القرن الثامن عشر ، أما عدد المتشاركين في الملكية ، في الوثائق العائدة إلى مطلع القرن التاسع عشر ، فلم يكن محدداً إلا في حالات قليلة(في ٢١٪ من الحالات فقط) . وكما سبق وأشرنا ، لدى عرض المصادر التي استندنا إليها ، صار الكاتب في تلك الفترة يكتفي بتدوين عبارة « المشتري ومن يشركه» ؛ ومن المحتمل أنه بات يهمل ذكر أسماء المتشاركين في الملكية عندما يكون عددهم كبيراً نسبياً .

جدول رقم (٥١)

عدد المتشاركين في ملكية حصص من الدور في حي الميدان

عدد المتشاركين	١٧٤٢-١٧٥٢		١٨٢٠-١٨٣٠	
١	٨٥	٪٥٠	١٤٩	٪٥٠
٢	٤٨	٪٢٨	٦٢	٪٢١
٣	١٥	٪٩	١٧	٪٦
٤	٨	٪٥	٣	٪١
٥	٣	٪٢	٤	٪١
٦	٣	٪٢	-	-
٧	١	-	-	-
٨	-	-	١	-
عدد غير محدد	٦	٪٤	٦٤	٪٢١
المجموع	١٦٩	٪١٠٠	٣٠٠	٪١٠٠

وهكذا ففي غضون الفترتين المذكورتين ، كان نصف دور حي الميدان مملوكاً من قبل شخص واحد ؛ وفي فترة ١٧٤٢-١٧٥٢ ، كان ٢٨ في المئة من الدور مملوكاً من قبل شريكين ، و٢٢ في المئة منها مملوكاً من قبل عدة شركاء . ولم يطرأ تغيّركبير على هذه النسب في فترة ١٨٢٠-١٨٣٠ (نحو ٢١٪ ونحو ٢٩٪)(٥) .

وعليه ، فإن نسب مختلف حصص الملكية ، التي تم تبادلها في سوق الميدان العقارية ، ظلت مستقرة ما بين منتصف القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر . وتمت غالبية المعاملات بمبادرة من مالك واحد ، وكان نصف الدور مملوكاً من قبل شخص واحد . وقد يكون من المفيد تحليل هذه الوضعية وفقاً للحالة الاجتماعية للأشخاص المساهمين في هذه المعاملات .

II - الأشخاص المساهمون في المعاملات العقارية

بعد أن نشير إلى أهمية الدور التي اشتريت بصورة فردية أو جماعية ، وفقاً للحالة الاجتماعية للمالكين من سكان حي الميدان ، سنحدد حصص الملكية التي استملكوها وقيمة الدور التي استثمروا أموالهم فيها .

ففي غضون الفترتين ، مثلّت النساء نحو ثلث عدد المشترين والبائعين ، ومثلَ الرجال المدنيون أقل بقليل من ٦٠ في المئة منهم . غير أننا نلاحظ ، في المقابل ، تطوراً في ما يخص العسكريين والمسيحيين .ففي غضون فترة ١٧٤٢-١٧٥٢ ، مثلَ العسكريون ١٠ في المئة من المشترين والبائعين ، بينما لم يمثلوا ، في غضون فترة ١٨٢٠-١٨٣٠ ، أكثر من ٢ في المئة من المشترين و٣ في المئة من البائعين ، غير أن هذا الوضع اتخذ اتجاهاً معاكساً فيما يتعلق بالمسيحيين : فخلال سنوات ١٧٤٢-١٧٥٢ ، كان تمثيل المسيحيين ضعيفاً جداً في المعاملات (٤ مشترين وبائع واحد) ، إلا أنهم صاروا يبرزون ، خلال سنوات ١٨٢٠-١٨٣٠ ، بصورة أكبر في هذه الوثائق ، بحيث مثّلوا ٧ في المئة من المشترين و٨ في المئة من البائعين(٦) .

جدول رقم (٥٢)

عمليات شراء وبيع الدور التي تمت من قبل شخص أو عدة أشخاص تبعاً للحالة الاجتماعية للمالكين

١٧٥٢-١٧٤٢												
الحالة الاجتماعية	مشترون						بائعون					
–	شخص واحد		عدة أشخاص		المجموع		شخص واحد		عدة أشخاص		المجموع	
نساء	٤٦	٪٨٨	٦	٪١٢	٥٢	٪٣١	٤٠	٪٧٣	١٥	٪٢٧	٥٥	٪٣٣
مدنيون	٧٥	٪٧٧	٢٢	٪٢٣	٩٧	٪٥٧	٥٨	٪٦٠	٣٨	٪٤٠	٩٦	٪٥٧
عسكريون	١٥	٪٩٤	١	٪٦	١٦	٪١٠	١٤	٪٨٢	٣	٪١٨	١٧	٪١٠
مسيحيون	٤	٪١٠٠	٠	–	٤	٪٢	١	–	–	–	١	–
المجموع	١٤٠	٪٨٣	٢٩	٪١٧	١٦٩	٪١٠٠	١١٣	٪٦٧	٥٦	٪٣٣	١٦٩	٪١٠٠

١٨٣٠-١٨٢٠												
الحالة الاجتماعية	مشترون						بائعون					
–	شخص واحد		عدة أشخاص		المجموع		شخص واحد		عدة أشخاص		المجموع	
نساء	٨٤	٪٨٧	١٣	٪١٣	٩٧	٪٣٣	٦٢	٪٦٩	٢٨	٪٣١	٩٠	٪٣٠
مدنيون	١٤٩	٪٨٦	٢٥	٪١٤	١٧٤	٪٥٨	١٢٥	٪٧١	٥٢	٪٢٩	١٧٧	٪٥٩
عسكريون	٧	٪١٠٠	٠	–	٧	٪٢	٧	٪٨٨	١	٪١٢	٨	٪٣
مسيحيون	١٣	٪٥٩	٩	٪٤١	٢٢	٪٧	١٢	٪٤٨	١٣	٪٥٢	٢٥	٪٨
المجموع	٢٥٣	٪٨٤	٤٧	٪١٦	٣٠٠	٪١٠٠	٢٠٦	٪٦٩	٩٤	٪٣١	٣٠٠	٪١٠٠

ويصعب علينا الجزم فيما إذا كانت هذه النسب تعكس تطوراً طرأ على وتيرة تردد العسكريين والمسيحيين على محكمة الميدان ، أو تعكس حدوث تغيرات اجتماعية حقيقية . وبكلمات أخرى ، هل صار العسكريون في مطلع القرن التاسع عشر ، يتوجهون إلى القسمة العسكرية بوتيرة أكبر من توجههم إلى المحاكم الواقعة في الأحياء ، أو أن وضعيتهم الاجتماعية لم تعد تسمح لهم بأن يكونوا ، بالمعدل السابق

نفسه ، من أصحاب الملكيات العقارية ؟ ومن جهة ثانية ، هل صار المسيحيون يلجأون بوتيرة أعلى من السابق إلى المحاكم الشرعية الإسلامية ، أم أنهم باتوا ينشطون ، بصورة أكبر ، في السوق العقارية ؟

ومهما يكن من أمر ، فإن أكثر بقليل من ٨٠ في المئة من عمليات الشراء ، التي طاولت دوراً ، تمت ، في غضون الفترتين ، من قبل شخص واحد ؛ وهذه النسبة انطبقت تقريباً على كل المشترين بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية . إلا أن العسكريين قد تميّزوا إلى حد ما بالمقارنة مع غيرهم ؛ ففي غضون الفترتين ، تدخل أكثر من ٩٠ في المئة منهم ، بصورة فردية ، في عمليات شراء الدور .

كذلك ، فإن ما يقرب من ٧٠ في المئة من عمليات البيع تمت من قبل شخص واحد ؛ ولكن هنا أيضاً تميّز العسكريون بـ« نزوعهم الفردي » ، إذ تدخل أكثر بقليل من ٨٠ في المئة منهم ، بصورة فردية ، في عمليات البيع .

غير أنه سيتوجب إدخال بعض التعديل على هذه المعطيات إثر التعرف على حصص الملكية التي امتلكها كل فرد تبعاً لحالته الاجتماعية .

فخلال سنوات ١٧٤٢-١٧٥٢ ، اشترى ٤١ في المئة من الأفراد دوراً بكاملها ؛ إلا أن هذه النسبة قد تباينت كثيراً تبعاً للحالة الاجتماعية (٢٨٪ بالنسبة للنساء ، ٤٠ ٪ بالنسبة للرجال المدنيين و٨٧٪ بالنسبة للعسكريين) . ونحن نجد نسباً متقاربة فيما يخص البائعين ، إلا في حالة واحدة هي حالة العسكريين الذين طرأ تغيّر على نسبتهم (إذ أصبحت ٥٧٪) .

أما خلال سنوات ١٨٢٠-١٨٣٠ ، فقد اشترى ٥٠ في المئة من الأفراد دوراً بكاملها (٤٣٪ بالنسبة للنساء ، و٥٥٪ بالنسبة للرجال المدنيين ، و٧١٪ بالنسبة للعسكريين و٣١٪ بالنسبة للمسيحيين) . وبخصوص عمليات البيع ، باع ٤٤ في المئة من الأفراد دوراً بكاملها(٤٠٪ بالنسبة للنساء ، و٤٥٪ بالنسبة للرجال المدنيين ، و٤٣٪ بالنسبة للعسكريين و٤٢٪ بالنسبة للمسيحيين) .

جـدول رقم (٥٣)

عـدد القـراريـط المشـتراة والمباعـة ومتوسـط قيمـة الـدور تبعـاً للحالـة الاجتمـاعيـة للمـالكين

١٧٤٢-١٧٥٢												
	مشترون						بائعون					
الحالة الاجتماعية	العدد	أقل من ١٢	١٢	١٢ -٢٤	٢٤	القيمة	العدد	أقل من ١٢	١٢	١٢ -٢٤	٢٤	القيمة
نساء	٤٦	١٩	١٠	٤	١٣	١٤٥ق	٤٠	١٥	١٠	٤	١١	١٤٥ق
مدنيون	٧٥	٢٢	٢٠	٣	٣٠	١٨٥ق	٥٨	١٥	١٣	٤	٢٦	٢١٢ق
عسكريون	١٥	١	٠	١	١٣	٢١٧ق	١٤	٥	١	٠	٨	٢٢٨ق
مسيحيون	٤	٣	٠	٠	١	١٧٤ق	١	١	—	—	—	٢٧٠ق
المجموع	١٤٠	٤٥	٣٠	٨	٥٧	١٧٥ق	١١	٣٦	٢٤	٨	٤٥	١٩١ق

١٨٢٠-١٨٣٠												
	مشترون						بائعون					
الحالة الاجتماعية	العدد	أقل من ١٢	١٢	١٢- ٢٤	٢٤	القيمة	العدد	أقل من ١٢	١٢	١٢- ٢٤	٢٤	القيمة
نساء	٨٤	٢٩	١٤	٥	٣٦	١٢٠٨ق	٦٢	٢٣	١٢	٢	٢٥	١٤٩١ق
مدنيون	١٤٩	٤٤	١٤	٩	٨٢	١٥٩٣ق	١٢٥	٤٢	١٩	٧	٥٧	١٤٦١ق
عسكريون	٧	٠	٠	٢	٥	١٠٩٩ق	٧	٢	١	١	٣	٢٠٧٢ق
مسيحيون	١٣	٥	٤	٠	٤	١٧١٢ق	١٢	٤	٢	١	٥	١١٩٩ق
المجموع	٢٥٣	٧٨	٣٢	١٦	١٢٧	١٤٥٨ق	٢٠٦	٧١	٣٤	١١	٩٠	١٤٧٥ق

إن قيم الدور المملوكة من قبل سكان الميدان ، تبعاً لحالتهم الاجتماعية ، تعيد إلى أذهاننا التباينات التي لحظناها بصدد المخلفات . ففي غضون فترة ١٨٢٠-١٨٣٠ ، تميّز العسكريون بأن استثماراتهم طاولت دوراً كانت قيمتها أعلى بقليل من المتوسط .

أما النساء ، فقد امتلكن دوراً قيمتها أدنى بقليل من المتوسط ، وفي غضون الفترة نفسها ، بدا وكأن العسكريين القلانل ، الذين اشتملت عليهم مدونتنا ، أرادوا التخلص ، عن طريق البيع ، من دور كانت قيمتها كبيرة نسبياً(٢٠٧٢ قرشاً) ، في حين استملكوا ، عن طريق الشراء ، دوراً أكثر تواضعاً(١٠٩٩ قرشاً) . أما المسيحيون ، فقد تميّزوا بشرائهم دوراً كان متوسط قيمتها عالياً نسبياً(١٧١٢ قرشاً) .

وقد تم عدد كبير من هذه المعاملات بين أقارب ، الأمر الذي ساهم ، إلى جانب الوراثة ، في إبقاء الثروة العقارية داخل العائلة الواحدة .

III- دور وعائلات

يمكن تلمس الطابع العائلي للملكية العقارية من خلال الوراثة بالطبع ، ولكن أيضاً لدى تنظيم المعاملات العقارية . فمن خلال الوراثة نشهد انتقال الملكية العقارية داخل العائلة ؛ ولدى تنظيم المعاملات ، يتدخل في السوق العقارية عدة أفراد من عائلة واحدة ، تربطهم غالباً علاقات قربى وثيقة جداً ، حيث يشترون أو يبيعون بصورة جماعية ويكونون متشاركين في ملكية دارهم .

أ- كيفيــة حيــازة الـدور

في نص المعاملة العقارية ، يشار ، بصورة دائمة تقريباً ، إلى الكيفية التي تملك فيها البائع الملك العقاري الذي يرغب في بيعه ، وهي تكون إما بالوراثة أو بالشراء ، أو بالجمع بين الوراثة والشراء[٧] .

وكما سبق وأشرنا ، فإن تبادل حصص الملكية في السوق العقارية يمكن أن يُفسر ، إلى حد ما ، بالتجزئة التي طاولت الملكية لدى تقسيم الإرث . وفي غضون الفترتين المذكورتين ، كان ما يقرب من نصف الأشخاص الذين باعوا دوراً في حي الميدان قد تملكوا دورهم تلك عن طريق الوراثة .

جدول رقم (٥٤)
كيفية تملك دور كانت موضوع معاملات عقارية في حي الميدان

كيفية التملك	١٧٤٢-١٧٥٢		١٨٢٠-١٨٣٠	
شراء	٧٦	٪٤٥	١٣١	٪٤٣
وراثة	٧٣	٪٤٣	١٢٥	٪٤٢
مختلط	١١	٪٧	٣٦	٪١٢
غير محدد	٩	٪٥	٨	٪٣
المجموع	١٦٩	٪١٠٠	٣٠٠	٪١٠٠

وخلافاً لما يمكن ملاحظته في حلب ، إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر ، تميّز حي الميدان باستقرار ملفت للنظر ، ما بين منتصف القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ، إذ كان ١٩ في المئة فقط ، من الدور المباعة في حلب خلال القرن السابع عشر ، مملوكاً عن طريق الشراء ، في مقابل ٥٩ في المئة خلال القرن الثامن عشر ، وهو ما يعكس ، بحسب عبد النور ، الصعوبات المالية التي صار يواجهها الحلبيون وفرضت عليهم بيع دورهم[٨] .

ب- علاقات القربى بين مختلف أصحاب المعاملات العقارية

لقد تم ما يقرب من ربع المعاملات بين أشخاص تربطهم علاقات قربى : ٥١ من أصل ١٦٩ خلال سنوات ١٧٤٢-١٧٥٢(أي ما نسبته ٣٠٪) ، و٧٢ من أصل ٣٠٠ خلال سنوات ١٨٢٠-١٨٣٠ (أي ما نسبته ٢٤٪) . ونشهد هذه الظاهرة أيضاً في حلب[٩] ، وفي القاهرة ولكن بنسبة أدنى[١٠] .

وعلاوة على ذلك ، كان معظم الأشخاص ، الذين اشتروا أو باعوا دوراً بصورة جماعية ، أفراداً ضمن الأسرة نفسها : أزواج وزوجات ، أخوة وأخوات ، والدان وأبناؤهما ؛ وكان من النادر أن يتدخل أفراد ، تربطهم علاقات قربى بعيدة ، بصورة مشتركة في السوق العقارية .

IV – النزاعات الناجمة عن التشارك في الملكية

إن الملكية المشتركة للدور ، وبغض النظر عما إذا كانت قائمة بين أفراد في عائلة واحدة أو بين « غرباء » ، قد خلقت عدداً من المشكلات . فالواقع ، أننا شهدنا قيام بعض الأفراد باتهام شريكهم (أو شركائهم) لدى القاضي ، بوضع يده أو (أيديهم) على حصة من دار يعتبرون أنفسهم مالكيها .

وهكذا ، ففي مطلع ذي العقدة ١١٥٥/ نهاية كانون الأول ١٧٤٢ ، حضر إلى المحكمة محمد آغا بن ابراهيم آغا بن تركمان حسن كتخدا[١١] ، بوصفه وكيل زوجته رقية قادين بنت حسين آغا ، برفقة امرأة تدعى عفيفة بنت يوسف ، وادّعى أن زوجته ، وولديها عبد الله وزينب ، قد ورثوا عن صالح آغا بن محمد صوباشي بن تركمان حسن كتخدا – وهو الزوج السابق لرقية ووالد عبد الله وزينب – ملكية ثلثي دار (١٦ قيراطاً) واقعة في محلة باب المصلى ، في زقاق الجواني ، بالتشارك مع عفيفة بنت يوسف (التي امتلكت ٨ قراريط) ؛ وهم يتهمون شريكتهم بأنها وضعت يدها على ١٠ قراريط بدلاً من ٨ ، ويطالبونها بأن تردّ إليهم القيراطين اللذين استحوذت عليهما من دون حق[١٢] .

وقد رفعت إلى القاضي قضايا مماثلة من قبل أشخاص لم تكن تربطهم ببعضهم أية قرابة[١٣] غير أن هذا النوع من النزاعات كان من الممكن أن ينشب داخل العائلة الواحدة[١٤] ، حين يدّعي كل طرف بأنه حاز ملكه عن طريق الوراثة : ففي بعض الحالات ، يعتقد الشخص المتقدم إلى المحكمة بأنه وارث المُلك ، جاهلاً حقيقة أن المتوفى كان قد باع الملك المعني دون علمه ، وأحياناً إلى فرد آخر من أفراد العائلة ، الأمر الذي يفرض عليه التخلي عن مطالبته بالأرث[١٥] . وإذا كانت الوراثة ، في بعض الأحيان ، مصدراً لنزاعات عديدة ، فإن عمليات الشراء بدورها قد تتسبب في نزاعات لاتقل حدة عنها : فقد كان على بعض الأفراد ، كي يدرأوا التهمة عنهم ، أن يعرضوا أمام القاضي إثباتات تؤكد حيازتهم الفعلية للملك المتنازع عليه[١٦] ؛ ويحدث أحياناً أن يقوم بعض الأشخاص بشراء ملك ، من قريب لهم ، كان من المفترض أن يكونوا من ضمن وارثيه بعد وفاته ، بحيث نشهد ، في هذه الحالة ، تحايلاً على قوانين الإرث من خلال معاملات عقارية (قد يكون بعضها صورياً)[١٧] . ويزداد تعقيد مثل هذه الحالات عندما يفتقد المدّعون « حسن النية » ، بحيث يزعمون أمام القاضي أنهم أصحاب ملك سبق لهم أن باعوه[١٨] .

استخلاصات

يعتبر أ . ماركوس ، بالاستناد إلى مثال حلب ، أن كل محاولة لفهم معنى الملكية في مجتمع تلك المدينة تتطلب البدء بدراسة العائلة[١٩] . وإذا كان الدور الذي تلعبه العائلة في السوق العقارية أساسياً في المدن العربية الكبيرة إبان العصر العثماني ، إلا أن ذلك الدور لم يكن مقصوراً على مجتمعات تلك المدن . ففي منطقة «البروڤانس العليا» في جنوب فرنسا ، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، بيّن أ . كولون العلاقات القائمة بين العائلات والدور السكنية ، حيث أشار إلى «أن الدار (domos باللاتينية) ، بوصفها خلية مشادة من الحجر المشبّك بالكلس والرمل ، كانت متوافقة مع العائلة (domus باللاتينية) ، بوصفها خلية مصنوعة من ألياف مشدودة بعلاقات نسب»[٢٠] . كذلك ، فإن توسيع أو تجزئة السكن لم تكن ظاهرة مميّزة للمدينة الشرقية وحدها ، حيث «أن وحدة السكن ، في منطقة البروڤانس العليا ، لم تكن راسخة كرسوخ المواد الثقيلة المستخدمة في بنائها»[٢١] ؛ إذ أن عمليات الضم أو الفصل كانت تساهم في توسيع أو في تجزئة دور السكن : «فإثر إجراء بعض تغييرات ، كفتح أو إغلاق أبواب ، وبناء (. . .) دهاليز ، تصبح المداخل مستقلة في الشقق التي تغدو ، عندئذٍ ، منفصلة عن بعضها بعضاً . وفي حالات أخرى ، لا يشترط المرء استقلالية المداخل ويكتفي بالحصول على حق الاستطراق عبر الاسطبل أو الدهليز ، أو حتى عبر حجرة من الحجرات »[٢٢] . وهكذا ، فإن أكثر من ربع العائلات في سان أندريه – الألب (٢٨ من أصل ١٠١) لم يمتلك سوى جزء من الدار[٢٣] . من الصحيح أن هذه النسبة كانت أدنى من مثيلتها في حي الميدان (٥٠٪) ، إلا أنها توحي بأن ظاهرة تجزئة السكن لم تكن خاصية مميّزة للمجتمعات الشرقية دون غيرها .

وفي حي الميدان ، لم تترك العائلات بصماتها على طرائق تملك الدور وحسب ، بل وسيطرت في بعض قطاعات هذا الحي ، من خلال حيازتها لعدد من الأملاك المستخدمة للسكن أو لأغراض اقتصادية ، على فضاءات محددة ربطتها بها مشاعر انتماء وتملك قوية ، وشكّلت لها مجالات نفوذ خاصة[٢٤] .

كما كان هناك في حي الميدان سكان ربطهم رابط الدين ، أو الرابط الاثني أو الجغرافي ، وبرز لديهم كذلك ميل إلى التجمع فيما بينهم . وسنحاول أن نرى إلى أي حد نجحت هذه الفئات المتنوعة من السكان ، بالاستناد إلى هذا الميل ، في خلق فضاءات خاصة بها إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

الهوامش

1 - Abdel Nour A., "Habitat et structures sociales", p. 92-93.

2 - Abdel Nour A., "Habitat et structures sociales", p. 91.

وفي هذا المجال ، لم يتميّز الميدان عن غيره من أحياء دمشق : فاستناداً إلى ٢٩٢ معاملة تمت خلال سنوات ١٧٤٢ – ١٧٥٢ ، و ٤٣٠ معاملة تمت خلال سنوات ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، وطاولت دوراً واقعة في سائر أحياء المدينة ، نحصل في الواقع على نتائج مماثلة .

٣ – يشير أ . ماركوس إلى شيوع هذه الظاهرة في حلب أيضاً ، حيث كان الشاري يستملك ، على فترات متعاقبة ، حصصاً من الملك ، كي يصبح ، في نهاية المطاف ، المالك الوحيد له .

Marcus A., "Men, Women and Property", p. 154.

4 - Marcus A., "Men, Women and Property", p. 144.

٥ – إذا ما اعتبرنا أن الكاتب لا يلجأ ، في معظم الحالات ، إلى ذكر مختلف المتشاركين في الملكية عندما يكون عددهم أكثر من اثنين .

٦ – تركز اهتمامنا هنا على الدور بصفة خاصة ، مع العلم بأن هذه الظاهرة تلاحظ أيضاً في سائر الممتلكات العقارية .

٧ – من الممكن لفرد ورث حصة من ملك أن يشتري حصص المتشاركين الآخرين في ملكية الملك نفسه .

8 - Abdel Nour A., "Habitat et structures sociales", p. 91-93.

9 - Marcus A., "Men, Women and Property", p. 153.

10 - Hanna N., Habiter au Caire, p. 26.

١١ – سيُشار إلى تركمان حسن كتخدا لاحقاً لدى الحديث عن «فضاءات الوجهاء» .

١٢ – س ١٠٩ ، ص ١١٣ ، و ٢١٢ .

١٣ – س ١٠٩ ، ص ١٨٦ ، و ٢٥٦ ؛ س ١٢٨ ، ص ٣٥ ، و ٧٦ ؛ س ١٢٨ ، ص ٤٨ ، و ١٠٣ .

١٤ – س ١٣٠ ، ص ٤٨ ، و ٨٢ ؛ س ١٣٠ ، ص ٩٥ ، و ١٨١ .

١٥ – س ١٠٩ ، ص ١٤٢ ، و ٢٧٤ ؛ س ١٢٨ ، ص ٩ ، و ٢٠ .

١٦ – س ١٢٨ ، ص ١ ، و ١ ؛ س ١٣٠ ، ص ٤١ ، و ٦٩ .

١٧ – س ١٢٨ ، ص ٤٣ ، و ٩٤ .

١٨ – س ٢٩٧ ، ص ٢٤٢ ، و ٧٢٧ ؛ س ٣١٣ ، ص ٢٥٤ ، و ٩٨٦ .

19 - Marcus A., "Men, Women and Property", p. 153.

20 - Collomp A., "Maison, manières d'habiter et famille", p. 315.

21 - Collomp A., "Maison, manières d'habiter et famille", p. 316.

22 - Collomp A., "Maison, manières d'habiter et famille", p. 317.

23 - Collomp A., "Maison, manières d'habiter et famille", p. 316.

(٢٤) – إن الدعاوى الكثيرة التي كان يرفعها الوجهاء إلى المحاكم ، للتعبير عن استيائهم من سلوكيات مشينة لأفراد يسكنون في جوارهم ، تكشف عزمهم على الدفاع عن مجالات النفوذ الخاصة بهم . بخصوص هذه الظاهرة ، انظر :

Rafiq A.-K., "Public Morality"; Raymond A., "Espaces publics et espaces privés", p. 197.



القسم الرابع

تبنين
الفضاء الاجتماعي للحي

انقسمت المدن العربية الكبيرة في العصر العثماني إلى محالات مغلقة على نفسها ، إلى هذا الحد أو ذاك ، وضمت ، في عدد كبير من الحالات ، مجموعات سكانية متميّزة . وعندما لم ينتج هذا الشكل من أشكال التنظيم المديني عن قرار سياسي يقضي بتوطين مجموعات سكانية خاصة في مواقع محددة ، فإنه كان ينتج عن « حرص أفراد كل مجموعة من هذه المجموعات على التجمع فيما بينهم ليشكّلوا خلية اجتماعية متجانسة » ، الأمر الذي كان يوفر « إدارة أكثر ضبطاً للسكان »[١] .

وهكذا ، نجد في حي الميدان سكاناً أقاموا في قطاعات خاصة ، كما نصادف عائلات من الوجهاء سكن أفرادها بالقرب من بعضهم ، وهو ما تجلى في أسماء المواقع ، ولا سيما في أسماء الأزقة[٢] .

وعليه ، فإن بعض أسماء المواقع توحي بوجود مجموعات خاصة من السكان في بعض أماكن الحي . ومع ذلك ، فإن اسم الموقع قد يبقى متداولاً حتى بعد أن يهجره السكان الذين أعطوه هذا الاسم[٣] ؛ فأسماء بعض الأزقة تحيل إلى سكان معينين أقاموا فيها في زمن ربما أصبح بائداً . ففي منتصف القرن الثالث عشر ، أشير إلى وجود «قباب التركمان» في قطاع الحقلة ؛ وفي القرن التاسع عشر ، دلّت أسماء بعض المواقع على وجود تركمان في محلة الميدان ، في قطاع القبة الحمراء (زقاق التركمان)[٤] ، وفي محلة القبيبات ، في قطاع الحقلة (حارة التركمان)[٥] . وفي محلة باب المصلى ، دلّت أسماء بعض المواقع ، في منتصف القرن الثامن عشر ، على إقامة أشخاص يرجعون بأصولهم إلى حلب (زقاق الحلبيين)[٦] ، وأشارت أسماء مواقع أخرى ، في مطلع القرن التاسع عشر ، إلى إقامة أشخاص يرجعون بأصولهم إلى حوران (زقاق الحوارنة)[٧] ، وإلى وادي تيم (حارة التيامنة)[٨] . كما أن أشخاصاً يرجعون بأصولهم إلى حمص قد أعطوا اسمهم إلى زقاق ، هو «زقاق الحماصنة» ، ورد ذكره في محلة القبيبات في منتصف القرن الثامن عشر[٩] ، وفي محلة الميدان في مطلع القرن التاسع عشر[١٠] ، كما أعطوا اسمهم إلى حوش ، هو «حوش الحماصنة» ، أشير إلى وجوده في محلة القبيبات في منتصف القرن الثامن عشر[١١] . وفي المحلة نفسها ، نجد

مسجدين بناهما ، أو تردد عليهما على مايبدو ، سكان معينون ، هما : « جامع السخانة » الذي بني ، بوجه الاحتمال ، قبل عام ١٨٠٧ ، و « مسجد الأكراد » الذي ورد ذكره في وثيقة تعود إلى جمادى الآخرة ١١٤١ / كانون الثاني ١٧٢٩ ، لكننا نجهل التاريخ الدقيق لبنائه[١٢] . كما يرد ، في عام ١٨٦٣/١٢٧٩ ، ذكر زقاق خاص بالمسيحيين في محلة القبيبات ، هو « زقاق النصارى »[١٣] ، من المحتمل أن يكون هو نفسه الزقاق الواقع حالياً في دائرة القاعة . وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، أشار طبيب فرنسي من مدينة ليون ، يدعى « لورتيه » ، إلى أن النور يشغلون زقاقاً خاصاً بهم في حي الميدان[١٤] ، إلا أنه لم تتوافر لنا أي معلومة إضافية عن هذا الموضوع .

وكان من الممكن أن تحمل بعض الأزقة أسماء أحد ساكنيها . إذ كان يكفي ، في بعض الحالات ، أن يسكن أحد الوجهاء زقاقاً ، من الأزقة ، كي يحمل هذا الزقاق اسمه . وفي حالات أخرى ، أمتلك عدة أفراد ، من عائلة واحدة ، أملاكاً عقارية مختلفة في الزقاق ذاته . ونجد اليوم أن بعض أسماء هذه المواقع لم يعد متداولاً ، إذ هي طمست مع غياب الأشخاص الذين كانت تحيل إليهم ، والذين كانوا ، غالباً ، من العسكريين . هذا ماحدث على سبيل المثال ، منذ عام ١٧٤٢/١١٥٥ ، بالنسبة إلى « زقاق عثمان بلوكباشي » الواقع في « المحلة الجديدة » في القبيبات[١٥] ، كما حدث ، منذ عام ١٨٢١/١٢٣٦ ، في القبيبات نفسها ، بالنسبة إلى « زقاق شفيق آغا الدرزي »[١٦] . وكان قد أشير ، في تلك الفترة ، إلى « حارة حسن آغا الخضري » ، الواقعة في محلة الميدان على مقربة من زقاق الجورة[١٧] ، وإلى دخلة « بنو تركمان حسن كتخدا » في محلة باب المصلى[١٨] . وقد وردت إشارات صريحة إلى ثلاثة أزقة في محلة القبيبات ، تسمح بإقامة صلة بين أسمائها ، من جهة ، وهوية بعض ساكنيها ، من جهة ثانية : « زقاق عيسى الحبش »[١٩] ، و « زقاق بيت موسى »[٢٠] ، و « زقاق بيت يغمور »[٢١] . وهناك أزقة أخرى حملت في العصر العثماني ، ومازالت تحمل إلى اليوم ، أسماء « زقاق المجتهد » (في دائرة باب المصلى) ، و « زقاق الموصلي » (في دائرة الموصلي) ، و « زقاق الجربجي » - الذي يحيل ، بوجه الاحتمال ، إلى اسماعيل جربجي المهايني - (في دائرة ميدان سلطاني) ، و « زقاق الحكيم » (في دائرة القاعة) .

الهوامش

1 - Raymond A., Grandes villes, p. 135.

٢ – لقد لوحظت هذه الممارسة في مدينة حلب أيضاً إبان العصر المملوكي ، حيث حملت الأزقة ، التي ذكرها سبط ابن العجمي (٨١٨/ ١٤١٥ – ٨٨٤/ ١٤٧٩) ، في أغلب الأحيان أسماء أحد ساكنيها ؛ انظر :

Sauvaget J., "Les trésors d'or", p. 135-160.

٣ – بخصوص هذه المسألة ، انظر :

Cohen A. et Lewis B., Population and Revenue, p. 34-35.

٤ – س ٢٩٧ ، ص ٧٤ ، و ١٧٥ ؛ س ٣١٢ ، ص ٣١ ، و ٩٨ ؛ س ٣١٢ ، ص ١٥٢ ، و ٤٤٣ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٧٧ ، و ٧٨٧ .

٥ – س ٢٩٧ ، ص ١٨ ، و ٤٥ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٦١ ، و ١٤٢ .

٦ – س ١٠٩ ، ص ١٤٤ ، و ٢٧٩ ؛ س ١٢٢ ، ص ٩١ ، و ١٣٢ ؛ س ١٢٢ ، ص ١١٥ ، و ١٦٢ ؛ س ١٢٨ ، ص ٣٩ ، و ٨٤ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٩٩ ، و ٣٧٢ .

٧ – س ٣١٢ ، ص ٨٤ ، و ٢٥٢ .

٨ – س ٢٩٧ ، ص ١٨٨ ، و ٤٢٧ ؛ س ٢٩٧ ، ص ١٦٥ ، و ٣٨٠ .

٩ – س ١٠٩ ، ص ١٤٣ ، و ٢٧٦ ؛ س ١٠٩ ، ص ١٤٤ ، و ٢٧٧ ؛ س ١٠٩ ، ص ١٨٢ ، و ٣٤٨ ؛ س ١٢٨ ، ص ٩٩ ، و ١٩٢ ؛ س ١٣٠ ، ص ١٩٧ ، و ٤٠٨ .

١٠ – س ٣١٢ ، ص ١٠٠ ، و ٣٠١ ؛ س ٣١٢ ، ص ٤٦٠ ، و ١١٩٤ .

١١ – س ١١٧ ، ص ١٩٥ ، و ٢٩٤ .

١٢ – س ٥١ ، ص ١٢٥ ، و ٣٣٥.

١٣ – رافق ع . – ك . ، «باب المصلى» ، ص ٤٦ ؛ نقلاً عن س ٥٤٧ ، ص ٢٤١ .

14 - Lortet Dr., La Syrie d'aujourd'hui, p. 600.

١٥ – س ١٠٩ ، ص ٣ ، و ٥ .

١٦ – س ٢٩٧ ، ص ١٧٨ ، و ٤٠٩ . وفي وثيقة أخرى أشير إلى «زقاق الدرزي» ، والذي قد يكون ، بلا ريب ، هو نفسه (س ٢٩٧ ، ص ٢٢٩ ، و ٥٢٦) .

١٧ – س ٢٩٧ ، ص ٣٩٧ ، و ٨٧٥ .

١٨ – س ٢٩٧ ، ص ٤٣ ، و ١٠٧ .

١٩ – س ٢٩٧ ، ص ١٨ ، و ٤٥ .

٢٠ – س ٢٩٧ ، ص ١٨٩ ، و ٤٣٠ .

٢١ – س ٢٩٧ ، ص ١٨٧ ، و ٤٢٥ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٣٢٠ ، و ٧٠٣ .



الفصل الأول:

أقليات دينية،
مجموعات سكانية تحضّرت و« غرباء »

يتكوّن سكان حي الميدان ، في قسمهم الأكبر ، من أشخاص « غرباء » عن المدينة ، إذ نجد بينهم أشخاصاً يرجعون بأصولهم إلى القرى القريبة من دمشق أو إلى مجموعات من الناس ترجع بأصولها الجغرافية إلى مواقع أكثر بعداً .

كان بعض القرويين قد تملكوا ، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، أملاكاً عقارية في الحي . ففي مطلع شهر رمضان ١١٥٥/نهاية تشرين الأول ١٧٤٢ ، ابتاع الشيخ محمد بن الشيخ عيسى ، خطيب جامع قرية كفر سوسة ، داراً في محلة باب المصلى ، في زقاق الجواني[١] ؛ وفي شهر جمادى الآخرة ١٢٣٦/ آذار ١٨٢١ ، ابتاع عبد القادر بن محمد ، من قرية القدم ، داراً في محلة القبيبات ، في زقاق الجمّالة[٢] .

غير أننا نجهل ما إذا كان هؤلاء الأفراد قد امتلكوا هذه الدور للإقامة فيها ، أو بغرض تأجيرها مع بقائهم في قراهم . ومن المحتمل أن يسكن بعضهم ، في بداية الأمر ، في دور مستأجرة ، قبل أن يبتاعوا دوراً خاصة بهم ، وفي هذه الحالة ، لا يظهرون بوصفهم قرويين أمام المحكمة لدى شرائهم أحد الأملاك . والواقع ، أننا نجد ، في المعاملات العقارية ، أسماء أشخاص يدلّ نسبهم (مزاوي[٣] ، ديراني[٤] ، رنكوسي[٥]) على أصول ريفية ربما كانت قديمة ، وهؤلاء الأفراد القلائل كانوا موزعين على أماكن مختلفة في الحي .

في المقابل ، كان هناك مجموعات سكانية ، جمعها الرابط الديني أو الاثني أو الجغرافي ، تقطن في مواقع معينة في الحي . ولا نزعم أن بإمكاننا تقديم صورة تفصيلية عن هذه الظاهرة ، إذ ليس في وسعنا ، في الواقع ، سوى تسليط بعض الضوء على المجموعات التي توافرت لدينا معلومات بشأنها . وعليه ، فإننا سنتحدث ، على التوالي ، عن فضاءات الأقليات الدينية (من المسيحيين والدروز) ، وفضاءات المجموعات السكانية التي تم تحضّرها (من التركمان والأكراد) ، وفضاءات «الغرباء» (من المغاربة والمصريين) . ونحن نمتلك بضع معلومات تسمح لنا بالتعرف على الإشارة التاريخية الأولى ، في الوثائق ، إلى وجود هذه الفئات السكانية المتنوعة في الحي ، لكن من دون أن نكون قادرين على تحديد الفترات الزمنية المختلفة التي مرّ بها هذا الوجود[٦] . ومن جهة أخرى ، فإن الأبحاث التي أجريناها على الوثائق لم تظهر لنا وجود أي شخص يعود بأصله إلى قرية «سخنة» ، وهو أمر يؤسف له نظراً لأهمية الدور الذي لعبته الجماعات السكانية التي تعود بأصلها إلى هذه القرية في إطار النشاطات المرتبطة بقافلة الحج .

I – أقليتان دينيتان نازحتان : المسيحيون والدروز

إن وجود المسيحيين في حي الميدان ، الذي أثبتته تعدادات السكان العثمانية العائدة إلى نهاية القرن السادس عشر ، هو أمر من السهل الاستدلال عليه بفضل الكنائس الثلاث التي تجمعوا حولها ، والتي جرى تشييدها ما بين عامي ١٨٢٣ و ١٨٤٠ .

وفي سنوات ١٩٣٠ – ١٩٤٠ ، ضمت محلة باب المصلى ، التي كانت تقطن فيها غالبية مسيحيي الحي ، عدداً من الدروز ، الذين يرجعون ، كالمسيحيين ، إلى أصول ريفية . وعلى الرغم من عدم توافر المعلومات عن إقامتهم في محلة باب المصلى في غضون القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، إلا أنه سيكون من المهم ، كما يبدو لنا ، الحديث عن شروط وجودهم في منطقة دمشق في تلك الفترة .

أ – المسيحيون

إن مسألة التمييز الطائفي ، داخل الفضاء المديني ، كانت موضوع دراسات عديدة اختصت بمدينة حلب . فاستناداً إلى تعداد سكاني أعدّه الغزّي في حدود نهاية القرن التاسع عشر ، سلّط كل من ج . ك . دافيد و أ . ريمون الضوء على تمركز المسيحيين الشديد في بعض محلات المدينة(٧) . وهذه الظاهرة التي تعكس ميل المسيحيين إلى التجمع فيما بينهم ، لم تكن متعارضة ، مع ذلك ، مع وجود محلات مختلطة أقام فيها المسيحيون والمسلمون جنباً إلى جنب(٨) . وهذا التعايش ، الذي لوحظ في زمن معيّن ، لا ينبغي النظر إليه بوصفه واقعاً ثابتاً وإنما ينبغي إدراكه من خلال تحولاته ؛ إذ أنه توافق غالباً مع سيرورة طويلة جرى خلالها دخول المسيحيين إلى فضاء ما تجاوروا فيه ، بصورة وقتية ، مع المسلمين(٩) . وبهذا الخصوص ، يرى أ . ريمون(١٠) في موقف عبد النور موقفاً تعسفياً ، ويأخذ على هذا الأخير تأكيده بأنه « من خلال تصفح مختلف سجلات محاكم حلب لم يتكوّن لدينا الانطباع بأننا إزاء مدينة تبدو محلاتها متجانسة ، على الصعيد الطائفي ، إلى الحد الذي ذهب إليه سوفاجيه . فكثير من المسيحيين كانوا منتشرين في محلات حلب المختلفة ، سواء في القرن السابع عشر أو القرن الثامن عشر ، وشهدت أحياء حلب الواقعة خارج السور اختلاطاً طائفياً واثنياً حقيقياً »(١١) . غير أن هذا الاستخلاص ، كي يكون مقنعاً ، ربما كان عليه أن يتجاوز مرحلة « التصفح » وتشكيل « الانطباعات » . وكنا نأمل أيضاً أن تكون أقوال أ . ماركوس مدعّمة بحجج كافية ، وذلك حين أكد بأن المسيحيين واليهود كانوا يعيشون في محلات خاصة في المدينة ، لكن ضمن قطاعات مختلطة على مستوى الأديان(١٢) .

وفيما يتعلق بدمشق ، يشير عبد النور ، في المقابل ، إلى أن « الفصل بين الطوائف كان كاملاً تقريباً في المدينة في عام ١٨٦٠ » ، إلا أنه « وجد استثناء لذلك الفصل التام (بين المسلمين والمسيحيين) تمثّل في حي الميدان »(١٣) . وفي عام ١٩٣٠ ، أشار ر . تومين إلى وجود أزقة للمسيحيين وأزقة للمسلمين ، في تلك الفترة ، في محلة باب المصلى(١٤) . وبحسب ماذكر ، فإن تجمع العائلات المسيحية في هذه المحلة لم يتم إلا بصورة متأخرة ، في حدود نهاية القرن التاسع عشر(١٥) ، أي في نفس

الوقت الذي تم فيه التقسيم الطوبوغرافي للمحلة[١٦] . وتتيح الوثائق التي في حوزتنا فرصة تسليط بعض الضوء على هذه المسألة .

١ - تعزيز وجود قديم

إن وجود المسيحيين في الميدان أثبتته ، كما سبق ورأينا ، تعدادات السكان العثمانية العائدة إلى القرن السادس عشر ، ولم يكف عددهم عن التزايد في غضون القرون اللاحقة ليبلغ ، في مجموع الحي ، ٢٠٠٠ نسمة في منتصف القرن التاسع عشر[١٧] . وتؤكد الكنائس الثلاث التي بنيت في الحي ، إبان النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الأهمية العددية للسكان المسيحيين فيه . وكانت إحدى هذه الكنائس ، وهي كنيسة كاثوليكية ، قد بنيت في عام ١٨٣٤ في محلة باب المصلى . أما الكنيستان الاخريان - الأولى كاثوليكية والثانية ارثوذكسية - فقد شيدتا عام ١٨٣٣ وعام ١٨٤٠ في قطاع القرشي ، إلى الشمال من مقسم سوق الميدان[١٨] .

وفي سنوات ١٩٣٠ - ١٩٤٠ ، أشار ر . تومين إلى وجود ٨٠٠ مسيحي من طائفة الروم الكاثوليك ، و ٢٠٠ مسيحي من طائفة الروم الارثوذكس ، في محلة باب المصلى[١٩] . وبحسب التحقيق الذي قام به ، يبدو أن معظم مسيحيي الميدان يرجعون بأصولهم ، إلى حوران ، وأن إقامتهم في هذا الحي شكّلت المرحلة الأولى من مراحل اندماجهم في المدينة .

فهم إذ وصلوا فقراء ، عموماً ، إلى الميدان ، قاموا ، فيما بعد ، بترك هذا الحي ما أن سمحت وضعيتهم المالية بذلك ، وانتقلوا للإقامة في محلة باب توما المسيحية . أما الدور التي تركوها في الميدان فقد استأجرتها أو ابتاعتها فئات جديدة من السكان المسيحيين الوافدين حديثاً إلى دمشق من منطقة حوران[٢٠] .

إلا أنه لايبدو من الممكن ، بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة لدينا ، تعميم هذه الترسيمة على مسيحيي الميدان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . من الصحيح أنه تواجد في الحي ، في تلك الفترة ، مسيحيون فقراء ، سكنوا - بسبب ظروف حياتهم الصعبة - في الأحواش : إذ أشير ، في الواقع ، إلى وجود «أحواش النصارى» في محلة القبيبات ، في زقاق لطيف ، في عام ١١٦٤/ ١٧٥١[٢١] ، وفي محلة باب

المصلى[٢٢] ، وفي محلة الميدان في غضون سنوات ١٨٢٠ - ١٨٣٠[٢٣] ؛ غير أن إقامة المسيحيين في هذه المساكن الجماعية لم تكن راجعة فقط إلى وجود مستأجرين فقراء بينهم ، حيث أن عدداً منهم كان مالكاً لمسكنه في هذه الأحواش[٢٤] . وعلاوة على ذلك ، وكما يتكشف من المعاملات العقارية التي كان المسيحيون طرفاً فيها ، فإن كثيرين منهم في الحي تمتعوا ، على مايبدو ، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بأحوال ميسورة نسبياً .

ونحن لانملك سوى معلومات قليلة عن مخلفات سكان دمشق المسيحيين : فكما سبق وأشرنا ، لدى دراسة التركات ، فإن المخلفات العشر المتوافرة لدينا تخص أشخاصاً مسيحيين متواضعي الحال نسبياً كانوا مقيمين في باب توما . ووجود هؤلاء المسيحيين ، القليلي الثراء ، في المدينة داخل السور يقودنا إذن إلى إدخال تعديل جديد على الترسيمة المقترحة من قبل ر . تومين فيما يتعلق بمطلع القرن العشرين ؛ لكن ، وبسبب افتقارنا إلى المعلومات عن مسيحيي الميدان ، سيستحيل علينا إجراء مقارنة بين أحوال هاتين الفئتين من السكان المسيحيين[٢٥] . ومع ذلك ، ففي مقدورنا أن نتعرّف ، بشكل أفضل نسبياً ، على مسيحيي الميدان بفضل المعاملات العقارية التي تضمنت معلومات عن أماكن إقامتهم داخل الحي وعن طبيعة استثماراتهم فيه .

٢ - القطاعات المسيحية في الحي : باب المصلى ، القرشي والقاعة

تتوفر لدينا ٣٦ معاملة عقارية كان المسيحيون طرفاً فيها (ترجع ٧ معاملات منها إلى سنوات ١٧٤٢ - ١٧٥٢ و ٢٩ إلى سنوات ١٨٢٠ - ١٨٣٠) ؛ وبذلك نستطيع أن نحصر استثماراتهم داخل الحي ونرى إلى أي حد أفضت العمليات العقارية التي قاموا بها إلى تكوين فضاء مديني خاص بهم . غير أن مصدر المعلومات هذا يظل ، مع ذلك ، قاصراً : فإن كان في وسعنا أن نحصر استثمارات المسيحيين ، فسنصطدم ، في المقابل ، بغياب معلومات دقيقة عن جيرانهم المسلمين ؛ إذ أننا نجهل ، في الواقع ، ما إذا كان الأشخاص المسلمون الوارد ذكرهم في الدور المجاورة لدور المسيحيين هم مجرد مالكين لتلك الدور ، ولا يسكنون فيها ، أم كانوا يسكنونها بصورة فعلية . وفي غياب أية إشارة إلى هذا الموضوع ، سنتعامل مع هؤلاء الأشخاص بوصفهم شاغلين

فعليين لتلك الدور ، لكن علينا ، في هذه الحالة ، إدخال بعض التعديل على استخلاصاتنا : فمن الممكن أن يؤجر مالكون مسلمون دوراً إلى مسيحيين ، بحيث لايكون سكان المحلة الفعليون ملاكاً عقاريين بالضرورة[٢٦] .

وفي منتصف القرن الثامن عشر ، تمت كل المعاملات العقارية تقريباً (٦ من أصل ٧) التي دخل المسيحيون طرفاً فيها في باب المصلى[٢٧] . ففي هذه المحلة ، ابتاع المسيحيون ، من مسلمين[٢٨] ، دوراً واقعة في زقاق الوسطاني[٢٩] . وهكذا شهدنا دخولهم إلى هذا الزقاق ، من أزقة المحلة ، لكن من دون أن يرد ذكر أي مُلك امتلكه أحد المسيحيين ، في المحيط المباشر لتلك الدور .

وتوحي بعض المعلومات ، من جهة أخرى ، بوجود مسيحيين في القبيبات : فقد أشير ، في عام ١١٦٤/ ١٧٥١ ، إلى وجود «حوش النصارى» في تلك المحلة[٣٠] ، وفي عام ١١٦٠/١٧٤٧ امتلك مسيحيون داراً في زقاق القصّاص (دائرة الساحة) ؛ وتلك الدار ، التي قدّرت قيمتها بـ ٢٧٠ قرشاً ، اشتملت على ساحة مجهزة ببئر ماء ، وثلاثة «مساكن» ، وسلم حجري ، وثلاث «طباق» ومنافع[٣١] . وقبل عام ١٢٣٦/١٨٢١ ، شغل مسيحيون ، كما سنرى لاحقاً ، داراً تعود إلى عائلة المهايني في محلة القبيبات[٣٢] . وحتى اليوم ، يوجد في دائرة القاعة زقاق باسم «زقاق النصارى» ؛ وورد ذكر هذا الزقاق في عام ١٢٧٩/١٨٦٣[٣٣] ، إلا أننا لانملك أية معلومة إضافية عن وجود مسيحيين في هذا القطاع .

وفي مطلع القرن التاسع عشر ، أصبحت تدخلات المسيحيين في سوق الحي العقارية أكثر كثافة من السابق ، وتركزت على قطاعين هما : باب المصلى والقرشي . فمحلة باب المصلى ظلت بمثابة الموقع المفضل لاستثمارات المسيحيين (حيث أن ٢٢ ملكاً من أصل ٣٥ ابتاعوها ، و ٣٦ ملكاً من أصل ٤٩ باعوها في الحي كانت واقعة في هذه المحلة ؛ أما الأملاك الأخرى فكانت واقعة في محلة الميدان ، بينما لم يقع أي ملك في محلة القبيبات) .

وفي تلك الفترة ، ظل بعض المسيحيين ، وكما كان الأمر في منتصف القرن الثامن عشر ، يتوجه في الأغلب إلى الإقامة في محلة باب المصلى ، في زقاق الوسطاني[٣٤] ، وخارج إطار هذا الزقاق ، شرعوا أيضاً يغامرون في الاستثمار في زقاق الأربعين ، وفي

زقاق الحبّالة ، وفي زقاق المخللاتي ، وفي دخلة «بنو تركمان حسن كتخدا» ، وفي حارة التيامنة[٢٥] . وبلا ريب ، فإن إيثارهم للاستثمار في زقاق الوسطاني خلق مقدمات لتكوين فضاء مكاني خاص بهم ، لكننا لانشهد ، حتى سنوات ١٨٢٠ - ١٨٣٠ ، تشكّل فضاء يشغله المسيحيون بصورة خالصة ، إذ ظلت غالبية جيرانهم ، في الواقع (سواء أكانوا من المالكين أو من المستأجرين) ، من المسلمين ، الذين كانت عمليات شرائهم من المسيحين أكثر كثافة من عمليات شراء هؤلاء الأخيرين من المسلمين .

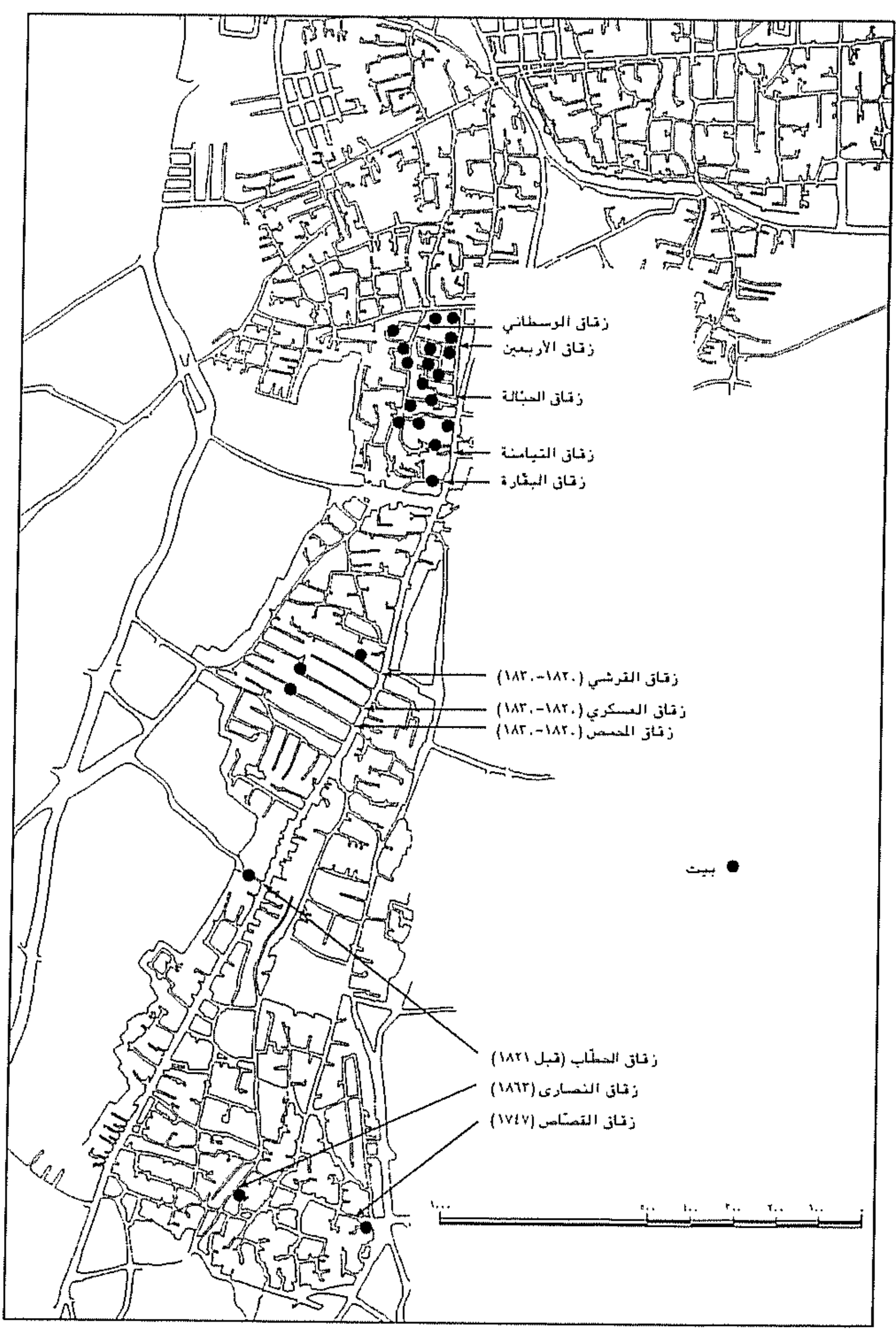
وفي القطاع الوسطاني للحي ، أي في محلة الميدان ، دخل مسيحيون طرفاً في بعض المعاملات العقارية (١٣ عملية شراء و ١٣ عملية بيع) في/أو بالقرب من مقسم سوق الميدان ؛ وابتاعوا دوراً في زقاق المحمص[٢٦] ، وفي زقاق العسكري[٢٧] ، وفي زقاق القرشي[٢٨] . وكما كانت الحال في محلة باب المصلى ، فقد ظلت الدور المجاورة لدورهم عائدة إلى مسلمين .

وطاول بعض هذه المعاملات العقارية حصصاً من الملكية أو حجرات خاصة داخل الدور ، الأمر الذي يبيّن بأن مسيحيين ومسلمين كان من الممكن أن يتشاركوا في ملكية الدار نفسها[٢٩] . وهكذا ، ففي ١٩ صفر ١٢٣٦/٢٦ تشرين الثاني ١٨٢٠ ، باع موسى إلى الحاج محمد نصف دار واقعة في محلة باب المصلى ، في زقاق الوسطاني ، وكان النصف الآخر من الدار عائداً إلى شقيقة البائع مريم[٤٠] . كذلك ، ففي ١٠ رجب ١٢٣٧/٢ نيسان ١٨٢٢ ، ابتاع ميخائيل وخليل نصف دار واقعة في محلة الميدان ، في زقاق المحمص ، من درويش بن مصطفى ، ليصبحا بذلك مالكيَ الدار كلها . وهذا يعني أنه خلال فترة من الزمن كان هؤلاء الأشخاص الثلاثة شركاء في ملكية تلك الدار ، إلا أننا نجهل ما إذا كانوا يقيمون سوياً فيها[٤١] . ومن جهة أخرى ، وفي ٤ محرم ١٢٤٥/٦ تموز ١٨٢٩ ، ابتاعت امرأة مسيحية من امرأة مسلمة «قصراً» مهدّماً في دار واقعة في محلة باب المصلى ، وامتلكت حجرة أخرى واقعة إلى الشرق من ذلك «القصر» ، إلا أن شاغلي الحجرات الأخرى ظلوا في الوثائق مجهولي الهوية[٤٢] .

٣ - طبيعة الاستثمارات

ابتداءً من الحجرة البسيطة ، المهدمة أحياناً ، ووصولاً إلى الدار الكبيرة ، ظلت استثمارات المسيحيين متنوعة جداً . ففي منتصف القرن الثامن عشر ، كانت الدور التي ابتاعوها في محلة باب المصلى متفاوتة من حيث الأهمية . إذ كانت بعض تلك الدور متواضعة نسبياً ؛ فقد ابتاع إبراهيم وشقيقته جالية ، « عمارة » دار قدّرت قيمتها بـ ٥٠ قرشاً[٤٣] ؛ وابتاع حنا داراً بقيمة ٨٥ قرشاً [٤٤] وأصبح موسى مالكاً لدار بقيمة ١٤٠ قرشاً[٤٥] . وكانت هناك داران ، قدّرت قيمتهما بـ ٢٠٠ قرش ، يمكن تصنيفهما ضمن فئة الدور المتوسطة[٤٦] . وتميّزت إحدى عمليات البيع بأهميتها ، حيث قامت مسيحيتان ببيع دار امتلكتاها قرابة ٣٠ عاماً ، وكانت تلك الدار - كما ورد في الوثيقة - « قبل تاريخه دارين وصارت دار واحدة » ؛ واشتملت الدار ، التي قدّرت قيمتها بـ ٣١٥ قرشاً على ساحة مجهزة ببئر ماء ، وعلى « إيوان » يفضي إلى « طبقة » ، يعلو سقفها قبة ، وعلى « مربعين » كبيرين وأربعة « مربعات » صغيرة ، كما اشتملت ، في الطابق العلوي ، على « طبقة » و « مشرقة » يُصعد إليهما من خلال سلم حجري ، وعلى مطبخ ومرتفق ومنافع[٤٧] .

وفي مطلع القرن التاسع عشر ، كان مايقرب من ثلثي الدور التي ابتاعها مسيحيون (٢١ من أصل ٣٥) ضمن فئة الدور المتوسطة . غير أن أحد المسيحيين ابتاع الدار الأغلى قيمة في مدونتنا ؛ وهذه الدار ، الواقعة في زقاق الوسطاني والتي بلغت قيمتها ٥٥٠٠ قرش ، اشتملت على ساحة مجهزة ببئر ماء ، و« إيوان » و « مربع » و « قاعة » و « بانكة » ، و « قبة » ومطبخ ومرتفق ، وسلمين ، أحدهما حجري والآخر خشبي ، يوصلان إلى « قصر » و « طبقة » و « مشرقتين » ، بالإضافة إلى منافع[٤٨] . كما ابتاع مسيحي آخر داراً مجاورة لداره ، في زقاق الوسطاني ، قدّرت قيمتها بـ ٣٠٠٠ قرش ، واشتملت على ساحة مجهزة ببئر ماء ، وثلاثة « مربعات » ، ومطبخ ومرتفق ، و « اوضة » شيدت فوقها « طبقة » يُصعد إليها من خلال سلم خشبي ، كما اشتملت على سلم حجري يوصل ، في الطابق العلوي ، إلى « مشرقة » و « قصر » و « طبقة » و « ديوان خانة » ، بالإضافة إلى المنافع[٤٩] .



خريطة رقم ٤ : أماكن إقامة المسيحيين في الميدان

وعليه ، فإن هذه الأمثلة القليلة تبيّن أن مسيحيي حي الميدان كانوا ، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، يحتلون درجات متباينة على سلم الهرمية الاجتماعية ؛ من الصحيح أن عدداً كبيراً منهم قطن في مساكن جماعية ، إلا أن آخرين ، وكما هي الحال في حلب[٥٠] ، امتلكوا دوراً ذات مهابة داخل الحي .

وما بين منتصف القرن الثامن عشر والثلث الأول من القرن التاسع عشر ، واصل المسيحيون توجههم نحو الاستثمار في قطاعات معينة في الحي ، ولاسيما في محلة باب المصلى ، وكذلك بالقرب من مقسم سوق الميدان ، لكن من دون أن يفضي ذلك التوجه ، في تلك الفترة ، إلى تكوين فضاء مسيحي خالص ، في الأقل على مستوى الملكية العقارية[٥١] . ومن المحتمل بأن هذه السيرورة الطويلة لم تفضِ سوى في حدود نهاية القرن التاسع عشر ، كما يفترض ر . تومين ، إلى ترسيم حدود حارة النصارى في محلة باب المصلى . وفي سنوات ١٩٣٠ – ١٩٤٠ ، لم تكن حارة النصارى في قطاع قرشي «تضم أكثر من بضع عائلات مسيحية ، بحيث بدت وكأنها في طريقها إلى الزوال»[٥٢] ، لكننا نجهل الأسباب التي دفعت المسيحيين إلى ترك تلك الحارة .

ب – الدروز

إذا كان السكان المسيحيون قد ورد ذكرهم كفئة مستقلة في تعدادات السكان العثمانية العائدة إلى نهاية القرن السادس عشر ، فقد اختلفت حالة الدروز لكونهم يعدّون في صفوف سائر المسلمين . وعليه ، لا تتوفر لدينا أية معلومات عن احتمال إقامتهم في حي الميدان في تلك الفترة . كذلك ، لم يتم تعريف أي درزي ، بصفته هذه ، في المعاملات العقارية العائدة لمدونتنا إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، بحيث يستحيل علينا أن نحدد موقعهم ، بدقة ، في فضاء الحي . ومع ذلك ، فنحن نعلم أن زقاقاً في القبيبات حمل ، في عام ١٢٣٦/ ١٨٢١ ، اسم شفيق آغا الدرزي ، إلا أن اسم هذا الموقع يدل على وجود أحد الوجهاء الدروز وليس على تمركز مجموعة من السكان الدروز في ذلك القطاع من الحي[٥٣] . غير أن أسماء مواقع عديدة صارت ، في مطلع القرن التاسع عشر ، تشير إلى وجود أشخاص يرجعون بأصولهم إلى وادي تيم ،

في لبنان ، كانوا في معظمهم من الدروز .

لنسترجع ، من دون خوض في التفاصيل ، بعض الخطوط العريضة لتاريخ الدروز ، وذلك بهدف تتبع هجراتهم المتلاحقة وصولاً إلى حي الميدان(٥٤) . فهذه الطائفة من طوائف الشيعة الإسلامية التي ظهرت في مصر ، في مطلع القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي في ظل الخليفة الفاطمي الحاكم ، استقرت في لبنان ، إثر وفاة مرشدها ، ولا سيما في وادي التيم . ومع أن قسماً من هذه الطائفة اصطف إلى جانب العثمانيين في المعركة التي خاضوها ضد المماليك لاحتلال بلاد الشام ، إلا أن علاقات الدروز ، الخاضعين لسلطة عائلات محلية منهم ، ظلت علاقات صراعية مع السلطة طوال العصر العثماني ، وهو الأمر الذي ترك أثره على حركة هجرات السكان في المنطقة . ففي نهاية القرن السابع عشر ، استقرت الموجة الأولى من المهاجرين الدروز في جنوب سوريا ، في المنطقة الجبلية من حوران ؛ ثم تبعتها موجات أخرى من الهجرة في أعوام ١٧١١ ، و ١٨١١ و ١٨٢٦ ، «لكن استيطان جبل حوران وجزء من اللجاة لم يكتمل ، حقيقة ، إلا بعد عام ١٨٦٠ ، وذلك إثر المصادمات الدموية التي وقعت في جبل لبنان والتدخل العسكري الفرنسي الذي أعقبها »(٥٥) . وفي دمشق ، بلغ تعداد الدروز ٥٠٠ نسمة في عام ١٨٤٢(٥٦) ، وما يقرب من ٢٥٠٠ نسمة في عام ١٨٧٦(٥٧) . إلا أننا نجهل طبيعة توزعهم على أحياء المدينة .

وبحسب ر . تومين ، كان عدد من دروز حوران ، إثر موجة جديدة من الهجرة ، قد استقروا في محلة باب المصلى ؛ وفي سنوات ١٩٣٠ - ١٩٤٠ ، شكّلوا في تلك المحلة مجموعة سكانية مكوّنة من ٢٠٠ شخص(٥٨) . ويوجد ، بالفعل ، في تلك المحلة دائرة مساحية تدعى «دائرة التيامنة» ، وزقاق يدعى « زقاق التيامنة »(٥٩) ؛ واسما الموقعين هذان يعيدان إلى الذاكرة أصل الدروز البعيد ، العائد إلى وادي التيْم في لبنان .

II - مجموعتان سكانيتان تحضّرتا : التركمان والأكراد

يذكرّنا الوجود المشترك للتركمان والأكراد في حي الميدان بإقامتهم المشتركة في حلب في الأحياء الواقعة خارج السور شرق المدينة ، والتي كانت محطة لاستقبال القوافل [٦٠] .

أ – التركمان

إن التركمان ، الذين أشير إليهم في تعدادات السكان العائدة إلى نهاية القرن السادس عشر ، قد أثاروا اهتماماً كبيراً لدى أحد الإخباريين ، هو ابن كنان ، وظهروا بكثرة إلى حد ما في السوق العقارية في حي الميدان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

١ – التركمان والسلطة العثمانية

كانت « محلات التركمان » قائمة في مختلف مدن بلاد الشام ، مثل حلب[٦١] ، وحماة[٦٢] ، وغزة[٦٣] ، والرملة[٦٤] ، وصفد[٦٥] . وبحسب أحد الرحالة ، في منتصف القرن الثامن عشر ، هو ر . بوكوك ، كان حي الميدان مسكوناً ، بصورة أساسية ، من قبل تركمان[٦٦] . ومع أن هناك شيئاً من المبالغة في تقديره هذا ، إلا أنه يوحي بأهمية هذه الفئة من السكان في الحي .

وقبل أن نقوم بالحديث عن التركمان ، الذين أشير إلى وجودهم في حي الميدان ، سيكون علينا أن نتطرق ، باختصار ، إلى وجودهم في منطقة دمشق في العصر العثماني[٦٧] .

انخرط التركمان في صفوف الجيش العثماني ؛ وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر ، ما بين ٩٥٦/١٥٤٩ و ٩٥٩/١٥٥١ ، كان قرابة مئة من « التيمار » ، مشتملة على نحو ٢٦٠ مزرعة وقرية ، قد لُزِّمت ، في حوران ، إلى سباهية تركمان ، وكان من ضمن مهامهم الحفاظ على أمن الطرقات[٦٨] .

وفي تلك الفترة ، وإلى نهاية القرن التاسع عشر ، كان العثمانيون يلجأون أيضاً إلى توطين سكان مدنيين تركمان ، في إطار سياسة التوطين والإخضاع التي انتهجوها في المناطق الريفية . وقد أشير إلى عمليات التوطين هذه في منتصف القرن السادس عشر في حوران ، وفي منطقة عكا وفي سهل البقاع ، في بعلبك[٦٩] . كما أشير إلى

مثل هذه العمليات ، في نهاية القرن السابع عشر ، في ولاية الرقة[٧٠] ، وفي نهاية القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر في المناطق المحيطة بحمص وحماة[٧١] ، وفي نهاية القرن التاسع عشر في جنوب شرق سوريا[٧٢] .

أما في دمشق – وكما سبقت الإشارة – فقد ثبت وجود عدد من التركمان منذ منتصف القرن الثالث عشر في الطرف الجنوبي للمدينة ، عند الحد الأقصى لميدان الحصى[٧٣] . وفي نهاية القرن السادس عشر ، أشير من جديد إلى وجودهم في هذا القطاع في « حقلة التركمان » ، وهو اسم الموقع المستخدم حالياً للإشارة إلى دائرة الحقلة المساحية[٧٤] .

وفي مطلع القرن الثامن عشر ، وفّر لنا ابن كنّان معلومات غزيرة عنهم ، إذ وصفهم بـ « الحقلجية » في إشارة إلى الحقلة ، مكان إقامتهم . وعلى إثر تحالفهم مع سكان الحي ، بادروا ، في عام ١٧٠٦/١١١٨ ، إلى حمل السلاح ضد والي المدينة[٧٥] . وفي السنة ذاتها ، نشبت نزاعات بينهم وبين عناصر الانكشارية المحلية (اليرلية) حول « العلوفة »[٧٦] ، لكننا نجهل ما إذا كانت تلك النزاعات تعكس الاختلاف في وضعية كل طرف من هذين الطرفين داخل الجيش . وبعد أن أثار التركمان رعب الوالي ، إلى حد دفعه إلى السفر ليلاً للإفلات من قبضتهم ، بات يُنظر إليهم بوصفهم يمثلون تهديداً قوياً (« وشوكتهم الآن قوية »)[٧٧] .وفي عام ١٧٠٨/١١٢٠ ، سجن شيخهم ، الذي كان ينتمي إلى وحدة « الزوربا » ، في القلعة[٧٨] ؛ وقام بعضهم ، من الذين وصفوا بـ « الطائعين » ، في عام ١٧١٧/١١٢٩ بالسفر إلى روميلية للشكوى من نهب الوالي لأرزاقهم[٧٩] . ومن المؤكد بأن تركمان الحقلة ، الذين شاركوا في تأمين الحماية لوالي دمشق لدى سفره إلى حمص في عام ١٧٢٤/١١٣٧[٨٠] ، كانوا منقادين للسلطات العثمانية . وفي عام ١٧١٩/١١٣٢ ، صدر فرمان يقضي بترحيل بعضهم إلى حمص ؛ ومن المحتمل بأن ذلك الفرمان قد دعاهم إلى ترك موقعهم ، حيث يشدّد الإخباري على أن بعضهم كان قد مضى على إقامته في تلك المحلة مايقرب من مئة سنة[٨١] . وفي عام ١٧٤٦ ، استغنى الوالي أسعد باشا العظم عن خدمات التركمان ، ونحّاهم عن صفوف الجيش .

ومع أن التركمان قد تركزوا ، على مايبدو ، في قطاع الحقلة ، إلا أنهم تواجدوا

أيضاً في محلة باب المصلى ، في محيط دار « تركمان حسن كتخدا » (الذي سنتطرق إليه لدى حديثنا عن فضاءات الوجهاء) ، وفي محلة الميدان ، حيث يحمل أحد الأزقة اسم « زقاق التركمان »[٨٢] . واستناداً إلى بعض المعاملات العقارية التي نظمها تزكمان ، سيكون في وسعنا تقديم إيضاحات عن طبيعة اندماجهم السكني في هذه القطاعات المختلفة من الحي .

٢ – استثمارات في محلتي القبيبات والميدان

يوجد في حوزتنا ٤٥ معاملة عقارية نظمها تركمان ، تعود ٣٥ منها إلى سنوات ١٧٤٢ – ١٧٥٢ و ١٠ معاملات إلى سنوات ١٨٢٠ – ١٨٣٠ . وقد تم قسم كبير من تلك المعاملات بين التركمان أنفسهم[٨٣] ، وهو أمر لم يكن ، بالتأكيد ، محض صدفة ، بل كان يعكس وجود أواصر متينة بين مختلف أفراد هذه الجماعة . ومهما تكن طبيعة العلاقات التي نسجها تركمان الميدان مع بقية سكان الحي ، فقد ظهر ، بأنهم كانوا مايزالون يشكّلون في مطلع القرن التاسع عشر (وربما إلى أيامنا هذه) مجموعة سكانية متميزة ، على صعيد السوق العقارية في كل الأحوال .

وقد وفرت لنا المعلومات ، التي احتوتها هذه الوثائق ، صورة عن التركمان مغايرة تماماً للصورة التي ارتسمت في كتب الإخباريين ، ليس فقط فيما يخص أوضاعهم الاجتماعية بل وكذلك فيما يخص مواقع سكناهم . فبحسب الإخباري ابن كنّان ، ظهر التركمان ، بنحو خاص ، بوصفهم عسكريين مقيمين في الحقلة ، بينما كشفت وثائق المحفوظات عن وجود مدنيين أيضاً بين صفوفهم ، كان بعضهم مقيماً في القطاع الوسطاني من الحي ، في محلة الميدان .

ومن بين التركمان الثلاثين الذين ابتاعوا دوراً في الحي في منتصف القرن الثامن عشر ، لم نصادف سوى ٥ عسكريين (كان اثنان منهما يمثلان ، بوصفهما وكيلين ، أفراداً من أسرهما) ، بالإضافة إلى ٣ بنات لعسكريين ؛ أما من بين التركمان الـ ١٨ الذين باعوا دوراً فلم نصادف سوى ٣ عسكريين وبنت لعسكري .

وفي مطلع القرن التاسع عشر ، لم يعد العسكريون التركمان يتدخلون في السوق

العقارية ، وهو تطور كان يعبّر ، في الواقع ، عن اتجاه عام : فكما سبقت الإشارة ، صار العسكريون يظهرون ، بصورة أقل تواتراً ، في مجموع المعاملات العقارية التي اطلعنا عليها والعائدة إلى تلك الفترة[٨٤] .كذلك ، ففي حين أن تعدادات السكان وكتب الإخباريين قد حددت موقع إقامة التركمان في محلة القبيبات بوجه خاص ، فإن المعاملات العقارية لاتظهر هذه المحلة ، ولا سيما قطاع الحقلة فيها ، سوى بوصفها أحد موقعي إقامة مميّزين للتركمان .

ففي منتصف القرن الثامن عشر ، تملك نصف عدد التركمان ، في الواقع ، ملكاً عقارياً في محلة القبيبات[٨٥] ، وتملك النصف الآخر في محلة الميدان[٨٦] ؛ أما محلة باب المصلى فلم تستأثر ، على مايبدو ، سوى باهتمام بعض أحفاد «تركمان حسن كتخدا» ، الذين امتلكوا فيها «داراً» و «حوشاً» و «مكاناً»[٨٧] . وفي تلك الفترة ، أشير إلى وجود دور عائدة للتركمان في محلة الميدان ، في زقاق الجورة[٨٨] ، وفي زقاق الموصلي[٨٩] ؛ وتواصلت عمليات الاستملاك ، وقتئذٍ ، في هذين الزقاقين[٩٠] . ونتيجة لإقامة تركمان كثيرين في زقاق الموصلي ، فقد حمل هذا الزقاق أيضاً اسم زقاق التركماني[٩١] ، مثله مثل زقاق القبة الحمراء ، الذي يصل مابين باب المصلى والميدان[٩٢] . وفي محلة الميدان ، أقامت عائلات تركمانية أخرى في أزقة لم يتحدد موقعها بدقة[٩٣] . وكانت خصائص ممتلكات التركمان العقارية مختلفة من قطاع إلى آخر من قطاعات الحي : ففي محلة الميدان ، ابتاع ثلاثة أرباع التركمان دوراً متواضعة[٩٤] ؛ وفي محلة القبيبات ، كانت غالبية الأملاك العقارية التي اشتراها تركمان ، في منتصف القرن الثامن عشر ، دوراً متوسطة ؛ تميّزت داران منها : إحداهما قدّرت قيمتها بـ ٥١٥ قرشاً والأخرى بـ ٢٤٠ قرشاً[٩٥] . وباستثناء هذه الدار الأخيرة التي ابتاعتها بنت أحد العسكريين ، هي حسنة بنت علي بشة ، فإن العسكريين لم يتميزوا ، بوجه خاص ، بأهمية الاستثمارات التي وظفوها .

وفي مطلع القرن التاسع عشر ، وباستثناء الحاجة أمينة التي ابتاعت داراً في محلة باب المصلى[٩٦] ، فإن كل التركمان اشتروا وباعوا أملاكاً في قطاع الحقلة[٩٧] . وهكذا يبدو بأنه ، مابين هاتين الفترتين ، شهد فضاء التركمان ميلاً إلى الانكفاء على نفسه في قطاع الحقلة ، لكن العدد الضئيل من الوثائق التي في حوزتنا لاتسمح لنا بتقديم

استخلاص نهائي حول هذا الموضوع . أما الاستثمارات التي وظفها التركمان ، في تلك الفترة (مطلع القرن التاسع عشر) في محلة القبيبات فكانت متواضعة ، إذ بلغت قيمتها المتوسطة ١٠١١ قرشاً ، وتراوحت مابين ٤٠٠ و ١٥٠٠ قرش .

٣ – أحواش التركمان

من خلال مختلف أنواع الوثائق التي في حوزتنا ، يظهر أن عدداً من التركمان قد امتلك أحواشاً في الحي . ففي سنوات ١٧٤٢ – ١٧٥٢ ، امتلك ورثة «تركمان حسن كتخدا» واحداً من هذه الأحواش في محلة باب المصلى ، في زقاق عسقلاني[٩٨] ، كما امتلك تركمان آخرون أحواشاً في محلة الميدان ، في زقاق الحجّارين[٩٩] ، وفي زقاق الموصلي[١٠٠] ، وفي زقاق قياس[١٠١] . وفي ٨ ربيع الثاني ١٢٣٦/١٣ كانون الثاني ١٨٢١ قام حسين بن خليل التركماني بشراء قطعة من الأرض داخل «حوش الجُنينة» ، الواقع في محلة القبيبات ، في الحقلة ، في زقاق الشيخ يعقوب . وإلى الجنوب من ذلك الحوش ، كان يوجد «حوش عبد العزيز» ، وإلى الغرب منه «حوش أحمد حسّادة»[١٠٢] . وظل مقسم الحقلة ، في الواقع ، محاطاً بأحواش مهجورة ، عائدة إلى تركمان كانوا يزربون فيها ، حتى وقت قريب ، أغنامهم .

وقد يكون الأصل الريفي للتركمان ، ونشاطهم في تربية الغنم ، على الخصوص ، هو الذي يفسر الاهتمام الذي أولوه للأحواش . غير أن الأملاك العقارية التي ميّزتهم تظل ، مع ذلك ، هي الدور ذات القباب .

٤ – قباب التركمان

كنا قد ذكرنا ، في القسم المخصص لتطور حي الميدان ، أنه قد أشير إلى وجود قباب في «رأس مَيْدان الحصى» منذ منتصف القرن الثالث عشر ؛ وفي ذلك الحين ، أطلق على تلك القباب اسم «قباب التركمان» . وهذا النوع الخاص من البناء كان منتشراً بكثرة في المناطق الواقعة في شمال سوريا ، والتي استوطن فيها عدد كبير من التركمان في العصر الوسيط ، في أعقاب هجراتهم المتلاحقة من آسيا الوسطى ؛

ويدعونا تعبير «قباب التركمان» إلى الاعتقاد بأن التركمان كانوا ربما وراء انتقال هذا النمط المعماري إلى دمشق .

فالقباب التي شكّلت ملمحاً من ملامح الريف في بعض مناطق سوريا الشمالية - ما بين حمص وحلب ، وكذلك في شمال حلب على طرفي نهر الفرات[١٠٣] - مثّلت عنصراً معمارياً غريباً في الميدان ، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن دوافع وجودها في هذا الحي . وتبدو لنا هذه الفرضية أكثر احتمالاً بفعل ارتباط التركمان ، بصورة وثيقة ، بالقباب في هذا القطاع من الحي إبان القرن الثامن عشر : فكثير من المعاملات العقارية التي نظمها تركمان طاولت دوراً ذات قباب ، بحيث لايبدو بأن الأمركان مجرد صدفة . وبكلام آخر ، ودون الزعم بأن التركمان قد اختصوا وحدهم بالقباب ، يبدو بأن هؤلاء الأخيرين قاموا بالاستثمار في هذا النوع من السكن الذي كانوا يتوارثونه جيلاً بعد جيل ، وكان منسجماً مع تقاليد معمارية مألوفة لديهم .

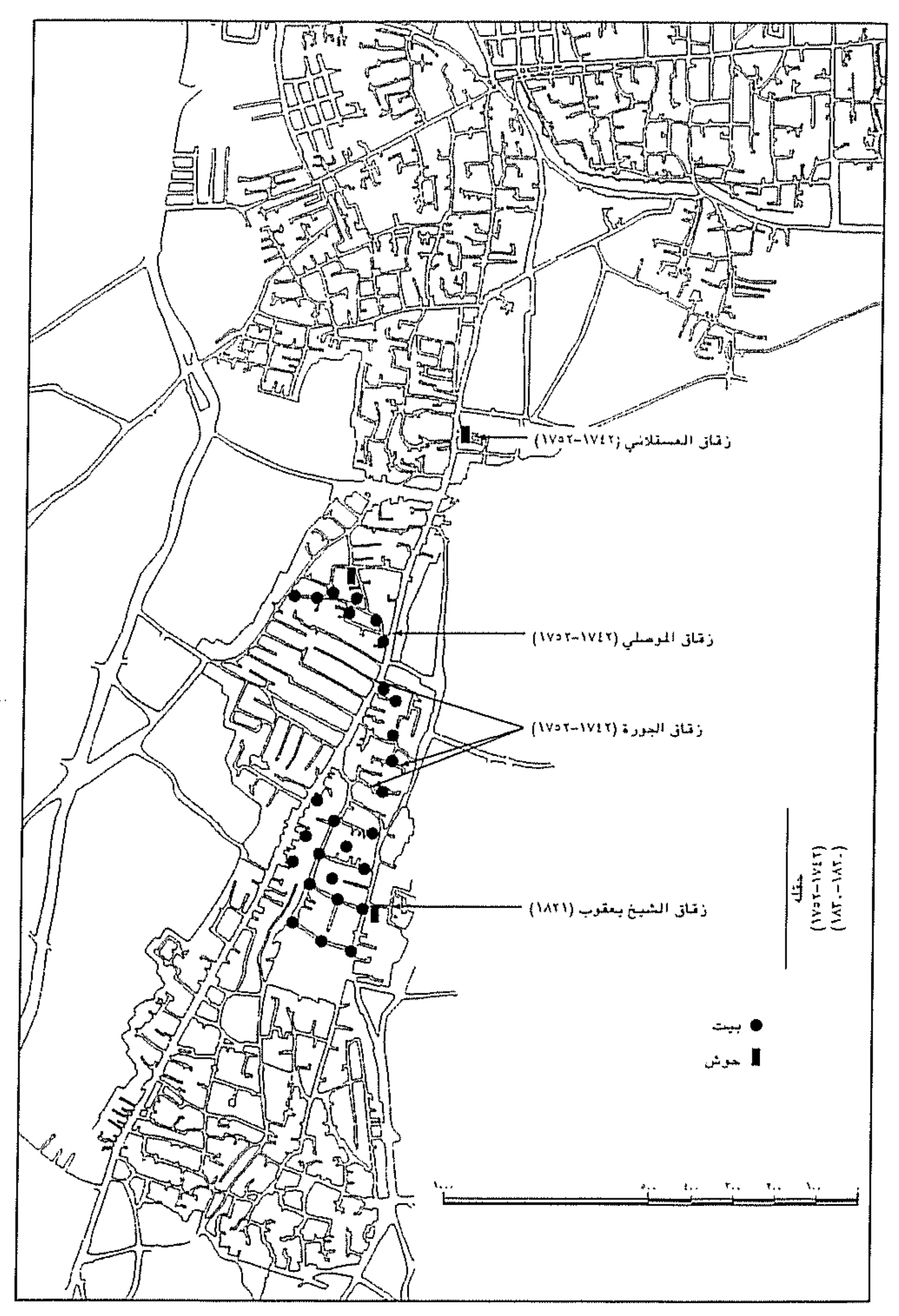
ففي منتصف القرن الثامن عشر ، طاولت ٣٠ معاملة عقارية من أصل ١٥٥ (أي مانسبته ٢٠٪) دوراً ذات قباب ؛ ومع أن التركمان قد مثلّوا ٢٠ في المئة فقط من الشارين (٣٠ من أصل ١٥٥) ، إلا أن ٣٠ في المئة من هؤلاء (٩ من أصل ٣٠) ابتاعوا مثل هذه الدور ذات القباب . كما أنهم قاموا بتوظيف استثماراتهم في كل أنواع الدور ذات القباب . وكان لدى المدنيين ، من الرجال والنساء ، ميل إلى توظيف استثمارات صغيرة ، بينما تميّز العسكريون بتوظيفهم استثمارات أكثر أهمية[١٠٤] .

فقد ابتاعت امرأة تركمانية من امرأة تركمانية أخرى ، بالوكالة عن زوجها ، «مقسم» دار في قطاع الحقلة . بلغت قيمته ٢٥ قرشاً ، واشتمل على ساحة مجهزة ببئر ماء ، وعلى قبة ، ومسكن مغطى بسقف منبسط ، وعلى مرتفق ومنافع[١٠٥] . أما جمعة بن رمضان بن أحمد التركماني فقد اشترى «مقسم حوش» في محلة الميدان ، في زقاق الحجّارين ، بلغت قيمته ٤٠ قرشاً ، واشتمل على ساحة ، و«مسكنين» تعلوهما قبتان ، وعلى مطبخ ومنافع[١٠٦] . وابتاعت امرأة من زوجها ، مراد بن سليمان التركماني ، نصف دار في محلة القبيبات ، بقيمة ٦٠ قرشاً ، اشتملت على ساحة مجهزة ببئر ماء ، وعلى «مسكن» يغطيه سقف منبسط ، وعلى «مسكن» آخر تعلوه قبة ، وعلى مطبخ ومرتفق ومنافع[١٠٧] . واشترى يوسف بن إبراهيم بن محمد

التركماني من خليل بن الحاج يونس التركماني ، بوصفه وكيلاً لوالدته زينب بنت الحاج حسن بن الحاج يوسف التركماني ، « مسكنين » في دار واقعة في قطاع الحقلة ، كان أحدهما مغطى بسقف منبسط والآخر بقبة ، وبلغت قيمتهما الإجمالية ٩٦ قرشاً(١٠٨) . كما اشترى ثلاثة تركمان نصف دار واقعة في محلة الميدان ، في زقاق الموصلي ، بقيمة ١٠٨ قروش ، اشتملت على ساحة مجهزة ببئر ماء ، وعلى « مسكنين » تعلوهما قبتان ، وعلى مطبخ ومرتفق ومنافع(١٠٩) . واشترى علي آغا بن مصطفى التركماني داراً واقعة في محلة الميدان ، بلغت قيمتها ١١٠ قروش ، واشتملت على ساحة ، وعلى « مسكن » تعلوه قبة ، وعلى « دهليز » تقع فوقه « طبقة » و « مشرقة » يُصعد إليها من خلال سلم خشبي ، بالإضافة إلى منافع(١١٠) . أما أمينة بنت أحمد بشة بن إبراهيم بشة التركماني فقد اشترت ، من ابن عمها ابراهيم بك بن الحاج خليل بن ابراهيم بشة التركماني ، داراً في محلة الميدان ، بلغت قيمتها ١٣٠ قرشاً ، واشتملت على ساحة مجهزة ببئر ماء ، وعلى « مسكن » تعلوه قبة ، وعلى مرتفق ومنافع(١١١) .

أما المعاملات العقارية الأخرى التي نظمها تركمان فطاولت دوراً متوسطة . فقد اشترى حسين بشة بن ابراهيم بشه بن محمد بشه التركماني ، بالوكالة عن زوجته ، داراً واقعة في قطاع الحقلة ، بلغت قيمتها الإجمالية ١٩٢ قرشاً ، واشتملت على ساحة مجهزة ببئر ماء ، وعلى ثلاثة « مساكن » تعلوها القباب ، وعلى « طبقة » و « مشرقة » يُصعد إليهما من خلال سلم حجري ، وعلى مطبخ ومرتفق ومنافع(١١٢) . واشترى محمد بن علي بشة بن يوسف بشة التركماني من عمه وخاله داراً واقعة في محلة القبيبات ، بلغت قيمتها ٢٠٠ قرش واشتملت على ساحة مجهزة ببئر ماء ، وعلى خمسة « مساكن » تعلوها القباب ، وعلى « طبقة » و « مشرقة » يُصعد إليهما من خلال سلم حجري ، وعلى « بانكة » ومرتفق ومنافع(١١٣) .

وإذا ما بدا بأن التركمان كانوا يقدّرون ، بوجه خاص ، الدور ذات القباب ، إلا أنهم لم يكونوا الوحيدين في ذلك ، حيث يظهر بأن الأكراد ، الذين يرجعون بأصولهم أيضاً إلى مناطق واقعة إلى الشمال من نهر الفرات ، كانوا يشاركونهم في تقدير هذا النمط من السكن(١١٤) .



خريطة رقم ٥ : أماكن إقامة التركمان في الميدان

ب – الأكراد

كان الأكراد ، مثلهم مثل التركمان ، من ضمن السكان الذين قامت السلطات العثمانية بنقلهم وتوطينهم ، غالباً ، في مناطق ريفية : وهكذا ، ففي منتصف القرن السادس عشر ، جرى توطين قبائل كردية في حوران(١١٥) ، صارت تؤدي ، مثلها مثل البدو والتركمان والنوَر ، ضريبة سنوية(١١٦) . وفي مطلع القرن السادس عشر ، جرى إدخال عدد من الأكراد إلى صفوف الجيش(١١٧) ؛ لكن السلطان أمر ، في عام ١٥٧١ ، والي دمشق وآغا الانكشارية بمنع انضمام بعض المجموعات السكانية ، بمن فيها الأكراد ، إلى الجيش ؛ وبعد ست سنوات أعاد التأكيد على ذلك الأمر الذي يبدو بأنه لم ينفذ(١١٨) . وفي حلب ، كان هناك أكراد كثيرون في صفوف وحدات الانكشارية في القرن السابع عشر(١١٩) .

ويظهر من تعدادات السكان ، التي أجريت في عامي ١٥٤٣ و ١٥٩٦ ، أنه كان للأكراد ، كما كان الحال مع التركمان ، أزقة خاصة بهم في دمشق ، لكن مواقعها لم تتحدد بدقة(١٢٠) . ونحن نعرف عن مواقع إقامتهم ، بوجه خاص ، الحي الواقع على سفح جبل قاسيون(١٢١) ، إلا أن بعضهم أقام ، أيضاً ، في حي الميدان . وفي منتصف القرن الثامن عشر ، كان من ضمنهم عسكريون عكست ألقابهم شهرتهم وهكذا ، نصادف ألقاباً مثل فخر الأقران المعتبرين ، صفر آغا بن جمعة بن علي الكردي(١٢٢) ، ومفخر الأقران ، أحمد بشة بن الحاج محمد الكردي(١٢٣) . وباستثناء هذين الشخصين ، وشخص ثالث ، هو محمد بلوكباشي الكردي(١٢٤) ، كان جميع الأكراد الذين تدخلوا في سوق حي الميدان العقارية من المدنيين . وفي سنوات ١٨٢٠ – ١٨٢٢ ، قام بعضهم ، كما سبق ورأينا ، بتوظيف استثمارات في منطقة الجولان(١٢٥) .

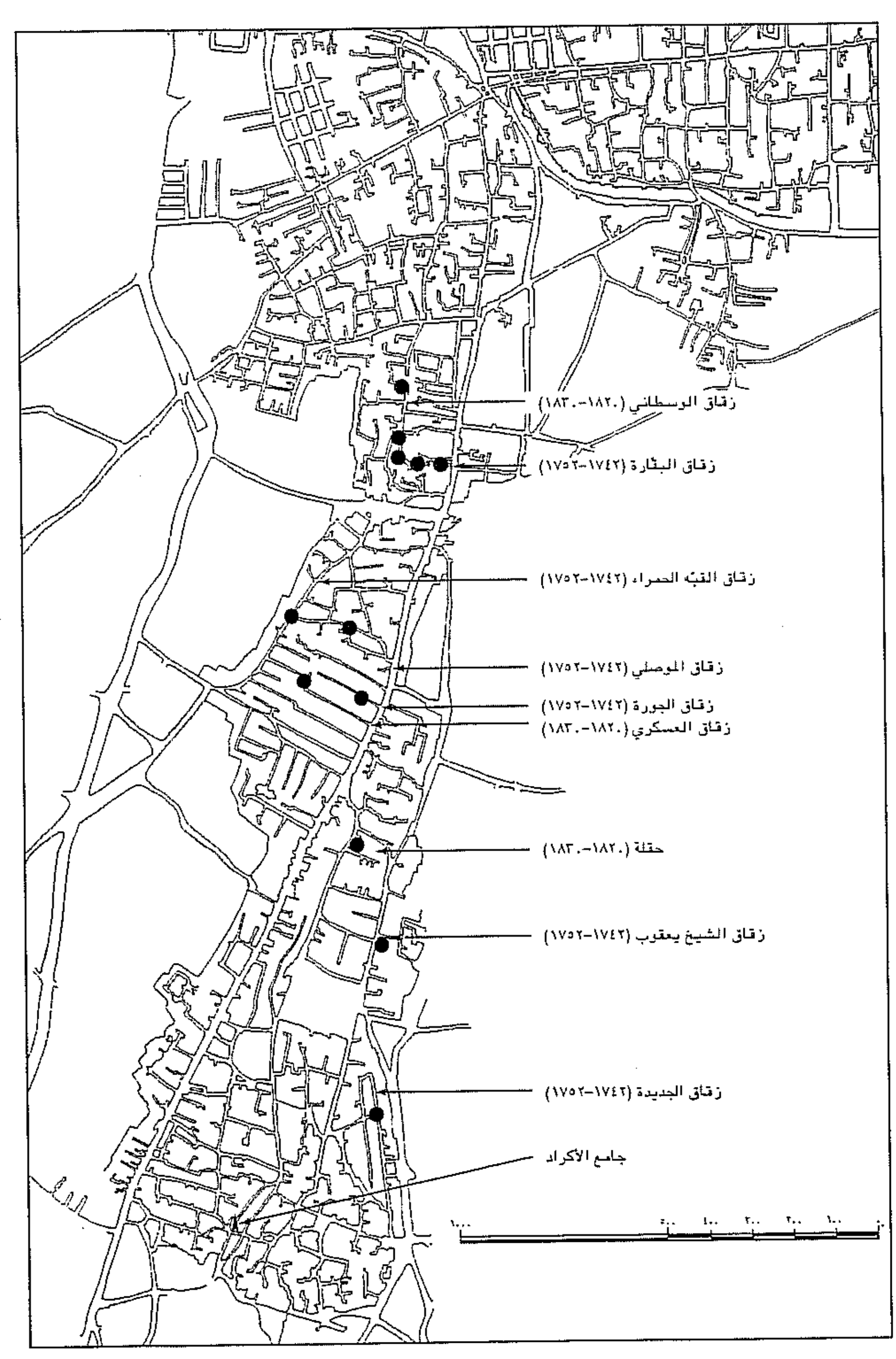
وغالباً ماكان يلتقي الأكراد والتركمان في السوق العقارية . فمن بين الأكراد العشرة الذين اشتروا أو باعوا ملكاً في منتصف القرن الثامن عشر ، تعامل ثلاثة منهم مع تركمان : وهكذا ، باع صفر آغا بن جمعة بن علي الكردي ، في محلة الميدان ، داراً إلى عيسى أوضة باشي بن مصطفى بشة التركماني(١٢٦) ؛ وباع الحاج علي بن الحاج مراد الكردي ، بوصفه وكيل زوجته أمينة بنت الحاج بركات الكردي ، إلى

جمعة بن رمضان بن أحمد التركماني ، قسماً من «حوش» يقع في محلة الميدان ، في زقاق الحجّارين[١٢٧] ، وباعت عائشة بنت بركات الكردي إلى الحاج مصطفى بن الحاج جمعة التركماني داراً واقعة في المحلة نفسها ، في زقاق الجورة ، اشتملت على تسع حجرات وقدّرت قيمتها بـ ٤١٠ قروش[١٢٨] . وتمظهرت هذه العلاقات أيضاً من خلال واقع أن الأكراد والتركمان كان في وسعهم ، عن طريق روابط المصاهرة والارث ، أن يتشاركوا في ملكية الدار نفسها . وعليه ، فقد خلّفت عائشة بنت علي التركماني ، في محلة القبيبات ، داراً إلى وريثيها : ابنها ، محمد بشة بن ابراهيم التركماني ، وزوجها الثاني ، محمد بلوكباشي الكردي[١٢٩] .

وهذا التقارب بين الطرفين كان ملموساً أيضاً على مستوى المكان ، حيث امتلك بعض الأكراد ، في الواقع ، في منتصف القرن الثامن عشر كما في مطلع القرن التاسع عشر ، أملاكاً عقارية في محلة الميدان ، في زقاق الموصلي ، المعروف أيضاً – كما سبق وأشرنا – باسم زقاق التركماني[١٣٠] .

وأقام أكراد آخرون في محلة باب المصلى ، ولاسيما في قطاع زقاق البقّارة حيث امتلكوا عدة دور مجاورة لبعضها بعضاً[١٣١] ، كما أقاموا أيضاً في زقاق الوسطاني[١٣٢] . وكان هناك أكراد إلى الجنوب من ذلك الزقاق في قطاع القبة الحمراء[١٣٣] ، في زقاق الموصلي[١٣٤] ، كما أقام بعضهم في زقاق الجورة[١٣٥] ، وآخرون في زقاق العسكري[١٣٦] . وامتلك بعضهم أملاكاً عقارية في محلة القبيبات أيضاً ، على الطريق الرئيسي للحي[١٣٧] ، في المحلة الجديدة[١٣٨] ، وفي الحقلة[١٣٩] ، وفي زقاق الشيخ يعقوب[١٤٠] .

وعليه ، فيبدو ، من خلال الوثائق القليلة التي في حوزتنا ، أن الأكراد كانوا ، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، موزعين على سائر قطاعات الحي . ويوحي وجود مسجد في القبيبات يحمل اسمهم ، هو «مسجد الأكراد» ، بوجود سكان أكراد ، لانملك معلومات عن عددهم ، في هذا القطاع من الحي[١٤١] .



خريطة رقم ٦ : أماكن إقامة الأكراد في الميدان

III - « غرباء » : المغاربة والمصريون

تدخل أيضاً أفراد آخرون ، من أصول مغاربية أو مصرية ، في سوق الحي العقارية(١٤٢) . وإذا كان قد أشير إلى وجود المغاربة في دمشق منذ زمن بعيد ، فإن وجود المصريين فيها ، في المقابل ، غير معروف كثيراً . وقد التقى المغاربة والمصريون في أحياء مختلفة من المدينة في مطلع القرن الثامن عشر (١٤٣) ، لكن نشاطهم في سوق حي الميدان العقارية لم يبرز بكثرة ، في وثائق مدونتنا ، سوى في مطلع القرن التاسع عشر . وسنبين هنا مواقع إقامتهم داخل الحي في مطلع القرن التاسع عشر ، علماً بأن العدد الضئيل من الوثائق التي في حوزتنا لا يسمح لنا بأن نستخلص أن تاريخ إقامتهم يرجع إلى تلك الفترة .

أ-المغاربة

إن وجود المغاربة في دمشق قديم : فانطلاقاً من دوافع دينية ، وثقافية وتجارية أو عسكرية ، ارتحل مغاربة كثيرون إلى مدن مختلفة في بلاد الشام ، كانوا يستقرون فيها أحياناً .(١٤٤) ففي القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي ، كان يقيم في دمشق عدد من العلماء المغاربة يترددون على منشآت دينية خاصة بهم(١٤٥) ؛ ولم يكن أولئك المغاربة يقيمون في حي خاص من أحياء المدينة ؛ ومع أنه وجدت في المدينة « مواقع يغلب عليها الطابع المغاربي » إلا أنها لم تكن ، وقتئذ ، تشكّل جزءاً من الميدان . وفي حدود نهاية العصر المملوكي ، في عام ١٤٩٥/٩٠١ ، كانت هناك زاوية خاصة بالمغاربة في محلة الشاغور البراني ، إلى الشمال من مسجد جرّاح(١٤٦) .

وفي نهاية القرن العاشر/ السادس عشر ، كان هناك في محكمة الميدان قاضيان أحدهما شافعي والآخر مالكي (١٤٧) . ووجود هذا القاضي الثاني يمكن تفسيره بتوطن سكان في الحي يرجعون بأصولهم إلى المغرب ، حيث يسيطر المذهب المالكي . وفي محلة باب المصلى ، هناك خان ، أقام فيه كما هو محتمل مرتزقة يرجعون بأصولهم إلى المغرب ، يحمل اسمهم هو « خان المغاربة »(١٤٨) . ومع أننا نجهل تاريخ بناء ذلك الخان ، إلا أننا نعلم بأنه كان قائماً في عام ١٧٧١ ؛ لكننا لم نعثر سوى على إشارة واحدة إليه في محفوظات المحاكم ، ترجع إلى عام ١٢٤٥/١٨٢٩(١٤٩) .

واعتباراً من القرن الثامن عشر ، صار المرتزقة المغاربة ، وخصوصاً الجزائريون منهم ، يستخدمون من قبل السلطات العثمانية بأعداد كبيرة في بلاد الشام ، ولا سيما في دمشق وصيدا ، حيث كانوا يخدمون في فرق المشاة أو الخيالة ، ويوضعون ، أحياناً ، في خدمة الولاة[١٥٠] . وفي تلك الفترة ، كانت هناك في دمشق سبع جاليات مغاربية ، تجمع مدنيين وعسكريين بوجه الاحتمال ، كان يقودها ويمثلها أحد الشيوخ ، وتعود بأصولها إلى مدن فاس ، ومراكش ، ومنطقة السوس ، والجزائر ، وتونس ، وطرابلس الغرب[١٥١] . ومع أننا نجهل الأهمية العددية لتلك الجاليات المغاربية المتنوعة ، إلا أننا نعلم بأن الأشخاص العائدين بأصولهم إلى مراكش كانوا ، في الربع الأول من القرن الثامن عشر ، كثيرين نسبياً .[١٥٢] وفي عام ١٢٤٥/١٨٢٩ ، أشير أيضاً إلى وجود شخص ، في محلة باب المصلى ، يرجع بأصوله إلى مكناس[١٥٣] .

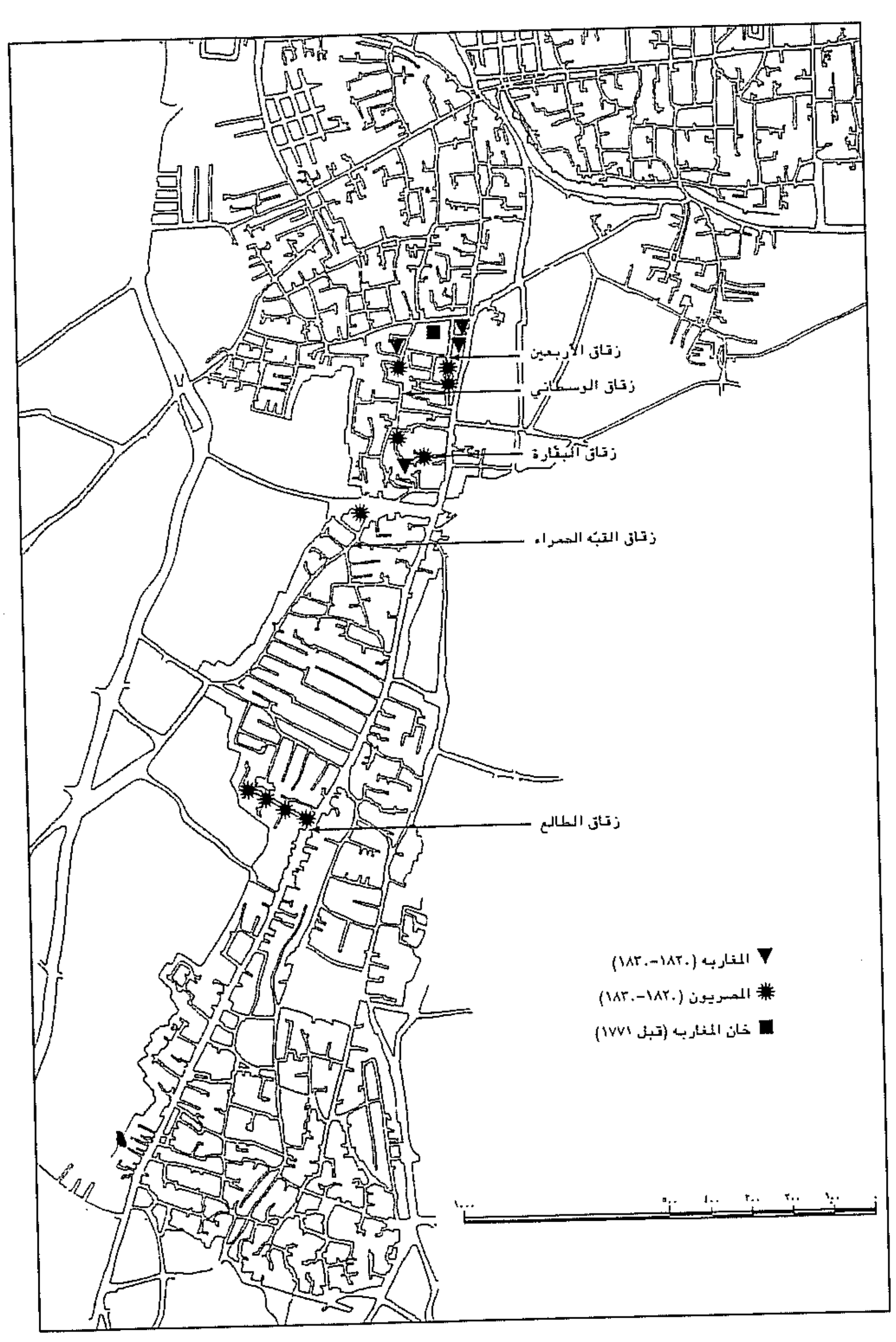
وكان كل المغاربة الذين تدخلوا في السوق العقارية ، في غضون سنوات ١٨٢٠–١٨٣٠ ، من المدنيين الذين اشتروا أو باعوا أملاكاً في محلة باب المصلى . وبناءً على معاملاتهم العقارية ،يتبيّن أنهم أقاموا في زقاق الأربعين ، وزقاق الوسطاني[١٥٥] ، وزقاق البقارة ، لكن الدور المجاورة للدور التي باعوها أو اشتروها لم يشر إليها مطلقاً على أنها دور عائدة إلى مغاربة . ويبدو ، من الوثائق التي في حوزتنا ، أن المغاربة كانوا يفضلّون ، في مطلع القرن التاسع عشر ، محلة باب المصلى على غيرها . وسيتعزز وجودهم في هذه المحلة إبان منتصف القرن نفسه إثر توطن عدد من العائلات التي كانت قد تبعت إلى دمشق الأمير عبد القادر الجزائري[١٥٧] . وفي تلك الفترة ، كان عدد كبير من العائلات المغاربية مقيماً ، أيضاً ، في محلة العمارة في محيط دار الأمير المذكور .

وعليه ، فيبدو بأن المغاربة–وكما كان حالهم في القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر– كانوا ميالين ، رغم أنهم لم يكوتنوا حياً منفصلاً ، إلى التجمع فيما بينهم ، لأسباب اقتصادية وثقافية ، في قطاعات خاصة من المدينة[١٥٨] .

ب – المصريون

في عام ١٧٣٨ ، أشير إلى وجود مصريين في أحد الأحواش ، هو« حوش المصريين » ، الواقع في محلة القبيبات[١٥٩] . وعلى الرغم من أنهم لم يظهروا إلا قليلاً في المعاملات العقارية العائدة إلى منتصف القرن الثامن عشر ، إلا أن عددهم ، ضمن الملاك العقاريين ، قد ازداد نسبياً إبان مطلع القرن التاسع عشر ، وهو ما يشكل ربما مؤشراً على التحسن النسبي الذي طرأ على شروطهم المعيشية . فنحن نشهد ، ما بين ١٨٢٠–١٨٣٠ ، قيام ما يقرب من عشرين مصرياً ، كلهم من المدنيين ، بتنظيم معاملات عقارية في حي الميدان[١٦٠] . وفي محلة باب المصلى ، امتلكوا دوراً في زقاق الأربعين[١٦١] ، وفي زقاق البقارة [١٦٢] ، وزقاق الوسطاني [١٦٣] ، وزقاق القبة الحمراء[١٦٤] . وفي محلة الميدان ، أشير إلى وجود دور عائدة إلى مصريين في أزقة مختلفة ، لكن كثرة من هذه الدور كانت واقعة في زقاق الطالع[١٦٥] .

ونحن نجهل ما إذا كان وجود أولئك المصريين في حي الميدان مرتبطاً بنشاط معيّن أم لا . وتدل الدور الصغيرة التي امتلكوها على أنهم لم يكونوا ، بوجه الاحتمال ، من التجار الكبار المساهمين في التجارة القائمة ما بين سوريا ومصر ، كما كان حال عدد كبير من السوريين المقيمين في القاهرة [١٦٦] . وربما ستوفّر دراسة أكثر تفصيلاً ، عن المغاربة والمصريين المقيمين في دمشق إبان العصر العثماني ، عناصر جديدة للإجابة عن السؤال حول أسباب تواجدهم وشروط اندماجهم في هذه المدينة .



خريطة رقم ٧ : أماكن إقامة المغاربة والمصريين في الميدان

استخلاصات

إن المجموعات السكانية ، التي وفرّت لنا الوثائق فرصة التعرّف إليها ، كانت ميالة إذن ، في غالبيتها ، إلى التجمع في قطاعات معينة من حي الميدان . فالمسيحيون أقاموا في مواقع عديدة من الحي ، وعرفوا ، بدءاً من المسكن الجماعي إلى الدار الفاخرة ، شروطاً سكنية متنوعة ؛ غير أن معظمهم ظل ميالاً ، مع ذلك ، إلى التجمع في محلة باب المصلى ، لكنهم لم يشكلوا ، على ما يبدو ، وحتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر تجمعاً سكانياً غالباً في تلك المحلة . كذلك كان الدروز والمغاربة ميالين إلى الإقامة في محلة باب المصلى ، إلا أن المعلومات النادرة المتوفرة لدينا بخصوصهم لا تسمح لنا ، حقيقة ، بوصف طرائق اندماجهم في النسيج المديني . أما التركمان ، فقد تواجدوا في فضائين خاصين : في قطاع الحقلة و في قطاع الموصلي ، اللذين تميزا بإقامة مجموعات سكانية خاصة فيهما ، عسكرية أو مدنية . وأخيراً ، كان هناك عدد من الأكراد والمصريين المشتتين في مجموع الحي .

وما من شك في أن دراسة تدور حول توزع مختلف هذه المجموعات السكانية على سائر أرجاء مدينة دمشق ستوفر لنا إيضاحات عن طرائق اندماجها في الأحياء المختلفة ، وستسمح لنا بمعرفة ما إذا كانت دمشق قد شهدت - كما كان حال تونس على سبيل المثال مع الأندلسيين الوافدين إليها[١٦٧] - تمايزاً في عملية اندماج أفراد كل من هذه المجموعات ضمن نسيج المدينة ، وذلك تبعاً لموقعهم في الهرمية الاجتماعية .



الهوامش

١- س ١٠٩ ، ص ٧٠ ، و ١٢٩ .
٢- س ٢٩٧ ، ص ٢٨٢ ، و ٦١٣ .
٣- س ١١٧ ، ص ١٣٢ ، و ٢٠٤ ؛ س ٣١٣ ، ص ٣١٤ ، و ٨٩٠ .
٤- س ١٢٣ ، ص ١٦٢ ، و ٢٢٥ ، ؛ س ٢٩٧ ، ص ٣٠٢ ، و ٦٦٠ .
٥- س ٣١٣ ، ص ٢١٠ ، و ٥٩٩ ؛ س ٣١٣ ، ص ٢١٢ ، و٦٠٧ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٥٧ ، و ٧٣١ .
٦- لقد تم التعرف على هوية التركمان والأكراد والمغاربة والمصريين من خلال نسبهم (التركماني ،الكردي ، المغربي و المصري) ، لكننا لا نملك أي مؤشر يسمح لنا بتحديد ما إذا كان الأمر هنا يتعلق بوافدين جدد إلى الحي أو بمقيمين قدماء فيه ؛ انظر بخصوص القاهرة :

Raymond A., "Les quartiers de résidence des commerçants et artisans maghrébins au Caire aux XVII et XVIII siècles", p. 355.

ويشيرالكاتب ، في هذا الصدد ، إلى أن اسم « مغربي » ظل يطلق على عائلات مقيمة في القاهرة منذ زمن بعيد .

7 - David J.-C.,"L'espace des chrétiens", p. 151-152.
Raymond A.,"Groupes sociaux et géographie urbaine", p. 154.
8 - David J.-C., "L'espace des chrétiens", p. 150; Marcus A.,"Men,Women and Property", p. 158.
9 - David J.-C., "L'espace des chrétiens", p. 154.
10 - Raymond A.,"Groupes sociaux et géogaphie urbaine", p. 153.
11 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 172.
12 - Marcus A., Aleppo, p. 44, p. 318.
13 - Abdel Nour A., Histoire urbaine, p. 178.
14 - Thoumin R., "Deux quartiers de Damas", p. 101.
15 - Thoumin R., "Notes sur la répartition de la population", p. 673.
16 - Thoumin R., "Deux quartiers de Damas", p. 113.
17 - Abdel Nour A., Histore urbaine, p. 178-179.
18 - Thoumin R., "Deux quartiers de Damas", p. 113.
19 - Thoumin R., "Deux quartiers de Damas", p. 112-115.
20 - Thoumin R., "Notes sur la répartition de la population", p. 673.

٢١-س ١٣٠ ، ص ٢٣٧ ، و ٤٨٠ .
٢٢- س ٣١٣ ، ص ٣٦٤ ، و ١٠٠٧ ؛ س ٣١٣ ، ص ٤٥٧ ، و ١١٨٨ ؛ س ٢٩٧ ، ص ١٠٠ ، و ٢٤٥ .
٢٣- س ٢٩٧ ، ص ٧٥ ، و ١٧٨ .
٢٤- س ٢٩٧ ، ص ٤٩٧ ، و ١١٢٣ .
٢٥- إن غياب سكان من الميدان عن مدونة للمخلفات ، أكثر أهمية ، متعلقة بالمسيحيين قد يوحي ، في الاتجاه الذي يذهب إليه ر . تومين ، بأن هؤلاء المسيحيين كانوا فقراء جداً بحيث لم يحتاجوا إلى تصفية تركاتهم لدى المحكمة غير أن المخلفات العشر التي في حوزتنا لا تبرر مثل هذا الاستخلاص .
٢٦- إن نفس هذه المشكلة تواجه الباحث لدى دراسة أحوال مسيحيي حلب في مطلع القرن العشرين بالاستناد إلى س

العقاري ؛ انظر :

David J.-C., "L'espace des chrétiens", p. 156.

٢٧-س ١٠٩ ،ص ٨٧ ،و ١٦٢ ؛ س ١٠٩ ،ص ١٠٢ ، و ١٨٩ ؛ س ١١٧ ص ٨٤ ، و ١٢٧ ؛ س ١٢٢ ، ص ١٦٣ ، و ٢٤١ ؛ س ١٢٨ ص ١٩٢ ، و ٢٨٩ ؛ س ١٣٠ ، ص ١٧٤ ، و ٢٥٠ . نظمت معاملة واحدة في محلة القبيبات (س ١١٧ ، ص ٢٢٥ ، و ٢٤٤) .

٢٨- إن معاملتين فقط تمتا بين مسيحيين (س ١١٧ ، ص ٢٢٥ . و ٢٤٤ ؛ س ١١٧ ، ص ٨٤ ، و ١٢٧) .

٢٩- إن معاملة واحدة نظمت في زقاق البقارة (س ١٠٩ ، ص ١٠٢ ، و١٨٩) .

ونحن نجهل الموقع الدقيق لزقاق الوسطاني ، فهو غير وارد على المخططات المساحية ، علماً بأن بعض معلومات تسمح لنا بأن تحدد موقعه على مقربة من زقاق المخللاتي وزقاق الأربعين (س ١٣٠ ، ص ٨٧ ، و ١٦١ ؛ س ٣١٢ ، ص ٣٤٤ ، و ٩٦٠ ؛ س ٣١٣ ، ص ٣٧٧ ، و ١٠٣٦) .

٣٠- س ١٣٠ ، ص ٢٣٧ ، و ٤٨٠ .

٣١- كانت هذه الدار هي الأكثر أهمية بين الدور التي ابتاعها مسيحيون ، وطاولتها المعاملات العقارية العائدة إلى القرن الثامن عشر التي اطلعنا عليها ؛ س ١١٧ ، ص ٢٢٥ ، و ٢٤٤ .

٣٢- س ٢٩٧ ، ص ١٢٧ ، و ٢٩٩ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٢٢٥ ، و ٥٠٢ .

٣٣- رافق ع .-ك ، «باب المصلى» ، ص٤٦ ؛ نقلاً عن س ٥٤٧ ، ص ٢٤١ .

٣٤- س ٢٩٧ ، ص ١١٩ ، و ٢٨٣ ؛ س٢٩٧ ، ص٢٥ ، و٦٠ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٥٦ ، و١٢٣ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٨٥ ، و٢١١ ، س ٣١٢ ، ص ٢٧ ، و٨٧ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٧١ ، و٧٦٩ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٨٠ ، و٧٩٣ ؛ س ٣١٢ ، ص ٤ ، و٥ ؛ س ٣١٢ ، ص ٩٣ ، و٢٨٢ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٥٥ ، و١٢١ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٥٦ ، و ١٢٢ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٥٢ ، و٧١٩ ؛ س ٣١٣ ، ص ٣٧٧ ، و١٠٣٦ .

٣٥- ويلحظ ع .ك . رافق أيضاً هذا «التشتت» فيما يتعلق بسنوات ١٨٢٥ - ١٨٧٥ ، انظر : «باب المصلى» ، ص٤٥ .

٣٦- س ٢٩٧ ، ص ٥٥٦ ، و١٢٨٦ .

٣٧- س ٣١٢ ، ص ١٤٠ ، و٤١٢ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٥٨ ، و٧٢٢ .

٣٨- س ٣١٢ ، ص ٢٣٠ ، و٥٨١ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٢٧ ، و٦٥٢ .

٣٩- يلحظ هذه الظاهرة أيضاً كل من ع .ك . رافق («باب المصلى» ، ص ٤٦) ؛ وأ . ماركوس في :

(" Men, Women and Property", p. 158).

٤٠- س ٢٩٧ ، ص ٥٥ ، و١٢١ .

٤١- س ٢٩٧ ، ص ٥٥٦ ، و١٢٨٦ .

٤٢- س ٣١٢ ، ص ٢٨٠ ، و٧٩٣ .

٤٣- س ١٢٨ ، ص ١٩٢ ، و٢٥٩ .

٤٤- س ١٢٢ ، ص ٢٦٣ ، و٢٤١ .

٤٥- س ١٠٩ ، ص ١٠٢ ، و١٨٩ .

٤٦- س ١٠٩ ، ص ٨٧ ، و١٦٢ ؛ س ١١٧ ، ص ٨٤ ، و١٢٧ .

٤٧- س ١٣٠ ، ص ١٧٤ ، و٢٥٠ .

٤٨- س ٣١٢ ، ص ٤ ، و٥ .

٤٩- س ٢٩٧ ، ص ٥٦ ، و١٢٣ .

وكما كنا قد أشرنا فإن حجرة «الديوان خانة» لم تكن موجودة سوى في الدور الأكثر فخامة ؛ وهذه الدار هي الوحيدة التي اشتملت ، في محلة باب المصلى ، على هذا النوع من الحجرات ؛ أما الدار الأخرى فكانت واقعة في مقسم سوق الميدان .

50 - Marcus A., "Men, Women and Property", p. 147; Raymond A., "Groupes sociaux

et géographie urbaine", p. 154-156.

٥١- في حدود العام ١٨٦٠ ، كان مسيحيو غزة كذلك يفضلون بعض محلات المدينة على غيرها ، لكن من دون أن يشكّلوا ، في تلك الفترة ، فضاءات سكنية خاصة بهم ؛ انظر رافق ع .-ك . ، «غزة» ، ص٢٨-٢٩ .

52 - Thoumin R., "Deux quartiers de Damas", p. 100.

٥٢- س ٢٩٧ ، ص ١٧٨ ، و٤٠٩ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٢٣٩ ، و٥٢٦ .

٥٤- بخصوص دور الدروز خلال سنوات ١٧٤٦-١٧٤٨ ، انظر :

Rafiq A.-K., Province, p. 167, p. 173-174.

ولمزيد من المعلومات ، انظر مقال :

"Duruz", Encyclopédie de l'Islam, 2, II, p. 647-653; Abu Husayn A.-R., Provincial Leaderships, p. 67-128; Firro K., A History of the Druzes; Lewis N., Nomads and Settlers, p. 74-96.

55 - Pascual J.-P., "La montagne du Hawran", p. 102.

56 - Ghazzal Z., Economie Politique, p. 41.

٥٧- قساطلي ن . ، الروضة ، ص٨ .

58 - Thoumin R., "Deux quartiers de Damas", p. 112, p. 114-115.

٥٩- أشير إلى زقاق التيامنة في القرن التاسع عشر ، منذ العام ١٨٢٥-١٨٢٦ ، انظر :

رافق ع .-ك . ، «باب المصلى» ، ص٤٧ .

غير أن هذا الزقاق لم يكن مذكوراً بعد في وثائق محفوظات القرن الثامن عشر التي اطلعنا عليها .

60 - Masters B., Mercantilism, p. 42, p. 111.

61 - David J.-C., "L'espace des chrétiens", p. 167; Masters B., Mercantilism, p. 42, p. 111; Sauvaget J., Alep, p. 118.

62 - Koury G., Province, p. 157.

في عام ١٨١٨ ، تسبب فيضان في تدمير محلة التركمان في مدينة حماة .

63 - Cohen A. et Lewis B., Population and Revenue, p. 34;

رافق ع .-ك . ، «غزة» ، ص ١٤ ، ص ١٧ ،

٦٤- البخيت م . ، «الرملة» ص . ٢٠١ ؛

Cohen A. et Lewis B., Population and Revenue, p. 34.

65 - Bakhit M., "Safad et sa région", p. 104.

66 - Pococke R., A Description of the East, p. 118.

٦٧- فيما يتعلق بالعصر المملوكي ، انظر :

Ayalon D., "The Auxilliary Forces of the Mamelouk Sultanate"; Kellner-Heinkele B., "The Turkomans and Bilad al-Sam".

وبخصوص التركمان الذين أقاموا في لبنان إبان العصر العثماني ، انظر :

Salibi K., "The Maronites of Lebanon under Frankish and Mamluk rule (1099-1516)"; Salibi K., "Northern Lebanon under the dominance of Gazir (1517-1591)"; Salibi K., "The Sayfas and the Eyalet of Tripoli (1579-1640); Salibi K., "The Lebanese Emirate (1667-1841)".

68 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 227.

69 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 226-228; Barbir K., Ottoman Rule, p. 168;

ابن الصديق ح . ، غرايب ، ص٤١ ؛ مكي م . ، تاريخ حمص ، ص٥٢-٦٥ ؛

Masters B., Mercantilism, p. 119-120; Rogan E., "Turkuman of al- Ruman", p. 92; Shamir Sh., "As' ad Pacha al- 'Azm", p. 3.

70 - Masters B., Mercantilism, p. 119.

71 - Barbir K., Ottoman Rule, p. 168; Masters B., Mercantilism, p. 120; Rogan E., "Turkuman of al- Ruman", p. 92; Shamir Sh., "As' ad Pacha al- 'Azm",p. 3.

مكي م . ، تاريخ حمص ، ص٥٤-٦٥ .

72 - Rogan E., "Turkuman of al- Ruman".

٧٣ – انظر فيما سبق الفقرة الخاصة بالمَيْدان في : « من المَيْدان إلى الميدان » .

٧٤ – انظر فيما سبق الفقرة الخاصة بتعدادات السكان العثمانية في : « من المَيْدان إلى الميدان » .

٧٥ – ابن كنّان م . ، يوميات ، ص ١١٢ .

٧٦ – ابن كنّان م . ، يوميات ، ص ١١٩ .

٧٧ – ابن كنّان م . ، يوميات ، ص ١٢٩ .

٧٨ – ابن كنّان م . ، يوميات ، ص ١٤٥ .

٧٩ – ابن كنّان م . ، يوميات ، ص ١٨٣ .

يبدو إذن أنه كان يوجد ، في تلك الفترة ، تركمان « طائعون » وتركمان « متمردون » ، لكننا نجهل ماإذا كان هذا التقسيم قد انعكس على مستوى الفضاء السكني ، بحيث من المحتمل أن يكون التركمان « الطائعون » المقيمون داخل المدينة قد سكنوا في قطاعات معينة وفرتها لهم السلطات العثمانية ، في مقابل انقيادهم ، في حين ظل التركمان « المتمردون » يقيمون في المناطق الريفية . غير أن هذا التمييز يمكن أن ينطبق أيضاً على الفضاء الواحد ، بحيث يضم كل من المدينة والريف تركماناً من « الطائعين » و « المتمردين » في آن معاً ؛ انظر :

Ayalond D., "The Auxilliary Forces", p. 14; Kellner-Heinkele B., "The Turkomans and Bilad al-Sam", p. 170.

٨٠ – ابن كنّان م . ، يوميات ، ص ٢٤٩ .

٨١ – ابن كنّان م . ، يوميات ، ص ٢١١ .

في نفس العام ، صدر فرمان يأمر أيضاً اسماعيل باشا العظم ، والي حمص ، باتخاذ الاجراءات اللازمة لتوطين التركمان في المدينة بما يضمن سلامة الطرقات ؛ ومن المحتمل أن يكون عدد من تركمان قطاع الحقلة قد استدعوا كي يساهموا ، بدورهم ، في إنجاز هذه العملية ؛ انظر :

مكي م . ، تاريخ حمص ، ص ٦٤ .

٨٢ – يُعرف هذا الزقاق أيضاً باسم زقاق الموصلي ؛ انظر : س ١١٧ ، ص ١١٨ ، و ١٨٤ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٢ ، و ٢٨ .

٨٣ – إبان منتصف القرن الثامن عشر ، قام ٢٠ تركمانيا بشراء دور ، بينما قام ١٨ تركمانياً ببيع دور ، كان من بينهم ١٢ باعوا دوراً إلى تركمان آخرين ، انظر :

س ١٠٩ ، ص ٨٧ ، و ١٦٤ ؛ س ١٠٩ ، ص ١١٢ ، و ٢٠٩ ؛ س ١٠٩ ، ص ١٢٧ ، و ٢٤٢ ؛ س ١١٧ ، ص ٢٠ ، و ٣٤ ؛ س ١١٧ ، ص ١٨٠ ، و ٢٧٣ ؛ س ١١٧ ، ص ٢٦ ، و ٤٤ ؛ س ١١٧ ، ص ٤٤ ، و ٧٧ ؛ س ١٢٣ ، ص ٨ ، و ١٢ ؛ س ١٢٣ ، ص ٢٢٥ ، و ٣٠٠ ؛ س ١٢٣ ، ص ٢٢٨ ، و ٣١٢ ؛ س ١٢٣ ، ص ٣٨٢ ، و ٥٥٢ ؛ س ١٣٠ ، ص ١١٢ ، و ٢٢٢ ؛ س ١٣٠ ، ص ١٥٤ ، و ٣١٤ .

أما في مطلع القرن التاسع عشر ، فقد قام ٧ تركمان بشراء دور ، بينما قام ٨ منهم ببيع دور ، كان من بينهم ٥ باعوا دورهم إلى تركمان آخرين (س ٢٩٧ ، ص ٨ ، و ٢٣ ؛ س ٢٩٧ ، ص ١٨ ، و ٤٥ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٣١ ، و ٧٣ ؛ س ٣١٣ ، ص ١٧٢ ، و ٤٩٧ ؛ س ٣١٣ ، ص ١٨٠ ، و ٥٢١) .

٨٤ – إن هذا الحضور الضعيف للعسكريين من التركمان في الحي لايمكن رده إلا بصعوبة إلى الاجراء الذي اتخذه بحقهم ، في عام ١٧٤٦ ، الوالي أسعد باشا العظم ، وذلك عندما أمر بتنحيتهم عن صفوف الجيش . ومهما يكن ، فقد قام

أحدهم ، وهو علي آغا بن مصطفى ، بابتياع دار في حي الميدان في تموز ١٧٤٦ (س ١١٧ ، ص ٣١ ، و ٥٣) .

٨٥ - ١٥ معاملة عقارية في محلة القبيبات :
س ١٠٩ ، ص ٨٧ ، و ١٦٤ ؛ س ١٠٩ ، ص ١١٢ ، و ٢٠٩ ؛ س ١١٧ ، ص ٢٠ ، و ٢٤ ؛ س ١١٧ ، ص ١٨٠ ، و ٢٧٣ ؛ س ١١٧ ، ص ٤٤ ، و ٧٧ ؛ س ١٢٣ ، ص ٨ ، و ١٢ ؛ س ١٢٣ ، ص ٣٦ ، و ٥١ ؛ س ١٢٣ ، ص ٢٢٥ ، و ٣٠٠ ؛ س ١٤٣ ، ص ٢٢٨ ، و ٣١٢ ؛ س ١٢٣ ، ص ٣٨٢ ، و ٥٥٢ ؛ س ١٣٠ ، ص ١١٢ ، و ٢٢٢ ؛ س ١٣٠ ، ص ١٢٢ ، و ٢٤٤ ؛ س ١٣٠ ، ص ١٥٤ ، و ٣١٤ ؛ س ١٣٠ ، ص ١٩٧ ، و ٤٠٥ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٥٩ ، و ٥٢٣ .

٨٦ - ١٤ معاملة عقارية في محلة الميدان :
س ١٠٩ ، ص ٨٦ ، و ١٥٨ ؛ س ١٠٩ ، ص ٩٨ ، و ١٨٤ ؛ س ١٠٩ ، ص ١٢٧ ، و ٢٤٢ ؛ س ١٠٩ ، ص ١٣٢ ، و ٢٥٠ ؛ س ١١٧ ، ص ٢٦ ، و ٤٤ ؛ س ١١٧ ، ص ٣١ ، و٥٣ ؛ س ١١٧ ، ص ٤٤ ، و ٧٦ ؛ س١١٧ ، ص ١٢٥ ، و ١٩٥ ؛ س ١٢٣ ، ص ١٠٩ ، و ١٥٦ ؛ س ١٢٣ ، ص ٢١٦ ، و٢٩٤ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٢ ، و ٢٨ ؛ س ١٢٨ ، ص ١١٦ ، و ٢٢٠ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٢٢ ، و ٢٢٩ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٣٢ ، و ٤٧١ .

٨٧ - انظر فيما يتبع ما سيرد عن «تركمان حسن كتخدا» .

٨٨ - س ١٠٩ ، ص ١٧١ ، و ٣٢٩ ؛ س ١٢٨ ، ص ٢٥ ، و ٥١ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٣٠ ، و ٤٢١ .

٨٩ - س ١١٧ ، ص ١٦٣ ، و ٢٥١ ؛ س ١٢٣ ، ص ٥١ ، و ٧٠ .

٩٠ - زقاق الجورة : س ١٠٩ ، ص ٨٦ ، و ١٥٨ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٣٢ ، و ٤٧١ .
زقاق الموصلي : س ١٠٩ ، ص ١٣٢ ، و ٢٥٠ ؛ س١٢٣ ، ص ١٠٩ ، و ١٥٦ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٢ ، و ٢٨ . س ١٢٨ ، ص ١١٦ ، و ٢٢٠ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٢٢ ، و ٢٢٩ .

٩١ - س ١١٧ ، ص ١١٨ ، و١٨٤ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٢ ، و ٢٨ .
توفرت لنا ٢٢ معاملة عقارية نظمت في زقاق الموصلي إبان منتصف القرن الثامن عشر ، كان مايقرب من ربعها قد نظمه تركمان (س ١٠٩ ، ص ١٣٢ ، و ٢٥٠ ؛ س ١٢٣ ، ص ١٠٩ ، و ١٥٦ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٢ ، و٢٨ ؛ س ١٢٨ ، ص ١١٦ ، و٢٢٠ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٢٢ ، و ٢٢٩) .

٩٢ - س ٣١٣ ، ص ٢٧٧ ، و ٧٨٧ .

٩٣ - زقاق قياس (س ١٠٩ ، ص ١٢٧ ، و ٢٤٢) ؛ زقاق الحجارين (س ١١٧ ، ص ٢٦ ، و ٤٤ ؛ س ١١٧ ، ص ١٢٥ ، و ١٩٥) ؛ زقاق جقر (س ١١٧ ، ص ٣١ ، و ٥٣) ؛ زقاق الشيخ محمد طنبوز (س ١١٧ ، ص ٤٤ ، و ٧٦) ؛ زقاق زينب (س١٢٣ ، ص ٢١٦ ، و ٢٩٤) .

٩٤ - س ١١٧ ، ص ٤٤ ، و ٧٧ .

٩٥ - س ١٢٣ ، ص ٣٦ ، و ٥١ .

٩٦ - س ٣١٣ ، ص ٦٤ ، و ٩٠ .

٩٧ - س ٢٩٧ ، ص ٨ ، و ٢٣ ؛ س ٢٩٧ ، ص ١٨ ، و ٤٥ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٢٦٤ و ٥٧٥ ؛ س ٣١٣ ، ص ٢٠٥ ، و ٥٨٦ ؛ س ٣١٣ ، ص ١٧٢ ، و ٤٩٧ ؛ س ٣١٣ ، ص ١٨٠ ، و ٥٢١ .

٩٨ - س ١١٧ ، ص ٩٤ ، و ١٤٩ .

٩٩ - س ١١٧ ، ص ١٢٥ ، و ١٩٥ .

١٠٠ - س ١٢٨ ، ص ١٢١ ، و ٢٢٨ .

١٠١ - س ١٠٩ ، ص ١٢٧ ، و٢٤٢ .

١٠٢ - س ٢٩٧ ، ص ١٥٠ ، و ٣٤٧ .

١٠٣ - بخصوص توزع الدور ذات القباب في مناطق سوريا ، انظر :
Jundi Gh., Maison à coupole, p. 165.

١٠٤ - يلاحظ بأن النساء قد شاركن بنشاط في مجال الاستثمار العقاري . إلا أن معلوماتنا القليلة عن التركمان لا تسمح لنا بتحديد المكانة التي شغلتها النساء ضمن هذا المجتمع .

١٠٥ - س ١١٧ ، ص ٢٦ ، و ٤٤ .

١٠٦ – س ١١٧ ، ص ١٢٥ ، و ١٩٥ .

١٠٧ – س ١٢٣ ، ص ١٦٣ ، و٢٢٦ .

١٠٨ – س ١٢٣ ، ص ٢٣٨ ، و ٣١٢ .

١٠٩ – س ١٢٨ ، ص ١٢ ، و ٢٨ .

١١٠ – س ١١٧ ، ص ٣١ ، و ٥٣ .

١١١ – س ١٠٩ ، ص ١١٢ ، و ٢٠٩ .

١١٢ – س ١٣٠ ، ص ١٩٦ ، و ٤٠٥ .

١١٣ – س ١٣٠ ، ص ١١٢ ، و ٢٢٢ .

١١٤ – س ١١٧ ، ص ١٢٥ ، و ١٩٥ ؛ س ١١٧ ، ص ١١٨ ، و ١٨٤ ؛ س ١١٧ ، ص ٧٩ ، و ١٢٩ ؛ س١٢٢ ، ص ١٩٧ ، و ٢٦٨ .
لقد اعتبرت الدور ذات القباب من مميزات التركمان والأكراد على السواء ، انظر :
نابلسي ع .غ ، كشف السر الغامض في شرح ديوان ابن الفارض ، ص ٢٨٨ .
ونود أن نشكر في هذه المناسبة بكري علاء الدين لأنه وفر لنا هذا المصدر .

115 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 228.

116 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 158.

117 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 28.

118 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 97, n. 32; Heyd U., Ottoman Documents, p. 68.

119 - Masters B., Mercantilism, p. 46.

120 - Bakhit M., Ottoman Province, p. 49-50.

121 - Thoumin R., "Deux quartiers de Damas" , p. 116-135.

١٢٢ – س ١٠٩ ، ص ٩٨ ، و ١٨٤ .

١٢٣ – س ١٢٣ ، ص ٢٨٠ ، و ٥٤٨ .

١٢٤ – س ١٢٨ ، ص ٨٥ ، و ١١٥ .

١٢٥ – س ٢٩٧ ، ص ٧٨ ، و ١٨٤ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٧٨ ، و ١٨٥ .

١٢٧ – س ١١٧ ، ص ١٢٥ ، و ١٩٥ .

١٢٨ – س ١٣٠ ، ص ٢٣٢ ، و ٤٧١ .

١٢٩ – س ١٢٢ ، ص ٨٥ ، و ١١٥ .

١٣٠ – س ١١٧ ، ص ١١٨ ، و ١٨٤ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٧٧ ، و ٧٨٧ ؛ س ٣١٢ ، ص ١٥٢ ، و ٤٤٣

١٣١ – س ١١٧ ، ص ٣٦ ، و ٦٣ .

١٣٢ – س ٢٩٧ ، ص ٥٦٣ ، و ١٢٠٥ .

١٣٤ – س ١١٧ ، ص ١١٨ ، و ١٨٤ .

١٣٥ – س ١٣٠ ، ص ٢٣٢ ، و ٤٧١ .

١٣٦ – س ٣١٢ ، ص ١٢٤ ، و ٣٦٤ .

١٣٧ – س ١٢٢ ، ص ٨٥ ، و ١١٥ .

١٣٨ – س ١٢٣ ، ص ٢٨٠ ، و ٥٤٨ .

١٣٩ – س ٣١٢ ، ص ٧٠ ، و ٢١٠ .

١٤٠ – س ١٢٣ ، ص ١٩٧ ، و ٢٦٨ .

١٤١– بخصوص هذا المسجد انظر :
طلس م . ، ذيل ، ص ١٩٣ ؛
[Atassi S., Pascual J. - P. et Kandalaft M.] , Damas extra - muros. Midan Sultani, p. 87.

١٤٢ – لقد تصادف وجود المغاربة والمصريين سوياً في غزة أيضاً خلال القرن التاسع عشر ، انظر :
رافق ع . – ك . ، «غزة» ، ص ٤٧ ، ص ٤٩ – ٥٠
143-Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 176-179.
١٤٤-زيد من المعلومات عن هذه الظاهرة إبان العصر العثماني ، انظر : صباغ . ، «الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العهد الحديث» .
145 - Pouzet L., "Maghrébins à Damas au VIIe/XIIIe siècle", p. 187-188.
١٤٦ – نعيمي ، دارس ، II ، ص ٢٠٤ .
وقد تبين من أحد تعدادات السكان العثمانية ، يعود تاريخه إلى عام ٩٣٢/١٥٢٥ – ١٥٢٦ ، أن مغاربة القدس كانوا أيضاً آنذاك على صلة بإحدى الزوايا ، انظر :
Lewis B., "Magribis in Jerusalem", p. 144.
١٤٧- أنصاري م . ، نزهة ، I ، و ص ٥٦ ؛ II ، ص ٢١٠ – ٢١١
148 - Rafiq A.-K., "Local Forces", p. 285.
١٤٩ – س ٣١٢ ، ص ٢٩٤ ، و ٨٣٢ .
150 - Rafiq A.-K., "Local Forces", p. 286.
١٥١- حملت هذه الجاليات الأسماء التالية : الفاسية ، المراكشية ، السوسية ، الجزائرية ، التونسية ، الطرابلسية الدراوية :
انظر : رافق ع . – ك ، العرب والعثمانيون ، ص ٥١ – ٥٢ ؛
Rafiq A.-K., " Local Forces", p. 286-287.
وإذا كان من الواضح بأن أفراد الجاليات الست الأولى يرجعون بأصولهم إلى مدن فاس ومراكش وسوسه والجزائر وتونس وطرابلس الغرب ، فإن أصل الجالية السابعة ، والأخيرة ، يبدو أكثر غموضاً . وبحسب A. Arrif، الذي نشكره على المعلومات التي وفرها لنا بهذا الخصوص ، يستخدم مصطلح «دراوي» في المغرب للدلالة على السكان السود المقيمين في جنوب البلد ، في منطقة «درعا» على الأرجح .
١٥٢ – س ٥٩ ، ص ٥٨ ، و ١٤٣ .
ونتوجه في هذه المناسبة بشكرنا إلى أ . علبي لأنه مكننا من الاطلاع على هذه و .
١٥٣ – س ٣١٢ ، ص ٢٩٤ ، و ٨٣٢ .
١٥٤ – س ٣١٢ ، ص ١٣٥ ، و ٤٠١ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٩٤ ، و ٨٣٢ .
١٥٥ – س ٣١٢ ، ص ٢٥٢ ، و ٧١٩ .
١٥٦ – س ٣١٢ ، ص ٣٢٢ ، و ٩٣٠
157 - Thoumin R., "Notes sur la répartition de la population", p. 674.
من المحتمل أن يكون عدد المغاربة بدمشق قد بلغ ، في عام ١٨٧٦ ، ٤٣٠٠ شخص ، إلا أننا لانملك معلومات دقيقة عن مواقع إقامتهم : انظر :
قساطلي ن . ، الروضة ، ص ٨ .
158 - Pouzet L., "Maghrébins à Damas au VIIe/ XIIIe siècle", p. 187 - 188; Raymond A.,"Les quartiers de résidence des commerçants et artisans maghrébins au Caire aux XVIIe et XVIIIe siècles", p. 364; Raymond A., "Tunisiens et Maghrébins au Caire au dix - huitième siècle", p. 357-359.
١٥٩ – س ٩٢ ، ص ١٢ ، و ٢٧ .
١٦٠- أصبح وجود المصريين ، في المقابل ، نادراً خلال سنوات ١٨٢٥ – ١٨٧٥ : انظر :
رافق ع . -ك . ، "باب المصلى" ، ص ٤٤ .
١٦١ – س ٢٩٧ ، ص ٥٤١ ، و ١٢٤٤ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٩٤ ، و ٨٣٢ .
١٦٢ – س ٢٩٧ ، ص ٣٢٥ ، و ٧٠٨ ؛ س ٣١٢ ، ص ٤٢٤ ، و ١١٢٣ .

١٦٣ – س ٣١٣ ، ص ٤٣١ ، و ١١٤٠ .

١٦٤ – س ٣١٣ ، ص ٤٠٧ ، و ١١٩٧ .

١٦٥ – س ٣١٣ ، ص ٣٧٠ ، و ١٠٢٣ ؛ س ٣١٢ ، ص ١٣٤ ، و ٣٩٥ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٨٣ ، و ٨٠٤ ؛ س ٣١٣ ، ص ٣٤٢ ، و ٩٥٥ .

١٦٦– بخصوص التجار السوريين المقيمين في القاهرة ، انظر :

Raymond A., Artisans et commerçants, II, p. 477-481, p. 483-497.

وبحسب ع .ك . رافق ، فإن المصريين المقيمين في بلاد الشام كانوا غالباً من السقايين أو المكارية . وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن أحد المصريين قد استأجر ، في عام ١٧٢٨ ، داراً في حوش يطلق عليه اسم «حوش المكارية» ، واقع في محلة الشاغور البراني : انظر :

س ٩٢ ، ص ١٢٩ ، و ٣١٧ .

وبصدد هذا النشاط ، يمكن الرجوع إلى :

قاسمي م . ، قاموس ،II ، ص ٤٦٦ – ٤٦٧ .

167 - Raymond A., "Les zones de résidence", p. 189.

الفصل الثاني:

فضاءات الوجهاء

كما بيّنت الدراسات المتعلقة بحلب ، أصبح من المعلوم أنه في دمشق أيضاً كانت عائلات الوجهاء الكبيرة تفضل الإقامة في مركز المدينة على مقربة من مراكز التجارة الدولية[١] . ومع أن بعض هذه العائلات قد أقام في الأحياء الواقعة خارج السور ، إلا أن عدداً من أفرادها كان يغادر ، أحياناً ، موقع إقامته الأصلية ليستقر في محلات أكثر رقياً . وهكذا ، نصادف ، في حلب كما في دمشق ، فروعاً للعائلة الواحدة موزعين على قطاعات المدينة المختلفة ، حيث كانوا يشغلون فضاءات خاصة بهم نتيجة عمليات الشراء ، أو عن طريق الإرث أو من خلال الأوقاف . وهذه الأوقاف كانت على نوعين : أوقاف خيرية ، ترجع وارداتها إلى منشآت دينية ، وأوقاف أهلية (أو ذرية) يستفيد منها أخلاف صاحب الوقف[٢] .

وهناك عدة مجموعات من الوثائق سمحت لنا بحصر عدة فضاءات داخل حي الميدان ، سيطر عليها وجهاء ؛ وتعلق الأمر ، في هذه الحالة ، بأشخاص انخرطوا في الجيش أو مارسوا وظائف دينية . ولا نزعم ، في ضوء ارتهاننا للوثائق التي أطلعنا عليها ، أننا سنعرض صورة مفصلّة عن هذه الظاهرة في الحي ، وإنما سنسعى فقط ، من خلال بعض الأمثلة ، إلى إلقاء الضوء على عدد من الفضاءات التي اختص بها وجهاء . ففي محلة باب المصلى ، سنتطرق إلى مكونات وقف أقامه عسكري شهير هو «تركمان حسن كتخدا» ؛ وفي محلة الميدان ، سنبرز أوقاف عائلة الموصلي وبعض الأملاك العائدة إلى عائلة العجلاني ، كما سنتحدث ، في محلة القبيبات ، عن الأملاك العائدة إلى عائلتي الجباوي والمهايني .

I -تركمان حسن كتخدا

بعد تقديم هذه الشخصية ، سنحاول تعيين مواقع بعض الأملاك العائدة إلى وقفه في محلة باب المصلى .

أ- تركمان حسن كتخدا : أخلافه وأتباعهم

تركمان حسن كتخدا هو ، كما يشير اسمه ، من أصل تركماني ؛ أما لقبه « كتخدا » فيدل على أهمية رتبته في الجيش ، وعلى الرغم من الهيبة التي تمتع بها ، إلا أن المعلومات عنه تظل ضئيلة نسبياً ، ومع ذلك ، في وسعنا أن نحدد مكانته بفضل ترجمتين لحياة فردين من أفراد عائلته هما : ولده ، محمد بن تركمان حسن كتخدا (٩٩٤- ١٠٧١/ ١٥٨٥-١٦٦٠) [٣] . وابن حفيده ، حسين بن موسى بن محمد تركمان حسن كتخدا (المتوفى في٧ شعبان ١١٣٢/ ٣ حزيران ١٧٢٠)[٤] .

عاش تركمان حسن كتخدا في نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر ، حيث بنى ، في محلة باب المصلى ، داراً « عظيمة » اعتبرت« أكبر دار بدمشق »[٥] . كما أقام وقفاً سنعرض عدداً من الأملاك التابعة له والواقعة في هذه المحلة . وكان قد رحل ، في عهد السلطان أحمد(١٦٠٣ - ١٦١٧) ، إلى فارس برفقة ولده محمد ، حيث انخرط في الصراع بين العثمانيين والصفويين .

كان محمد بن تركمان حسن كتخدا (المتوفى عام ١٠٧١ - ١٦٦٠) معروفاً بمواهبه في مجال الفروسية . وقبل أن يصبح ، في عام/ ١٦٣٨ - ١٦٣٩ ، « كتخدا » كوالده ، انخرط بدوره ، بصحبة ولده موسى ، في الصراع مع الصفويين خلال عهد السلطان مراد (١٦٢٣- ١٦٤٠) ؛ ثم أقيل من منصبه وسجن في القلعة لدى تعيين عثمان باشا حفتلرلي في منصب الوالي . وبعد إطلاق سراحه ، بفضل شفاعة قاضي دمشق ، انتفع من « علوفة » مقتطعة من« الخزينة الشامية » ، وطرأ ، إثر ذلك ، تحسن على وضعه داخل الجيش ، بحيث شارك سبع مرات في مرافقة قافلة الحج بوصفه « سر دار الحج » .

أما ابنه موسى بن محمد ، فقد شغل منصب « أميرالحج »مرتين ، وذلك في عام

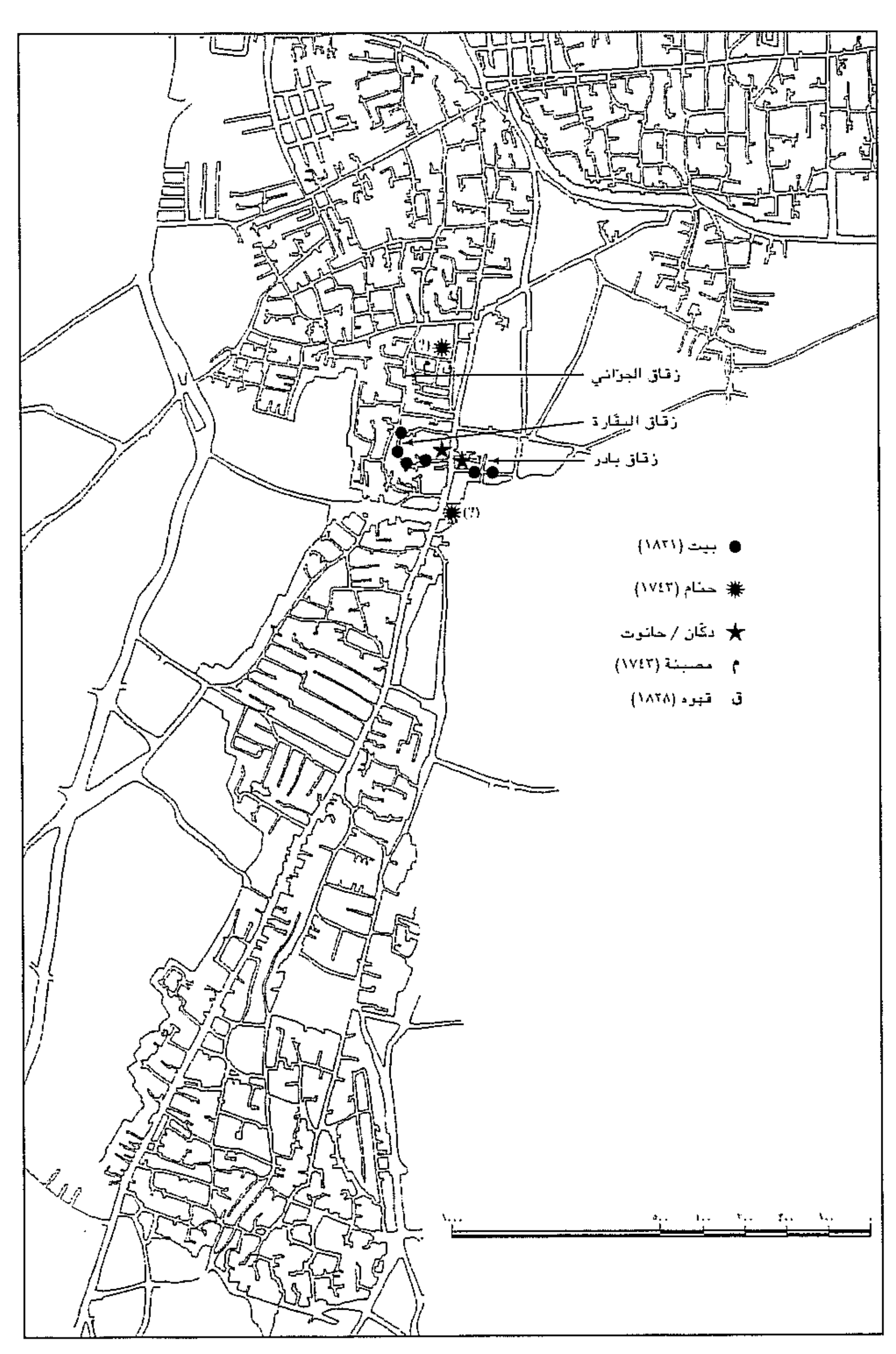
١٠٨٠/ ١٦٧٠وفي عام ١٠٨١/ ١٦٧١ ، وقتل على أيدي البدو حينما كان يقود موكب الحج للمرة الثانية [٦] . وشغل ابنه ، حسين بن موسى (المتوفى عام ١١٣٢/ ١٧٢٠) منصب« كتخدا » الانكشارية[٧] . وبالإضافة إلى كونه شخصية مهمة بين صفوف الانكشارية ، فقد كان يقرض الشعر أيضاً ؛ وابن كنّان ، الذي أشار إلى قصائده ، تحدث عنه باحترام شديد ووصفه بـ« الأعز الأمجد »[٨] ، وتطرق إلى مناسبة وفاته[٩] .

ويذكر كاتبا ترجمتي محمد بن تركمان حسن كتخدا ، وحسين بن موسى بن محمد بن تركمان حسن كتخدا ، أن أتباع هذين الرجلين شكلّوا ربع عدد العسكريين في دمشق ؛ ومع أن هذا التقدير مبالغ فيه قليلاً ، إلا أنه يدل على طبيعة السلطة التي تمتعا بها . وفيما ظهر التركمان ، في بعض الحالات ، بوصفهم قريبين من السلطة السياسية ، إلا أنهم وقعوا ، في حالات أخرى ، ضحايا قمع تلك السلطة لوحدات الانكشارية المحلية (اليرلية) المتمردة في حي الميدان . والتي كانوا يشكلّون مكوناً مهماً من مكوناتها . ففي ٢٧ رمضان ١٠٦٩/١٨ تموز ١٦٥٩ ، أمر الوالي عبد القادر باشا بإعدام عدد من زعمائهم ، كان من بينهم محمد التركماني[١٠] ؛ وعلى أثر تلك الحملة القمعية الدموية التي نظمها الوالي ، أمر السلطان بارسال وحدات الانكشارية الامبراطورية (القابي قول) إلى دمشق[١١] .

وفي عام ١١٥٩/١٧٤٦ ، تم القضاء على قوة التركمان العسكرية خلال عمليات القمع التي نفذها الوالي أسعد باشا العظم ضد حي الميدان : فقد تم آنذاك إعدام خمسة من رجالاتهم ، وأمحوا بذلك من على مسرح الأحداث السياسي[١٢] .

ب- وقف تركمان حسن كتخدا في محلة باب المصلى

في القرن الثامن عشر برزت شخصية تركمان حسن كتخدا ، في باب المصلى ، من خلال الدار الفخمة التي بناها في هذه المحلة[١٣] . وبعد مرور أكثر من قرن على تشييدها ، كانت تلك الدار ماتزال في عام ١٢٣٥/ ١٨٢٠ ، معروفة باسم بانيها الشهير« دار تركمان حسن كتخدا » ، وكانت واقعة إلى الشرق من زقاق البقارة[١٤] . وفي تلك الفترة ، كانت هناك ، في ذلك القطاع من الحي ، دخلة معروفة باسم « دخلة بنو تركمان حسن كتخدا »[١٥]



خريطة رقم ٨ : الأملاك العائدة إلى وقف تركمان حسن كتخدا في باب المصلى

وقد أسس تركمان حسن كتخدا وقفاً ، صار أخلافه من بعده يشرفون على إدارته[١٦] ، واشتمل على عدة أملاك ، مخصصة لأغراض سكنية أو اقتصادية ، واقعة كلها في محلة باب المصلى . وليس في حوزتنا وثيقة تشير إلى كل الأملاك العائدة إلى ذلك الوقف ، لكننا تعرفنا إلى عدد منها بفضل عقود متنوعة مسجلة لدى محكمة الميدان ؛ وهذه الوثائق ، التي حررت في تواريخ مختلفة ، لا توفر لنا معلومات عن تكوين هذا الوقف في زمن محدد ، وإنما تقدم لنا معلومات عن العناصر التي شكّلت ، في أزمنة مختلفة ، جزءاً من مكوناته .

ففي منتصف القرن الثامن عشر ، اشتمل هذا الوقف عل مصبنة واقعة بالقرب من زقاق الجواني ، إلى الشرق من أحد الأحواش[١٧] ، كما اشتمل على حمام لم يتحدد موقعه[١٨] ؛ وفي عام ١٨٢٨/١٢٤٣ ، أشير ، في زقاق الجواني ، إلى مقهى عائد إلى ذلك الوقف [١٩] ، الذي اشتمل أيضاً ، في عام ١٨٢١/١٢٣٦ ، على ست دور واقعة على طرفي الشريان الرئيسي للحي ؛ اثنتان منهما كانتا واقعتين ، على الطرف الشرقي في زقاق بادر ، والأربع الأخرى على الطرف الغربي في زقاق البقارة . واستناداً إلى بعض العقود المتعلقة بأعمال ترميم طاولت تلك الدور ، والى طبيعة الحجرات المكونة لها ، يمكننا الافتراض بأنها كانت دوراً كبيرة نسبياً : ففي دار من الدارين الواقعتين في زقاق بادر ، طاولت أعمال الترميم « إيواناً » و« قاعة » ، تزيّنها بركة ماء ، و« قصراً » ومطبخاً ومرتفقاً[٢٠] ؛ وفي واحدة من الدور الأربع الواقعة في زقاق البقارة ، طاوت أعمال الترميم « إيواناً » و« مربعاً » ، واقعاً إلى جانب « قاعة »[٢١] . واشتمل الوقف كذلك على دكاكين ، يقع بعضها إلى الغرب من داريْ زقاق بادر ، على مقربة من الشريان الرئيسي للحي ، وبعضها الآخر إلى الشمال من الدور الواقعة في زقاق البقارة[٢٢] .

وهكذا ، ارتسمت ، بفضل هذه الوثائق المتنوعة ، الخطوط العريضة لوقف تركمان حسن كتخدا في محلة باب المصلى : فعلى جانبي الشريان الرئيسي للحي ، ظهرت مجموعتان من الأبنية ، حيث نجد إلى الشرق ، في زقاق بادر ، دارين وعدداً من الدكاكين ، وإلى الغرب ، في زقاق البقارة ، أربع دور ودكاناً ؛ ونجد ، في زقاق الجواني ، مصبنة ومقهى . كما أن حماماً قد شكّل جزءاً من هذا الوقف ، لكننا لم ننجح في تحديد موقعه .

وفي منتصف القرن الثامن عشر ، امتلك أخلاف تركمان حسن كتخدا بضعة أملاك في محلة باب المصلى . ففي عام ١٧٤٣/١١٥٦ ، أشير ، في هذه المحلة ، في زقاق الجوّاني ، إلى وجود دار عائدة إلى صالح آغا بن محمد صوباشي بن تركمان حسن كتخدا [٢٣] ؛ وفي عام ١٧٤٦/١١٥٩ ، امتلك ورثة صالح آغا بن محمد صوباشي بن تركمان حسن كتخدا حوشاً في باب المصلى[٢٤] ؛ كما اشترى عبد الرحمن آغا بن محمد آغا بن رمضان آغا بن تركمان حسن كتخدا ، في عام ١٧٤٩/١١٦٣ ، «مكاناً» في تلك المحلة [٢٥] . وفي تلك الفترة ، استقر تركمان آخرون- كما سبق ورأينا- في محلتيّ الميدان والقبيبات ربما كانت تربطهم بتركمان حسن كتخدا علاقات قرابة بعيدة .

II- عائلة الموصلي

تعود عائلة الموصلي بأصولها ، كما يدل اسمها ، إلى الموصل ، وكان ستة من أفرادها قد أسسوا ، كما رأينا ، «زوايا» في حي الميدان[٢٦] ، هم : أبو بكر(المتوفى عام ١٣٩٤/٧٩٧) ، ومحمد(المولود عام ١٣٧٥/٧٧٧ - ١٣٧٦) ، وعبد القادر(٧٨٨ - ١٣٩٠/٨٦٢ - ١٤٥٧) ، ومحمود (المتوفى عام ١٤٨٦/٨٩١) ، وعبد الكريم (المتوفى قبل عام ١٥١٣/٩١٨) ، وأبو الوفاء(المتوفى عام ١٥١٤/٩٢٠ - ١٥١٥) .

منذ العصر الأيوبي ، قام عدة أفراد من الموصل بالارتحال إلى بغداد وحلب ودمشق والقدس والقاهرة ، حيث شغلوا وظائف في سلك القضاء[٢٧] . وفي دمشق ، خلال العصر العثماني ، تميّز في هذا المجال عدد من أخلاف الشيخ أبي بكر الموصلي . فكان أحمد شهاب الدين الموصلي (المتوفى في رجب ٩٨٤/ تشرين الأول ١٥٧٦) «نائباً» في محكمة العونية ثم في محكمة الميدان[٢٨] . أما محمد بن بركات بن أبي الوفاء الموصلي (المتوفى في ٢٤ شعبان ١٠٠٨/ ١١ آذار ١٦٠٠) فكان على علاقة وثيقة بكبار القضاة ويدعوهم بانتظام إلى داره[٢٩] . وكان ولده ، الشيخ حسن بدر الدين بن حمد أبي الفضل بن بركات بن أبي الوفاء الموصلي(المتوفى عام١٠٢٤/ ١٦٢٤ - ١٦٢٥) قاضياً في محكمة الباب[٣٠] . وفيما بين عامي ١٧١٥/١١٢٧ و ١٧١٧/١١٢٩ ، هناك وثائق تظهر الشيخ «أبو بكر الموصلي» بوصفه «رئيس كتّاب

المحاكم الشرعية بدمشق »[٣١] . ومن خلال الاطّلاع على سجلات محكمة الميدان ، يظهر بأن أحد سكان الحي ، هو الشيخ أحمد بن الشيخ أسعد الموصلي ، قد نسج علاقات وثيقة جداً مع هذه المحكمة ، حيث كان يقوم ، خلال سنوات ١١٥٥ – ١١٦١/١٧٤٢ – ١٧٤٨ ، بدور شاهد فيها وتمتع ، على ما يبدو ، بتقدير كبير[٣٢] .

ويبدو بأن عدداً منهم ، مثل بركات بلوكباشي الموصلي في القرن السادس عشر ، أو محمد آغا بن الشيخ حسن الموصلي[٣٣] ، ودرويش آغا بن بكداش آغا الموصلي[٣٤] في منتصف القرن الثامن عشر ، كانوا-كما يظهر من لقب « البلوكباشي » أو « الآغا » الذي حملوه- منخرطين في الجيش . كما نلاحظ وجود علاقات فيما بينهم وبين شخصيات مقرّبة جداً من السلطة ، ولا سيما مع عائلة فتحي أفندي الفلاقنسي ؛ ففي منتصف القرن الثامن عشر ، امتلك عدد من أعضاء عائلة الموصلي حانوتين بالتشارك مع عدة أشخاص ، من بينهم ابنة فتحي أفندي الفلاقنسي ، التي اختارت الشيخ عبد الرحمن بن محمد آغا بن الشيخ حسن الموصلي ليكون وكيلاً عنها في معاملة عقارية طاولت هذين الحانوتين[٣٥] .

وتخص التراجم التي في حوزتنا عن أفراد عائلة الموصلي شخصيات عاشت في القرنين السادس عشر والسابع عشر ؛ وهي تشدد ، بوجه خاص ، على الدور الذي لعبته تلك الشخصيات في حياة دمشق الاجتماعية من خلال حفلات الاستقبال التي كانت تنظمها لوجهاء المدينة . وفي بعض الحالات ، كان كاتب الترجمة يلمح إلى أهمية ملكياتها العقارية في المدينة والريف ؛ وهو ما كان حال ابراهيم بن عبد الرحمن الموصلي(المتوفى عام ١٠٥٤/ ١٦٤٤) [٣٦] ، وولده ابراهيم (١٠٣١ – ١١١٨/ ١٦٢١ – ١٧٠٧) [٣٧] . وبفضل العديد من الأوقاف ، سيطر أفراد هذه العائلة على فضاء واسع في حي الميدان .

أ-الفضاء العقاري المرتبط بأوقاف عائلة الموصلي

كان الفضاء ، الذي سيطرت عليه عائلة الموصلي في الميدان مشتملاً على عدد من الأوقاف التي أسسها بعض أفرادها ، إما لصالح « زواياهم » أو لصالح« أخلافهم » . وكانت هذه الأوقاف قديمة في الواقع ، إذ نجد إشارة إليها في منتصف القرن السادس

عشر في« طابو دفتري »[٣٨] . وقد وفرّت لنا هذه الوثائق ، المودعة في محفوظات « باشبكنلك »(رئاسة الوزراء) باستانبول ، بوجه خاص ، معلومات عن الأملاك التي أوقفتها عائلة الموصلي في الريف ؛ وهناك وثائق أخرى ، محفوظة في سجلات محكمة الميدان ، قدمت لنا إيضاحات عن أوقاف هذه العائلة في الحي .

أما الأوقاف المتنوعة المذكورة في سجلات محكمة الميدان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فكانت أوقاف زاوية الشيخ أبي بكر الموصلي (المتوفى عام ١٣٩٤/٧٩٧) [٣٩] ، وبركات بلوكباشي الموصلي (المتوفى٩٧٣/١٥٦٥)[٤٠] ، وأبي الفضل الموصلي (المتوفى عام ١٠٠٨/١٥٩٩)[٤١] ، والشيخ تقي الدين الموصلي (المتوفى عام ١٠١٨/١٦٠٩) [٤٢] .

كانت زاوية الشيخ أبي بكر الموصلي محاطة بأملاك عائدة إلى وقفها : ففي عام ١١٥٨/١٧٤٥ ، كانت هناك قطعة أرض واقعة إلى الجنوب من الزاوية ، كما كان هناك إلى الجنوب وإلى الغرب من قطعة الأرض هذه ملكيتان ، لم تتحدد طبيعتهما ، تعودان أيضاً إلى وقف هذه الزاوية[٤٣] .

أما وقف بركات بلوكباشي الموصلي فقد اشتمل على عدة أملاك واقعة في قطاع سوق الميدان . ففي عام ١١٦٤/١٧٥١ بنيت دار على أرض عائدة إلى هذا الوقف في زقاق الجورة [٤٤] . وفي عام ١١٧٠/١٧٥٦ ، اشتمل هذا الوقف أيضاً على أحد عشر حانوتاً متجاورة واقعة على امتداد الشريان الرئيسي للحي ، في الطرف الغربي قبالة جامع الرفاعي ، إلى الجنوب من زقاق العسكري[٤٥] .وفي سنوات ١٨٢٧ – ١٨٣٠ ، أشير إلى دار عائدة إلى هذا الوقف واقعة في زقاق الجامع[٤٦] .

واشتمل وقف الشيخ أبي الفضل الموصلي ، في عام ١١٥٩/١٧٤٦ ، على دار في زقاق الموصلي [٤٧] . كما اشتمل ، على أحد طرفي الشريان الرئيسي للحي ، على قطعة أرض محاذية لضريح محمد القرشي ؛ وفي العام نفسه ، كان يقوم على قطعة الأرض تلك فرن وخمسة حوانيت عائدة إلى أفراد من عائلة الموصلي ، في موقع كانت تقوم عليه معصرة فيما مضى ، كما سنرى لاحقاً[٤٨] .

أما وقف الشيخ تقي الدين الموصلي فقد اشتمل ، في عام ١١٧٠/١٧٥٦ ، على ثلاثة حوانيت واقعة إلى الجنوب من جامع منجك[٤٩] .

ونحن نقف مذهولين إزاء الدور الذي لعبته أوقاف كل من بركات بلوكباشي الموصلي ، وأبي الفضل الموصلي وتقي الدين الموصلي ، في التطور الاقتصادي الذي شهده قطاع سوق الميدان ، حيث كان ١٨ دكاناً مرتبطاً بأوقافهم أو واقعاً فوق أراضٍ عائدة لها . وكانت تلك الدكاكين واقعة على الطرف الغربي لشريان الميدان الرئيسي ، الأمر الذي يشير إلى أهمية التجهيزات التجارية التي شهدها ، إبان منتصف القرن الثامن عشر ، هذا القطاع من الحي ، ويؤكد ، بوجه الاحتمال ، منذ تلك الفترة ، وجود ما ننظر إليه على أنه مقسم سوق الميدان .

وإلى جانب الوثائق القليلة التي تحدثت عن عدد من أوقاف عائلة الموصلي ، نعثر في المحفوظات على إشارات كثيرة إلى مجموع هذه الأوقاف . فالأملاك العائدة إلى هذه العائلة ، والواقعة إلى جوار دور طاولتها المعاملات العقارية ، يشار إليها عموماً بعبارة « وقف بني الموصلي » . وذلك من دون تحديد أكثر دقة ؛ وعليه ، فنحن نجهل ما إذا كان الأمر هنا يتعلق بأملاك مخصصة لأغراض سكنية أو اقتصادية[٥٠] . وبالإضافة إلى الدكاكين الواقعة على الطرف الغربي لشريان الحي الرئيسي تظهر الوثائق التي في حوزتنا أن مختلف أوقاف هذه العائلة كانت واقعة في مناطق سكنية ممتدة من محلة باب المصلى إلى جوار جامع منجك في القطاع الوسطاني للحي .

ب- حكر الموصلي

وهناك نوع آخر من المعلومات يسمح لنا بحصر الفضاء الذي قامت عليه أوقاف عائلة الموصلي : فلدى تحرير معاملة عقارية ما ، تطاول داراً واقعة على أرض وقف ، كان يشار ، أحياناً ، إلى مبلغ من المال يدفع لصالح ذلك الوقف . وهذه المعلومة وردت في ١٣ في المئة من المعاملات العقارية التي اشتملت عليها مدونتنا (٨٨ من أصل ٦٧٧) .



خريطة رقم ٩ : أملاك عائدة إلى أوقاف عائلة الموصلي في الميدان

وفي أكثر من ثلث الحالات بقليل (٣١ من أصل ٨٨ ، أي ما نسبته ٣٥٪) ، كان يتوجب دفع هذا المبلغ لصالح أوقاف عائلة الموصلي ، الأمر الذي يبيّن أهمية الدور الذي لعبته تلك الأوقاف في تنظيم فضاء حي الميدان . وكانت الغالبية الساحقة من الدور (٢٠ داراً) ، المتوجب عليها دفع هذا المبلغ ، واقعة في زقاق الموصلي ، و ٤ دور منها واقعة في زقاق القبة الحمراء و٣ دور أخرى في زقاق الجورة .

وقد وردت الإشارة إلى هذا المبلغ في الوثائق ، بالعبارة التالية :« محاكرة لجهة وقف بني الموصلي »[٥١] . ويحيل مصطلح « محاكرة » إلى كلمة « حكر » ، التي كانت تعبر عن شكل للتأجير يمتد على فترة زمنية طويلة[٥٢] ؛ ويوحي استخدام هذا المصطلح بأن عائلة الموصلي كانت تفرض ، على أراضيها ، رسوماً مالية ، تتحصل عليها على المدى الطويل ، لكننا نجهل ما إذا كانت تلك الأراضي عائدة إلى أوقاف العائلة أو ممنوحة لها من السلطات ، مثلما كان يحدث في القاهرة إبان العصر المملوكي . ففي هذه المدينة ، لوحظ « أن بعض الأراضي الخالية من البناء(. . .) كانت تمنح إلى كل من يرغب في الاستثمار كي يبني عليها (أو يزرع بساتين فيها) ، وذلك في مقابل رسم استنجار معين يدفعه إلى أفراد الصفوة الحاكمة الثرية ، الذين احتكروا جباية الرسوم عن مناطق محددة أو عن أراضي« حكر » مخصصة للإعمار »[٥٣] .

جـ-تجهيزات متحوّلة : المعصرة والفرن والحوانيت والمقهى

كنا قد أشرنا إلى أنه قد أقيم ، في عام ١١٥٩/١٧٤٦ ، فرن وخمسة حوانيت على قطعة أرض ، محاذية لضريح محمد القرشي وعائدة إلى وقف الشيخ أبي الفضل الموصلي . ويقدم لنا تاريخ ذلك الفرن وتلك الحوانيت مثالا مهماً عن عمليات إعادة التشكيل العمراني التي كانت تحدث داخل الحي .

فالشيخ عبد الرحمن بن محمد آغا بن الشيخ حسن الموصلي قام ، في مطلع ربيع الثاني ١١٥٩/نهاية نيسان ١٧٤٦ ، باستنجار قطعة الأرض تلك ، حيث كانت تقوم معصرة في الماضي ، وبنى عليها فرناً وخمسة حوانيت أصبحت ملكاً له[٥٤] .

وذلك قبل أن يبيعها ، في ١٥ رجب ١١٥٩/٣ آب ١٧٤٦ ، إلى أخيه الشيخ عبد الله بن محمد آغا بن الشيخ حسن الموصلي(٥٥) .

كما أن الشيخ أحمد بن الشيخ أسعد الموصلي والأبناء الثلاثة لمحمد آغا الموصلي ، الشيخ عبد الرحمن والشيخ عبد القادر والشيخ عبد اللّه ، الذين كانوا يمتلكون حانوتين في الطرف الشرقي لشريان الحي الرئيسي ، قاموا ، في مطلع محرم ١١٦٣/ منتصف كانون الأول ١٧٤٩ ، بتأجير هذين الحانوتين وسمحوا للمستأجر بتحويلهما إلى «قهوة خانة» ، بحيث شهدنا ظهور مقهى جديد في حي الميدان(٥٦) .

والحال ، فإن الوثائق الخاصة بهذه التجهيزات المختلفة تبيّن الدور المهم الذي لعبته عائلة الموصلي في التنظيم العمراني لحي الميدان . فإذا ما تركزت جهود هذه العائلة العمرانية ، إبان القرن الرابع عشر ، على القسمين الغربي والشمالي من الحي بوجه خاص ، وتمظهرت في تشييد ست زوايا وحمام ، فقد أخذت تتركز ، إبان منتصف القرن الثامن عشر ، على طرفي شريان الحي الرئيسي ، حيث تمظهرت ، على الطرف الغربي ، في إقامة فرن وخمسة حوانيت في محل معصرة قديمة ، وعلى الطرف الشرقي ، في تحويل حانوتين إلى مقهى .

ونظراً إلى وقوع أملاك عديدة ، عائدة إلى أوقاف هذه العائلة ، في القطاع الذي يشغله حالياً مقسم سوق الميدان ، يصبح من المشروع التساؤل ما إذا كان هذا المقسم قد تشكل على أرضٍ عائدة إلى أوقاف عائلة الموصلي .

III- عائلة العجلاني

من خلال الأملاك العقارية العديدة التي امتلكتها عائلة الموصلي في القطاع الواقع ما بين جامع الرفاعي وجامع منجك ، يظهر بأن هذه العائلة كانت ذات حضور مهم في ذلك القطاع ، وإن كنا لم نعثر على أي وثيقة تثبت أنها كانت تقطن فيه(٥٧) . وفي المقابل ، كانت هناك عائلة أخرى من الوجهاء ، هي عائلة العجلاني ، قطنت في ذلك القطاع .

انتمت عائلة العجلاني إلى فئة الاشراف ، الذين مثّلهم ، في دمشق ، نقيب من أصل محلي(٥٨) . وكان أفراد ينتسبون إلى العائلة نفسها يتعاقبون ، غالباً ، على هذا

المنصب ، الذي شغله في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، على التوالي ، أفراد من عائلات العجلاني وحمزة والكيلاني . وكان يمكن لنقيب الاشراف أن يكون شافعياً أو حنفياً ، وهو انقسام قام ، في بعض الأحيان ، داخل العائلة الواحدة ، كما في حالتي عائلة العجلاني(٥٩) ، وعائلة حمزة(٦٠) .

وقد تشكلت عائلة العجلاني من فرعين : أقام الأول في المدينة داخل السور ، وأقام الثاني في حي الميدان(٦١) . ورغم إقامتهما في قطاعين مختلفين ، إلا أنهما لم يظهرا ، على مستوى الفضاء المديني ، منفصلين تماماً عن بعضهما ، إذ لم تتجلَ روابطهما من خلال وقف العائلة وحسب ، وإنما أيضاً من خلال الأملاك التي امتلكها بعض أفرادها في هذين القطاعين من المدينة .

أ- فرعان لعائلة واحدة ، سيرتان مهنيتان

في القرن الثامن عشر ، أقام الفرع الحنفي لعائلة العجلاني على مقربة من الجامع الأموي ، وشغل كثيرون من أفراده منصب نقيب الأشراف : فما بين منتصف القرن السابع عشر وعام ١٩٢٠ ، انتمى ١٣نقيباً للأشراف ، من أصل٣١ ، إلى عائلة العجلاني(٦٢) . ومع أن منصب نقيب اشراف دمشق كان يمنحه ، لمدة سنة ، نقيب أشراف استانبول ، إلا أن بعض النقباء قد جرى التجديد لهم في هذا المنصب لعدة سنوات ، كما حصل مع السيد علي العجلاني ، الذي احتكر هذا المنصب من عام ١١٧٢/ ١٧٥٨ - ١٧٥٩ إلى عام ١١٨٣/١٧٦٩ - ١٧٧٠ (٦٣) .

أما الفرع الآخر ، الشافعي ، للعائلة ، فقد أقام في حي الميدان ، ومارس أفراده ، الذين عُرفوا باسم « منجك-عجلانيّ » ، الرقابة على الحرف بإشغالهم ، في مناسبات عديدة ، منصب « شيخ مشايخ الحرف والصنائع »(٦٤) . ويعود توطن عائلة العجلاني في حي الميدان ، بالقرب من الزاوية الرفاعية التي ارتبطت بها ، إلى عهد قديم ، حيث ثبت في الواقع ، وجودها هناك في مطلع العصر العثماني ، وتحديداً في عام ٩٢٠ / ١٥١٤(٦٥) . وكان السيد كمال الدين العجلاني(المتوفى عام١٠٠٤/١٥٩٦) قد انتسب ، في النصف الثاني من القرن السادس عشر ، إلى الطريقة الرفاعية وأقام ، إلى جانب نشاطه في نسج الحرير ، حفلات الذكر في هذه الزاوية أيام الأحد من رجب وشعبان ورمضان(٦٦) . كما كان ، من بين أفراد العائلة ، أول من شغل منصب

«شيخ مشايخ الحرف» ، وهو المنصب الذي لازم العائلة فترة طويلة من الزمن[٦٧] . وقد ذكر عبد الكريم رافق أن بعض الأشخاص شغلوا هذا المنصب بالوراثة عن أجدادهم ، رغم أنهم لم يمارسوا أي نشاط حرفي ، الأمر الذي يظهر أن هذا المنصب كان قليل الأهمية[٦٨] . ومع ذلك ، فإن «شيخ مشايخ الحرف» الذي كان نادراً ما يتدخل لدى السلطات ، إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر ، لصالح الحرفيين الخاضعين لسلطته ، شهد تنامياً لنفوذه في القرن الثامن عشر[٦٩] .

وقد بلغ كل واحد من فرعي عائلة العجلاني ، اللذين تميزا عن بعضهما بطبيعة مناصبهما ، ذروة مجده في فترة مختلفة عن الآخر . ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وفيما أخذ يتضاءل نفوذ فرع العائلة المقيم في المدينة داخل السور ، صار يتنامى ، في المقابل ، نفوذ فرعها الآخر المقيم في حي الميدان . فمنصب نقيب الأشراف بات يمنح ، من وقت إلى آخر ، إلى أفراد من هذا الفرع الثاني ، لكن من دون أن يتحول إلى احتكار عائلي كما كان الأمر مع الفرع الأول . ومع أن أفراد هذا الفرع لم يحظوا دوماً بمنصب النقيب ، إلا أنهم اضطلعوا بمسؤوليات أخرى ، فقد كان أحدهم ، وهو الأول الذي عَرف بأنه حنفي المذهب ويدعى درويش أفندي العجلاني ، عضواً في «المجلس» في عام ١٨٦٠ ، كما كان رئيساً للبلدية ورئيساً لمحكمة الاستئناف . أما شقيقه أمين العجلاني ، الشافعي المذهب (والمتوفى عام ١٨٦٦) ، فقد كان« شيخ مشايخ الحرف» ، بحيث يمكننا أن نعتبر- كما تلحظ ل .شاتكو فسكي شيلشر- أن فرع «منجك- عجلاني» الشافعي المذهب قد انقسم على نفسه إلى فرعين ، باعثاً بذلك من جديد الانقسام الذي كان قائماً حتى ذلك الوقت بين أفراد عائلة العجلاني الحنفيين ، المقيمين في المدينة داخل السور ، وأفراد العائلة الشافعيين ، المقيمين في حي الميدان[٧٠] .

ب - هل كانت هناك استراتيجيتان للسيطرة على الفضاء ؟

إن هذا التمييز بين فرعي عائلة العجلاني قد طرأ عليه بعض التعديل على صعيد اندراجهما في الفضاء الذي سيطرت عليه هذه العائلة . فإذ يظهر هذا التمييز بين الفرعين في موقعي الإقامة ، كما في نوعي المناصب ، فإنه يختفي عندما يتعلق الأمر بإدارة أوقاف العائلة وملكيتها لبعض الأملاك العقارية .

لقد كانت بعض الأملاك العائدة إلى وقف عائلة العجلاني واقعة في حي الميدان . والحال ، فإن أحد المشرفين على هذا الوقف ، وهو نقيب الأشراف السيد علي العجلاني المنتمي إلى فرع العائلة المقيم في المدينة داخل السور ، قام ، في ٢٣ رجب ٢٣/١١٥٥ أيلول ١٧٤٢ ، بتوكيل السيد أحمد بن السيد محمد العجلاني ، من فرع العائلة المقيم في الميدان ، ليدافع لدى محكمة هذا الحي عن مصالح الوقف المتعلقة بدارين متلاصقتين واقعتين في زقاق الطالع[٧١] . وهكذا ، يلاحظ بأنه من خلال وقفهما المشترك كانت هناك روابط توحّد بين فرعي هذه العائلة .

وفي مطلع القرن التاسع عشر ، كان من الممكن تلمس هذه الروابط أيضاً في إحدى المخلفات العائدة إلى السيد عبد الله أفندي بن السيد عباس أفندي العجلاني ، المحررة في ٢٥ شوال ٣٠/١٢٤٤ نيسان ١٨٢٩ . فإلى جانب الغراس والأملاك الريفية التي امتلكها في محلة الشاغور وفي قريتين قريبتين من دمشق (دمر ، والمليحة) ، خلّف هذا الشخص لورثته ما يقرب من عشرين ملكاً موزعة ، في معظمها ، في المدينة داخل السور وفي حي الميدان . ففي المدينة داخل السور ، امتلك السيد عبد الله أفندي داراً محاذية لداره ، وداراً أخرى واسطبلاً قبالة داره[٧٢] كما امتلك أملاكاً عدة مستخدمة لأغراض اقتصادية ، من ضمنها ثلث « مُرصد » مصبغة في محلة المنجدين ، و« كدك » أوضة فوقانية في خان جقمق ، و« كدك » دكان واقع في سوق جقمق و« كدك » دكانين واقعين في سوق البزورية . وفي المدينة خارج السور ، امتلك نصف خان واقع في محلة القمّاحين وأملاكاً عدة في حي الميدان ، حيث امتلك دكاناً لم يتحدد موقعه ، وثلثي حوش واقع في زقاق الموصلي ، وذلك بالتشارك مع شقيقته ، وثلث« مُرصد » دار عائلة العجلاني ، ودكاناً واقعاً قبالة حمام فتحي ، بالإضافة إلى « مُرصد »و« كدك » مقهى (قهوة بني عجلان)[٧٣] .

وهكذا ، فإذا ما كان فرعا العائلة مقيمين في موقعين مختلفين ، إلا أن بعض أفرادهما قد امتلك أملاكاً في كل من هذين الموقعين .

جـ – توطن عائلة العجلاني بالقرب من جامع الرفاعي

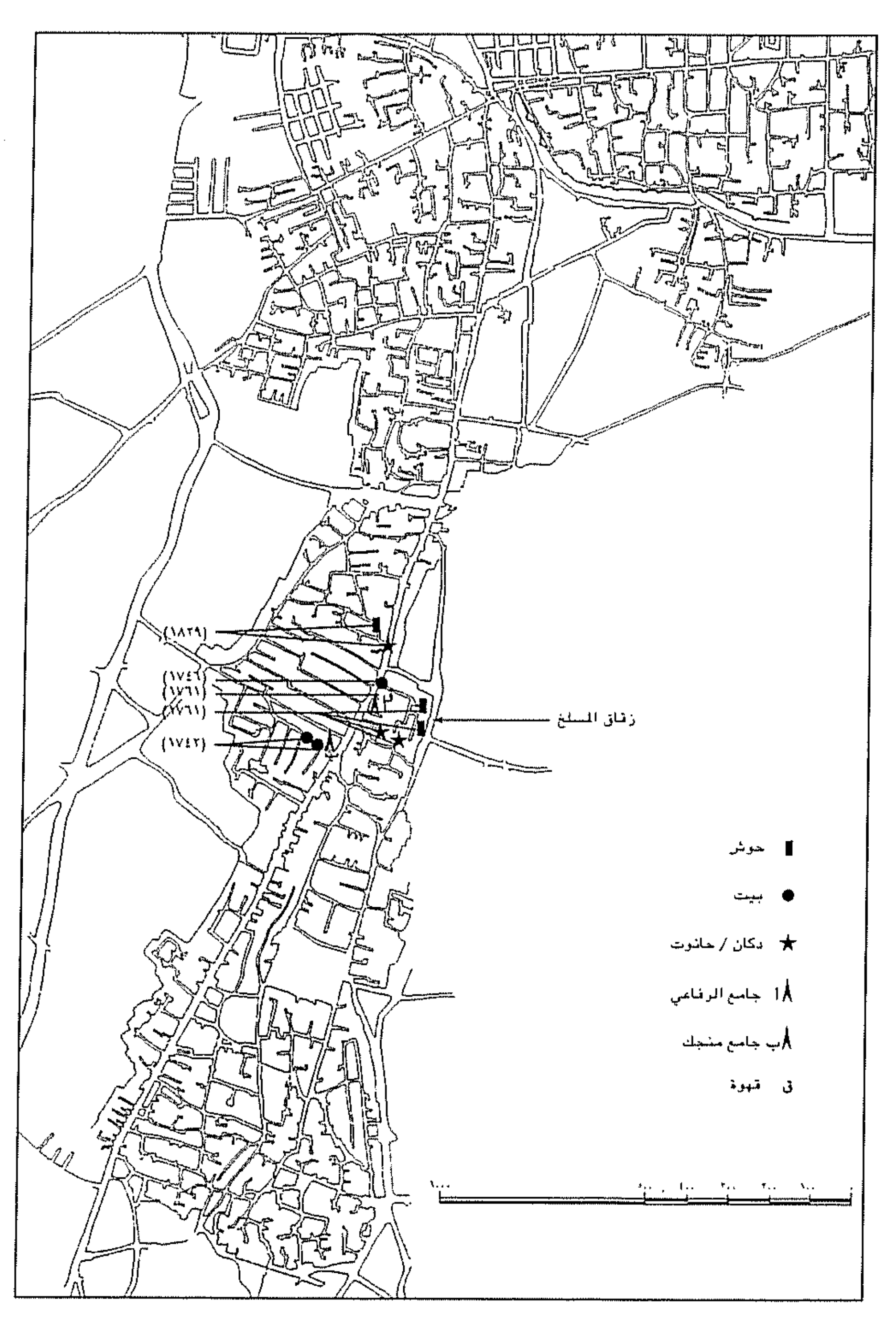
كما سبقت الإشارة ، فإن وجود عائلة العجلاني في الميدان مثبت منذ نهاية العصر المملوكي ، في مطلع القرن العاشر– السادس عشر على مقربة من الزاوية

الرفاعية[٧٤] . وفي منتصف القرن الثامن عشر ، كان لا يزال يُشار إلى وجود هذه العائلة في هذا القطاع من الحي ، ولا سيما في زقاق المسلخ الواقع إلى الشمال من جامع الرفاعي (في دائرة سوق الميدان) . وفي عام ١١٥٩/١٧٤٦ ،كانت دار عائلة العجلاني واقعة إلى الشرق من« مطهرة » بني الرفاعي ومن دكان عائد إلى العائلة ، وإلى الشمال من تلك الدار ، كان هناك في زقاق قياس حوش مملوك أيضاً من قبل العائلة[٧٥] . وفي إحدى المخلفات العائدة إلى السيد مصطفى أفندي بن السيد محمد أفندي العجلاني ، المسجلة في القسمة العسكرية في ١٢ محرم ١١٧٥/١٣ آب ١٧٦١ ، ورد ذكر عدة أملاك واقعة في هذا القطاع ، حيث أشير إلى « حوشين » واقعين في زقاق المسلخ ، وإلى « عمارة » مقهى واقع في زاوية الزقاق نفسه ، وإلى « عمارة » دكانين ، وإلى « عمارة » دار واقعة في قطاع الحقلة وإلى ثلث « عمارة » الدار التي سكنها صاحب التركة ولم يتحدد موقعها [٧٦] .

ومن جهة أخرى ، فإن بعض المعاملات العقارية ، التي كان السيد مصطفى أفندي بن السيد محمد أفندي العجلاني طرفاً فيها ، تؤكد التقارب الجغرافي القائم ما بين عائلتي العجلاني والرفاعي . ففي ٢٢ ذي الحجة ١١٥٩/٥ كانون الثاني ١٧٤٧ ، ابتاع هذا الشخص في محلة الميدان أكثر من ثلاثة أرباع حانوت ، كان يقع إلى الشمال منه دكان عائد إلى وقف الشيخ حسن الرفاعي ، وإلى الغرب دار عائدة إلى الوقف نفسه[٧٧] . وفي اليوم ذاته ، باع جزءاً من دار واقعة في محلة الميدان ، كان هناك إلى الغرب منها أملاك عائدة أيضاً إلى وقف الشيخ حسن الرفاعي[٧٨] .

وإذا كانت عائلة العجلاني قريبة ، على الصعيد الجغرافي ، من جامع الرفاعي ، فقد كانت كذلك على ارتباط بهذا الجامع من خلال إشراف عدد من أفرادها على الوقف العائد إليه : ففي عام ١١٥٦/١٧٤٣ ، كان السيد أحمد بن السيد محمد العجلاني هو المشرف على وقف الجامع الرفاعي[٧٩] . وفي مطلع القرن التاسع عشر ، وتحديداً في عام ١٢٤٤ /١٨٢٩ ، اضطلع ولدا السيد حسين أفندي العجلاني ، السيد أمين والسيد درويش ، بمسؤوليات معينة في الإشراف على وقف مؤذني جامع منجك[٨٠] .

ومن خلال هذين الوقفين ، سيطر أفراد من عائلة العجلاني ، كانوا مقيمين على مقربة من جامع الرفاعي ، على فضاء واقع بين هذا الجامع وجامع منجك .



خريطة رقم ١٠ : أملاك عائدة إلى عائلة العجلاني في الميدان

IV–عائلتا الجباوي والمهايني

برز قطاع في محلة القبيبات كان لعائلتي الجباوي والمهايني حضور مميز فيه . أما الفضاءان اللذان خضعا لسيطرة هاتين العائلتين فكانا قريبين من بعضهما بل متداخلين ، إلى درجة يصعب معها الفصل بينهما بناء على المعلومات التي توافرت لدينا إلى الآن .

أ– عائلة الجباوي

كانت هذه العائلة– كما سبقت الإشارة– ذات حضور في حي الميدان منذ نهاية العصر المملوكي . فالشيخ حسن الجباوي (المتوفى عام ٩١٠/١٥٠٤ – ١٥٠٥) أقام في هذا الحي وأسس فيه زاوية[٨١] . وبالإضافة إلى تلك الزاوية ، وجدت في دمشق زاويتان تعودان إلى عائلة الجباوي ، الأولى في محلة الشاغور[٨٢] ، والثانية في محلة القيمرية .

وما خلا مؤسس الزاوية ، فإن أولى المعلومات التي في حوزتنا عن أفراد هذه العائلة تتعلق بالشيخ محمد الجباوي (المتوفى في ٦ صفر ٩٨٧/ ١ نيسان ١٥٧٩) ؛ فقبل وقت قصير من وفاته ، أوكل هذا الشيخ إلى ولديه مهمتين محددتين : فإذ تسلم ابنه محمد (المتوفى عام ١٠٢٠/ ١٦١١) مسؤولية الاشراف على زاوية الميدان ، تسلم ابنه الثاني ابراهيم (المتوفى عام ١٠٠٨/١٥٩٩ – ١٦٠٠) مسؤولية الاشراف على مجالس الذكر في الجامع الأموي . فاستمر هذا الوضع عدة سنوات إلى أن نشبت خلافات بين الأخوين ، دفعت ابراهيم إلى ترك محلة القبيبات للإقامة « داخل المدينة » وبعد أن أمضى سنة في مكة ، رجع ابراهيم إلى دمشق وانعزل في داره بعد أن سلم مسؤولية الإشراف على مجالس الذكر في الجامع الأموي إلى أخيه محمد الذي كان قد تصالح معه . أما مسؤولية الاشراف على زاوية الميدان ، وعلى مجالس الذكر في الجامع الأموي ، فقد تسلمها من بعدهما أخوهما لأبيهما سعد الدين بن الشيخ محمد الجباوي ، الذي توفي خلال رحلة الحج في ١٥ ذي الحجة ١٠٣٦/ ٢٧ آب ١٦٢٧ ودفن في مكة[٨٣] . فانتقلت مسؤولية الاشراف على الزاوية ، بعد وفاته ، إلى ابنه موسى (المتوفى عام ١٠٤٨/١٦٣٨ – ١٦٣٩) ، ثم إلى ابنه الثاني مصطفى(المتوفى عام

١٦٦٨/١٠٧٩) . وكان هذا الأخير ، بعد تأديته فريضة الحج للمرة الأولى في عام ١٦٢٧/١٠٣٦ ، قد سافر مرات عدة إلى مصر للمتاجرة بالصابون والحرير ؛ ولدى وفاة أخيه موسى ، أصبح هو شيخ الزاوية ، وقام ، في عام ١٦٤٦/١٠٥٦ ، بتأدية فريضة الحج للمرة الثانية ، برفقة عائلته ، ثم سافر إلى القدس ؛ ولدى قيامه برحلة الحج الثالثة إلى مكة ، توفي ابنه سعد الدين مما ترك أثراً عميقاً على نفسه (٨٤) . فقد أشار اسماعيل المحاسني إلى أن علاقات الشيخ مصطفى أخذت تسوء ، منذ ذلك الحين ، بجيرانه في محلة القبيبات ، حيث تشاجر معهم بخصوص استخدام مياه جامع كريم الدين ، ورحل عن المحلة للإقامة «داخل المدينة» ، كما كان قد فعل عمه قبل سنوات من ذلك ؛ كما أنه تزوج عبدة رزق منها بولدين ، ثم تزوج ، في شهر رمضان ١٠٧٨/شباط-آذار ١٦٦٨ ، امرأة أخرى من سلالة النبي ؛ وبعد ذلك بأشهر ، وفي ٤ محرم ١٤/١٠٧٩ حزيران ١٦٦٨ ، شنق نفسه في خلوته بالجامع الأموي تاركاً وراءه ثلاثة أولاد(٨٥) .

وقد أشارت تراجم أفراد هذه العائلة ، في أغلب الأحيان وبصورة شبه منتظمة ، إلى الزيارات التي كان يقوم بها وجهاء المدينة إليهم في حي الميدان(٨٦) . واكتسبت تلك الزيارات أهمية كبيرة في الحياة الاجتماعية لأفراد هذه العائلة إلى درجة أن كاتب الترجمة كان يلتزم بالتنويه عن توقف تلك الزيارات حالما تتوقف لسبب أو لآخر : وهكذا ، وإثر الخلاف الذي وقع بينه وبين أخيه محمد ، قرر ابراهيم بن الشيخ محمد الجباوي «ترك التردد إلى الناس» . وكان الشيخ محمد بن الشيخ محمد الجباوي قد تفرد ، عن غيره من أفراد العائلة ، بأبهة الاستقبالات التي كان ينظمها في زاويته(٨٧) ؛ ويبدو بأن كرم الضيافة الذي تمتع به ، والطابع التفاخري لاستقبالاته ، كانا من العوامل التي دفعته إلى اتخاذ قرار يقضي بتجديد بناء الزاوية وإقامة «مجلس آخر للضيافة» فيها . وتوحي تلك الاستقبالات والزيارات بأن زاوية الجباوي كانت مقراً لعدد كبير من الناس ؛ فإلى جانب تقاليد الضيافة التي اشتهرت بها ، كان من المفترض بالزاوية أن توفر الأمن أيضاً للاذين بها . وعليه ، ففي ٥ ربيع الثاني ١٧/١١٧١ كانون الأول ١٧٥٧ ، ولدى اندلاع المصادمات بين «القابي قول» و «اليرلية»(٨٨) ، قام الناس بإخفاء أغراضهم الثمينة في الزاوية الجباوية(٨٩) .

وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر ، حظي الشيخ ابراهيم بن الشيخ يوسف الجباوي الشاغوري (المتوفى في ١٦ ربيع الأول ١١٧٠/٩ كانون الأول ١٧٥٦) بمكانة رفيعة داخل المجتمع الدمشقي ، ليس بوصفه شيخ الطريقة وحسب ، بل وباعتباره « متولي » الجامع الأموي[٩٠] . وفي عام ١١٤٣/ ١٧٣١ ، شغل أيضاً منصب « متولي » جامع كريم الدين[٩١] .

ب – عائلة المهايني

استقرت هذه العائلة ، العائدة بأصولها إلى قرية قريبة من حماة ، في حي الميدان في حدود نهاية القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر ، وأشير إلى وجود أفراد منها ضمن وحدات الانكشارية المحلية في الميدان ؛ ففي عام ١١٢٩/١٧١٧ ، أشير إلى وفاة واحد من أفراد هذه العائلة كان ينتمي إلى مجموعة« الزوربا »[٩٢] . وفي نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر برز من بين أفرادها اسماعيل جربجي المهايني ، الذي سبقت الإشارة إليه . وفي محلة القبيبات ، كان هناك في عام ١٢٣٦/ ١٨٢١ زقاق يحمل اسم هذه الشخصية (زقاق اسماعيل جربجي)[٩٣] ؛ وقد يكون ذلك الزقاق هو الذي يحمل حالياً اسم « زقاق الجربجي »(في دائرة ميدان سلطاني) . ومع أن عائلة المهايني لم يرد ذكرها في كتب التراجم ، إلا أنها كانت معروفة ، إبان منتصف القرن التاسع عشر ، بفضل المكانة المتميزة التي شغلتها في تجارة الحبوب ومشاركتها في سلطات المدينة السياسية[٩٤] .

ج – عائلتا الجباوي والمهايني : تقارب فضائين

كان فضاءا عائلتي الجباوي والمهايني في محلة القبيبات قريبين جداً من بعضهما ، بل ومتداخلين إلى درجة يصعب معها الفصل بينهما . ولذلك سنقدمهما معاً ، مبينين كيف أن بعض الأملاك الواقعة فيهما كانت ، أحياناً ، مملوكة بالتشارك بين أفراد من العائلتين .

تشير طبقات الأعيان وكتب الأخبار إلى ثروة عدد من أفراد عائلة الجباوي وإلى الأملاك التي امتلكوها ؛ فقد أشارم . محبي إلى أن الشيخ محمد بن الشيخ محمد

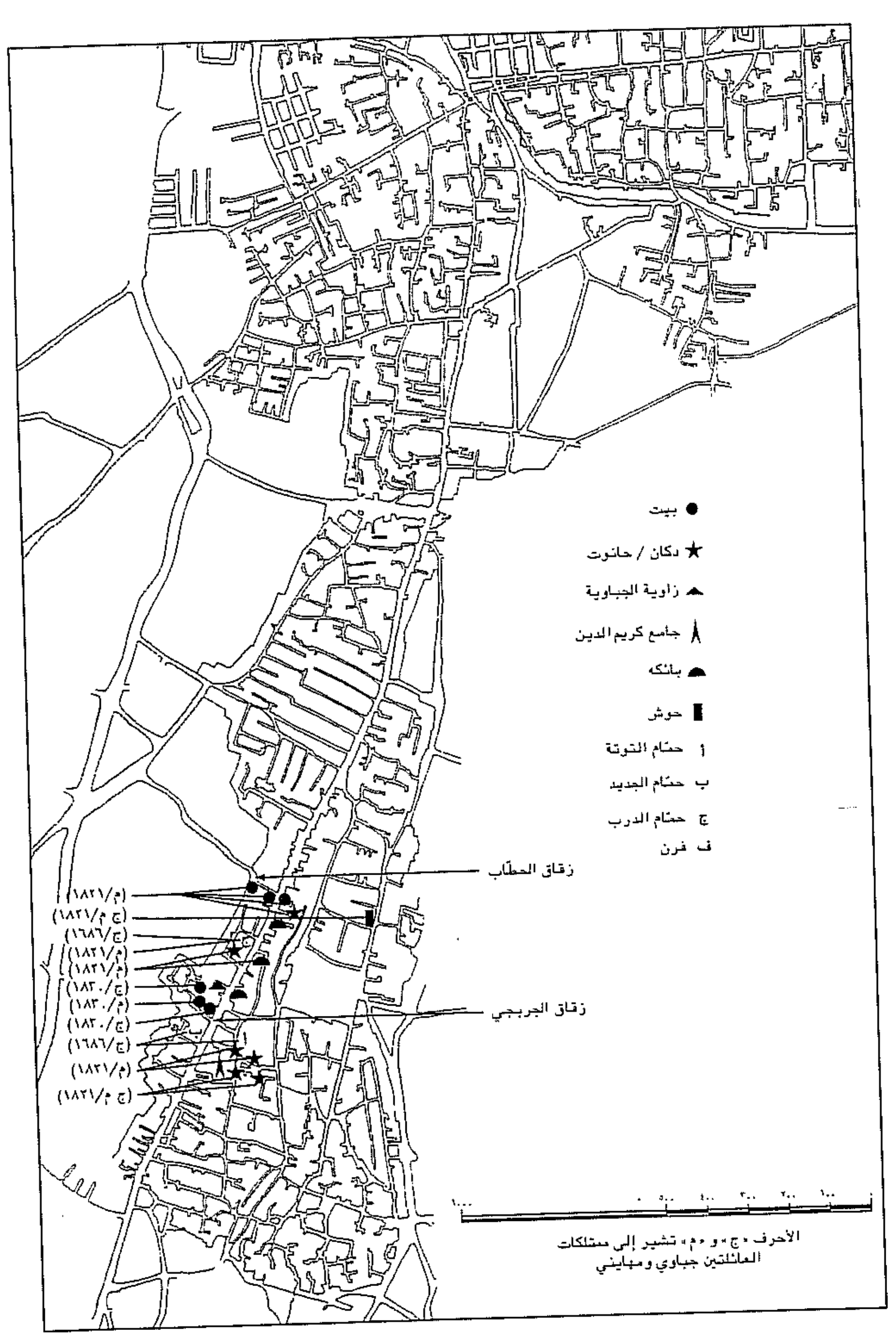
الجباوي (المتوفى عام ١٠٢٠/١٦١١) قد بنى لنفسه داراً كبيرة وامتلك عدداً من الأملاك العقارية في المدينة والريف (مزرعة ، أرض ، بستان ، حمام ودكان)[٩٥] . أما اسماعيل المحاسني فيذكر بأن الشيخ مصطفى بن الشيخ سعد الدين بن الشيخ محمد الجباوي(المتوفى عام ١٠٧٩/١٦٦٨) امتلك أملاكاً وأوقافاً كانت عبارة عن بساتين ودور ودكاكين وممتلكات أخرى [٩٦] .

وإذ تبقى أهمية هذه المعلومات محدودة لعدم دقتها ، فإن وثائق المحفوظات توفر لنا تفاصيل معينة عن انغراس هذه العائلة داخل حي الميدان .

فمن خلال إحدى المخلفات العائدة إلى الشيخ علي بن الشيخ عبد القادر بن أبي جبر الجباوي ، المحررة في ٢٠ شوال ١٠٩٧/٩ أيلول ١٦٨٦ ، نعلم بأن هذا الشخص قد امتلك حصصاً صغيرة في عدة أملاك عقارية في الريف والمدينة [٩٧] . ومن بين هذه الأملاك ، التي يمكن تحديد موقعها في حي الميدان ، كان هناك ثلاثة أحواش ، وخمس بوانك ، و١٣ داراً ، وعدة دكاكين ، وفرن وثلاثة حمامات (هي حمام الدرب ، وحمام التوتة وحمام الجديد)[٩٨] . ومقارنة مع المعلومات الضئيلة التي قدمها كاتب الترجمة أو الأخباري عن أفراد آخرين من هذه العائلة ، كان لتلك الوثيقة الفضل في تحديد عدد الأملاك التي كان للمتوفى حصة فيها ؛ ومع ذلك ، وباستثناء الحمامات الواقعة في محلة القبيبات وأحد الأحواش الثلاثة ، وهو« حوش البرج »[٩٩] ، فإن الإشارات الطوبوغرافية التي أوردتها الوثيقة تبقى مفتقره إلى الدقة الكاملة .

و نعلم ، من جهة أخرى ، بأن قطعة من الأرض ، تابعة لوقف الزاوية الجباوية ، كانت واقعة في قطاع الحقلة : فالشيخ خليل بن الشيخ سعد الدين الجباوي كان هو الذي استأجرها ، في عام ١٢٢٥/ ١٨١٠ ، لمدة تسعين عاماً وامتلك فيها أشجاراً مثمرة (مشمش وتفاح ورمان وخوخ) كان قد غرسها بنفسه بعد استنجارها[١٠٠] .

ومع أن الوثائق الأخرى التي في حوزتنا لا تخص ، بصورة مباشرة ، عائلة الجباوي ، إلا أنها توفر معلومات عنها ، إذ يجري تعريف بعض أفراد هذه العائلة بوصفهم جيراناً لأشخاص آخرين أو متشاركين معهم في ملكية ملك كان موضوعاً لمعاملة عقارية .



خريطة رقم ١١ : أملاك عائدة إلى عائلتي الجباوي والمهايني في الميدان

وقد امتلكت عائلة الجباوي أملاكاً حول زاويتها . وفي عام ١٢٤٥/ ١٨٣٠ ، كانت إحدى الدور العائدة إلى عائلة المهايني واقعة في مركز الفضاء الذي تمركزت فيه عائلة الجباوي ، وهذه الدار سنتخذها كنقطة علام لتحديد موقع أملاك عائلة الجباوي . فزاوية هذه العائلة كانت تقع إلى الشمال من دار المهايني ، وإلى الغرب من هذه الدار كانت تقع دار الشيخ أحمد بن سعد الدين الجباوي ، وإلى الجنوب دار الشيخ خليل بن الشيخ سعد الدين الجباوي(١٠١) .

ويتبين من وثيقة أخرى ، تخص أيضاً عائلة المهايني ، أن الروابط بين العائلتين لم تقتصر على روابط الجيرة بل تمظهرت كذلك في التشارك في ملكية أملاك مستخدمة لأغراض اقتصادية . ففي عام ١٢٣٦/ ١٨٢١ ، امتلك الشيخ أحمد بن أمين الجباوي ، بالتشارك مع اسماعيل جربجي المهايني ثم مع ورثته ، نصف دكانين مجاورين لجامع الدقاق في ساحة سيدي موسى العدوي ، كما تشارك معهم في ملكية سبع أشجار زيتون في حوش «أبي جبر»(١٠٢) . وكان الأفراد ذاتهم من عائلة المهايني يمتلكون حصة في حمام الجديد(١٠٣) ، الذي امتلك فيه الشيخ علي بن الشيخ عبد القادر بن أبي جبر الجباوي حصة أخرى(١٠٤) . ونحن نجهل ما إذا كانت العائلتان قد تشاركتا ، في وقت من الأوقات ، في امتلاك هذا الحمام ، لكن كونهما قد حازتا حصصاً في ملكيته ، في فترات مختلفة ، يوحي بوجود روابط جمعتهما ، سواء من خلال التشارك بين جيران في ملكية عقار أو من خلال تركة إرث ناجمة عن علاقات مصاهرة .

وبالإضافة إلى الدكانين اللذين امتلكتهما عائلة المهايني بالتشارك مع الشيخ أحمد بن أمين الجباوي ، امتلكت هذه العائلة دكانين آخرين بالقرب من جامع الدقاق : ففي ١٢ رجب ١٥/١٢٣٦ نيسان ١٨٢١ ، ابتاع عثمان جربجي بن ياسين جربجي المهايني من محيي الدين جربجي بن أحمد جربجي المهايني ٣ قراريط من «دكان صباغة» و٣ قراريط من «كدك» دكان لـ«بيع التتن»(١٠٥) .

وترد معلومات أخرى عن الأملاك العائدة إلى عائلة المهايني : ففي ١٢ ربيع الثاني ١٧/١٢٣٦ كانون الأول ١٨٢١ ، ابتاع صالح جربجي بن اسماعيل جربجي المهايني من عمته حميدة بنت عيسى جربجي المهايني ثلث دار ، عُرفت باسم «الدار الجديدة» ، كانت العمة قد ورثتها عن والديها ؛ وهذه الدار القائمة في الطرف

الشرقي للحي كانت واقعة إلى الغرب من دار أخرى عائدة إلى العائلة نفسها ، تدعى« دار الحطّاب» ، ومن دكان متخصص في صنع الحرير كانت ملكيته تعود إلى الشاري والبائعة معاً ؛ وإلى الشمال من «الدار الجديدة» المذكورة ، كانت هناك دار أخرى عائدة إلى الشاري والبائعة أيضاً ، كانت معروفة سابقاً باسم «دار النصارى» . وعليه ، فقد كانت هناك ثلاث دور ودكان متجاورة تعود كلها إلى فردين من عائلة المهايني(١٠٦) .

كما امتلكت هذه العائلة أيضاً في محلة القبيبات ، في عام ١٢٣٦/ ١٨٢١ ، حوشاً واقعاً إلى الشرق من دار امتلكتها في زقاق أبي جبر . واشتمل ذلك الحوش على دكان لصنع الحرير ، وعلى بائكة ، وعلى أشجار زيتون امتلكتها العائلة- كما سبقت الإشارة- بالتشارك مع عائلة الجباوي(١٠٧) . وفي الزقاق نفسه ، باع ابنا السيد مصطفى آغا المهايني ، في ١٠ ذي القعدة ٣ آيار ١٨٣٠ ، داراً كانا قد ورثاها عن أبيهما(١٠٨) .

والدليل الأبرز على تمركز الأملاك العائدة إلى هذه العائلة تجلى في المسعى الذي قام به ، لدى محكمة الميدان في ٢٣ جمادى الأولى ٢٦/١٢٣٦ شباط ١٨٢١ ثلاثة من أفرادها هم الأبناء الثلاثة لاسماعيل جربجي المهايني : عباس ، الذي كان في الوقت نفسه وكيلاً لعمته حامدة بنت عيسى ، وصالح ، وأمين ، الذي كان في الوقت نفسه وكيلاً لأخته صافية قادين ولوالدته حليمة قادين ؛ ففي إثر المعاملة العقارية التي نظمها صالح وعمته حامدة ، قبل أسابيع قليلة من توجه الأخوة الثلاثة إلى المحكمة ، قام هؤلاء الأخوة ، في محكمة الميدان ، بتقاسم الأملاك المختلفة العائدة إليهم والتي ورد ذكر معظمها في الوثائق السابقة : داران في محلة القبيبات ، «دار الحطاب» و «دارالنصارى» ، وحمام الجديد ، وحوش مشتمل على دكانين لصنع الحرير ، وثلاث بوائك ، وسبع أشجار زيتون ، ودكان آخر لصنع الحرير ، ملاصق لدار «الحطّاب» من ناحية الجنوب ، وفرن واقع بالقرب من حمام الجديد يدعى «فرن الحمام» ، ودكان ملاصق للفرن ، بالإضافة إلى نصف دكانين مجاورين لجامع كريم الدين في ساحة سيدي موسى العدوي ، امتلك نصفهما الآخر الشيخ أحمد بن أمين الجباوي ، الذي كان يشارك عائلة المهايني أيضاً في امتلاك أشجار الزيتون السبع المزروعة في حوش أبي جبر(١٠٩) .

وهكذا ، ففي مطلع القرن التاسع عشر ، انتظم الفضاءان الواقعان تحت سيطرة عائلة الجباوي وعائلة المهايني على طرفي الشريان الرئيسي لحي الميدان ؛ ولم يكن هذان الفضاءان متجاورين وحسب بل كانا متداخلين أيضاً ليس على المستوى الطوبوغرافي فقط (وقوع دار المهايني في مركز الفضاء الذي سيطرت عليه عائلة الجباوي) ، وإنما على مستوى الملكية العقارية كذلك (التشارك في ملكية الدكانين الواقعين في ساحة سيدي موسى العدوي وفي ملكية أشجار الزيتون السبع في حوش أبي جبر) . غير أننا نجهل طبيعة الظروف التي أدت إلى انتقال ملكية حمام الجديد من إحدى العائلتين إلى الأخرى ، كما نجهل طبيعة العمليات التي أفضت إلى قيام تشارك في الملكية بينهما ، حيث أنه لم ترد في أي وثيقة ، من الوثائق التي في حوزتنا ، إشارة إلى ما إذا كان هذا التشارك قد نجم عن علاقات جوار بين العائلتين أو عن إرث تأدى عن علاقات مصاهرة .

استخلاصات

يتبيّن من هذه الأمثلة المتنوعة أن الوجهاء ، الذين حصرنا اهتمامنا بهم ، عاشوا واستثمروا في فضاءات معينة داخل الحي . وإذ تظل الأسباب التي دفعت تركمان حسن كتخدا إلى اختيار محلة باب المصلى ، غامضة ، فإن استراتيجيات العائلات الأخرى تبدو ، في المقابل ، أكثر وضوحاً : فقد استقرت هذه العائلات في جوار مواقع كانت تحمل ، بالنسبة إليها ، قيمة رمزية (مشيدات دينية فيما يتعلق بعائلات الموصلي والعجلاني والجباوي) أو تكتسي أهمية اقتصادية (عقارات ريعية فيما يتعلق بعائلة المهايني) . ومع أننا لا نمتلك معلومات عن الموقع الدقيق لأماكن إقامة أفراد عائلة الموصلي ، إلا أنه يمكننا حصر حدود الفضاء الذي خضع لسيطرتهم بالاستناد إلى عدد من الوثائق الخاصة بأوقافهم . فانطلاقاً من زاوية الشيخ أبي بكر الموصلي وصولاً إلى الشريان الرئيسي للحي ، اشتمل ذلك الفضاء على أرضٍ واقعة ما بين محلة باب المصلى في الشمال وقطاع سوق الميدان في الجنوب . وعلى الطرف الغربي لشريان الحي الرئيسي ، في قطاع سوق الميدان ، نصادف أراضي ودكاكين عديدة عائدة إلى أوقاف هذه العائلة . وعليه ، فقد لعبت عائلة الموصلي ، على ما يبدو ، دوراً مهماً جداً في تطوير هذا القطاع من قطاعات الحي ، تجلى ، بوجه خاص ، في إسهامها ، إبان منتصف القرن الثامن عشر ، في التجهيز التجاري لهذا القطاع ، والذي ارتبط ، بوجه الاحتمال ، بإقامة مقسم سوق الميدان . أما عائلة العجلاني فقد استقرت في جوار جامع الرفاعي الذي ربطتها به علاقة قديمة . وأقامت عائلتا الجباوي والمهايني كذلك على امتداد الشريان الرئيسي للحي ، أو في محيطه ، بحيث جاورت عائلة الجباوي زاويتها بينما كانت عائلة المهايني قريبة من مخازن القمح الذي شكّل الاتجار به جزءاً مهماً من نشاطاتها الاقتصادية . ومع ذلك ، فإن هذه الفضاءات لم تكن مستقلة تماماً عن بعضها بعضاً : فإذا كانت كل عائلة من عائلات الوجهاء قد ركزت استثماراتها في فضاء خاص بها ، فقد وجدت نفسها ، في بعض الأحيان ، متجاورة في الفضاء نفسه مع عائلة أخرى : كانت تلك حالة عائلة الجباوي وعائلة المهايني في محلة

القبيبات ، وهو ما عكس ، بوجه الاحتمال ، قيام روابط معينة بين هاتين العائلتين ، ما تزال طبيعتها في حاجة إلى تحديد . ولكون هذه العائلات قد أقامت على امتداد الشريان الرئيسي للحي ، وفي جوار مشيدات دينية أو أبنية اقتصادية ، فقد أعادت بذلك إنتاج استراتيجيات سكنية كانت معروفة على صعيد مراكز المدن(١١٠) .



الهوامش

1 - Meriwether M., The Notables Families of Aleppo, p.115, p. 137; Schatkowski-Schilcher L., Families in Politics, p. 12-14.

٢ - كانت غلبة أحد هذين النوعين من الأوقاف على الآخر تتعلق ، إلى حد كبير ، بالظروف السياسية السائدة في كل فترة من الفترات التاريخية . فقد رجعت عائدات غالبية الأوقاف ، التي تأسست بدمشق إبان القرن السادس عشر ، إلى منشآت دينية أقيمت في ذلك القرن ؛ وفي المقابل ، رجعت عائدات الأوقاف ، إبان القرن الثامن عشر ، إلى أخلاف صاحب الوقف في المقام الأول ، وذلك تجنباً لعمليات نهب الأملاك الخاصة ؛ انظر ، رافق ع-ك . ، «باب المصلى» ، ص ٣٦ .

٣ - محبي م . ، خلاصة ، III ،ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

٤ - مرادي م . ، سلك ، II ، ص ٦٣ - ٦٧ .

٥ - محبي م . ، خلاصة ، III ، ص ٤٢٧ .

٦ - رافق ع-ك ، بلاد الشام ، ص ٢٢٥ .

٧ - مرادي م . ، سلك ، II ، ص ٦٣ - ٦٧ .

٨ - ابن كنّان م . ، يوميات ، ص ١٤٩ ، ص ٢٥٤ ، ص ٢٦٤ .

لم يكن بروز شاعر بين صفوف الانكشارية بدمشق حالة استثنائية ؛ فإبان القرن السادس عشر ، انسحب أحد الانكشاريين ، وهو ماميه الرومي ، من صفوف الجيش كي يعمل مترجماً لدى العديد من محاكم دمشق ويتفرغ لكتابة الشعر ؛ انظر :

Bosworth, "A Janissary Poet", p. 451-466.

٩ - ابن كنّان م . ، يوميات ،ص ٣١٨ .

١٠ - إن محمداً الذي انشغل به محبي قد توفي ، بحسب هذا الكاتب ، في عام ١٦٦٠ ، لكن الكاتب لا يحدد ظروف وفاته ؛ ونحن نجهل ما إذا كان الأمر متعلق هنا بالشخصية نفسها أو بغيرها .

١١ - رافق ع .- ك . ، بلاد الشام ، ص ١٩٣ .-

12 - Schatkowski-Schilcher L., Families in Politics, p. 144.

بديري أ . ، حوادث ، ص٦٩ - ٧٠ ؛ مرادي م . ، سلك ، II ، ص ٦٣ - ٦٧

١٣ - محبي م . ، خلاصة ، III ، ٤٢٧ .

١٤ - س ٢٩٧ ،ص ٦٣ ، و ٢٣٢ .

١٥ - س ٢٩٧ ،ص ٤٣ ، و ١٠٧ .

١٦ -س ١٠٩ ،ص ١٣١ ، و ٢٤٨ ؛ س ١٠٩ ،ص ١٩٠ ، و ٣٦٦ ؛ س ٢٩٧ ،ص ١٠٠ ، و ٢٤٥ ؛ س ٢٩٧ ،ص ٢١٠ ، و ٤٧٢ ؛ س ٢٩٧ ،ص ٤٤٠ ، و٩٩٢ .

١٧ - س ١٢٨ ،ص ١٩٣ ،و٢٥٩ ؛ س ١٠٩ ،ص١٣١ ، و٢٤٨ ؛ س ١٠٩ ، ١٩٠ ، و٣٦٦ .

في ٦ رجب ١١٥٥/٦ أيلول ١٧٤٣ ،حُددت أجرتها السنوية بـ٤٠ قرشاً بالإضافة إلى ١٠ أرطال من الصابون ؛ انظر ؛ س١٠٩ ، ص١٩٠ ، و٣٦٦ .

١٨ - س١٠٩ ،ص١٠٠ ،و١٨٧ ؛ س١١٧ ، ص١٢٩ ، و٢٠٢ .

قد يكون هذا الحمام هو نفسه حمام سنقر أو حمام الشيخ حسن .

١٩ - س٣١٢ ،ص٣٧٤ ، و١٠٣٠ .

٢٠ - س٢٩٧ ،ص٢١٠ ، ص ٤٧٢ .

٢١ – س ٢٩٧ ،ص٤٥٨ ، و١٠٢٥ .
٢٢ – وردت هذه الأملاك المختلفة في عقود استئجار (س٢٩٧ ، ص٢٠٩ ،و٤٧٠ ؛ س٢٩٧ ، ص٣٧٥ ،و٨١٩) ، وفي عدد من الدعاوى أو الشهادات (س٢٩٧ ،ص٢١٠ ،و٤٧١ ؛ س٢٩٧ ،ص٢١٠ ،و٤٧٢ ؛س٢٩٧ ،ص١٠٠ ،و٢٤٥) .
٢٣ – س١٠٩ ،ص١١٣ ،و٢١٢ .
٢٤ – س١١٧ ،ص٩٤ ،و١٤٩ .
٢٥ – س١٢٨ ،ص٧٦ ،و١٤٧ .
٢٦ – بخصوص هذه الزوايا ، انظر فيما سبق :«من المَيْدان إلى الميدان» .
٢٧ – بخصوص العصر الأيوبي ، انظر : أنصاري م . ، نزهة ، I ،ص٩٧ ؛ وبخصوص العصر المملوكي ، انظر : أنصاري م . ،نزهةII ،ص ٩٨ ، ص١٠٩–١١٠ ؛ ابن طولون م . ، تمتع ،ص ١٣٦ – ١٣٧ ،ص ١٤١ – ١٤٢ ،ص ١٩٨ – ١٩٩ ؛ابن طولون م . ،مفاكهة ،I ،ص٣٠٩ ،ص٣٧٥ .
أشير في القدس في نهاية العصر المملوكي ، بداية القرن السادس عشر ، إلى وجود زاوية عائدة إلى عائلة الموصلي ؛ وكانت شخصية واحدة من هذه العائلة تشرف على زاويتي القدس ودمشق ، انظر : ابن طولون م . ،تمتع ، ص١٨٩ – ١٩٩ .
٢٨ – غزي ن .–د . ، كواكب ،III ، ص١٢٧ .
٢٩ – غزي ن .–د . ، لطف ، ص ١٠٩ – ١١٠ .
٣٠ – محبي م . ،خلاصة ، II ،ص ٦٢–٦٣
٣١ – موصلي ص .–د . ،ديوان ، ص ٢٣٣ ؛ نقلاً عن السجلات ٢٧ و ٣٠ و ٣٤ .
٣٢ – كان يوصف ، كغيره من الوجهاء المعتبرين ، بـ «فخر الفضلاء الكرام» ، و «مفخر العلماء والمشايخ المحترمين» ، و «افتخار الفضلاء والمشايخ الكرام» ، و «ذخر الأتقياء» ؛ انظر :
س ١٠٩ ، ص ٥٧ ، و١٠٥ ؛ س ١٠٩ ، ص ١٥٥ ، و٢٩٩ ؛ س ١١٧ ، ص ١٧٥ ، و٢٦٦ ؛ س ١١٧ ، ص ٢٢٨ ، و ٢٤٨ ؛ س ١٢٢ ، ص ٥١ ، و ٧٠ ؛ س ١٢٢ ، ص ٥٢ ، و ٧٣ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٧٥ ، و٣٢٤ .
٣٣ – س ١١٧ ، ص ٩٥ ، و ١٥٢ .
٣٤ – س ١٢٠ ، ص ١١٨ ، و ٢٢٨ .
٣٥ – س ١٣٠ ، ص ١٨٩ ، و ٣٨٩ .
يتعلق الأمر هنا بالشيخ أحمد بن الشيخ أسعد الموصلي وبالأبناء الثلاثة لمحمد آغا الموصلي : الشيخ عبد الرحمن ، والشيخ عبد القادر والشيخ عبد الله ؛ أما ابنة فتحي أفندي الفلاقنسي فهي المصونة الشريفة أمينة قادين ، والتي يدل توكيلها الشيخ عبد الرحمن على وجود روابط ، تظل طبيعتها في حاجة إلى تحديد ، بين عائلتي الموصلي والفلاقنسي .
٣٦ – محبي م . ، خلاصة ، I ، ص ٢٢ – ٢٣ .
٣٧ – مرادي م . ، سلك ، II ، ص ٢٥٩ – ٢٦٩ .
٣٨ – انظر على الأخص «طابو دفتري» ٣٩٢ ، ص ٢٧ – ٢٨ ، ص ٣٦ ، ص ٥٩ – ٦٠ ، ص ٧٨ ، ص ٩٤ ، ص ١٦١ .
وكانت الأوقاف المذكورة في هذه الوثائق عائدة إلى الشيخ ناصر الدين محمد بن الشيخ شرف الدين موسى الموصلي ، وشمس الدين محمد الموصلي ، والشيخ زين الدين محمد بن شمس الدين محمد الموصلي ، والشيخ أبي الوفاء بن جمال الدين عبد الله الموصلي ، ومحمد بن الشيخ شهاب الدين أحمد الموصلي .
٣٩ – لمزيد من المعلومات عن هذه الشخصية ، انظر :
ابن قاضي شهبه ، تاريخ ، I ، ص ٥٥٩ – ٥٦٠ .
٤٠ – إن بركات الموصلي الوحيد الذي ثبت لنا وجوده هو الذي وضع غزي ترجمته (كواكب ، III ، ص ١٢٦) ، لكن ليس هناك في تلك الترجمة أي إشارة إلى أن ذلك الشخص كان ينتمي إلى الجيش كما يوحي بذلك لقب «بلوكباشي» الذي حمله .وبخصوص الأملاك العائدة إلى وقفه ، انظر :
س١٢٠ ،ص١١٨ ، و٢٢٨ ؛ س ١٣٠ ،ص ٢٠٢ ، و ٤٢٠ ؛ س١٣٠ ،ص ٢٠٣ ، و ٤٢١ .

٤١ - غزي ن . - د . ، كواكب ، I ، ص ٥٢ ؛ II ، ص ١٥٧ .
٤٢ - غزي ن . - د . ، لطف ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .
٤٣ - س ١١٧ ، ص ٦٧ ، و ١١٢ .
٤٤ - س ١٣٠ ، ص ٢٠٢ ، و ٤٢٠ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٠٣ ، و ٤٢١ ؛ س ١٢٨ ، ص ٢٥ ، و ٥١ .
٤٥ - موصلي ص . - د . ، ديوان ، ص ٢٣٦ ؛ نقلاً عن السجل ١٤٩ ، الصفحة ٢٤ .
٤٦ - س ٣١٢ ، ص ٣٢٧ ، و ٩٢١ .
٤٧ - س ١١٧ ، ص ١٦٣ ، و ٢٥١ .
كما اشتمل وقف الشيخ أبي الفضل الموصلي على بساتين في الشاغور وفي حارة اليهود ، انظر :
موصلي ص . - د . ، ديوان ، ص ٢٣٤ ؛ نقلاً عن السجل ٤٤ ، الصفحة ١٤ .
٤٨ - س ١١٧ ، ص ٧١ ، و ١١٧ ؛ س ١١٧ ، ص ٩٤ ، و ١٥١ ؛ س ١١٧ ، ص ٩٥ ، و ١٥٢ .
لم تتوفر لنا أي معلومة عن طبيعة هذه المعصرة .
٤٩ - موصلي ص .-د . ، ديوان ، ص ٢٣٦ ؛ نقلاً عن السجل ١٤٩ ، الصفحة ٢٤ .
٥٠ - كانت هذه الأملاك المتنوعة واقعة في الأزقة التالية : زقاق عبد الرحمن السمان(س٣١٢ ، ص٢٢٢ ، و٩٢٩) ؛ زقاق بادر (س٢٩٧ ، ص٦٧ ،و١٥٩) ؛ زقاق الوسطاني(س ٢٩٧ ، ص ٥٥ ، و ١٢١) ؛ زقاق القبة الحمراء (س ١٠٩ ، ص ٥٧ ، و ١٠٥ ؛ س ١٠٩ ، ص ١٢٧ ، و ٢٤١ ؛ س ١٠٩ ، ص ١٢٩ ، و ٢٤٥ ؛ س ٣١٢ ، ص ٢٧٧ ، و ٧٨٧) ، زقاق الموصلي (س ١٠٩ ، ص ١٧ ، و ٢٥ ؛ س ١٠٩ ، ص ١٢٢ ، و ٢٥٠ ؛ س ١٠٩ ، ص ١٧٨ ، و ٣٤٢ ؛ س ١١٧ ، ص ١١٨ ، و ١٨٤ ؛ س ١١٧ ، ص ١٦٣ ، و ٢٥١ ؛ س ١٢٢ ، ص ٤ ، و ٦ ؛ س ١٢٢ ، ص ١٦٣ ، و ٢٢٨ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٢ ، و ٢٨ ؛ س ١٢٨ ، ص ١١٦ ، و ٢٢٠ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٢١ ، و ٢٢٨ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٤٢ ، و ٢٦١ ؛ س ١٢٨ ، ص ١٧٥ ، و ٧٦٦ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٤٦٩ ، و ١٠٤٦ ؛ س ٢٩٧ ، ص ٤٩٠ ، و ١١٠١ ؛ س ٣١٢ ، ص ١٥٢ ، و ٤٤٣ ؛ س ٣١٢ ، ص ٣٤١ . و ٩٥٣) ؛ زقاق الجسورة (س ١٢٨ ، ص ٢٥ ، و ٥١ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٠٢ ، و ٤٢٠ ؛ س ١٣٠ ، ص ٢٠٣ ، و ٤٢١) ؛ زقاق الحجارين (س ١١٧ ، ص ١٢٥ ، و ١٩٥) .
٥١ - كان هذا المبلغ قليلاً ، إذ تراوح ، في منتصف القرن الثامن عشر ، مابين ١٠ ، ٠ مصرية و ١,٥ قرش ، وتراوح ، في مطلع القرن التاسع عشر ، مابين ٢ مصريات وقرش واحد .
٥٢- لمزيد من المعلومات ، انظر مقال « حكر » في
Encyclopédie de l'Islam, 2, Supplément V/VI, p. 368-370.
53 - Garcin J.-C., "Toponomie", p. 133-134.
٥٤ - س ١١٧ ، ص ٧١ ، و ١١٧ .
٥٥ - س ١١٧ ، ص ٩٥ ، و ١٥٢ .
٥٦ - س ١٣٠ ، ص ١٨٩ ، و ٣٨٩ .
ولم تكن مثل هذه العمليات نادرة الحدوث ، إذ أشير ، على سبيل المثال ، إلى مقهى أقيم في المكان الذي كان يشغله سابقاً حانوتان في جوار جامع الدرويشية ، في عام ١١٥٤/١٧٤١ ؛ انظر :
Rafiq A.-K., "Public Morality", p. 183;
نقلاً عن السجل ١٠٣ ، الصفحة ٢٨ .
٥٧ - تجدر الإشارة ، مع ذلك ، إلى أن الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الموصلي كان يقطن ، في عام ١١٢٨/١٧١٦ ، على مقربة من جامع منجك ، انظر :
ابن كنّان م . ، يوميات ، ص ٢٥٨ .
٥٨ - بخصوص فئة الأشراف ، انظر :
Rafiq A.-K., Province, p. 172-175.
٥٩ - محبي م . ، خلاصة ، III ، ص ٤٣٦ ، ص ٤٣٩ ؛
مرادي م . ، سلك ، II ، ص ٢٠٦

60 - Rafiq A.-K., Province, p. 51.

٦١ – لمزيد من المعلومات عن عائلة العجلاني ، انظر :

Schatkowski-Schilcher L., Families in Politics, p. 201-204.

62 - Schatkowski-Schilcher L., Families in Politics, p. 130-131.

٦٣ – مرادي م . ، سلك ، III ، ص ٢٠٧ – ٢٠٨ .

64 - Rafiq A.-K., "Craft Organization", p. 500.

٦٥ – محبي م . ، خلاصة ، III ، ص ٤٣٦ – ٤٣٧ .

٦٦ – غزي ن . – د . ، لطف ، ص ٦٩ – ٧٠ ؛ محبي م . ، خلاصة ، IV ، ص ١٤٤ – ١٤٥ .
ويلاحظ ، بخصوص روابط الأشراف بالرفاعية ، أن شيخ الطريقة الرفاعية بالقاهرة عُيّن ، في عام ١٧٢٠ ، نقيباً للأشراف ؛ انظر :

Raymond A., "Urban Networks", p. 227-228.

67 - Schatkowski-Schilcher L., Families in Politics, p. 201-204.

٦٨ – رافق ع . – ك . ، «مظاهر من التنظيم الحرفي» ، ص ٣٧ – ٣٨

69 - Rafiq A.-K., "Changes in the Relationship", p. 56.

غير أن هذا الفرع من عائلة العجلاني لم يبقَ ، مع ذلك ، لصيقاً بهذا المنصب ؛ فبعد أن شغل أحد أفراده ، وهو السيد شمس الدين ابن السيد كمال الدين العجلاني(توفي في نهاية رجب ١٠٢٥/منتصف آب ١٦١٦) ، منصب«شيخ مشايخ الحرف والصنائع» ، خلفاً لوالده ، عُيّن ، في عام ١٠١٦/١٦٠٧ ، في منصب نقيب الأشراف ، وذلك بعد أن توسط لصالحه لدى السلطات الشيخ محمد بن سعد الدين الجباوي ؛انظر :
غزي ن .– د . ، لطف ، ص٦١–٦٥ ؛ محبي م . ، خلاصة ، IV ،ص١٦٩ .
وتجدر الملاحظة ، في هذا السياق ، إلى أن عائلة العجلاني قد حظيت بدعم أعضاء الطريقة الجباوية رغم روابطها مع الطريقة الرفاعية .

70 - Schatkowski-Schilcher L., Families in Politics, p. 203-204.

٧١ – س١٠٩ ،ص٤٧ ،و٨٤ .

٧٢ – لم يتحدد مكان إقامته بدقة في الوثيقة ، التي عددت ، أولاً ، أملاكه الواقعة في المدينة داخل السور ، ثم أملاكه الواقعة في حي الميدان ؛ وبما أن داره قد ذُكرت على رأس قائمة أملاكه الواقعة في المدينة داخل السور ،فهذا يدفعنا إلى الاعتقاد بأنها كانت واقعة هناك .

٧٣ – س٣١٤ ،ص٢٦ ،و٢٥ .

٧٤ –محبي م . ، خلاصة ،III ، ص٤٣٦–٤٣٧ .

٧٥ – س١١٧ ،ص٩٠ ،و١٤٦ .

٧٦ – س١٦٢ ،ص٣٠ ، و٤٨ .
اشتملت تركته أيضاً على حصة صغيرة (قيراط واحد) في بستان مغروس بالأشجار المثمرة ، لم يتحدد موقعه .

٧٧ – س ١١٧ ، ص ٢١٥ ، و ٣١٩ .

٧٨ – س ١١٧ ، ص ٢٣٨ ، و ٣٤٨ .

٧٩ – س ١٠٩ ، ص ١٨١ ، و ٣٤٦ .

٨٠ – س٣١٣ ، ص ٢٥٤ ، و ٧٢٤ .

٨١ – بخصوص هذه الزاوية ، انظر فيما سبق :«من المَيْدان إلى الميدان» .

٨٢ – يشار إلى أن الشيخ ابراهيم بن الشيخ يوسف الجباوي (توفي في ١٦ ربيع الأول ١١٧٠/٩ كانون الأول ١٧٥٦) الذي شغل– كما ذكرنا سابقاً– مكانة رفيعة داخل المجتمع الدمشقي خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ؛ كان معروفاً بـ«الشاغوري» .

٨٣ – ابراهيم (ت ١٠٠٨/١٥٩٩) ؛ بوريني ح . ،تراجم ،I ، ص٢٠٥–٢٠٦ ؛محبي م . ، خلاصة ،I ، ص٢٣–٢٥ .

لكن بينما يذكر بوريني أن ابراهيم «فوّض» أخاه محمداً مسؤولية الأشراف على مجالس الذكر في الجامع الأموي ، يذكر محبي أن محمداً هو الذي«عزل» أخاه ابراهيم من هذه المسؤولية . محمد (ت ١٠٢٠/١٦١١) :غزي ن .- د . ، لطف ، ص٥٦-٦١ ؛ محبي م . ، خلاصة ،IV ، ص١٦٠-١٦١ .
سعد الدين (ت ١٠٣٦-١٦٢٦) ؛ محبي م . ، خلاصة ، II ، ص٢٠٨-٢٠٩ .
٨٤ - المحفوظات الخاصة لعائلة الجباوي .
٨٥ - محاسني ا . ، كنّاش ، ص ١٢٦-١٢٧ ؛

Marino B.,Carnet, p. 21-22.

أشير في وثيقة وفرتها لنا عائلة الجباوي إلى أن تلك العبدة كانت قد رزقت ولداً من تاجر ، توفي في ذلك الوقت ، وأن الزوجة الثانية لمصطفى ، التي ورد ذكرها ، كانت أرملة ذلك التاجر .
وتجدر الإشارة إلى أنه ، بعد خمسين عاماً تقريباً ، في ٣ جمادى الأولى ١١٢٧/٧ آيار ١٧١٥ ، قام «شاب قريب العهد بخروج لحيته» ، هو الشيخ يونس بن الشيخ ابراهيم بن الشيخ سعد الدين ، بشنق نفسه أيضاً :انظر ؛
ابن كنّان م . ،يوميات ، ص٢٣٥ .
كما أشير إلى حالات انتحار أخرى إبان العصر العثماني ، انظر : بديري أ . . حوادث ، ص٤٩-٥٠ ، ص٥٧ .
٨٦ - عيسى(ت ١٠١٩/ ١٦١٠) ؛ محبي م . ، خلاصة ، III ،ص٢٣٩- ٢٤٠ ؛ محمد (ت ١٠٢٠/١٦١١) ، غزي ن .- د . ، لطف ، ص٥٦-٦١ ؛ محبي م . ، خلاصة ، IV ،ص١٦٠-١٦١ ؛ ابراهيم (ت ١٠٣٥- ١٦٢٥) ؛ مرادي م . ، سلك ،I ،ص٣٩ .
٨٧ - غزي ن .-د . ، لطف ، ص٥٦-٦١ ؛ محبي م . ، خلاصة ،IV ، ص١٦٠-١٦١ .

88 - Rafiq A.-K., Province, p. 223.

٨٩ - بديري أ . ، حوادث ، ص ٢١٥ . كذلك ، فإن البريد الذي أرسله الحجاج إلى ذويهم جرى توزيعه بالميدان ، في ١٢ صفر ١٢١٩/ ٢٣ آيار ١٨٠٤ ، وبصورة استثنائية في دار سعد الدين الجباوي ، وذلك تحسباً من الاضطرابات التي هزت المدينة داخل السور إثر الإعلان عن وفاة أحمد باشا الجزار ؛ انظر : عبد ح . ، حوادث ، ص١١٢ .
٩٠- لمزيد من المعلومات عن هذه الشخصية ، انظر :
بديري أ . ، حوادث ، ص ٩١ ، ص ١٠٣ ، ص ١١٧ - ١١٨ ، ص ١٣١ ، ص ١٤٥ ، ص ١٦٤ ، ص ١٩٢ ؛ ابن كنّان م . ، يوميات ، ص ١٨٩ ، ص ٢٣٥ ، ص ٤٩٨ ؛ مرادي م . ، سلك ، ص ٤١ - ٤٢ .
غير أن تاريخ وفاته لم يذكره كاتب ترجمته بل ذكره بديري (حوادث ، ص ١٩٢) . ومع أنه عُرف بـ «الشاغوري» ، إلا أنه كان يقيم ، في الواقع ، بالقرب من القبيبات ، انظر :
ابن كنّان م . ، يوميات ، ص ٢٣٥ .
٩١ - س٦٤ ،ص ١٢٨ ،و٢٣٠ ؛ س ٦٤ ، ص١٣١ ، و١٣٢ .
ونتوجه ، في هذه المناسبة ، بشكرنا إلى أ . علبي لأنه وفر لنا المعلومات الواردة في هذين السجلين .
٩٢ - ابن كنّان م . ، يوميات ، ص ٢٧٦ .
٩٣ - س ٢٩٧ ، ص ٨٨ ، و ٢٢٠ .

94 - Schatkowski-Schilcher L., Families in Politics, p. 54-55, p. 78, p. 101, p. 113, p. 149, p. 151; Ghazzal Z., Economie Politique, p. 51-53, p. 84-86.

٩٥ - محبي م . ، خلاصة ، IV ، ص ١٦٠ - ١٦١ .
٩٦ - محاسني إ . ، كنّاش ، ص ١٢٦ - ١٢٧ ؛

Marino B., Carnet, p. 21-23.

٩٧ - كان هذا الشخص من بين المتوفين الأكثر ثراء الذين سجلوا مخلفاتهم في سجلات القسمة العربية المحررة في نهاية القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر ؛ انظر :

Establet C. et Pascual J.-P., Familles et fortunes, p. 133.

غير أنه لم تتوافر لنا أية معلومات تسمح بتحديد طبيعة علاقة القرابة التي ربطت هذا الشخص ببقية أفراد عائلة الجباوي

الذين تعرفنا إليهم . وربما كان جده قد أعطى اسمه ، في محلة القبيبات ، إلى أحد الأحواش (حوش أبي جبر) وإلى أحد الأزقة (زقاق أبي جبر) ، اللذين سنذكرهما لاحقاً .

٩٨ – س ١٥ ، ص ٢٣ ، و ٢٦ .

٩٩ – إن زقاقاً بالاسم نفسه ، هو زقاق البرج ، يرد ذكره حالياً في الخرائط المساحية (دائرة ميدان سلطاني) .

١٠٠ – س ٢٩٧ ، ص ٢١٧ ، و ٤٨٥ .

في ١٩ شعبان ١٢٣٦/٢٢ آيار ١٨٢١ ، ابتاع هذا الشخص نفسه ، في قطاع الحقلة كذلك – وقد يكون على مقربة من قطعة الأرض المشار إليها – أشجار رمان وأشجاراً مثمرة ، وأشجار جوز وأشجار حور ؛ انظر : س ٢٩٧ ، ص ٣٤٦ ، و ٧٤٥ .

١٠١ – س ٣١٣ ، ص ٤٥٤ ، و ١١٨٣ .

١٠٢ – س ٢٩٧ ، ص ٢٢٥ ، و ٥٠٢ .

إن هذا الحوش ، الذي كانت تقع بالقرب منه أيضاً دار عائدة إلى عائلة المهايني ، ورد ذكره في وثيقة أخرى (س ٣١٣ ، ص ٤٧٧ ، و ١٢٣٣) ؛ وقد يكون واقعاً على مقربة من زقاق الشيخ يعقوب .

١٠٣ – س ٢٩٧ ، ص ٢٢٥ ، و ٥٠٢ .

١٠٤ – س ١٥ ، ص ٢٣ ، و ٢٦ .

١٠٥ – س ٢٩٧ ، ص ٣٠٥ ، و ٦٦٩ .

١٠٦ – س ٢٩٧ ، ص ١٢٧ ، و ٢٩٩ .

غير أن هذه الإشارات الطوبوغرافية تبدو لنا متناقضة بعض الشيء ، إذ أن هناك زقاقاً يحمل اسم «زقاق الحطّاب» يقع في الطرف الغربي ، وليس في الطرف الشرقي ، لشريان الحي الرئيسي .

١٠٧ – س ٢٩٧ ، ص ٢٢٥ ، و ٥٠٢ .

١٠٨ – س ٣١٣ ، ص ٤٧٧ ، و ١٢٣٣ .

١٠٩ – س ٢٩٧ ، ص ٢٢٥ ، و ٥٠٢ .

110 - Meriwether M., The Notable Families of Aleppo, p. 116-137; Schatkowski - Schilcher L., Families in Politics, p. 12-14.

إلا أننا نصادف بعض وجهاء يقيمون بعيداً عن الشريان الرئيسي للحي ، كما في حالة عائلة الحكيم التي أقام عدد من أفرادها في أقصى جنوب الحي ، في زقاق صغير واقع في محلة القبيبات (زقاق الحكيم ،دائرة الساحة)

استخلاصات عامة



عندما شرعنا في هذه الدراسة عن الميدان ، كانت معارفنا عن هذا الحي محدودة جداً . فقد كنا نعلم أن بعض الأمراء المماليك قد شيدوا أضرحة على طول الطريق التي تصل بين دمشق والقاهرة ، وأن حياً قد تطور ، فيما بعد ، على جانبي هذا الطريق - ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر بحسب جان سوفاجيه - ، وذلك ، في الأساس ، نتيجة مرور قافلة الحج إلى مكة عبره وتسويق الحبوب الواردة من حوران . وكان ذلك النمو العمراني ، الذي ارتبط بعوامل سياسية ودينية واقتصادية في آن معاً ، قد استوعب ، خلال سيرورته ، تجمعاً صغيراً ، هو القبيبات ، صار يشكل جزءاً من الحي . وقد أشارت تعدادات السكان ، العائدة إلى النصف الثاني من القرن السادس عشر ، إلى وجود سكان من التركمان ، يُعتقد بأن السلطات العثمانية كانت قد وطنتهم في ذلك الحي قبل وقت قصير من إجراء تعدادات السكان تلك . وقد لفت نظر الاخباريين الهجمات العديدة التي استهدفت وحدات الانكشارية المحلية المتمركزة في الميدان ، في حين أن الرحالة الغربيين لم يسترع انتباههم سوى تردد الفلاحين والبدو على ذلك الحي ، لدوافع تجارية . وعليه كان لابدّ من تسليط الضوء على جميع هذه الظواهر المختلفة التي شهدها الميدان .

ومع أن الميدان لم يتطور حقيقة ، بحسب ج . سوفاجيه ، إلا في الفترة الممتدة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر ، إلا أننا رأينا من المهم التعرف ، بدقة أكبر ، على مراحل تطور الحي ، خصوصاً من خلال دراسة المصادر السابقة على القرن السادس عشر ، والمملوكية في معظمها .

قبل نهاية القرن الثالث عشر ، كان وجود الخانات دليلاً على عمليات تبادل البضائع و/أو استقبال المسافرين في هذه المنطقة الطرفية من المدينة . ومنذ منتصف ذلك القرن ، كان هناك تركمان يقيمون في رأس ميدان الحصى في دور ذات قباب . وتكتسب هذه المعلومة أهمية خاصة من عدة جوانب . فهي تشير ، من جانب ، إلى أن توطن التركمان تم قبل زمن طويل من بداية العصر العثماني ، وتسمح ، من جانب آخر ، بفهم ظاهرة وجود القباب - المستغربة إلى حد ما - في هذا الموقع . فهذا الاسلوب المعماري ، الذي ميّز مناطق واقعة إلى الشمال من دمشق ، ربما يكون قد أعيد انتاجه في حي الميدان من قبل تركمان يرجعون بأصولهم إلى تلك المناطق . وبلا

ريب ، فإن اسم القبيبات كان قد استُخدم ، في الأصل ، للإشارة إلى تلك «القباب الصغيرة» الواقعة بالقرب من ميدان الحصى . ومن دون أن يكون ج . سوفاجيه على معرفة بذلك ، فقد حدد ، معتمداً على مصادر عائدة إلى القرن السادس عشر ، موقع تجمع القبيبات في هذا الموقع أيضاً ، لكنه استند ، في رأينا ، إلى معطيات تقريبية وأدلة مغلوطة ، والحقيقة أن اسم القبيبات كان يشير ، منذ مطلع القرن الرابع عشر ، إلى فضاء أبعد امتداداً بكثير نحو الجنوب من الموقع الذي شهد قيام القباب الصغيرة .

في القرن الرابع عشر ، أقيمت أضرحة مملوكية على طول الطريق المتجه من دمشق إلى مصر . وبتشييد جامع كريم الدين ، في مطلع القرن نفسه ، ظهرت مرافق مائية في القبيبات ، وبني حمام ، هو حمام الدرب ، في نهاية ذلك القرن بوجه الاحتمال . وفيما بين نهاية القرن الرابع عشر ومطلع القرن السادس عشر ، لعب أفراد مختلفون من عائلة الموصلي دوراً أساسياً في تطوير القطاع الوسطاني لما سيشكّل ، لاحقاً ، حي الميدان ، حيث شادوا في ذلك القطاع ست زوايا وحماماً .

ومما لاشك فيه ، فإن المرافق المائية التي أنشئت ساعدت على تشكّل نويات عمرانية حول عدة أبنية متنوعة ، بحيث أخذت كتب الاخبار المملوكية ، العائدة إلى نهاية القرن الرابع عشر ومطلع القرن الخامس عشر ، تشير إلى تحركات للسكان في هذا الفضاء الطرفي ، الذي سرعان ما سيندمج في نظام الدفاع عن المدينة .

وبذلك ، كان الميدان ، في مطلع العصر العثماني ، مكوناً من عدة تجمعات ، كان عدد سكانها كبيراً نسبياً ، إذ بلغ مايقرب من ٨٠٠٠ نسمة في محلات باب المصلى والميدان والقبيبات الثلاث ، في منتصف القرن السادس عشر ، ومايقرب من ١١٠٠٠ نسمة في نهاية ذلك القرن .

ومع أن هذه الأرقام تظل تقريبية ، ومبالغاً فيها إلى حد كبير ، إلا أنها تشي بوجود ظاهرة مهمة هي ظاهرة النمو الديمغرافي التي شهدها الحي في غضون تلك الفترة .

وجاء بناء جامع الرفاعي وحمام الرفاعي ، خلال القرن السادس عشر ، ليطبع الميدان بالطابع المعماري العثماني . وطوال القرن السابع عشر ، ظلت الآثار المعمارية في الحي ، كما في سائر أرجاء المدينة ، نادرة ، وبقيت تلك الفترة من تاريخ الحي

غامضة ، بالنسبة إلينا ، حتى منتصف القرن الثامن عشر ، حيث غدونا نمتلك معلومات وفيرة سمحت لنا برصد تطور حي الميدان ، ولا سيما قطاعه الوسطاني . فبفضل اكتشاف نقوش على جدران إحدى الدور في مقسم سوق الميدان ، أمكننا تحديد تاريخ إقامة هذا المقسم في حدود منتصف القرن الثامن عشر ؛ وتعزز هذا الافتراض ، في الواقع ، أدلة أخرى . ففي تلك الفترة ، قام فتحي أفندي الفلاقنسي ببناء حمام ومقهى في هذا القطاع ؛ ومن جهة أخرى ، وكما تكشف الوثائق العائدة إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، تملكت عائلة الموصلي أملاكاً عديدة على شكل أوقاف في الميدان ، إذ عادت إليها ، من باب المصلى وحتى القطاع الوسطاني للحي ، ملكية العديد من قطع الأرض ، كما أنها ساهمت بقوة ، من خلال الدكاكين التي أقامتها في هذا القطاع ، في التطوير الاقتصادي للحي . ويستحق الدور الذي لعبته هذه العائلة ، في تطور الحي ، اهتماماً خاصاً ، إذ ليس من المستبعد أن يكون مقسم سوق الميدان قد أقيم على أرض عائدة إليها .

غير أن تاريخ إقامة مقسم الحقلة يظل افتراضياً أكثر ؛ فالنقوش القليلة المكتشفة على جدران الدور المكوّنة له يعود تاريخها إلى القرن السابع عشر أو إلى القرن التاسع عشر ، في الوقت الذي لم توفر وثائق محفوظات المحاكم أي معطى إضافي حول هذا الموضوع . وقد جرت الإشارة إلى وجود تركمان في هذا المقسم منذ نهاية القرن السادس عشر(ما زلنا نصادف أخلافهم هنالك إلى الآن) ، لكننا نجهل ما إذا كانوا قد أقاموا ، منذ تلك الفترة ، في الدور التي ما تزال قائمة حالياً . وتبقى معلوماتنا عن سيرورة تنظيم هذا القطاع نادرة ؛ فنحن نعلم فقط أن جامع الشيخ يعقوب كان قائماً خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر . وأن حمام عقيل بني في مطلع القرن التاسع عشر . وعلاوة على ذلك ، فإن عددا من السبل أقيم ، في تلك الفترة ، داخل جوامع واقعة في الطرف الجنوبي للحي (جامع السخانة ، جامع القاعة ، جامع عبد الرحمن) .

وفي المحصلة ، فإن النمو العمراني لحي الميدان لم يتم بطريقة خطية ، من الشمال نحو الجنوب ، وإنما انطلاقاً من نويات عمرانية كانت قائمة- ثم اتصلت ببعضها بعضاً عبر سيرورة تطورها- ، وكذلك من خلال إقامة مقاسم بين قطاعات معينة

سبق إعمارها . وقد عكس هذا النمط من النمو نفسه على أسماء المواقع ؛ فعبر دراسة كتب الأخبار ووثائق المحفوظات نلحظ ، في الواقع ، تطوراً في التصور المتشكّل عن هذا الفضاء الواقع في ضاحية دمشق الجنوبية . فاسم القبيبات ، الذي غاب عن الذاكرة الجمعية اليوم ، كان قد سقط من التداول منذ مطلع القرن التاسع عشر ، بحيث أن اسم موقع واحد ، هو الميدان ، أخذ يفرض نفسه شيئاً فشيئاً . وبلا ريب ، فإن هذا التطور قد انعكس في ظهور وحدة مكانية واحدة حلت محل وحدتين كانتا متمايزتين ، في السابق ، هما الميدان والقبيبات .وهكذا توصلنا ، شيئاً فشيئاً ، إلى تحديد فضاء واحد هو الميدان ، صرنا نميّز في داخله بين قطاعين اثنين : ميدان تحتاني وميدان فوقاني .

وفيما اتخذ المشهد العمراني في هذا الفضاء مظهراً متميزاً ، بدءاً من باب المصلى ، وعلى الأخص بوجود مخازن للحبوب واقعة على جانبي الطريق ، إلا أن سكان هذه المحلة ظلوا ، في الإجمال ، أقل ثراء من سكان محلتي الميدان والقبيبات ، وهو ما انعكس على الدور السكنية التي شغلوها . وبذلك ، يمكننا الاعتبار أن حي الميدان ،بوصفه فضاءً اجتماعياً متجانساً ، لم يشتمل سوى على محلتيَ الميدان والقبيبات .

اعتمدت النشاطات الاقتصادية التي مورست في هذا الحي ، إلى حد كبير ، على تجارة الحبوب ، إذ أن قيام بوائك ، على امتداد الطريق ، يشهد بجلاء على ذلك . ومع أن هذا الطريق يصل دمشق بحوران ، إلا أن تلك البوائك لم تكن مخصصة فقط لتخزين القمح الوارد من تلك المنطقة ، إذ نسجت دمشق ، في الواقع ، علاقات مع سهل البقاع ، وقام أشخاص كثيرون ، شغل بعضهم مناصب مهمة في الجيش ، بتسجيل معاملات عقارية ، لدى محكمة الميدان ، طاولت أملاكاً واقعة في ذلك السهل . وإذا كانت حوران قد ضمنت ، بتوجه الاحتمال ، تموين دمشق بالقسم الأعظم من الحبوب ، فينبغي النظر إلى منطقة البقاع كعنصر مهم من عناصر هذا الفضاء الدمشقي ، تمتع بالأهمية نفسها التي تمتعت بها الأراضي الواقعة حول حماة . وبالإضافة إلى الشروط المناخية ، فقد تكون موازين القوى السياسية في بلاد الشام حددت ، في فترات مختلفة ، الدور الذي لعبته مناطقها المختلفة في تموين دمشق بالحبوب . وهذه المسألة تستحق ، في الحقيقة ، دراسة خاصة .

في الحي ، تميّز العسكريون ، والأشخاص المرتبطون بهم ، بنشاطاتهم الاقتصادية في الريف . وتبيّن الدراسة المقارنة لمخلفات القسمتين العسكرية والعربية خصوصية الأشخاص الذين تعاملوا مع هاتين المحكمتين ، اللتين تقدمان صورتين مختلفتين جداً للمجتمع الدمشقي . فالأشخاص الذين سُجلت مخلفاتهم في القسمة العسكرية كانوا ميسورين بوجه خاص ، حيث كانت المبالغ التي أقرضوها كبيرة نسبياً ، كما أنهم تملكوا أملاكاً عقارية عديدة . وبذلك ، شكّل العسكريون والمدنيون الذين سجلوا مخلفاتهم في هذه القسمة فئة تمتعت بوضعية اقتصادية أفضل بكثير من وضعية الأشخاص الذين سُجلّت مخلفاتهم في القسمة العربية . ومثلّت معاينتنا للاختلاف القائم بين وثائق هاتين المحكمتين خطوة أساسية على طريق تعرفنا على محفوظات محاكم دمشق ، إذ كانت دراستنا المتزامنة للمخلفات المسجلة فيهما هي وحدها القادرة على تقديم صورة شاملة عن المجتمع الدمشقي بأسره ؛ فهذه الدراسة المتزامنة سمحت لنا بتحديد مدى ثراء سكان حي الميدان بالمقارنة مع بقية سكان دمشق .

من المعروف أن الأشخاص الأكثر ثراء ، في كل من حلب والقاهرة ، قد أقاموا في مركز المدينة ، فيما ضمت الأحياء البعيدة سكاناً كانوا يزدادون فقراً كلما ابتعدنا عن هذا المركز . وفي دمشق ، توزعت الثروة ، في الإجمال ، وفقاً لهذا النموذج ، ولكن مع اختلاف تمثّل في أن حي الميدان لم يبرز ، في الوثائق التي أطلعنا عليها ، على أنه الحي الأكثر فقراً من أحياء المدينة . من الصحيح أننا نصادف فيه أشخاصاً متواضعي الحال ، لكننا نصادف أيضاً وجهاء شغلوا مراتب مهمة في الهرمية العسكرية و/أو نجحوا في الإثراء بفضل الاتجار بالحبوب ، كما أنهم أقاموا ، بوصفهم دائنين لسكان ريفيين ، علاقات خاصة مع الريف ، وعادت عليهم ممارسة الربا بفوائد كبيرة .

وهكذا ، فإن العائدات التي نجمت عن هذه النشاطات المتنوعة وفرت لوجهاء الميدان حياة رغيدة ، تجلت في تشييد دور كبيرة في أماكن مختلفة من الحي ، ولا سيما في مقسمَي سوق الميدان والحقلة . وكانت بعض تلك الدور عائدة إلى مسيحيين ، الأمر الذي يسمح لنا بتعديل الترسيمة التي كان قد اقترحها ر .تومين ، خلال سنوات ١٩٣٠-١٩٤٠ ، عن وضعية المسيحيين الاقتصادية . فوفقاً لتلك

الترسيمة ، كان المسيحيون ، الذين تعود غالبيتهم بأصولها إلى حوران قد وصلوا إلى حي الميدان في حالة من الفقر ، ثم أخذوا ينتقلون ، بعد أن طرأ تحسن على أوضاعهم المالية ، إلى محلة النصارى في المدينة داخل السور للاستقرار فيها . غير أن الوثائق التي أطلعنا عليها أظهرت أن الميدان كان ، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، موقع إقامة لعدد من المسيحيين الميسورين ؛ تشهد على ذلك الدور الكبيرة التي امتلكوها فيه . وكان لدى المسيحيين ميل إلى التجمع في باب المصلى ، إلا أن هذه المحلة ضمت مسلمين أيضاً ، وصادفنا فيها ، بوجه خاص ، دروزاً يرجعون بأصولهم ، هم أيضاً ، إلى منطقة حوران .

سمحت لنا دراسة المعاملات العقارية بالتعرف ، على نحو أفضل ، على المصطلحات المتعلقة بالسكن ، بحيث استطعنا إبراز التطور الدلالي الذي طرأ على مصطلحات معمارية معينة ، وظهور مصطلحات جديدة ، ما بين منتصف القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر . وظهر بأن علاقة الأفراد بملكياتهم العقارية ظلت مستقرة بصورة لافتة : فقد حافظوا على نفس الوتيرة لدى تملكهم حصصاً صغيرة من الملكية أو لدى تشاركهم في حيازة بعض الأملاك مع أفراد من عائلاتهم . غير أننا اكتشفنا ، من خلال المقارنة التي أجريناها مع طرائق السكن في منطقة « البروڤانس العليا » الفرنسية إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر بأن تجزئة السكن إلى حصص ، والتشارك في الملكية العقارية بين أفراد العائلات ، لم يكونا مقصورين على المجتمعات المدينية في الشرق الأوسط إبان العصر العثماني .

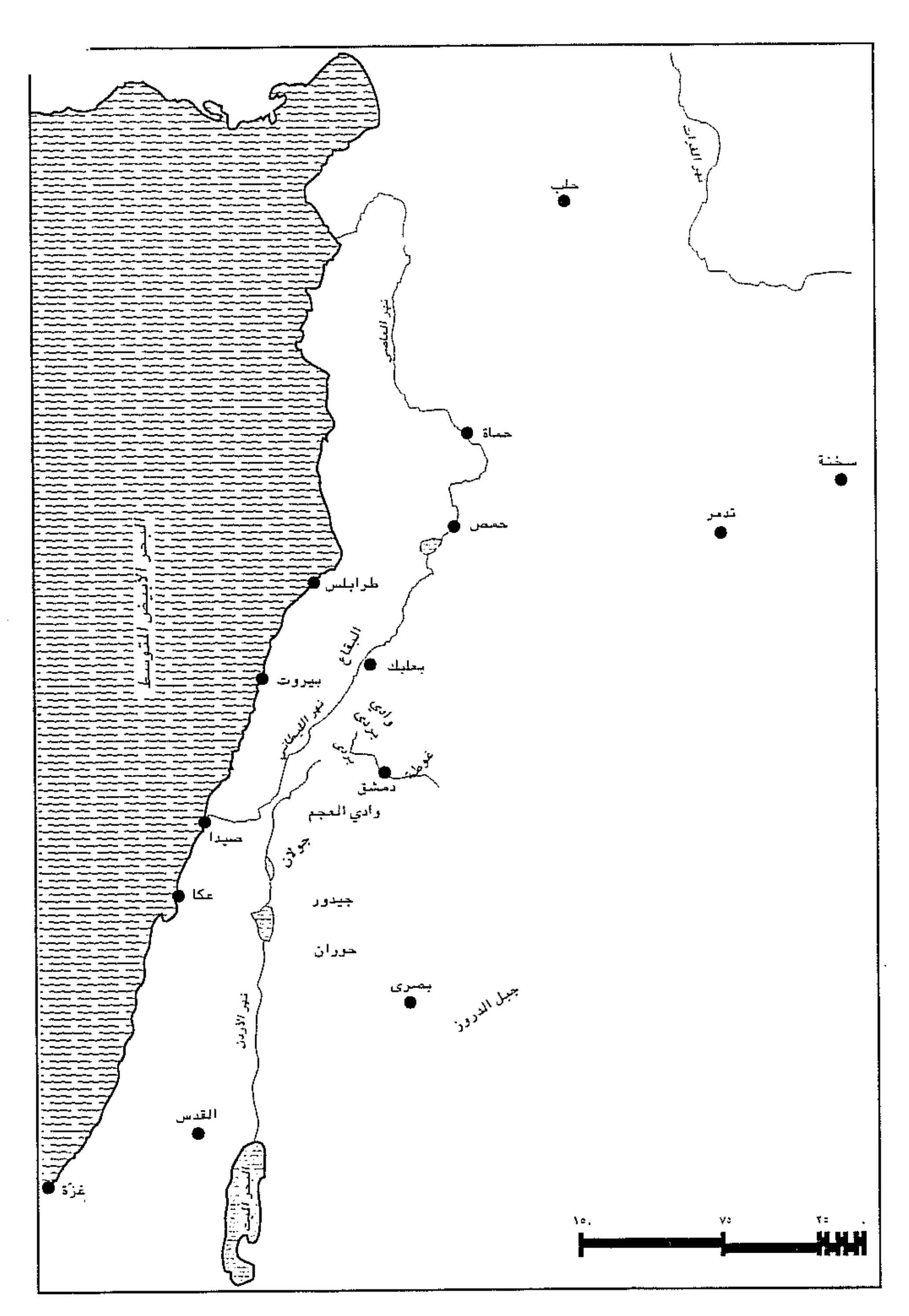
كذلك ، فإن استراتيجيات السكن ، التي اعتمدتها عائلات أو مجموعات طائفية أو اثنية أو « قومية » ، استحقت أن نوليها اهتماماً خاصاً . ولدى معاينة الأملاك العقارية لهذه العائلات أو المجموعات ، تبيّن لنا أنها قامت في فضاءات خاصة حول المشيدات الدينية أو الأبنية الاقتصادية التي امتلكتها . فعائلة الموصلي - وهي عائلة قديمة من الوجهاء الدينيين أسست زاويتها الأولى منذ نهاية القرن الرابع عشر - استندت إلى قاعدة عقارية واسعة جداً في الميدان خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ولعبت دوراً نشطاً في التطور الاقتصادي الذي شهده الحي في تلك الفترة . وفي المقابل ، وبحسب الوثائق التي اطلعنا عليها ، كانت الملكية العقارية لعائلة أخرى من

الوجهاء الدينيين ، هي عائلة الجباوي ، أقل حجماً بكثير . ومع ذلك ، فإن المعلومات التي توفرت لدينا عن هذه العائلة ، كشفت عن ظاهرة مثيرة ، وهي قيام روابط بينها وبين عائلة من العسكريين استقرت في وقت متأخر في الحي ، هي عائلة المهايني . وهذه الروابط التي أمكن تلمسها ليس في تجاور أملاكهما العقارية وحسب ، وإنما أيضاً في تشاركهما في ملكية بعض هذه الأملاك ، قد تكون انعكاساً لعلاقات مصاهرة جمعت بين هاتين العائلتين ، وأدت بالتالي إلى انتقال بعض الحصص من ملكية هذه الأملاك ، عن طريق الوراثة ، بينهما . غير أن هذه الروابط قد تعكس أيضاً السلطان الذي فرضته عائلة على أخرى عن طريق عمليات الاستملاك ؛ ومع أن الوثائق التي اطلعنا عليها لاتوفر أي معلومة تدعم هذا الافتراض الأخير ، إلا أن ثبوته سيعني أن الميدان شهد تدهور نفوذ عائلة الوجهاء الدينيين ، وهي عائلة ، الجباوي لصالح تنامي نفوذ عائلة تجار الحبوب المنتمية إلى النخبة العسكرية ، وهي عائلة ، المهايني وتكون هذه الظاهرة بذلك تعبيراً ساطعاً عن التحوّل الذي شهده مجتمع الحي في تلك الفترة .

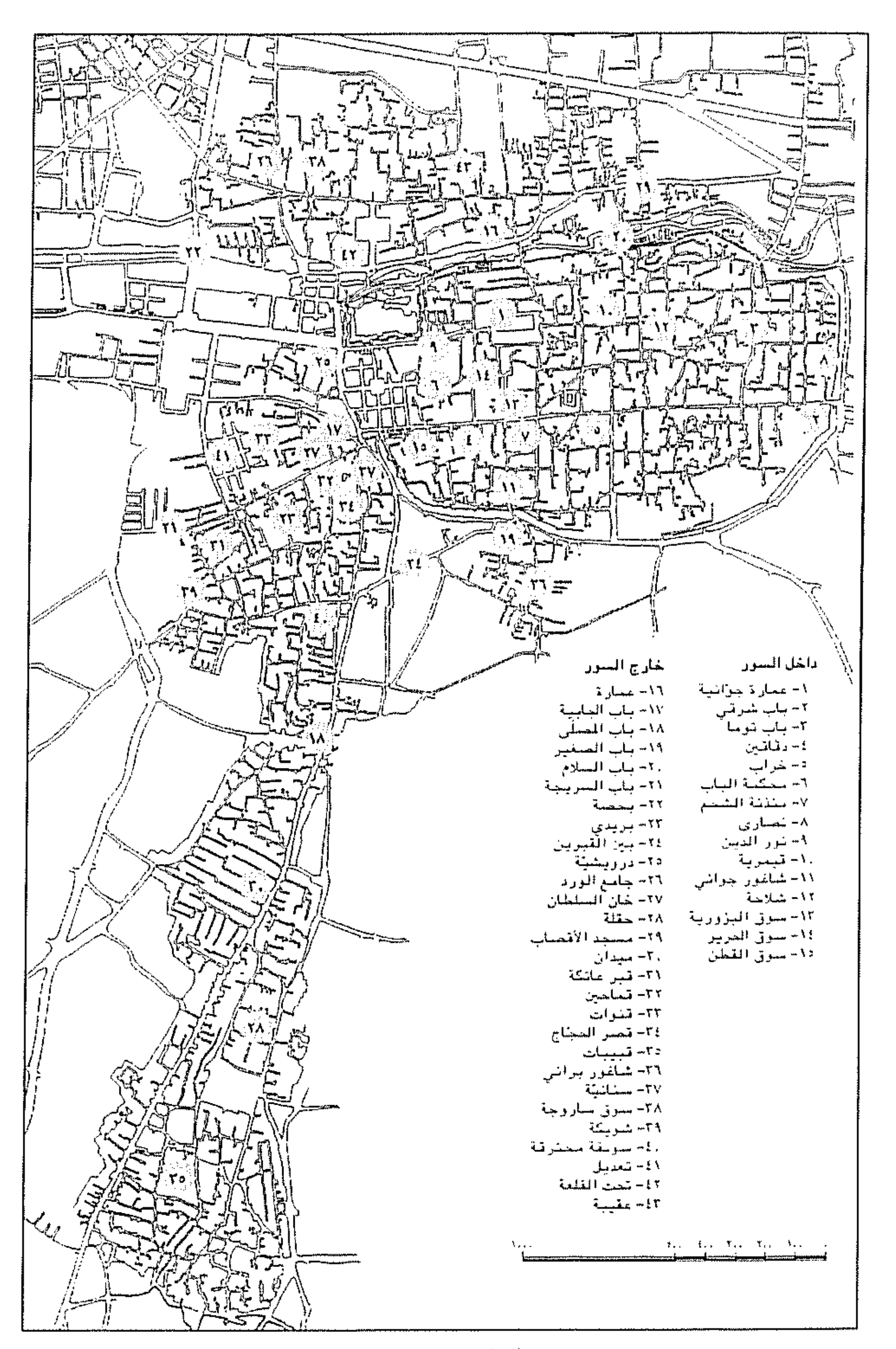
يشكّل حصر الفضاءات التي شغلتها عائلات كبيرة داخل الحي مرحلة أولى من مراحل دراسة المناطق المختلفة من فضاء المدينة . وبالإضافة إلى أشكال التضامن التي برزت بين هذه العائلات ، كشفت لنا محفوظات المحاكم عن أشكال أخرى من التضامن : فقد أوحى تدخل بضعة أشخاص – أو شخصيات – بصورة منتظمة لدى القاضي ، بوصفهم شهوداً أو ممثلين لسكانٍ من الحي ، بوجود شبكات للأتباع والمستزلمين . غير أن أشكالاً من التضامن كان يجري التعبير عنها ، أيضاً ، عبر علاقات المصاهرة بين عائلات من الحي ، وعبر العلاقات التي كان من الممكن أن تقيمها هذه العائلات مع عائلات مقيمة في أحياء أخرى من المدينة . وربما تسمح دراسة لاحقة لهذه الظاهرة بتحديد درجة اندماج بعض المكونات السكانية لحي الميدان داخل المجتمع الدمشقي بأسره .



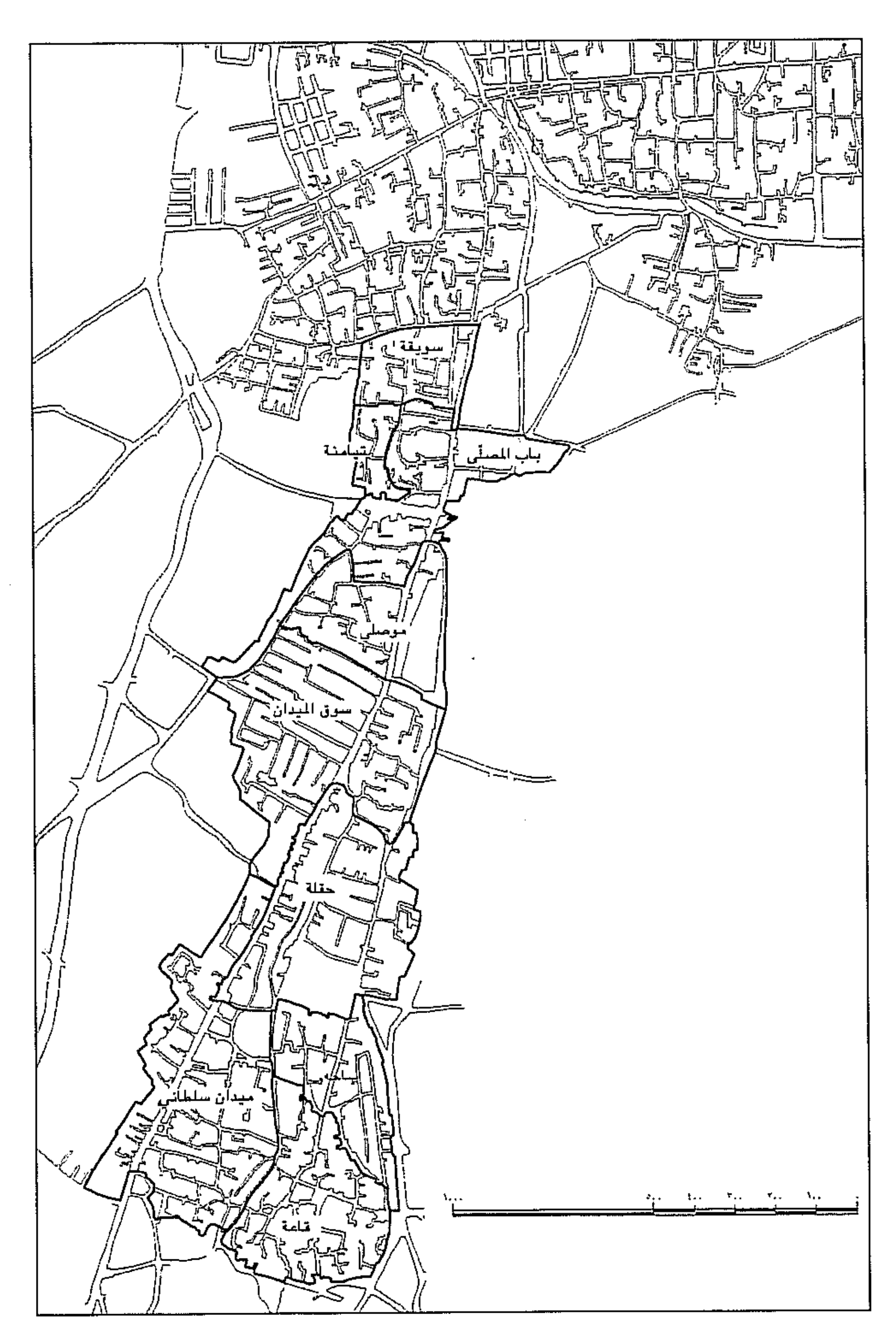
ملحق
لائحة الخرائط



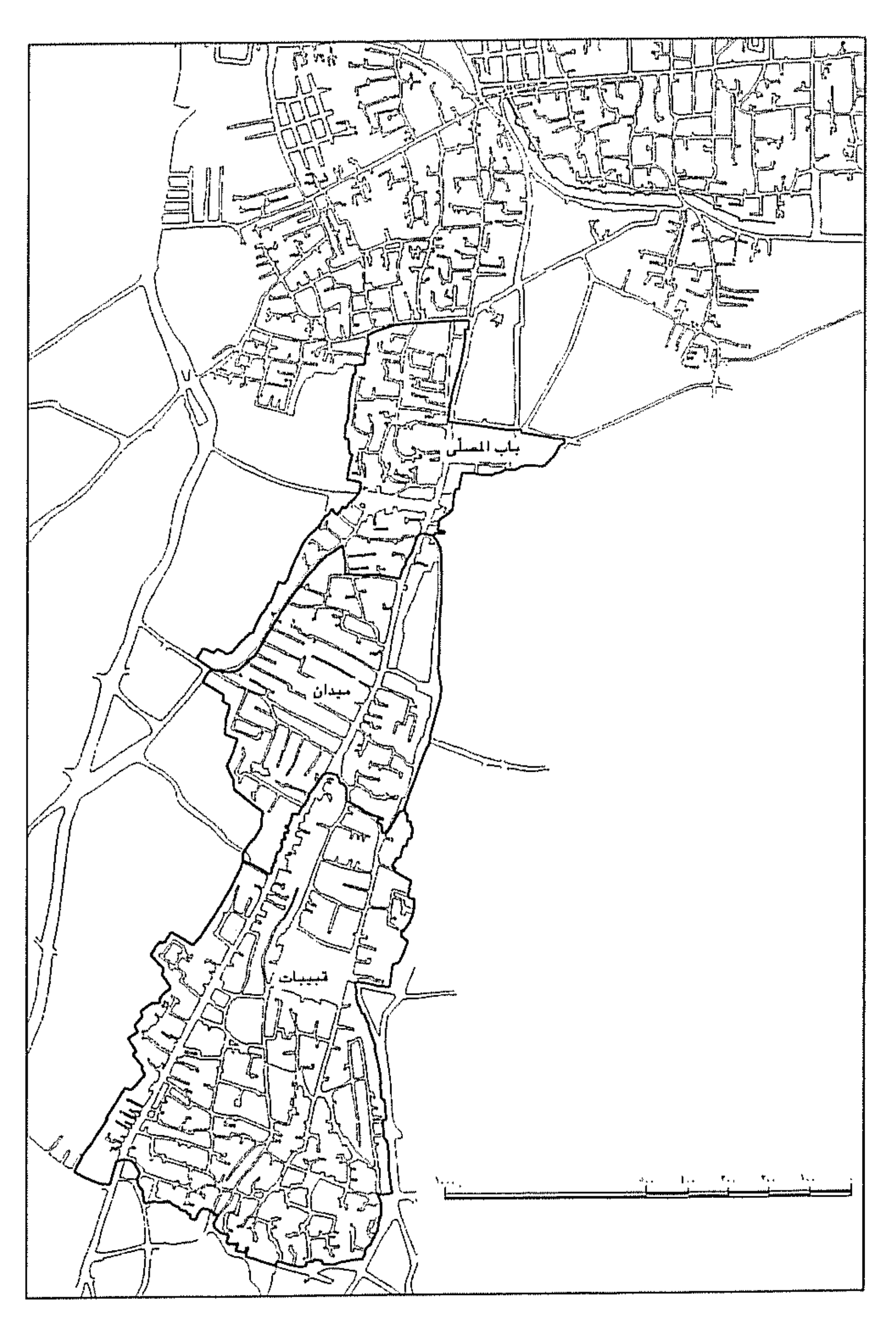
خريطة رقم ١٢ : موقع دمشق بالنسبة لبعض مدن ومناطق بلاد الشام



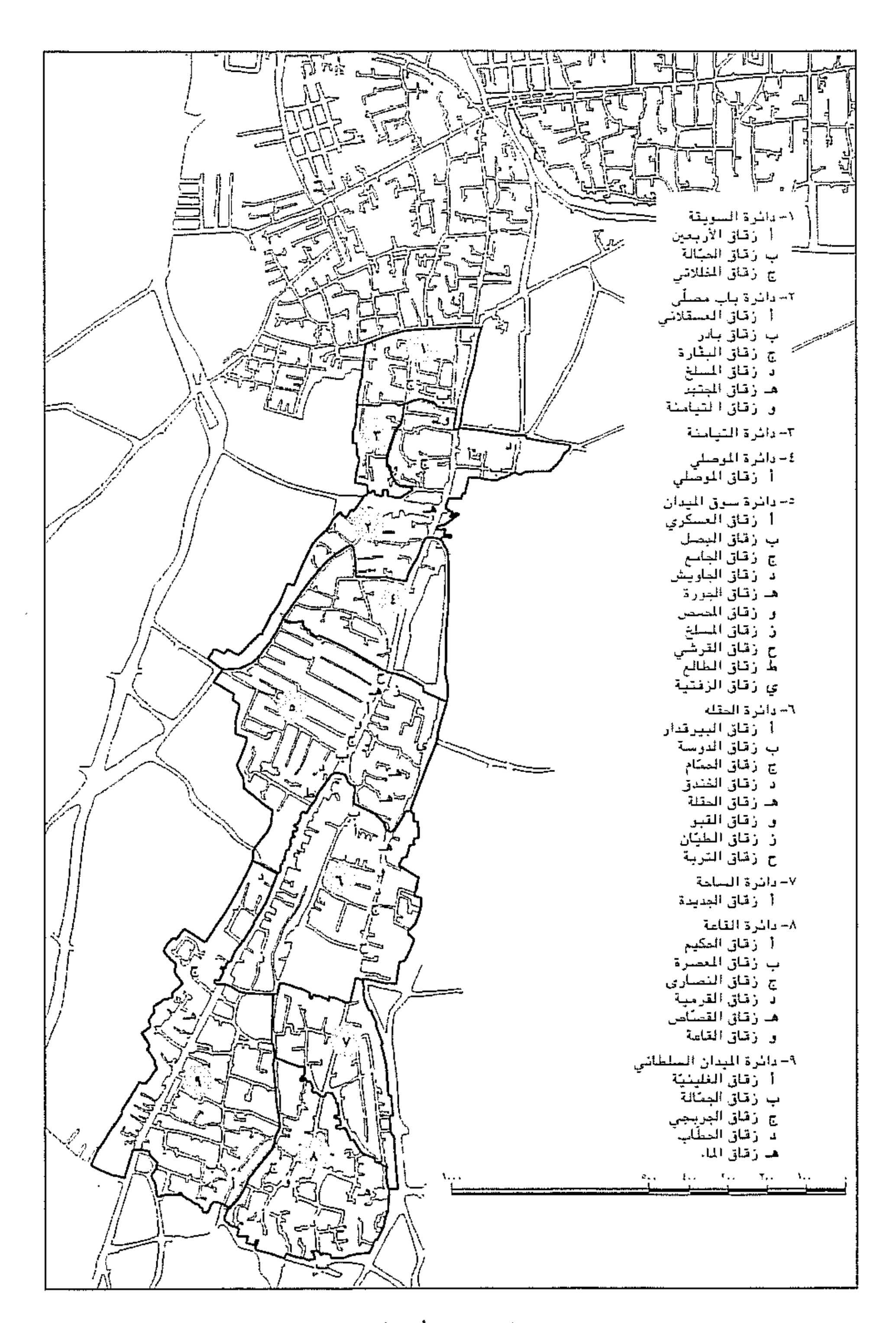
خريطة رقم ١٣ : محلات دمشق



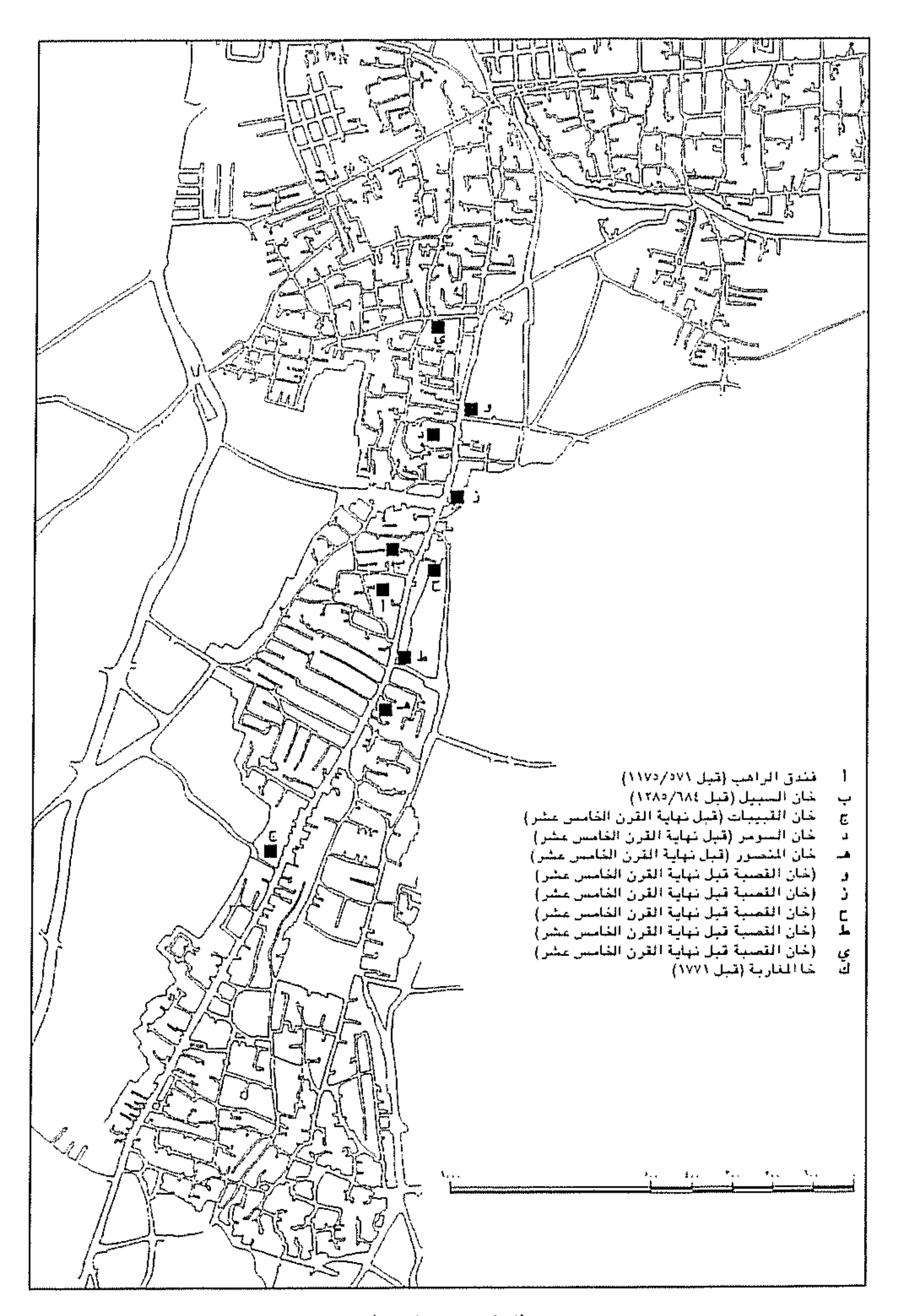
خريطة رقم ١٤ : الدوائر المساحية في الميدان



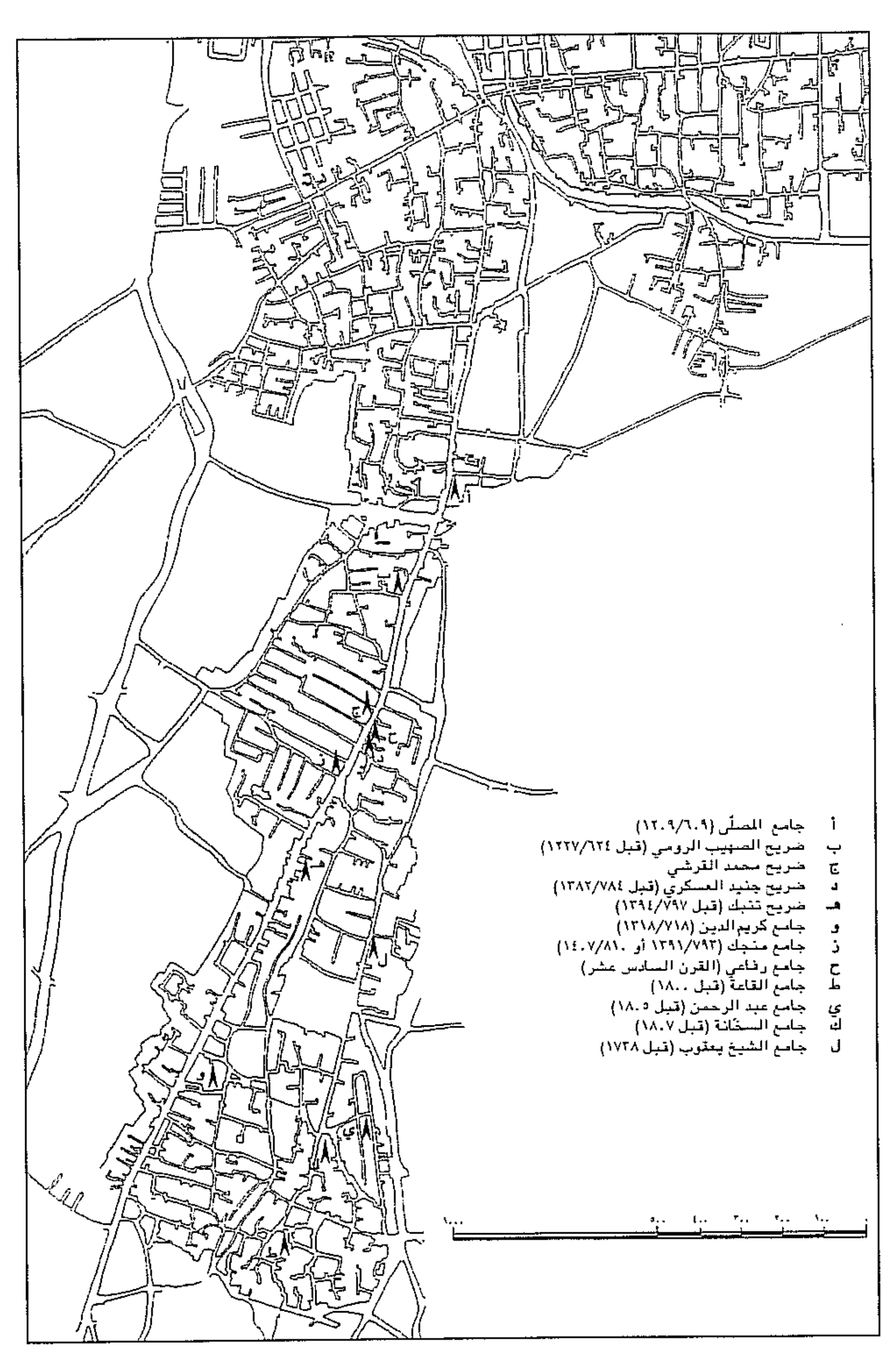
خريطة رقم ١٥ : محلات الميدان الثلاث



خريطة رقم ١٦ : أزقة الميدان



خريطة رقم ١٧ : خانات الميدان



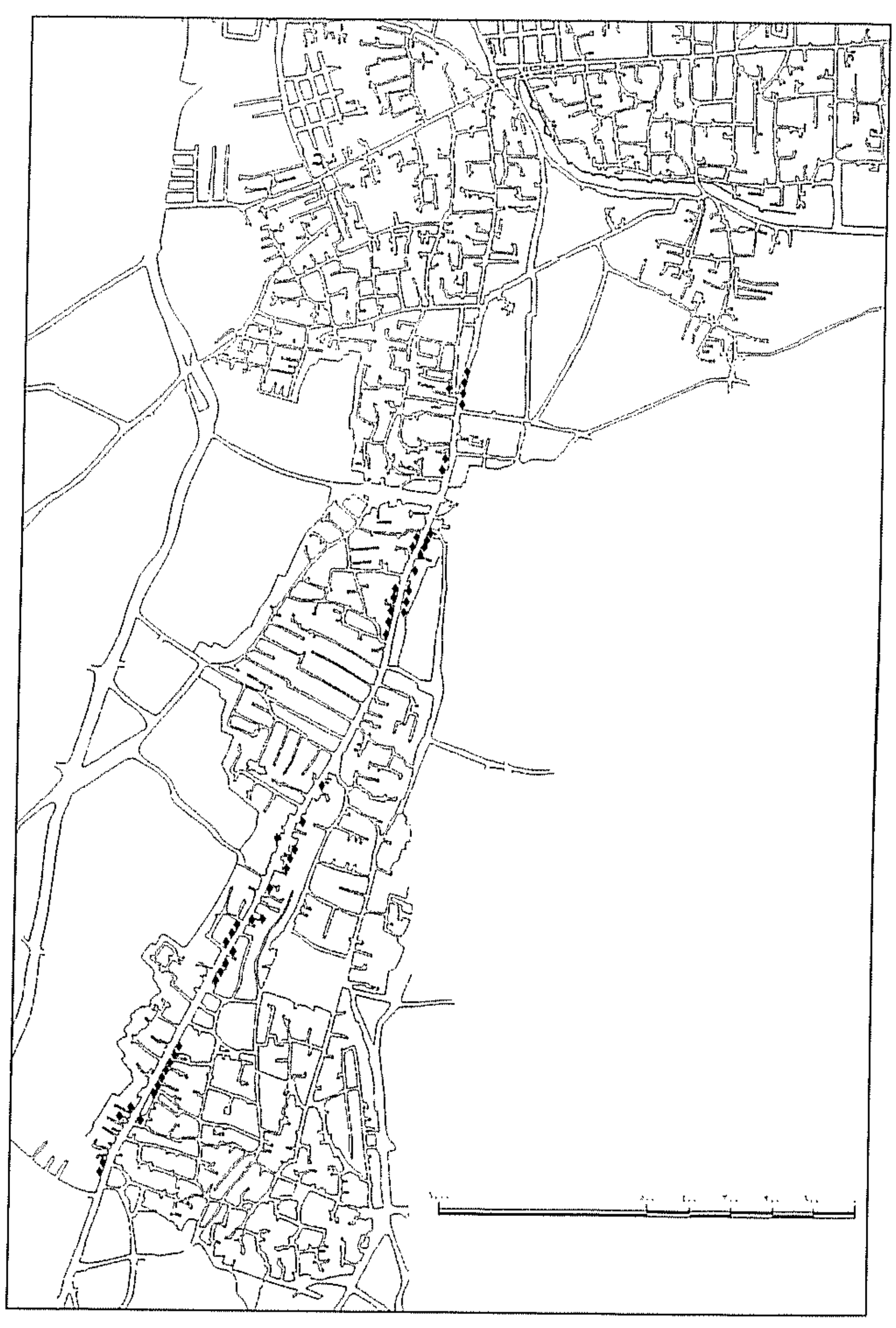
خريطة رقم ١٨ : الجوامع والأضرحة في الميدان



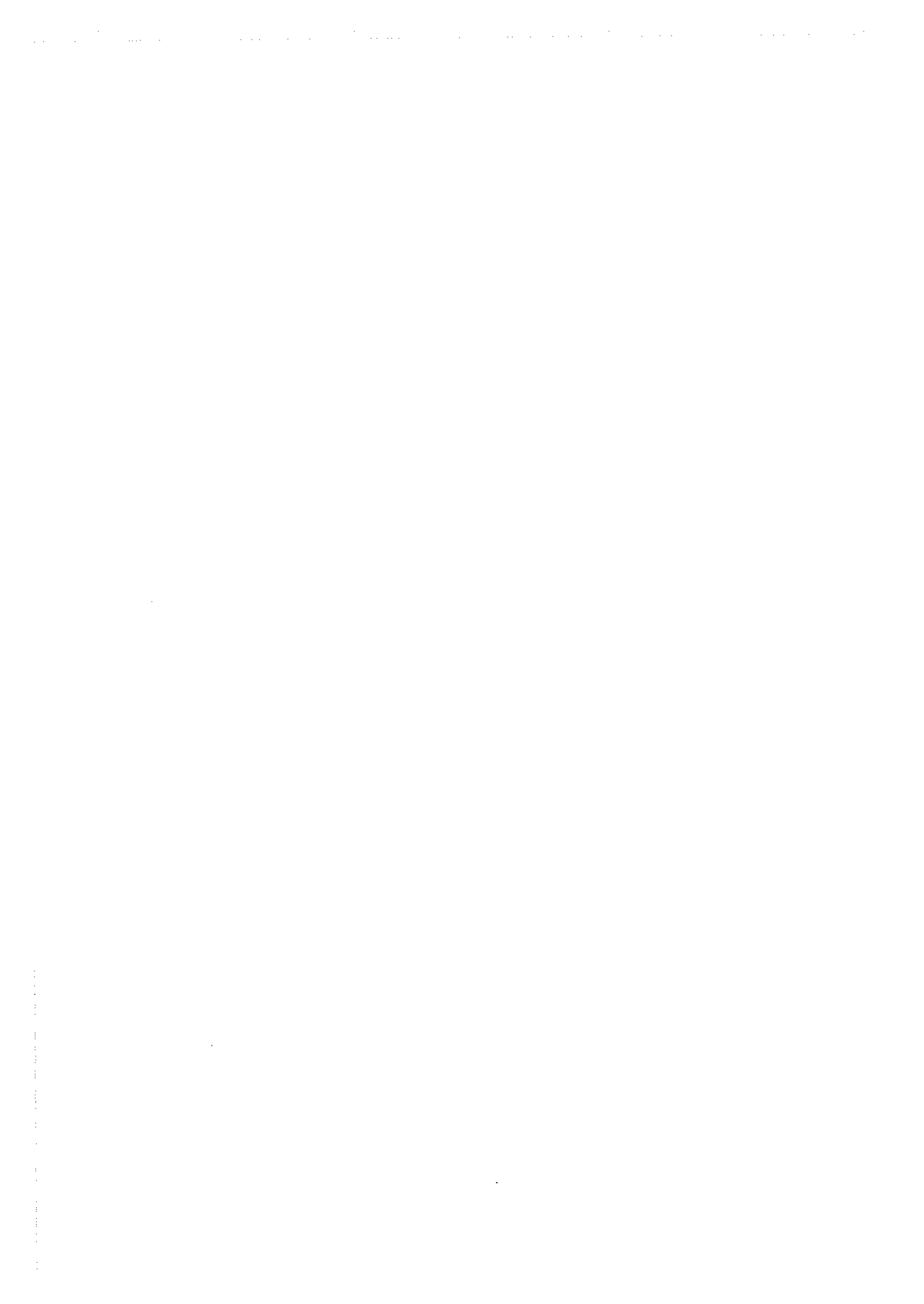
خريطة رقم ١٩ : الزوايا في الميدان



خريطة رقم ٢٠ : الحمامات في الميدان



خريطة رقم ٢١ : البوانك في الميدان (بناء على جرد يعود إلى العام ١٩٩١)



ثبت المراجع

I-وثائق المحفوظات

١ - محفوظات محاكم دمشق الشرعية

١ -١ - المحاكم القائمة في الأحياء

١ -١ - ١ - محكمة الميدان

السجل ١٠٩ (١١٥٥ - ١١٥٦/١٧٤٢ - ١٧٤٣)

السجل ١١٧ (١١٥٩ - ١١٦٠/١٧٤٦ - ١٧٤٧)

السجل ١٢٣ (١١٦١ - ١١٦٢/١٧٤٨ - ١٧٤٩)

السجل ١٢٨ (١١٦٣ - ١١٦٣/١٧٥٠ - ١٧٥٠)

السجل ١٣٠ (١١٦٣ - ١١٦٤/١٧٥٠ - ١٧٥١)

السجل ٢٩٧ (١٢٣٦ - ١٢٣٧/١٨٢٠ - ١٨٢٢)

السجل ٣١٣ (١٢٤٣ - ١٢٤٥/١٨٢٧ - ١٨٣٠)

١ - ١- ٢ محاكم في أحياء أخرى

- محكمة العونية

السجل ٩٥ (١١٥٨ - ١١٥٩/١٧٤٥ - ١٧٤٦)

السجل ١٠٦ (١١٥٥ - ١١٣٨/١٧٤٢ - ١٧٢٦)

- محكمة الباب

السجل ١٢٢ (١١٦٠ - ١١٦٦/١٧٤٧ - ١٧٥٣)

- المحكمة الكبرى

السجل ١٢٤ (١١٦٢/١٧٦٨ - ١٧٦٩)

السجل ١٢٦ (١١٦٢ - ١١٦٣/١٧٤٩ - ١٧٥٠)

١ - ٢ - محكمة القسمة

١ - ٢ - ١ - سجلات المخلفات

- القسمة العربية

السجل ١٣١ (١١٦٣ - ١١٦٦/ ١٧٥٠ - ١٧٥٣)

السجل ١٣٨ (١١٦٦ - ١١٦٨/ ١٧٥٢ - ١٧٥٥)

السجل ١٤٣ (١١٦٨ - ١١٧١/ ١٧٥٤ - ١٧٥٨)

- القسمة العسكرية

السجل ١٦٢ (١١٧٣ - ١١٨٠/ ١٧٥٩ - ١٧٦٧)

السجل ١٧٩ (١١٨٠ - ١١٨٨/ ١٧٦٦ - ١٧٧٥)

١ - ٢ - ٢ - سجلات حالات «عادية»

السجل ١١٢ (قسام) (١١٥٧-١١٥٨ / ١٧٤٤-١٧٤٥)

السجل ١١٩ (بلدية) (١١٥٩-١١٦٢ / ١٧٤٦-١٧٤٩)

السجل ١٢٥ (عربية) (١١٦٢-١١٦٤ / ١٧٤٩-١٧٥١)

السجل ١٢٧ (عسكرية) (١١٦٢-١١٦٣ / ١٧٤٩-١٧٤٩)

٢ - طابو دفتري .

محفوظات رئاسة مجلس الوزراء (باش بكتنلك أرشيفي استانبول)

(هذه الوثائق يمكن الاطلاع عليها أيضاً ، على شكل ميكروفيلم في مركز الوثائق بعمان - الجامعة الأردنية)

السجل ٤٠١ (٩٥٠/١٥٤٣)

السجل ٢٦٣ (٩٥٥/١٥٤٨)

السجل ٤٧٤ (٩٧٧/١٥٦٩)

السجل ١٩٥ (١٠٠٥/١٥٩٦)

II- ملاحظات الزيارات الميدانية

التي نظمت في إطار البرنامج البحثي : دمشق خارج السور،

المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق

III- مقالات منشورة في

L'Encyclopédie de l'Islam

"Agha", E.I.2, I, p. 253-254.
"Askari" , E.I.2, I, p.733-734.
"Awarid" , E.I.2, I, p.783.
"Baligh" , E.I.2, I, p.1024.
"Dawsa" , E.I.2, II, p. 187.
"Duruz", E.I.2, II, p. 647-653.
"Funduk" , E.I.2, II, p. 966-967.
"Djawish" , E.I.2, II, p. 16.
"Djurbadji" , E.I.2, II, p. 62-63.
"Hikr" , E.I.2, supplément V/VI, p . 368-370.
"Kassam" , E.I.2, IV, p. 765-766.
"Mahkama" , E.I.2, VI, p. 1-43.
"Mahmal" , E.I.2, VI, p. 43-44.
"Maydan" , E.I.2, VI, p. 904.
"Musalla" , E.I.2, VII, p. 658-660.
"Sa'diyya" , E.I.1, IV, p. 44-45.

IV-المقالات والمؤلفات

١ -العربية

ابن تغري بردي ج - د

١٩٤٣- النجوم الظاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، القاهرة .

إبن الدوداري ع - ب .

١٩٦١ - كنز الدرر وجميع الجرر ، تحقيق ص - د . المنجّد ، القاهرة .

ابن الصديق ح .

١٩٨٨ - غرايب البدائع وعجائب الوقائع (١١٦٨ - ١١٨٥/ ١٧٥٤ - ١٧٧١) ، تحقيق ي . نعيسة ، دمشق .

ابن صصرة م .

١٩٦٣ - الدرة المضيئة في الدولة الظاهرية (١٣٨٩ - ١٣٩٧) ، تحقيق ف - م برينر (W . M . Brinner) ، بيركلي .

إبن الصقاعي

١٩٧٤ - تالي كتاب وفايات الأعيان (٦٥٨ - ٧٢٥/١٢٥٩ - ١٣٢٥) ، تحقيق وترجمة ج . سُبْليه (J. Sublet) ، دمشق .

إبن طولون م .

١٩٣٧ - «حارات دمشق القديمة» ، تحقيق ، ح . زيّات ، المشرق ، ٣٥ ، ص ٣٣ - ٣٥ .

١٩٦٤ - إعلام الورى بمن وليَ نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى ، تحقيق م . دهمان ، دمشق .

١٩٦٢ – ١٩٦٤ – مفاكهة الخلان في حوادث الزمان ، تحقيق م . مصطفى ، القاهرة .
١٩٨٦ – التمتع بالأقران بين تراجم الشيوخ والأقران ، تحقيق ص . د . الموصلي ، دمشق .

ابن عبد الهادي ي .
١٩٢٨ – «خانات دمشق القديمة» ، تحقيق ح . زيّات ، المشرق ، ٣٦ ، ص ٦٦ – ٧٠ .
١٩٣٩ – «نزهة الرفاق عن شرح حال الأسواق» ، تحقيق ح . زيّات ، المشرق ، ٣٧ ، ص ١٨ – ٢٨ .
١٩٧٥ – ثمار المقاصد في ذكر المساجد ، تحقيق م . طلس ، بيروت .

ابن قاضي شهبة ت – د .
١٩٧٧ – تاريخ ابن قاضي شهبة ، I (٧٨١ – ١٣٧٩/٨٠٠ – ١٣٩٧) ، تحقيق ع . درويش ، دمشق .
١٩٩٤ – تاريخ ابن قاضي شهبة ، III ، (٧٤١ – ١٣٤٠/٧٥٠ – ١٣٥٠) ، تحقيق ع . درويش ، دمشق .
١٩٩٤ – تاريخ ابن قاضي شهبة ، II (٧٥١ – ١٣٥٠/٧٨٠ – ١٣٧٩) ، تحقيق ع . درويش ، دمشق .

ابن كثير ع – د .
(من دون تاريخ) البداية والنهاية في التاريخ ، القاهرة .

ابن كنّان م .
١٩٩٤ – يوميات شامية من ١١١١ هـ حتى ١١٥٢هـ/ ١٦٩٩ م حتى ١٧٤٠ م ، تحقيق أ . العلبي ، دمشق .

الأرناؤوط م .
١٩٩٢ - «بدايات انتشار القهوة والمقاهي في بلاد الشام الجنوبية» ، مجلة اليرموك ، ٣٥ ، ص ٣٠ - ٣٣ .

الأنصاري بن أيوب
١٩٩١ - نزهة الخاطر وبهجة الناظر ، تحقيق ع . ابراهيم ، دمشق .

البخيت ع .
«الرملة في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي» دراسات ، ١٧١٢ ، ص ١٨٦-٢١٦ .

بدران ع - ق .
١٩١٣ منادمة الأطلال ومسامرة الخيال ، دمشق .

البديري أ .
١٩٥٩ - حوادث دمشق اليومية (١١٥٤ - ١١٧٥/١٧٤١ - ١٧٦٢) ، تحقيق ع . عبد الكريم ، القاهرة .

بريك م .
١٩٣٠ - تاريخ الشام (١٧٢٠ - ١٧٨٢) ، تحقيق ق . الباشا ، حريصا .

بصروي ، ع - ق .
١٩٨٨ - تاريخ ، تحقيق أ . العلبي ، دمشق .

البوريني ح .
١٩٥٩ - تراجم الأعيان من أبناء الزمان ، تحقيق ص . د . المنجّد ، دمشق .

الحصني م .
١٩٢٧ - منتخبات التواريخ لدمشق ، دمشق .

الحكيم د .
١٩٨٥ - «الوثائق الشرعية كمصدر لبحث الحياة الاقتصادية في العهد العثماني : ثلاث وثائق من دمشق تعالج ذلك» ، المجلة التاريخية المغربية ، ٣٩ - ٤٠ ، ص ٣٩١ - ٤٠١ .

الحمود ن .
١٩٨١ - العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين ، بيروت .

خريسات م .
١٩٩٢ - «التوسع العمراني في مدينة دمشق حتى أواخر الحكم الفاطمي لبلاد الشام» ، المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام : بلاد الشام في العصر العباسي (١٣٢ - ٤٥١/٧٥٠ - ١٠٥٩) ، عمان ، ص ٣٩٠ - ٤٢٨ .

الخياري إ .
١٩٦٩ - تحفة الأدباء وسلوة الغرباء ، بغداد .

الدمشقي م .
١٩٨٢ - حوادث الشام ولبنان (١١٩٢ - ١٧٨٢/١٢٥٧ - ١٨٤١) ، تحقيق أ . سبانو ، دمشق .

رافق ع - ك .
١٩٦٨ - بلاد الشام ومصر ، دمشق .
١٩٧٤ - العرب والعثمانيون ، دمشق .

١٩٨٠ – «مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر»، دراسات تاريخية، ١، ص ٦٦ – ٩٥.

١٩٨١ – «مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني»، دراسات تاريخية، ٤، ص ٣٠ – ٦٢.

١٩٨١ – «قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني»، دراسات تاريخية، ٦، ص ٥ – ٢٨.

١٩٨٤ – «مظاهر سكانية من دمشق في العهد العثماني»، دراسات تاريخية، ١٥ – ١٦، ص ٥ – ٢٨.

١٩٨٥ – «غزة: دراسة عمرانية واجتماعية واقتصادية من خلال الوثائق الشرعية، ١٢٧٣ – ١٨٥٧/١٢٧٧ – ١٨٦١»، ع – ك رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، ص ٥ – ٩٥.

١٩٨٧ – «البنية الاجتماعية والاقتصادية لمحلة باب المصلى (١٨٢٥ – ١٨٧٥)»، دراسات تاريخية، ٢٥ – ٢٦، ص ٧ – ٦٢.

١٩٩٠ – «الفئات الاجتماعية وملكية الأرض في بلاد الشام في الربع الأخير من القرن السادس عشر»، دراسات تاريخية، ٣٥ – ٣٦، ص ١١١ – ١٤٤.

١٩٩٢ – «سجلات التركات (المخلفات) كمصدر للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي (مثال من دمشق ١٢٠٥ – ١٢٠٩/١٧٩١ – ١٧٩٥)»، ن. كلآس (تحرير)، بحوث ودراسات في التاريخ العربي، دمشق، ص ١٧٤ – ١٩٤.

الريحاوي ع – ق.

١٩٦٥ – «رحلة الخياري الى سورية في القرن الحادي عشر الهجري. صفحات من مخطوط لم يُنشر»، الحوليات الأثرية السورية، ١٥، ص ٥ – ٣٤.

١٩٦٩ – مدينة دمشق. تراثها ومعالمها التاريخية، دمشق.

١٩٧٥ – «خانات مدينة دمشق»، الحوليات الأثرية السورية، ٢٥، ص ٤٧ – ٨٢.

ساحلي أوغلو خ .
١٩٧٨ – «تغير طرق التجارة في القرن السابع عشر والتنافس بين ميناني طرابلس والاسكندرونة» ، في المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، (٩٢٢ – ١٥١٦/١٣٥٨ – ١٩٣٩) ، دمشق ، I ، ص ١٣٩ – ١٥٥ .
١٩٨٦ – «قانون نامه آل عثمان» ، دراسات ، ١٧ ، ص ١٠٧ – ١٩٣ .

سعيد ع – أ .
١٩٨٦ – تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية ، بيروت .

الشهابي ق .
١٩٩٠ – أسواق دمشق القديمة ومشيداتها التاريخية ، دمشق .

السجاعي ش – د .
١٩٧٧ – تاريخ الملك الناصر محمد بن قلوون الصالحي وأولاده ، تحقيق وترجمة ب . شيفر (B. Shafer) ، ڤيسبابدن .

الصباغ ل .
١٩٧٧ – «الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العهد الحديث» ، المجلة التاريخية المغربية ، ص ٧ – ٨ ، ص ٧٨ – ٩٨ .
١٩٧٨ – «وثيقة عربية شامية من القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي عن الصناعة النسيجية والنساج» ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ الشام (٩٢٢ – ١٥١٦/١٣٥٨ – ١٩٣٩) ، دمشق ، I ، ص ٣٥ – ٩٤ .

طلس م .
١٩٧٥ – ذيل ثمار المقاصد في ذكر المساجد ، بيروت .

العبد ح .

١٩٨٦ - حوادث بلاد الشام والامبراطورية العثمانية (١١٨٦ - ١٧٧١/١٢٤١ - ١٨٢٦) ، تحقيق ي . نعيسة ، دمشق .

العلموي ع - ب .

١٩٤٧ - مختصر تنبيه الطالب وإرشاد الدارس الى أحوال دور القرآن والحديث والمدارس ، تحقيق ص - د ، المنجّد ، دمشق .

الغزي ن - د .

١٩٤٥ - الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ، تحقيق ج . جبّور ، بيروت .

١٩٨١ - لطف السمر وقطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادس عشر ، تحقيق م . الشيخ ، دمشق .

القاسمي م .

١٩٨٨ - قاموس الصناعات الشامية ، تحقيق ظ . القاسمي ، دمشق .

قساطلي ن .

١٨٧٦ - كتاب الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء ، بيروت .

كيّال م .

١٩٨٦ - الحمامات الدمشقية ، دمشق .

المحاسني إ .

١٩٦٠ - صفحات في تاريخ دمشق في القرن الحادي عشر الهجري مستخرجة من كنّاش اسماعيل المحاسني (١٠٧٣ - ١٦٦٢/١١١٦ - ١٧٠٥) ، تحقيق ص - د المنجّد ، مجلة المخطوطات العربية ، ٦ ، ص ٧٧ - ١٦٠ .

المحبي م .
١٩٧٠ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، بيروت .

المرادي م .
١٨٨٣ - سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، القاهرة .

المقريزي ت - د .
١٩٣٤ - كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق م . زيادة ، القاهرة .

المكي م .
١٩٨٦ - تاريخ حمص (١١٠٠ - ١١٣٥/١٦٨٨ - ١٧٢٢) ، تحقيق ع . العمر ، دمشق .

الموصلي ع - ر .
١٩٨٠ - ديوان الأديب القاضي عبد الرحمن الموصلي (١٠٣١ - ١١١٨/١٦٢٢ - ١٧٠٦) ، تحقيق ص - د . الموصلي ، دمشق .

النابلسي ع - غ .
١٩٧٢ - كشف السر الغامض في شرح ديوان ابن الفارض ، تحقيق م . ابراهيم ، القاهرة .
١٩٩٠ - الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية (١١٠١ - ١٦٩٠) ، تحقيق أ . العلبي ، بيروت .

نعيسة ي .
١٩٨٦ - مجتمع مدينة دمشق (١١٨٦ - ١٢٥٦/١٧٧٢ - ١٨٤٠ ، دمشق .

النعيمي ع – ق .
١٩٨٨ – الدارس في تاريخ المدارس ، تحقيق ج . الحسني ، دمشق .

النويري أ .
١٩٩٠ – نهاية الأرب في فنون الأدب ، ٣٠ ، القاهرة .

هنتس ف .
(من دون تاريخ) – المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري ،
ترجمة ك . العسلي ، عمان .

ياقوت الرومي الحموي .
(من دون تاريخ) – معجم البلدان ، بيروت .

٢-الاجنبية

ABDEL NOUR A.,

1979 "Types architecturaux et vocabulaire de l'habitat en Syrie aux XVIe et XVIIIe siècles", in Chevallier D., L'espace social de la ville arabe, Paris, p. 59-91.

1982 "Habitat et structures sociales à Alep aux XVIIe et XVIIIe siècles", in Bouhdiba A. et Chevallier D., La ville arabe dans l'islam, Tunis, p. 69-102.

1982 Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVIe-XVIIIe siècles), Beyrouth.

ABU HUSAYN A.-R.,

1985 Provincial Leaderships in Syria, 1575-1650, Beyrouth.

ATAMAN B.,

1992 "Ottoman Demographic History (14th-17th Centuries)", Journal of the Economic and Social History of the Orient, XXXV/II, p. 187-198.

ATASSI S.,

1984 Damas à la fin de l'époque mamelouke. Eléments de topographie historique et religieuse, thèse dactylographiée, Lyon.

[ATASSI S. , PASCUAL J.-P. et KANDALAFT M.],

1994 Damas extra-muros. Midan Sultani, Damas.

AYALON D.,

1979 "Notes on the Furusiyya Exercices and Games in the Mamelouk Sultanate", in The Mamlouk Military Society, Londres, p. 31-62.

1988 "The Auxilliary Forces of the Mamelouk Sultanate", Der Islam, 65, p. 13-37.

BAIRAM A.,

1980 "Le Bit el-Muna ou chambre à provision dans l'habitation traditionnelle à Tunis", Cahiers des Arts et Traditions Populaires, VII, p. 47-58.

BAKHIT M. al-,

1982 The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century, Beyrouth.

1990 "Safad et sa région d'après des documents de waqf et des titres de propriétés (780-964/1378-1556)", in Villes au Levant, Revue du Monde Musulman et de la Mediterranée, 55-56, p. 100-123.

BARBIR K.,

1979-1980 "From Pascha to Efendi: The Assimilation of Ottomans in Damascus Society, 1516-1783", International Journal of Turkish Studies, I/1, p. 68-83.

1980 Ottoman Rule in Damascus, 1708-1758, Princeton.

1992 "Wealth, Privilege, and Family Structure : The Askari of 18th Century Damascus according to the Qassam " Askari Inheritance Records", in Philipp Th., The Syrian Land in the 18th and 19th Century, Stuttgart, p. 179-195.

BARKAN O.,

1957 "Essai sur les données statistiques des registres de recensement dans l'empire ottoman aux XVe et XVIe siècles", Journal of the Economic and Social History of the Orient, I/I, p. 9-36.

1970 "Research on the Ottoman Fiscal Surveys", in Cook M., Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day, Londres, p. 163-171.

BEHRENS-ABOUSEIF D.,

1978 "A Circassian Mamluk Suburb North of Cairo", Art and Archeology Research Papers, XIV, p. 17-23.

1981 "The North-Eastern Extension of Cairo under the Mameluks", Annales Islamologiques, 17, p. 157-189.

BIANQUIS A.-M.,

1980 "Damas et la Ghouta", in Raymond A., La Syrie d'aujourd'hui, Paris, p. 359-384.

BIANQUIS Th.,

1986-1989 Damas et la Syrie sous la domination fatimide (359-468/969-1076), 2 tomes, Damas.

BOSWORTH C. E.,

1989 "A Janissary Poet of Sixteenth-Century Damascus: Mamayya al-Rumi", in Bosworth C. E., Issawi Ch., Savory R., Udovitch A. L., Essays in Honor of Bernard Lewis. The Islamic World from Classical to Modern Times, Princeton.

BOUCHEMAN A. de,

1939 Une petite cité caravanière. Sukhné, Damas.

BOWRING J.,
1973 Report on the Commercial Statistics of Syria, New-York.

BURTON I.,
1884 The Inner Life of Syria, Palestine, and the Holy Land, Londres.

CHEVALLIER D.,
1982 "Un exemple de résistance technique de l'artisanat syrien au XIXe et XXe siècle. Les tissus ikatés d'Alep et de Damas", in Villes et travail en Syrie du XIXe au XXe siècle, Paris, p. 89-120.

CIGAR N.,
1978-1979 "Société et vie politique à Fès sous les premiers Alawites (1600/1830)", Hespéris Tamuda, XVIII, p. 93-172.

COHEN A. et LEWIS B.,
1978 Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century, Princeton.

COLLOMP A.,
1978 "Maison, manières d'habiter et famille en haute Provence aux XVIIe et XVIIIe siècles", Ethnologie Francaise, VIII/4, p. 301-320.

COOK M.,
1972 Population Pressure in Rural Anatolia, 1450-1600, Londers.

COULET N.,
1977 "Les entrées solennelles en Provence au XIVe siècle", Ethnologie Francaise, VII, 1, p. 63-82.

CUNO K.,
1992 The Pasha's Peasants. Land, Society, and Economy in Lower Egypt, 1740-1858, Cambridge.

DAVID G.,
1977 "The Age of Unmarried Male Children in the Tahrir-Defters (Notes on the Coefficient)", Acta Orientalia Academiae Scientiarum Hungarica, XXXI/3, p. 347-357.

DAVID J.-C.,
1975 "Alep, dégradation et tentatives actuelles de réadaptation des structures urbaines traditionnelles", Bulletin d'Etudes Orientales, XXVIII, p. 19-50.
1990 "L'espace des chrétiens à Alep. Ségrégation et mixité, stratégies communautaires (1750-1950)", in Villes au Levant, Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée, 55-56, p. 150-170.
1991 "Domaines et limites de l'architecture d'empire dans une capitale provinciale", in Alep et la Syrie du nord, Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée, 62, p. 169-194.

DEPAULE J.-Ch.,
1982 "Espaces, lieux et mots", Cahiers de la Recherche Architecturale, 10-11, p. 94-100.
DUDA H.,
1968(?) "Basa-Bese", in Festschrift fur Wilhelm Eilers, Wiesbaden, p. 159-163.

ECOCHARD M. et LE COEUR C.,
1942 Les bains de Damas, Beyrouth.

ELBOUDRARI H.,
1985 "Quand les saints font les villes. Lecture anthropologique de la pratique sociale d'un saint marocain du XVIIe siècle", Annales E.S.C., 3, p. 489-508.

ELISSEEFF N.,
1967 Nur al-Din. Un grand prince musulman de Syrie au temps des croisades (511-569/1118-1174), 3 tomes, Damas.

ERDER L.,
1975 "The Measurement of Preindustrial Population Changes: The Ottoman Empire from the 15th to the 17th Century", Middle Eastern Studies XI/3, p. 284-301.

ESTABLET C. et PASCUAL J.-P.,
1992 "Damascene Probate Inventories of 17th and 18th Centuries: Some Preliminary Approaches and Results", International Journal of Middle East Studies, 24, p. 373-393.
1994 Familles et fortunes à Damas. 450 foyers damascains en 1700, Damas.

ESTABLET C., PASCUAL J.-P. et RAYMOND A.,
1994 "La mesure de l'inégalité dans la société ottomane. Utilisation de l'indice de Gini pour Le Caire et Damas vers 1700", Journal of the Economic and Social History of the Orient, XXXVII, p. 171-182.

ESTABLET C.,
1994 "Les intérieurs damascains au début du XVIIIe siècle ... Sous bénéfice d'inventaire", in Panzac D., Les villes dans l'Empire ottoman: activités et sociétés. Paris, p. 15-46.

FAROQHI S.,
1994 Pilgrims and Sultans. The Hajj under the Ottomans, Londres.

FIRRO K.,
1992 A History of the Druzes, Leiden.

GARCIN J.-C.,
1972 "L'insertion sociale de Sa' rani dans le milieu cairote", Actes du colloque international sur l'histoire du Caire, République démocratique allemande, p. 159-168.
1977 "Deux Saints populaires du Caire au début du XVIe siècle", Bulletin d'Etudes Orientales, XXIX, p. 131-143.
1984 "Toponymie et topographie urbaines médiévales à Fustat et au Caire", Journal of the Economic and Social History of the Orient, XXVII, p. 113-155.

GERBER H.,
1979 "The Population of Syria and Palestine in the Nineteenth Century", Asian and African Studies. 13/1, p. 58-80.
1980 "Social and Economic Position of Women in an Ottoman City, Bursa, 1600-1700", International Journal of Middle East Studies, 12, p. 231-244.

GERBER H. et GROSS N.,
1980 "Inflation or Deflation in Nineteenth-Century Syria and Palestine", The Journal of Economic History, XL/2, p. 351-357.

CHAZZAL Z.,
1993 L'économie politique de Damas durant le XIXe siècle: structures traditionnelles et capitalisme, Damas.

GIBB H. et BOWEN H.,
1950-1957 Islamic Society and the West, Londres, I, 2 tomes.

GILLON J.-Y.,
1993 Les anciennes fêtes de printemps à Homs, Damas.

GLASMAN V.,
1991 "Les documents du tribunal religieux de Hama. Leur importance pour la connaissance de la vie quotidienne dans une petite ville de Syrie centrale à l'époque ottomane", in Panzac D., Les villes dans l'Empire ottoman: activités et sociétés, Paris, p. 17-39.

HAKIM D. AL.,
1989 "The Center of Historical Documents in Damascus. Classifying, Indexing and Studying its Documents", Annals of Japan Association for Middle East Studies, IV/2, p. 286-296.

HANNA N.,
1990 "La cuisine dans la maison du Caire" in L'habitat traditionnel dans les pays musulmans autour de la Méditerranée, Le Caire, II, p. 405-409.
1991 "Le vocabulaire de la maison privée aux XVIIe et XVIIIe siècles", Egypte/Monde arabe, 6, p. 21-27.
1991 Habiter au Caire aux XVIIe et XVIIIe siècles, Le Caire.

HEYD U.,
1960 Ottoman Documents on Palestine, 1552-1615, Oxford.

HINZ W.,
1955 Islamische masse und gewichte umgerechnet ins metrische system, Leiden.

IBN BATOUTAH,
1853-1854 Voyages, éd. et trad. Defremery C. et Sanguinetti B., Paris.

IBN JOBAYR,
1949 Voyages, trad. Gaudefroy-Demonbynes M., Paris.

INALCIK H.,
1980 "Military and Fiscal Transformation in the Ottoman Empire (1600-1700)", Archivum Ottomanicum, II, p. 283-337.

JENNINGS R.,
1973 "Loans and Credit in Early 17th Century Ottoman Judicial Records. The Sharia Court of Anatolian Kayseri", Journal of the Economic and Social History of the Orient, XVI/2-3, p. 168-216.

1975 "Women in Early 17th Century Ottoman records. The Sharia Court of Anatolian Kayseri", Journal of the Economic and Social History of the Orient, XVIII/1, p. 53-114.

JOHANSEN B.,
1990 "Urban Stuctures in the View of Muslim Jurists. The Case of Damascus in the Early Nineteenth Century", in Villes au Levant, Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée, 55-56, p. 94-100.

JOMIER J.,
1953 Le mahmal et la caravane égyptienne des Pèlerins de la Mecque (XIIIe-XXe siècles), Le Caire.

JUNDI Gh.,
1983 Maison à coupole et aménagement régional dans le nord de la Syrie, thèse dactylographiée, Paris.

KELLNER-HEINKELE B.,
1984 "The Turkomans and Bilad al-Sam in the Mamluk Period", in Khalidi T., Land Tenure and Social Transformation in the Middle East, Beyrouth, p. 169-180.

KOURY G.,
1970 The Province of Damascus, 1783-1832, thèse dactylographiée, Michigan.

KREMER A. von,
1855 Topographie von Damaskus, Vienne.

LALLEMAND Ch.,
1896 D'Alger à Constantinople. Jérusalem, Damas, Paris.

LAORTY-HADJI R. P.,
1854 La Syrie, la Palestine et la Judée. Pèlerinage à Jérusalem et aux lieux saints, Paris.

LAOUST H.,
1952 Les gouverneurs de Damas sous les mamelouks et les premiers ottomans (658-1156/1260-1744), Damas.

LAPIDUS I.,
1967 Muslim Cities in the Later Middle Age, Harvard.

1970 "Muslim Urban Society in Mamelouk Syria", in Hourani A. et Stern S., The Islamic City, Oxford, p. 195-205.

LARROUMET G.,
1898 Vers Athènes et Jérusalem. Journal de voyage en Grèce et en Syrie, Paris.

LEONARD G.,
1981 "Réponses au dérèglement d'une croissance urbaine. Trois douars urbains de Casablanca", Peuples Méditerranéens, 15, p. 57-52.

LE TOURNEAU R.,
1952 Damas de 1075 à 1154, Damas.

LEWIS B.,
1915 "The Ottoman Archives as a Source for the History of the Arab Lands", Journal of the Royal Asiatic Society, 3-4, p. 139-155.
1979 "Ottoman Land Tenure and Taxation in Syria", Studia Islamica, 50, p. 109-124.

1990 "Magribis in Jerusalem", Arab Historical Review for Ottoman Studies, 1-2, p. 144-146.

LEWIS N.,
1987 Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800-1980, Cambridge.

LOMBARD-JOURDAN A.,
1972 "Oppidum et banlieue. Sur l'origine et les dimensions du territoire urbain", Annales E.S.C., 2, p. 373-395.

LORTET Dr.,
1884 La Syrie d'aujourd'hui. Voyages dans la Phénicie, le Liban et la Judée (1875-1880), Paris.

MANDAVILLE J.,
1966 "The Ottoman Court Records of Syria and Jordan", Journal of African and Oriental Studies, 86/3, p. 311-319.
1969 The Muslim Judiciary of Damascus in the Late Mamluk Period, Princeton.

MARCUS A.,
1983 "Men, Women and Property: Dealers in Real Estate in 18th Century Aleppo",

Journal of the Economic and Social History of the Orient, XXVI/II, p. 137-163.
1989 The Middle East on the Eve of Modernity. Aleppo in the Eighteenth Century, New-York.

MARDAM-BEY F.,
1982 "Tensions sociales et réalités urbaines à Damas au XVIIIe siècle", in Bouhdiba A. et Chevallier D., La ville arabe dans l'islam, Tunis, p. 117-136.

MARINO B.,
1986 Une chronique damascène de la seconde moitié du XVIIe siècle: le carnet d'Isma'il al-Mahasini (1073-1116/1663-1705), maîtrise dactylographiée, Aix.
1988 Quelques successions de femmes d'agents de l'Etat en poste à Damas au milieu du XVIIe siècle, D.E.A. dactylographié, Aix.
1/7/1994 "Les monnaies utilisées à Damas aux XVIIIe et XIXe siècles", communication orale, AFEMAM, atelier "Monnaie et monnaies dans l'Empire ottoman", Strasbourg.
1995 "Cafés et cafetiers à Damas aux XVIIIe et XIXe siècles", Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée, 75-76, p. 275-294.
1995 "Citadins et villageois dans la Ghouta de Damas au milieu du XVIIIe siècle", in Panzac D., Histoire economique et sociale de l'Empire ottoman et de la Turquie (1326-1960), Paris, p. 401-414.

MASSIGNON L.,
1953 "La structure du travail à Damas en 1927: type d'enquête sociographique", Cahiers Internationaux de Sociologie XV, p. 34-52.
1969 "La cité des morts au Caire (Qarafa - Darb al-Ahmar)", in Opera Minora, III, Paris, p. 233-285.

MASTERS B.,
1988 The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East. Mercantilism and the Islamic Economy in Aleppo, 1600-1750, New-York.

MAURY B.,
1988 "La maison damascène au XVIIIe et au début du XIXe siècle", in L'habitat traditionnel dans les pays musulmans autour de la Méditerranée, Le Caire, p. 1-42.

MERIWETHER M.,
1981 The Notable Families of Aleppo, 1770-1830: Network and Social Structure,

thèse dactylographiée, Pennsylvanie.

METRAL F.,
1989 "Sukhné, une oasis de la steppe revisitée", Maghreb-Machrek, 123, p. 163-170.

MICHAUD M. et POUJOULAT M.,
1835 Correspondance d'Orient (1830-1831), Paris.

MURPHEY R.,
1990 "Ottoman Census Methods in the Mid-Sixteenth Century: Three Case Histories", Studia Islamica, LXXI, p. 115-126.

OKAWARA T.,
1992 "Formation of the Aghawat Stratum in Damascus", Annals of Japan Association for Middle East Studies, VII, p. 39-84, (article rédigé en japonais avec un résumé en anglais).

ORY S. et MOAZ Kh.,
1977 Inscriptions arabes de Damas. Les stèles funéraires I. Cimetière d'al-Bab al-Sagir, Damas.

PASCUAL J.-P.,
1983 Damas à la fin du XVIe siècle d'après trois actes de waqf ottomans, Damas.
1984 "The Janissaries and the Damascus Countryside at the Beginning of the Seventeenth Century according to the Archives of the City's Military Tribunal", in Khalidi T., Land Tenure and Social Transformation in the Middle East, Beyrouth, p. 357-369.
1990 "Du notaire au propriétaire en passant par l'expert: descriptions de la "maison" damascène au XVIIIe siècle", in L'habitat traditionnel dans les pays musulmans autour de la Méditerranée, Le Caire, p. 387-403.
1990 "Meubles et objets domestiques quotidiens des intérieurs damascains du XVIIe siècle", in Villes au Levant, Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée, 55-56, p. 197-207.
1991 "La Montagne du Hawran du XVIe siècle à nos jours", in Dentzer J.-M. et Dentzer-Feydy J., Le djebel al- Arab. Histoire et patrimoine au musée de Suweida, Paris, p. 101-108.
1991 "Les inventaires après décès: une source pour l'histoire économique et sociale de Damas au XVIIe siècle", in Panzac D., Les villes dans l'Empire Ottoman: activités et sociétés, Paris, p. 41-65.
1992 "Aspects de la vie matérielle à Damas à la fin du XVIIe siècle d'après les in-

ventaires après décès", in Philipp Th., The Syrian Land in the 18th and 19th Century, Stuttgart, p. 165-178.
1995-1996 "Café et cafés à Damas: contribution à la chronologie de leur diffusion au XVIe siècle", Berytus, 42, p. 141-156.

POCOCKE R.,
1745 A Description of the East and some other Countries, Londres.

PORTER Rev. J.- L.,
1855 Five Years in Damascus, Londres.

POUZET L.,
1975 "Maghrébins à Damas au VIIe/XIIIe siècle", Bulletin d'Etudes Orientales, XXVIII, p. 167-199.

RAFIQ A.-K.,
1966 The Province of Damascus, 1723-1783, Beyrouth.

1973 "Les archives des tribunaux de Damas comme source pour l'histoire de la Syrie", Bulletin d'Etudes Orientales, XXVI, p. 219-226.
1975 "The Local Forces in Syria in the Eighteenth Century", in Parry V. J. et Yapp M. E., War, Technology and Society in the Middle-East, Londres, p. 277-307.
1976 "The Law-Court Registers of Damascus, with Special References to Craft-Corporations during the First Half of the Eighteenth Century", in Berque J. et Chevallier D., Les Arabes par leurs archives (XVIe-XXe siècles), Paris, p. 141-159.
1977 "Changes in the Relationship between the Ottoman Central Administration and the Syrian Provinces from the Sixteenth to the Eighteenth Centuries", in Naff Th. et Owen R., Studies in Eighteenth Century Islamic History, Londres, p. 53-73.
1981 "Economic Relations between Damascus and the Dependent Countryside, 1743-1771", in Udovitch A., The Islamic Middle East (700-1900), Studies in Economical and Social History, New-Jersey, p. 653-685.
1984 "Land Tenure Problems and their Social Impact in Syria around the Middle of the Nineteenth Century", in Khalidi T., Land Tenure and Social Transformation in the Middle East Beyrouth, p. 371-396.
1987 "New Light on the Transportation of the Damascene Pilgrimage during the Ottoman Period", in Olson R., Islamic and Middle Eastern Societies, p. 127-135.
1990 "Public Morality in 18th Century Ottoman Damascus", in Villes au Levant,

Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée, 55-56, p. 180-196.
1991 "Craft Organization, Work Ethics, and the Strains of Change in Ottoman Syria", Journal of the American Oriental Society, 111/3, p. 495-511.
1992 "City and Countryside in a Traditional Setting. The Case of Damascus in the First Quarter of the Eighteenth Century", in Philipp Th., The Syrian Land in the 18th and 19th Century, Stuttgart, p. 295-332.
1994 "Registers of Succession (mukhallafat) and their Importance for Socio-Economic History: Two Samples from Damascus and Aleppo, 1277/1861", VIIe symposium du CIEPO, Ankara, p. 479-491.

RAYMOND A.,
1959 "Tunisiens et Maghrébins au Caire au dix-huitième siècle", Cahiers de Tunisie, 26-27, p. 336-371.
1973 Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siècle, Damas.
1974 "Signes urbains et étude de la population des grandes villes arabes à l'époque ottomane", Bulletin d'Etudes Orientales, XXVII, p. 183-193.
1976 "Les documents du mahkama comme source pour l'histoire économique et sociale de l'Egypte au XVIIIe siècle", in Berque J. et Chevalier D., Les Arabes par leurs archives (XVIe-XXe siècles), Paris, p. 125-139.
1984 "The Population of Aleppo in the Sixteenth and Seventeenth Centuries according to Ottoman Census Documents", International Journal of Middle East Studies, 16, p. 447-460.
1984 "Les quartiers de résidence des commerçants et artisans maghrébins au Caire aux XVIIe et XVIIIe siècles", in Temimi A., Les Provinces arabes et leurs sources documentaires à l'époque ottomane, Tunis, p. 355-364.
1984 "Les rapports villes-campagnes dans les pays arabes à l'époque ottomane (XVIe-XVIIIe siècles)", in Cannon B., Terroirs et Sociétés au Maghreb et au Moyen-Orient, Lyon, p. 21-58.
1985 Grandes villes arabes à l'époque ottomane, Paris.
1989 "Espaces publics et espaces privés dans les villes arabes traditionnelles", Maghreb-Machrek, 123, p. 194-201.
1989 "Les provinces arabes (XVIe-XVIIIe siècles)", in Mantran R., Histoire de l'Empire ottoman, Paris, p. 341-420.
1989 "Urban Networks and Popular Movements in Cairo and Aleppo (End of the 18th-Beginning of the 19th centuries)", in The Proceedings of the International Conference on Urbanism in Islam, Tokyo, II, p. 221-271.
1991 "Alep à l'époque ottomane (XVIe-XIXe siècles)", Alep et la Syrie du nord, Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée, 62, p. 93-109.
1991 "Soldiers in Trade: The Case of Ottoman Cairo", British Journal of Middle Eastern Studies, 18-1, p. 16-37.

1992 "Groupes sociaux et géographie urbaine à Alep au XVIIIe siècle", in Philipp Th., The Syrian Land in the 18th and 19th Century, Stuttgart, p. 147-163.
1993 Le Caire, Paris.
1994 "Les zones de résidence dans les grandes villes arabes à l'époque ottomane: mixité ou ségrégation socio-économique? Le cas de Tunis, Le Caire et Alep", Actes du Ve symposium d'études ottomanes: les villes arabes, la démographie historique et la mer Rouge à l'époque ottomane, Zaghouan, p. 185-195.

REILLY J.,
1987 Origins of Peripheral Capitalism in the Damascus Region 1830-1914, thèse dactylographiée, Washington.
1987 "Sari'a Court Registers and Land Tenure around Ninteenth-Century Damascus", MESA Bulletin, 21/2, p. 155-169.
1989 "Status Groups and Propertyholding in the Damascus Hinterland, 1828-1880", International Journal of Middle East Studies, 21, p. 517-539.
1990 "Properties around Damascus in the Nineteenth Century", Arabica, XXXVII, p. 91-114.
1992 "Property, Status, and Class in Ottoman Damascus: Case Studies from the Nineteenth Century", Journal of African and Oriental Studies, 112/1, p. 9-21.

ROBINSON G.,
1838 Voyage en Palestine et en Syrie, Paris.

RODIER G.,
1889 L'Orient. Journal d'un peintre, Paris.

ROGAN E.,
1990 "Turkuman of al-Ruman. An Ottoman Settlement in South-Eastern Syria", al-Magallat al-Tarihiyya al-Arabiyya li-al-Dirasat al-Arabiyya, 1-2, p. 91-105.

ROUANET A. et PIPONNIER D.,
1985-1986 "Etude iconographique et technique d'un ensemble décoratif: la maison Nizam à Damas", Bulletin d'Etudes Orientales, XXXVII-XXXVIII, p. 127-161.

SACK D.,
1989 Damaskus. Entwicklung und Struktur einer orientalisch-islamichen Stade, Mainz.

SALIBI K.,
1957 "The Maronites of Lebanon under Frankish and Mamluk Rule (1099-1516)", Arabica, IV, p. 288-303.
1967 "Northern Lebanon under the Dominance of Gazir (1517-1591)", Arabica, XIV/2, p. 144-166.
1967 "The Lebanese Emirate (1667-1841)", al-Abhath, XX, 3, p. 1-16.
1973 "The Sayfas and the Eyalet of Tripoli (1579-1640)", Arabica, XX, p. 25-52.

SAUVAGET J.,
1932 "Décrets mamelouks de Syrie", Bulletin d'Etudes Orientales, II/1, p. 1-52.
1932 Les monuments historiques de Damas, Beyrouth.
1934 "Esquisse d'une histoire de la ville de Damas", Revue des Etudes Islamiques, IV, p. 421-480.
1941 Alep. Essai sur le développement d'une grande ville syrienne des origines au milieu du XIXe siècle, Paris.
1950 "Les trésors d'or" de Sibt Ibn al-Agami (818/1415-884/1479), Beyrouth, p. 135-160.

SAUVAIRE H.,
1894-1896 "La description de Damas", Journal Asiatique

SCHATKOWSKI-SCHILCHER L.,
1985 Families in Politics. Damascene Factions and Estates of the 18th and 19th Centuries, Stuttgart.

SHAMIR Sh.,
1963 "As'ad Pacha al-'Azm and Ottoman Rule in Damascus (1743-1758)", Bulletin of the Society of Oriental and African Studies, XXVI, p. 1-28.

TATE J.,
1990 Une waqfiyya du XVIIIe siècle à Alep. La waqfiyya d'al-Hagg Musa al-Amiri, Damas.

THIECK J.-P.,
1985 "Décentralisation ottomane et affirmation urbaine à Alep à la fin du XVIIIe siècle", in Mouvements communautaires et espaces urbains au Machreq, Beyrouth, p. 117-168.

THOUMIN R.,
1931 "Deux quartiers de Damas. Le quartier chrétien de Bab Musalla et le quartier

kurde", Bulletin d'Etudes Orientales, I, p. 99-135.
1936 Géographie humaine de la Syrie centrale, Tours.
1937 "Notes sur la répartiton de la population par origine et par religion", Revue de Géographie Alpine, 25, p. 663-697.

TODOROV N.,
1976 "Le numéraire des successions en tant que signe de différenciation de la population urbaine", Rocznik Orientalistyczny, XXXVIII, p. 283-289.

TRESSE R.,
1937 Le pèlerinage syrien aux villes saintes de l'islam, Paris.

TROTIGNON L.,
1893 L'Orient qui s'en va. Egypte. Palestine. Syrie. Constantinople. Notes de voyage, Paris.

VEINSTEIN G.,
1978 "Note sur les inventaires après décès ottomans", in Dor R. et Nicolas M., Quand le crible était dans la paille ..., Hommage a Pertev Narli Boratov, Paris, p. 383-395.
1980 "La population du sud de la Crimée au début de la domination ottomane", in Mémorial Omer Lutfi Barkan, Paris, p. 227-249.
1991 "Les inventaires après décès des campagnes militaires", Turkish Studies Association Bulletin, XV/2, p. 293-305.

VEINSTEIN G. et TRIANTAFYLLIDOU-BALADIE Y.,
1980 "Les inventaires après décès ottomans de Crète", in Van Der Woude A. D. et Schuurman A., Probate Inventories A New Source for the Historical Study of Wealth, Material Culture and Agricultural Development, Wageningen, p. 191-204.

VESELY R.,
1977 "Les requêtes en Egypte au XVIe siècle", Revue des Etudes Islamiques, XLV, p. 183-246.

VOLNEY,
1959 Voyage en Egypte et en Syrie, Paris.

WAFA I.,
1980 Maison traditionnelle et organisation familiale. La maison de type houch en Li-

bye, thèse dactylographiée, Paris.

WINTER M.,
1982 Society and Religion in Early Ottoman Egypt. Studies in the Wrintings of ,Abd al-Wahhab al-Sha'rani, New Brunswick.

WULZINGER K. et WATZINGER C.,
1924 Damascus, Die islamische stadt. Berlin

YAHIA F.,
1979 Inventaire archéologique des caravansérails de Damas, thèse dactylographiée, Aix.

YAHIA H.,
1986 Les relations administratives et économiques entre l'Empire ottoman et ses provinces syriennes (Bilad al-Sam) de 1804 à 1864, thèse dactylographiée, Rennes.

ZAKARIYA M.,
1982 "Typologie de l'habitat dans Le Caire médiéval: contribution à l'étude de l'espace central", Les Cahiers de la Recherche Architecturale, 10-11, p. 116-125

الفهرس



حي الميـــدان

إن كتاب بريجيت مارينو يساهم، مساهمة متميزة في تجديد الدراسات الخاصة بسوريا، وبالعالم العربي بصورة أعم، في العصر العثماني. إذ هو يمثل المحاولة الأولى لكتابة تاريخ حي من أحياء إحدى المدن الكبرى في العصر العثماني. وباندراجه في حركة الأبحاث الجارية منذ ثلاثين عاما تقريبا على المدن العربية، إنطلاقاً من وثائق المحفوظات العثمانية، يطور هذا الكتاب تلك الأبحاث ويدفعها في إتجاه جديد.

وكان اختيار بريجيت مارينو لحي الميدان موفقا بوجه خاص، فهذا الحي الكبير من أحياء دمشق، الممتد على مسافة كيلو مترين ونصف على الطريق المؤدي إلى جنوب سوريا، وإلى فلسطين والحجاز، شهد كما يبدو تطورا كبيراً في العصر العثماني إرتبط كما هو محتمل برحلة الحج إلى الاماكن المقدسة في مكة والمدينة، والتي كان يجري تنظيمها في دمشق.

أندريه ريمون

SBN 2-84305-514-5
AN 9782843055146